معهد الانماء العربي

الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٧٩٧-١٨٦١

د. مسعود ضاهر

التاريخ الاجتماعي للوطن العربي



الجذور التاريخية
للمسألة الطائفية اللبنانية
١٦٩٧-١٨٦١

الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية

١٦٩٧ - ١٨٦١



د. مسعود ضاهر

بيروت ١٩٨١

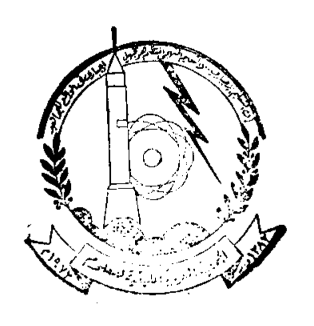




إهداء

إلى ضحايا الطائفية في لبنان ...
إلى العاملين على وأد المشاريع الطائفية
الجديدة والمناضلين من أجل لبنان العربي
العلماني الديمقراطي الموحد.





توطئة

كتبت هذه الدراسة في ظروف الحرب الأهلية التي دارت في لبنان. ولما كنا قد بدأنا بجمع موادها قبل الحرب، فإننا عجزنا في أثنائها عن الحصول على الكثير من الوثائق الهامة. لذا اعتمدنا بشكل أساسي على وثائق الأرشيف الفرنسي التي ينشر أجزاء منها الدكتور عادل اسماعيل، وأشرنا إليها في الحواشي بقولنا «**الوثائق**».

ونظراً لكثرتها كان لا بدّ من الإشارة الى بعضها إشارات عابرة والاستناد إلى أخرى أثناء الدراسة. فهذه الوثائق تبلغ آلاف الصفحات ونعتبرها مدخلاً ضرورياً لفهم تطور المشرق العربي ككلّ، والمسألة الطائفية اللبنانية بشكل خاص، وهي تضم تحاليل بالغة الأهمية لموفدين فرنسيين رسموا آفاق المشروع السياسي الفرنسي بشكل يغاير احياناً ما كانت تطرحه القنصليات الفرنسية من شعارات لاجتذاب الجماهير المارونية وتضليلها.

ونعتبر هذه الوثائق ضرورة علمية لفهم تطور هذه المرحلة. ويصعب الحكم على هذه الدراسة لمن يكتفي بموروثات تاريخية لقّنتنا إياها مؤلفات الآباء اليسوعيين، فهذه بحاجة لموقف نقدي يوضح الدسّ والتشويه اللذين لحقا بالكتابة التاريخية عن لبنان وقد تناولناها بالدراسة في مقالتنا «**الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر**». أما وثائق الأرشيف الانكليزي والأرشيف الروسي فقد استندنا الى بعضها عبر دراسات علمية جادة. وعززنا هذا الجانب ببعض المصادر الأصلية المنشورة حول هذه الحقبة.

ونعتبر هذه الدراسة مدخلاً علمياً لفهم المسألة الطائفية اللبنانية. وهي بحاجة لمزيد من التوسيع والتعليل لأن كل فصل يصلح لدراسة مستقلة ومطولة.

وقد اكتفينا بكتابة فصول متنوعة غنية تعطي من خلال طابعها الشمولي العام صورة كافية للتعريف بهذه المسألة التي دارت حولها مئات الأبحاث، وما برحت بحاجة مع ذلك إلى عدة دراسات علمية، نظراً لتشابكها وتأزمها. ونأمل أن يكون هذا البحث حافزاً لمزيد من

الأبحاث العلمية بعد أن بيّنا أن المسألة الطائفية اللبنانية قابلة للتعليل واستنباط النتائج ويمكن إخضاعها لمنهجية البحث التاريخي الاجتماعي، وهي المنهجية التي أثبتت صحتها في تحليل تطور كل المجتمعات على أساس تبني وجهة نظر القوى المنتجة في هذه المجتمعات. وهذه الدراسة تتبنى تماماً وجهة نظر هذه القوى المنتجة، وهي جماهير جميع الطوائف، أي الجماهير الطائفية ـ الطبقية المسحوقة التي ما برحت تناضل للتخلص من طائفيتها وطبقيتها ولإزالة المجتمع الطائفي ـ الطبقي، وبناء المجتمع الديمقراطي العلماني الذي يفتح الطريق أمام إزالة استغلال الإنسان للإنسان.

كما أننا نعتبر أن الدراسات الدائرة حول المسألة الطائفية ذات فائدة نضالية مباشرة، نظراً لما تثيره من نقاش علمي يقدم إضافات منهجية وغنى وثائقياً ولأنها ليست مجرد اسقاطات لأفكار موروثة؛ فدراستنا للمسألة الطائفية اللبنانية لا تعني نظرة ضيقة إلى المجتمع اللبناني المعزول عن محيطه المشرقي العربي والإنساني بشكل عام، بل ضرورة علمية لرصد هذه الظاهرة ورسم تطورها، وآفاق تفجرها، وبُناها التكوينية التي جعلت منها قاعدة لا تهدد اللبنانيين فحسب بل تهدد مجتمعات عربية أخرى.

والمسألة الطائفية اللبنانية سمة أساسية من سمات تجزئة المشرق العربي على قاعدة تفكيك بُنى السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها. وقد حللناها على هذا الأساس، وبيّنا ذلك التفكيك على مستويات مختلفة. وشددنا خاصة على تلك التي لها علاقة مباشرة بالتفجر الطائفي على الساحة اللبنانية. ونعتبر هذا التشديد شرطاً علمياً ينبع من السير بالعملية التاريخية من العامّ إلى الخاصّ ثم العودة إلى العامّ للاستنتاج. فالعامّ هنا هو الضغط الاستعماري لتفكيك بُنى السلطنة العثمانية عبر الامتيازات الأجنبية والتجارة والإرساليات وتفكيك نظام الملل والغزوات الأوروبية المباشرة، والهزائم العسكرية التي أصيبت بها عساكر السلطنة ومحاولات تغريبها عبر الإصلاحات السياسية، وعصيان الولاة وتمردهم، ومحاولات بعضهم احتلال السلطنة للحلول محلها...

أما الخاص أو المحلي فيجد رموزه التاريخية في تنظيم الكنيسة المارونية، وازدياد أملاك الأوقاف ودور الرهبانيات، وتأثير المدبرين الموارنة، وتنصير بعض القادة الحاكمين، ودور الإرساليات الأجنبية وجامعاتها ومدارسها وملحقاتها ولغاتها وثقافاتها، وأثر النزاع المقاطعجي في إضعاف القوى المسيطرة الإسلامية وبروز قوى مارونية مكانها، والتزايد السكاني المتفجر، والأوضاع الاجتماعية ذات الانغلاق الطائفي الواضح، وكثرة الضرائب

وما رافقها من زيادة في حدة التأزم....

وإذا نظر إلى هذا الخاصّ المتفجر، مقروناً إلى العام القابل للتفكيك والخضوع للسيطرة، في إطار المشاريع الاستعمارية لبناء أوطان طائفية تكون ركيزة للاستعمار في المنطقة، اتضحت الأسباب العميقة للتفجر الصدامي ذي الوجه الطائفي في القرن التاسع عشر، وما ترتب عليه من بدايات عملية لإقامة أوطان طائفية منذ أواسط ذلك القرن حتى أواسط القرن العشرين.

وعلى قاعدة هذه الخلفية النظرية رسمنا كثيراً من سمات تلك المرحلة التاريخية التي امتدت قرناً ونصف القرن من الزمن أي من قيام الإمارة الشهابية حتى المتصرفية عام ١٨٦١.

لكن هذه الدراسة ليست تأريخاً لهذه المرحلة. فقد تتبعنا خلالها تطور المسألة الطائفية من مرحلة نظام الملل العثماني إلى مرحلة الطائفية المتفجرة إثر تفكيك هذا النظام بفعل عوامل داخلية وخارجية متشابكة.

ونعتبر دراستنا للمسألة الطائفية نموذجاً لدراسة بعض معيقات الوحدة العربية وانعكاسات السياسة الاستعمارية على كثير من مجتمعاتنا العربية بشكل عام، والمشرقية منها بشكل خاص. ولا بد لأية دراسة وحدوية علمية من محاولة التصدي لهذه المعيقات ولا سيما الإقليمية والطائفية والعرقية وغيرها، للانطلاق نحو العمل العربي الوحدوي الجماهيري على ركائز ديموقراطية تعيد للجماهير العربية دورها الطليعي في صنع تاريخها الإنساني وإسهامها في إغناء النضال البشري كله.

مسعود ضاهر

بيروت، تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٧٩.



مشكليات نظرية لدراسة التطور التاريخي للمسألة الطائفية اللبنانية

« إن نمط إنتاج الحياة المادية هو الذي يحدد تطور الحياة الاجتماعية والسياسية والفكرية عامة. فليس وعي الناس هو الذي يحدد واقعهم، بل على العكس من ذلك فإن واقعهم الاجتماعي يحدد وعيهم ».

انطلاقاً من هذه القاعدة النظرية حاولنا التفتيش عن جذور المسألة الطائفية في لبنان، لا في أذهان الناس كما يعيشونها طائفياً بل في نمط الإنتاج الذي جعلهم يفكرون ويتصرفون طائفياً.

ومن الطبيعي القول أن الفرد الاجتماعي الذي يعيش في مجتمع معين يتأثر بأفكاره وعاداته وتقاليده ونمط إنتاجه وسلوكه الجماعي، كما يحاول التأثير في هذا المجتمع عبر

قدم هذا البحث الى « المؤتمر الدولي الثاني لتاريخ بلاد الشام » الذي انعقد في دمشق ما بين ٢٧ تشرين الثاني و ٣ كانون الأول ١٩٧٨ ونشر ضمن أبحاث المؤتمر في المجلد الثاني صفحات ١٩٢ - ٢٢٦ - منشورات جامعة دمشق ١٩٨٠.

ونشير الى دراستنا « الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر » التي نشرت في العدد الخاص عن « الكتابة التاريخية المعاصرة ومناهجها » الذي أصدرته مجلة « الفكر العربي » في عددها الثاني تموز - آب (يوليو - أغسطس) ١٩٧٨ على الصفحات ٧٠ - ١٠٢.

لذا عمدنا إلى طرح بعض المشكليات المنهجية لدراسة المسألة الطائفية اللبنانية عبر هذه المقدمات النظرية راجين العودة الى مقالتنا « الطائفية والمنهج... » كجزء أساسي من هذه الدراسة، وهو الجزء الذي تناولنا فيه بالنقد كثيراً من الدراسات التاريخية التي تناولت المسألة الطائفية في لبنان، وحددنا في نهايته رؤيتنا المنهجية لهذه المسألة.

المشاركة الجماعية في الإنتاج والعمل. والفكرة الطائفية لم توجد منذ قيام «لبنان الطائفي في عهد الفينيقيين» كما حاول تحليله أنيس الصايغ لأن تلك الأشكال من العبادة قد عرفتها كل المجتمعات بأساليب مختلفة ولم تكن «مسألة طائفية» تدفع تطور مجتمع بأكمله طوال مئات السنين. لذا يجب التفتيش عن المرحلة التاريخية التي ظهرت فيها الطائفية ذات طبيعة بنيوية على صلة وثيقة بنمط الإنتاج وعلاقاته وليس كأشكال من العبادة الدينية فقط. وظهور هذه الطائفية البنيوية لا يمكن النظر إليه على قاعدة ظهور التمايز الاجتماعي واستغلال الإنسان للإنسان، أي على أعقاب تقسيم العمل ضمن تراتب اجتماعي منظم قبل ولادة الدولة، بمفهومها الرأسمالي الحديث، وبعدها.

فالدولة الطبقية من حيث هي اداة للسيطرة الطبقية، كانت المنظم الأساسي لعلاقات الإنتاج السائدة بما يضمن مزيداً من الاستغلال الطبقي تبعاً للقوى الاجتماعية المتصارعة. ففي بعض البلدان البورجوازية، قامت الدولة البورجوازية بتحطيم الكثير من العلاقات الفيودالية القديمة لصالح قوى البورجوازية الصاعدة، في حين أن الدولة التي قامت على قاعدة نمط الإنتاج الآسيوي. حافظت على العديد من الركائز القديمة ومنها الطائفية والعشائرية والتجزئة الاقليمية. لذا فإنه لا ينبغي تركيز البحث، على الأشكال التي ارتدتها الطائفية خلال تطورها التاريخي ومرافقتها لعدة أنماط من الإنتاج. بل على علاقات الإنتاج التي سمحت للطائفية أن تبقى المرافق الأمين لذلك التطور وبأن تبرز المصلحة الطبقية التي عملت لها ولا تزال تعمل وجود أشكال سابقة على الرأسمالية في مجتمعات باتت الرأسمالية تدفعْ الكثير من علاقاتها ونمط إنتاجها. وبتحديد هذا الواقع الاجتماعي تتحدد مواقع الطائفية ودورها الطبقي.

ودراستنا تحاول التركيز على المسألة الطائفية منذ قيام الإمارة الشهابية ١٦٩٧ حتى إعلان الاستقلال السياسي للبنان عام ١٩٤٣. وهذه المرحلة تتضمن نمطين من الإنتاج على الأقل:

الأول: ما يسمى نمط الإنتاج الآسيوي في مرحلة ما قبل الرأسمالية.

الثاني: المرحلة الرأسمالية في إطار تكونها التاريخي كرأسمالية هامشية تابعة للغرب الاستعماري. فهي تكتفي بحد أدنى من العلاقات ذات الطابع الرأسمالي، وتحتضن كل المعيقات السابقة على هذا النمط من الإنتاج حفاظاً على مصالح طبقية لتحالف قوى

اجتماعية من كبار الملاكين ورجال الدين والبورجوازية الصغيرة والرأسمالية التجارية الوسيطة وغيرها.

ففي ظل مرحلة ما قبل الرأسمالية نعتمد تعبير «النظام المقاطعجي» كنظام سياسي لا كنمط إنتاج سائد. والمقاطعجي هو جابي الضرائب، وزعيم عائلة تسيطر على مقاطعة أو عدة مقاطعات تتوارث حكمها وجباية ضرائبها بتفويض مباشر من المقاطعجي الكبير، أو الأمير الحاكم، وبموافقة من السلطة المركزية العثمانية. فجباية الضرائب إذاً هي في صلب العلاقات المقاطعجية. والمقاطعجيون، على اختلاف مراتبهم من أمراء ومشايخ ومقدمين، على علاقة وثيقة بجباية تلك الضرائب. فهم، عادة، معفيون من دفعها لكنهم يسعون لجبايتها، لأن في تلك الجباية جانب أساسي من مظاهر نفوذهم وسطوتهم الاجتماعية - الطبقية. فلا سيطرة اجتماعية - طبقية دون جباية ضرائب حيث يحتفظ الجابي لنفسه بأضعاف ما يقدمه للأمير الحاكم وبالتالي للسلطة المركزية. فالمقاطعجيون، جباة الضرائب، هم قاعدة السيطرة الطبقية في الإمارة الشهابية، وهم أصحاب حق التصرف بأراضي السلطان أو الأميرية لقاء دفع ضريبتها، وهي ضريبة «الميري» التي ظلت موحدة طوال مئات السنين. وبين المقاطعجي صاحب التصرف، والفلاح أو الراعي أو الحرفي، المحروم من كل اشكال الملكية. تندرج سلسلة من الأعيان في الأرياف وتتوزع على عائلات مقاطعجية صغيرة تعتبر امتداداً للمقاطعجيين الكبار وحليفات لهم. فضريبة الميري تتوزع في الأساس على قاعدة ثلاث قوى تدفع الضرائب:

- المقاطعجي صاحب التصرف والمكلف بجباية الميري.
- الأعيان او زعماء القرى كامتداد للمقاطعجيين وصلة الوصل بينهم وبين الفلاحين.
- القوى المنتجة الفلاحية التي تعمل على الأرض وترتبط بها مدى الحياة.

لكن نظام الجباية في التطبيق العملي، قد حوّل تلك السلسلة إلى أضعف حلقاتها أي القوى الفلاحية المنتجة، كقوى تدفع بمفردها، لا ضرائب الدولة فقط بل أضعاف تلك الضرائب لكل من الزعيم المحلي والمقاطعجي المسيطر على مستوى المقاطعة والأمير الحاكم وصولاً إلى الوالي والسلطان. فقانون الاستغلال الطبقي يجد تفسيره الكامل في اختلاف التسميات للضرائب التي يدفعها الفلاح. فقد حرمت السلطنة العثمانية كل أشكال الضرائب

خارج الميري الموحدة. لكن القوى الطبقية المسيطرة أوجدت تسميات جديدة منها: السخرة، والمعايدات، والهدايا، وضرائب الزواج، والعونة، بالإضافة إلى البلص والقروض او التسليف بفوائد فاحشة وغيرها. ففي أسفل السلم الاجتماعي للهرم المقاطعجي يقبع الفلاح المنتج الذي عليه أن يمول، بوسائل بدائية جداً وأراض صخرية قاحلة وغير قابلة للاستصلاح، سلسلة من المستغلين المقاطعجيين الذين يعيشون طفيليين على حساب القوى الفلاحية المنتجة. وهذا الواقع الاجتماعي الذي يسبب بالضرورة أزمات حادة بين قوى الإنتاج الضعيفة والمفككة والمنهكة، وبين قوى السيطرة المقاطعجية المحاربة والمدعومة من السيطرة المركزية وعساكرها القوية، هذا الواقع يفسر جانباً هاماً من جوانب المسألة الطائفية. إذ إن تلك النقمة والتأزم الاجتماعي اللذين تعيشهما القوى المنتجة يتحولان للانفجار بعيداً عن القوى الطبقية المسيطرة التي هي السبب المباشر والأساسي لذلك التأزم. وتحاول الطائفية نقل الصراع عن الأرض، مجال الاستغلال والسيطرة، الى السماء. فتفنى أعداد كبيرة من القوى الفلاحية في صراع مستمر تكون المدخل الطبيعي لبعض القوى المقاطعجية الطبقية المحرومة من السيطرة. بفعل ظروف تاريخية معينة. كي تحسن مواقعها الطبقية باسم الطائفية. فالصراع باسم الطائفية صراع حقيقي لا وهمي. لكنه صراع تشعله قوى طائفية ـ طبقية تحاول استخدام القوى الفلاحية المنتجة في سبيل تحسين مواقعها الطبقية أي سيطرتها الاجتماعية على الانتاج وبالتالي على الضرائب؛ فإنتاج الأرض كان السبب الأساسي للصراع على السيطرة والنفوذ في مرحلة كانت الحرف والتجارة فيها لا زالت في طور شديد الضعف. والسلطة المركزية العثمانية تعتمد في مواردها، بشكل أساسي على انتاج الأرض وتفرض ضرائبها على أساس ذلك الإنتاج من خراج وأعشار ومكوس أو ضرائب في التصدير والاستيراد. والسلطة المركزية هي حامية الأرض وضامنة عمل القوى المنتجة عليها لقاء دفع «الميري». لذا فالتجنيد واجب على كل قوى السلطنة دفاعاً عن الأرض من أي اعتداء خارجي او تمرد داخلي. وتشارك القوى المقاطعجية المسيطرة في هذه المهمة لقاء امتيازات واسعة منها الاعفاءات من ضريبة الميري أو إقطاعها أراضي تدافع عنها وتدفع ضريبتها للسلطة المركزية. وكثيراً ما أبدلت السلطنة العثمانية أجور الجند والمقاطعجيين بإقطاعات جديدة معفية من الضرائب. وبفعل هذه الإعفاءات تولدت طبقة كبار الملاكين التي شكلت الركيزة الأساسية للسيطرة الطبقية العثمانية. فكبار الملاكين كانوا في الأساس كبار القادة العسكريين المحاربين. وبعد تمنعهم عن القيام بمهاتهم الأصلية سارعت السلطنة العثمانية إلى تلافي عجزها العسكري باعتماد نظام الانكشارية. كقوى مكونة من

أولاد المسيحيين في البلقان، تقتلع من جذورها الطائفية واللغوية والاجتماعية منذ وقت مبكر، وتصبح قوى عسكرية تعتمد عليها السلطنة في كل تحركاتها. لكن هذه القوى الطائفية سرعان ما شكلت قوى طبقية على غرار كبار الملاكين. فتحكمت بأجهزة السلطنة ومقدراتها، بدءاً بالسلطان حتى أصغر الولاة، مروراً بالصدر الأعظم والوزراء. والقوى الانكشارية شكلت القوى العسكرية المنظمة والأساسية على صعيد السلطنة وولاياتها، وباتت، مع تفسخ السلطنة وتفكيكها، ذات مهمات قمعية لا تمتّ إلى الحروب والدفاع عن السلطنة بصلة. فقد حصرت همها بملاحقة الولاة وابتزاز التجار والحرفيين وكل القوى المنتجة. وهذه القوى الطبقية الجديدة تعطي نموذجاً واضحاً لارتباط الطائفية بالطبقية لا كنقيضين بل كوجهين لعملة واحدة. فالانكشارية قوى مسيحية المولد، إسلامية الانتماء الطائفي، عثمانية الأهداف السياسية، قمعية الأساليب، إذ تشكل القوة الضاربة الأساسية للسيطرة الطبقية؛ فالجماهير التي تخضع لابتزاز هذه القوى القمعية هي جماهير كل الطوائف. لكنها تحديداً الجماهير المنتجة بالدرجة الأولى. وحتى في حال هيمنتها على بعض الزعامات المقاطعجية وسلبها أموالها. فإن تلك الأموال ليست في الواقع سوى مسلوبات من القوى المنتجة يعاد سلبها مرة ثانية بعد أن جرى تجميعها. وكثيراً ما تشكلت قوى قمعية محلية للولاة كي تحميهم من خطر تلك القوى الانكشارية. كفِرَق المغاربة، والدالاتية، والأرناؤوط وغيرهم، وهي قوى قمعية ايضاً تجني رواتبها على حساب نهب القوى المنتجة لأن الولاة الذين استقدموها كثيراً ما تمنعوا عن دفع رواتبها فأطلقوا أيادي أفرادها للنهب والسرقة. ويبقى الوجه الطائفي لقوى القمع وجهاً اسلامياً ينبع من ادعاء السلطان تمثيل المسلمين كافة، وادعاء السلطان لنفسه ألقاباً عديدةً أبرزها «خادم الحرمين الشريفين» و «خليفة المسلمين». لكن إسلامية تلك القوى القمعية لا تخفي طبقيتها كأداة للسيطرة الطبقية لكبار الملاكين الذين شكلوا قاعدة السيطرة الأساسية في السلطنة وولاياتها. فطائفية قوى القمع لا يمكن أن تستر وظيفتها الطبقية ودورها الاجتماعي.

بدايات التمايز الاجتماعي بوجهه الطائفي:

تعود بدايات ذلك التمايز إلى دخول أشكال من النمط الرأسمالي إلى العلاقات الإنتاجية السائدة. ونعتقد أن هذه البدايات تعود إلى النصف الثاني من القرن الثامن عشر في مقاطعات الإمارة الشهابية حيث برزت تمايزات على المستوى الاقتصادي والسياسي

والطائفي. لكن تلك التمايزات بقيت ذات طابع جنيني حتى بروزها الكامل في الربع الثاني من القرن التاسع عشر.

فالنظام المقاطعجي على قاعدة نمط الإنتاج الآسيوي أو أشكال الإنتاج ما قبل الرأسمالية، قد تعرّض مباشرة لتأثيرات العلاقات الرأسمالية، ولا سيما الفرنسية منها، خلال هذه الفترة. وإذا كانت الثورة البورجوازية الفرنسية الكبرى قد وصلت إلى السلطة عام ١٧٨٩، أي في أواخر القرن الثامن عشر، فذلك لا يعني أن الرأسمالية الفرنسية قد تأخر ظهورها حتى ذلك التاريخ بل كانت تنشط عشرات السنين قبل وصولها إلى السلطة وتقيم غرفها التجارية خاصة «غرفة تجارة مرسيليا»، وشركاتها الواسعة كشركة «الشرق» وتتعاطى التجارة مع المشرق العربي، ومنه مقاطعات الإمارة، على أساس من تلك العلاقات الرأسمالية قبل أن تصبح مسيطرة. لكن مرحلة القرن التاسع عشر هي المرحلة الحاسمة إذ انتقلت الرأسمالية إلى شنّ هجمات مباشرة للسيطرة على أسواق جديدة وسلع خام وتصدير الرساميل؛ فأثرت بعمق في تطور أحداث المنطقة وتفجرها الصدامي في إطار المخططات الاستعمارية. فقد قدمت الرأسمالية الأوروبية اشكالاً جديدة من علاقات الإنتاج ومن الوعي الاجتماعي العقلاني الداعي للتحرر تحت ستار «الحرية والمساواة والأخوة» والتأثير المباشر في تكوين الوعي لدى القلة التي تناولت ثقافتها في مدارس الأوروبيين التي نشطت كثيراً خلال هذه الحقبة.

وهكذا برز تناقض حتمي وجذري بين نمطين من أنماط الإنتاج: نمط أوروبي مندفع للسيطرة على العالم وإقامة السوق الرأسمالية الشاملة، ونمط إنتاج آسيوي منغلق على نفسه يقيم علاقات اقتصادية شديدة الركود والتخلف ويحتمي خلف نظام طوائفي ـ حرفي ينتج سلعاً تحت الطلب أو للاستهلاك المحلي الضيق ضمن مجموعات حرفية منغلقة تتوارث عملها الصنائعي، وتجارة ضيقة تقوم على القوافل ومقايضة السلع، وزراعة بدائية قليلة المردود وضعيفة التكنيك الزراعي.

هذه المواجهة الحتمية وجدت تعبيرها المباشر في تفكيك التجمعات العائلية المنغلقة على نفسها وتقيم علاقات ضيقة خارج حدود القرى الواحدة أو مجموعة القرى المتجاورة. وهي علاقات تتميز بالانغلاق والتساكن الطائفي. وبالزعامات العائلية المقاطعجية، وتقيم علاقات سياسية شديدة الالتصاق بالمفهوم القبلي من حيث سيطرة الزعيم، وتوارث الحكم، وتوزيع الأراضي والعمل والحصص، وممارسة القضاء، وعلاقات الزواج العائلي الداخلي،

وادخار القوت لفترة طويلة من الحياة غير المنتجة في فصل الشتاء، وغيرها. وهذه العلاقات تجد كامل تعبيراتها في النظام العائلي حيث تسود الحرف المنزلية المرتبطة بإنتاج سلع للاستهلاك خاصة في الزراعة والتي تقوم على آلات تدار باليد أو بحيوانات الجرّ. وهي آلات بدائية من الخشب أو الحديد، لا تستطيع استنبات الأرض إلاّ بمردود إنتاجي ضعيف لا يكفي لإعالة القوى المنتجة، في أحسن الحالات، سوى لأربعة أشهر في السنة. وهكذا يبقى الفلاح دوماً في حدود الحاجة الماسة للقوت، وفي الاستدانة أو الاستقراض للموسم القادم. وهي علاقات تبقيه في إطار التبعية لجابي الضرائب. فهذا الجابي المقاطعجي كان يحصل ضريبة الميري عيناً، أي من السلع الإنتاجية قبل أن تعمّ جباية النقود. فيبقى هذا المقاطعجي صاحب الادخار الأساسي الذي تستقي منه القوى المنتجة كامل حاجاتها المعيشية في فترة الشتاء. وتستلف حتى الموسم القادم لقاء ضرائب فاحشة وولاء سياسي كامل.

وهذه العلاقات الإنتاجية تقوم على مشاعية للأرض أو ملكية تصرف جماعية لها. لكن ذلك التصرف يبقى دوماً من نصيب المقاطعجي صاحب القوى العسكرية الضاربة، وممثل السلطة المركزية وعساكرها.

وبحكم عوامل تاريخية كثيرة تعود إلى بدايات السكن المقاطعجي داخل المنطقة التي شكلت إمارة المعنيين ثم الشهابيين؛ فإن المقاطعجيين المسلمين، من دروز وشيعة وسنة، كانوا في أساس السيطرة على ملكية التصرف في هذه المقاطعات بحيث ارتدت قوى السيطرة المقاطعجية طابعاً اسلامياً واضحاً عبر مئات السنين قبل مجيء الحكم العثماني الذي ثبت هذه القوى في سيطرتها المقاطعجية.

وبالمقابل، كانت القوى الفلاحية تتشكل اساساً من الطوائف المسيحية، خاصة الموارنة الذين كانوا في الأساس فلاحين بسطاء ورعاة ينزلون من جبال قاديشا مع حاشيتهم إلى السواحل حيث يمضون فصل الشتاء ثم يعودون إلى الجبال صيفاً. وقد استمرّ هذا الوضع حتى أواخر القرن الثامن عشر كما تؤكد كلّ تقارير القناصل الفرنسيين. لكن الكثافة السكانية المارونية، واضطهاد القوى المقاطعجية من آل حمادة وزعماء موارنة لهؤلاء الفلاحين الموارنة في وادي قاديشا، دفع أعداداً متزايدة منهم للنزوح إلى المتن والشوف وجزين والغرب وغيرها بعد أن سبقتهم هجرة مارونية مشابهة إثر الضربة الأليمة التي حلت بدروز وشيعة ونصيرية كسروان على يد المماليك في مطالع القرن الرابع عشر.

وسمحت هذه الهجرة المارونية الفلاحية الكثيفة للقوى المقاطعجية، الدرزية بشكل

خاص والإسلامية بشكل عام، أن تمارس نهب جماهير فلاحية مارونية كبيرة. ولم يكن بإمكانها القيام بذلك النهب إلا بدعم مباشر من السلطة المركزية من جهة، وإيجاد قوى عسكرية محلية من جهة أخرى. وذلك على غرار ما كان يفعل الولاة كافة. وكان من الطبيعي أن تلجأ الزعامات المقاطعجية الدرزية إلى تجييش عساكر محلية من الدروز تمارس دور الإرهاب والقمع للقوى المنتجة الفلاحية. كذلك فعل المقاطعجيون الشيعة أو السنة. دون أن يعني ذلك انتقال كل القوى الشابة في الطوائف الإسلامية إلى مصافّ القوى التي تمارس العمل العسكري فقط. فقد بقيت جماهير فلاحية غفيرة من جميع الطوائف الإسلامية، تخضع تماماً كالجماهير الفلاحية المسيحية، لكل أنوع الابتزاز والبلص. لكن طبيعة نظام التجنيد العثماني الذي لا يسمح بإدخال المسيحيين في عداد العساكر النظامية وغير النظامية بل يعتبر المسيحيين أهل ذمة لا يدخلون القتال ولا يشاركون فيه ويدفعون لقاء حمايتهم ضريبة الجزية. لذا تكونت كل الفرق الضاربة والقمعية من العناصر الإسلامية المولد والمنشأ، أو المسيحية المولد والإسلامية التنشئة كالانكشارية.

فالقضية إذاً، في جوهرها، تجد كامل تفسيرها في النظام المقاطعجي الذي يسعى دوماً إلى نهب الفلاحين وتسخيرهم. وجاءت الطائفية تمدّ هذا النظام بدفع جديد من علاقات التأزم والتناقض الأساسي؛ فصراع القوى المقاطعجية مع الفلاحين والرعاة الخاضعين لاستغلالهم بدأ يدخل حيز الأشكال الطائفية التي ساعد الاستعمار الغربي على بلورتها وإظهارها كصراع مصيري بين قوى طائفية؛ فالرساميل الغربية، الساعية إلى تفكيك كل البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المعيقة لتغلغلها، وجدت في الطائفية والصراع الطائفي شكلاً ملائماً تماماً لتفكيك النظام المقاطعجي السابق وضرب ركائزه مع وعد للفلاحين «بالتحرر» من ذلك النظام.

لكن ذلك الوعد جاء على غرار الوعود التي أغدقت على فلاحي الثورة الفرنسية من قادة الثورة البورجوازيين. إذ سرعان ما أقيمت علاقات استغلال جديدة تبقي على كل علاقات الاستغلال القديمة وتضيف إليها بروز الكنيسة المارونية كقوة اقتصادية واجتماعية وسياسية كبيرة ذات دور محدد في تطور مقاطعات الإمارة والشكل السياسي الذي بدأت تظهر به منذ قيام القائمقاميتين والمتصرفية والانتداب حتى اليوم. فالطائفية لم تكن «تشويهاً» للصراع الاجتماعي أو «حرفه» عن إطاره الصحيح بل مفجر أساسي فيه بعد أن دخلت في عمق التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المسيطرة؛ فانتقال الكنيسة المارونية إلى هذه المرحلة في القرن التاسع عشر كان بفعل الملكية الكبيرة التي نالتها هذه

الكنيسة ورهبانيتها خلال هذه المرحلة. فليس المطلوب رؤية الأشكال الطائفية للصراع في التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية للكنيسة، بل تحليل دور تلك البنى الاقتصادية ـ الاجتماعية للكنيسة في تفجير ذلك الصراع بعد احتدام التأزم بين قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. ولم يكن انتقال الكنيسة المارونية الاجتماعي ـ السياسي ـ الاقتصادي كي تلعب هذا الدور انتقالاً طائفياً بل كان انتقالاً طبقياً بالذات؛ فليست جماهير المؤمنين المسيحيين الموارنة هي التي انتقلت الى السيطرة والتصدي للمقاطعجيين الدروز والشيعة والسُّنة وغيرهم، بل فئات الأكليروس الأعلى والمقاطعجيون الموارنة هي التي انتقلت إلى هذا الدور ضد المقاطعجيين المسلمين على اختلاف طوائفهم، وضد جماهير القوى المنتجة من كل الطوائف، وبشكل خاص جماهير الفلاحين والرعاة الموارنة؛ فالطائفية في هذا المجال لم تكن شيئاً آخر غير الطبقية.

لكن السؤال الأساسي هو: كيف تستطيع قوى طبقية ـ طائفية تجييش أعداد كبيرة من الفلاحين والرعاة في معارك لا تمتّ لمصالحها الطبقية بصلة، لا بل تدخل في معارك ضد مصالحها الطبقية في معظم الأحيان؟ هنا يجب العودة إلى نمط الإنتاج السائد وموضع القيادة فيه، وتحديداً هنا القيادة المقاطعجية أي القيادة الطائفية. « فالتفكير في أية مسألة ماركسياً يعني التفكير فيها تاريخياً » كما يؤكد بيار فيلار Pierre Vilar. فكيف نفكر تاريخياً بدور القيادة في تفجير صراع طائفي ـ طبقي تذهب ضحيته جماهير غفيرة من القوى الفلاحية المسحوقة وتخرج منه تلك القيادة الطائفية بمكاسب طبقية تحاول إظهارها وكأنها مكاسب للطائفة بأسرها، كما حاولت البورجوازية في ثورتها أن تظهر انتصارها الطبقي كما لو كان انتصاراً لكل فئات الشعب.

في أساس كل نمط من أنماط الإنتاج تكمن أشكال معينة من الملكية. ويعنينا هنا نمط الإنتاج الآسيوي حيث كان السلطان بمثابة المالك المطلق للأرض. وهذه الملكية لم تنف وجود ملكية خاصة، ضعيفة لكنها تتزايد باستمرار وتخضع دوماً لمزيد من الاعتداء. فكانت في المرحلة الأولى في حدود المنزل وبعض الممتلكات الصغيرة التي ترتبط به وتجاوره. فملكية السلطان المطلقة للأرض لم تنف وجود قطع من الملكيات الصغيرة المتوازنة في القرن الثامن عشر، أي مطالع الحكم الشهابي. كذلك فإن تقسيم العمل داخل القرية والتجمعات السكانية فيها كان يتم على اساس ملكية جماعية للأرض، وهي ملكية تصرف لكنها ملكية تتمتع بطابع الثبات عليها والعمل فيها وتوارث ذلك العمل من الآباء إلى الأبناء. وتشمل الوراثة المقاطعجيين والفلاحين على السواء. المقاطعجيون يرثون السيطرة وجباية الضرائب

وحق توزيع الحصص وتقسيم العمل، والفلاحون يرثون العمل والثبات على الأرض في موعدها... الخ..

وبالإضافة إلى دور المقاطعجيين في السيطرة وجباية الضرائب، فإن لهم حق ممارسة القضاء على رعاياهم. وحق توزيع المياه، ومنع التعديات على المواسم. كل هذه الأدوار يجب أن تحظى بموافقة السلطة المركزية التي تخوله إياها كاملة، أو تعزله فلا تبقي له على شيء عندما تعين آخر مكانه ليلعب نفس الدور.

فالسلطة المركزية هي صاحبة الكلمة الأولى في هذا المجال. والمقاطعجي المحلي جزء أساسي منها. وعساكر السلطنة في حالة تأهب كامل لدعم هذا المقاطعجي إذا كان على علاقة وطيدة معها، أو لعزله وطرده إذا كان على علاقة سيئة بها. والعلاقة الوطيدة تتلخص دوماً بالطاعة وتقديم الضرائب تبعاً لمبدأ «فرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم». وهذا المبدأ يلخص تاريخ علاقة المقاطعجيين وجماهيرهم الفلاحية بالسلطة المركزية بتاريخ حافل من الغزوات المستمرة لقمع العصيان، وفرض الطاعة، وتأمين جباية الضرائب بحيث تختزل تلك العلاقة إلى سلسلة من النهب والإفقار المستمر للقوى المنتجة. وما دور الاستعمار الخارجي في مرحلتي المتصرفية والانتداب إلا إبدال لنهب القوى المقاطعجية وسلطتها المركزية العثمانية بنهب للقوى الرأسمالية الخارجية عبر الشركات والبنوك والرساميل. وقد تم ذلك الإبدال بتفكيك العديد من ركائز الاقتصاد البضاعي العائلي ونظام المقايضة وبإدخال أشكال متنوعة من النمط الرأسمالي وعلاقاته. وذلك التفكيك لم يتم قط بشكل «سلمي» وهادىء بل رافقه الكثير من الاضطرابات والصدامات الدموية، لأن القوى المتقهقرة طبقياً تحاول التشبث بالحياة دون أن يكون بمقدورها حرف مسار التاريخ عن تطوره الطبيعي. فالنظام المقاطعجي المتماسك على قاعدة نمط الإنتاج الآسيوي المنغلق على نفسه طائفياً واجتماعياً واقتصادياً لم يستطع الصمود حتى النهاية في وجه غزوات الرساميل المتكررة وما رافقها من تجارة وسلع ومدارس، وإرساليات، وبنوك وسكك حديد، وطرقات، وسيارات، وغيرها؛ فتهدم العديد من ركائز النمط الآسيوي لصالح أشكال من النمط الرأسمالي الذي كان يبنى على أنقاض ما تهدم من النمط الإنتاجي السابق في مرحلة شهدت استحالة الاستقلالية لتطور القوى المحلية دون تدخل استعماري مباشر ومؤثر في الوقت نفسه؛ فالنمط الإنتاجي الجديد ضرب آفاق المستقبل أمام الزعامات المقاطعجية القديمة ونظامها المنغلق؛ فأزيلت بعض تلك الزعامات المقاطعجية، وظهرت زعامات جديدة ترتبط بالأشكال الحديثة للنمط الرأسمالي، وهي زعامات على صلة وثيقة بالرساميل الخارجية وسلعها وسوقها العالمية. ومع

ضرب الملكية المشاعية وتفرد السلطان بملكية الأرض كانت تنشط ملكية خاصة، محمية قانونياً، وتفرز معها زعامات من الملاكين، على اختلاف درجاتهم، تتمسك بملكياتها الخاصة وترفض العودة إلى الشكل المشاعي أو لملكية السلطان للأرض. فتحددت ملامح مرحلة جديدة قائمة على الملكية الخاصة للأرض على أنقاض الملكيات السابقة عليها. وارتدت هذه المرحلة وجهها الحقوقي مع تدابير الطابو أو المساحة منذ مطالع القرن التاسع عشر (في الإمارة الشهابية عام ١٨٠٧). وهكذا ظهرت ملكيتان واضحتان ومعترف بها معاً: ملكية مشاعية مع ما يستتبعها من أراض موات ومتروكة، وملكية خاصة محمية. وبين هذه وتلك كانت تزدهر ملكية وقفية كبيرة للمؤسسات الدينية والتي توسعت كثيراً لأسباب متعددة منها الهروب من الضرائب، والهبات، والوفاة، وتشجيع السلطات، ونفوذ رجال الدين وغيرها. وباتت هذه الملكية الوقفية، خاصة الرهبانية منها، تشكل مساحات شاسعة من أراضي الإمارة تناولناها بالدراسة من خلال ارتباطها بتأزم المسألة الطائفية؛ فظهور الملكية الخاصة وتطورها الحقوقي كان يعني بداية مرحلة جديدة ترافق ظهور المرحلة الرأسمالية وتقطع تدريجياً مع النمط السابق للإنتاج. وهذا الظهور حمل معه الكثير من الاسقاطات الايديولوجية التي تقرن بين بروز الملكية الخاصة والتحرر من براثن السيطرة المقاطعجية. فتقدم الكثير من الاستنتاجات حول «الفلاح اللبناني الحر» والفلاح المتمتع باستقلاله الكامل في جبله «والفلاح الذي فضل الحرية مع الفقر على العبودية مع وفرة الإنتاج..» الخ. لكن مثل هذه الإسقاطات ليست سوى تضليل لجأت إليه القوى الطبقية الجديدة التي سيطرت على قاعدة الملكية الخاصة للأرض. فحاولت تصوير الأمتار القليلة الصخرية التي «يملكها» هذا الفلاح الجبلي بمثابة «التحرر» من نير العلاقات المقاطعجية الطبقية السابقة. وأن هذا «التحرر» كان من ثمار الارتباط المباشر بالغرب «المحرر» من السلطنة العثمانية «الاستبدادية».

لكن الوثائق التاريخية تؤكد أن وضع الفلاح الجبلي لم يكن بأحسن حال من نظيره في السهول المجاورة، فكلاهما يعيشان دوماً على حدود الفاقة والعوز، ويخضعان باستمرار لكل أشكال النهب والبلص. وما انتفاضات الفلاحين في مطالع القرن التاسع عشر التي يتم الاستشهاد بها لإظهار نموذج «التحرر من العبودية»، سوى إثبات واضح على تأزم العلاقات الاجتماعية الطبقية بين القوى الفلاحية المنتجة، دافعة الضرائب، والقوى المقاطعجية المسيطرة التي تجبي تلك الضرائب. كذلك الترابط بين انتفاضات الفلاحين في الأرياف وانتفاضات الطوائف ـ الحرفية في المدن لأسباب متقاربة. أي ضد الاستغلال والقهر

والمنافسة الخارجية غير المتكافئة. لكن انتفاضات الطوائف ـ الحرفية كانت أكثر فاعلية بسبب تماسكها البنيوي وتأثيرها المباشر في السوق المحلية بعكس انتفاضات الفلاحين التي تهدت، في الغالب، العديد من القيادات المقاطعجية على رأسها، مما أضعف دورها وشوّه الكثير من مطالب الفلاحين الأساسية. وهذه الانتفاضات الفلاحية، التي كانت كلها ضد الضرائب والنظام الضرائبي، لم تؤد إلى خفض تلك الضرائب بل إلى مضاعفتها في معظم الأحيان وحرق الكثير من القرى والمزارع والقاعدة الأساسية للإنتاج الفلاحي، من أشجار وماشية ومنازل وأدوات زراعية وغيرها. وهنا ايضاً يجب التفتيش على البنى الأساسية التي جعلت تلك الانتفاضات الفلاحية تنتهي دوماً باليأس وبصعود قوى طبقية جديدة تمارس استغلالها للفلاحين. ففي هذه البنى يكمن مفتاح فهم ذلك الإخفاق وليس في « تصرفات الفلاحين وفقدان الوعي والتنظيم لديهم وممارستهم لأشكال طائفية أثناء الانتفاضات و... الخ. ».

ومن أهم تلك البنى يكمن رصد نظام العائلة المقاطعجية المسيطرة على الفلاحين. فهذه العائلة المقاطعجية أو مجموع العائلات تشكل الهرم السياسي والاجتماعي والطائفي والعسكري والقضائي والاقتصادي وغيره من العلاقات التي يخضع لها الفلاحون. فالزعيم المقاطعجي ليس مجرد فرد مقاطعجي بل زعيم عائلة كلها مقاطعجيون. ومنهم زعماء تجمعات عائلية مقاطعجية. وهذه العائلات المقاطعجية والزعيم الفرد الناطق باسم تحالفها. هي عائلات سياسية مسيطرة، لكنها في الوقت نفسه عائلات طائفية. وبالرغم من أن الوجه الطائفي لم يكن دوماً وحيد الجانب في التحالفات المقاطعجية، لكنه كان حاضراً فيها باستمرار. وحتى التحالفات المقاطعجية المتصارعة ضد بعضها البعض كانت تهدف إلى ترسيخ مواقع مقاطعجية داخل الطائفة بالدرجة الأولى؛ بالتحالف الدرزي ـ الماروني لبعض المقاطعجيين مثلاً، ضد تحالف آخر من النوع الطائفي ذاته أو بتركيبة أخرى، كان يهدف إلى ترسيخ هيمنة الزعيم المقاطعجي الدرزي داخل الدروز، والزعيم المقاطعجي الماروني داخل الموارنة، وهيمنة التحالف كله، بأفضلية للزعيم الأقوى، على الساحة السياسية المقاطعجية التي تدور المعركة من أجلها. فهؤلاء الزعماء المقاطعجيون لا يدخرون في معاركهم وتحالفاتهم أية قوى اقتصادية أو طائفية أو استدرار معونات خارجية في سبيل كسب معركتهم التي يتوقف عليها مصيرهم السياسي ونفوذهم الاقتصادي.

وهكذا يدخل الصراع في عمق التركيبة الاقتصادية ـ الاجتماعية ـ السياسية من أعلى الهرم حتى أسفله. فالمعركة لها أبعاد سياسية ـ عسكرية يحصد نتائجها الولاة المجاورون،

والأمير الحاكم، والتحالفات المقاطعجية المحلية. لكن تلك المعركة تدفع ثمنها باستمرار كل القوى الفلاحية المنتجة على امتداد المقاطعات التي يجري عليها الصراع، دون أن تحصد، ولو مرة واحدة، أية نتائج إيجابية لانتصار أسيادها؛ فمزيد من الضرائب، مزيد من التقتيل وحرق المنازل وقطع الأشجار، مزيد من مصادرة الماشية، مزيد من البلص والسخرة، تلك هي النتائج الثابتة لذلك الصراع. ونعود لنطرح السؤال مجدداً: إذا كانت تلك هي النتائج الثابتة فلماذا تدخل القوى المنتجة دوماً في حمى ذلك الصراع؟ والجواب كما يقدمه انجلز «وكأنه كتب على الفلاحين أن يدفعوا باستمرار ثمن الصراع الذي فرضته عليهم القوى المسيطرة». فهذه القوى المسيطرة هي التي تشعل ذلك الصراع دون أن تكون هناك أية إمكانية للقوى الفلاحية المنتجة أن تبقى خارجه؛ فالسيطرة على الأراضي، والقوى العسكرية، ونظام الضرائب، وتفكك الفلاحين، والاستلاف المستمر من المقاطعجيين، وفقدان أية إمكانية للرحيل خارج منطقة نفوذ المقاطعجي، والتمسك بالأرض التي يعمل عليها بالرغم من أن ملكيتها لا تعود إليه، والتأثير الديني في وعي الفلاحين، وفقدان المدارس والتعليم، والحفاظ على الوجود والثبات العائلي ولقمة العيش وغيرها الكثير، كلها تشكل مظاهر لخضوع الفلاح للسيد المقاطعجي والدولة التي يمثلها وخوفه من قواها القمعية، فيشارك بتلك الحروب، وأحياناً بحماس زائد للنصر الذي يحمل مزيداً من الخضوع والاستغلال والقهر.

إن إلقاء مزيد من الأضواء على نمط الإنتاج السائد يبرز التحليل العلمي الوحيد القادر على فهم آلية هذا القانون الاجتماعي الذي سيطر مئات السنين ولا زال حتى اليوم في كثير من قرى لبنان. فإذا كان المقاطعجي هو الذي يخوض الحروب ويدخل فيها كل الفلاحين الخاضعين له دفاعاً عن مصالحه الذاتية، مصوراً لهم أن مصالحه هي مصالحهم بالضبط، فما هي طبيعة هذه السلطة التي يسيطر من خلالها المقاطعجي على فلاحيه؟ هل هي طبيعته كمالك للأرض أو مجرد جاب لضرائبها؟ والجواب عن هذا السؤال يقود فعلاً إلى بعض المقاربات النظرية لفهم علاقة القوى الفلاحية المنتجة بقوى السيطرة المقاطعجية، المدنية والدينية على السواء.

لقد كان السلطان المالك الشرعي الوحيد للأرض. لكن ما تبقى من المسيطرين يمارسون عليها حق التصرف. فهل يعني ذلك أن السلطان هنا هو مجرد فرد أو مؤسسة سلطوية تبدأ بالسلطان وتنتهي بصغار المقاطعجيين الذين يحق لهم الاستنجاد بعساكر السلطة لممارسة السيطرة على إنتاج الأرض وبالتالي جباية الضرائب التي يتعهدون تقديمها للسلطان؟ فالقوى

المقاطعجية المسيطرة لها حق شرعي بالبقاء على جباية مقاطعاتها طالما أدت ضرائبها عنها. وهذا الحق كان المدخل الطبيعي لتملكها أراضي تلك المقاطعات في فترة تفكك بنى السلطنة. لكن هذه القوى المقاطعجية، تماماً كالعائلة السلطانية المسيطرة، ليست مجرد فرد مقاطعجي بل اسر مقاطعجية متساوية في الحقوق المقاطعجية. وهذا عامل آخر ساعد على تثبيت هيمنتها على مقاطعات معينة جبت ضرائبها مئات السنين ثم عادت فتملكت مساحات شاسعة من أراضيها الملك بعد استخدام الطابو والمساحة، وجاءت تدابير الانتداب تثبت هذا العامل وتجعل أجهزة الدولة في حماية الملكية المقاطعجية الخاصة التي حصلت عليها بالنهب والبلص والرشوة وابتزاز القوى الفلاحية المنتجة واستغلال هجرة الكثير من أفرادها. وهذه القوى المقاطعجية التي حولت الأملاك السلطانية أو أملاك التصرف إلى أملاك خاصة منذ مطالع القرن التاسع عشر لم تكن قوى مدنية فحسب بل دينية كذلك عبر الأملاك الوقفية، الإسلامية والرهبانية على السواء. وهذا جانب هام لفهم تكون الملكيات الخاصة في المقاطعات «اللبنانية» تبعاً للقوى المسيطرة فيها؛ ففي البعض منها سيطرت القوى المقاطعجية الدرزية. وفي الأخرى الشيعية أو السُّنية أو الأرثوذكسية أو الأوقاف أو الرهبانيات، وفي جميع الحالات فإن الجامع المشترك بين هذه الملكيات الخاصة أنها أخرجت مساحات من الأراضي، خاصة الوقفية منها، من دائرة البيع والشراء ومنعت القوى الفلاحية من إمكانية تملكها. كما انها حرمت هذه القوى الفلاحية من إمكانية تسجيل الأراضي التي كانت تعمل عليها منذ مئات السنين كملكية خاصة لها كما فعلت القوى المقاطعجية المسيطرة، بل أدخلت في روع الفلاحين أن تدابير الطابو والمساحة لم تكن تهدف إلا إلى فرض ضرائب جديدة باهظة مما دفع العديد من الفلاحين إلى التمنع عن تسجيل تلك الأراضي بأسمائهم فسجلت بأسماء المقاطعجيين أو الأوقاف أو الأديرة. وكانت السوابق السلطوية عديدة في هذا المجال حيث كان يرافق كل إحصاء للرؤوس وعدد الأشجار والماشية أو المزروعات زيادات في الضرائب. ولم تكن السلطة، في عرف الفلاح، تعني سوى أدوات القمع والحوّالة والبلص والسخرة، ولم يتعرف إلا على وجهها الضرائبي دون أية تدابير إصلاحية في الأرياف. وهكذا تحول المقاطعجي صاحب التصرف لقاء جمع الضرائب في فترة قوة السلطنة العثمانية الى مالك حقيقي، ملكاً خاصاً معترفاً به في فترة تفكيكها منذ القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وجابي الضرائب نفسه تحول لاحقاً إلى النائب والوزير وصاحب السلطة الفعلية في الريف زمن الانتداب الفرنسي وتحولت إليه كامل صلاحيات الولاة العثمانيين في حين اكتفت إدارة الانتداب بجباية ضرائب تلك الأرياف

ووضع عساكرها في تصرف كبار الملاكين لإخضاع فلاحيهم وقمع انتفاضاتهم، وتثبيت النهب العقاري الذي حصل عليه المقاطعجيون زمن الحكم العثماني.

ومع تحول في النمط الآسيوي للإنتاج إلى بعض سمات النمط الرأسمالي الجديد كان حق التصرف المقاطعجي يتحول تدريجياً إلى ملكية خاصة قابلة للبيع والشراء والرهن وغيرها. وهذه السمة سمحت للقوى الفلاحية أن تشتري بعض تلك الأملاك بسبب التكاليف الباهظة التي كان يتكبدها المقاطعجي السابق من جراء سكنه في المدينة واقترابه من مركز السلطة وعساكر الانتداب. وكانت مصاريفه المدينية ومجتمع الاستهلاك الذي يحياه يفرضان عليه حاجة مستمرة إلى النقود وتعاطي التجارة بالإضافة إلى المشاركة النشيطة في صفقات الإدارة الحكومية الفاسدة. وكانت تلك التحولات مقرونة ببعض الملكيات الصغيرة في جبل المتصرفية، إحدى الركائز الأساسية لولادة الملكية العقارية الصغيرة وظهور فئة صغار الملاكين. كذلك ظهور فئة الملاكين من أصحاب الملكيات المتوسطة الذين كانوا في الأساس مندوبي كبار الملاكين ومديري أملاكهم في الأرياف (الخولة) الذين جمعوا تلك الأملاك على قاعدة ابتزاز كبار الملاكين من جهة، والفلاحين الفقراء من جهة أخرى.

أما الملكيات الوقفية، ولا سيما الرهبانية منها، فقد استمرت تتزايد طوال القرن التاسع عشر والنصف الأول من القرن العشرين. فقد حرمت قرارات الرؤساء العامين للرهبانية والأوقاف بيع أية ملكية وقفية لأي سبب كان. فحافظت تلك الملكيات على طابعها الحقوقي الوقفي غير القابلة للتجزئة والبيع والرهن. وما زالت هذه القوانين سارية المفعول إذ لا يجوز بيع أراضي الرهبانية إلا بقرار صادر عن البابوية. لهذا بقيت الملكية الوقفية، والرهبانية خاصة، تسيطر حتى اليوم، على مساحات شاسعة من الأراضي تعمل عليها قوى فلاحية كثيرة وتتعرض لاستغلال مشابه لما يجري على أراضي كبار الملاكين.

وهكذا يتبدى بوضوح أن ظهور الملكية الخاصة وتزايدها كانا مقرونين بضعف السلطة المركزية العثمانية من جهة، وتعزز دور السلطة المحلية في الولايات من جهة أخرى. والدولة المحلية التي ولدت مع المتصرفية ولبنان الكبير، لم تكن في الواقع سوى سلطة طبقية واضحة يلعب فيها كبار الملاكين دوراً أساسياً، خاصة في تقرير مصير الأرياف وضرائبها وحرمانها الدائم من مشاريع الري والإنارة والطرقات وغيرها. وكبار الملاكين هم أبناء المقاطعجيين القدماء، والمؤسسات الوقفية الدينية سيطرت على أملاك عقارية واسعة. ومقابل توضيح هذه الصورة السريعة لولادة الملكية الخاصة والوقفية وظهور كبار الملاكين

وسيطرتهم على الأرياف ومشاركتهم النشيطة في جميع مؤسسات الدولة، يطرح سؤال منهجي آخر: كيف تحولت القوى المنتجة الفلاحية من المشاركة، الشكلية، في ملكية أراضي التصرف، إلى قوى فلاحية ذات «تحرر» واضح من العلاقات السابقة (كالخضوع الدائم للمقاطعجي ودفع الضرائب الباهظة وعدم القدرة على الانتقال إلى مكان آخر، ودفع كل الفروض المقاطعجية..) وبقائها قوى منتجة مجبرة على بيع قوة عملها كي تعيش؟ والجواب عن هذا السؤال يختصر أيضاً جانباً هاماً من العلاقات الاجتماعية التي نشأت بين كبار الملاكين والقوى الفلاحية المنتجة في فترة ظهور وتعزز دور الملكية الخاصة العقارية، كسِمَة أساسية من سِمات انتقال المجتمع نحو النمط الرأسمالي للانتاج.

وهنا نعيد طرح السؤال بشكل آخر: كان لا بدّ لكي يتحرر الفلاح من القيود المقاطعجية السابقة أن تكون هذه القيود أو الفروض المقاطعجية قد تعرضت فعلاً لهزات عنيفة أدت إلى إزالتها، حقوقياً وعلى أرض الواقع. ونحن نقرأ مثل تلك الهزات في الانتفاضات الفلاحية في الإمارة الشهابية، خاصة في القرن التاسع عشر، وتحديداً انتفاضة فلاحي كسروان لعام ١٨٥٨. ونقرأ أيضاً في إعلان المتصرفية، موادّ تنصّ بالمساواة الكاملة بين الفلاحين والمقاطعجيين في الحقوق والواجبات.

هذه المكتسبات التاريخية لا يجوز التقليل من أهميتها في ضرب ركائز الفروض المقاطعجية السابقة وتفسخ النظام المقاطعجي والسماح بتطوير علاقات جديدة على النمط الرأسمالي، شديدة التبعية للغرب الاستعماري، خاصة نموذجيه الفرنسي والإنكليزي. كذلك شهدت المرحلة اللاحقة بداية تفسخ نظام الحرف وقيام مؤسسات صناعية رأسمالية شاركت فيها اليد العاملة اللبنانية بنشاط منذ المتصرفية حتى الانتداب ثم الاستقلال. وكانت هذه المؤشرات دلالة حسية على قيام أشكال انتاجية ذات طابع رأسمالي واضح حملت معها دماراً للقوى الحرفية وللملاكين صغار وتحولهم إلى مزارعين مياومين أو موسميين أو أجراء، كما حولت بعض الحرفيين أيضاً إلى عمال مياومين. لكن ذلك الفرز لم يكن عميقاً وقاطعاً إذ استمرت أعداد كبيرة من الفلاحين المالكين الصغار يعملون في أراضيهم، وفي حيازة أملاك أخرى بالضمان أو المشاركة أو العمل الموسمي. كما أن ارتباط الحرفي بالمؤسسات الصناعية الحديثة لم يكن قاطعاً إذ استمرت أعداد مهمة تمارس عملها الزراعي إلى جانب عملها الصناعي.

وهكذا بدأ نمط الإنتاج السائد وكأنه مزيج من الأنماط السابقة على الرأسمالية والتي أدخلت إليها بعض الأشكال الرأسمالية الشديدة التبعية للغرب في بعض القطاعات السلعية

والاستهلاكية. فإذا كان من المستحيل نكران ظهور هذه الأشكال القائمة على النمط الرأسمالي والملكية الخاصة والعمل المأجور. فإن من المستحيل كذلك إثبات أن هذه الأشكال قد قطعت مع الأنماط السابقة على الرأسمالية. وأن ظهور مؤسسات صناعية لم يكن بفعل الحاجة الموضوعية للتطور الإنتاجي الاجتماعي بل مؤسسات مزروعة من الخارج تهدف الربح السريع، واليد العاملة الرخيصة، والتهرب من دفع الضرائب في بلادها وسد حاجات استهلاكية محلية، وتدمير إنتاج حرفي محلي يشكل عقبة أمام تطور الرساميل الخارجية ويضعف المقاومة المحلية المرتبطة بهذا النمط من الإنتاج الطوائفي ـ الحرفي. فظهور الملكية الخاصة العقارية في الريف كان مقروناً بثبات الملكيات الوقفية الدينية الكبيرة. وظهور المؤسسات الصناعية الحديثة كان مقروناً بتهديم السلع المحلية ولا يلبي الحاجات الأساسية للتطور الاقتصادي والاجتماعي بل يقوم على تبعية كاملة للرساميل الخارجية، وانتقال المقاطعجيين إلى كبار الملاكين، وبروز المؤسسات الدينية كفصيل أساسي من فصائل كبار الملاكين، كانت تستدعي بقاء الطائفية في صلب العلاقات الاجتماعية لحماية هذه الأملاك الوقفية الكبيرة ولتدعيم نفوذ المقاطعجي السابق في جهاز الدولة الجديدة ـ القديمة. فهذا الزعيم المقاطعجي بقي يحافظ أيضاً على صفته كزعيم طائفي في دولة تقوم على التوازنات الطائفية الحقوقية منذ إعلان القائمقاميتين حتى اليوم. وبدت سيطرة الزعيم المقاطعجي كسيطرة طائفية، وسيطرة المؤسسات الوقفية سيطرة طائفية كذلك، بحيث بقيت هذه الطائفية، كما في السابق، في عمق الملكية الخاصة المسيطرة التي تجند قوى طائفية واسعة للدفاع عنها. فمجرد الاعتداء على ملكية زعيم طائفي أو على ملكية دير أو أوقاف يستثير حماس جماهير طائفية كبيرة تندفع فوراً للدفاع عن أراض ليست لها، ومصالح ليست مصالحها، لا بل مصالح طبقية اجتماعية تعيق تطورها.

وهنا بالذات نعود إلى الحلقة المنهجية الأساسية: كيف تستطيع قوى طائفية ـ طبقية، في ظلّ نمط من الإنتاج يدعي بعض الأشكال الرأسمالية، أن يحافظ على أشكال سابقة على الرأسمالية، ويجند قوى طبقية في معارك ليست في صالحها لا بل ضدّ مصالحها؟

والجواب سنفتش عليه أيضاً في هذا النمط من الإنتاج وليس في المظاهر الطائفية السائدة؛ فنمط الإنتاج الرأسمالي الذي توضح بشكل كامل في المجتمعات الغربية كان الحصيلة التاريخية لتطور قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج المختلفة. وقد أقام ذلك النمط في بعض البلدان الأوروبية علاقات إنتاجية طبقية واضحة دون أن يعني ذلك أن هذه العلاقات واضحة وموحدة لجميع المجتمعات؛ فالبعض منها قد قطع نهائياً مع الأنماط السابقة

على الرأسمالية، وأقام دولة بورجوازية على قواعد عقلانية تنظم الإنتاج والعلاقات والعمل والملكية بشكل يضمن هيمنة كاملة لأصحاب الرساميل. لكن البعض الآخر، في داخل أوروبا بالذات، قد حافظ على العديد من الأنماط ما قبل الرأسمالية (ايرلندا، جنوبي إيطاليا، أسبانيا، البرتغال...)

واستمرت الطائفية أو التجزئة والدعوات الإقليمية تشكل ركائز ثابتة للتحرك في بلدان أوروبية عديدة. وهناك بعض النظريات التي تؤكد على مصلحة هذه الرأسمالية في إبقاء مثل تلك العلاقات السابقة على الرأسمالية حماية للاستغلال الرأسمالي نفسه.

ونحن لا نستبعد المقولة النظرية التي تؤكد على دور الرأسمالية الهامشية التي سادت في المشرق العربي، في إبقاء العديد من الأنماط السابقة على الرأسمالية (كالتجزئة والإقليمية والعشائرية والطائفية والعرقية وغيرها..) دفاعاً عن هذه الأنماط الهشة من الرأسمالية التابعة. ولم يغير تبني العديد من الأنظمة العربية بعد الاستقلال لصفة الوحدة من هذا الواقع المعاش حتى اليوم على التجزئة والكيانية.

فالتحليل المنهجي لتطور مجتمعاتنا المشرقية من الأنماط الإنتاجية السابقة على الرأسمالية إلى بعض الأشكال الرأسمالية، مع الحفاظ على العديد من الأشكال السابقة، يفسر فعلاً كيف بقيت تلك الأنماط قاعدة بنيوية فيها بعد ظهور التبادل الرأسمالي العالمي للسلع والانتاج وقيام الاستغلال على قاعدة العمل المأجور؛ ففي هذا التطور التاريخي بالذات يكمن فهم تلك الظاهرات وليس بالعكس، لأن الانتقال من الملكية الجماعية للتصرف، والعائلات المقاطعجية المسيطرة، والنمط الزراعي المتخلف، والحرف الضعيفة المردود والمرتبطة بسوق الاستهلاك المحلي، والتجارة الضعيفة غير القادرة على المنافسة، كل هذه العلاقات لعبت دوراً أساسياً في ولادة دولة تقوم على قاعدة تلك العلاقات وترسخ الروابط العائلية والعشائرية السابقة، والعادات والتقاليد المتبعة، واللهجة المحلية السائدة، والتساكن الطائفي في المدن والقرى وغيرها؛ فهذه الدولة لم تولد في صراع مع القديم بل في أحضانه، وجاءت ولادتها من الخارج لتبقي على ذلك القديم وتدخل الطائفية في كل المجالات التي يظهر التطور الاجتماعي أن إدارة الدولة بحاجة إليها. فهذه الدولة ليست حديثة إلا بالتسمية فقط؛ فقادتها أبناء المقاطعجيين، وقاعدتها الإنتاجية الزراعية والتجارية الوسيطة والحرفية الضعيفة، والعادات والتقاليد الطائفية، والانغلاق السكني العائلي، وأنماط السلوك الاجتماعي، والعساكر التي تدربت على قاعدة طائفية مستوحاة من نظام التجنيد

العثماني مع قشرة اوروبية في المظهر والأوامر والتسلح، وإدارة ورثت عن الإدارة العثمانية كل مساوئها، ونماذج من التعليم الغربي والإسلامي كانت سائدة أيام السيطرة العثمانية عبر الإرساليات والمؤسسات الدينية والوقفية واستمرت بعدها؛ كل هذه السمات وغيرها، تجد تفسيرها الأساسي في التطور التاريخي للمتصرفية ودولة لبنان الكبير من الأنماط السابقة على الرأسمالية إلى اقتباس بعض الأشكال الرأسمالية مع الحفاظ على العديد من أشكال الإنتاج القديمة. فالعلاقات العائلية المقاطعجية كانت تقوم على نمط من الإنتاج يسمح لها بالسيطرة على القوى الفلاحية وتصوير مصالحها الطبقية كمصالح لكل القوى الخاضعة لها. وأدخلت الطائفية، في مرحلة تفجرها بشكل خاص منذ القرن التاسع عشر، في صلب تلك العلاقات العائلية المقاطعجية، طابع امتداد تلك المصالح الطبقية المقاطعجية إلى العديد من القوى الطائفية. فلم يعد هذا الزعيم مجرد زعيم عائلي مقاطعجي بل أيضاً زعيم طائفي يمتد نفوذه إلى مناطق سكن أبناء الطائفة التي يدعي النطق باسم مصالحها؛ فالنظام العائلي المقاطعجي وامتداده الطائفي ـ الطبقي يرتكز على نمط الإنتاج السائد وليس على مجموعة الأفراد المنتسبين إليه في مقاطعة معينة. وكثيراً ما تجاوز هذا الزعيم حدود المقاطعة والإمارة الى مناطق مجاورة؛ فكان تأثير الشيخ بشير جنبلاط، على سبيل المثال لا الحصر، يمتد إلى دروز حوران، ويستقدم دروز الجبل الأعلى قرب حلب. كذلك كان نفوذ البطريرك الماروني يمتد إلى موارنة سوريا وقبرص، ونفوذ الرهبانية المارونية يربط بها الرهبان الموارنة في كل أرجاء المنطقة. وهذه النماذج السريعة لا تنطبق إلا على الزعامة المقاطعجية الطائفية في مرحلة القوة وتنتقل إلى زعامة أخرى مماثلة لها. فالقدرة على بسط النفوذ والسيطرة وجباية الضرائب وامتلاك الأراضي الواسعة، وإقامة التحالفات السياسية، واستدراج عساكر السلطنة لتأديب المعارضة، وغيرها، شروط أساسية تتحدد بها الزعامة العائلية الطائفية وتربط بها القوى الخاضعة لها. وهذه القوى الفلاحية والحرفية، من طائفية واحدة أو عدة طوائف، تسعى دوماً إلى «الحماية» من النهب والبلص والسخرة والضرائب في كنف زعيم عائلي مقاطعجي، ولم تتماثل طائفية هذا الزعيم مع طائفية القوى الخاصعة له إلا منذ قيام المتصرفية بعد هزات عنيفة في النصف الأول من القرن التاسع عشر. لكن ذلك التماثل الطائفي بين طائفية قوى الإنتاج وقوى السيطرة كان استمراراً للخط السياسي السابق في خضوع قوى الإنتاج لمستغليها ورؤية مصالحها الحقيقية بصورة مشوهة من خلال مصالح القوى المسيطرة عليها، وفي هذه السمة بالذات يكمن تفسير إخفاق كل الانتفاضات الفلاحية في مقاطعات الإمارة في الوصول إلى نتائج إيجابية فعلاً على طريق تحرير هذه القوى الفلاحية المنتجة؛ فمثل ذلك النمط من الإنتاج كان يغيّب مصالح الجماهير المنتجه ويدمجها

في مصالح سيطرة الزعامات الناطقة باسمها، وهي زعامات مقاطعجية ـ طائفية طبقية واضحة.

وفي إطار ذلك النمط من الإنتاج تفقد « حرية الفلاح » و « تحرره » كل قيمة عملية على أرض الواقع. كذلك تفقد « ملكيته » الخاصة الصغيرة كل طابع للثبات والديمومة إلا في إطار الخضوع الكامل للزعامة المقاطعجية ـ الطائفية. فأي عصيان أو تمرد عن دفع الضرائب والمعايدات والسخرة والعونة وتقديم واجبات الطاعة والاحترام « للأسياد » تعرض الفرد الفلاح وعائلته وملكيته إلى التهديم والحرق والمصادرة. ومع ظهور الأشكال الرأسمالية للتمثيل، من برلمان وغيره، كان على هذا الفلاح إظهار خضوعه الكامل لإرادة الزعيم المقاطعجي والتصويت للائحة التي يفرضها عليه، وإظهار الإبتهاج بانتصاره والمشاركة النشيطة والعينية بالحفلات التي يقيمها، وإظهار الحزن الزائد في المآتم، والفرح الزائد في الأعراس و... وأي تقصير أو إهمال لتلك « الواجبات » التي خلفت « الفروض المقاطعجية » ستلقى القصاص الصارم لأن هناك شبكة من أعوان الزعيم المقاطعجي ـ الطائفي تحصي عليه أنفاسه وتراقب حركاته، وتجبره على تحمل مسؤولية الأعمال التي يقوم بها أبناؤه أو أحد أقربائه المعارضين لزعامة البيك، وإظهار سخطه العلني على تلك الأعمال بتدابير عملية كإجبار الابن على الخضوع والعودة إلى حظيرة الزعيم تحت طائلة التهجير القسري من القرية والمنطقة. وهكذا تحولت ملكية التصرف المقاطعجية إلى ملكية خاصة حقيقية. وتحولت الفروض المقاطعجية السابقة إلى واجبات عملية تمارس يومياً على أرض الواقع دون حاجة إلى كتابتها بقيود وقوانين. تماماً كما كانت الفروض المقاطعجية السابقة وعادات وتقاليد أشد خطورة من القوانين نفسها. ولما كان طابع الوراثة يلعب الدور الأساسي في انتقال الزعامة المقاطعجية ـ الطائفية وسيطرتها، فإن طابع الوراثة أيضاً كان يحمل بالمقابل تلك الواجبات ـ الفروض لأبناء القوى الفلاحية المنتجة. وهذه الوراثة لم تكن ترتكز على توزيع العمل والحصص والأرباح بل أيضاً على إمكانية الزعامات المقاطعجية التي تحولت إلى كبار الملاكين في فرض سيطرتها على القوى الفلاحية وإجبارها عملياً، بالرغم من تحررها الظاهري، على الاستمرار لديها بنفس الشروط السابقة كقوى منتجة تقدم قسماً كبيراً من إنتاجها لصالح هذه القوى، أداة السيطرة الطبقية للدولة الحديثة في الأرياف اللبنانية. فماذا بقي للفلاح في اطار الملكية المشاعية للتصرف، من الملكية الاسمية التي كان يتمتع بها في السابق؟ وماذا قدم له « تحرره » الظاهري من نير سيده المقاطعجي القديم بعد تحوله إلى فئة الملاكين الكبار؟ وماذا بقي له من انتمائه الجماعي لعائلة

من المزارعين تعمل سوياً على أرض واحدة بإشراف زعامة مقاطعجية واحدة بعد تحوله الى « مزارع حرّ » قادر على العمل في أية بقعة من الأرض؟ وإذا اعتبرنا أن العمل ضمن العائلة الواحدة لم يكن عملاً يستلب الفرد وإنتاجه طالما أن هذا الفرد، في وعيه الذاتي، يعتقد أنه يعمل لنفسه ولعائلته وأقربائه وزعيمه العائلي ـ الطائفي. فماذا بقي له من ذلك الشعور بعد تفكيك البنى السابقة لذلك النظام العائلي وإحلال سمات رأسمالية في داخلها تقوم على ملكية المقاطعجي الخاصة للأرض، وسيطرته الكاملة على الإنتاج، وحريته في بيع هذه الأرض ورهنها، وابتعاده الكامل، أو شبه الكامل عن السكن فيها وتفضيل سكنى المدينة وعدم الإشراف على تلك الأراضي إلا في مرحلة جني الحصاد والمواسم وجباية الضرائب؛ فالعلاقات داخل النظام العائلي القديم لم تكن مجرد علاقات إنتاج بل علاقات اجتماعية عضوية تندرج في إطارها علاقات الإنتاج والعلاقات العائلية والعادات والزواج، والتقاليد، والطائفية، واللغة، أو اللهجة، والفولكلور الشعبي.. ونمط الثقافة وغيرها. وهذه العلاقات الاجتماعية العضوية كانت تتفسخ بعنف في القرنين التاسع عشر والعشرين، ولم يبق منها سوى علاقات القهر والسيطرة ودفع الضرائب وحلت محلها الفردية في العمل والإنتاج والملكية وغيرها؛ فالزعيم المقاطعجي أو المالك الكبير بات غريباً تماماً، كذلك أبناؤه، عن واقع ذلك النمط العائلي القديم. فقد أنساه سكن المدينة وثقافتها الغربية التي تربى عليها أبناؤه. والعلاقات التجارية والإدارية التي أقامها فيها. هذه الأشكال وغيرها جعلت المالك الكبير مجرد « زائر » لأرض غريب عن إنتاجها وعادات أهلها وتقاليدهم ولا يزورها الا في المواسم بعد أن حل « الخولي » أو الوكيل مكانه. وبدأت بعض الأساليب الزراعية الرأسمالية، كالمكننة الزراعية والأسمدة الكيماوية وغيرها تغزو الأرياف وتدخل إليها أنماطاً حديثة من الزراعة وتفتت من عمق الترابط البنيوي العائلي ـ الطائفي السابق. لكن هذه الأساليب لم تدخل إلا في زمن متأخر من القرن العشرين، أي بعد فرض الانتداب الفرنسي على سورية ولبنان.

إن تفكيك بنى النمط العائلي السابق بدأ « يحرر » الفلاح من الاندماج الكامل بالعائلة وزعيمها المقاطعجي الطائفي. لكن ذلك التحرر كان مجرد قذف للفلاح في إطار نمط جديد من الإنتاج ذي الشكل الرأسمالي حيث برز استغلال الإنسان بشكل أكثر وضوحاً من ذي قبل، لكن ذلك البروز كان يتأخر تجليه تبعاً للمناطق ولدخول تلك الأشكال الرأسمالية إليها.

فهذا النمط الإنتاجي الجديد كان يحتضن في داخله العديد من أشكال الأنماط

الإنتاجية السابقة ولا يقطع مع أي منها؛ فتحول العمل الجماعي إلى عمل فردي لم يكن يعني بالضرورة القطع النهائي مع العمل الجماعي، والترابط العائلي، والتماسك الطائفي. وزعيم العائلة المقاطعجية لم يبق إنساناً فرداً بل بات يرتدي أسماء مختلفة منها الوزير أو النائب أو الموظف الكبير، كذلك أسماء زعيم الطائفة، سواء أكان دينياً أم مدنياً. وكثيراً ما استخدمت التجمعات العائلية، ولا زالت حتى اليوم، في سبيل الوصول إلى وزارة أو نيابة وغيرها. وهذا ما يفسر بقاء هذا العدد الكبير من الروابط العائلية المعترف بها من الدولة والتي تغطي مئات العائلات اللبنانية وتقيم لها أشكالاً جديدة من التنظيم الذي يتستر بقشرة رأسمالية واضحة على غرار الأحزاب السياسية والتجمعات النقابية وغيرها.

وهذه الروابط العائلية تهدف إلى ربط الفرد العائلي المنتقل إلى المدينة بالأفراد الباقين في القرية أو عدة قرى. وإظهار التماسك العائلي ـ الطائفي ضمن نمط من الإنتاج الرأسمالي لا يسعى للقطع من الأشكال السابقة عليها بل يثبتها ويزيد من تماسكها.

وهنا نطرح سؤالاً اساسياً في هذا المجال: هل حلت التنظيمات الطائفية مكان التنظيمات العائلية السابقة؟ والجواب على مثل هذا السؤال يطرح صياغة جديدة له إذ لا يجوز وضع الطائفية في موضع التناقض مع العائلية، كذلك لا يجوز وضع الأثنين موضع التناقض مع الطبقية.

فالطائفية أو التنظيم الطائفي لم يحلّ محل التنظيم العائلي بل سكنه وعزز تماسكه على قاعدة سكن الأنماط السابقة للرأسمالية في الأنماط الرأسمالية وتداجها معها. كذلك فالطائفية والطبقية لا تتعارضان بل تتداجان عميقاً على قاعدة نمط الإنتاج المذكور. وهذا التدامج كان يقتضي بالضرورة، كي يتبلور ويظهر بوضوح، أن تصبح الزعامات الدينية زعامات مقاطعجية ايضاً وبالعكس. وإذا كان ظهور الزعامات المقاطعجية كزعامات دينية يعود إلى مئات السنين قبل القرن التاسع عشر بفعل عوامل تاريخية متعددة؛ فإن انتقال الزعامات الدينية إلى زعامات مقاطعجية لم يتم إلا منذ القرن التاسع عشر وبفعل ظروف تاريخية أيضاً قادت إليها مجموعة عوامل داخلية وخارجية على السواء. وهكذا حمل القرنان، التاسع عشر والعشرون. معهما وضوح ذلك التدامج الطائفي ـ الطبقي بأجلى مظاهره. وبات المقاطعجيون الذين تحولوا إلى كبار الملاكين ـ بعد المساحة ـ يتحلون دوماً بهذه الازدواجية في التمثيل الطائفي ـ الطبقي. فمنذ مطالع القرن التاسع عشر لم يعد الزعيم يذكر إلا مقروناً بصفتيه الطائفية والطبقية على السواء. فهو مقاطعجي درزي، أو مقاطعجي ماروني أو

شيعي أو سني، وهو تاجر ماروني أو تاجر سني أو كاثوليكي أو أرثوذكسي. إلخ... وهذا الزعيم يمثل طائفته في البرلمان وذاك في الوزراة وثالث في الجيش ورابع في الإدارة وغيرها. وكلها تعبيرات مباشرة عن مرحلة التوازنات الطائفية ـ الطبقية التي ارتقى إليها ذلك التدامج بين الصفة الطائفية والصفة الطبقية. فتسقط وزارة أمين الحافظ، لأنه، مع وزرائه «ليسوا من العائلات السنية العريقة». ويعتبر تمثيل الموارنة ضعيفاً في هذه الوزراة لأنها ممثلة بفلان وليس بفلان. وهذا التفضيل يقوم على أساس هيمنة الأسر المقاطعجية السابقة على مؤسسات الدولة الجديدة دون أن تعني تلك الهيمنة إغلاق الباب نهائياً أمام ترقي أفراد من عائلات صغيرة تعبر عن المصالح الطبقية ـ الطائفية للتوازنات المسيطرة.

فالتوازن المطلوب لا يأخذ مصالح جماهير القوى المنتجة بالاعتبار بل مصالح القوى المسيطرة فقط. وهذه القوى تتوزع على كل الطوائف ضمن أفضليات معينة لطائفة دون أخرى على قاعدة ظروف تاريخية ترقى إلى أكثر من قرن وربع القرن. وهذه المرحلة التي شهدت بروز الأكليروس الأعلى الماروني كقوة اقتصادية أي طبقية ـ طائفية، لا زالت أسيرة تلك الصيغ التي وضعت للقائمقامية المارونية وتوسعها نحو المتصرفية ولبنان الكبير دون أن تأخذ بعين الاعتبار مستجدّات هذه المرحلة التاريخية، خاصة بعد قيام دولة لبنان الكبير وما رافقها من توازنات طائفية ـ طبقية جديدة.

فظهور «دولة لبنان الكبير» كدولة سياسية لم تحاول أن تتخطى التوازنات الطائفية ـ الطبقية لنظام المتصرفية بل أكدت على ترسيخها بدعم مباشر من عساكر الانتداب.

كما أن الدولة الجديدة التي احتضنت مدناً كبيرة، تجارية بالدرجة الأولى، كبيروت وطرابلس وصيدا، لم تحاول تخطي الحواجز السابقة لايديولوجية القائمقاميتين والمتصرفية نحو مزيد من الانفتاح على الازدهار التجاري وما يتطلبه من انفتاح سياسي وطائفي، بل كانت تمعن في الحفاظ على مرتكزاتها الايديولوجية التي تعبر عن مصالح كبار المقاطعجيين وكبار رجال الدين في ظل غياب شبه كامل للتجار المتمركزين في بيروت والمدن الأخرى وليس في المتصرفية.

وجاء توسيع متصرفية جبل لبنان إلى دولة لبنان الكبير وبالتالي لبنان المستقل، يحافظ على تلك الايديولوجية ـ الطائفية ـ الطبقية لتوازنات القوى المسيطرة منذ المتصرفية لا بل منذ قيام نظام القائمقاميتين. وجاءت كل الإصلاحات اللاحقة، وهي إصلاحات تقتضيها توسيع هيمنة الرساميل في المدينة والريف وتحمل معها ملامح من نمط الإنتاج الرأسمالي

الحديث، جاءت تلك الإصلاحات الحديثة قشرة خارجية وطلاء «ديمقراطياً» وليبرالياً لايديولوجية طائفية ـ طبقية هي ايديولوجية كبار الملاكين ورجال الدين. لذا بقيت تلك الإصلاحات هامشية وغير عميقة الجذور بل سهلة الاقتلاع في المنعطفات الحادة. فالتوازنات الطائفية ـ الطبقية في قاعدة السلطة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والتربوية استطاعت أن تجدد نفسها باستمرار. وطبيعة النظام المقاطعجي ـ الطائفي وما دخلته من أساليب قائمة على النمط الرأسمالي الغربي الهامشي، هذه الطبيعة ذات تركيب بنيوي مولد للأزمات في صراع قوى الإنتاج وعلاقات الإنتاج. وفي كل مرة كانت تلك الأزمات تهدد التوازنات الطائفية ـ الطبقية القائمة وبالتالي البنية الأساسية للنظام المسيطر ونمط الإنتاج المرتكز عليه، كانت الطائفية إحدى الركائز الأساسية التي تعيد فرزاً طائفياً لمصلحة استمرار النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر. وكان غياب القوى الطبقية الداعية إلى التغيير الجذري عاملاً مساعداً في الوصول إلى حلول وسطية على قاعدة «لا غالب ولا مغلوب» والتي هي تعبير طبقي عن غلبة القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة وانتصار إرادتها في الجمود وبالتالي في استمرار تلك السيطرة على حساب القوى الخاضعة للاستغلال، وهي قوى طائفية تتوزع على كل الطوائف لكنها قوى طبقية تنحصر في طبقة واحدة هي طبقة المنتجين المسحوقين المستغلين. فالطائفية كانت دوماً ولا زالت، عامل تفتيت للقوى المنتجة المسحوقة، وعامل قوة للقوى الطبقية المسيطرة. تلك هي القاعدة الأساسية لفهم الطائفية اللبنانية منذ تفجرها في أواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم. يضاف إلى هذه القاعدة سمة أخرى لا تقلّ عنها أهمية، وهي أن هذه الطائفية كانت عاملاً مساعداً على ارتباط القوى المحلية المسيطرة بعجلة القوى الطبقية المسيطرة على إمتداد العالم العربي وذات صلات تبعية وثيقة بقوى الاستعمار الخارجي وأدواته المحلية، سواء أكانت تلك الأدوات حملات عسكرية مباشرة (كحملة نابليون، أو انزال جونية ١٨٤٠، أو الحملة الفرنسية ١٨٦١، أو عساكر الانتداب أو عساكر الانزال الاميركي عام ١٩٥٨ .. الخ) أم قواعد محلية لذلك الاستعمار وتحديداً اسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨. فالايديولوجية التقسيمية والشوفينية التي تستند إليها تلك القوى الطائفية ـ الطبقية في دعوتها وممارستها السياسية على الصعيد المحلي الضيق أو القومي العربي أو العالمي الواسع، تلتقي بالضرورة، في ظروف القرنين التاسع عشر والعشرين، مع المصالح الاستعمارية الخارجية ورساميلها والأنظمة المرتبطة بها. وهذه الايديولوجية التقسيمية والشوفينية على استعداد دائم للتلويح بكل أشكال الأنظمة الفاشية والعنصرية والديكتاتورية، لأنها السبيل الوحيد لفرض ايديولوجية ونظام حكم يسير بعكس

مجرى التطور التاريخي الحتمي للمرحلة المعاصرة؛ فهذه الايديولوجية تعادي جماهيرها أولاً، وهي جماهير طائفية ضيقة، وتعادي جماهير كل الطوائف، كما تعادي آمال حركة التحرر الوطني العربية في التخلص من كل الركائز التي ثبّتها الاستعمار خدمة لمصالحه الطبقية. ومن الخطأ الاعتقاد أنه بالإمكان القضاء على النظام الطائفي - الطبقي المسيطر في لبنان بمعزل عن القوى الطليعية القومية لحركة التحرر الوطني العربية، لأن القضاء على مثل هذا النظام سيكون مؤشراً أساسياً على طريق انتقال هذه القوى القومية، وهي قوى طبقية بالضرورة، نحو المزيد من تحقيق الانتصارات على طريق إزالة كل معيقات الوحدة والتحرر والديمقراطية على امتداد الساحة القومية العربية حيث لا زالت الطائفية والعرقية والتجزئة والتخلف وغيرها من الركائز الأساسية التي رسّخها الاستعمار في طريقها. ولسنا بحاجة إلى التدليل أن تاريخ المشرق العربي الحديث يدور كله على محور الصراع الدؤوب بين قوى التحرر العربية والاستعمار عبر ما تركه من معيقات داخلية بعد خروجه، أو قواعد استعمارية لا زالت قائمة حتى اليوم ومتمثلة في القواعد العسكرية الأميركية، وعلى رأسها القاعدة الكبرى إسرائيل. فالنظر إلى المسألة الطائفية كمسألة لبنانية بحتة لن يقود إلى أية نتائج دقيقة بالرغم من تفجرها الدائم على الساحة اللبنانية؛ فالمسألة الطائفية في لبنان ذات بعد قومي عربي شامل، وذات بعد عالمي يجد تفسيره في استعداد قوى دولية استعمارية عديدة لتقديم كامل الدعم للقوى الطائفية - الطبقية المحلية المسيطرة ومنعها من السقوط. وبالرغم من أن إسقاط هذه القوى سيكون بالتأكيد لصالح القوى المحلية التي تقاتل لإزالة ذلك النظام الطائفي - الطبقي المسيطر، فإن تلك القوى لن تكون قادرة بمفردها على إزالة هذا النظام ما لم تتأمن توازنات عربية وعالمية تضمن لهذه القوى إحراز النصر وتثمير نتائجه ولجم القوى الاستعمارية الخارجية من مدّ يد العون المباشر لقوى النظام المسيطر ومنعها من السقوط. وبقدر ما تكون القوى البديلة ذات أفق علماني ديمقراطي لمصلحة القوى المنتجة الحقيقية، بقدر ما تصبح المعركة أكثر حدة وشراسة، لكنها أكثر وثوقاً بالتغيير وتحقيق البديل التاريخي المطلوب. وفي أحضان هذا البديل الحقيقي، بديل قوى التغيير الديمقراطي لمصلحة القوى المنتجة الحقيقية يستعيد تطور المجتمع اللبناني وجهه الطبقي. ويستعيد الفرد اللبناني قدرته على تحقيق انسانيته في مجتمع طبيعي لا مجتمع طائفي ويستطيع بالتالي أن يتحرر من السجن التاريخي الذي وضعه فيه النظام الطائفي - الطبقي المسيطر فأجبره على «أن يولد ويعيش ويتزوج ويموت طائفياً» على حد تعبير الدكتور ادمون رباط. وفي هذا المجتمع الطبيعي تبرز مصالحه الحقيقية لا مصالح الطائفة التي تقدم له بديلاً عن تلك المصالح.

وتبرز الوحدة القومية العربية بديلا «للوحدة الطائفية» التي لم يجن منها سوى القتل والدمار والحرق ومزيد من الضرائب والبلص. ويبرز الإنسان كرأسمال حقيقي، لا بل كأكبر رأسمال في لبنان، تبعاً لعبارة ماركس «الإنسان أكبر رأسمال» وليس الفرد الطائفي الذي يوضع ضمن أرقام وهمية لتغليب أعداد هذه الطائفة على أعداد تلك وصولاً لمنح زعمائها مناصب أكثر في البرلمان والوزارة والجيش والقضاء والإدارة وغيرها؛ فالإنسان اللبناني، كقيمة اجتماعية قائمة بذاتها، مقموع في المجتمع الطائفي ـ الطبقي، ولا يمكن أن يوجد في بلد يخشى الأرقام ويعادي الإحصاء وحاجات السكان ومصالح الجماهير الفقيرة، خوفاً على توازنات طائفية ـ طبقية ـ أعدمت كل إحصاء رسمي منذ ١٩٣٢ ولا زالت تمنح مواطنيها تذكرة الهوية على أساس ذلك الإحصاء. فهل انتحر الإحصاء في هكذا نظام أو أن ذلك النظام يخاف على نفسه من الانتحار تحت وطأة الأرقام ومدلولاتها العلمية الاجتماعية والسياسية والاقتصادية؟ وهنا نعود إلى التأكيد أيضاً أن المطلوب دراسة هذه المدلولات العلمية نفسها التي دفعت ذلك النظام إلى الإحجام عن القيام بأي إحصاء رسمي منذ ١٩٣٢ فهذه المدلولات تبرز بوضوح أن الإنسان اللبناني قد وضع في إطار لعبة التوازنات الطائفية ـ الطبقية المتفق عليه من قبل ممثلي الطبقات الحاكمة باسم دولة الطوائف المتعايشة على أرض واحدة. وأن تلك الإحصائيات لا يراد بها إنصاف القوى المنتجة المسحوقة بل زيادة حصة بعض ممثلي الطوائف، أي داخل الهرم السياسي المسيطر مع ما يستتبع الزيادة من منافع اقتصادية واجتماعية وسياسية وطائفية وتوسيع مجال النفوذ لقوى طائفية ـ طبقية تمد النظام المسيطر بدم جديد وتمنع انتقال قوى محسوبة على هذا النظام من الانتقال إلى صفوف المعارضة، حتى الشكلية منها. لذا كانت تلك المعارضة، وهي ذات أفق محدود يجد تفسيره في الصراع الثانوي داخل القوى المسيطرة، تعود إلى حظيرة الدفاع عن النظام بعد نيلها مكاسب شخصية جديدة أو عند شعورها أن نظامها السياسي الذي تنتسب إليه بات يتهدده خطر حقيقي. وسرعان ما تحاول هذه القوى المعارضة من داخل التركيبة الطائفية ـ الطبقية نفسها، أن تقدم مكاسبها الشخصية كما لو كانت مكاسب للطائفة كلها، تماماً كما كان يفعل المقاطعجيون سابقاً مع فلاحيهم. وما سبب ذلك الا بقاء النمط الإنتاجي السابق مسيطراً ولو بإضافة الأشكال الجديدة من النمط الرأسمالي عليه. فإذا كانت القوى الفلاحية دفعت باهظاً ثمن الصدامات الدموية التي تفجرها القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة دون أن تكون لتلك القوى أية مصلحة حقيقية فيها بل تشارك بحماس ضد مصالحها وتطورها بالذات؛ فإن هذه القوى في ظل النظام الطائفي ـ الطبقي منذ القائمقاميتين حتى اليوم لا

زالت أسيرة أوضاع مشابهة. ونعود فنذكّر مجدداً أن المفتاح الرئيسي لهذا العامل يجد تفسيره في بقاء نمط إنتاج يسمح بمثل هذه المدلولات ولا يجوز التفتيش عن مفتاح فهم تلك المدلولات في أذهان القوى المنتجة الضعيفة التنظيم والوعي السياسي وتعداد آلاف الأمثلة على ممارستها الطائفية التي تعزز وضع القوى المسيطرة على حساب مصالحها الحقيقية كقوى منتجة.

« فالتحرر » الحاصل في صفوف هذه القوى المنتجة من سيطرة المقاطعجيين السابقة كان مجرد انتقال من سيطرة هؤلاء إلى سيطرة الرأسمال وإستغلاله بالإضافة إلى بقايا السيطرة المقاطعجية القديمة التي ارتدت أشكالاً جديدة دون أن تفقد أية ركيزة من ركائز النهب والسيطرة واستغلال الجماهير المسحوقة من كل الطوائف.

إن العامل الطائفي الذي كان يشدّد على وحدة الطائفة وتماسكها تجاه الطوائف الأخرى، كان يعزز بالضرورة زعامات طائفية، سواء أكانت دينية أم مدنية، لكنها زعامات مسيطرة أي طبقية بفعل عامل التمايز الاجتماعي نفسه. وإذا كان العامل الطائفي قد أمّن للكنيسة والأوقاف الإسلامية والرهبانية، أراضي شاسعة في القرنين الثامن والتاسع عشر، فإن القرن العشرين قد أمدّ المؤسسات الحقوقية التي تدير هذه الأملاك بقدرة تنظيمية على تحول قسم مهم منها إلى النمط الرأسمالي الحديث. فابتنت لها مدارس تجارية، وأقامت مشاريع زراعية رأسمالية، وأدخلت قانون بيع الأراضي ورهنها إلى صلب الملكية الوقفية السابقة. وتحولت إدارة تلك المؤسسات إلى إدارة رأسمالية واضحة لا يجمعها بالطائفية والدين سوى الاسم؛ فهي مجموعة أسماء من كبار متمولي الطائفة وزعاماتها المقاطعجية السابقة، وهي التي تدير هذه المؤسسات الحقوقية، الوقفية سابقاً، بما يضمن مزيداً من الأرباح والتوظيفات الرأسمالية والانفتاح على التجارة والربح السريع وبيع الأراضي لإقامة مشاريع جديدة. وفي جميع هذه الحالات فإن الوجه الطائفي ـ الطبقي بات شديد الوضوح. فأبناء الفقراء من الطوائف كافة، لا مكان لهم في تلك المشاريع والمؤسسات والمدارس. وما قيام إدارة هذه المؤسسات بتقديم بعض المنح لطلاب فقراء إلا محاولة لإنقاذ المظهر الطائفي لتلك المؤسسات. لكن تلك المنح توظف بالضرورة في إطار سياسي بحت يهدف إلى تثبيت هيمنة الزعيم الطائفي المسيطر، وهو زعيم طبقي بالضرورة، إذ لا مكان للفقراء في إدارة هذه المؤسسات. وهكذا تحول شعار « وحدة الطائفة » في ظلّ النظام المقاطعجي إلى أوقاف وملكيات طائفية كبيرة. وتحول هذا الشعار نفسه في النظام الطائفي ـ الطبقي الحالي إلى مؤسسات حقوقية ـ

بقيادة طائفية ـ طبقية لإدارة تلك المؤسسات على النمط الرأسمالي المعاصر، بما يضمن مزيداً من الأرباح للقيادات والملتفين حولها. ومزيداً من الدمار والتقهقر للقوى الطائفية المسحوقة. ومع تحول هذه المؤسسات إلى النمط الرأسمالي الواضح فقدت القوى الفقيرة المسحوقة أي أمل في الاستفادة من «أملاك الطائفة الوقفية»، فلم يعد الدير مكاناً لإعالة بعض الفقراء والمسافرين، ولا مدرسته مأوى لأبنائهم يعلمونهم مجاناً، كذلك مؤسسات الأوقاف الاسلامية، بل تحولت هذه المؤسسات نهائياً إلى إدارات تعمل لمصلحة الزعامات الطائفية ـ الطبقية المسيطرة التي تشارك في استغلال الفقراء كأية مؤسسة تجارية أخرى ضمن شروط للاستغلال لا علاقة لها بالشفقة أو الرحمة أو التعاليم السماوية التي نادت بها الأديان.

وظهور الدولة الطبقية وتعزز قواها القمعية قد ساعد في الوصول إلى هذه النتائج؛ فقد قطعت تلك المؤسسات مع علاقاتها السابقة التي بنيت لأجلها كمؤسسات خيرية. وليس من الصدفة إطلاقاً أن تتمركز تلك المؤسسات في المدن الكبرى بعيدة عن الرؤية المباشرة للاستغلال بالعين المجردة في الأرياف حيث لا زال الشعور الديني شديد التماسك والنفوذ. وما توسع هذه المؤسسات نحو الأرياف، في حال وجودها، إلا توسعاً هامشياً لا يشغل حيزاً كبيراً من ميزانية تلك الأوقاف ومداخيلها. ويقصد منه، بالدرجة الأولى، الحفاظ على قاعدة طائفية ثابتة هناك، تمدّ زعامات الطوائف بقوى فلاحية قمعية وتابعة، تسخر طاقاتها لقمع إخوانهم الفقراء في الريف لقاء خدمات قليلة في أجهزة الدولة.

فارتباط المؤسسات الوقفية الكبيرة بالمدن وجوارها، يجد كامل تفسيره في اعتماد تلك المؤسسات على أجهزة الدولة القمعية لحمايتها وتسهيل عملية تحولها من مؤسسات، كان الهدف من إنشائها خدمة فقراء الطوائف، إلى مؤسسات تخدم زعامات الطوائف على حساب فقراء الطوائف كافة. والدولة الحديثة يرتبط ظهورها وتطورها بقيام ظاهرة المدن وتوسعها ليشمل نفوذها الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والعسكري كل المناطق. لكن المدينة كانت ولا تزال في صلب قيام السلطة المركزية وممارستها لعملية القمع والاستغلال. وتمركز تلك المؤسسات في المدن شديد الارتباط بهذا القانون الأساسي الذي يجعل منها شريكاً في قمع الجماهير المسحوقة واستغلالها. أي دخول تلك المؤسسات في البنية الاقتصادية ـ الاجتماعية للنظام السياسي المسيطر. ومن المستحيل تصور أي حل لمشكلة الأوقاف وأملاك الأديرة بعيداً عن الحلّ الشامل الذي يضمن مصالح القوى المنتجة الحقيقية أي تحطيم جهاز الدولة القمعي مع كل مؤسساتها القائمة على التمييز الطائفي ـ الطبقي وإعادة بنائها على أسس

ديمقراطية تفتح المجال امام تطور طبيعي للمجتمع اللبناني وقواه المنتجة. وإلى جانب هذه المؤسسات الوقفية ذات الملكية الكبيرة يجب تحطيم الملكية العقارية الواسعة التي أخرجت من تناول الفلاحين ووضعت ضمن صيغة أملاك الدولة أو الأملاك المشاعية. وهذه الأملاك الكبيرة يتم نهبها باستمرار لمصلحة القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة وتتحول إلى مشاريع رأسمالية مهمة تصب في جيوب كبار المتمولين. وهكذا تنحصر دائرة الملكية الفردية الخاصة للفلاح اللبناني ضمن حلقة ضيقة جداً؛ فهي محاصرة بالأملاك الوقفية الشاسعة، وأملاك الدولة والمشاع التي تنزلق باستمرار إلى ملكية كبيرة للمتمولين، وملكية كبار الملاكين التي ورثوها عن آبائهم المقاطعجيين وما رافق تلك الوراثة من نهب وبلص وسخرة وتسجيل أراض ليست لهم، وملكيات عقارية جديدة يشتريها الرأسماليون اللبنانيون في إطار إقامة مزارع على النمط الرأسمالي وتوظيف قسم مهم من الأموال في تجارة الأراضي خاصة في السهول الكبيرة أو مناطق الاصطياف. وضمن هذه الحلقة الشديدة التماسك والسيطرة يحاول الفلاح اللبناني أن يمنع نفسه من بيع قطع الأرض الصغيرة التي « يملكها » وتكاد لا تكفيه لأشهر قليلة جداً يضطر معها إلى العمل في المزارع المجاورة. ويحاول هذا الفلاح أيضاً أن يمنع نفسه أو أبناءه من النزوح إلى المدينة أو الهجرة إلى الخارج في إطار ظروف اجتماعية بالغة الصعوبة، خاصة في جنوب لبنان بسبب الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة التي أحاطت بيروت بحزام من البؤس هو حزام الفقراء أي حزام طبقي لكنه طائفي أيضاً. فهذا الحزام الذي ولّدته ظروف اجتماعية وسياسية صعبة جاء يشد الخناق على النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر. فتركيبة هذا النظام تعطي الأفضلية المطلقة لقوى طائفية مسيحية، مارونية بالدرجة الأولى، بفعل ظروف تاريخية مساعدة شديدة الارتباط بالمخطط الاستعماري الفرنسي للمنطقة. لكن تركيبة ذلك الحزام من البؤساء هي تركيبة طائفية ـ طبقية من نوع معاكس تماماً ولا تحظى بأي التفات من القيادات المسيطرة على اختلاف طوائفها، خاصة بعد انتماء اعداد كبيرة من هؤلاء الفقراء إلى أحزاب سياسية تصنف على لائحة أشد المعادين لهذا النظام وأربابه. وجاء السكن الفلسطيني، لأسباب مشابهة في بعض وجوهها بالرحيل الجنوبي إلى حزام الفقراء الذي تعزز بأعداد إضافية كبيرة من كل فقراء الأرياف اللبنانية، خاصة بعلبك والهرمل وعكار، جاء ذلك السكن الفلسطيني يشدد الحصار القومي على النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر. فقد استفاد ذلك النظام من مأساة فلسطين عام ١٩٤٨ وتحول قسم من الرساميل والتجارة إلى مرفأ بيروت، واستفاد كذلك من اليد العاملة الفلسطينية الرخيصة ليكتنز ثروات إضافية تحت ستار من الضجيج الإعلامي باسم « نجدة

فلسطين » و « مساندة الشعب الشقيق المنكوب » و... ومع تحول الشعب الفلسطيني من شعب منكوب إلى شعب مقاتل يناضل لاسترداد أرضه بالبندقية لا بالشعارات، تحولت أكواخ اللاجئين إلى قواعد للثوار تقضّ مضاجع العديد من الأنظمة العربية، ووضع هؤلاء الثوار في خانة أكثر المعادين للنظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر.

ولا ينفع في تستير هذه الحقيقة المزيد من الضجيج الإعلامي حول « خرق حق الضيافة » و « طعن اللبنانيين بالظهر » و... الخ. فمن الواضح أن النموذج الذي تقدمه الثورة الفلسطينية، وسط جماهير غفيرة جداً من الفقراء المشردين في وطنهم. لهو نموذج شديد الخطر على النظام القائم، أسير التوازنات الطائفية ـ الطبقية المسيطرة. فقد خرجت أعداد غفيرة من الفقراء في ضواحي قلعة النظام الأساسية، من دائرة الإحصاء العددي في خانة هذا الزعيم الطائفي أو ذاك لتدخل في خانة المعادين لهذه الزعامات الطائفية ـ الطبقية كلها بحيث بات من الصعب جداً إيجاد تسويات فوقية كالسابق. وهذه الجماهير الفقيرة ليست في الواقع جماهير حزام البؤس بل جماهير الفقراء في كل المناطق اللبنانية لأنها وحدة لا تتجزأ. كذلك ليست جماهير لبنانية صرفة، بل جماهيـر لبنانية ـ فلسطينية وقومية عربية واحدة. ودخلت أزمة النظام اللبناني دفعة واحدة في كامل أبعادها الاجتماعية والوطنية والقومية بالإضافة الى البعد الأممي الشامل لأي حدث جماهيري في ظروف القرن العشرين، فقد حاول النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر الحفاظ على الكثير من الركائز السابقة أي الأشكال السابقة على النمط الرأسمالي واستفاد منها إلى أقصى حد.

لكن بروز التحدي المصيري أمام هذا النظام، خاصة في المرحلة الأخيرة منذ أواسط الستينات من هذا القرن، وضعته أمام خيارات بالغة الصعوبة أقلها أنه بات مضطراً للكشف عن نفسه كنظام طبقي واضح ليست الطائفية سوى وجه أساسي من وجوهه المتعددة. لذا سيلجأ هذا النظام إلى كل الوسائل للدفاع عن بقائه بما فيها توسل الديكتاتورية والحكم العسكري والحرب الفاشية وفتح الحدود مع العدو القومي وإظهار الاستعداد الكامل للارتباط بعجلة المخططات الاستعمارية التي تلوح له بإمكانية إنقاذه. ومع تزايد حدة هذه التناقضات، وصعوبة الحسم السريع، وقدرة القوى البديلة على التصدي الجماهيري، بدأ دور الطائفية ينزلق إلى مواقع أكثر ضعفاً من السابق. وبات مشروع إقامة دويلة طائفية على غرار القائمقاميتين والمتصرفية أي تقسيم لبنان الحالي بعد كل « الجهود » الداخلية والخارجية، خاصة الاستعمارية منها، التي أدت إلى « توحيده »، بات هذا المشروع يواجه صعوبات جدّية تمنع قيامه واستمراره في حال الإعلان عنه؛ فقد انفصلت جماهير طائفية

كثيرة عن دائرة الزعامات الطائفية ـ الطبقية المسيطرة ولم تعد تخدع بأن مصالح هذه الزعامات الشخصية هي مصالحها الحقيقية. فقد علمتها التجربة الطويلة أن تلك المصالح متعارضة فيما بينها، وأن وحدة الطوائف ليست سوى وحدة قياداتها المستغلة، وأن المطلوب وحدة من نوع جديد، وحدة أرقى من السابق وتقوم على تجميع كل المتضررين من النظام الطائفي ـ الطبقي لضرب هذا النظام وإقامة نظام ديمقراطي علماني يضمن تطور المجتمع اللبناني في محيطه العربي تطوراً حراً لمصلحة قواه المنتجة الحقيقية.

ولن يكون بالإمكان التنبؤ بمصير التطورات التي تعصف بلبنان اليوم لكن من المؤكد أن أي حل يضمن بقاء النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر يمده بدم طائفي جديد سيكون بالضرورة على حساب القوى المنتجة، أي جماهير كل الطوائف، ولصالح الزعامات المسيطرة، وهي زعامات طائفية ـ طبقية ذات مواقع مختلفة في تركيبة هذا النظام. أي أن مثل هذا الحل سيتضمن غالباً، أي القوى المسيطرة. ومغلوباً، أي القوى المنتجة المسحوقة. ومثل هذا الحل لن يقود إلا إلى تفجير تناقضات جذرية يدفع ثمنها اللبنانيون من دمائهم وممتلكاتهم ومصيرهم. بالإضافة إلى ذلك، فإن مثل ذلك الحل سيكون بالضرورة أيضاً مدخلاً لتقسيم المنطقة إلى دويلات طائفية ـ طبقية على غرار إسرائيل. تبرر بقاء الكيان العنصري الصهيوني. فحل المسألة اللبنانية لن يكون حلاً لبنانياً بل نموذج واضح لما سيكون عليه مصير المشرق العربي بكامله. فالطائفية لم تكن يوماً من الأيام مجرد حدث لبناني بحث بل عربي بالدرجة الأولى لأن هذه الطائفية كانت إحدى الركائز الأساسية التي بنى عليها الاستعمار تجزئته للمشرق العربي وأقام عليها أكثر من دولة طائفية أو وطن قومي طائفي أو كيان إقليمي كان لبنان في عدادها*.

* لاستكمال هذه المشكليات المنهجية تراجع دراستنا: « مدخل لدراسة ركائز التجزئة في المشرق العربي ». مجلة « الفكر العربي » ـ العدد ١١ ـ ١٢ خاص حول « الوحدة العربية الآتية » ـ آب ـ أيلول ١٩٧٩ ـ صفحات ١٠١ ـ ١٢١.



الباب الأول

تحوّلات إقتصاديّة واجتماعيّة وسياسيّة في الدّاخل الطائفي



الفصل الأول

تحولات في العائلية المقاطعجية

- I -

المدلول السياسي والطائفي لانتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين

الإطار التاريخي

تكاد مصادر هذه الفترة ومراجعها تجمع على الرواية التاريخية التالية: « ... بعد وفاة الأمير أحمد المعني ١٦٩٧ ، اجتمعت أعيان جبل لبنان للمشورة ليختاروا والياً عليهم على ما كان في يد آل معن من الولايات (اقرأ المقاطعات)(*) ... فاتفقت آراؤهم وانتخبوا بشير ابن الأمير حسين، أمير راشيا لأنه كان ابن شقيقة الأمير أحمد المعني... ولما دخل دير القمر رضخت لأمره جميع أهالي جبل لبنان، من أعيان ومقدمين ومشايخ وخاص وعام... وأعرضوا إلى مصطفى باشا والي صيدا، وتعهدوا له بالمال الذي كان مكسوراً على الأمير أحمد المعني... والتمسوا منه أن يعرض إلى أعتاب الدولة العليّة بأن تقبل الأمير بشير الشهابي والياً على ما كان في يد آل معن من المقاطعات... ففوض الوزير أمر ما كان في يد آل معن للأمير بشير وسلمه جميع ما تركوه من العقارات والمنقولات، وأطلق له التصرف فيها وفي تلك المقاطعات، إلى أن يدفع الضرائب بانتظام... »[١].

وتورد الدراسة المنشورة في كتاب «لبنان مباحث علمية وإجتماعية» جوانب تفصيلية

---

* اعتمدنا في مصادر هذا القسم بشكل أساسي على مؤلفات الأمير حيدر الشهابي وطنوس الشدياق، ومخطوطة تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم احد امرائهم «وعلى تقارير القناصل الفرنسيين خلال هذه الفترة».

١ - حيدر الشهابي: «لبنان في عهد الأمراء الشهابيين»، ص٣ ـ ٤.

لهذا الحدث التاريخي منها «أن الباب العالي كان قد استوثق وعداً من أعيان أهالي لبنان باداء جزية سنوية، فأذن لهم أن يجتمعوا اجتماعاً رسمياً في مرج السمقانية بين دير القمر والمختارة وينتخبوا لهم أميراً حاكماً عليهم تتوارث ذريته منصب الولاية خلفاً عن سلف. موقع اختيارهم على حلفاء المعنيين وهم الأمراء الشهابيون، رؤساء الحزب القيسي وقتئذ، وانتخبوا منهم الأمير بشير الراشاني كبير أسرته، حاكماً على لبنان... بيد أن الباب العالي ارتأى الخلاف بأن حق أرث المعنيين في منصب الولاية آيل إلى الأمير حيدر الحاصباني وأبى الاعتراف بالحق للأمير بشير إلا كوصي على الأمير حيدر... »[٢].

ويتضح من الرواية والتأويل الملحق بها أن الدولة العثمانية كانت المقرر الأساسي والوحيد في اختيار الأمير الحاكم والأسرة التي ينتسب إليها. وهذا لا يعني انحيازاً عثمانياً كاملاً ونهائياً للأسرة الشهابية وتدعيم سيطرتها السياسية على العائلات المقاطعجية الأخرى، إلا بمقدار ما تثبت تلك الأسرة مدى قدرتها على فرض سيطرتها، وتأمين الموارد الضرائبية اللازمة للخزينة والولاة. ولذا أبقت الدولة العثمانية باب انتقال أسر مقاطعجية أخرى إلى سُدَّة الإمارة مفتوحاً على مصراعيه طوال الفترة الممتدة من عام ١٦٩٧ حتى معركة عين دارة عام ١٧١١، عندما حسمت الأسرة الشهابية وحلفاؤها هذا الصراع عسكرياً، فثبتت الدولة العثمانية حقها بالوراثة على الإمارة.

بعض الجوانب العميقة للصراع السياسي عام ١٦٩٧

لقد تشابكت عدة عوامل داخلية وخارجية ساعدت على انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين، منها:

١ - صراع الأجنحة داخل العائلة الشهابية نفسها:

وقد برز فيها جناحان أساسيان:

أ - الجناح المؤيد للأمير بشير الذي تسلّم زمام الحكم بعد اجتماع السمقانية وسيطر على المقاطعات التي كانت خاضعة لحكم المعنيين وعلى جميع متروكاتهم. وكان هذا الجناح مدعوماً من مصطفى باشا والي صيدا.

---

٢ - «لبنان، مباحث عملية اجتماعية»، ص٣٤٠.

ب - الجناح الذي يلتف حول زعامة الأمير حيدر الصغير السن، تحت ستار أن تولية ابن البنت أحق من تولية ابن الأخت. وكان هذا الجناح يلقى الدعم الكامل من الأمير حسين المعني «فكان صدور الفرمان السامي من لدن الدولة العلية بواسطة الأمير حسين بن الأمير فخر الدين المعني الثاني...»[٣]. ولعل الأمير حسين المعني كان يمهد لنفسه لتولي حكم إمارة آبائه وأجداده شرط أن يلقى الدعم العسكري العثماني، لأن غيابه الدائم عن البلاد منذ أكثر من ستين عاماً جعله يتهيّب مثل تلك المغامرة ما لم تكن مضمونة النتائج. ولذا كان يسعى الى إعطاء نفسه فرصة طويلة قبل بلوغ الأمير حيدر سن الرشد كي يدرس إمكانية العودة الى سدة الإمارة. ولكن تطور الظروف التاريخية جعله يحجم كلياً عن المطالبة بها ويفضل البقاء في الآستانة.

٢ - صراع العائلات المقاطعجية:

يتخذ هذا الصراع طابعاً تقليدياً قديماً كانت الأسر المسيطرة تتطاحن معه فيما بينها. وهكذا أُزيلت الأسر البحترية والتنوخية وغيرها. وكان للتحالف المعني - الشهابي الدور الأساسي في تكتيل أسر مقاطعجية معادية لهذا التحالف.

وكان آل علم الدين على رأس المعارضة، وأحياناً آل ارسلان أو عماد أو نكد وغيرهم. وكانت الأسر الدرزية المقاطعجية المتضرر الأكبر من ذلك التطاحن فخارت قواها، وشرد الكثير من زعمائها، وصودرت أملاكها. لكن انتقال الحكم إلى الشهابيين كان بمثابة ناقوس الخطر على مصير زعامتها السياسية. ولذا رفضت بعض العائلات المقاطعجية الدرزية التخلي عن قيادة الصراع وسدة الإمارة إلى الأسرة الشهابية السنية. فالتفّ بعضها حول زعامة آل علم الدين المشردين في دمشق التي كان واليها يدعم هذه الأسرة لتتزعّم امارة الشوف ضد والي صيدا. وأسهم قرار الدولة العثمانية بعزل والي صيدا والإتيان بوالٍ آخر يكون على علاقة وثيقة بوالي دمشق في ازدياد رغبة آل علم الدين بالعودة الى حكم إمارة الشوف ودفع محمود أبي هرموش لتوليها مؤقتاً باسمهم. وكان أبو هرموش على علاقة وثيقة بوالي صيدا ووالي دمشق وآل علم الدين، ولكنه كان يخطط أيضاً للتفرد بالإمارة.

---

٣ - طنوس الشدياق: «اخبار الأعيان في جبل لبنان»، ص٣١١.

٣ - صراع المركزية والتجزئة:

كانت الأسر المقاطعجية تخشى مركزة الإمارة بأيدٍ قوية، لأن تلك المركزية ستكون فادحة الخطر على مصالحها المقاطعجية؛ فالأمير بشير الأول الشهابي قائد عسكري مجرب، خاض المعارك العنيفة إلى جانب الأمير أحمد المعني عام ١٦٩٤ ضد آل علم الدين وانتصر عليهم فأجبرهم على الرحيل إلى دمشق[٤]. ووصول هذا الأمير الشهابي إلى سدة الإمارة يعتبر إيذاناً بولادة إمارة مركزية قوية بزعامة الأسرة الشهابية، تحاول التفرد بها على حساب التشتت المقاطعجي السابق. ولذا سارع زعماء الأسر المقاطعجية الكبيرة إلى الإلتفاف حول الأمير حيدر الصغير في محاولة لدرء الخطر الداهم الذي يمثّله بشير الأول، وذلك بإضعاف التمثيل الشهابي المركزي في رأس السلطة وتشجيع التطاحن داخل الأسرة الشهابية نفسها. « فاشتدت المطالبة بعزل الأمير بشير بعد مجيء أرسلان باشا المطرجي والياً على صيدا »، إذ كانت العادة المتبعة أن الوالي الجديد يعزل الأمراء الذين عينهم سلفه. وكان من الطبيعي أن يسارع الأمير بشير إلى كسب ود ارسلان باشا «وكانت المحبة قد جرت بينهما بالهدايا والصلات... »[٥].

موجبات القرار السياسي العثماني

لم تكن الدولة العثمانية غريبة عن التوازنات السياسية الدقيقة التي تجري داخل المنطقة في مرحلة بالغة الأهمية من تطورها، حيث كثرت فيها محاولات الانفصال عنها والارتماء في أحضان الدول الاستعمارية الخارجية، ولا سيما روسيا القيصرية. ولذا حرصت الدولة العثمانية على أن تُبقي كل خيوط اللعبة السياسية في أيدي ولاتها شرط تأمين الضرائب والاعتراف بالدولة العليّة والابتعاد عن المخططات الخارجية. وكان الجناح المعارض لانتقال الحكم إلى الشهابيين عاجزاً عن تأمين التفاف مقاطعجي داخلي، إذ انتقلت معظم الأسر الموالية للمعنيين إلى صفوف حلفائهم الشهابيين. وأما على الصعيد العسكري فكانت المعارك المظفرة التي خاضها الحلف المعني ـ الشهابي ضد هذا الجناح الذي يتزعمه آل علم الدين ما تزال ماثلة في أذهان المقاطعجيين كافة، مما ثبت مواقعهم في الخط السياسي

---

٤ - الشهابي ـ المرجع المذكور ص٣.

٥ - الشهابي ـ المرجع المذكور ص٥.

الملتف حول الشهابيين، في حين كان الجناح المعارض يسعى الى تأمين دعم عسكري كامل من والي دمشق ثم من والي صيدا. وكثيراً ما كان التنافس بين والي دمشق ووالي صيدا للسيطرة على امارة الشوف والتزام أراضي البقاع الغنية سبباً أساسياً في ذلك الصراع نظراً لسيطرة الوالي الأقوى الذي يهاب جانبه كل المقاطعجيين المحليين. وغالباً ما دخل هؤلاء المقاطعجيون في حمى ذلك الصراع بين ولاة المنطقة. فسياسة الدولة العثمانية لا تلتزم جانب والٍ معين أو أسرة مقاطعجية واحدة بل تحاول إذكاء الصراع بين الولاة وبين الأسر المقاطعجية كي تبتزَّ أكبر كمية من الأموال، وكي تجعل جميع الولاة والأسر يتسابقون لكسب ودها. ولكن القرار السياسي العثماني كان مرهوناً دوماً بتدعيم الجناح المؤهل لجباية الضرائب ويستطيع تكتيل الدعم السياسي لمصلحة العثمانيين بعيداً عن المخططات الخارجية. وفي ظروف عام ١٦٩٧ شكل الشهابيون الجناح السياسي والعسكري القادر على القيام بتلك المهمة. ونظراً لبروز تيارين داخل هذه الأسرة وتحالفاتها، بين مؤيد للأمير بشير ومؤيد للأمير حيدر، كان على الدولة العثمانية أن تدمج هذين التيارين في عمل سياسي امتاز بالكثير من الحنكة والدهاء. « فحضر من الدولة العلية فرمان إلى أرسلان باشا.. وفيه أن الأمير حيدر ابن الأمير موسى الشهابي يكون هو الوالي على المقاطعات التي كانت في يد آل معن. ويضع يده على متروكاتهم وعقاراتهم لأنه هو الأحق بالوراثة لكونه ابن ابنة الأمير أحمد المعني. وأن الأمير بشير الذي اختاره أهل البلاد يكون والياً بالوكالة عن الأمير حيدر إن كان صغيراً إلى أن يبلغ رشده. وإذا بلغ رشده يتسلم هو الولايات (الإمارة) والإقطاع وما يتبعها من العقارات بنفسه من غير معارض.. »[٦].

ولهذا الفرمان مدلول سياسي بالغ الأهمية[٧]:

- فهو يتبنى وجهة نظر المقاطعجيين « اللبنانيين » الذين أيدوا انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين ويضمن ولاءهم الكامل للدولة العلية. وكان للدولة العثمانية مصلحة أكيدة في تبني هذا الانتقال لتأمين موارد ضرائبها وفرض طاعتها على المقاطعات الخاضعة لها. وكانت الأسرة الشهابية أشد الأسر المقاطعجية قدرة على حكم جبل الشوف وجباية ضرائبه.

---

٦ - الشدياق - المرجع المذكور ص٣١١.

٧ - عبد الكريم رافق: « بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابوليون بونابرت » - الطبعة الثانية، دمشق ١٩٦٨ - ص٢٣٣.

- ولكن الفرمان يرفض الانصياع الكامل لما أقره هؤلاء المقاطعجيون بحيث لا يصبح هذا الانصياع مثالاً يحتذى في باقي أرجاء السلطنة، أي خضوع السلطة المركزية لرغبة الزعامات المحلية. ولذا سارعت الدولة العلية إلى تعديل محتوى القرار بما لا يتناقض جذرياً مع تلك الرغبة. فتبنّت فكرة انتقال الحكم إلى الشهابيين دون التزام منها بتولية الأمير بشير، واعتبرت أن إيجاد منافس دائم للأمير الحاكم فرصة مناسبة وأكيدة لابتزاز أكبر قدر ممكن من الضرائب والهدايا والرشاوى، وفرصة ذهبية دائمة للتدخل في شؤون الإمارة وفرز تحالفات سياسية مباشرة في داخلها. وستبقى هذه القاعدة الناظم الأساسي لعلاقات الدولة العثمانية، عبر مختلف ولاتها، بالإمارة الشهابية، منذ قيامها على رأس هرم السلطة عام ١٦٩٧ حتى زوالها مع نهاية بشير الثالث.

ولكن الفرمان العثماني كان يلزم الوالي من جهة ويطلق يده من جهة أخرى؛ فالأمير الحاكم المباشر هو بشير الشهابي، والأمير المؤمل بها هو حيدر الشهابي. وفترة الانتظار قد تكون طويلة ويقضى خلالها على أحد الأميرين أو عليهما معاً.

وهكذا صدر الفرمان «فتبلغه أرسلان باشا وبلّغه بدوره للأمير بشير... وكان الأمير حيدر إذ ذاك صغيراً عمره اثنتا عشرة سنة... فالتمس الأمير بشير من أرسلان باشا أن يعرض للدولة العلية أن الأمير حيدر ولد صغير، وأن الأمير بشير فيه الكفاية للنيابة عنه».

فهل حسمت الدولة العثمانية الصراع لمصلحة أحد الأميرين أو أغلقت بالحري الباب أمام طموح أي منهما؟ في اعتقادنا أن الجواب بالنفي الأكيد؛ فالفرمان كان بمثابة تنظيم لحرب إبادة بين الأميرين، وكذلك حرب إبادة بين الأسرة الشهابية والجناح المعارض لها بزعامة آل علم الدين. وهكذا أبقت الدولة العثمانية كل خيوط الصراع السياسي بامرتها. ولم يخف أرسلان باشا ميله للأمير بشير بالرغم من صدور الفرمان «إذ كانت المحبة قد جرت بينهما بالهدايا والصلات».

«لذلك أبقى على الأمير بشير متصرفاً في المقاطعات المذكورة وواليا عليها بطريق النيابة والوكالة، وأرسل للدولة العلية يعرض عليها هذا التدبير... فأقرته على مشورته...»[٨].

---

٨ - الشهابي - مرجع مذكور - ص٥.

وهكذا بدأت السلطة العثمانية حرب الزعامة داخل الأسرة الشهابية، هذه الحرب التي أبادت قسماً كبيراً من قيادات الأسر المقاطعجية اللبنانية، وبشكل خاص من الأسرة الشهابية؛ فالفرمان العثماني يبدو ظاهرياً وكأنه يقضي على الفرقة بين القيادات الشهابية المتنافسة إذ يعطي الحكم المباشر للأمير بشير ويرهن الحكم المؤمل للأمير حيدر بسن البلوغ. ولكن هذا الأسلوب يرسّخ التباعد التام بين الأميرين وما يمثلانه من تحالفات مقاطعجية داخلية، ويعمل على تشديد قبضة الهيمنة العثمانية. فشقة الخلاف ستتسع يومياً بين أمير يجبر على التخلي عن الحكم، لا لسبب إلا لكونه ابن الأخت وله كامل مواصفات الزعامة العملية، وبين أمير صغير كل مؤهلاته أنه ابن البنت. وبين الحكم المباشر والحكم الموعود تلعب إرادة الولاة العثمانيين دوراً أساسياً ومحدداً في القضاء على أحد الأميرين المتنافسين. وقد عرف الأمير بشير كيف يحكم فعلياً بدعـم مباشر من والي صيدا « فقدمت له الطاعة من ساير أهل ديار جبل الشوف وتوابعه... »[٩]. ونظراً للتبدل المستمر في الولاة العثمانيين[١٠] كان وجود واليين متفاهمين في دمشق وصيدا أو دمشق وطرابلس أمراً عارضاً ولفترة محدودة جداً. ولذا كانت القاعدة الأساسية أن تتحكم علاقات الصراع والتنافس بالولاة كما تتحكم بالأمراء والمقاطعجيين التابعين لهم.

وسرعان ما دخل هؤلاء الولاة في صراع سياسي وعسكري من أجل السيطرة على الإمارة وجباية ضرائبها والتزام أراضي البقاع.

إثبات القدرة العسكرية والسياسية للإمارة الشهابية

في إطار الصراع الدائر بين والي دمشق ووالي صيدا، كان التنافس شديداً بينهما من أجل التحكم بمستقبل الإمارة الشوفية التي تمرّ بمرحلة بالغة الدقة من تاريخها. ومع عزل والي صيدا وجد والي دمشق ان الفرصة مؤاتية لتوسيع نفوذه حتى تخوم صيدا قبل أن يثبت الوالي الجديد أقدامه فيها. وأبرز الخطوات العملية في هذا المجال إعلان آل علي الصغير في جبل عامل عصيانهم ضد الوالي الجديد، أرسلان باشا، بدعم من والي دمشق. إذ لا يعقل

---

٩ - الشهابي - مرجع مذكور - ص٥.

١٠ - يعطي عادل اسماعيل لائحة مفصلة بأسماء الولاة الذين حكموا صيدا وبيروت وطرابلس ودمشق منذ قيام هذه الولايات حتى نهاية حكم السلطنة.

إعلان ذلك العصيان دون دعم مباشر من هذا الوالي مع الإشارة إلى أن رواية المؤرخ حيدر الشهابي تؤكد على ان آل الصغير هم الذين قاموا بالعصيان.

« ففي هذه السنة ١٦٩٨ ، أظهر الشيعي مشرف بن علي الصغير، صاحب مقاطعة ديار بشارة، إحدى مقاطعات جبل عامل، الخروج عن إطاعة أرسلان باشا، ونبذ أمره، ورمى القبض على جماعة من غلمانه وقتلهم »[11]. وقد تم هذا العصيان بعد أيام قليلة من صدور فرمان السلطة العثمانية بانتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين. وفي محاولة لقراءة هذا العصيان على ضوء الواقع التاريخي لتلك الفترة تبرز جوانب أساسية ذات وجوه طائفية ـ سياسية:

- فهو عصيان شيعي بزعامة آل علي الصغير في جبل عامل.
- وهو عصيان مقاطعجي صغير ضد واليه في صيدا، ولا يمكن أن يفهم إلا في إطار صراع النفوذ بين الوالي الجديد ووالي دمشق.
- وهو تحدٍ عسكري وسياسي مباشر لهيبة الدولة العثمانية، ممثلة بولاتها المحليين دون المبالغة في حجم التحدي.

ولكن الأهمية التاريخية لذلك العصيان تكمن في ما ترتب عليه من نتائج سياسية وإدارية واقتصادية وعسكرية وطائفية عمقت من ارتباط جبل عامل بإمارة الشوف بحيث بات شديد التبعية لها، ولا سيا بعد امتدادها شمالاً وجنوباً وغرباً وشرقاً نحو الحدود التي تشكل لبنان الحالي. « فقد استنهض أرسلان باشا الأمير بشير إلى قتال مشرف الصغير ومجازاته وأطلق له ولاية مدينة صفد مع ولاية مقاطعات جبل عامل الثلاث، وهي مقاطعة ديار بشاره، ومقاطعة إقليمي الشومر والتفاح، ومقاطعة الشقيف وضم الجميع إلى ولايته (اقرأ امارته)... »[12].

فالمكافأة التي يقترحها والي صيدا على أمير مقاطعجي تابع له هي مكافأة كبيرة جداً وبالتالي فقد « جمع الأمير جموعه القيسية من الديار اللبنانية وسار قاصداً قتال مشرف

Adel Ismail «Documents diplomatiques et consulaires». T. 1 PP. 363 — 381.

١١ ـ « تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم أحد امرائهم من وادي التيم » ـ مخطوطة رقم ٦٤٦٨ تحقيق الدكتور سليم هشي، منشورات المديرية العامة للآثار في لبنان ١٩٧١، صفحة ٨٧.

١٢ ـ المرجع السابق ص٨٨.

الصغير.. »[١٣]. وكانت نتيجة معركة «المزيرعة» سنة ١٦٩٨ هزيمة كاملة لآل الصغير وحلفائهم. وأطلق والي صيدا يد الأمير بشير للتصرف بالمناطق التي وعده بها، فسيطر على صفد وجبل عامل، وبالرغم من أن سيطرته على صفد كانت بالالتزام ولم تستمر طويلاً فإن تطور جبل عامل بات وثيق الارتباط والتبعية بالإمارة الشهابية. وقد استطاعت الأسرة الشهابية الحاكمة أن تقيم تحالفات سياسية مع الأسر العاملية المتنازعة، تماماً كما كان يجري في باقي المناطق. وهكذا «حضر إلى الأمير بشير بنو منكر الشيعة، أصحاب إقليمي الشومر والتفاح، وبنو صعب الشيعة أصحاب مقاطعة الشقيف. فأطاعوا أمره وأظهروا الولاء الكامل له. فقرهم على ديارهم ولاة من قبله ورجع إلى دير القمر منصوراً... »[١٤].

وقد ترتب على ذلك الانتصار عدة نتائج مهمة أبرزها:

- تأكيد هيمنة الأسرة الشهابية وقدرتها العسكرية على التحكم بالمقاطعات التابعة لها ومد نفوذها إلى المقاطعات المجاورة.
- إضعاف نفوذ والي دمشق والحد من طموحه بالسيطرة على إمارة الشوف عبر إثارة العصيان في جبل عامل. غير أن الخطة التي فشلت عام ١٦٩٨ لن تلبث ان تنجح بعد قليل مع محمود أبي هرموش الذي استند إلى حكم مقاطعات جبل عامل للقفز إلى إمارة الشوف نفسها، مما يؤكد الأهمية الاستراتيجية لهذا الجبل في تطور حكم الإمارة. فربط عامل بإمارة الشوف كان مدخلاً لمنازعات سياسية وعسكرية مستمرة طوال عشرات السنين تميز هذا الجبل خلالها بالعصيان المستمر إلا في فترات حكم الأمراء الأقوياء.
- إضعاف الجناح الشهابي الداعم للأمير حيدر. فعلى أعقاب ذلك الانتصار سارع الأمير بشير إلى تدعيم سيطرته على الإمارة والعمل على الاستمرار فيها لا التنازل عنها. وقد ازداد نفوذه كثيراً بعد انتصاره في «المزيرعة»، وبسط سيطرته على جبل عامل وصفد. وتطلع نحو الشمال، فأصلح بين آل حمادة، وهم مقاطعجيو الشيعة المسيطرون على مقاطعات جبيل والبترون والزاوية التابعة لولاية

١٣ - يفرد الشيخ علي الزين فصلا خاصاً بعنوان «قصة مشرف بن علي الصغير والأمير بشير الأول»، راجع «للبحث عن تاريخنا في لبنان» طبعة ١٩٧٣ - صفحات ٣٦٤ - ٣٧٧.

١٤ - حيدر الشهابي - مرجع مذكور ص٦.

طرابلس، وبين واليها قبلان باشا، شقيق أرسلان باشا والي صيدا.

أي أن الانتصار في جبل عامل كان مدخلاً للتمدد نحو الشمال في ظروف تاريخية شهدت ولاة إخوة أو أبناء على رأس ولايات صيدا وطرابلس ودمشق. وكان سبب النزاع بين والي طرابلس وآل حمادة عام ١٦٩٨ أن هؤلاء المقاطعجيين امتنعوا عن دفع الأموال الأميرية. فأصلح الأمير بشير بينهم وبين الوالي وكفل هؤلاء المقاطعجيين الحماديين بدفع المال السلطاني «وتغريمهم بمايتين وخمسين ألف غرش جزاء كسرهم للأموال الميرية»[١٥].

لكن هذه الوساطة السياسية اتخذت طابعاً بالغ الأهمية وعملت على تدعيم نفوذ الأسرة الشهابية، وتحديداً جناح الأمير بشير الحاكم، وتمتين علاقاته بوالي صيدا ووالي طرابلس، وربط مصير المقاطعات الشمالية بمصير الامارة الشهابية نفسها. فبموجب تلك الكفالة لبني حمادة قام والي طرابلس «بتفويض الأمير بشير تولية من يشاء على تلك المقاطعات من آل حمادة. وصدر صك الولاية باسمه...» أي أن نفوذ الحماديين على تلك المقاطعات بات مرهوناً بالعلاقة التبعية للأمير الشهابي الحاكم الذي يستطيع تجريد حملة عسكرية لتعيين أحد الحماديين لجباية الضرائب فيها. وهكذا حدث التنافس على جباية الضرائب والارتماء في أحضان الشهابيين منذ ذلك الحين داخل الأسرة الحمادية المسيطرة فارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتحالفات مع الأسرة الشهابية ونزاعاتها الداخلية، كما بدأت تلك المقاطعات تتجه نحو المزيد من الارتباط الكامل بإمارة الشوف. فكانت عساكر الأمير الشهابي تدخل باستمرار إلى تلك المقاطعات وتجبي الأموال المفروضة وترسلها إلى والي طرابلس بموجب الكفالة السابقة. وكان والي طرابلس يجدد سنوياً هذا التفويض للأمير بشير. وتبعاً لعبارة المؤرخ حيدر الشهابي «كان كل عام يفوض والي طرابلس ولاية ديار بني حماده لأمير جبل الشوف في ذلك العصر. وأمير الشوف يوليهم عليها من قبله ويرسل من خواصه من يعتمده يقيم عندهم لتقاضي الأموال السلطانية..». وهكذا بات حيز الاستقلالية النسبية التي يتمتع بها مقاطعجيو آل حمادة ضيقاً جداً إذْ بات نفوذهم مضغوطاً بسلطة والي طرابلس ومعتمده الأمير الشهابي.

وأضحى الأمير بشير يمثل المتحكّم الفعلي بإمارة الشوف وجبل عامل ومقاطعات آل

---

١٥ - الشهابي مرجع مذكور ص٦ - والشدياق - مرجع مذكور ص٣١٢.

١٦ - الشهابي ص٦و٧

حمادة في جبيل والبترون والزاوية، ويحكم مقاطعة صفد بالالتزام عبر ابن أخيه، ويقيم مع والي صيدا ووالي طرابلس علاقات وثيقة تجعله بمأمن من العزل والتبديل، إذ كان يدفع بانتظام ضرائبه وضرائب المقاطعجيين الذين كفلهم. وقد أثبت مقدرة عسكرية في المعارك التي خاضها في جبل عامل، وحنكة سياسية في إصلاح الحال بين والي طرابلس والمقاطعجيين التابعين له[١٧]. ولم يكن هناك أي مبرر يدفع الدولة العثمانية لإبداله وتولية الأمير حيدر الشهابي بعد بلوغه سن الرشد عام ١٧٠٣ تنفيذاً للفرمان السابق، بل استمر الأمير بشير في الحكم برضى الدولة العلية، وكان على خصومه السياسيين أن يلجأوا إلى أسلوب الاغتيال من أجل إزاحته عن السلطة. ولذا مرّ عام ١٧٠٣، وهو العام المقرر لنقل السلطة إلى الأمير حيدر دون أن يتقرر أي شيء على صعيد الانتقال. وسارع الأمير بشير إلى تعزيز علاقاته الداخلية والخارجية، فثبَّت هيمنته في الداخل في حين كان القنصل الفرنسي استل (Estelle) في صيدا يكتب لحكومته في ٢ أيار ١٧٠٤ «أن الأمير بشير يجبي ضرائبه بمقدرة فائقة وله شخصية مميزة، ويقيم مع الفرنسيين علاقات وثيقة وهو صديق لهم»[١٨].

الأمراء الشهابيون يعتمدون التصفية الجسدية لحسم الصراع بينهم على الامارة

بلغ الأمير حيدر سن الرشد، ولم يكن الأمير بشير يفكر في الاستقالة وتسليمه مقاليد الحكم. وقد أدركت القوى المؤيدة للأمير حيدر أنها تواجه حكماً متماسكاً ثابت الأركان بفضل قدرة الأمير بشير العسكرية ودهائه السياسي. وكانت هذه القوى المقاطعجية تدرك خطورة القوي

---

١٧ - يقول احد تقارير القنصل الفرنسي في صيدا «كانت المنازعات مستمرة بين آل حمادة وسكان مناطق الزاوية الخاضعين لهم بسبب الضرائب المستمرة التي فرضوها عليهم، ولا سيا ضريبة الخراج التي كانت تجبى بشكل اعتباطي من خمسة الى عشرة غروش». وبدأت القيادات المقاطعجية المارونية تتهم الحماديين بالتعسف الشديد وتسعى الى محاربة نفوذهم بدعم مباشر من الفرنسيين. ويقدر القنصل الفرنسي استيل Estelle في تقريره بتاريخ ٢٥ تشرين الأول - اكتوبر ١٧٠٢ عدد المقاتلين الموارنة بخمسة آلاف من هم فوق العشرين وفي ذلك اشارة واضحة الى الدور الموكول لهذه القوى المحلية في مخططات الفرنسيين منذ مطالع القرن الثامن عشر.

A. Ismail «Documents............» T. I — P. 49 52..

١٨ - A. Ismail «Documents.............» T. I — P. 56.

الذي يبنيه الأمير بشير والذي يشكل خطراً جدياً على مصالحها. لذا أحكمت خطة اغتيال الأمير الحاكم بتحريض أنسبائه من الشهابيين. وقد نفذ الاغتيال بأيدٍ شهابية بالذات تمثلت بالأمير نجم الشهابي حاكم حاصبيا الذي بات يخشى امتداد نفوذ الأمير إلى مقاطعته وضمها إليه بعد التوسع الهائل في صفد وجبل عامل والمقاطعات الشمالية. « فدس له السم في الحلوى عام ١٧٠٥ عندما كان متوجهاً إلى بلاد بشاره وصفد لجمع المال السلطاني »[١٩] وتتعدى اهمية هذا الاغتيال السياسي شخص الأمير بشير لعدة أسباب منها:

- أن الأمير بشير شكل مركز القوة والنفوذ للأسرة الشهابية التي تأكدت سيطرتها على مقاطعات المعنيين السابقة والمقاطعات الجديدة، وحسم بذلك أمر انتقال الحكم من المعنيين إلى الشهابيين.

- لم يكن للأمير بشير أولاد، وكان ابن أخيه الأمير منصور متسلّماً مقاطعة صفد وبالتالي عاجزاً عن القيام بأي تحرك، إذ كان يحكم تلك المقاطعة بالالتزام، وهي بعيدة عن مركز الصراع ولا يستطيع أن يجيش منها عساكر للثأر لمقتل عمه.
- جاء اغتيال الأمير بشير بمثابة تبدل النفوذ داخل الأسرة الشهابية لصالح القوى المؤيدة للأمير حيدر الشاب. ولذا نجحت خطة المؤيدين للأمير حيدر نجاحاً باهراً. فبعد وفاة الأمير بشير «اجتمع وجوه ديار الشوف وتوابعه إلى حاصبيا. فزفوا الإمارة والولاية على الأمير حيدر الشهابي.. فنهض من حاصبيا إلى دير القمر.. فقدم عليه وجوه الديار وأعيانها. فهنأوه بالإمارة وعاهدوه على صدق الإطاعة... ورضخت لأمره المقاطعات اللبنانية.. وتسلم ساير (سائر) العقارات والأقطاع المعنية.. واستقلّ الأمير حيدر بالحكم.. »[٢٠]. وهكذا يبدو وكأن القوى التي اغتالت الأمير بشير قد دبرت كل ما يترتب على ذلك الاغتيال من تحضير الدعم للأمير الجديد، وقمع القوى المعارضة له، والإعداد لمواجهة غضب والي صيدا ووالي طرابلس بتقديم الهدايا والرشاوى.

ولكن ذلك الاغتيال السياسي دشن مرحلة طويلة من التصفيات الجسدية التي أودت بحياة عدد من الأمراء الشهابيين وقيادات الأسر المقاطعجية اللبنانية بحيث بات الأخ يقتل

---

١٩ - «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم احد امرائهم...» ص٨٨ - ٨٩.

٢٠ - حيدر الشهابي «مرجع مذكور» ص٨.

أخاه طمعاً في خلعة الإمارة ومصادرة الأملاك. كما جدّد ذلك الاغتيال حنين الأسر المناهضة للشهابيين إلى العمل على تولي الإمارة، وعلى رأس تلك الأسر آل علم الدين، وأضعف هيبة الأسرة الشهابية أمام خصومها السياسيين بعد أن تولى شؤون الإمارة شاب شهابي لم يتجاوز العشرين من عمره ولم تعرف عنه أية صفات سياسية وعسكرية حتى ذلك الحين.

الإمارة الشهابية تواجه تحدياً مصيرياً

بعد وفاة الأمير بشير قتلاً، وانتقال الحكم إلى الأمير حيدر، كان على الإمارة الشهابية أن تواجه عدة تحديات جذرية:

- تثبيت حكم الإمارة للمقاطعات التي خلفها الأمير بشير.
- تأكيد الوراثة الشهابية للأسرة المعنية والمتروكات التي انتقلت عنها.
- قدرة الأمير الشاب على مواجهة التيار السياسي المناهض لزعامة الشهابيين والمدعوم من والي دمشق.
- مواجهة الردة السياسية لوالي صيدا ووالي طرابلس والمقاطعجيين من آل حمادة.
- الاستمرار في تأكيد قدرة الإمارة الشهابية بفرض سيطرتها على مقاطعات صفد وجبل عامل والبترون وجبيل والزاوية عبر التحالفات المقاطعجية مع آل حمادة وآل منكر وغيرهم.
- وبرز التحدي الأكثر صعوبة لدى تسلم الأمير حيدر الحكم في عام ١٧٠٥[٢١]. عندما عُزل والي صيدا أرسلان باشا وحلّ محله بشير باشا. وأول ما قام به الوالي الجديد عزل المقاطعجيين الذين كانوا على علاقة وثيقة بسلفه وإعادة توزيع المقاطعات بما يضمن له موارد إضافية. ولم يكن العزل بمثابة تبدل في الأسر المقاطعجية بل كان في الغالب من داخل الاسر المقاطعجية نفسها ويحمل طابع الاستمرارية العائلية - الطائفية والسياسية. ولذا سارع بشير باشا، والي صيدا، إلى استرجاع ولاية صفد وإلحاق مقاطعات جبل عامل بولايته مباشرة وفصلها عن إمارة الشوف. وبقدر ما

---

٢١ - حول وصول الأمير حيدر الى حكم الإمارة تراجع تقارير القنصل الفرنسي في صيدا خاصة بتاريخ ٢٠ كانون الثاني يناير ١٧١١ و ١٥ نيسان - ابريل ١٧١١ وهي تقارير مفصلة وتضم معلومات وافية حول الوضع السياسي والضرائب والعلاقات العائلية والمقاطعجية.

A. Ismail «Documents............» T. I — PP. 89 — 93.

كان استرجاع صفد ضربة أليمة للتيار الشهابي الداعم للأمير بشير المقتول والساعي الى الالتفاف حول ابن شقيقه حاكم صفد، كان استرجاع مقاطعات جبل عامل ضربة أليمة لموارد الإمارة الشهابية وتقليصاً لنفوذها السياسي مع بداية حكم الأمير حيدر وحلفائه.

وهكذا ربط بشير إقليمي الشومر والتفاح بولاية صيدا دون وساطة الإمارة الشوفية وربط مقاطعة الشقيف به كذلك. وأقام على الإقليمين مقاطعجيين من آل منكر وعلى الشقيف مقاطعجيين من آل صعب، فتقلص نفوذ الأسرة الشهابية على تلك المنطقة. ولم يلبث بشير باشا أن استدعى مشرف بن علي الصغير، الخصم الألد للإمارة الشهابية، فولاه على بلاد بشارة «ولم يبق تحت ولاية الأمير حيدر سوى جبل الشوف وتوابعه»[٢٢]. بعد أن تملص المقاطعجيون من آل حمادة من كفالتهم وأعادوا ارتباطهم المباشر بوالي طرابلس دون وساطة الإمارة الشوفية. وكانت كل الدلائل تشير إلى أن الإمارة الشهابية تتعرض لأزمة خانقة قد تؤدي بالأمير حيدر إلى مغادرة الحكم وبالأسرة الشهابية إلى مصافّ الأسر المقاطعجية من الصف الثاني ما لم يحسم صراع السلطة والنفوذ لمصلحة الأمير الشاب والقوى المقاطعجية الداعمة له. وكان تمرد جبل عامل مسرح الاختبار لنفوذ الأمير الجديد وقدرته على السيطرة والقمع.

وكان على الأمير حيدر أن يتحلى بالحنكة السياسية بحيث يفصل بين تمرد المقاطعجيين في جبل عامل وبين والي صيدا الداعم لهم. فقد عمل على استثارة هؤلاء المقاطعجيين وجعلهم يستفزون أتباعه ويسيئون إلى حلفائه بحيث تبدو حملته عليهم وكأنها مجرد ثأر للكرامة الجريح، في حين كان يتودد إلى والي صيدا ويستميله بالهدايا طالباً منه توليته على تلك المقاطعات. وضمن هذا المخطط القائم على كسب والي صيدا بالهدايا والاستعداد العسكري لقمع التمرد في جبل عامل برزت مقدرة الأمير حيدر السياسية والعسكرية كأمير مجرب ذي حنكة وشجاعة؛ فقد أدرك الأمير حيدر أن تثبيت دعائم حكمه، وبالتالي حكم الأسرة الشهابية كلها، يتوقف على انتصار ساحق في جبل عامل، تماماً كما فعل سلفه الأمير بشير الأول. وكانت تولية آل الصغير مجدداً على بلاد بشارة بمثابة التحدي المصيري لأمير الشوف «فقد أظهروا ما عندهم من البغض للأمير حيدر... وجعلوا يخرقون في بعض

٢٢ - الشهابي - مرجع مذكور ص٨ - والشدياق - مرجع مذكور - ص٣١٣.

أطراف بلاده... وسرعان ما انضم إليهم المناكرة والصعبية لما بينهم من الاتحاد بالتشيع والتعصب لليمنية... »[٢٣].

وهكذا بدأت ملامح تحالف وصراع سياسي - طائفي قوامه: حلف سني - درزي بزعامة الأمير حيدر في إمارة الشوف من جهة، وشيعي بزعامة آل الصغير في جبل عامل من جهة أخرى. وبات انفجار ذلك الصراع مرهوناً بسياسة والي صيدا، المسؤول المباشر عن إدارة الشوف وجبل عامل معاً. ولم تكن الدلائل تشير إلى ان الوالي سيحسم موقفه بسرعة لأن مثل ذلك الصراع يعتبر مناسبة تاريخية يسعى إليها الولاة لتأمين أكبر قدر ممكن من المال عبر الابتزاز والرشوة والهدايا. ولكن الأمير حيدر كان يعتبر أن الزمن لا يعمل لمصلحته، وانه لا بدّ من الحسم السريع إنقاذاً لنفوذه المنهار وتأكيداً لقدرته على حكم الإمارة والمقاطعات التابعة لها. ولذا كان يلحّ على والي صيدا أن يوليه مقاطعات جبل عامل « وكتب الأمير لبشير باشا يلتمس منه ولاية بلاد بشاره واستماله إليه بالهدايا. فأجابه لذلك وفوّض له ولاية تلك الديار... فسار للاستيلاء عليها ولقتال الشيعة المذكورين... »[٢٤].

وهكذا بدا واضحاً أن الأمير حيدر يقوم بخطوات سياسية وعسكرية مدروسة، فلا يغامر في معركة غير مضمونة النتائج. واستغلّ نقمة أعوانه على آل الصغير، وكان يقيم علاقات تحالف مع بعض زعامات آل منكر وآل صعب ويعدهم بحكم المقاطعات التي يسيطرون عليها. وجهز عسكراً قادراً على الانتصار، واستمال إليه والي صيدا، وكل هذه الخطوات تهدف أساساً إلى ترسيخ أقدامه في إمارة دير القمر وفرض نفوذه على المقاطعات السابقة التي خلفها سلفه بشير الأول وهي تمتد حتى حدود مدينة طرابلس.

وكانت موقعة النبطية عام ١٧٠٦ بمثابة الإعلان السياسي والعسكري عن انتصار الخطة التي أعدها الأمير حيدر: « فقد أسفرت هذه المعركة عن هزيمة الحلف الشيعي. فتبعهم رجال الأمير حيدر وقد أوسعوا فيهم القتل والسلب حتى أهلكوا منهم خلقاً كثيراً... وانجلى بنو الصغير عن بلاد بشاره.... ووضع الأمير حيدر عليها الشيخ محمود بوهرموش، أحد شيوخ جبل الشوف، نايباً (نائباً) فيها من قبله... وأمره بجباية المال المرتب عليها... »[٢٥].

---

٢٣ - نفس المرجع والصفحة.

٢٤ - نفس المرجع والصفحة.

٢٥ - راجع مناقشة الشيخ علي الزين للأسباب العميقة التي ادت الى الخلاف بين الأمير حيدر الشهابي والشيخ محمود بو هرموش: « للبحث عن تاريخنا » صفحات ٣٩٧ - ٤٠٠.

وموقعة النبطية هي الهزيمة الثانية التي ألحقتها الإمارة الشهابية بالزعامات الشيعية في جبل عامل خلال مدة لا تتجاوز السنوات العشر. وبالرغم من أن الحقبة التاريخية اللاحقة ستشهد معارك مستمرة تقوم بها الإمارة الشهابية لإخضاع جبل عامل، فإن مصير هذا الجبل كان قد تأكد منذ ذلك التاريخ، وهو ارتباطه الوثيق بإمارة الشوف، أو بالحري بالإمارة الشهابية التي توسعت كثيراً من الشوف نحو كل الاتجاهات الجغرافية. وهكذا تم إخضاع الأسر المقاطعجية الشيعية في جبل عامل وربطها نهائياً بالمشروع السياسي الشهابي الرامي الى توسيع إمارة الشوف على حساب المقاطعات الخاضعة لولاية صيدا وولاية دمشق وولاية طرابلس. وهو المشروع السياسي الذي حقق الأمير يوسف الشهابي قسماً منه وأنجزه الأمير بشير الشهابي الثاني في النصف الأول من القرن التاسع عشر في دولة مركزية واسعة تقارب حدودها حدود لبنان اليوم.

محاولة درزية أخيرة لاسترداد إمارة المعنيين

كان تعيين الأمير حيدر، لمحمود بو هرموش على مقاطعات بلاد بشارة عملاً سياسياً متسرعاً ينمّ عن فقدان الخبرة المطلوبة في أمور الحكم. فقد كان وصول بو هرموش الى حكم جبل عامل، مركز العصيان الأساسي للإمارة الشهابية، مؤشراً طائفياً سياسياً بالغ الدلالة لعدة أسباب:

- فهو زعيم درزي من جبل الشوف يتولى جباية الضرائب من جبل عامل الشيعي لمصلحة سيطرة شهابية سنية حديثة العهد في حكم الإمارة الدرزية.
- وهو زعيم درزي يطمح لعودة الإمارة الدرزية إلى سابق مجدها بزعامته الشخصية إن أمكن، وإلا فبالارتكاز إلى إحدى الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة، أي آل علم الدين.
- وبالرغم من الطائفية الإسلامية السنية للدولة العثمانية وللأسرة الشهابية التابعة لها، فإن بعض زعامات الأسر الدرزية القديمة لم تكن دوماً على علاقة سياسية وثيقة بالسلطنة العثمانية، بل كانت تحاول الانفصال عنها احياناً بدعم مباشر من الغرب الاستعماري. وما تجربة علي باشا جانبولاد في الجبل الأعلى في حلبَ، وتجربة فخر الدين المعني الثاني في إمارة الشوف، سوى نموذجين لتلك العلاقة السيئة التي انتهت بحملات تأديبية عنيفة أودت بحياة الباشا ونزوح أسرته إلى جبل الشوف،

وبحياة فخر الدين الثاني والقضاء على أفراد اسرته بكاملها، ما خلا الأمير حسين الذي يئس من استرجاع إمارة أجداده فانتهى في الآستانة. ولذا أثبتت مدة حكم محمود بو هرموش لجبل عامل أن تظاهره بتأييد الأمير حيدر والخضوع له لم يكن يخفي تعاطفه مع التيار السياسي المناهض للأسرة الشهابية الحاكمة والعامل على إعادة الإمارة الشوفية إلى كنف الزعامات المقاطعجية الدرزية. وقد اتخذ بو هرموش من جبل عامل قاعدة صلبة لعمله السياسي الهادف إلى حكم الإمارة بدعم مباشر من تلك الزعامات الدرزية المناهضة للشهابيين. فجبل عامل الشيعي يتعاطف سياسياً وطائفياً مع إمارة الدروز أكثر من تعاطفه مع الزعامة الشهابية السنية. وكان الاعتقاد السائد دوماً أن الدولة العثمانية، ممثلة بولاتها المحليين، ليست حجر عثرة أمام تحقيق مثل تلك الطموحات «المشروعة» بإعادة الإمارة الدرزية إلى الدروز.

ولقد شكّل محمود بو هرموش إحدى الحلقات السياسية المعادية لانتقال الحكم من المعنيين الدروز الى الشهابيين السنة. وكان من الطبيعي أن يصبّ المؤرخ حيدر الشهابي على رأس أبي هرموش كل الصفات السيئة «فقد أجرى بو هرموش ظلماً في بلاد بشاره... وأخذ مالاً زايداً عن المرتب... وأن ذلك المال بقي عنده ولم يدفعه كله إلى الأمير حيدر... فأخذه عليه الغيظ وارتاب منه... فطلبه إليه ليحاسبه على ما جمعه في مدته من تلك البلاد... ففر بو هرموش عند الطلب من بلاد بشاره إلى مدينة صيدا... وكان للوزير بشير باشا ميل ومحبة نحو الشيخ محمود لسبب أنه كان يخدمه كثيراً ويتعاهده بالهدايا مدة إقامته في بلاد بشاره وله عنده العهد الوثيق، فترحب به وطمنه على نفسه ووعده بالحماية...»[٢٦].

ويتضح من النص أن خشية الأمير حيدر من محمود بو هرموش سببها الارتياب السياسي من مخططاته، وليست بسبب «ظلمه لسكان جبل عامل» أو لزيادة الأموال عليهم. فمن السخف القول أن الأمير الحاكم كان يأمر المقاطعجيين التابعين له «بالشفقة» في جباية الضرائب وجمع كمية قليلة منها بل كان يطلق يده في ذلك شرط أن يقدم له مالاً معيّناً يضاف إليه هدايا ومعايدات ثمناً لتجديد الخلعة أو التثبيت في حكم المقاطعات.

لقد كان هناك إذاً مشروع سياسي ـ طائفي حمله بو هرموش خلال حكمه لجبل عامل

---

٢٦ ـ الشهابي ـ مرجع مذكور ص١٠ والشدياق ص٣١٣.

منذ عام ١٧٠٦. ومن أجل هذا المشروع كان يقيم علاقات تحالفية وثيقة مع الزعامات الشيعية المحلية كان من نتائجها أن جبل عامل لم يشهد انتفاضة خلال تلك المدة. كما أقام بو هرموش علاقات وثيقة مع والي صيدا عبر الهدايا والرشوة. وكان على اتصال دائم بالأسر المقاطعجية* الدرزية المناهضة للحكم الشهابي، وعلى رأسها آل علم الدين في دمشق. وعلى قاعدة هذا المشروع السياسي كان بو هرموش يسعى لاستقطاب رضى والي صيدا ووالي دمشق وآل علم الدين الدروز وزعماء جبل عامل الشيعة في محاولة للقفز من جبل عامل إلى إمارة الشوف وإزاحة الأسرة الشهابية بالقوة عن الحكم. وهكذا برزت عدة سمات للمشروع السياسي الذي كان يحلم به محمود بو هرموش والذي أثار عليه حفيظة الأمير حيدر.

- وأولى سمات هذا المشروع أنه كان لا بدّ أن يكون مشروعاً سياسياً طائفياً درزياً، أو بالحري بزعامة المقاطعجيين الدروز، يدعو علناً الى إعادة الحكم إليهم لأن جبل الشوف جبل للدروز وإمارة الشوف إمارة للدروز، والأسر المقاطعجية الحاكمة سابقاً كانت أسراً درزية.
- السمة الثانية لهذا المشروع تكمن في المناوأة الصريحة لانتقال الحكم من المعنيين الدروز إلى الشهابيين السنّة، إذ لم يسبق في تاريخ الإمارة أن انتقل الحكم من أسرة لأخرى عبر «بدعة» المصاهرة السياسية. فقد سبق للمعنيين أن صاهروا أسراً مقاطعجية مختلفة كالتنوخيين وآل سيفا وآل شهاب وآل أرسلان وغيرهم، ولكن الإمارة بقيت دوماً من نصيب الدروز عبر أسرهم المقاطعجية، ولم تنتقل إلى أية أسرة خارجها. ولذا يعتبر المشروع أن الأسرة الشهابية اغتصبت الحكم من الدروز، وأن عليهم رفض طاعتها والعمل على إعادة الإمارة الدرزية إلى سابق عهدها.
- السمة الثالثة أنه مشروع سياسي يحظى بدعم والي صيدا ويضمن تأييد والي دمشق. ومن المعروف تاريخياً أن مشروعاً سياسياً يحظى بدعم هذين الواليين يصبح نجاحه وتطبيقه في إمارة الشوف أمراً مضمون النتائج، ولا تعترضه عقبات جدية.
- السمة الرابعة لهذا المشروع أن زعماء المقاطعات في جبل عامل، أي المقاطعجيين الشيعة، كانوا على عداء كامل للإمارة الشهابية بعد معارك طاحنة خاضها ضدهم بشير الشهابي وحيدر الشهابي في أقلّ من عشر سنوات. وأسفرت تلك المعارك عن تدمير كثير من قرى جبل عامل ومزارعه بالإضافة إلى إضعاف نفوذ المقاطعجيين

الشيعة وتعيين زعيم درزي عليهم. ولذا اعتبر هؤلاء أن تحالفهم مع محمود بو هرموش سيعزز موقعهم السياسي في المشروع الجديد فيصبحون حلفاء للأمير الحاكم لا مجرد تابعين له. وهكذا بدت خشية الأمير حيدر الشهابي تظهر للعيان عندما أدرك أن هذا المشروع السياسي يرتكز أساساً على جبل عامل كمقدمة لانتقال بو هرموش إلى إمارة الشوف. وهذا ما يفسر دعوة الأمير حيدر للشيخ بو هرموش « للحساب ». لكن التعبير السياسي لهذه الدعوة يعني ترحيله عن منطقة نفوذه بلاد بشارة حيث أقام علاقة وثيقة مع الشيخ ضاهر العمر الزيداني في صفد.

ومن المعتقد أن المشروع لم يكن قد استكمل كلّ التفصيلات المرتبطة به عندما دعا الأمير حيدر الشيخ بو هرموش للحساب. ولكن الحقبة التالية أثبتت أن ذلك المشروع كان قد قطع الأشواط الرئيسية الكافية لتحقيقه إذ قفز بو هرموش مباشرة إلى حكم إمارة الشوف، وذلك بعد مدة قصيرة من لجوئه إلى والي صيدا.

أسباب فشل مشروع بو هرموش:

إن نظرة متعمقة إلى التركيبة السياسية ـ الطائفية التي وقفت في وجه مشروع الشيخ بو هرموش توضح الجوانب التالية:

لم يكن الشيخ بو هرموش من الأسر المقاطعجية ذات السيطرة التاريخية في حكم الجبل. وبالرغم من انتمائه الطائفي الدرزي فإن أسرته من العائلات الفقيرة التي لا تستطيع تكتيل حلف سياسي ـ طائفي يدعم تطلعاتها المستقبلية. كما أن شخصية الشيخ بو هرموش وانتهازيته الواضحة لم تكونا تجذبان إليه أياً من الأسر المقاطعجية الدرزية العريقة التي يدّعي النطق السياسي باسمها. فقد بدأ حياته السياسية كأحد المقاطعجيين السائرين في ركاب الأمير حيدر ونائباً عنه في جبل عامل. ولذا كان موضع شك الزعامات المقاطعجية الدرزية لا موضع ثقتها.

والشيخ بو هرموش يسعى بالزعامة لنفسه. وكان ذلك سبباً كافياً لإفقاد مشروعه السياسي ـ الطائفي كثيراً من نقاط الدعم الداخلي اذ فضلت الأسر المقاطعجية الدرزية الحفاظ على علاقات الود مع الأمير حيدر الشهابي السني على الارتماء في أحضان زعيم انتهازي درزي ينطق باسمها دون ان يكون لها مكان معين في التركيبة السياسية ـ الطائفية التي يسعى إليها.

وقد تمثلت طموحات الشيخ بو هرموش بقرارات عملية أثارت خوف كثير من الزعامات الدرزية ودفعتها للوقوف في وجهه فقد « التمس الشيخ بو هرموش من بشير باشا، والي صيدا. إمارة جبل الشوف، وان يستمد له مواهب الدولة العلية بالباشوية لترتفع ولاية الأمير حيدر عنه. وتعهد له بالمال. فأجابه لذلك... وأجيب التماسه... وأطلق عليه اسم باشا. ثم ولاه بشير باشا مقاطعات جبل الشوف وتوابعه وأردفه بعساكر وافرة لطرد الأمير حيدر من دير القمر... »[٢٧].

كما أن الشيخ بو هرموش عرف كيف يجمع المال والجاه واللقب والعساكر ويوطد علاقاته بوالي صيدا ووالي دمشق، وهي السمات الأساسية الكافية لنجاح مشروعه. فكان من الطبيعي أن ينال خلعة الإمارة بالمال وأن يزود بالعساكر لتنفيذ إرادة الدولة العلية.

وإذا كان نجاح محمود بو هرموش المؤقت في شراء خلعة الإمارة واللقب بمثابة الإعلان الرسمي عن نجاح مشروعه السياسي لمدة قصيرة من الزمن، فإن العامل الداخلي سيلعب دوراً حاسماً في إخفاقه. فزعماء بعض الأسر الدرزية الأساسية بقوا إلى جانب الأمير حيدر، ومنهم: آل القاضي وآل نكد وآل عبدالملك وآل تلحوق وآل أبي اللمع وغيرهم، بالإضافة إلى الدور المحدود للأسرة الجنبلاطية خلال هذه الفترة.

وهكذا بدا أن الدور الدرزي الذي ينشده بو هرموش في مشروعه السياسي أصيب بالشلل القاتل نتيجة موقف تلك الزعامات منه. وكان لتفرد بوهرموش الأثر الواضح في بروز ذلك الشكل بالرغم من محاولته استقطاب بعض الزعامات الدرزية القليلة التي أيدت مشروعه والتي يصفها المؤرخ حيدر الشهابي بعبارات أخلاقية تنمّ عن حقد وكراهية لمن وقف ضد جده الأمير حيدر فيقول: « وتوطى له - أي تواطأ معه - بعض مشايخ الديار ووجوه أهلها (ويصفها الشدياق بعبارة: فوافقه بعض مشايخ البلاد ووجوهها) وحصل بذلك اختلال بين اهل الديار. وبلغ ذلك للأمير حيدر. وعلم بالتواطي (التواطؤ) الذي حصل من بعض اهل البلاد. وتحقق عدم الاستقامة في تلك الأحوال. فنهض من دير القمر ومال من وجه ذلك العسكر. فصحبه من اكابر البلاد الشيخ قبلان القاضي وولده. والشيخ علي نكد - والشيخ جنبلاط عبدالملك - والشيخ محمد تلحوق وولده الشيخ شاهين - وبقي له احزاب في الديار منهم بيت ابي اللمع، المقدمون في مقاطعة المتن، وغيرهم من اعيان البلاد. فتوجه بمن

٢٧ - الشهابي - ص١٠ والشدياق ص٣١٣.

صحبه الى جبل كسروان. فنزل قرية غزير واختفى فيها، وانهض عياله الى بلاد جبيل فأخفاهم في بعض قرى مقاطعة الفتوح... »[٢٨].

وبات واضحاً ان الدعم الخارجي الذي اجتمع للشيخ بو هرموش من والي صيدا وعساكره لم يكن بمقدوره التعويض عن القوى الداخلية التي فشل في استقطابها وكان يتنطح للحكم باسمها.

وبالرغم من العساكر الكثيرة التي رافقت بو هرموش الى دير القمر، فإن الاختلال الداخلي اجبره على استقدام آل علم الدين من دمشق، كأسرة مقاطعجية درزية لعبت دوراً تاريخياً في السيطرة على امارة الشوف وتستطيع ان تكتل حولها حلفاً تقليدياً يتولى الزعامة ضد الحلف المعني - الشهابي وامتداداته. ولكن تلك الدعوة لم تكن جدية اذ لم يصل امراء آل علم الدين الا قبيل معركة عين دارة التي قتلوا فيها. وهذا يفسر بوضوح ان الشيخ بو هرموش كان يسعى لاستغلال اسمهم في معركته الخاصة. وأما التلويح بورقة آل علم الدين فقد حمل مخاطر كبيرة للمشروع السياسي - الطائفي كله:

- فقد عاد التلاحم التقليدي بين الأسر المقاطعجية التي تندرج تاريخياً تحت ستار ما يسمى بـ «الحزب القيسي» في وجه «الحزب اليمني»[٢٩]، وهذا يعني عودة الالتفاف حول الأسرة الشهابية كزعيمة للقيسيين بعد انتقال الحكم اليها من المعنيين. وكان الشهابيون يتمتعون باحترام كافة الأسر المقاطعجية نظراً لمشاركتهم الدائمة في الحروب ونفوذهم السياسي والاقتصادي في منطقة وادي التيم.

- كما ان هذا التحالف اعاد اللحمة للعائلة الشهابية نفسها اذ برز المشروع الجديد يحمل في طياته بذور القضاء على حكم الأسرة بكاملها. ولذا سارعت القوى الشهابية الى التلاحم الداخلي وتجميع كل القوى الحليفة في معركة مصيرية ينقرر على ضوئها بقاء الشهابيين في الحكم.

ونشير هنا الى:

* العلاقات الوثيقة التي قامت بين الأسرة الشهابية وآل حمادة ايام بشير الأول. فقد

---

٢٨ - نفس المرجع والصفحة.

٢٩ - بعض التسميات كقيسي - يمني بحاجة الى تدقيق علمي. وقد ناقشناها في الفصل المتعلق بالعمل السياسي في ظل النظام المقاطعجي.

شكل الحماديون دعماً اضافياً لهذه الأسرة في تثبيت سيطرتها على امارة الشوف ومدها باحتياطي وافر من القوى البشرية والمادية في مقاطعات جبيل والبترون والزاوية والمنيطرة.

* يضاف الى ذلك التفاف الأسر المقاطعجية المسيحية الناشطة حديثاً لدعم الشهابيين خلفاء المعنيين، نظراً للعلاقات المتينة التي قامت بين زعامات تلك الأسر والمعنيين، ولا سيما في ايام فخر الدين المعني الثاني.

وتجدر الملاحظة هنا الى دور المدبرين الموارنة في هذا المجال فقد كانوا يقومون بمهات كثيرة داخل الأسر المقاطعجية الغنية، ولا سيا الأسرة الشهابية، عبر الكتابة والتعليم وجباية الضرائب والمالية وغيرها. وهكذا تضافرت عدة عوامل داخلية ساهمت في احباط مشروع بو هرموش لإعادة الإمارة الى الدروز ورسّخت انتقال الحكم الى الشهابيين ومنعت تحويله الى زعامات فردية على غرار بو هرموش الذي يشكل خطراً جدياً على المستقبل السياسي للأسر المقاطعجية المسيطرة. وجاءت معركة عين دارة تثبّت سيطرة الأسرة الشهابية على الحكم وترسخ نهائياً دورها الوراثي في امارة الشوف والمقاطعات التابعة لها طوال قرن وثلث قرن.

-II-

مَعْرَكة عَين دَارة في مرآة الصّراع السّياسيّ دَاخِل الإمَارة الشهَابيّة

دور القوى المقاطعجية المحلية في احباط مشروع بو هرموش

لقد رافق مجيء محمود بو هرموش الى دير القمر على رأس عساكر والي صيدا عاملان اساسيان:

أ ـ هروب الامير حيدر الشهابي وزعماء بعض الاسر المقاطعجية، وبخاصة الدرزية منها، الى غزير في قلب المقاطعات ذات الهيمنة العددية المارونية.

ب ـ تفتيش بو هرموش عن دعم مقاطعجي محلي لمشروعه السياسي ـ الطائفي الدرزي. وعندما عجز عن ايجاد ذلك الدعم محلياً.. «وحيث يعلم ان اكابر جبل لبنان لم ترضخ لامره، ارسل في طلب أمراء بيت علم الدين من بلاد الشام. فحضروا اليه. وجعلهم مشاركين له في الاحكام...»[1].

وتبعاً لهذين العاملين بات الحسم العسكري الحل الوحيد لتنفيذ المشروع السياسي الذي كان يحلم به بوهرموش وكان عليه ان يبطش بالامير حيدر في غزير كمقدمة لضرب القوى المقاطعجية التي تدعمه وتخفيه ونقل المعركة الى داخل المناطق المارونية التي وقفت الى جانبه. وبذلك تضعف امكانية المقاومة امام القوى بما فيها الدرزية. لبعدها عن مناطق زعامتها السياسية، فتميل مجدداً الى التصالح مع حاكم الامارة وتستمر في ادارة مقاطعاتها وتقديم ضرائبها عن طريقه تبعاً للخبرة التاريخية التى اختزنها بوهرموش في هذا المجال.

---

١ ـ حيدر الشهابي، ص١٠. الشدياق، ص٣١٣.

وكان بوهرموش يدرك أن معركته مع القوى المقاطعجية المارونية مضمونة النتائج، فهي قوى ضعيفة عسكرياً، وغير منظمة سياسياً، ولا طموح لها للدخول في حمى الصراعات الدائرة للسيطرة على قمة السلطة، اي الامارة. وبالتالي، فإن القوى التي ستقاتل الى جانب الامير الشهابي ستكون قليلة العدد، سيئة التنظيم، لا تمتلك اي احتياطي عسكري إضافي مدرب او اية مساعدة خارجية. ولذا وجّه جيشه الى غزير ليبطش بالامير حيدر. « فقاتله اهلها بنو حبيش قتالا شديداً. وقاتل معهم الامير حيدر واصحابه »[٢]. لكن القتال استمر ساعات قليلة هرب في نهايتها الامير حيدر الى الهرمل متخفياً في احدى مغاورها. وهرب آل حبيش « الى نواحي طرابلس ». ودخلت عساكر بوهرموش « قرية غزير فنهبتها واحرقتها وهدمت اماكنها... فأمست بلقعا. فقيل في تاريخها ندمت غزير... »[٣].

لكن الاهمية التاريخية لهذه المعركة تكمن في اختيار الامير حيدر لغزير، وهي مركز للشهابيين يقع وسط منطقة مارونية، ليهرب منها الى منطقة شيعية نظراً لعلاقات التحالف مع آل حمادة. وسبب اختيار غزير انها احد مراكز الشهابيين من جهة، وانها تجاور من جهة ثانية منطقة كسروان التي للأمير حيدر فيها علاقة وثيقة بمشايخ آل الخازن. فقد اعتقد آل حبيش ان ايواءهم للامير حيدر وتحملهم تبعات هجوم عساكر بوهرموش سيدفعان الخازنيين للوقوف الى جانب الامير الهارب لانهم « كانوا يظنون ان يقدم عليهم من ينجدهم من بيت الخازن اصحاب جبل كسروان. فلم يقدم احد منهم لانه كان بين الطايفتين (العائلتين)، اي بيت الخازن وبيت حبيش، مشاحنة متولدة من المناظرة (المزاحمة على النفوذ)... »[٤]. فهل كانت المناحنات السياسية الداخلية بسبب الصراع عل النفوذ والسيطرة العامل الوحيد في تجنب آل الخازن الصدام مع جيوش بوهرموش، ام ان هناك اسباباً اخرى تنبع من رغبتهم في الابتعاد عن خوض معركة خاسرة مع جيوش والي صيدا ووالي دمشق وسكوت والي طرابلس؟ أضف الى ذلك ان الزعامات المقاطعجية المارونية كانت ترى في الصراع مجرد تنافس بين زعامات مقاطعجية اسلامية، درزية كانت أم سنية، وانه لا مصلحة لها بالتالي في الصراع ما لم تضمن لنفسها موقفاً سياسياً يحقق لها مكاسب جديدة. ولذا فضّل آل الخازن التريث حتى يستكمل الأمير حيدر تجميع قوى تمكنه من خوض معركة ناجحة.

---

٢ - الشهابي، ص١٠.

٣ - الشهابي، ص١١. الشدياق، ص٣١٤.

٤ - حيدر الشهابي، ص١١.

وبالرغم من هزيمة آل حبيش في غزير فإن القوى المقاطعجية المارونية حافظت على قوى عسكرية ستلعب دوراً هاماً في معركة عين دارة بعد أشهر قليلة من تدمير غزير. وكانت ممارسات بوهرموش وتفرده بالحكم تكتل عليه قوى مقاطعجية جديدة. فقد تزوج احدى الاميرات من آل علم الدين في محاولة لترسيخ زعامته عبر المصاهرة السياسية وعدم التفكير بالتخلي عن الامارة لآل علم الدين.

وكانت الضرائب الباهظة عاملا اساسياً في تفجير الوضع الداخلي وزيادة نقمة المقاطعجيين والفلاحين على السواء « فقد ظلم بوهرموش في البلاد »[٥]. وكان الظلم يلحق خصومه السياسيين بالدرجة الاولى، وهم الخصوم الذين يطلق عليهم كتّاب هذه الحقبة اسم القيسيين. « .. فقد اخرق بوهرموش شأن القيسية... وزاد ثقلا على القيسية.. »[٦]. وتعبير القيسية هنا يضم الحلف الذي كان يلتف حول زعامة المعنيين، من اسر مقاطعجية درزية وسنية ومارونية وشيعية، يقابله حلف آخر يسمى « اليمني » يضم اسرا مقاطعجية من الطوائف عينها واحياناً من داخل الاسر نفسها. وبدأت المراسلات ترد للامير حيدر في الهرمل بعد اقل من عام على اختفائه هناك، وتحثّه على العودة لتزعم حلف مقاطعجي قادر على ازاحة بو هرموش عن السلطة وحكم الامارة.

وهنا يبرز دور الزعامات المقاطعجية المارونية في تكتيل الحلف الجديد الى جانب الامير حيدر، « فارسل القيسية يطلبون الامير عن يد بني الخازن ملتمسين ان يسرع الحضور اليهم. فأجابهم »[٧]. وهي المرة الاولى التي يظهر فيها تدخل زعماء الاسر المقاطعجية المارونية في الصراع السياسي لزعامة امارة الشوف. وسيشكل هذا التدخل (كأسر مقاطعجية لا كأفراد) نقطة تحول جذرية في مسار المقاطعجية المحلية وفي تطور الامارة من جبل الشوف او جبل الدروز باتجاه مناطق جبل الموارنة او مناطق جبيل وكسروان والزاوية والبترون بعد أن توسعت نحو جبل الشيعة او جبل عامل.

وعلى قاعدة دخول المقاطعجيين، من كافة الطوائف[٨]، في حمى الصراع السياسي على

---

٥ - الشدياق، ص٣١٤.

٦ - الشدياق، ص٣١٤.

٧ - الشدياق، ص٣١٤.

٨ - حول تطور الوضع اللبناني خلال هذه الفترة وميزان القوى المقاطعجية الداخلية، تراجع تقارير القنصل الفرنسي في صيدا، (Estelle) استيل.

Adel Ismail «T 1 PP 94-97.

زعامة الامارة بين مشروع بوهرموش وتثبيت زعامة الاسرة الشهابية اخذت حدود الامارة الشهابية المنتصرة في عين دارة تتوسع على حساب التسميات الطائفية السابقة التي تضم عدة جبال لطوائف منفردة. ومع الامارة الشهابية ظهرت تسمية «الامارة اللبنانية» كدمج لتلك «الجبال الطائفية» واسرها المقاطعجية الطائفية في تسمية سياسية واحدة ذات محتوى سياسي طائفي بسبب التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتلك المناطق. ونحن نتجنب تسميتها «باللبنانية» لأن هذه التسمية اسقاط معاصر على المرحلة التاريخية السابقة ونرى ان تعبير الامارة الشهابية هو التعبير الذي يتضمن وصفاً تاريخياً صحيحاً لها.

وعندما تأكد للامير حيدر مدى النقمة التي بواجه بها حكم بوهرموش، انتقل الى المتن «حيث التف حوله زعماء من آل ابي اللمع وآل عماد وآل الخازن. وكان بوهرموش يستجمع حلفاً آخر من زعماء آل علم الدين وبعض زعماء الغرب والمتن والجرد وعساكر من والي صيدا ووالي دمشق..». ويضيف الشدياق الى رواية حيدر الشهابي: «فنهض بشير باشا، والي صيدا، بعسكره الى حرش بيروت. ونهض نصوح باشا، والي دمشق، بعسكره الى قب الياس»[٩].

ويبدو واضحاً ان معظم زعامات العائلات المقاطعجية الكبيرة كانت ما تزال ملتفة حول زعامة الامير حيدر، في حين كان بوهرموش يعتمد على عساكر والي دمشق ووالي صيدا، وزعامات محلية صغيرة تنحصر كلها في القيادات الدرزية المقاطعجية الصغيرة في المتن والجرد والغرب. فقد فشل بوهرموش في ايجاد الغطاء الدرزي الكافي لزعامته المتفردة. ولعبت التركيبة المقاطعجية اللبنانية القائمة على اسرة مقاطعجية لا على فرد مقاطعجي دوراً سياسياً في ذلك الفشل. ولذا عجز آل علم الدين الذين ضرب نفوذهم السياسي والاقتصادي كعائلة مقاطعجية محلية نازحة الى دمشق، عن تكتيل القيادات الدرزية الموالية لهم تقليدياً لأسباب كثيرة منها:

- النكبات المستمرة التي حلت بهم قبل معركة عين دارة فأضعفتهم في كافة المجالات.
- التحالف التاريخي بين امراء الدروز والشهابيين الذي لعبت فيه المصاهرة السياسية دوراً هاماً في نقل الولاء والامارة والحلفاء للاسرة الشهابية.
- النزاع التقليدي على السلطة بين الاسر المقاطعجية الدرزية العريقة تحت ستار ما

٩ ـ الشدياق، ص٣١٤ وحيدر الشهابي، ص١٢.

سمي بالصراع القيسي - اليمني.

- تفرد بو هرموش بالامارة وحرمان آل علم الدين منها والعمل على استخدامهم كواجهة سياسية لا كعائلة مقاطعجية تتزعم الصراع مع العائلات المقاطعجية الاخرى. وكان لهذا العامل اثر هام في فتور التأييد لآل علم الدين داخل العائلات الدرزية الصغيرة التي كانت تعتبر تقليدياً سائرة على خطهم السياسي.

ولقد استفاد الشهابيون وحلفاؤهم الى اقصى الحدود من هذا التشتت المقاطعجي بزعامة بو هرموش لتكتيل حلف مضاد في عين دارة. وكان كثير من القوى التي ايدت الامير حيدر تنتسب الى العائلات الدرزية العريقة يضاف اليها عائلات مارونية دخلت حديثاً في حمى الصراع السياسي لدعم مركز الامارة الشهابية كفرصة تاريخية للترقي السياسي.

عين دارة تثبت انتقال الحكم الى الشهابيين وحلفائهم

كانت دلائل المعركة تشير الى انتصار عسكري ساحق لحلف بو هرموش. فعساكر الولاة كافية للقضاء على القوى المقاطعجية المحلية بالرغم من تكتلها الى جانب الامير حيدر. ولذا عزم بو هرموش على قطف ثمار الانتصار بحضور المعركة شخصياً ليضيف الى امجاده السياسية (باشا، مصاهرة مع آل علم الدين، امارة الجبل، صداقة الولاة..) مجداً عسكرياً كقائد لمعركة مضمونة النتائج. وهكذا «عزم في نفسه ان يزحف هو والعساكر المذكورة في يوم واحد على الامير حيدر واصحابه...»[١٠]. أي أن بوهرموش كان يسعى لجعل المعركة قاضية على نفوذ الاسرة الشهابية وقاطعة الطريق نهائياً على عودتها للامارة ومعيدة بالتالي الامارة للدروز بزعامته الشخصية.

ونظراً للدعم المباشر من والي صيدا ووالي دمشق فإن استرضاء الدولة العثمانية، صاحبة الفرمان بتولية الامير حيدر، يصبح سهلاً تبعاً للاسلوب المعتمد بالهدايا والرشوة. كما ان مقتل الامير حيدر يسهل كثيراً اعادة الامارة الدرزية الى سابق عهدها. ونظراً لما توضّح من جذرية هذا المشروع السياسي - الطائفي الذي يحمله بوهرموش لم يعد بمقدور القوى التي

---

١٠ - حيدر، ص١٢ والشدياق، ص٣١٥.

تؤيّد الشهابيين ضمناً وتمالىء، بوهرموش ظاهرياً الاستمرار في ذلك الموقف، وباتت القضية مصيرية ولم تعد مجرد ارهاق اقتصادي وعسكري مؤقت، لان انتصار بو هرموش يعني بداية تصفية نفوذ تلك العائلات، سياسياً واقتصادياً. ولذا سارعت تلك القوى الى الامير حيدر تضع نفسها تحت امرته. وهذا ما عبر عنه طنوس الشدياق بقوله: «فانفضت عنه (عن بو هرموش) جميع القيسية وتوجهوا الى الامير حيدر.. »[11]. واما المؤرخ حيدر الشهابي فكان اكثر وضوحاً في تحديد جذرية الصراع وفرز القوى الداخلة فيه. فقد «انفض عنه (بو هرموش) جميع من كان باقياً عنده من القيسية ومالوا جميعاً، بصفقة واحدة، الى الامير حيدر وساروا اليه. ولم يتخلف حينئذٍ عنه احد منهم بعد أن كان اكثرهم مايلاً لمحمود باشا... فكثر جمهور الامير حيدر.. واشتدت شوكته.. »[12].

لقد بدت المعركة في احد جوانبها صراعاً بين المركزية التي يعمل لها بو هرموش والتشتت المقاطعجي الذي تسعى الى استمراره كافة الزعامات المقاطعجية المحلية. ولذا كان واضحاً ان الاسر المقاطعجية الكبرى، على اختلاف طوائفها، قد وقفت ضد مركزية بو هرموش، حفاظاً على مصالحها ومصيرها ومستقبلها السياسي كزعامات حليفة حاكمة في مقاطعاتها لا كملحق للادارة المركزية التي يمثلها الامير. وجاءت نتائج عين دارة تؤكد تلك الاهداف المحورية التي ناضل من اجلها الزعماء المقاطعجيون فثبتوا التشتت المقاطعجي، كما ثبتوا حكمهم لمناطقهم مع اعلان ولائهم السياسي لزعامة الامير حيدر، كحليف لهم لا كأمير مستبد بهم. وفشل بو هرموش هو فشل المشروع المركزي السياسي الطائفي المدعوم من الخارج.

ولم يكن امام الامير حيدر وحلفائه القلائل، قياساً الى عساكر الولاة التي تتجمع من دمشق وصيدا بالإضافة الى عساكر الامارة، الا اعتماد عنصر المباغتة العسكرية. وكان اللمعيون اشد الزعامات المقاطعجية خوفاً من المعركة لانها تدور على اراضيهم بالذات. ولذا نصح المقدم مراد اللمعي الامير حيدر بأن يهرب من «وجه العساكر الى كسروان »[13]. في محاولة لتلافي غضبة بو هرموش وعساكر الولاة من جهة، ولنقل الصراع الى داخل المقاطعات

---

١١ - Iliya. Harik «Politics and Change in a Traditional Society Lebanon; 1711-1845 » Princeton, 1968, PP 32-35

١٢ - حيدر الشهابي، ص١٢.

١٣ - حيدر، ص١٢، والشدياق، ص٣١٥.

المارونية المؤيدة للامير حيدر من جهة أخرى. ولكن الهروب كان يعني الهزيمة الساحقة دون معركة، اذ سرعان ما ينفرط عقد الاصدقاء والمؤيدين. وقر الرأي على المباغتة العسكرية، «فتمت المباغتة يوم الجمعة في ١٢ محرم قبيل الصباح في عين دارا... »[١٤].

ويمكن من الوجهة العسكرية تسجيل عدة ملاحظات ايجابية حول عنصر المباغتة في تلك الليلة:

- خوض معركة مصيرية بقوى متكافئة بين الامير حيدر وحلفائه من جهة، وبين بو هرموش واعوانه المحليين من جهة أخرى.
- لم تكن عساكر ولاة دمشق وصيدا قد وصلت بعد الى عين دارة او تلاقت في نقطة واحدة اذ كانت عساكر دمشق ما تزال في قب الياس وعساكر صيدا في حرش بيروت.
- تلافي الضياع والتشتت بعد كثرة الاقتراحات الرامية الى الهروب من وجه عساكر السلطة.
- اعتماد الاسلوب القبلي في القتال القاضي بضرب القيادة فينفرط عقد القوى الملتفة حولها.

وبالفعل، قام جماعة الامير حيدر بخطة عسكرية محكمة من خلال عملية المباغتة، فقتلوا ثلاثة امراء من آل علم الدين واسروا الاربعة الباقين وقبضوا على محمود بوهرموش نفسه. فهزم جماعة الباشا. وانتقل الامير الى الباروك حيث قتل الامراء الاربعة الباقين من آل علم الدين.. «وانقطعت بهم سلالة آل علم الدين.. »[١٥].

وقطع لسان محمود بو هرموش وابهاميه ولم يقتله «لانه لم يكن عادة جرت بقتل مشايخ بلاد الشوف... »[١٦]. وللشدياق رأي هام في هذا المجال اذ يبرر عدم قتل بو هرموش بتجنب اغضاب الدولة العثمانية وولاتها «ولم يقتله احتراما للدولة وحفظا لعادة البلاد »[١٧]. ونحن نميل الى تأييد هذا الرأي لان الامير حيدر كان يسعى الى استرضاء الولاة بعد النصر

---

١٤ - حيدر الشهابي، ص١٣.

١٥ - الشدياق، ص٣١٥.

١٦ - حيدر الشهابي، ص١٤.

١٧ - الشدياق، ص٣١٥.

العسكري في عين دارة. وكان من الطبيعي الا يبطش بصنيعتهم وان يرميه بعاهة دائمة تمنعه من العودة الى الامارة.

واما عساكر الولاة، فقد ادركت مدى عمق الضربة التي انزلها الامير حيدر واعوانه بالحلف المعادي لهم. وما كان لهذه العساكر ان تتدخل بعد بوفاة ابناء علم الدين وتعطيل دور بوهرموش، لانها كانت بحاجة الى زعيم مقاطعجي يتولى دفع النفقات وتأمين الهدايا والرشاوى والفرمان القاضي بتولي الامارة وقيادة الصراع وجباية الضرائب. ولذا عادت تلك العساكر الى اماكنها بانتظار ان يسارع الامير حيدر الى استرضاء الولاة كالعادة بمزيد من الهدايا والتعهد بالطاعة وانتظام الضرائب.

النتائج السياسية ـ الطائفية لمعركة عين دارة (١٧١١)

كان من الطبيعي ان يكافىء الامير حيدر جميع المقاطعجيين الذين ساعدوه في تلك المعركة. وكان لآل ابي اللمع منزلة خاصة في تلك المساعدة لأسباب كثيرة منها:

- ان المعركة دارت على اراضي مقاطعاتهم بالذات.
- انهم اول من استقدم الامير حيدر اليهم وشكلوا مركز الاستقطاب الرئيسي لجميع القوى السياسية الحليفة له.
- وبالرغم من بعض الدعوات التي صدرت عن احد زعمائهم والقاضية بالهروب من المعركة، فان الزعماء اللمعيين شاركوا عمليا بنشاط عسكري كبير في المباغتة الليلية اذ قام المقدم حسين اللمعي بقتل ثلاثة امراء من آل علم الدين.

ولذا قرر الامير حيدر ان يكافىء هذه الاسرة المقاطعجية بشكل مميز، فثبتهم على مقاطعاتهم في المتن، واضاف اليها مقاطعات جديدة، ومنحهم لقب امراء، وتقرب اليهم بالمصاهرة السياسية. وتبعا للمصادر التاريخية لهذه الحقبة فان الامير حيدر «أمّر المقدمين بني ابللمع. واطلق اسم الامارة على كبيرهم وصغيرهم. وقربهم اليه بالزواج..»[١٨].

---

١٨ ـ حيدر الشهابي، ص١٤، والشدياق، ص٣١٥.

وتبدو هذه المكافأة عادية في ظروف تاريخية محددة. ولكنها لدى وضعها في اطار الخط السياسي العام الناظم لاعمال الامير حيدر وخلفائه من بعده تبدو ذات تأثير سياسي - طائفي اساسي في الصراع الدائر. فهي تبرز وجهين اساسيين لخطة الامير حيدر السياسية - الطائفية:

الاول: اضعاف الاسر المقاطعجية الدرزية العريقة (آل ارسلان مثلا) او القضاء عليها (آل علم الدين).

الثاني: دفع عائلات مقاطعجية درزية صغيرة الى مراتب سياسية متقدمة على حساب الاسر العريقة في محاولة لاذكاء الصراع الدائم بينها (آل جنبلاط، آل عبد الملك، آل تلحوق...).

ان هذين الوجهين متلازمان تلازما وثيقا وهما وجهان لعملة واحدة. فقد «اضعف الامير حيدر الامراء الارسلانيين اذ اقطع الشيخ محمد تلحوق واخاه مقاطعة الغرب الفوقاني ومشيخها (اعطاها لقب شيخ) واقامها ضد الامير يوسف الارسلاني. كما فرض غرامة باهظة على الامير يوسف.. كذلك اقطع جنبلاط عبد الملك قرى الجرد وجعله شيخا.. واقطع الشيخ قبلان القاضي اقليم جزين والشيخ علي النكدي قرية الناعمة»[١٩].

وسيتخذ الخط السياسي الناظم لاعمال الامير حيدر وخلفائه منحى ضرب المقاطعجيين الدروز، اصحاب المقاطعات الكبيرة الغنية، عبر سلسلة متواصلة من التدابير العملية:

- البطش والتنكيل بكل من يحاول التمرد على الامير..
- استخدام اسلوب فرض الغرامات الباهظة، اي اسلوب الافقار الاقتصادي.
- دعم الزعامات المقاطعجية الدرزية الصغيرة، ويعني افقاد الهيبة السياسية للاسر المقاطعجية الدرزية العريقة.
- تدعيم سيطرة الامارة الشهابية، سياسيا واقتصاديا وعسكريا، «فقد خص الامير حيدر لذاته خمس قرى هي بعقلين ونيحا وعين ماطور (عماطور) وبتلون وعين دارا»، وهي المرة الاولى التي يتخذ فيها الامراء الشهابيون اقطاعات لهم خارج

١٩ - حيدر الشهابي، ص١٤، والشدياق، ص٣١٥.

حدود حاصبيا وراشيا وبالتحديد في داخل امارة الشوف. وسوف يسير على هذا التقليد كافة الامراء الشهابيين بحيث يخصصون لانفسهم ولابنائهم قرى ومقاطعات « بالمالكانه » اي بالتملك الوراثي، او بالالتزام، كما فعل الامير بشير الثاني في سهل البقاع[٢٠].

وقد استفاد الامراء الشهابيون من انتصار عين دارة كي يثبتوا سيطرتهم على الامارة ويربطوا حلفاءهم بسلسلة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. وابرزت معركة عين دارة ان حنين الاسر المقاطعجية الدرزية لامارة الدروز لم يخمد تماما. ومن هنا سارع الامير حيدر الى دعم اسر مقاطعجية درزية جديدة كي تتصدر الزعامة الدرزية دون ان تكون لها الاطماع والقدرة على منافسة الزعامة الشهابية. وكانت تجربة محمود بوهرموش قد ابرزت ان الزعامات الدرزية العريقة لا تلتف حول زعامة طارئة وحديثة، بل تقف ضدها بعنف. وعبر تحالفات الشهابيين مع هذه الاسر الدرزية المقاطعجية الجديدة استطاعوا تأمين استمراريتهم السياسية أكثر من قرن وثلث القرن. وشهدت تلك الحقبة بروزا سياسيا واقتصاديا شديد الفعالية للعائلات المقاطعجية المارونية، وتم تنصير كثير من قيادات الاسرة الشهابية الحاكمة وبعض الاسر الدرزية المتزعمة حديثا (آل ابي اللمع). وهكذا شكلت معركة عين دارة منعطفا تاريخيا هاما في تطور الامارة والمقاطعات « اللبنانية ». وامتدت تأثيراتها محليا وخارج حدود الامارة، وكانت لها نتائج سياسية ـ طائفية بالغة الاهمية في مسار التطور التاريخي لهذه الامارة.

ويمكن رصد التأثيرات الاساسية التالية:

- كانت تلك المعركة بمثابة القضاء النهائي على نفوذ آل علم الدين « الذين كانوا صدعا مستمرا في بناء سلطة المعنيين والشهابيين »[٢١].

- ربطت الاسرة الشهابية حلفاءها بعلاقات مقاطعجية وثيقة عبر تزعيمهم للمقاطعات التي يسيطرون عليها مع الاعتراف الكامل باولوية هذه الاسرة في الزعامة ودور اميرها في قيادة الاسر المقاطعجية كلها. وهكذا انتظمت عائلات نكد وعماد وعبد الملك وجنبلاط وابي اللمع وتلحوق وارسلان والخازن والضاهر والعازار وحمادة وغيرها، تباعا في تحالفات وثيقة مع الشهابيين.

---

٢٠ ـ مخائيل مشاقة « منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب »، ص٣٦.

٢١ ـ « لبنان، مباحث علمية... »، ص٣٤١.

- امتداد نفوذ الشهابيين السياسي والاقتصادي والعسكري الى مناطق جديدة في جميع الاتجاهات. «ولم يكتف الامير حيدر بتقوية سلطته في جبل لبنان فأشرب حبه مشايخ بلاد بشارة الشيعيين، ومشايخ حاصبيا وراشيا، ومشايخ البقاع وبعلبك والضنية، فمالوا اليه ومالأوه على ما اراد، فاصبح يدير الشؤون من مركزه في دير القمر او بيروت، ليس في لبنان(!) فقط بل في بلاد البشارة ومرجعيون والبقاع ايضا. وهي عبارة عن معظم ولاية الامير فخر الدين الكبير الواسعة الاطراف»[٢٢].

- دخول العائلة الشهابية في شبكة العلاقات الاقتصادية المباشرة من الموارد التجارية التي تمر عبر بيروت. ونظرا لضخامة تلك الموارد سارع الحكم الشهابي الى اتخاذ بيروت عاصمة ثانية له دون التخلي عن دير القمر كمركز رئيسي للامارة. وهكذا بدأ ازدهار بيروت السريع منذ اواسط القرن الثامن عشر واصاب تجارها غنى. ولكن الحروب المستمرة وقصف المدينة وحصارها عدة مرات منعت بيروت من تحقيق قفزة سريعة قبل النصف الثاني من القرن التاسع عشر[٢٣].

- وتجدر الاشارة هنا الى ملاحظة بالغة الاهمية رافقت انتصار عين دارة. فقد تثبت نهائيا التبدل الطائفي في قيادة السلطة السياسية الحاكمة تمثل في انتقال الحكم من الاسرة المعنية الدرزية الى الاسرة الشهابية السنية، وهو تبدل طائفي داخل الدين الواحد. واعتُبر الشهابيون الورثة الشرعيين للاسرة المعنية والمقاطعات والمتروكات

---

٢٢ - «لبنان مباحث علمية...»، ص٣٤١. نشير هنا الى استخدام علامة (!) كتحفظ على استخدام هذا الاصطلاح الجغرافي غير العلمي للتدليل على مناطق جغرافية غامضة آنذاك وتستند الى اسقاط طائفي آني في التأريخ لهذه الحقبة.

٢٣ - جعل الشهابيون من بيروت مركزا تجاريا اسياسيا لهم. وقد سارع الامير منصور عام ١٧٦٦ الى تضمين تجارة بيروت لاحد التجار الفرنسيين لقاء ثلث المداخيل، مما سبب نقمة كبيرة في اوساط الفرنسيين انفسهم نظرا لما يشكله دخول الامير مباشرة الى حيز العمليات التجارية من كشف مباشر للنهب الذي يمارسه التجار الفرنسيون والاجانب. وكانت هذه التجربة ايذانا بدخول الامراء الشهابيين وزعماء المنطقة بشكل نشيط في العمل التجاري خاصة مع ضاهر العمر والجزار وابراهيم الصباغ وغيرهم. وكانت نتيجة ذلك ترحيل القنصل الفرنسي وجاليته من صيدا بشكل مهين ايام حكم الجزار. وكان ذلك عاملا اضافيا لازدياد دور بيروت التجاري. فكثرت تقارير القناصل الفرنسيين التي توصي باعتمادها مركزا اساسيا للتجارة الفرنسية بدلا من صيدا وطرابلس.
Voir Abdel Ismail «Documents diplomatiques et consulaires». T 2 PP. 141-148 et 246-240 et T 4 P. 190.

التي خلفتها وراءها. ولكن اهمية هذا التبدل تكمن في الآفاق الطائفية التي فتحتها امام الاسر المقاطعجية لتزعم طوائفها. فقد كان الرأي السائد ان الامارة الشوفية امارة درزية منذ مئات السنين. وجاء انتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين بمثابة الاعتراف الصريح بحق الزعامات المقاطعجية الطائفية المحلية بالترقي السياسي لحكم الامارة اذا عرفت كيف تقتنص الظروف السياسية المؤاتية. وهذا يعني ان التقليد السابق الذي وافق عليه العثمانيون بعد مرج دابق كان من الممكن ان يتبدل في ظروف ملائمة وان تعترف الدولة العثمانية بهذا التبدل.

وكانت تجربة محمود بوهرموش خير نموذج لذلك. وكان من الطبيعي ان تواجه الزعامة الشهابية السنية بمحاولات دؤوبة من الزعامات المقاطعجية الشيعية في اعلان استقلاليتها وتحكمها بمقاطعاتها واقامة علاقات مباشرة مع الولاة العثمانيين. لكن اصرار الزعامات الشهابية على تثبيت نفوذها وتوسيع رقعة سيطرتها ادى الى صدامات عسكرية مستمرة انهكت جبل عامل ودمرت اقتصادياته سنوات طويلة وربطت مصيره بمصير جبل الشوف. وكذلك اشتدت الصدامات الشهابية مع الزعماء الشيعة الاخرين، كآل حمادة، حكام جبيل والبترون والزاوية والهرمل، وآل حرفوش حكام بعلبك وغيرهم[٢٤].

ولم تقتصر الصدامات العسكرية على الشيعة بل تعدتهم الى السنة انفسهم حيث توسعت السيطرة الشهابية نحو الضنية، فبطشت بآل رعد، والى عكار فضربت زعماءها المقاطعجيين من آل مرعب وعثمان. وهكذا قامت الاسرة الشهابية بمحاولات قمعية مستمرة طالت معظم الاسر المقاطعجية المسيطرة، وهي اسر تنتمي جميعها الى الدين الاسلامي على اختلاف طوائفه، مما يؤكد طبيعة الصراع السياسي الدائر على ساحة المقاطعات «اللبنانية» منذ

---

٢٤ - لم يقتصر ضرب الزعامات المقاطعجية الشيعية، ولا سيما آل حماده، على الشهابيين وحدهم بل ساهم والي طرابلس كذلك في تأجيج الصراع ضدهم «لأن الحماديين كانوا يتمنعون عن دفع الضرائب بانتظام». وفي عام ١٧١٧، اي بعد سنوات قلائل من عين دارة، جهز والي طرابلس حملة عسكرية قوية قضت على كبير مشايخ الحماديين، الشيخ عيسى حماده، واجبرت نسيبه الشيخ اسماعيل حماده حاكم جبيل على دفع ما يترتب عليه من ضرائب. وكانت تلك الحروب عاملا اساسيا في اضعاف نفوذ الاسر المقاطعجية الشيعية وتقلص دورها تدريجيا في مناطق الكورة والزاوية وجبيل والبترون. ولكن حكم آل حماده لهذه المناطق بوصفهم جباة ضرائب عنها استمر حتى قيام الامير يوسف الشهابي بحملات عنيفة ازالت نفوذهم نهائيا بعد اكثر من نصف قرن على معركة عين دارة.
Adel Ismail «Documents diplomatiques...»، T 1 P. 181–182 et T. 3. P. 286–287 et T. 4 P. 17–20.

زمن طويل. فقد استغل الحكام الشهابيون طبيعة الصراع السياسية هذه الى اقصى حد، ونفذوا بدهاء وحنكة سياسة تقوم على الترغيب والترهيب وفرض الخوة والبلص مع افساح المجال دوما لمزيد من التحالفات وزيادة دفع الضرائب.

وكان لتلك السياسة، قبل عين دارة وبعدها، اثر بارز في فرز تحالفات داخل كل اسرة مقاطعجية بحيث انتسب قسم من زعمائها الى حكام شهابيين وقسم آخر الى امراء شهابيين يطمعون في الحكم ويفتشون عن دعم داخلي وخارجي للوصول اليه. فبرزت الاسرة الشهابية كمركز استقطاب سياسي بعد معركة عين دارة وقطع الطريق على بعض الزعامات الدرزية الراغبة في العودة الى الامارة الدرزية. وقد تمثلت المعارضة دائما، حتى الفلاحية منها في الثلث الاول من القرن التاسع عشر، بظهور تلك الزعامات الشهابية. فكان يبرز على رأس كل تكتل سياسي معارض امير من الاسرة الشهابية الحاكمة. وهذا العامل البالغ الاهمية جعل الصراع يدور اساسا بين زعامات مقاطعجيين تنتمي لدين واحد وتسعى لتحقيق اطماع سياسية متقاربة الاهداف في بسط السيطرة والنفوذ. وقد عرف الامراء الشهابيون كيف يكتلون كل العائلات المقاطعجية، الكبيرة منها والصغيرة، في صراعهم السياسي على السلطة. وبقدر ما اضعف هذا التناحر السياسي على خلعة الامارة خصوم العائلة الشهابية وحلفاءها على السواء، اضعف هذه العائلة نفسها وقضى على حكمها، وبالتالي على حكم الطوائف الاسلامية التي تدور في فلكها. فتعرضت قيادات كثيرة من الاسرة الشهابية وتلك الاسر المقاطعجية الاسلامية الى حرب الابادة والتشويه والمصادرة والترحيل.

وبالمقابل، فان القوى المقاطعجية المسيحية، وتحديدا المارونية منها، لم تدخل في دائرة الصراع السياسي على خلعة الامارة الا كحليف بعيد. ولذا ادخرت كامل قواها، البشرية منها والمادية. وكانت تلك الزعامات تراقب لهيب الصراع الدائر دون ان تكتوي بناره كالزعامات المقاطعجية الاسلامية ولا سيما الدرزية منها بالاضافة الى الاسرة الشهابية. وبالرغم من ان بعض الدمار قد اصاب كثيرا من القرى والمقاطعات ذات الهيمنة السكانية المارونية، نظرا لتحالفاتها السياسية، فان ذلك الدمار كان جزئيا يكاد لا يذكر قياسا لما اصاب المقاطعات ذات الهيمنة السكانية الاسلامية. ويمكن القول ان عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية وعسكرية متنوعة ساهمت في ازدياد التطور الاقتصادي للمقاطعات ذات الاغلبية السكانية المسيحية مقابل الركود السائد على امتداد المقاطعات ذات الاغلبية الاسلامية. وجاءت مرحلة نفوذ المدبرين الموارنة لتزيد من ضرب الزعامات المقاطعجية

الاسلامية وتفسح في المجال امام ترقي الزعامات المقاطعجية المارونية كي تلعب دورا بالغ التأثير في مجرى الصراع السياسي الدائر بحيث يصبح من الصعوبة بمكان التمييز بين الوجه السياسي والوجه الطائفي لذلك الصراع. فقد ضعفت القوى المقاطعجية الاسلامية في حروبها المستمرة واصيبت بالعجز البشري والمادي، فكان من الطبيعي ان تتعزز دعائم النظام المقاطعجي بقواه الفتية الجديدة المسيحية التي حملت بها احشاء القديم الطائفي الاسلامي، لا كبديل طبقي لها، بل كبديل طائفي من داخل القوى الطبقية المسيطرة نفسها، وان تطرح نفسها كبديل للاسرة الشهابية ووريث شرعي طائفي وطبقي وقمعي لكل اساليبها السابقة في الاضطهاد والاستغلال والسيطرة. إنما في مقاطعات السكن الماروني دون سواها.

ملامح اجتماعية من نتائج معركة عين دارة

لقد دلل انتصار عين دارة (١٧١١) على مرحلة الضعف التي بدأت تنتاب السلطنة العثمانية خلال هذه الحقبة بسبب حروبها المستمرة مع اوروبا وكثرة التمرد والعصيان عليها في المقاطعات المشرقية. وكان ولاة السلطنة يتهيبون نقل الصراع العسكري خارج حدود ولاياتهم. ولذا حسمت معركة عين دارة بأدوات محلية نتيجة توازنات داخلية معينة. وبسبب ذلك الحسم الداخلي السريع فان القوى العسكرية الخارجية كانت مضطرة الى التعاطي مع الواقع الجديد على اساس النتائج التي اسفر عنها. اي ان معركة عين دارة شكلت المؤشر الاساسي لضعف سلطة الولاة العثمانيين وافسحت في المجال امام الامارة الشهابية كي تبني تحالفاتها المحلية وتوسع رقعة نفوذها خارج اطار امارة الشوف. وهكذا شكلت عين دارة منعطفا سياسيا بالغ الاهمية في تطور المقاطعات الخاضعة للحكم الشهابي. وابرز سمات هذه المرحلة التاريخية:

- زوال التسميتين «جبل الشوف» و«امارة الشوف» تدريجيا لتحل محلها التسميتان: «جبل لبنان» و«الامارة اللبنانية» بمدلولها الجغرافي الذي يرمز الى حدود فخر الدين الثاني «التاريخية». وتهدف هذه الضبابية المتمثلة في مثل هذا التحديد الاصطلاحي الجغرافي الى الربط بين تسمية «لبنان» وطوائف معينة ـ الطائفة المارونية بالتحديد ـ وهي تسمية معاصرة تفتقر الى اية مقومات تاريخية. فحتى تقارير القناصل الفرنسيين بقيت تنعت الجبل بجبل الدروز، والامارة بالدرزية، واميرها بامير الدروز، وسكانها بالدروز. وتنسحب تسمية الدروز ايضا

على موازنة هذه الامارة في معظم تقارير القناصل الفرنسيين في صيدا وبيروت وطرابلس.

وقد تم اعتماد عاصمتين للامارة المتمددة كثيراً نحو الشمال والجنوب والبقاع والسواحل. فظلت دير القمر العاصمة التقليدية للامارة وباتت بيروت تخطو خطوات واسعة لتصبح العاصمة الساحلية للامارة وأحد مراكز سكن الامراء الشهابيين على السواحل. وارتبطت ارتباطاً وثيقاً بتطور المقاطعات الاخرى الخاضعة للامارة الجديدة حتى في ابان الازمات الحادة وقيام القائمقاميتين والمتصرفية. وكانت بيروت قبل عام ١٩٢٠، وهو عام اعلانها رسمياً عاصمة لدولة لبنان الكبير، العاصمة العملية، تجارياً وثقافياً بالدرجة الاولى، للمتصرفية نفسها. وكما تم ربط بيروت بمقاطعات امارة الشوف وامتداداتها، جرى ربط مناطق جبل عامل وحاصبيا وراشيا والبقاع وكسروان وجبيل والبترون والكورة تدريجياً ايام حكم الشهابيين، مع فترات واسعة من السيطرة وبسط النفوذ على المقاطعجيين الحاكمين في عكار والضنية وطرابلس نفسها، وخاصة ايام حكم مصطفى بربر.

وخطت المقاطعات الخاضعة للحكم الشهابي خطوات واسعة نحو الاندماج بشكليه القسري والتحالفي، تبعا لدرجة الولاء في معركة عين دارة وعلى قاعدة الالتفاف حول الاسرة الشهابية التي تأكدت سيطرتها نهائياً على الحكم وتحكمت في التوازنات السياسية الجديدة بعد زوال اسرة آل علم الدين.

وهكذا شهدت المرحلة الممتدة من عين دارة الى نهاية حكم الاسرة الشهابية تبدلا سياسياً ـ طائفياً في مواقع القيادات المقاطعجية المسيطرة. وتميز هذا التبدل بالسمات التالية:

ـ بروز امراء السيف وزعماء المناصب المشتراة بالمال:

وخير نموذج لهؤلاء هم آل أبي اللمع الذين انتقلوا من مرتبة المقدمين الى مرتبة الامراء. وهي المرة الاولى التي تقدم فيها أسرة مقاطعجية مسيطرة على مساواة اسرة اخرى طوعياً باللقب والمراسلة والمصاهرة السياسية. وقد تم هذا الانتقال لأسباب عسكرية بالدرجة الاولى. فزعماء آل ابي اللمع شكلوا مركز تجمع واستقطاب لكافة مناصري الامير حيدر. وكانت منطقة المتن الخاضعة لهم موقع الصدام المباشر مع عساكر بو هرموش والولاة الاتراك. ورهنت زعامة هذه الاسرة كذلك مصيرها السياسي بنجاح تلك المعركة العسكرية لأن فشلها فيها كان سيؤدي بها الى كارثة قد تقضي عليها نهائياً على غرار ما حدث لآل علم

الدين. ولذا كان المقدم حسين اللمعي على رأس القوى المهاجمة في عين دارة وقتل بنفسه ثلاثة من امراء آل علم الدين.

« وبعد انفضاض القتال دخل على المقدم حسين رجل فلقبه بالمقدم على عادته. فغضب قائلا: اقتل ثلاثة امراء ويقال لي مقدم بعد. وقام اليه بالسيف وقتله يريد ان يلقب بالامير »[٢٥].

وأهمية هذه الرواية تكمن في ايضاح عادات مقاطعجية جديدة منها:

أ - ان انتقال زعماء آل أبي اللمع من مرتبة المقدمين الى مرتبة الامراء كان بقوة السيف وبموافقة الامير حيدر الذي لم يكن بمقدوره ان يرفض طلبهم نظراً لدورهم الهام في عين دارة.

ب - ان هناك نوعاً من التشابه مع التقسيم الفيودالـي الغربي بين « نبلاء السيف » و« نبلاء الرداء »، أي نبلاء الوراثة ونبلاء القوة. وعلى هذه القاعدة الجديدة اندفع كثير من أصحاب النفوذ الى التلقب بألقاب مقاطعجية كانت محصورة بعامل الوراثة قبل ذلك الحين.

ج - لقد فتح الباب على مصراعيه امام الراغبين في الترقي شرط ان يتأمن لهم المال اللازم لشراء الخلعة او القوة العسكرية لفرضها، أو رضى الامير الحاكم الذي يغدق الالقاب على أعوانه. ولذا فان الانتساب الى العائلة المقاطعجية لم يعد شرطاً أساسياً ووحيداً للترقي المقاطعجي، بل ظهرت نماذج عملية معترف بها: شراء اللقب بالمال (بوهرموش) او بالسيف (آل أبي اللمع) أو برضى الامير الحاكم (آل تلحوق وآل عبدالملك وآل جنبلاط...) وبدأ سيل الألقاب يتساقط على الاسر اللبنانية، فاشترى كثير منها ألقاباً متنوعة (أمير، بيك، آغا، أفندي، شيخ...) حتى باتت التسميات تقرن بكافة الزعامات المحلية... واحياناً كثيرة لمجرد الحصول على وظيفة في الدولة. ويلاحظ ان الرسائل الموجهة الى طانيوس شاهين، قائد الانتفاضة الفلاحية في كسروان، كانت تعنون بالشكل التالي:

---

٢٥ - الشدياق، ص٣١٥. اما حيدر الشهابي فلا يشير في تاريخه الى هذه الرواية، بل يذكر ان الامير حيدر زوج كريمته بعد عين دارة من المقدم عبد الله اللمعي (وعند الشدياق اخته بدلا من كريمته اي ابنته) واحبه محبة عظيمة لما شاهد من فتكه في يوم عين دارة. ص١٤

« الى جناب البيك طانيوس شاهين »[٢٦].

وقضى فتح باب الانتقال والترقي المقاطعجي امام كافة الاغنياء وأصحاب النفوذ وأعوان الامراء على احتكار الاسر المقاطعجية القديمة للألقاب. وكانت تلك الاسر اسلامية الطابع ومعظمها من العائلات الدرزية. واما الاسر المقاطعجية التي ترقت حديثاً فهي اسر مسيحية الطابع، ومارونية بشكل خاص. بالرغم من بروز بعض الاسر المقاطعجية الدرزية وترقيها. فقبل معركة عين دارة لم يكن يجري الكلام اطلاقاً على ألقاب مقاطعجية مسيحية تتعدى المقدم والشدياق، وهي ألقاب ذات مدلول ديني اكثر مما هو سياسي. وفي الفترة التاريخية التي أعقبت عين دارة برز دور المشايخ من الاسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها. كما ان تنصير قيادات شهابية وزعامات درزية ترقت حديثاً ساعد على دفع الزعامات المقاطعجية المارونية الى مرتبة المساواة مع الزعامات المقاطعجية الدرزية. وهكذا زال الاحتكار الدرزي لتلك الألقاب والتسميات. وتفوقت المقاطعجية المارونية الجديدة بالزخم الاقتصادي الهائل، والطاقات البشرية المنتجة، والعلاقات التجارية مع الغرب، وانتعاش حركة التبشير والمدارس، والتوسع في شراء الاراضي واستصلاحها، والتأثير المباشر على الامارة الشهابية عبر سلسلة طويلة جداً من المدبّرين الموارنة، وتمتين الارتباط بالمخططات الاستعمارية الغربية. وقد دفعت كل هذه السمات وغيرها الصراع السياسي ـ الطائفي الى حدوده القصوى في نهاية حكم الامارة الشهابية التي شكلت نوعاً من التوازن بين نفوذ الزعامات الدرزية المقاطعجية والزعامات المارونية المقاطعجية.

وهنا يبرز دور السياسة الشهابية في اضعاف الاولى وتعزيز المراكز الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والتربوية للثانية، كما يبرز دور الحكم المصري في ظهور القوى العسكرية المارونية.

حول ترقي الاسرة الجنبلاطية في سلم السيطرة المقاطعجية...

من الواضح ان بروز العائلة الجنبلاطية بقوة على مسرح الاحداث السياسية ـ الطائفية بعد معركة عين دارة لا يمكن ان يفهم الا في اطار فراغ الزعامة الدرزية

٢٦ ـ راجع انطوان ضاهر العقيقي ـ ثورة وفتنة ـ باب اللاحق.

التقليدية، وتحديداً ضعف بعض العائلات المقاطعجية العريقة او زوالها. ونذكر على سبيل المثال لا الحصر انه يمكن ان ترصد خلال ثلاثة عشر عاما فقط - وهي مدة زمنية قصيرة جداً - الملامح الاساسية لذلك الفراغ في الزعامة الدرزية العريقة على النحو التالي:

- زوال العائلة الدرزية الاولى آنذاك، اي العائلة المعنية، عام ١٦٩٧ بعد انقراض أبنائها الذكور ورفض الامير حسين بن فخر الدين الثاني العودة من الآستانة.

- القضاء على اسرة آل علم الدين في معركة عين دارة عام ١٧١١. وبالرغم من بقاء بعض الابناء الصغار منها على قيد الحياة، فان أمل هذه الاسرة باستعادة الزعامة الدرزية العريقة كان قد انتهى الى غير رجعة.

- اضعاف العائلة الارسلانية اضعافاً كبيراً بتجزئة المقاطعات التي كانت تسيطر عليها واقامة مقاطعجيين دروز من الصف الثاني منافسين لهم ومدعومين من الاسرة الشهابية الحاكمة. يضاف الى ذلك الافقار المادي المستمر لهذه الاسرة واجبارها على دفع غرامات باهظة بحيث تقلص نفوذها الى الغرب من بيروت منبسطاً من الشويفات حتى عرمون فقط. ومنذ عين دارة كانت هذه الاسرة تلعب دوراً سياسياً هزيلا قياساً الى زعامتها الدرزية التقليدية العريقة كاحدى ابرز العائلات الدرزية المقاطعجية القديمة.

- فشل محاولة الترقي التي قام بها الزعيم الدرزي محمود بوهرموش من خارج اطار الاسر المقاطعجية الدرزية العريقة بالرغم من نجاحه في السيطرة على الامارة وشراء لقب باشا. وهذا يثبت ان الترقي السياسي آنذاك كان لا يزال محصوراً في اطار حلف مقاطعجي سياسي - طائفي يتزعم مجموعة عائلات مقاطعجية لا فرداً مقاطعجياً يتكتل الجميع لاسقاطه. ولسوف يتمثّل الشيخ بشير جنبلاط جيداً هذه التجربة بعد اكثر من مئة سنة على عين دارة. فقد أصاب غنى هائلا ونفوذاً سياسياً قوياً، ولكنه لم يغامر لتصدّر الزعامات المقاطعجية كلها والاستيلاء على الامارة، بل بقي يسعى جاهداً لزعزعة الزعامات الشهابية كلها بحيث تأتيه خلعة الامارة في ظروف موضوعية تجعل منه الشخصية المقاطعجية الاولى التي تلتف حولها كل الزعامات الاخرى وتؤمن جباية الضرائب بانتظام للسلطنة العثمانية بعد

فراغ الاسرة الشهابية من القادرين على الحكم. ولكن المخطط فشل لأسباب عدة[٢٧].

وأما بروز زعامة الجنبلاطيين فيرجع الى وفاة الشيخ قبلان القاضي احد ابرز زعماء الدروز في منطقة الشوف آنذاك دون عقب مما سهل بروز صهره علي جنبلاط كوريث شرعي لأملاكه وزعامته في المنطقة. ولم يكن بامكان الشهابيين معارضة مثل ذلك الترقي والوارثة لانهم هم أيضاً كانوا قد ساروا على الطريق عينه منذ سنوات قليلة جداً، اي ان ترقيهم السياسي الى سدة الامارة كان بفعل عامل المصاهرة السياسية مع المعنيين.

الاسرة الجنبلاطية بعد عين دارة

لم يشارك الجنبلاطيون في معركة عين دارة كأسرة مقاطعجية بارزة لأسباب كثيرة منها.

- قدومهم الحديث الى امارة الشوف بعد هزيمة المشروع الذي قام به علي باشا جنبولاد ضد الدولة العثمانية في حلب[٢٨]. وكانت هذه الاسرة قليلة العدد آنذاك. ولا تشير مصادر هذه الحقبة الى مشاركة الجنبلاطيين القتالية في معركة عين دارة. واذا كانت تلك المشاركة قد حدثت، فلا بد ان حدوثها كان تحت راية الشيخ الدرزي الكبير قبلان القاضي لأن علي جنبلاط كان متزوجاً من ابنة الشيخ وهي كل عقبه بعد وفاة ابنه الوحيد في الهرمل. ولذا نؤكد فقدان اي رابط مباشر بين توزيع المقاطعات اثر معركة عين دارة وبين بروز الجنبلاطيين كأسرة مقاطعجية في الشوف والجبل بكامله. ولعل اللبس الحاصل في الكتب التاريخية التي تكلّمت على هذا الموضوع مرده الى الفارق الزمني القصير جداً - عدة أشهر - بين وفاة الشيخ قبلان وانتصار الشهابيين في عين دارة. والرواية الشائعة تقول: «توفي الشيخ قبلان القاضي اثر سقطة من مكان عالٍ وأوصى بجميع متروكاته للامير حيدر الشهابي...»[٢٩].

ونرى ان هذه الرواية الواردة عند حيدر الشهابي وطنوس الشدياق، والمكررة في

---

٢٧ - راجع مقالتنا «صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني - صراع البشيرين» - دراسات عربية - عدد: ٢-٣-٤-٥-٦-٧ لعام ١٩٧٧.

٢٨ - راجع كتاب الاب بولس قرألي: «علي باشا جنبولاد».

٢٩ - حيدر الشهابي، ص١٥. والشدياق، ص٣١٦.

كافة المراجع الاخرى، رواية واحدة مأخوذة بحرفيتها عن حيدر الشهابي، حفيد الامير حيدر بطل معركة عين دارة. كما نستبعد صدقها ما خلا الجانب المؤكد منها، وهو وفاة الشيخ قبلان القاضي بعد أشهر قليلة من معركة عين دارة.

فالوفاة تأتي في سياق إضعاف العائلات الدرزية العريقة، وهو الإضعاف الذي أشرنا اليه منذ تسلّم الشهابيين للحكم حتى عين دارة. ويعتبر الشيخ قبلان احد الرموز الأساسية للزعامة الدرزية التي يمكن ان يلتف حولها تكتل مقاطعجي درزي يهدد نفوذ الامير حيدر. « فالشيخ قبلان القاضي كان كبير طوايف اهل الشوف ». ولذلك نستبعد ان تكون وفاته « قضاء وقدراً » او سقطة من مكان عال ونزعم ان تلك الوفاة كانت قتلا متعمداً على أيدي الامير حيدر وأعوانه في اطار ازالة الخصوم السياسيين.

- ونستبعد ايضاً صدق الرواية لجهة الوصية: « ... ولما توفي عام ١٧١١ دون عقب ذكر أوصى بجميع متروكاته وعقاراته للامير حيدر... فاستولى عليها الامير »[٣٠]. فوصية الشيخ الدرزي الى الامير الشهابي السني وحرمانه صهره علي جنبلاط غير قابلين للتصديق في اطار الصراع السياسي - الطائفي لتلك الحقبة. وتأتي عبارة « فاستولى عليها الامير » لتؤكد ان الوصية المزعومة مجرد وهم لا أساس من الصحة طالما لم يكشف النقاب عنها حتى الآن. بل نعتقد جازمين انها لم توجد اصلا، وان الامير حيدر هو الذي فرض وصايته على املاك الشيخ الدرزي طلباً لابتزاز المال واضعاف الوريث الشرعي، وهي عادة كانت متبعة آنذاك لدى جميع الامراء والمقاطعجيين، وستظهر بثبات تاريخي في اكثر من مناسبة سياسية في المرحلة اللاحقة. فالامير حيدر كان بحاجة ماسة الى تسديد الاموال الاميرية المترتبة عليه بعد عين دارة والى أموال اضافية لارضاء والي صيدا ووالي دمشق ووالي طرابلس.

- ومما يؤكد بطلان تلك الوصية وفشل مخطط الامير حيدر في الاستيلاء على املاك الشيخ قبلان القاضي، ان الزعامات الدرزية ادركت بوضوح أبعاد ذلك المخطط وتصدّت للامير حيدر وطلبت منه التخلي عن متروكات قبلان القاضي لصهره علي جنبلاط. وهذا ما تؤكده الرواية نفسها: « ... لكن عزوة الشيخ قبلان القاضي اختاروا علي بن رباح جنبلاط ليكون رأساً لعزوتهم وزعياً لفئتهم كما كان الشيخ قبلان، لانه كان متزوجاً من ابنته. ولما اجمعوا على ذلك حضروا بين يدي الامير. وبثوا له ما قصدوه وعاهدوه على ان يدفعوا له خمسين الف قرش اذا سلم متروكات الشيخ قبلان القاضي وعقاراته الى علي جنبلاط وشيّخه.

٣٠ - حيدر الشهابي، ص١٥. والشدياق، ص٣١٦.

فاستصوب الامير ذلك. ولوقته سلم جميع تركة الشيخ قبلان وعقاراته الى علي جنبلاط وكانت مبلغاً وافراً جداً. وأقامه شيخاً. واسقط له خمسة وعشرين ألفاً من المال المذكور. واخذ الباقي منه. ورتّبه في مرتبة الشيخ قبلان القاضي »[٣١].

ـ يتضح من هذا الجانب في الرواية عدة ملاحظات هامة منها:

ـ **الملاحظة الاولى**: اسقاط منزلة الجنبلاطيين من لقب باشا الذي ناله جدهم علي باشا جنبولاد الى مرتبة شيخ: « ورتبه في مرتبة الشيخ قبلان القاضي ». وقد رضي الشيخ علي جنبلاط بذلك طمعاً في الحصول على المتروكات واعترافاً بعدم القدرة في انتزاع تلك الاملاك بالقوة من الامير حيدر المنتصر حديثاً في عين دارة. وفي هذا الاسقاط لمرتبة الجنبلاطيين اعتراف ضمني منهم بعدم السعي لاستعادة امارة الشوف أو امارة الدروز والرضى بزعامة الدرجة الثانية اي المشيخة. واذا كان الامير حيدر عاجزاً آنذاك عن البطش بالاسرة الجنبلاطية و« عزوة قبلان القاضي » فان هذا الاسقاط كان نصراً بارزاً لمخطط الامير الشهابي بابعاد الاسرة الجنبلاطية عن المطالبة بالامارة بالرغم من تزعمها لحلف قوي وثابت يشكل البديل الطبيعي للشهابيين في الحكم. ونظراً لهذا الدور الذي أقرّته الاسرة الجنبلاطية لنفسها، فانها بقيت طوال حكم الشهابيين تدعم هذا الامير الشهابي او ذاك، وتسقط هذا الامير الشهابي او ذاك، لكنها في الحالتين تلعب دور الداعم والحليف لا دور الزعيم الذي يستقطب حلفاً الى جانبه.

ـ **الملاحظة الثانية**: ان الزعامات الدرزية ادركت وضعها بعد عين دارة والخطر المحدق بها بعد مقتل واخفاق زعاماتهم التقليدية. فسعت الى اعادة توحيد صفوف الدروز تحت قيادة علي جنبلاط « رأساً لعزوتهم وزعيماً لفيتهم ». اي اعادة دور الشيخ قبلان القاضي « كبير طوايف أهل الشوف ». وسوف تلعب هذه الزعامة الفتية المسيطرة على الشوف والمناطق المحيطة بمركز الامارة في دير القمر دوراً أساسياً في تاريخ الامارة الشهابية لان الزعامات الدرزية كانت تسيطر على كل المقاطعات المحيطة بدير القمر سيطرة كاملة. وجاء تحالف الدروز يقطع الطريق على مخطط الامير حيدر الهادف الى اضعافهم، بشرياً ومادياً، الى الحد الاقصى. واذا كان بامكانه انتزاع خمسة وعشرين ألف قرش ثمناً للافراج عن متروكات الشيخ قبلان القاضي، فان الاشهر القليلة القادمة ستثبت بالملموس عجز الامير

---

٣١ ـ حيدر الشهابي، ص١٥ . والشدياق، ص٣١٦ ـ راجع ايضا هشي « العائلة الجنبلاطية » ـ بالفرنسية الفصل الثاني.

حيدر عن استمراره في ابتزاز الزعامات الدرزية واضعافها أكثر فأكثر.

- **الملاحظة الثالثة:** تتناول سطحية الرواية التي يقدمها حيدر الشهابي عن كرم جده الامير حيدر بالتنازل عن خمسة وعشرين ألف قرش. فالمؤرخ نفسه يشير الى ان أشهراً قليلة تفصل عام ١٧١٢، عام « التخلي » عن ذلك المبلغ للشيخ علي جنبلاط عن متروكات الشيخ قبلان القاضي وعقاراته « التي كانت مبلغاً وافراً جداً »، وبين عام ١٧١٢ عندما « انكسر عند الامير من المال الميري عشرون الف قرش. فجمع أرباب المقاطعات وطلب منهم هذا المال. فأجمعوا انهم يلتمسون المهلة من عثمان باشا والي صيدا ويضعون عنده رهائن، فاجابهم الوزير الى ذلك فأرهن الامير حيدر ولده الامير احمد. وارهن الامير حسين اللمعي ولده الامير حسنا. **وأرهن الشيخ علي جنبلاط شرف الدين نجم مقدم حمانا**. وأرهن المشايخ اليزبكية ابن الشنيف »[٣٢].

فكيف يعاهد « عزوة الشيخ علي جنبلاط » الامير حيدر على دفع خمسين ألف قرش اذا تخلى عن متروكات قبلان القاضي لصهره، فيقبل الامير و« يتخلى » لهم عن خمسة وعشرين ألفاً في فترة مالية عصيبة جداً يضطر في نهايتها الى رهن ابنه وآخرين لقاء عشرين الف قرش فقط؟ ثم كيف يرهن الامير ابنه مقابل ان يرهن علي جنبلاط المقدم شرف الدين من حمانا، ويرهن اليزبكية ابن الشنيف؟

نعتقد ان الامير حيدر عجز عن بلص الاسرة الجنبلاطية وحلفائها بأكثر من خمسة وعشرين الف قرش كنوع من الخوة على متروكات الشيخ قبلان القاضي. وان الوصية لا أساس لها من الصحة. وان تلك الخوة تركت أثراً بالغ السوء في نفوس الاسر المقاطعجية الدرزية كلها لأنها جاءت في اطار الإضعاف المستمر لها بالقتل والغرامات الباهظة والبلص وغير ذلك. ولذا فصمت تحالفها السابق عن الامير حيدر وسارعت الى تكتيل طائفي - سياسي يضمن لها البقاء والقدرة على التحرك والحفاظ على النفوذ. فلم تسارع تلك الاسر الى مد الامير حيدر بالمال بل تركته يرهن ابنه لقاء عشرين الفاً كانت قادرة على دفعها بالتأكيد. وما التمنع عن الدفع الا لتأكيد سخطها ورفضها لسياسة الامير حيدر تجاه الزعامات الدرزية. ونستبعد كذلك ان يكون الشيخ علي جنبلاط قد رهن « شرف الدين مقدم حمانا » لأن هذا المقدم لا يقع في منطقة نفوذه، بل لعل رهن ذلك المقدم كان مرتبطاً برغبة آل أبي اللمع

---

٣٢ - الشدياق، ص٣١٦ وحيدر الشهابي، ص١٥ - ١٦.

«لأن الامير مراد اللمعي لم يرهن احداً لأنه لم يكن له من يرهنه» على حد تعبير حيدر الشهابي وطنوس الشدياق. وهكذا يمكن التأكيد بأن الإضعاف الحاصل في الزعامة الدرزية المقاطعجية العريقة قد توقف بعد اشهر قليلة من معركة عين دارة. فقد شهدت الفترة الممتدة من انتقال الحكم الى الشهابيين عام ١٦٩٧ حتى هذه المعركة عام ١٧١١ تقلصاً كبيراً جداً في نفوذ أسر الدرجة الاولى من المقاطعجيين الدروز. ولم تغير ترقية أمـراء آل أبي اللمع بعد هذه المعركة من وضع العائلات المقاطعجية الدرزية لأن قيادات هذه الاسرة لم تلبث ان تنصرت في الفترة اللاحقة، واعتنقت قياداتها القليلة العدد الطائفية المارونية[٣٣]. وبزوال الاسرة المعنية ثم أسرة آل علم الدين، وتقلص دور الاسرة الارسلانية طوال حكم الامارة الشهابية، كان لا بد من زعامة درزية جديدة تملأ الفراغ الحاصل على الساحة السياسية وتحافظ على الغنى الهائل الموروث على الصعيد الاقتصادي، وتدير طاقات بشرية محاربة ومجربة منذ مئات السنين. وقد توفرت للزعامة الجنبلاطية كل الظروف التاريخية للبروز وقيادة جانب اساسي من الصراع المقاطعجي داخل الامارة الشهابية.

بروز الزعامة الجنبلاطية في قيادة الصراع السياسي حتى مطالع القرن التاسع عشر

من المؤكد ان ثروة الشيخ قبلان القاضي كانت عاملا هاماً في دفع الاسرة الجنبلاطية الى مقام الصدارة بين الاسر المقاطعجية المسيطرة على الجبل، وهي أسر درزية بالدرجة الاولى تقيم علاقات متعددة فيما بينها، ومع باقي الاسر المقاطعجية من سنية وشيعية ومارونية وغيرها. ولكن شخصية الشيخ علي جنبلاط ونفوذه الطائفي والسياسي أمّنا له قاعدة شعبية واسعة فاقت زعامة عمه القديمة بحيث ارتبط اسمه بأملاك واسعة جداً، وبعلاقات صداقة وتحالف مع الامراء الشهابيين والولاة العثمانيين والقناصل الاجانب، ولا سيما الفرنسيين منهم. وجاءت الارساليات الاجنبية تعمل بنشاط في منطقة الشوف الخاضعة لنفوذ الشيخ علي جنبلاط فيقدم لها الحماية الكاملة والاراضي الواسعة لاقامة كنائس وأديرة خاصة كدير المخلص[٣٤].

---

٣٣ _ «لبنان، مباحث علمية واجتماعية»، ص٣٤١.

٣٤ _ Adel Ismail «Documents diplomatiques et consulaires». T 1 P. 182. Rapport de 21 Mars 1717. et T 2 P. 151 – Note.

ويكتب القنصل الفرنسي كلارامبو (Clairambault) من صيدا في تقرير له بتاريخ ١٥ أيار - مايو عام ١٧٦٦ «ان الشيخ علي جنبلاط هو اكبر المالكين وكبير مشايخ الدروز»[٣٥].

وكان يقدم الحماية الكاملة للرعايا الاجانب ابان الازمات الحادة بحيث يكثر القناصل من عبارات المديح له في كافة تقاريرهم، مؤكدين ان ضمانة الشيخ علي جنبلاط كانت كافية لادخال الطمأنينة الى قلوبهم[٣٦]. وكان الشيخ الجنبلاطي يقود فصائل كاملة من الدروز العقال[٣٧] ويتنافس على الزعامة مع المشايخ الدروز الآخرين، ولا سيما النكديين وآل عماد.

كذلك لم تكن علاقة الشيخ الجنبلاطي مع الامراء الشهابيين علاقة تحالف دائم، فكثيراً ما قامت صدامات عنيفة بينها، وذلك ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه. وكثيراً ما كانت للشيخ الجنبلاطي مواقف متميزة عن مواقف حليفه الشهابي فتتوتر العلاقات بينهما لدرجة الصدام المسلح وحرق المنازل ونهبها. وقد حدث ذلك مراراً. فصراع الاميرين الشهابيين احمد ومنصور ومنافسة ابن أخيهما الامير يوسف الشهابي لهما، وكذلك منافسة اخيهما الامير اسماعيل حاكم حاصبيا، نموذج للصراع الحاد على خلعة الامارة يجد تفسيراً له في محاولة الزعامات المقاطعجية الدرزية لإضعاف الامارة الشهابية. وهذه المحاولة تندرج في اطار صراع المركزية بين تلك العائلات والامارة الشهابية بحيث يشير تقرير القنصل الفرنسي في بيروت ٢٣ نيسان - ابريل ١٦٦٧ الى «ان المشايخ الدروز كانوا يحكمون فعلا امارة الجبل باسم الامير الشهابي». والمشايخ الدروز الذين يحكمون الامارة

---

٣٥ - A. Ismail – op. cit. T 2 – P. 139.

٣٦ - A. Ismail – op. cit. T 2 – P. 182. Rapport de 12 juin 1771.

وفي اثناء حوادث صيدا بين ضاهر العمر والسلطنة العثمانية انتقل الرعايا الفرنسيون الى حمى الدروز. وبالرغم من ان كلمة الدروز في تقارير القناصل الفرنسيين تشير الى الامراء الشهابيين وزعماء الدروز وكذلك الى سكان الجبل من الموارنة، فان تقارير السبعينات من القرن الثامن عشر تشير بوضوح الى الزعيم الدرزي الشيخ علي جنبلاط.

راجع: – Rapport 23 Mai 1772. T 2. P. 221–222.

– Rapport 2 Juin 1772. T 2. P. 228 et SS.

– Rapport 28 Juin 1772. T 2.6. P. 232 et SS.

٣٧ - يروي القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ ٩ تشرين الاول - اكتوبر ١٧٧١ ان الشيخ علي جنبلاط دخل مدينة صيدا على رأس ١٥٠٠ مقاتل من الدروز العقال.

A. Ismail. «Documents...» T2. P. 189.

يسميهم التقرير وهم: علي جنبلاط وعبد السلام عماد وكليب نكد[٣٨].

وفي تقرير آخر بتاريخ ٢٧ تشرين الاول - اكتوبر ١٧٦٧، يشير القنصل الفرنسي الى ان الشيخ علي جنبلاط هو «أكبر مشايخ البلاد وأشدهم نفوذاً»، وانّ هذا الشيخ كان يتذمر من تدابير الامير منصور الشهابي ويحتج عليها[٣٩].

وكان دعم الشيخ علي جنبلاط للامير يوسف كافياً لاجبار الامير منصور على التخلي عن الحكم بعد مدة قصيرة من تلك الانتقادات، كما أمن له دعم والي دمشق[٤٠]. وكان الأمير منصور قد حاول التصدي لنفوذ الشيخ علي جنبلاط بدعم من ضاهر العمر، لكنه فشل في ذلك[٤١]. وتفرد الامير يوسف بحكم الامارة، ولكن دعم الشيخ الجنبلاطي للامير يوسف وكذلك دعم والي دمشق، كانا مرهونين بتجييش الامير لعساكر من الجبل تحارب ضاهر العمر وأنصاره في جبل عامل الذين اعتبروا عصاة على السلطنة وولاتها. وجرت محاولة لاسترجاع صيدا من ضاهر العمر عام ١٧٧٢ بقوى عسكرية قوامها هذا الحلف[٤٢]. وكادت هذه القوى تؤمن الانتصار لولا الدعم الروسي الذي تلقاه حلف ضاهر العمر من البحر[٤٣].

ونظراً لمواقف الامير يوسف في تلك الفترة، وهي مواقف شديدة الالتصاق بتوجيهات والي دمشق والشيخ علي جنبلاط، كانت التقارير الفرنسية تتهم الامير يوسف بانه أكثر الأمراء الشهابيين تنفيذاً للسياسة العثمانية فتقول «بأن هذا الامير الشديد الاخلاص للعثمانيين، سيصل عاجلاً أم آجلاً للتفرد بحكم الجبل». و«ان هذا الامير الشديد الوفاء للباب العالي يشارك في حروب الولاة العثمانيين ويضع قواته دوماً الى جانبهم»[٤٤]. وكان للشيخ علي جنبلاط دور حاسم في مواقف الامير يوسف الشهابي الوثيقة الارتباط بالسياسة العثمانية في هذه المنطقة.

---

٣٨ - A. Ismail. op. cit. T2. P. 151.

٣٩ - A. Ismail. op. cit. T2. P. 159.

٤٠ - A. Ismail. op. cit. T2. P. 158.

٤١ - Rapport 23 Décembre 1771. T2. P. 199.

٤٢ - Rapports: 2 Juin 1772. p. 228.
et 28 Juin 1772. T2. P. 232. 233.

٤٣ - Rapport 30 Novembre 1773. T2. P. 318.

٤٤ - Rapport 28 Mai 1771 et rapport 2 Mai 1772. T2. P. 357 et 381.

وقد استمرت هيمنة الشيخ علي جنبلاط على الامارة الشهابية طوال حياته. ويبدو انه كان لتلك العلاقة رد فعل سلبي على ولديه حسين وقاسم جنبلاط اللذين ورثا زعامة والدهما السياسية والاقتصادية والطائفية والعسكرية. فقد حاول الامير يوسف التصدي لزعامتهما، كما حاول الشيخان دعم الاميرين الشهابيين: سيد أحمد وفندي ضد الامير يوسف. وعجزت عساكر الامير يوسف المدعوم من الجزار والي عكا عن جمع الضرائب من أتباع الشيخين المدعومين بدورهما من والي دمشق[٤٥]. وكان ذلك مناسبة هامة للجزار كي يجمع ضرائب وفيرة من تنافس الامراء الشهابيين، في حين كان الامير يوسف يسعى لمصالحة المشايخ الجنبلاطيين بوصفهم القاعدة الأساسية التي تضمن بقاء أي أمير شهابي في مركز الحكم، وخاصة بعد ان لجأ الشهابيون الى أسلوب تصفية الاخوة من الأمراء المتنافسين كما جرى للامير فندي عام ١٧٨١ على يد شقيقه الامير يوسف بالذات[٤٦]، ولكثير من الامراء الشهابيين الآخرين بوسائل مختلفة، منها القتل وسمل العيون وقطع الألسن.

كذلك يمكن التأكيد بأن الزعامة الجنبلاطية بشكل خاص، والزعامات الدرزية المقاطعجية الكبيرة بشكل عام، بقيت حتى مطالع القرن التاسع عشر، وتحديداً حتى قيام المركزية الشهابية أيام الامير بشير الشهابي الثاني، عاملا هاماً في تحديد القرار السياسي للامارة الشهابية.

وعلى قاعدة العوامل التاريخية الكثيرة، تعاظم دور الاسرة الجنبلاطية بشكل سريع، فباتت اكبر الأسر المقاطعجية الدرزية نفوذاً اقتصادياً وسياسياً، ومركز استقطاب أساسي للصراع داخل الامارة وداخل الزعامات الدرزية نفسها. ففي حين أجبر الامير حيدر وخلفاؤه من بعده على اعتبار الزعامة االجنبلاطية الغنية مشاركة في الحكم لا على هامشه، كانت الاسر المقاطعجية الدرزية العريقة تعتبر نفسها أحق بزعامة الدروز من الاسرة الجنبلاطية الوافدة حديثاً الى امارة الشوف. وقد تجسد الصراع على زعامة الدروز تحت ستار ما يسمى بالصراع الجنبلاطي ـ اليزبكي، اي بين الزعامات المقاطعجية الدرزية القديمة وحلفائها من جهة، وبين الزعامات الدرزية المقاطعجية التي ترقّت حديثا من جهة أخرى، دون ان يعني هذا التقسيم ثباتاً دائماً في ميزان القوى. فكثيراً ما كانت المصالح الخاصة

---

٤٥ - Rapport 11 Avril 1781.
et rapport 1. septembre 1781 T2. P. 357 et 381.

٤٦ - Rapport 11 Avril 1781 T2. P. 357.

للزعامات المقاطعجية الدرزية، القديمة منها والمترقية حديثاً، تلعب دوراً أساسياً في الوقوف الى جانب أحد قطبي الصراع الدرزي الداخلي، الجنبلاطي ـ اليزبكي. فالصراع كان حول تزعم الدروز لا تزعم الامارة. ولم يكن هذا الصراع شاملاً، ولا كان بمقدوره ان يصبح كذلك على امتداد المقاطعات بل كان محصوراً فقط داخل العائلات المقاطعجية الدرزية والمناطق التي تسيطر عليها. وقد لعبت الاسرة الشهابية دوراً أساسياً في اذكاء ذلك الصراع، اذ كانت تعمل جاهدة على إضعاف الأسر جميعاً لتشكل قطب الصراع الرئيسي في معركة المركزية التي تجسدها سلطة الامير الشهابي الحاكم، والتجزئة التي تجسدها سلطة المقاطعجيين المسيطرين، وهم بأغلبيتهم الساحقة من الدروز. فالصراع اذاً صراع بين المركزية والتجزئة أو التشتت المقاطعجي السابق. وقد تمت هذه المركزية في نهاية الربع الاول من القرن التاسع عشر وعلى حساب الاسرة الجنبلاطية نفسها.

... وملاحظات نقدية حول ترقي الاسر المقاطعجية المسيحية بعد عين دارة

يتردد في المراجع التاريخية الحديثة ان الامير حيدر «ولّى» انصاره من المقاطعجيين المسيحيين على كسروان والمتن والزاوية والكورة وغيرها في محاولة للايهام بان سلطة الامير حيدر بعد عين دارة باتت تمتد الى المناطق التابعة لولاية طرابلس. فيقول بولس نجيم في دراسته «لمحة في تاريخ لبنان من العهد العربي حتى اليوم»: «واما في خارج الشوف فولى الامير حيدر على كسروان المشايخ الخازنيين اصدقاء المعنيين والشهابيين، ووسدت الزاوية الى مشايخ بيت الضاهر، والكورة لمشايخ بيت العازار، وجبة المنيطرة لمشايخ آل حمادة الشيعيين»[٤٧]. وهنا تبدو محاكمة مثل هذه الأقوال ضرورة علمية ملحّة لأسباب كثيرة منها:

ـ ان المؤرخين الطائفيين وحدهم هم الذين يختلقون مثل هذه التولية من الامير حيدر لزعماء الاسر المقاطعجية المسيحية. واما هيمنة آل حمادة على جبة المنيطرة فقديمة جداً ولا علاقة للأمير حيدر بها.[٤٨].

---

٤٧ ـ «لبنان: مباحث علمية واجتماعية...»، ص٣٤١.

٤٨ ـ يؤكد المطران بطرس ديب «ان حكم اسرة آل حماده في الزاوية يعود الى عام ١٦٥٥ اي الى نصف قرن قبل عين دارة، وان حكم الحماديين الاوائل تميز بالعدل والادارة الحسنة ثم ما لبث بعضهم ان قام بأعمال بالغة السوء دفعت اعدادا كبيرة من الموارنة للنزوح الى كسروان». مما يؤكد الهيمنة السياسية والعسكرية للزعامات المقاطعجية

ـ ان هذه « التولية » للمقاطعجيين النصارى في كسروان والزاوية والكورة هي محض اختلاق تاريخي لا أساس له من الصحة. بل أن بروز الأسر المقاطعجية المسيحية على رأس تلك المناطق قد تم في مرحلة تاريخية لاحقة تفصلها سنوات طويلة تتجاوز نصف قرن من الزمن على الاقل، بعد معركة عين دارة.

ويستغرب القنصل الفرنسي في صيدا السيد غوتييه (Gautier) مثل هذه الاسقاطات لنفوذ الاسر المقاطعجية المسيحية في أواسط القرن الثامن عشر. ففي تقرير له من صيدا بتاريخ ٣١ آب ـ أغسطس ١٧٥١ يقول: « ... فيما يتعلق بعائلات حبيش والخازن وغيرهما من العائلات المارونية البارزة، فأنا أستغرب فعلاً لماذا يتخذ أفرادها لقب أمراء لبنان. فليسوا في الواقع سوى زعامات فلاحية يرزح معظمها في الفاقة ولا يجدون موارد ودعما لهم الا في ظل حماية الامير الكبير وهم يدفعون له ضريبة سنوية »[٤٩].

والتقارير الفرنسية كثيرة جداً في هذا المجال وكلها تؤكد على هيمنة آل حمادة على مناطق الزاوية وجبيل والبترون والكورة طوال النصف الاول من القرن الثامن عشر، أي بعد سنوات عدة من معركة عين دارة. ولا يستطيع المؤرخون الطائفيون تقديم أي اثبات علمي على ترقي الاسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها، مباشرة بعد معركة عين دارة وبروز هذه الاسر على قدم المساواة مع باقي الاسر المقاطعجية الاسلامية، فقد بقيت مناطق السكن المسيحي تخضع مباشرة ليهمنة المقاطعجيين المسلمين، وخصوصاً الشيعة من آل حمادة. وقد تلقى الحماديون ضربات موجعة من والي طرابلس بسبب عدم انتظام دفعهم للضرائب قبل ان تحل بهم الضربة التي قضت على نفوذهم نهائياً في مناطق السكن الماروني وذلك على يد الامير يوسف الشهابي[٥٠]. ولكن ذلك لا ينفي وجود تلك الزعامات المقاطعجية المسيحية المتنفذة في بعض المناطق قبل معركة عين دارة. فقد كان آل حبيش « أصحاب

الشيعية من آل حماده على تلك المناطق وتنعدم كل الاسس الواقعية للاسقاطات الحديثة التي يصور بها المؤرخون الطائفيون « استقلالية » الموارنة في الزاوية وجبيل والبترون منذ القدم. ونخص بالذكر الاب بطرس ضو في مجلداته الاربعة حول « تاريخ الموارنة » وكلها تعتمد على مثل تلك الاسقاطات.

Voir Pierre Dib. «L'Eglise Maronite...» T2. P. 46.

وراجع ايضاالعينطوريني« مختصر تاريخ جبل لبنان »، المطبعة الكاثوليكية ١٩٥٣، صفحات ١٢٠ ـ ١٣٠ حيث يعطي لائحة كاملة بأسماء المشايخ من آل حماده الذين حكموا جبة المنيطرة.

٤٩ ـ Adel Ismail Documents T2. P. 86.

٥٠ ـ Adel Ismail Documents T3. P. 286. T4. P. 18.

الفتوح » وآل الخازن « أصحاب كسروان » كما دلت على ذلك معركة غزير بين محمود بوهرموش من جهة والامير حيدر وانصاره من آل حبيش من جهة أخرى، وذلك عام ١٧١٠. وقد أشار الشدياق الى « ان الشيخ حبيش قدم بأولاده يوسف ومهنا وسليمان من يانوح في جبة المنيطرة الى غزير وتوطنها عام ١٥١٥ ... وانهم كانوا خدماً عند الامراء العسافيين... »[٥١]. ثم أصبح أولاد حبيش مدبرين للأمراء العسافيين. « وفي سنة ١٦٣٧ رحلت المشايخ آل حبيش في البلاد عندما قام والي دمشق بتولية آل علم الدين جبل الشوف... واستمر تشردهم حتى عام ١٦٨٠ عندما كتب الامير أحمد المعني للشيخ طربيه حبيش وللشيخ يوسف حبيش صكا بتولية غزير... »[٥٢]. ويتضح من هذه الروايات التاريخية ان آل حبيش كانوا يحكمون غزير من قبل المعنيين، أي منذ سنوات طويلة قبل معركة عين دارة. ويضاف الى ذلك ان هؤلاء كانوا من المشايخ قبل وصول الاسرة الشهابية للحكم. ومن المرجح انهم حصلوا على اللقب في عهد الامراء العسافيين الذين اتخذوا مدبرين لهم من آل حبيش. فهم مشايخ منذ سنة ١٦٣٧ على الاقل، كما يتضح من رواية الشدياق. ولكن مشيخة آل حبيش ونفوذهم في غزير، وكذلك نفوذ آل الخازن في كسروان لم تكن تعني تفردهم بجباية الضرائب والتزامها من الامير الحاكم لانهم كانوا يخضعون مباشرة للامير الشهابي المقيم في غزير. واستمر هذا الوضع حتى مطالع القرن التاسع عشر حيث كان الامير بشير الشهابي الثاني لا يزال يعين شقيقه أو أحد أبنائه في غزير او جبيل او الزاوية وغيرها[٥٣].

- لذا تبدو رواية بولس نجيم مختلفة تماماً ولا أساس لها من الصحة. وجاء نشر مخطوطة طنوس الشدياق يوحي بأن المخطوطة قد أصابها الحذف بشكل واضح. فطنوس الشدياق يروي اخبار آل حبيش منذ مئات السنين ولا يباعد في الكلام بين السنوات بل يروي أخباره أحياناً سنة فسنة. واللافت للنظر ان المخطوطة تقفز من عين دارة سنة ١٧١١ الى سنة ١٨٤٠ (أي ١٣٠ سنة) قفزة واحدة، وهي السنوات القريبة جداً من عصر الراوي كاتب المخطوطة، مما يؤكد ان حذفاً متعمداً قد أصاب المخطوطة عند النشر. اذ لا يعقل ان

---

٥١ - العينطوريني « مختصر تاريخ جبل لبنان » صفحات ٤٩ - ٦٤ حيث نقرأ نبذة عن اصل آل حبيش والخازن والدحداح وشهاب ورعد ومرعب والعازار وغيرهم.

٥٢ - « لبنان: مباحث علمية واجتماعية.. » ص٣٤١.

٥٣ - Adel Ismail «Documents...» T5. PP. 195, 244, 252, 278, 312, 331....

يتكلم الشدياق على كافة الاسر المقاطعجية، المسيحية والدرزية والسنية والشيعية، خلال هذه الفترة ويهمل آل حبيش وآل الخازن. ويهدف هذا التغييب المتعمد لنص المخطوطة الاصلي الى افساح المجال أمام تضخيم دور الزعامات المقاطعجية المارونية بشكل خاص وجعلها مركز الاستقطاب الرئيسي في الصراع السياسي بعد عين دارة. والذي يؤكد صحة ملاحظتنا ان مخطوطة المؤرخ حيدر الشهابي «الغرر الحسان» لا تتكلم أيضاً على ترقي تلك الأسر المقاطعجية المارونية بعد عين دارة بحيث تبدو رواية الأب بولس نجيم أول مرجع اختلق هذه الرواية ونقلها عنه كثيرون ممن جاءوا بعده دون محاكمة تاريخية، حتى باتت تعتبر وكأنها «حقيقة ثابتة».

وبعد، فما هي الاسباب التي دفعت بولس نجيم لاختلاق رواية «التولية» وابراز المقاطعجيين الموارنة على قدم المساواة مع سائر الاسر المقاطعجية؟

من هذه الاسباب:

- تنصير الامير حيدر، وهو تنصير غير ثابت تاريخيا. «ففي ايامه دان اولاده بالنصرانية وتابعهم عليها غيرهم من آل شهاب. واقتدى بهم بعض الامراء اللمعيين تاركين مذهبهم الدرزي. وكان السبب في تنصير كثير منهما (اي العائلتين) بل معظمها قصد الانضمام الى الطائفة المارونية اعتدادا بها واستنادا اليها بالنظر الى اكثريتها عددا واهميتها عُددا»[٥٤].

فالرواية ذات هدف سياسي، كذلك فان للتنصير هذا الطابع الذي يقدمه المؤرخون الطائفيون كتعبير مباشر عن مدى نفوذ الزعامات المقاطعجية المارونية بعد معركة عين دارة، وان الامير الشهابي بات غير قادر على الحكم بدونها. وهذا التحليل او التعليل مجرد اسقاط سياسي معاصر لنتائج معركة عين دارة. ويبني هذا الاسقاط لنفسه روايات تاريخية لم تحدث اطلاقا ولم يتكلم عليها رواة تلك الحقبة، فترى المؤرخين ينزلون بالمخطوطات بترا وتشويهاً بما يتلاءم مع الاهداف السياسية التي رسموها لتلك الاسر المقاطعجية. ونميل الى الاعتقاد بان رواية تنصير الامير حيدر وابنائه من بعده لا تحمل من الصحة التاريخية نصيبا اوفر من رواية التولية.

---

٥٤ - «لبنان: مباحث علمية...» ص٣٤١.

فالامارة الشهابية بعد عين دارة كانت تسير حثيثا على طريق اضعاف الاسر المقاطعجية الدرزية. وقد استطاعت ان تنقذ جزءا هاما من مخططها حتى وفاة الشيخ قبلان القاضي وتكتل الاسر الدرزية حول الشيخ علي جنبلاط ووقف ذلك الاضعاف واجبار الامير حيدر على رهن احد ابنائه الامير احمد لتسديد قيمة العشرين الف قرش. فالاسر المقاطعجية الدرزية عادت الى تصدر دور الزعامة في مواجهة الاسرة الشهابية الحاكمة التي كانت معدومة النفوذ التقليدي في امارة الشوف وامتداداتها بحكم وجودها في منطقة وادي التيم. ولذلك سارع الامير حيدر الى بناء تحالفات سياسية مقاطعجية جديدة تعطي دورا هاما للزعامات المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها، ودورا مماثلا للاسر الدرزية الجديدة غير الطامعة في الامارة (جنبلاط وعبد الملك وتلحوق). ولكن عندما ادركت الاسر الدرزية الجديدة مدى الاخطار المحدقة بها، وان ازدياد نفوذ الاسرة الشهابية سيكون على حسابها دون سواها بحكم سيطرتها المقاطعجية التقليدية على امارة الشوف، سارعت الى التكاتف فيما بينها واجبار الامير حيدر على وقف مخططاته الرامية لاضعافها وضربها. ولم تلبث هذه الاسر الدرزية ان اجبرت خلفاء هذا الامير على التسابق لكسب ودها، فازداد دورها السياسي كثيرا عندما اخذ الامراء الشهابيون يتنافسون على شراء خلعة الامارة. وكان من الطبيعي ان يلجأ الامير المعزول او الطامع بالامارة الى كسب ود العائلات المقاطعجية المسيحية وبعض العائلات الدرزية المعارضة. فازداد نفوذ العائلات المقاطعجية المسيحية، وخصوصا المارونية منها. والملاحظ ان ذلك الاستقطاب تم بعد سنوات طويلة من عين دارة.

- وعلى قاعدة ما آل اليه الصراع من استقطاب شهابي للمقاطعجيين من الزعامات الدرزية والمارونية على السواء، جاء المؤرخون الطائفيون المحدثون يختلقون تلك الروايات عن تولية الامير حيدر لزعماء الاسر المقاطعجية المارونية «كي يقوي تحالفاته السياسية ونفوذه في جبل لبنان». فالكلام هنا يدور على «تحالفات» وعلى «جبل لبنان» لا على امارة الشوف، وذلك في اطار التنظير الطائفي الدامج بين المارونية ولبنان. وعند الكلام على المقاطعات الشيعية او السنية، تصبح العلاقة بين الامير حيدروزعماء هذه المقاطعات نوعا من السيطرة القمعية لان الامير حيدر «لم يكتف بتقوية سلطته في جبل لبنان حتى اشرب حبه (حب جبل لبنان(!) مشايخ بلاد بشارة الشيعيين ومشايخ حاصبيا وراشيا ومشايخ

البقاع وبعلبك والضنية ومرجعيون... »[55].

اي ان علاقة « جبل الدروز » و« جبل الموارنة » علاقة تدامج طبيعي(!)، وعلاقة سياسية تقوم على التحالف الوثيق بين قيام « جبل لبنان » و« الامارة اللبنانية ». وهذه العلاقة هي احدى القواعد الرئيسية الثابتة في الايديولوجيا الطائفية القائلة بالتحالف الدرزي - الماروني لقيام « الامارة اللبنانية ». واما في باقي المناطق فيقوم التفسير الطائفي لتلك العلاقة بين السنة والشيعة وامارة الشوف على رفض « لبنانية » هذه الطوائف وتلك المقاطعات، وعلى ان تاريخ تلك العلاقة يتميز دوما بالقمع والقهر لاجبار هذه المقاطعات وسكانها على « شرب حب جبل لبنان » بالقوة. وليست هذه التعابير الجغرافية الواردة في هذا المقطع سوى اسقاطات طائفية معاصرة على فترة حكم المعنيين والشهابيين. ومهما قيل في تلك « التولية » فان نصيبها التاريخي من الصحة معدوم تماما بالرغم من بروز الهيمنة المقاطعجية المارونية وتعززها بعد عين دارة. فهذه الهيمنة لم تتخذ طابعا حقوقيا معترفا به. اي ان الاسر المقاطعجية المسيحية كانت لا تزال بعيدة عن هرم السيطرة السياسية المقاطعجية في رأس الامارة، ولم تكن قد نالت حتى ذلك الحين اعتراف الدولة العثمانية الحقوقي بها، ولم يصدر اي فرمان بتوليتها، وهو الشرط الاساسي للترقي الحقوقي آنذاك. ولذا بقي هؤلاء المقاطعجيون المسيحيون على اختلاف طوائفهم اسرا مقاطعجية من الدرجة الثانية تجبي ضرائبها وتنقلها عبر وكيل او مساعد للامير الشهابي الحاكم المقيم في غزير او جبيل، او عبر والي طرابلس. وبالرغم من كثرة رعاياها وازدياد نفوذها السياسي والاقتصادي والتربوي في مقاطعات معينة، فان دورها في تولية الامير الشهابي وعزله بقي هامشيا طوال القرن الثامن عشر. وبقيت الاغلبية الساحقة من الفلاحين المسيحيين، ولا سيما الموارنة منهم، تخضع مباشرة لسيطرة الاسر المقاطعجية الاسلامية، شيعية كانت او سنية ودرزية. وهكذا فان اندلاع الصراع لاحقا كان في احد مظاهره صراعا طائفيا ينبع من الاختلال الحاصل في طائفية قوى الانتاج من جهة، وطائفية قوى السيطرة الطبقية من جهة اخرى. وقد حرضت قوى السيطرة المقاطعجية المسيحية، المارونية بالتحديد، على دفع هذا الصراع الى حدوده القصوى، اذ كانت لها مصلحة اكيدة في التحرر من سيطرة المقاطعجيين المسلمين من جهة، ولتتفرد بجباية الضرائب ونهب الفلاحين في مقاطعاتها من جهة اخرى.

وتعتبر ولاية الامير يوسف الشهابي احدى حلقات هذا الصراع العنيف، اذ قضى

---

٥٥ - المرجع السابق. ص٣٤١.

الامير يوسف على نفوذ آل حمادة الشيعة نهائيا في مقاطعات كسروان والبترون وجبيل والزاوية والكورة واجلاهم عنها. كما اضعف حلفاء الحماديين في الضنية وعكار، وهم مقاطعجيو آل رعد وآل مرعب السنة. وبضرب نفوذ هذه الاسر المقاطعجية الاسلامية تم اطلاق يد بعض المقاطعجيين المسيحيين فبدأوا يلعبون دورا مماثلا للمقاطعجيين المسلمين في قهر فلاحيهم وعمالهم. وتماثلت طائفية المقاطعجي والفلاح في تلك المناطق دون ان تتماثل في المقاطعات الاخرى حيث بقي الاختلال الطائفي، الدرزي في رأس السلطة، والمسيحي في القاعدة حيث القوى المنتجة. وسيقود هذا الاختلال الى انفجار كبير في اواسط القرن التاسع عشر بسبب الازمة الاجتماعية الخانقة وتدخل القنصليات الاستعمارية ومواقف السلطة التركية. وقد عم الانفجار المقاطعات ذات الهيمنة المسيحية والمختلطة على السواء وإن بدرجات اشد عنفا في المقاطعات المختلطة حيث يلعب الوجه الطائفي للصراع دورا اساسيا في ازدياد حدته.

وهكذا يبدو بوضوح ان رواية بولس نجيم حول «تولية» الامير حيدر للمقاطعجيين المسيحيين بعد عين دارة رواية مختلقة تماما ولا اساس لها من الصحة. ويناقض نجيم نفسه على الصفحة ذاتها التي يتكلم فيها على تلك التولية. فبعد انتقال الولاية من الامير حيدر الى ابنه الامير ملحم عام ١٧٣٢، كان اعتلال هذا الاخير ورغبته في تولية ابن اخيه الامير قاسم مكانه ريثما يبلغ ابنه الامير يوسف سن الرشد. «غير ان عميه احمد ومنصور لم يوافقاه في ما اراد من تولية قاسم المنصب العام (الامارة) فاقتصر على تقليده امارة غزير وهناك كانت وفاته متنصرا سنة ١٧٦٨»[٥٦].

اي ان حكم غزير، مركز آل حبيش، بقي بيد الامراء الشهابيين بعد عين دارة. وكذلك يشير بولس نجيم نفسه الى الدور السياسي الالحاقي الذي قامت به الاسر المقاطعجية المارونية بعد عين دارة والى هامشيتها في التأثير على هرم الامارة الشهابية المسيطر. فعند الكلام على الصراع اليزبكي ـ الجنبلاطي، وهو الصراع الدائر لتزعم الاسر المقاطعجية الدرزية، اي الصراع الاقليمي الاقل اهمية من الصراع على الامارة الشهابية، يورد نجيم ان ذلك الانقسام قد «تطرق الى الموارنة متابعة ومشايعة للحزبين المذكورين. فانحاز المشايخ الخازنيون الى زعيم الحزب الجنبلاطي، والمشايخ الدحداحيون الى زعيم الحزب اليزبكي... وطالت حدة النزاع بين الحزبين»[٥٧].

٥٦ ـ المرجع السابق. ص٣٤٢.

٥٧ ـ المرجع السابق. ص٣٤٢.

يستدل من ذلك ان معركة عين دارة لم تكن نقطة التحول الجذرية في برقي الاسر المقاطعجية، المسيحية (ولا سيما المارونية منها) الى مصاف اسر الدرجة الاولى، بل حافظت على موقعها الهامشي في الصراع كحليف فيه لا كقطب مؤثر وفاعل. وقد استفادت الزعامات المقاطعجية المسيحية من هذا الموقع الحليف فتجنبت الكثير من الويلات التي لحقت بالأسر المقاطعجية القوية المتناحرة.

بقي ان نشير اخيرا الى ان التنصير في هرم السلطة السياسية الشهابية المسيطرة وبعض العائلات التابعة لها قد لعب دورا اساسيا في ترقي الاسر المقاطعجية المسيحية الى الدرجة الاولى في الصراع. فالمؤرخون الطائفيون يشيرون الى تنصير الامير حيدر - ونحن نستبعد ذلك - في محاولة للايهام بأن الاسرة الشهابية بدأت بالتنصر فور حكمها للجبل نظرا لنفوذ المسيحيين فيه، وان الامير حيدر اول امير شهابي فعلي تسلم الامارة. ثم يؤكدون تنصير ابنائه من بعده، وكذلك ابن اخيه الامير قاسم الذي «توفي متنصرا في غزير سنة ١٧٦٨» وكذلك تنصير امراء آل ابي اللمع، كما يتكلمون على نصرانية الامير يوسف والمؤرخ حيدر الشهابي، والامير بشير الثاني وغيرهم. وكان للتنصير دور هام في تبدل مواقف بعض الحكام الشهابيين السياسية[٥٨]. ولكن دور الامير يوسف في هذا المجال كان اساسيا في تطور نفوذ الاسر المقاطعجية المارونية. فالامير يوسف: «دان بالنصرانية.. واحرز شأنا خطيرا باستظهاره على الشيعيين مرة بعد اخرى... وانه تولى رئاسة الموارنة سنة ١٧٦٦ فبدد شمل الشيعيين في واقعة اميون وطردهم من الكورة بعد ان طردهم من جبة بشري والمنيطرة وبلاد جبيل سنة ١٧٦٢ ... ومنذ عام ١٧٦٦ اصبح شمالي لبنان بعهدة اعيان الموارنة. فاقام المشايخ آل الضاهر ببشري، وبولس الدويهي باهدن حتى عام ١٧٩١ حيث خلف عائلته آل كرم على العهدة، وأقام بنو عواد والشدياق وغيرهم من الاعيان بحصرون وعين طورين

---

٥٨ - حيدر الشهابي «لبنان في عهد الامراء الشهابيين» المقدمة. وقد ظهرت في مجلة «اوراق لبنانية» التي اصدرها الاستاذ يوسف ابراهيم يزبك، خلال سنوات ١٩٥٥ - ١٩٥٧، عدة مقالات حول تنصر الامير بشير الثاني.
وفي تقرير للقنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ ٣ تموز ١٨٤٤ يشير السيد بوجاد الى دور التنصير في المجال السياسي بقوله: «لم يكن امير الجبل (في العهد الشهابي) درزيا ولا مارونيا بل مسلما عربيا. وقد اعتنق بمفرده، او مع افراد عائلته، الطائفية المارونية. فوالد الامير بشير الحالي (يقصد بشير الثالث) كان كاثوليكيا (اي مارونيا) وهنا بالضبط تكمن اهمية الثورة الكبرى، التي تمت في لبنان. فالعائلة الشهابية التي اعتنقت الكاثوليكية (المارونية) رجحت الميزان لمصلحة الموارنة. ولا يعتبر هذا التبدل مثار اعجاب لمن يعرف الدور الذي تلعبه الطائفية لدى شعوب المشرق...» المزدوجات الواردة في هذا المقطع لنا.

A. Ismail «Documents...» T7. P. 375.

وسواها. وولى الامير يوسف المشايخ الدحادحة على بلاد جبيل والبترون »[٥٩]. وهنا يعترف نجيم نفسه مجددا بأن الزعامات المقاطعجية المسيحية لم تترق بعد عين دارة زمن الامير حيدر بل في ابان حكم الامير يوسف الشهابي والحقبة التالية.

بعض الاستنتاجات

نحاول حصر الاستنتاجات بالتبدلات الطائفية ـ السياسية التي تمت في هرم السيطرة المقاطعجية للحكم الشهابي وتحالفاته المحلية استنادا الى انتصار الشهابيين في عين دارة. فقد توطد حكم الاسرة الشهابية السنية على قاعدة تمثيل هذه الاسرة لوحدة السلطة السياسية ومركزيتها في ظل اشراف مباشر من السلطنة العثمانية الحاكمة باسم الاسلام الحنيف. وهكذا جرى التزاوج الطائفي الواضح بين طائفية السلطة المركزية العثمانية وطائفية القوى السياسية المحلية داخل المقاطعات اللبنانية. ويمثل هذا التزاوج ارتباط القوى المقاطعجية المحلية كجزء اساسي من القوى المركزية الخارجية ومشاركتها اياها كثيرا من السمات الطائفية لاساليب القمع والتنظيم السياسي والاداري والعسكري ونظام الضرائب والقضاء والتعليم وغيرها. وهذا التزاوج يجعل الكلام على « استقلالية الجبل اللبناني » عديم الاهمية التاريخية. فتطور المقاطعات « اللبنانية » شكل امتدادا طبيعيا للمنطقة العربية المحيطة بها، وبالتالي ملحقا بالتطور التاريخي للسلطنة العثمانية. وتجد سمات هذه المرحلة كامل تفسيراتها التاريخية داخل البنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تطورت في ظل التبعية للسلطنة العثمانية من جهة، وبداية الارتباط بالمخططات الاستعمارية في المنطقة من جهة ثانية. ولما كانت الدولة العثمانية تخطو سريعا نحو التفكك والانحلال فقد كان الارتباط بالغرب الاستعماري يتعمق اكثر فأكثر ويدفع بالمقاطعات المحلية الى الانفصال عن الدولة العثمانية تمهيدا للالحاق والتبعية بذلك الغرب دون اي حيز جدي من الاستقلال وحق تقرير المصير.

وقد تثبت الحكم نهائيا بيد الشهابيين بعد معركة عين دارة لمدة جاوزت القرن وثلث القرن دون انقطاع. ولكن انتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين لم يكن تبدلا جذريا، لا في القوى السياسية الجديدة ونهجها في الحكم، ولا في طائفية القيادات المسيطرة منذ مجيء القبائل العربية الاسلامية. فهذه القبائل كانت سنية الطائفية منذ ورودها الى تلك

---

٥٩ ـ بولس نجيم كتاب « لبنان، مباحث علمية واجتماعية... » ص٣٤٢.

المقاطعات. وقد اعتنق قسم منها في وادي التيم والشوف الطائفية الدرزية بفعل الانشقاقات المذهبية الحاصلة داخل الدين الاسلامي، تماما كما حصلت عند اليهود والمسيحيين. ولذا فان درزية السلطة الحاكمة في المقاطعات «اللبنانية» لم تكن نموذجا فريدا في المنطقة ولا هي تعبر عن انفصال او استقلالية او اي شكل من اشكال التمايز عن السلطة المركزية، سواء كانت عباسية او مملوكية او عثمانية. فالعلاقات بين السلطة المحلية والسلطة المركزية لم تتبدل اطلاقا بتبدل بعض رموزها المحلية (كتغيير الحكام والامراء والمقاطعجيين) او رموزها الخارجية (تبدل السلاطين والصدر الاعظم والولاة...). بل كان الناظم الاساسي لها اعتراف السلطة المحلية بالسلطة المركزية وتقديم الضرائب لها بانتظام والمساعدة في حروبها العسكرية متى طلب منها ذلك، وعدم إعلان العصيان عليها او الدخول في احلاف خارجية معادية لها.

وهكذا لم تتبدل الاسس التي قامت عليها العلاقة بين السلطنة العثمانية والامارة المعنية عندما انتقلت هذه الامارة الى الشهابيين الا بمقدار التبدل الحاصل في مستوى العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية داخل السلطنة نفسها من جهة، وبينها وبين الولايات التابعة لها من جهة اخرى. وهو تبدل يتعلق بزيادة حجم الضرائب، او تكالب الولاة لابتزاز الاموال، او الدخول في عملية التبديل المستمرة لهرم السلطة المحلية الحاكمة بقصد اضعافها وربطها ذيليا بالولاة والسلطنة، او اشتداد المراقبة على السلع الواردة الى المنطقة، او المصدرة منها، او الناشئة داخلها، بقصد فرض ضرائب عليها وتجميع كميات نقدية كبيرة لإعادة شراء منصب الولاية، وكلها تبدلات تمس شكل العلاقة التي لم تتغير جوهريا بين السلطنة وولاياتها.

من هنا يمكن التأكيد ان معركة «عين دارة» لم تشكل «قفزة نوعية» - كما يحلو للبعض ان يسميها - في علاقات السلطنة بولاياتها بل استمرارا للخط الاقتصادي - الاجتماعي - السياسي نفسه الضابط لتلك العلاقة بما يضمن وحدة السلطنة وولاياتها وتشديد هيمنتها وفرض الطاعة عليها وجباية اكبر قدر ممكن من ضرائبها بقصد افقارها الاقتصادي واضعاف حكامها المحليين في ظروف تاريخية شهدت تزايد الضغط الاستعماري الغربي لضعضعة السلطنة العثمانية عبر الامتيازات الاجنبية والمعاهدات المباشرة مع الولاة العصاة (ابو الذهب في مصر وضاهر العمر في عكا وفخر الدين في الشوف وعلي جانبولاد في حلب).

وكانت زيادة الضغط على الولايات تحمل معها الكثير من سمات الضعف العثماني اذ كثرت هزائم جيش السلطنة وقويت الحركات الانفصالية عنها وزاد استبداد الولاة لابتزاز

اكبر في الضرائب وجمع الاموال. وفقدت الدولة العثمانية هيبتها السابقة وبات واضحا ان التنافس الاستعماري وعدم الاتفاق على اقتسام تركة السلطنة كانا عاملا اساسيا في تطويل عمر هذه السلطنة قبل البدء بانتزاع ولاياتها تدريجيا.

ومن الملاحظات البالغة الاهمية على الصعيد الداخلي ان تجربة فخر الدين الثاني في علاقاته ببعض القيادات المارونية (آل الخازن بشكل خاص) ورفعها الى مرتبة المقاطعجيين جاءت بعد مئات السنين من الحصار السياسي على تلك القيادات فمن الواضح ان الانظمة السياسية التي حكمت باسم الاسلام منذ الفتح قد فرضت حصارا شاملا على الزعامات السياسية المسيحية بسبب ارتباطها الوثيق بالبيزنطيين ثم بالصليبيين. ولذا جاءت خطوة فخر الدين الثاني اعلانا صريحا برفع ذلك الحصار والاستفادة من تلك الزعامات طمعا في تعميق العلاقات الاستعمارية والبابوية مع الغرب. ومن اسباب التشدد في فرض الحصار ان العلاقات الوثيقة بين الموارنة والبيزنطيين ثم الصليبيين كانت خطرا كبيرا على امن الانظمة السياسية الحاكمة باسم الاسلام اذ تفسح في المجال امام تدخل استعماري خارجي تحت ستار الوحدة الطائفية وايجاد مواطىء اقدام للدويلات الغربية الطامعة في احتلال المنطقة. وقد استطاعت تلك الانظمة الاسلامية ان تمنع بالفعل ذلك الاتصال المباشر طوال مئات السنين بعد القضاء على الوجود الصليبي في المنطقة وترحيل اعداد من الموارنة الى قبرص وتقوقع القسم الآخر في الجبال المحيطة بوادي قاديشا خاضعين لحكم السلطة المحلية، دافعين ضرائبهم عبر المقاطعجيين المسلمين.

لكن الامتيازات الاجنبية وما تلاها من علاقات مباشرة بين الغرب الاستعماري والتجمعات الطائفية داخل السلطنة العثمانية تحت ستار «حماية الاقليات» كانت عاملا اساسيا في تهديم وحدة الدولة العثمانية وتفتيتها الى طوائف ودويلات. كما شكلت تلك الامتيازات المدخل الطبيعي لرفع الحصار السياسي السابق على الزعامات المسيحية (ولا سيما المارونية) التي اعتمدت كاحدى الركائز المحلية لمشروع سياسي يرمي الى تجزئة الدولة العثمانية وانتزاع ولاياتها، تحت ستار حماية الاقليات فيها. وخطوة فخر الدين الثاني في هذا المجال احدى حلقات ذلك المشروع السياسي الذي رافقه هجوم عسكري مباشر قام به فخر الدين على كافة المناطق الجغرافية المحيطة بإمارة الشوف. وفشل المشروع فشلا ذريعاً آنذاك للقوة العسكرية العثمانية التي تصدت له وقضت عليه، ولكنه بقي قيد التنفيذ في المراحل اللاحقة. وبقيت علاقات فخر الدين بالزعامات المقاطعجية المسيحية والاستفادة من القوى المنتجة المسيحية نموذجا يحتذى. وجاءت معركة عين دارة عام ١٧١١ في مرحلة تاريخية

تميزت بضعف السلطنة العثمانية وعجز ولاتها عن قمع الحركات المحلية المتكاثرة ضدها. ولذلك سارعت الاسرة الشهابية الحاكمة الى صياغة تحالفاتها المحلية تبعا لمصالحها الخاصة كعائلة مقاطعجية تسيطر على الامارة الجبلية من خارج جبل الشوف. اي من حاصبيا وراشيا، وهي في الوقت نفسه بحاجة ماسة الى قوى مقاطعجية داخلية تدعمها ولا تنافسها على الامارة. وقد وجدت في الزعامات المقاطعجية المسيحية (ولا سيما المارونية)، وبعض الاسر المقاطعجية الدرزية الناشطة حديثا، قاعدة صلبة لتدعيم ركائز سيطرتها على الامارة وتوسيعها لتشمل جميع المناطق الجغرافية المحيطة بالشوف. فكانت الامارة الشهابية تسير في الخط الذي رسمه فخر الدين الثاني وتضيف اليه مكاسب جديدة تنبع من ضعف السلطنة والوجود الاستعماري المباشر عبر القناصل والتجار والاساطيل والحملات...

وتبعا لظروف المرحلة التاريخية الجديدة التي رافقت عين دارة برز فارق نوعي في دور الاسر المقاطعجية المسيحية. ففي حين تعامل فخر الدين الثاني مع بعض قيادات هذه الاسر كأفراد ومدبرين، جاء الحكم الشهابي يكرس علاقات سياسية جديدة مع تلك الاسر. اي ان الشهابيين رأوا في القيادات السياسية المارونية زعماء لأسر مقاطعجية مسيطرة واقروا لهم بهذا الدور على قدم المساواة تماما مع سائر الاسر المقاطعجية الاسلامية. وهكذا شكل حكم الشهابيين، ولا سيما بعد تنصر قسم من قياداتهم المسيطرة، بداية تحول سياسي بالغ الاهمية في مسار تطور المقاطعات «اللبنانية» من التجزئة الى الوحدة. فقد ارتبطت مقاطعات كسروان والفتوح والمتن والزاوية والكورة وجبيل والبترون، وهي المقاطعات ذات الاغلبية المسيحية، تباعا بإمارة الشوف وضعفت تبعيتها لوالي طرابلس. وما ان شارف حكم الاسرة الشهابية على الانتهاء حتى كانت الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المحلية، والضغوطات الخارجية الاستعمارية، تفرض تقسيم هذه المقاطعات وامارة الشوف كما لو كانت وحدة جغرافية يجري تقسيمها طائفيا ـ سياسيا.

ولا بد اخيرا من التأكيد بأن القيادات المارونية المقاطعجية الجديدة، الدينية منها والمدنية، لم تشكل قطب الصراع الرئيسي مع الامارة الشهابية، ولكنها ساهمت بنشاط في تشجيع اقتتال الشهابيين فيما بينهم، وفي تطاحن الزعامات الدرزية تحت ستار الصراع اليزبكي ـ الجنبلاطي، وفي الصراع الشهابي مع باقي العائلات المقاطعجية المسيطرة. وكانت الزعامات المقاطعجية المارونية المستفيد الاكبر من ذلك التطاحن بين العائلات المقاطعجية المسيطرة، وكلها عائلات اسلامية، مما افسح لها في مجال الترقي السياسي ـ الطائفي.

الفصل الثاني

تحوّلات اجتماعيّة اقتصاديّة وسياسيّة طائفيّة



I

المدلول الاجتماعيّ والسّياسيّ لتنظيم الكنيسة المارونيّة وقواها الرهبانيّة المنتجة

توطئة

يؤكد كتبة تاريخ الرهبانية المشرقية ان بدايتها تعود الى القرون الأولى للمسيحية حيث انتشرت الحياة النسكية في مصر والمشرق. ولسنا بصدد الكلام على الحياة النسكية في هذه المنطقة، بل سنرصد كيفية تحول هذه الحياة الى قوة اقتصادية واجتماعية كبيرة بفضل تجمع عدد كبير من اليد العاملة النشيطة والمجانية، أي الرهبان ثم الراهبات، في وحدات اقتصادية منظمة هي الأديرة. ومع بروز هذه القوة الاقتصادية والاجتماعية بدأ يتزايد دور رجال الدين في هذين المجالين، واخذوا يطالبون بحصة اكبر في الحياة السياسية. وقد تم لهم ذلك في نهاية القرن الثامن عشر بشكل عملي، وفي اواسط القرن التاسع عشر بشكل حقوقي مقروناً بقيام نظام القائمقاميتين وبالبروز السياسي لرجال الدين ولا سيما الموارنة منهم.

واذا كان المجال لا يتسع للكلام على نشوء الأديرة وتطورها الى وحدات اقتصادية تتعاطى الزراعة وانتاج الحرير والخمور وتربية الماشية كما تتعاطى كل انواع الحرف كالتجارة والطباعة والتجليد وغيرها، فانه لا يمكن تجاهل اهمية هذه الأديرة على الصعيدين الاقتصادي والثقافي، اذ كانت من المراكز الهامة لنشر العلم ونسخ المخطوطات والطباعة وغيرها. والسمة الأساسية لهذه المرحلة تتمثل بأن الأديرة لعبت دوراً هاماً في ترقي الأسر

المقاطعجية المارونية التي اعتبرت نفسها حامية للطائفة المارونية. وفي المرحلة اللاحقة، جرى تبدل هام في الولاء للكنيسة المارونية على حساب هذه الأسر، وهو التبدل الحاصل منذ مطالع القرن التاسع عشر.

ولذا فاننا سندرس دور الأديرة والرهبان في ترقي الأسر المقاطعجية المسيحية، ومن ثم الكنيسة المارونية، وجعلها قوة الصدام الأولى مع المقاطعجيين المسلمين (ولا سيا الدروز منهم) في القرن التاسع عشر، قرن الصدامات الاجتماعية السياسية ذات الوجه الطائفي الواضح.

العمل الكنسي والرهباني قبل القرن الثامن عشر

بعد مناقشة علمية مطولة يتوصل الأرشمندريت اثناسيوس حاج، الدكتور في العلوم الكنسية الشرقية، الى تحديد سنة تأسيس الرهبانية فيقول: «الخلاصة انه يمكننا ان نجزم بأن سنة التأسيس الحقيقية هي سنة ١٧١٠»[1]. وبالرغم من ان بعض الآراء تعود بالتأسيس الى أعوام ١٦٩٣ أو ١٦٩٧ أو ١٧٠٠ أو ١٧٠٥ أو ١٧١٣ فإن الفارق الزمني بينها جميعاً لا يتعدى عشرين عاماً على أبعد حد[2]. ولذا يمكن التأكيد بأن تأسيس الرهبنة تم في السنوات الأخيرة من القرن السابع عشر والسنوات الأولى من القرن الثامن عشر. وهذا يتزامن عملياً مع انتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين عام ١٦٩٧ وان لم يستتب إلا عام ١٧١١، أي عام تأسيس هذه الرهبنة. فهل الأمر صدفة تاريخية أم أن نهاية الحكم المعني كانت تشهد محاولات حثيثة لتكتيل ابناء الطائفة المارونية في تجمعات دينية الطابع ذات توجه اقتصادي - اجتماعي - تعليمي واضح؟

---

١ - حول نشأة الرهبانية يراجع:
- أ. حاج: «الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد». ص١٢ - ١٥، و٣٤ - ٣٦.
- بطرس شبلي: «اسطفانوس الدويهي، «الفصل التاسع» في تأسيس الرهبنة اللبنانية»، ص١٦٧ - ١٨٥.
- الأب يوسف محفوظ: «مختصر تاريخ الرهبنة المارونية» صفحات ٢٣ - ٢٧.
- الأب يوسف محفوظ: «التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية»، ترجمة الأب يوحنا خليفة - منشورات جامعة الروح القدس - الكسليك ١٩٧٠.
- الأب مارون كرم اللبناني: «قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية»، ص٢٦ - ٣٠.
- الأب لويس بليبل: «تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية» ٣ أجزاء - خاصة الجزء الاول.

٢ - راجع مناقشة كثير من الآراء حول ولادة الرهبانية في أ. حاج صفحات ٨٨ - ٩٤.

اننا نميل الى تبني وجهة النظر هذه مدعمين رأينا بعدة ملاحظات تاريخية هامة هي:

- **تأسيس المدرسة المارونية في روما وارسال بعض ابناء الموارنة اليها**. وكان الهدف من انشاء هذه المدرسة اعداد الكادرات اللازمة، ولا سيما الدينية منها، لتنظيم الطائفة المارونية وجعلها قوة متماسكة. وقد أوضح المطران بطرس شبلي هذه الغاية في معرض كلامه على البطريرك الدويهي فقال: « ... ولما انهى الدروس القانونية عام ١٦٥٤ لم يسافر حالاً الى لبنان لكنه تأخر نصف سنة الى ان وجد رفيقاً للسفر. **وفي هذه الفرصة اخذ يطوف مدارس رومة ومكاتبها ويفتش على كل ما فيه ذكر للموارنة من تآليف الأقدمين وكتب الحديثين. وكان شرع بهذا العمل وهو تلميذ**... فلم يترك مؤلفاً الا وطالعه، ولا مصفحاً الا وتصفحه ليجد فيه ذكراً للموارنة وكان ينسخ كل ما عثر عليه من الفوائد، وعلى هذه المخطوطات المتنوعة وغيرها كان اعتماد البطريرك اسطفان في كتابة تواريخ الطائفة ودفاعه عنها وفي ردّتهم الأخصام... »[٣]. وسيصبح البطريرك الدويهي بهذا المنصب في الأربعين من عمره (أي عام ١٦٧٠) ويجد صعوبات كبرى، من داخل الطائفة، وتحديداً من القوى المقاطعجية المحلية، في سبيل تنظيم امورها. واعتبر الدويهي تبعاً لبعض الروايات المؤسس الأول للرهبانية، وباني عدد هام من المدارس. فوصول الدويهي الى سدّة البطريركية كان مرتبطاً بمخطط بابوي لتنظيم شؤون هذه الطائفة التي تنتسب الى روما منذ زمن بعيد وجعلها مركز استقطاب لكثير من الطوائف المسيحية الصغيرة في المشرق كي تحذو حذوها في اعلان الطاعة للبابوية.

- **الاستفادة القصوى من التجربة السياسية التي ارساها فخر الدين المعني الثاني** بجعل الامارة الدرزية تفتش عن دعم مباشر لها في الدويلات الغربية التابعة للبابوية، من اسبانية وايطالية وغيرها.

وهذه العلاقة الجديدة دمغت المرحلة اللاحقة كلها بطابع العداء المستمر بين الأمراء المحليين والسلطنة العثمانية التي فرضت حظراً شديداً على مثل تلك العلاقات الخطرة على مصالحها ونفوذها المهدّدة لوجودها في المنطقة بالزوال. وقد تجسد هذا الحظر في أشكال متعددة من البطش والعزل والتبديل والبلص وغيرها. وبحكم تلك العلاقات السيئة مع الدولة العثمانية وولاتها بدأت الرغبة المحلية في التخلص منها تزداد تحت شعار « التخلص من الظلم

---

٣ - بطرس شبلي: « اسطفانوس الدويهي.. » ص٢٢ - ٢٣.

والاستبداد العثماني ». واتخذت هذه الرغبة طابعها على صعيد التجمعات السكانية المارونية أي « التخلص من الاستبداد العثماني والحكم الاسلامي معاً ». وبالطبع، كانت هذه الرغبة في المراحل الأولى دفينة ولا تتجرأ على الظهور نظراً لشدة العقاب الذي مارسه الولاة العثمانيون. وجاء التنظيم الداخلي (تأسيس المدارس الرهبانية، والأديرة، والتنظيم الكنسي، والتكتل الطائفي، ودعم الأسر المقاطعجية المسيحية للترقي السياسي، ومساندة المدبرين الموارنة في خططهم السياسية لاضعاف الإمارة الشهابية والأسر المقاطعجية الاسلامية، والتعاون مع عساكر المغاربة للبطش بالمقاطعجيين الشيعة والسنّة في المقاطعات المسيحية وجوارها) يؤكد استعداد قوى الكنيسة المارونية لمرحلة تاريخية مؤاتية تستطيع خلالها التخلص من السيطرة المقاطعجية الاسلامية والمشاركة الفعلية في الحكم تمهيداً للسيطرة عليه بعد بروزها كاحدى اقوى الطاقات الاقتصادية والاجتماعية والتعليمية في المقاطعات « اللبنانية ».

ان هذه الملاحظات ترسم لنا الإطار العام للمرحلة التاريخية التي برزت فيها الرهبانية « اللبنانية ». ويتمثل هذا الاطار في الظروف الداخلية المؤاتية للتنظيم في مرحلة انتقالية بين المعنيين والشهابيين، والدعم المباشر من البابوية والدول الأوروبية المساندة لها، والنشاط المكثف للارساليات الأجنبية، في جوّ من عدم تحسس القوى المقاطعجية المسيطرة بالخطر الماثل في هذه التبدلات الطائفية على الساحة المحلية وفي المقاطعات العربية المجاورة وداخل الدولة العثمانية برمتها.

تعميق التمايز السياسي ـ الطائفي الداخلي

كانت القوى المارونية الساعية الى تحقيق هذا المشروع شديدة الحرص على انجاحه وعدم الاعلان عن خطواتها الا في الوقت المناسب. وبرزت حلقات هذا المشروع متكاملة بعد زمن استغرق القرن الثامن عشر برمته، وذلك على الشكل التالي:

ـ الاستفادة القصوى من التمدّد السكاني الماروني نحو المقاطعات الدرزية. وكان هذا التمدد الحاصل منذ مطالع القرن السابع عشر قد بات بحاجة ماسة الى ضبط طائفي ما كانت القيادات المقاطعجية المسيحية الضعيفة تستطيع ان تقوم به. ولذلك كان الاعتماد الرئيسي على تنظيم الكنيسة المارونية، لأنها القوة الوحيدة القادرة على هذا الضبط وعلى تأطير طاقات الموارنة اينما كانوا باتجاه دعم مصالح الكنيسة تحت ستار « دعم الطائفة نفسها ».

ـ بناء مؤسسات دينية تكون الإطار العملي لذلك التأطير السياسي الطائفي. وكانت الأديرة النموذج الأفعل في هذا المجال، اذ باتت تشكل تجمعات سكانية ذات طاقة اقتصادية واجتماعية لا ينحصر تأثيرها القوي في اوساط الموارنة والمسيحيين في المقاطعات الدرزية بل يتعداها الى اوساط العائلات الدرزية نفسها عبر سلسلة طويلة من المدبرين والمعلمين والأطباء والوكلاء والعمال والفلاحين وغيرهم.

ـ التركيز على بناء المدارس لتعليم ابناء الفقراء بالدرجة الأولى. فقد اعتبرت الكنيسة ان ابناء الفقراء هم القوة الرئيسية في صراعها مع الإمارة «اللبنانية» والمقاطعجيين المسيحيين، ولا سيما الموارنة منهم. فانصبت توجهاتها على اقامة مدارس لأبناء الفقراء دون سواهم وحرصت على أن يكون التعليم مجاناً على نفقة الأديرة التي الحقت بها عدة مدارس. وهكذا برزت الأديرة كوحدات اقتصادية عمالية ـ زراعية من جهة، وكوحدات تعليمية من جهة اخرى[٤]. بالاضافة الى كونها وحدة طائفية تبشيرية تدعو لتكتيل ابناء الطائفة المارونية، والمسيحيين عموماً، وراء رجال الدين الموارنة وكنيستهم التابعة لروما، وذلك بزعامة البطريرك الماروني دون سواه.

ـ اعتماد اللغة العربية لغة اساسية للتدريس تضاف اليها لغات اخرى من لاتينية وفرنسية وايطالية وغيرها. ولعب التركيز على اللغة العربية دوراً هاماً في انخراط الأديرة خاصة، والكنيسة المارونية عامة، مع السكان المحليين على اختلاف طوائفهم. فالتدريس بلغة يفهمها الشعب كان احدى السمات الأساسية للتركيز على تمايز الأديرة الشرقية عن الأنماط السائدة في الأديرة الغربية التي اصرت على تدريس اللاتينية بالدرجة الأولى. وهكذا سعت الأديرة الى اعتماد اللغة العربية لغة تتميز بها عن العثمانيين الحاكمين من جهة، وعن الأنماط الغربية للأديرة من جهة اخرى. وبذلك اكتسبت عطف السكان من امراء ومقاطعجيين وعمال وفلاحين.

---

٤ ـ حتى ١٩١٠ كان نظام المجلس الملي الماروني ينص في المادة (١٥) على شعبة للمعارف اختصاصها «تعليم اولاد الطائفة المارونية وتربيتهم تربية حسنة والنظر في احداث مكاتب طائفية خيرية بصورة منتظمة في عموم المناطق».

راجع «نظام المجلس الملي الصادر في ١٧ نيسان ـ ابريل ١٩١٠ ـ ص٦.

٥ ـ في معرض كلامه على دير المخلص وشهرته عام ١٧٨٤ يكتب فولني عن مكتبة هذا الدير التي جمعها الرهبان من المخطوطات العربية، المنشور منها وغير المنشور، والتي أتلفت عساكر الجزار قسماً كبيراً منها عندما هاجمت المنطقة واقتحمت الدير نفسه.

نقلا عن أ. الحاج ـ ص٧٢٩ ـ مرجع سابق.

ـ وتأسيساً على الملاحظة السابقة باتت الأديرة والمدارس الملحقة بها تلعب الدور الأساسي في نشر المخطوطات العربية[٥]، وتخريج كادرات واسعة من المثقفين الذين يتقنون اللغة العربية ويجيدون نظمها شعراً. وبرزت عدة اسماء من مثل جرمانوس فرحات والصايغ والبساتنة وغيرهم. ونشطت بعض المدارس لتصبح احدى الركائز الأساسية لنشر اللغة العربية والدعوة الى تطويرها. وقامت الأديرة ومدارسها بدور فعال في تخريج رجال دين موارنة وكاثوليك وارثوذكس يتقنون العربية ويمارسون الخطابة بها في المناسبات الدينية والاجتماعية. وقد ساعد ذلك على قطع جذور الاتصال باللغة السريانية القديمة وجعل اللغة العربية اللغة الرسمية الأساسية للطائفة المارونية كما هي الحال بالنسبة الى سائر الطوائف من مسيحية ومسلمة.

ـ ولم تكن هذه التدابير الداخلية بعيدة عن المخططات الأوروبية الجاري اعدادها في المنطقة. فقد لعبت الامتيازات الأجنبية دوراً مباشراً في ربط قوى طائفية متعددة على ساحة المشرق العربي بعجلة تلك المخططات، بعد أن وضعتها تحت وصايتها وأمّنت لها الحماية ووفّرت لها الامتيازات التجارية والألقاب وغيرها، حتى باتت السلطة المحلية عاجزة عن التصدي لها.

واخذ دور القناصل وسفراء الدول الأجنبية يتزايد باستمرار حتى انه شكل عقبة اساسية في طريق حكم ابراهيم باشا القوي في سوريا، حملته على القول: «ان هؤلاء القناصل والسفراء هم مصدر عذاب لي. اذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي. وليس السلطان والباب العالي بشيء اذا ما قورنا بحضرات القناصل. فمع السلطان والباب العالي نستطيع ان نتدارك الأمور وان نلزم جانب الحذر. أما القناصل فهم مصدر عذابي ولا استطيع عمل أي شيء حيالهم. انهم كارثة البلاد[٦].

ولم يصبح هؤلاء القناصل طبعاً «كارثة على البلاد» في القرن التاسع عشر بين ليلة وضحاها، إذ هل يعقل ان تعجز اكبر قوة عسكرية مشرقية عن التصدي لهم لو لم تكن لهم ركائز كانت قد ثبتت وقويت في ذلك الحين؟ ولم تكن هذه الركائز سوى الطوائف المحلية التي ربطوها بوثاق متين من التبعية الى مخططاتهم ومصالحهم في المنطقة وكان باستطاعتهم تحريكها ساعة يشاؤون ليجعلوا منها مصدر ازعاج دائم للسلطات المحلية غير الموالية لهم. ونظراً لتضارب المصالح الفرنسية والانكليزية في المنطقة فقد شهدت الساحة «اللبنانية»

---

٦ ـ جوزف حجار: «أوروبا ومصير الشرق العربي»، مترجم ص١١٧ ـ ١١٨.

تحريكاً مستمراً لهذه الطوائف على امتداد ثلثي القرن التاسع عشر قبل ان تتفق مصالح الدول الاستعمارية الغربية على تجميد هذه الساحة حتى نشوب الحرب العالمية الأولى تحت ستار نظام المتصرفية.

حول تأسيس الرهبانية

جاء تأسيس الرهبانية يلعب دوراً بالغ الأهمية في ازدياد نفوذ الكنيسة المارونية الاقتصادي والاجتماعي. فقد مارس الرهبان الأوائل اقصى درجات التقشّف وقهر الذات والتنسّك، وشكلوا قوى عاملة حقيقية وقدوة للسكان المحليين.

وبدأت اعداد الرهبان والراهبات تزداد تباعاً بعد ان قام الحلبيّون بالدور الأول في تأسيس الرهبانية اللبنانية ومدّها باعداد كبيرة من الرهبان والراهبات الأوائل. وكانت حلب وسائر المناطق السورية التي يقطنها مسيحيون، الخزان الكبير الذي يدفع بمئات الرهبان والراهبات الى الجبال «اللبنانية» لتبني اديرتها وتسكن فيها. وتجمع وثائق هذه المرحلة على ان الحلبيين هم اصحاب الفضل الأول في ولادة الرهبانيات اللبنانية. ويشير الدكتور الحاج الى وضع الرهبنة في مطالع القرن الثامن عشر بقوله: «كانت الحياة الرهبانية قد انحطت انحطاطاً كبيراً، وكان معظم الأديار قد اقفرت او كادت، يقطنها راهب او اثنان، او رجل عامي يهتم بأرزاقها ليؤدي حساباً عنها للبطريرك او للمطران الولي عليها، ومنها ما كان خلال الصيف مقاماً لبعض العيال الوجيهة او للأمراء المحليين. تستثني منها اديار ومناسك الرهبان والراهبات الموارنة وبضعة اديار ملكية (للروم الملكيين) في سوريا ولبنان... فالرهبان كانوا يعيشون في جبال لبنان وأوديته، إما افراداً واما جماعات، يخضعون للبطريرك، ولم تكن عندهم نذور صريحة ولا فرائض قانونية، بل عوائد نسكية ورثوها عن اسلافهم... وبقيت الحالة هكذا الى ان تأسست في لبنان الرهبانيتان، اللبنانية ١٦٩٥، ورهبانية مار اشعيا ١٧٠٣ على نمط الرهبانيات الغربية اليسوعية والكرملية وغيرها»[٧].

أي ان الأديرة الموجودة كانت مشتتة ضعيفة الموارد الاقتصادية ذات وجود بشري ضعيف جداً، كما كانت تنقصها القوانين الرهبانية ولا تمارس سوى بعض المظاهر العادية لحياة التنسك وقهر الذات.

---

٧ - أ. حاج - المرجع السابق ص٦١.

ويؤكد الحاج ان بداية تنظيم الرهبانية انطلقت من دير البلمند للروم الأرثوذكس، وهو الدير المجاور لطرابلس في منطقة الكورة. ويستشهد على ذلك برسالة مطولة بعث بها خمسة رهبان الى قداسة البابا والكرادلة يطالبون فيها بالتفرغ للحياة الرهبانية في روما.

ولما لم يتلقوا رداً على ذلك عزموا على تأسيس « دير رهباني في لبنان نفسه »[8]. وان قراءة متأنية للوثائق التي يقدمها الحاج في كتابه الضخم لتؤكد عدة حقائق تاريخية حول تأسيس الرهبانية اللبنانية وانطلاقها في القرن التاسع عشر، منها:

- حرص البابوية على نشر عدد كبير من المرسلين والرهبان الغربيين في هذه المنطقة لربط تجمعاتها السكانية الطائفية المسيحية بالبابوية. وهذا الحرص يفسره الأب الحاج « بالعناية الالٰهية السامية الحكمة التي دعت في القرن السابع عشر والثامن عشر، كتائب من الكهنة المرسلين الغربيين لارتياد الشرق المسيحي، واذكاء الحياة الروحية فيه، والمساهمة مع نخبة من الأكليركيين والمسيحيين الغيارى من ابنائه، في بعث الحياة الكاثوليكية والرهبانية معاً ».

- وعبارة « العناية الالهية »نفسها هي التي تفسر للحاج « انطلاقة الحركة المباركة من حلب ودمشق وصيدا وطرابلس، ترافقها ميول نخبة من المسيحيين الاتقياء، الى انتحال الحياة الرهبانية، خصوصا في الطائفتين المارونية والملكية في حلب ولبنان »[9]. ولكن انتحال الواقع يؤكد ان تلك المناطق كانت تشكل وحدة سكانية شديدة الاندماج في ظل الحكم العثماني. ولم تكن هناك حواجز جغرافية واقتصادية تفصل بينها. واما الحواجز السياسية فمرهونة بقوة الوالي وشدة نفوذه وامتداده الى المقاطعات المجاورة، التي يجبي ضرائبها بمباركة من الدولة العثمانية. ولذا كانت هذه المقاطعات تتطور في دورة اقتصادية وسياسية واجتماعية شبه موحدة.

- وعندما رغب رهبان دير البلمند الخمسة بالذهاب الى روما « شاءت العناية الالهية ان لا يفوزوا بمطلبهم عند الكرسي الرسولي، الذي اكتفى بتوجيه رئيس عام الرهبان الباسليين في رومية بالاهتمام بامرهم اذا امكن »[10].

---

٨ - راجع نص الرسالة وتواقيع الرهبان الخمسة عليها في أ. حاج، ص٦٥ - ٦٨.

٩ - أ. الحاج، ص٧٤.

١٠ - الأب يوسف محفوظ: « مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية، » الفصل الثالث: « تأسيس الرهبانية »، صفحات ٢٩ - ٤١.

ويتضح من ذلك ان البابوية تحرص على تأطير الحياة الرهبانية في المشرق العربي من خلال مؤسساتها الرهبانية الغربية المنتشرة في المنطقة دون سواها. ولكن هذا الحرص كان يقابله حرص آخر للرهبان المحليين باقامة رهبانية مشرقية خاصة بهم، على ان تتبع البابوية وتكون تحت اشرافها المباشر كاحدى الرهبانيات العالمية المعترف بها، لا كفصيل تابع لهذه الرهبانيات.

وبرز هذا الحرص عملياً في منحى لخطط البابوية، اي بالسعي الى اقامة رهبانية خاصة محلية. «ولما طال انتظارهم، ويئسوا أخيراً من نيل امنيتهم في رومية، وطدوا العزم على ان يؤسسوا في لبنان نفسه - ولعل ذلك بتدبير إلٰهي - ذلك الدير الذي يحلمون فيه، ليكون منارة اشعاع روحي للبلاد»[11]. وسيكون لهذا العمل تأثير بالغ على مجرى الحياة الرهبانية نفسها في هذه المنطقة لعدة أسباب منها:

- استقلاليتها النسبية عن سائر الرهبانيات العاملة وتنافسها معها ودعم البطريرك الدويهي لها.

- عدم الاعتراف المباشر بها من قبل البابوية حتى زمن متأخر وبعد ان اثبتت بالملموس قدرتها على البقاء والاستمرار وحاجة البابوية لها لتنفيذ مخططها الرامي الى تجميع الطوائف المسيحية تحت سيطرتها.

- الصراع اللاحق مع رجال الكنيسة الذي بلغ احيانا اتهام مؤرخي الرهبنة لرجال الدين بتعابير قاسية كالدسائس والتآمر وغيرها.

- خشية البابوية من استقلال هذه الرهبانية محلياً استقلالاً شبه تام بحيث يصبح ارتباطها بالبابوية ضعيفاً جداً ويقتصر على الشكليات الطقوسية. ولذلك سارعت الى ارسال موفدها الخاص القاصد الرسولي يوسف السمعاني لتنظيم الرهبانية والكنيسة المارونية في مؤتمر عام سمي بالمجمع اللبناني عام ١٧٣٦.

- قطع الطريق على رهبانية البابوية باجتذاب عناصر محلية لرهبانيتها. وهذا ما حدث بالفعل إذ التفت جماهير المؤمنين حول الأديرة المحلية ورهبانها الذين هم ابناؤهم ويتكلمون لغتهم ولهم عاداتهم وتقاليدهم، ومنحت هذه الجماهير اديرة الرهبانية المحلية أوقافاً هائلة الحجم بحيث باتت قوة اقتصادية كبيرة، نظراً لاتساع الاوقاف من جهة، ولنشاط الرهبان الذاتي من جهة أخرى.

---

١١ - أ. الحاج، ص٧٥.

وكان من النتائج العملية لتأسيس رهبانية محلية في فجر القرن الثامن عشر أن تأسست عدة اديار رهبانية في حلب والمقاطعات « اللبنانية » بالإضافة الى الازدياد الهائل في عدد الاديار النسكية القديمة وترميمها. ومن خلال منحى التميز عن الرهبانيات الغربية ايضاً، سارع الرهبان الخمسة الى كتابة بنود خاصة سميت « القوانين الخمسة عشر » لرهبنتهم « اذ كان لا يوجد في دير سيدة البلمند قانون للرهبنة، بل كل بلاد سورية كانت عديمة القانون »[١٢]...

وهنا يبرز دور البطريرك اسطفان الدويهي في تأسيس هذه الرهبانية المارونية المحلية المتميزة عن مثيلاتها الغربية. فقد قدم له المؤسسون جبرائيل حوا، وعبدالله قراعلي، ويوسف البتن، وجرمانوس فرحات، القانون الاساسي عام ١٦٩٧ فرفضه « لأنه متخذ عن الرهبانيات الغربية.. ولم يوافق عليه الا عام ١٧٠٠ بعد ان حذف منه بعض الفرائض المأخوذة عن الغربيين. فثبته البطريرك في ١٨ حزيران ١٧٠٠ »[١٣].

بعض العوامل الخارجية التي ساعدت على تنظيم الكنيسة المارونية ورهبانيتها

كان للبابوية من جهة، وللفرنسيين من جهة أخرى، دور حاسم في ذلك التنظيم، وقد اشرنا الى اهمية مدرسة روما المارونية في تخريج عدد وافر من البطاركة والمطارنة الموارنة الذين اهتموا كثيراً بشؤون الطائفة وتنظيم جهازها الكهنوتي واديرتها ومواردها الاقتصادية.

ولكن دور البابوية بقي يدور في اطار تلك المدرسة وتشجيع الارساليات الاجنبية على العمل في الشرق الاوسط حيث اوفدوها باعداد وافرة. وكانت تلك الارساليات تتنافس فيما بينها وتسيء احياناً كثيرة الى الاهداف التي تتوخاها البابوية من ربط الموارنة وتغريبهم داخل محيطهم العربي. فكان بعض المرسلين يسعون الى نقل اعداد من الموارنة الى كنف طائفة اللاتين، أي الى قطع ارتباطهم نهائياً بمحيطهم فينعدم بالتالي كل دور لهم في المنطقة بالإضافة الى استحالة تحقيق مثل تلك الاهداف.

---

١٢ - أ. الحاج، ص٧٦.

١٣ - أ. الحاج، ص٨٨. راجع البنود الخمسة عشر على الصفحات ٧٨ - ٨٨.

وراجع دور البطريرك الدويهي في تأسيس الرهبنة اللبنانية في كتاب بطرس شبلي: « اسطفانوس الدويهي »، الفصل التاسع « في تأسيس الرهبنة اللبنانية »، ص١٦٧ - ١٨٥.

ولذا وقفت البابوية الى جانب رجال الدين والرهبان الموارنة ومنحتهم حق تنظيم امورهم الكنسية والرهبانية وفق ظروفهم الخاصة، واعترفت بقوانين للرهبانية لا صلة لها بالقوانين الغربية السائدة، بل تعود الى أنماط من الممارسة كان يعتمدها رهبان شرقيون، ولا سيما رهبان مار انطونيوس. كما ان البابوية نفسها وقفت في وجه دعوات بعض المرسلين الرامية الى نقل الموارنة الى كنف اية ارسالية اجنبية. واعتبرت البابوية أن هذه الخطوة، أي نقل الموارنة الى اللاتين، لا قيمة لها على الاطلاق، ولا هي من أهداف العمل التبشيري. ووافقت على الاحتجاج الشديد الذي وجهه البطريرك اسطفان الدويهي عام ١٦٩٦ الى الآباء الفرنسيسكان في بيت لحم «الذين يعملون على تحويل الموارنة الى لاتين»[١٤].

وجاء قرار البابوية ضد المرسلين دعماً صريحاً للطوائف المشرقية التي تسعى للانتقال الى كنف البابوية شرط الاعتراف لها بوضعها المميز كطوائف مشرقية لا يجوز العمل على سلخها عن البيئة الطبيعية التي تعيش فيها، بل ينبغي السعي الى جعلها «مراكز متقدمة للغرب داخل المشرق العربي». وقد تزامن قرار البابوية هذا مع ضربة أليمة للنفوذ الارثوذكسي في الشرق تتمثل في اعتراف السلطنة العثمانية للحلف المقدس عام ١٦٩٠ بأن تكون حماية الاماكن المقدسة من نصيب الآباء الفرنسيسكان التابعين للبابوية، مما اضطر البطريرك الارثوذكسي للرحيل عن بيت المقدس وشن حملة عنيفة على المرسلين الاجانب والبابوية معاً عبر تشديد ارتباطه بالدولة العثمانية وحملها على التخلي عن ذلك الاعتراف لأن الاراضي المقدسة يجب أن تبقى بيد السلطنة دون سواها. وكانت خشية البطريرك الارثوذكسي تجد تبريرها في خوفه من فقدان نفوذه من جهة، ومن أن تكون سيطرة الآباء الفرنسيسكان، وبالتالي البابوية، على بيت المقدس مقدمة لحروب صليبية جديدة كان يكثر الكلام عليها خلال تلك المرحلة. يضاف الى ذلك أن ضعف الدولة العثمانية وهزيمتها امام «الحلف الاوروبي المقدس» الذي تتزعمه البابوية أثارا خوف الارثوذكس، في الشرق كما في البلقان، من ان تمتد اليهم يد البابوية بالكثلكة، أي من المشروع السياسي ـ الطائفي الرامي الى توحيد الكنائس المسيحية بالقوة تحت سيطرة البابوية[١٥].

وكان من نتائج انتصار الحلف الكاثوليكي ان بدأت حركة ارتباط واسعة بالبابوية، ففي عام ١٦٩٤، أي بعد اربع سنوات فقط من سيطرة الكاثوليك على بعض الاماكن

---

١٤ - Joseph Hajjar: «Christianisme en Orient». p20.

١٥ - Hajjar–op. cit. p. 27.

المقدسة في القدس، اعلن البطريركان المتنافسان على زعامة الروم الكاثوليك في سورية اتناس الثالث (دباس) وكيريل الخامس (الزعيم) ولاءهما للبابا الذي اعترف بسلطتهما معاً كي لا يغضب أحدهما.

وبعد ثلاث سنوات فقط، أي عام ١٦٩٧، انضم بعض رهبان دير البلمند الارثوذكس الى البابوية وانتقلوا الى الشوير حيث أسسوا رهبانية للروم الموحدين (الكاثوليك)، اصبحت اول مركز للرهبانية الباسيلية الملكية الكاثولكية.

ولم تقتصر المنافسة خلال هذه الحقبة على الكاثوليك وحدهم للسيطرة على المشرق، بل سارعت الكنيسة الانكليكانية الانكليزية عام ١٦٩٤ الى تأسيس مركز ديني في اوكسفورد خصص لتعليم بعض أبناء الروم الارثوذكس. وقد نقلت إليه اعداد من الشبيبة الارثوذكسية ونشرت كميات كبيرة من الكتب الدينية في حلب وجوارها وكلها تدعو الناس الى الانخراط في الكنيسة الانكليكانية ورفض الارثوذكس والكاثوليك معاً، مذكرة بالاصلاح الديني في اوروبا وأثره في تطور النهضة فيها. واعتبر المرسلون اللاتين، من يسوعيين وغيرهم، أن هذه الكتب موجهة ضدهم بالدرجة الاولى، فسارعوا الى الرد عليها وشراء الكثير منها لاتلافه. وابدى ملك فرنسا استعداده لتمويل الحملة المعادية للمد الانكليكاني في المشرق العربي. كما قرر العاهل الفرنسي تقديم ١٢ منحة دينية تبشيرية سنوياً لطلاب من الارمن والروم والموارنة والدروز[١٦]. وبات واضحاً أن الضربات التي وجهت للارثوذكس منذ عام ١٦٩٠ لم تبق دون نتائج مباشرة. فبعد رحيل البطريرك الارثوذكسي من القدس الى الآستانة وتحريم التعاون مع الكاثوليك والبروتستانت، سارع المرسلون اللاتين، ولا سيما الفرنسيسكان، الى السيطرة على القدس، واعتقدوا أن الاجواء باتت مؤاتية لانتقال اعداد كبيرة من الارثوذكس الى الكثلكة. ولذا الصقوا علانية برجال الدين الارثوذكس كافة النعوت السيئة وعلى رأسها الهرطقة، ومما ساعد هؤلاء، وهم أصحاب النفوذ الواسع في السلطنة، على شن هجوم مضاد، متهمين اللاتين بمحاولات «تغريب» رعايا السلطنة وايجاد ركائز لمخططات

---

١٦ - P. Antoine RABBATH «Documents inédits pour servir à L'histoire de l'Orient Chrétiens». Paris, 1910. p522-523.

يرفع القنصل الفرنسي في صيد السيد استيل تقريراً لحكومته بتاريخ ٢٥ تشرين الثاني - نوفمبر ١٧٠٦ حول هذا الموضوع يقول فيه: «لقد عجزت عن ايجاد طلاب من الدروز بسبب انتائهم الديني الذي يحرم عليهم ذلك. أما الارمن فلا وجود لهم. لذا لا بد للاختبار من أن ينصب على الروم والموارنة».

Adel Ismail «Documents diplomatiques et consulaires» TI. p.70.

استعمارية تهدف الى شن حرب صليبية جديدة على المسلمين بزعامة البابا نفسه. وبرز شعار «كل كاثوليكي سيكون عضواً في الحرب الصليبية المقبلة».

وهكذا استطاع رجال الدين الارثوذكس حمل السلطنة العثمانية على توجيه ضربات اليمة لتيار الكثلكة وللمصالح الفرنسية في كافة ارجاء السلطنة. ففي عام ١٧٠١ بدأت حملة ضد الارمن الكاثوليك بلغت حد جلد البطريرك وضربه، واستمرت حتى عام ١٧٠٧. كذلك ضرب البطريرك الكاثوليكي عبد المسيح. ومرت فترات قصيرة كان يحرم فيها على المرسلين اللاتين القيام بأي عمل تبشيري بين المسيحيين. وكاد البطريرك الماروني اسطفان الدويهي يتعرض عام ١٧٠٢ لعذاب مماثل للذي تعرض له البطريركان الآخران، بسبب تلقيه درع التثبيت من البابوية مباشرة لا من السلطان العثماني. وقد اتهم بطريرك السريان الارثوذكس في حلب بتلك الوشاية[١٧].

ويقول القنصل الفرنسي في صيدا بصدد هذه القضية: «إن البطريرك الماروني المسكين واقع في مأزق صعب. فقد كتب لي في الثالث من هذا الشهر (تشرين الاول - اكتوبر ١٧٠٢) ان البطريرك اليعقوبي السرياني في حلب قد وشى به الى الباب العالي انه تلقى التثبيت من البابوية دون علم السلطان. فأرسل الصدر الأعظم لوالي طرابلس يستطلعه الامر. وجاء البطريرك في رسالته يطلب حمايتي وحماية قنصل حلب. وقد اجبته انني لا استطيع عمل أي شيء من اجله بسبب اوامر السلطان المشددة ضد المرسلين»[١٨]. وتؤكد هذه الحادثة بشكل قاطع مدى هشاشة القول بحماية الملوك الاوروبيين للرعايا الاجانب والمحليين من دينيين ومدنيين، كما تؤكد ان السلطان وحده كان لا يزال السلطة السياسية الوحيدة التي تقرر حدود تلك الحماية وكيفية التعامل مع المرسلين وغيرهم. ولكن ذلك لم يضعف من رغبة الفرنسيين في تنظيم الطائفة المارونية والتدخل المباشر في شؤونها، وحتى في اختيار بطاركتها...

وأما الاتهام المباشر للسريان اليعاقبة فيدل على مدى النفوذ السياسي لرجال الدين الارثوذكس داخل السلطنة ومحاولة تشكيل جبهة ارثوذكسية مدعومة من الاتراك تقف

---

١٧ - J. Hajjar: »Christianisme en Orient...» p. 29.

١٨ - P. Raphaël: «Le rôle des Maronites dans le retour des Eglises Orientales» Beyrouth 1935-p.155.
et A. Ismail: «Documents...» T1 p. 51. Rapport du 25 Octobre 1702.

بوجه الدعوات الرامية الى محاربة الارثوذكسية وتحويل اتباعها الى الكثلكة. فالصراع ذو طابع سياسي واضح، لأن الوشاية من رجال الدين الارثوذكس ضد المرسلين واعوانهم المحليين كانت كافية لانزال العقاب المباشر بهم دون ان يكون بمقدور ملوك اوروبا « المسيحيين جداً » القيام بأي شيء من اجلهم. وبلغت موجة العداء للكثلكة التي نجمت عن اتهام المرسلين الكاثوليك لرجال الدين الارثوذكس بالهرطقة، ان بات كل تعاطف مع الكاثوليك كافياً لضرب الداعي اليه. ووصل الامر بالاتراك الى حد تجريد بطريرك الارثوذكس في الآستانة اثناس الخامس من كل مناصبه في عام ١٧١١ بسبب تعاطفه مع الغرب والكثلكة[١٩].

وقد انعكس هذا الموقف، وهو بطبيعته موقف سياسي، على كافة رجال الدين الارثوذكس في ارجاء السلطنة العثمانية، ومنها المشرق العربي، فلم يسعوا لاقامة علاقات صداقة مع الغرب بل حصروا كل همهم في ضرب نفوذ المرسلين اللاتين. فأخذت تجمعات المؤمنين بالكثلكة تنزح من مناطق السيطرة الارثوذكسية الى مقاطعات « جبل لبنان » في فترة شهدت انتقال الحكم من المعنيين الدروز الى الشهابيين السنة، ثم تنصير بعض القيادات الشهابية فبدأت « امارة لبنان » تسير بخطوات سريعة لتصبح المركز شبه الوحيد للنفوذ السياسي الماروني ـ الكاثوليكي في المشرق العربي.

ولم يلبث المرسلون اللاتين مدعومين مباشرة من القنصليات الفرنسية في المشرق العربي أن وقفوا موجة العداء ضدهم. فنشطت حركة الكثلكة بسرعة في العقد الثاني من القرن الثامن عشر وارتفعت اديرة اللاتين عام ١٧١٧ الى ٢١ ديراً في الاراضي المقدسة كان يقيم فيها ١٥٢ رجل دين منهم ١٢٠ كاهناً. وكانت اعداد هؤلاء تتكاثر باستمرار، ويرافقها على الصعيد السياسي ترويج لافكار تتلخص في أن نهاية السلطنة العثمانية باتت قريبة، أو انها لم تعد على الاقل ذلك المارد الجبار الذي لا يقهر تبعاً للدعايات التي رافقت دخول الاتراك الى اوروبا. وكثرت الكتابات التي تؤكد ان انهيار السلطنة اصبح مسألة وقت لازم للاتفاق على اقتسام المغانم بين القوى الاوروبية الساعية الى اسقاطها.

ولعل من أسباب انتشار دعوة الكثلكة بمثل هذه السرعة ان فرنسا كانت تسير بخط متقارب مع خط القوى الاوروبية التي تتزعمها البابوية باسم الكثلكة. ففي عام ١٧٠١ كان البابا يرسل نداء الى ملك فرنسا يقول فيه: « الى ولدي الحبيب لويس، ملك فرنسا الكلي

---

١٩ - J. Hajjar op. cit. p. 31.

المسيحية». طالباً منه حماية كل المسيحيين في الشرق والايعاز الى سفيره في القسطنطينية وقناصله في ارجاء السلطنة أن يقفوا بصلابة في وجه «التعصب الارثوذكسي»، وموصياً إياه بحماية الارمن لأن بطريركهم اودع السجن دون ذنب بسبب تقربه من البابوية[٢٠].

وعادت سياسة فرنسا الكاثوليكية هذه بالضرر البالغ على تجارتها في الشرق فاضطرت للتراجع عنها بعد قليل مكتفية بدعم التجمعات الطائفية الكاثوليكية التي تمركزت في بعض المقاطعات اللبنانية، ومعززة تجارتها في كافة ارجاء السلطنة العثمانية. وقد تم ذلك التحول بعد التدابير القاسية التي اتخذتها الادارة العثمانية بحق المرسلين الاجانب والمصالح الفرنسية معاً. فأجبر الفرنسيون على تأجيل مشاريعهم الاستعمارية الى مرحلة لاحقة.

الدعم الفرنسي لتنظيم الكنيسة المارونية

بوفاة البطريرك الماروني اسطفانوس الدويهي كادت الطائفة المارونية تصاب بانشقاق خطير لولا ان سارعت البابوية وسارع الفرنسيون الى مساندتها ومنع تفسخها.

وتشير تقارير القنصل في صيدا، السيد استيل (Estelle) الى هذه المرحلة عبر عشرات الرسائل، كما تشير الى دور هذا القنصل الذي استحق رسالة شكر خاصة من البابوية على جهوده، في تثبيت البطريرك الماروني يوسف عواد عام ١٧٠٥. فهذا البطريرك هو أحد تلامذة المدرسة المارونية في روما. ويتهمه القنصل الفرنسي في تقرير له بتاريخ شباط - فبراير ١٧٠٦ «انه غير اهل لقيادة الموارنة. فهو متعجرف وصاحب دسائس وصديق حميم للمال وبالتالي شديد البخل، وهو مكروه جداً. اما انتخابه فقد تم بالخدعة، ولعب المال دوراً اساسياً في عملية الاختيار. وقد أثار ذلك الانتخاب احتجاج المطارنة فأرسلوا يطلبون مني العمل على خلع ذلك البطريرك»[٢١].

ويتضح من هذا التقرير اهمية الدور الذي بدأ يلعبه القنصل الفرنسي في اختيار البطريرك الماروني وتثبيته او عزله. فهو يتظاهر في نفس التقرير انه ارسل للمطارنة كتاباً يرجوهم فيه عدم زجه في هذا الموضوع» وا وأن يتصالحوا مع بطريركهم ويقدموا له الطاعة

٢٠ - J. Hajjar. op. cit. p. 22- 26

٢١ - A. Ismail «Documents...» T1. p. 66-67.

وان البطريرك نفسه قد ارسل يبلغ القنصل الفرنسي قانونية انتخابه وشدة تعلقه، مع طائفته، بالفرنسيين ».

ولكن قضية الانتخاب كانت تتفاعل بعنف اذا اجتمع المطارنة الموارنة عام ١٧١٠، بدعم مباشر من الآباء الكرمليين والجزويت والكبوشيين، واعلنوا اقالة البطريرك عواد وانتخاب المطران يوسف مبارك، من بلدة ريفون، خلفاً له دون الرجوع الى الكرسي الرسولي في روما. وبعث الشيخ نوفل الخازن، القنصل الفرنسي في بيروت، برسالة الى القنصل الفرنسي في صيدا يعلمه فيها بالتدابير التي اتخذها المطارنة[٢٢].

وسارع القنصل الفرنسي في صيدا، السيدبولار (Poullard) الى حماية البطريرك عواد واسكانه عنده في صيدا طوال ثلاث سنوات. وبعث برسائل كثيرة الى البابوية في روما متهماً خصومه بتلفيق التهم الكاذبة بحقه. ولم يقتصر هذا الحدث على رجال الدين بل تعداهم الى بعض المشايخ في كسروان، ولا سيا مشايخ عجلتون وغوسطا وغزير « الذين يريدون بطريركاً منهم يسكن في كسروان لا في قنوبين، تحت سيطرة آل حمادة »[٢٣].

وتدل غزارة التقارير وما اسفرت عنه من نتائج على أن السياسة الفرنسية كانت تولي اهمية خاصة لجمع شمل الطائفة المارونية. فقد كتب القنصل بولار في تقرير له بتاريخ ٢٣ أيلول - سبتمبر ١٧١٢ مذكراً وزيره « أن ملك فرنسا هو حامي الكثلكة في العالم، وبأن القنصل خير من يعرف كيف يعزز مصالح الكثلكة في المقاطعات اللبنانية »[٢٤]. وكتب لمشايخ الموارنة العصاة في كسروان رسالة مطولة بتاريخ ٢٦ آب - اغسطس ١٧١٣ يدعوهم فيها الى طاعة البابوية والتقيد بتدابيرها « لأن البابوية تعتبر الموارنة وردة بين الاشواك، وانهم اجمل زهرة في الشرق، وأن ملك الفرنسيين يرغب في عودتهم الى تلك الطاعة »[٢٥].

ولا ينسى القنصل الفرنسي ان يتهم الآباء الكرمليين صراحة بقيادة العصيان ضد ارادة البابوية، وانهم يقودون الكاثوليك في المنطقة الى مزالق خطرة لا ترضى عنها البابوية ولا ملك الفرنسيين[٢٦]. كما لم ينس أن يستنجد بكل القوى المارونية المحلية، من رجال دين

---

٢٢ - A. Ismail »Documents...» T1. p. 87–88.

٢٣ - A. Ismail «Documents...» T1.p. 152–154. Rapport 4 février 1714.

٢٤ - Op. cit. T1. p. 131.

٢٥ - Op. cit. T1. p. 142–143.

٢٦ - Op. cit. T1. p. 141. Rapport 31 Juillet 1713.

ومشايخ ومحليين مهدداً ومتوعداً بأن عصيان أوامر البابوية خطأ مميت يرتكبه الموارنة بحق الكنيسة الرومانية، أم الكنائس، وأن عليهم الطاعة وتنفيذ اوامرها بحذافيرها، مذكراً دوماً بالبراءة البابوية التي نالها البطريرك يوسف عواد من روما[٢٧].

وبالرغم من كل الضغوط الخارجية فإن الزعامات المارونية استمرت في العصيان في كسروان. ويتهم القنصل «بولار» مجدداً المرسلين من الآباء الكبوشيين والجزويت والكرمليين بتحدي اوامر البابوية[٢٨]. ويلجأ الى الامير حيدر، حاكم «الإمارة اللبنانية» كي يستدعي البطريرك عواد اليه ويبالغ في تكريمه. فألبسه فروة جميلة من المخمل الثمين اثباتاً لتأييده له. وزوده برسالة منه الى المشايخ الكسروانيين العصاة والى المشايخ الحماديين يوصيهم خيراً بالبطريرك الماروني[٢٩]. وهكذا استطاعت الدبلوماسية الفرنسية ان تضع المشايخ الموارنة العصاة، والمشايخ المقاطعجيين الشيعة الحاكمين في الزاوية وجهاً لوجه امام خطر الاصطدام بالامير الحاكم. فانتخاب البطريرك الماروني وتثبيته تحوّل من قضية طائفية يرفض فيها عدد كبير من ابناء الطائفة، دينيين ومدنيين، الاعتراف به، الى قضية سياسية ترتبط مباشرة بالنفوذ الشهابي المحلي، والنفوذ الفرنسي الخارجي، بالإضافة الى الدعم البابوي.

ولقد تراجع الحلف المعارض وعاد البطريرك عواد الى مقره في قنوبين «محاطاً بمشايخ كسروان» الذين عادوا الى الطاعة مع كافة المطارنة والمرسلين. ويؤكد القنصل بولار في تقرير له بتاريخ ٢٠ كانون الثاني - يناير ١٧١٤ «أن على اوساط روما كما على أوساط المشرق أن تعترف بالاهمية الكبيرة للحماية التي يقدمها ملك الفرنسيين للطائفة الكاثوليكية في العالم كله»[٣٠].

ويمكن التأكيد على هذا بأن الطائفة المارونية كانت لا تزال في مطالع القرن الثامن عشر بعيدة عن التماسك الداخلي من جهة، وانها كانت تخضع في قرارها السياسي مباشرة الى الامير الحاكم في المقاطعات اللبنانية من جهة أخرى. كما يمكن التأكيد بأن النفوذ الفرنسي والنفوذ البابوي كانا عاجزين عن تحديد القرار السياسي لزعماء هذه الطائفة التي اصر

---

٢٧ - Op. cit. T1. p. 132. Rapport 10 Octobre 1712.

٢٨ - A. Ismail «Documents..» T1. p. 144-145 Rapport 20 Août 1713.

٢٩ - op. cit. T1. p. 158-159. Rapport 4 Février 1714 p. 153-154.

٣٠ - Op. cit. T1. p. 149 et rapport 4 février 1714. p153-154.

رهبانها ورجال الاكليروس فيها وزعماؤها المقاطعجيون على تحديد هويتها المشرقية ورفض تغريبها عن محيطها. بيد أن نجاح القنصل الفرنسي في تثبيت البطريرك الماروني يوسف عواد، بالرغم من معارضة كثير من زعامات الموارنة من دينية ومدنية، كان خطوة هامة على طريق ذلك التغريب، اذ اعطى عمله السياسي دفعاً كبيراً خاصة بعد توسيط الامير حيدر الشهابي للضغط على الزعامات المارونية الرافضة وعلى مشايخ آل حمادة المسيطرين في منطقة الزاوية حيث مقر البطريرك الماروني في قنوبين. فقد سارع الى توثيق علاقاته بالامير حيدر وابنائه. وبوفاة الامير حيدر في شباط ـ فبراير ١٧٣٢ تولى ابنه الامير ملحم الامارة بدعم من والي صيدا وتأييد المقاطعجيين في المناطق التابعة للإمارة. فأرسل القنصل الفرنسي في صيدا السيد غريو (Grimaud) يهنىء الامير ملحم ويطلب اليه مساندة الآباء المرسلين، من يسوعيين وكبوشيين وآباء الارض المقدسة، ليستمروا في القيام بالدور الذي كانوا يقومون به منذ ايام والده الامير حيدر. ورد الامير برسالة مطولة يؤكد فيها « أن الصداقة القديمة بين والده والامة الفرنسية ستزداد كثيراً في المستقبل لأنه لن يدخر جهداً لتعزيز روابط الصداقة بين الإمارة والفرنسيين »[٣١].

وقد عرفت الدبلوماسية الفرنسية كيف تنمي علاقاتها التجارية والسياسية والطائفية وتحمي عمل الارساليات التبشيرية في المنطقة بكاملها بفضل الامتيازات الكثيرة التي نالتها تلك الدبلوماسية من الدولة العثمانية والتي شملت كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والطائفية. ولم يكن بامكان الامير الشهابي ان يخرج من دائرة تلك العلاقات لأسباب داخلية تتعلق بضمان ولاء الزعامات المقاطعجية المارونية من جهة، ولأسباب خارجية تتعلق بدور القناصل والسفراء الفرنسيين في الضغط على الولاة الاتراك واجهزة السلطنة العليا لمنع قيام أية عقبات اما تطور نفوذ الفرنسيين في ارجاء السلطنة وولاياتها، وخاصة في المقاطعات اللبنانية وحلب التي اعتبرها الفرنسيون نقطة انطلاق هامة لرساميلهم في المنطقة بكاملها. فأكثرت الدبلوماسية الفرنسية من استخدام تعابير « الموارنة وردة بين الاشواك » و« الموارنة اجمل زهور الشرق »[٣٢] تمهيداً لجعل الطائفة المارونية نقطة ثقل اساسية في مخططات الفرنسيين في المشرق العربي.

---

٣١ ـ Op. cit. T1. p. 276-277.

٣٢ ـ Op. cit. Rapport du 26 août 1713. T1. p. 141-142.

التغريب الداخلي وتنظيم الكنيسة المارونية

في عام ١٧٢٢ أصدر السلطان العثماني فرماناً شاهانياً، بضغط مباشر من رجال الدين الارثوذكس، يأمر فيه رعاياه المسيحيين «بالحفاظ على ديانتهم القديمة وعدم اعتناق الكاثوليكية، ومعاقبة المرسلين الذين يزينون لمسيحي السلطنة محاسن الانتقال الى ديانة البابا»[٣٣].

وكرد فعل عنيف ومتسرع ضد هذا الفرمان، طلب لويس الرابع عشر من سفيره في الآستانة محاولة السعي لدى السلطان لالغاء هذا القرار. ولكنه لم يتجرأ على اعلام السلطان بذلك وارسل للمليكه يشرح له عواقب الامور التي تنجم عن مثل هذا التدخل في شؤون السلطنة وتضر بالتجارة الفرنسية فيها. واتخذت الارساليات الاجنبية قراراً خطيراً ومتسرعاً ايضاً اذ رفعت شعار «كل مسيحي شرقي يجب أن يصبح لاتينياً وأن يعلن انتسابه لاحدى القنصليات كي تحميه». وانطلقت الدعوة من دمشق وظلت ناشطة حتى العقد الرابع من القرن الثامن عشر. وكان لهذا الشعار رد فعل سيىء جداً إذ احتجت عليه الطوائف المسيحية الشرقية التابعة للبابوية وارسلت احتجاجها الى البابا بناديكتوس الرابع عشر. وادرك البابا مخاطر مثل هذه التوجهات على كافة الكاثوليك المشرقيين فوجه رسالة دينية الى المرسلين الاجانب يقول فيها: «فليكف المبشرون نهائياً عن اغواء المسيحيين المشرقيين العائدين الى احضان الكثلكة بالانتساب الى طائفة اللاتين. فدور المبشرين المرسلين اعادة مسيحي الشرق الى الكثلكة لا لجعل اعدادهم تضاف الى طائفة اللاتين»[٣٤].

ولكن هذه الرسالة لم تغير من عمل المرسلين اللاتين، فدارت مناقشات عنيفة بينهم وبين بطريرك الارمن الكاثوليك. وكذلك قدم بطريرك الموارنة عدة احتجاجات على عملهم في القدس حيث كان يتم نقل اعداد من الموارنة الى طائفة اللاتين[٣٥].

وهكذا وجدت البابوية، بناء على تقارير القناصل الفرنسيين في المنطقة، أن عمل

---

٣٣ - Mgr. Basile Homsy «Les capitulations...» p. 387.

٣٤ - J. Hajjar «Le Christianisme en Orient» p. 58.

٣٥ - راجع «حجار..» المرجع السابق، ص٥٩. يقول الأب حجار: «تشير الاحصائيات حتى ١٧٦١ أنه تم نقل ٧٦٢ مسيحياً الى طائفة اللاتين منهم ٣٤٢ من الروم الملكيين و١٤٤ من الموارنة و٨٦ من السريان و١٨٩ من الارمن و١٣ من الأقباط و١٨ من الكلدان».

المرسلين الاجانب سيبقى قليل الاهمية بسبب الحصار الطائفي الشديد المضروب حولها، وبسبب رفع مثل تلك الشعارات التي تسيء الى كافة المسيحيين في المشرق. وبدا ان الحل الصحيح يقوم على دعم تلك الطوائف المحلية والعلم على تنظيم صفوفها عبر ارتباطها الوثيق بمخططات البابوية والفرنسيين في المنطقة. وكانت تجربة تنظيم الرهبانية منذ ١٧١٠ خطوة ناجحة يمكن الاستفادة منها على صعيد تنظيم الكنيسة المارونية نفسها بدل شعار نقل الموارنة الى طائفة اللاتين. وكان هذا التحول يعني رفض التغريب الكامل والاكتفاء بالمشاركة في القرار السياسي - الطائفي الذي يضمن ولاء الموارنة للبابوية وفرنسا، أي للغرب، مع احتفاظهم بهويتهم المحلية كاحدى الطوائف المشرقية. وبمعنى آخر، تغريب الموارنة والكاثوليك داخل محيطهم العربي المشرقي. وهكذا انطلقت الدعوة من البابوية اذ ارسلت قاصدها الرسولي الى المنطقة السيد يوسف سمعان السمعاني في محاولة لتنظيم الطائفة وعقد مجمع للمطارنة ورجال الدين الموارنة يحضره البطريرك شخصياً ويتخذ مقررات تنظيمية تهتم بشؤون الطائفة.

ويشير القنصل الفرنسي في صيدا السيد مارتن (Martin) في تقرير له بتاريخ ١٥ تشرين الاول - اكتوبر ١٧٣٦ الى «أن القاصد الرسولي قد التقى بالبطريرك الماروني يوسف ضرغام الخازن وابلغه رغبة البابا بعقد مجمع لرجال الدين الموارنة... وقد تم انعقاد الجلسة الاولى لكن المناقشات الحادة جعلت كلا من المؤتمرين يعود الى بيته». ويعلق القنصل على سبب الفشل بأن البطريرك الماروني استاء من مثل تلك الدعوة التي تعقد لرجال الدين التابعين له دون أن تكون برئاسته. ولذا اوعز الى نسيبه الشيخ نوفل الخازن، القنصل الفرنسي ببيروت، أن يفشّل اللقاء[٣٦]... وسارع السمعاني الى الاستنجاد بالقنصل الفرنسي للضغط على الشيخ نوفل الخازن. وظهر التأثير الفرنسي واضحاً في السعي لتذليل كل العقبات امام تنظيم الطائفة المارونية.

واستمرت مساعي القنصل الفرنسي اكثر من اربعة أشهر قبل أن يستطيع القاصد الرسولي تأمين انعقاد المجمع الكنسي الماروني مرة ثانية. وقد استخدم هذا القنصل نفوذه للضغط على الرهبان والمطارنة والمشايخ العصاة والقنصل نوفل الخازن، كما سعى لدى الامير ملحم الشهابي كي يتم انعقاد المجمع وتتخذ المقررات اللازمة[٣٧].

---

٣٦ - A. Ismail. Documents. T1. p. 20-23.

٣٧ - Op. cit T1. p46-47-Rapport 14 fevrier 1737 et rapport 17 Juillet 1737-T1-p. 47-49.

واتخذ القنصل الفرنسي كما في السابق من هذه المناسبة وغيرها فرصة لتمتين علاقات الفرنسيين التجارية والسياسية بالامراء الشهابيين فتبادل الرسائل والهدايا مع الامير ملحم الشهابي، وطلب اليه حماية المرسلين الأجانب والرعايا الفرنسيين. ورد الامير ملحم برسالة يقول فيها: « .. عليك يا حضرة القنصل التأكد بأنني سأقدم كل حماية للفرنسيين المقيمين داخل حدود امارة الجبل. وسأحمي كذلك كل المرسلين الأجانب وأسهر بشكل خاص على أمن الطريق الممتدة بين صيدا وبيروت وطرابلس حيث تكثر أعمال التجار الفرنسيين وينقلون كميات كبيرة من السلع »[٣٨].

لقد بات واضحاً أن ما يسعى اليه الفرنسيون من وراء تنظيم الطائفة المارونية هو مزيد من الدعم الداخلي لنفوذهم في المنطقة وايجاد ركيزة بشرية واقتصادية كبيرة لمصالحهم المادية والمعنوية فيها. فوراء كل مسعى فرنسي باسم « حماية الكاثوليك في الشرق » تكمن مصالح فرنسية كثيرة يجب التفتيش عنها وابرازها في صلب كل الاهداف التي كانت فرنسا تروج لها في دعايتها العلنية.

ومطالع القرن الثامن عشر والمرحلة التاريخية التي تلتها مليئة بالوثائق التاريخية التي تؤكد تغريب القرار السياسي لزعماء الموارنة بما يضمن مزيداً من الارتباط بمخططات الفرنسيين، الورثة الشرعيين للبابوية في « حماية مسيحيي المشرق ». وقد ترافق ذلك الارتباط الوثيق مع ازدياد حجم تجارة الفرنسيين في المنطقة والدور الكبير الذي لعبته الارساليات الاجنبية الفرنسية، بالإضافة الى الاموال التي وزعها القناصل الفرنسيون على زعماء الموارنة، من دينيين ومدنيين. يضاف الى ذلك العلاقة الوثيقة التي نشأت بين ممثلي الدبلوماسية الفرنسية في المنطقة وبين الزعامات المقاطعجية المحلية على اختلاف فئاتها وطوائفها، من دروز وشيعة وسنة، الى شهابيين وآل نصار وجنبلاط وعماد وخازن وحبيش وغيرهم.

صراع الرهبان والاكليروس الاعلى

لقد استطاع القناصل الفرنسيون كممثلين لـ « حامي الكنيسة الكاثوليكية في العالم » ان يضبطوا حدود الصراع العلني بين الزعامات الدينية، وبينها وبين الزعامات المقاطعجية

---

٣٨ ـ عادل اسماعيل ـ الوثائق الدبلوماسية ـ المجلد الثاني، صفحات ٧١ ـ ٧٧.

الحاكمة. وبالرغم من صعوبة ذلك الضبط والاستنجاد بقوى كثيرة، ولا سيما قوى الامير المقاطعجي الحاكم، فإنه لا ريب في ان المصالح الطبقية الواحدة جعلت حدود ذلك الصراع قابلة للتجاوز، اذ ان القوى المتصارعة تندرج بالضرورة في اطار المشايخ المقاطعجيين والاكليروس الاعلى. وباستثناء قلة صغيرة من هذا الاكليروس الاعلى التي تنتمي الى الطبقات اشعبية، فإن الاغلبية الساحقة منهم كانت من العائلات المقاطعجية المسيطرة: الخازن وحبيش والدحداح وصفير والهاشم، ... الخ.

وأما وضع الرهبان فكان يختلف جذرياً عن وضع الاكليروس الاعلى. فهم من منابت فلاحية وعمالية وحرفية فقيرة جداً بالرغم من وجود بعض ابناء المتمولين من حلب في صفوفهم، ولا سيما في الفترة الاولى. وقد شكلت هذه المجموعة من ابناء وبنات الاغنياء الحلبيين فئة الرهبان أو الرؤساء العامين في الرهبانية، في الوقت الذي سادت فيه أفكار الطاعة ونذر العفة والتشدد في قهر الجسد والابتعاد عن الملذات الارضية وأكل اللحم، والإكثار من الصيام والعمل الشاق. فكل هذه الاعمال المضنية شكلت الاطار اليومي لمأكل الراهب وملبسه ونومه وعمله منذ تباشير الصباح الاولى حتى ما بعد مغيب الشمس[٣٩]. وعلى العكس من رجل الاكليروس الاعلى الذي ينصرف الى الحياة العامة بكل مباهجها ومتطلباتها السياسية والاجتماعية، فكان الراهب يمثل دور العامل المنتج الخلاق. فهو المزارع والحرفي، ومربي الماشية، والحطاب، والمربي، وناسخ المخطوطات..... أي رجل الانتاج في مجتمع فلاحي قليل الموارد. وكان أكثر التصاقاً بالشعب الفقير، في حين كان رجال الاكليروس الاعلى يمثلون دور الزعامات العائلية ـ السياسية ويشكلون تحالفاً سياسياً طائفياً متماسكاً يسعى للسيطرة على القرار السياسي للطائفة المارونية كلها ويتصدى بعنف للزعامات المقاطعجية المارونية، ويتهمها بالعجز والتفسخ والانهيار الاقتصادي، والفشل في «تحرير» ابناء الطائفة المارونية من نفوذ المقاطعجيين المسلمين.

وفي ظروف مادية شديدة الصعوبة، جاء بروز المؤسسة الرهبانية بمثابة الوعد الديني باصلاح أمور الطائفة وزيادة انتاجها. ومن هنا نشأت فكرة التشدّد في التقشّف وقهر الذات اقتداء بالسيد المسيح الذي بذل نفسه لانقاذ الآخرين. وهكذا تم الرجوع الى ينابيع الاصول الرهبانية، ولا سيا رهبانية القديس انطونيوس التي تشدد على قهر الذات في سبيل الآخرين. وانتسبت طاقات بشرية كثيرة الى هذه الرهبانية وحملت معها قوى مادية هائلة

---

٣٩ ـ راجع ما كتبه ڤولني في رحلته عن حياة رهبان المشرق ونظامهم ـ نقلا عن أ. الحاج، صفحات ٧٢٧ ـ ٧٢٨.

للإنتاج الذي تراكم بكثرة لديهم نظراً لكثرة المدخول وقلة المصاريف. وكان رؤساء الرهبانية اللبنانية يتنافسون لزيادة املاكها وانتاجها. فازدادت تلك الاملاك بسرعة، كما ازداد الانتاج بحيث لم تستفد الكنيسة من تلك الطاقات التي تكدس خيرات كثيرة يراها رجال الكنيسة بأعينهم دون أن يستطيعوا التحكم بها. وهكذا بدأت اطماع بعض رجال الاكليروس الأعلى للسيطرة على الاديرة واوقافها وانتاجها، وبدأ صراع عنيف بين قوى الانتاج، أي الرهبان، وقوى السيطرة، أي رجال الدين، وهو صراع يندرج بسهولة ضمن الخط العام للصراع الاجتماعي نفسه بين المنتج والمسيطر. وهكذا كثر الصدام بين البطاركة والرهبانيات عندما حاول البطاركة وضع يدهم على بعض الاديرة الغنية تحت ستار « مخالفة الرهبان لقوانين الرهبنة ». وكان لمحاولات تغريب الرهبانيات المحلية أثر واضح في ذلك الصدام الذي وصل مراراً الى مجامع روما[٤٠].

وجاء ازدياد عدد الاديرة واوقافها وانتاجها وقواها البشرية المتماسكة والمستميتة في قهر الذات في مصلحة المؤسسة الرهبانية، وأسالت هذه العوامل لعاب رجال الاكليروس الاعلى للسيطرة على الاديرة وانتاجها وملكياتها الوقفية التي كانت تتضخم باستمرار، مع محاولة الإبقاء على العمل الرهباني في وتيرته المتصاعدة. فالاكليروس الاعلى يسعى الى الحفاظ على استقلالية المؤسسة الرهبانية في الممارسة الطقوسية وتوسيع الملكية وبناء الاديرة وزيادة الرهبان شرط أن يذهب قسم هام من فائض الانتاج الوفير لجيوب هذا الاكليروس الاعلى الذي سرعان ما شكّل حلفاً طبقياً مع بعض رؤساء الاديار والرهبانيات التي اتهمها باختلاس أموال الرهبانية.

ولم يكن الحفاظ على هذه الاملاك ليضر بمصالح رجال الكنيسة بل كان العكس هو الصحيح. ولذا سعوا الى تكريس هذا التوجه ودفع رؤساء الرهبانيات الى المزيد من توسيع الملكية الوقفية اذ ان تقلص عدد الرهبان في المستقبل سيجعل هذه الاملاك تحت تصرف الكنيسة مباشرة. وما زال هذا الوضع هو السائد اليوم بعد أن بردت حرارة الدعوة

---

٤٠ - في كتاب موجه الى المجمع المقدس يسرد الأب العام الكاثوليكي نقولا الصايغ، رئيس دير الشوير، وقائع الخلاف مع البطريرك الكاثوليكي عام ١٧٣٧ فيقول: « ... ان سيدنا كيركيرلس الكلي الشرف... من عهد تثبيته الى الآن، قد عرض علينا مرات ان نترك قانوننا ونتحد مع رهبان دير المخلص، لنتمسك جميعنا بقانون الرهبان الباسيليين اللاتين... وكنا نعتذر الى قدسه ونتوسل اليه أن نبقى على قانوننا الذي تأسسنا عليه.... ومن المعلوم أن قانون الرهبان اللاتين لم يعرف قط عند الشرقيين. وسبب تطبيقه في دير المخلص يعود لتسلط الرؤساء الكنائسيين على الدير المذكور... ». نقلا عن أ. الحاج - المرجع المذكور سابقاً، ص٣٠٧ - ٣١٠.

الرهبانية منذ اواسط القرن التاسع عشر. وكان رجال الكنيسة يخططون لضبط أملاك الرهبانيات وجعلها في خدمة اغراضهم الدينية والمدنية. وهكذا اندرجت ثمرات اتعاب مئات من المؤمنين الرهبان والراهبات، منذ مئات السنين، في اطار المخطط العام لرجال الكنيسة التي استفادت الى اقصى حد من تلك الأتعاب ومن ذلك النموذج الطائفي الذي مثله الراهب، نموذج العامل والمزارع والمربي في أوساط الجماهير الشعبية.

وشكّلت الأديرة، كوحدات اقتصادية وتعليمية، والرهبان، كنماذج دينية بشرية يحتذيها سائر المؤمنين المسيحيين، والاوقاف، كأملاك واسعة يحتضنها الدير ورهبانه، وشكلوا القاعدة المادية الثابتة لتطور الكنيسة المارونية وبروز نفوذها السياسي على حساب الطوائف الاخرى التي افتقرت الى هذه العناصر الثلاثة مجتمعة. فعبر الدير ورهبانه ومدارسه واملاكه الوقفية بدأت الزعامات المارونية الدينية والمدنية المرتبطة بها مدعومة بقوى خارجية فرنسية بالدرجة الاولى، تسير بخطى ثابتة نحو تسلم السلطة في المقاطعات « اللبنانية » منذ أواسط القرن التاسع عشر، عبر نماذج حقوقية معترف بها دولياً، منذ نظام القائمقاميتين حتى الاستقلال مروراً بالمتصرفية ولبنان الكبير.

بعض النتائج الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتنظيم الكنيسة المارونية ورهبانيتها

لقد لعبت المؤسسات التبشيرية والكنسية المحلية على الصعيد السياسي والاجتماعي دوراً يماثل في اهميته الدور الذي لعبته الاديرة ورهبانها في المجال الاقتصادي. فقد استطاعت هذه المؤسسات أن تنصّر (تجعلهم نصارى) قيادات سياسية بارزة من ابناء العائلات المقاطعجية اللبنانية المسيطرة (آل شهاب وآل ابي اللمع..)، فسهلت بذلك عملية انتقال القوى المقاطعجية المارونية من السيطرة الاقتصادية وحدها الى السيطرة الاقتصادية والسياسية معاً. فقد ساهم بعض الامراء في انتقال املاك واسعة من الأراضي الاميرية والاراضي المشاع الى الرهبانية المارونية لقاء ضرائب زهيدة جداً، وانتقالها احياناً كثيرة بشكل هبات. وغدت جميع تلك الأراضي معفاة من الضرائب. وكانت مرحلة حكم الامير يوسف وأولاده ومدبريهم من أكثر المراحل اهمية في ازدياد املاك الرهبانية المارونية وتوسعها داخل المناطق اللبنانية. وكان لتنظيم المؤسسات الرهبانية، وضبط املاكها، وتأطير قدراتها باتجاه هيمنة القوى المقاطعجية المارونية اقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، الأثر

الحاسم في ازدياد نفوذ زعماء الموارنة على حساب زعماء سائر الطوائف في مرحلة تاريخية شهدت تفككاً اجتماعياً على كافة المستويات السابقة. ولذا تُعزى الى ذلك التنظيم معظم النتائج التي شهدتها تلك المرحلة وابرزها انتقال زعماء الموارنة الى موقع التقرير السياسي بالإضافة الى التقرير الاقتصادي والاجتماعي. ثم كان دور القوى الخارجية في تأمين التقرير العسكري الذي افتقرت اليه القوى المقاطعجية المارونية على الساحة المحلية بسبب هيمنة العساكر التركية والقوى الاسلامية المحلية. فقد جاء التدخل الخارجي يؤمن التغطية الكافية لنهوض القوى المقاطعجية المارونية وهيمنتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعسكرية.

وأما أبرز النتائج في هذا المجال فهي:

* التوسع الهائل في المجال الزراعي واستصلاح الاراضي نتيجة ازدياد اليد العاملة الرهبانية المجانية بحيث باتت الرهبانية من أكبر منتجي الحرير، ان لم نقل اكبرها على الاطلاق، والمنتج الاساسي لعدة سلع زراعية كالخمور والفاكهة والعنب. يضاف الى ذلك أن الرهبانية امتلكت قطعاناً كبيرة من الماشية[٤١].

* مع تحول الرهبانية الى قوة اقتصادية كبيرة تلعب دوراً هاماً في اقتصاديات المناطق الجبلية وتحاول الامتداد منها الى السواحل، ازداد دورها التحريضي على المقاطعجيين من كافة الطوائف لتشكيلهم عائقاً أساسياً أمام ازدياد نفوذها وتطورها. ونميل الى الاعتقاد بأن الرهبان وصغار الاكليروس هم الذين ناصروا الفلاحين ووقفوا الى جانبهم في انتفاضاتهم ضد المقاطعجيين، لأن اليد العاملة الفلاحية النشيطة من جهة، والكتبة المتنورين الذين اطلعوا على أفكار الثورة الفرنسية ودبجوا البيانات التي صدرت باسم الفلاحين من جهة أخرى، كانوا من بين اولئك الرهبان.

* لما كانت الأديرة معفاة من الضرائب فإن أعداداً كبيرة من الفلاحين قد وهبتها ملكياتها الصغيرة تهرباً من دفع الضرائب على أن تقوم الاديرة بايوائها وتقديم المأكل لها. كذلك «اشتروا» الاراضي الكثيرة بأسعار بخسة من الذين عزموا على الهجرة وكانوا بامس الحاجة لتكاليف الرحلة.

---

٤١ - راجع الفصل الخاص: «أضواء على تمركز الملكيات الوقفية للرهبانيات الكاثوليكية المارونية في الامارة الشهابية: منذ مطالع القرن الثامن عشر حتى القائمقاميتين.» وراجع ايضاً دراسة الياس الياس: «الأديرة والمدارس في بلاد البترون خلال القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين»، رسالة كفاءة غير منشورة، كلية التربية (١٩٧٨) ولا سيما صفحات ٣٦ - ٧١ الغنية بالاحصاءات الجديدة حول الرهبان وأعمالهم في منطقة البترون، وهي احصاءات تنتشر لأول مرة.

* كان لنظام الفقر والتقشف مع الاكثار من الصلوات أثر هام في انتشار سمعة الرهبان الحسنة في أوساط فلاحية شديدة الايمان بالمثل الاخلاقية الدينية والممارسة العملية على ضوئها. فالتفّت حولهم جماهير الفلاحين، وقدّمت لهم كل عون. وتسابقت الى كسب ودهم وطلبت اليهم إدخال ابنائهم الى سلك الرهبنة ولو كلف الأمر تقديم حصة من ملكياتها القليلة. وفي الوقت نفسه، كانت المؤسسة الرهبانية المارونية تختزن طاقات بشرية ضخمة ومادية وفيرة وتتسارع خطاها لتصبح القوة الاكثر تنظيماً ونفوذاً اقتصادياً وتربوياً في مناطقها بحيث ضاقت بمشاركة الرهبان الكاثوليك لها، كما ضاقت بالرهبان الحلبيين الموارنة، وهم اساس نشأتها، فانفصلت عنهم وتسمت بالرهبانية البلدية التي تمتلك القوى الرهبانية المارونية الكبيرة والاملاك الوافرة والاحتياطي البشري الذي جعلها تتزعم كافة الرهبانيات داخل المقاطعات اللبنانية.

* تأسيساً على الملاحظة السابقة كانت الطوائف الأخرى تنظر بعين الحذر الى ازدياد نفوذ الرهبانية المارونية، لأن تلك الطوائف كانت تفتقر الى التنظيم الذي يرقى الى المجابهة الطائفية معها اذ «لا رهبانية في الاسلام». ولذلك بقيت الطوائف الاسلامية قليلة الاوقاف، لا تختزن مثل تلك الطاقات البشرية التي توظف مجاناً لخدمة الطائفة. فكان السنة يعتمدون اساساً على نفوذ الدولة العثمانية والأوقاف الملحقة فيها بوزارة خاصة. وأما الدروز فاكتفوا بخلواتهم الكثيرة المنتشرة في معظم مناطق وجودهم. لكن تلك الخلوات بقيت مشتتة لا رابط يجمعها في مؤسسة واحدة في حين بقيت الملكية الوقفية قليلة الاهمية والأثر الاجتماعي لدى الشيعة. وهكذا دفع التنظيم الكنسي والرهباني وما رافقه من قدرات اقتصادية وتربوية هائلة بالزعامات المارونية، الدينية والمدنية، للمطالبة بدور مماثل على الصعيد السياسي. لكن سلطة التقرير ليست مرهونة بالعامل الداخلي وحده، بالرغم من أهميته. وكان لا بد من توظيف هذه الطاقات التنظيمية المارونية في شبكة تقاطع المصالح الدولية، مما أمن لزعامات الموارنة دور القيادة الداخلية المرتبطة ارتباطاً وثيقاً بنجاح المخططات الاستعمارية الفرنسية في المشرق العربي.

* على صعيد الطوائف المسيحية الاخرى، وبالرغم من أن ولادة المؤسسة الرهبانية المارونية - الكاثوليكية انطلقت من دير البلمند الارثوذكسي قرب طرابلس حيث كان للأرثوذكس رهبانية واسعة واديرة هامة كدير مار جرجس الحصن في سوريا، وأديار في الكورة ومعلولا وصيدنايا والمتن وغيرها، فإن تلك الاديار الغنية لم تعرف التنظيم الجيّد مما افقدها طابع الحيوية والنمو. وكانت املاكها تتقلص باستمرار، وكذلك اعداد القوى

البشرية المنتسبة اليها، فتقلص حجم نفوذها السياسي بسبب ارتباط الزعامات الارثوذكسية بعجلة المخططات الاستعمارية الروسية القيصرية التي اصيبت بضربة قاضية بعد نجاح الثورة الاشتراكية في روسيا إبان الحرب العالمية الاولى.

*على صعيد الملكية العقارية يمكن رصد النتائج التالية:

أ - تحول اقسام واسعة من الاراضي الاميرية والمشاع والخاصة الى ملكيات وقفية غير قابلة للبيع والشراء والرهن. وهذه الملكيات تشكل نسبة كبيرة جداً وتختزن طاقات اقتصادية هامة.

ب - تقلص دور ملكية التصرف السابقة وتحولها الى ملكية وقفية لمصلحة الاديرة والمؤسسات الدينية الاخرى او الى ملكية خاصة لمصلحة الامراء وكبار المقاطعجيين والاعيان. وفي الحالتين فإن تحول الملكية من التصرف والمشاع الى الأوقاف والملكية الخاصة لم يكن لمصلحة القوى المنتجة الحقيقية، أي الفلاحين. فقد قامت ملكيات عقارية كبيرة أكثر تنظيماً من ملكيات التصرف لكنها أكثر عداء للفلاحين، وذات ثبات قانوني واضح وتستخدم كافة أجهزة القمع لضرب تحركات أولئك الفلاحين.

ولعب تنظيم الكنيسة المارونية والمؤسسة الرهبانية - الكاثوليكية خاصة دوراً اساسياً في تطور الملكيات الوقفية غير المجزأة والملكيات الخاصة المحمية من السلطة. وسوف تشكل هذه الملكيات عائقاً كبيراً امام نضال الفلاحين وجميع القوى المنتجة العاملة في الارض، وسيكون لها نصيب وافر في زيادة التجزئة الطائفية للمجتمع اللبناني وتأزيم الوضع الاجتماعي اكثر فأكثر عبر تشتيت نضالات القوى الفلاحية. ففي حين كانت المؤسسة الرهبانية تسعى الى أن تكون لها صلة متينة بالقوى المقاطعجية المسيطرة، نظراً للمصالح الطبقية الواحدة التي تجمع بينهم جميعاً، لم تستطع القوى الفلاحية توحيد قواها النضالية في وجه ذلك التحالف، ولم تشهد برامجها المطلبية أي ذكر للملكيات الوقفية الكبيرة بوصفها عائقاً اساسياً أما تطور المجتمع اللبناني في الريف.

وما تزال العلاقات الطبقية في الريف اللبناني شديدة التعقيد، ولا سيما على صعيد الملكيات الوقفية الكبيرة حيث يناضل الفلاحون احياناً ضد رئيس هذا الدير او ذاك دون أن ترقى نضالاتهم الى المطالبة بازالة الملكيات الوقفية نفسها وتوزيعها كأية ملكيات عقارية كبيرة على الفلاحين، وذلك كمدخل لا بد منه للقيام بأي اصلاح عقاري في الريف اللبناني.

ولذا فإنه لا بد من التأكيد بأن ازدياد الملكيات الوقفية للرهبانية المارونية وغيرها من الرهبانيات، وازدياد سائر الوقفيات الطائفية، لم يكن لمصلحة جماهير الموارنة وجماهير سائر الطوائف، لأنه اسهم في خلق الملكيات الوقفية الكبيرة غير المجزأة التي لعبت دوراً اساسياً في استغلال الفلاحين ونهب القسم الأكبر من انتاجهم.

وهكذا يبرز الجانب الاجتماعي في صلب الحدث الطائفي، وهو تنظيم الكنيسة ومؤسساتها الرهبانية بشكل يندرج معه في اطار الصراع الاجتماعي بين القوى المسيطرة، سواء أكانت دينية أم مدنية، والقوى الخاضعة لاستغلالها وهي جماهير كل الطوائف التي تنعكس عليها مباشرة أو بشكل غير مباشر كافة الازمات الاجتماعية الناتجة عن تلك السيطرة وعن الملكية الخاصة للارض مصدر الانتاج الرئيسي في كافة المناطق اللبنانية.

II

أضواء على تمركز الملكيات الوقفية للرهبانيات الكاثوليكية المارونية في الإمارة الشهابية منذ مطلع القرن الثامن عشر حتى القائمقاميتين.

مدخل

تكاد تجمع كافة المصادر والوثائق التاريخية لهذه الفترة أن املاك الكنيسة المارونية والرهبنة « اللبنانية » كانت قليلة جداً في مطالع القرن الثامن عشر التي شهدت ولادة « الرهبانية اللبنانية » كمؤسسة منظمة لا كمجموعة اديار مشتتة على امتداد المقاطعات اللبنانية[1] كما كان في السابق. ولم تكن هذه الاديار حديثة العهد بل كان بعضها يرقى زمنياً الى مئات السنين.

ولكن الملاحظ أن تنظيم الاديرة واوقافها تزامن مع مرحلة تاريخية شهدت تنظيمات بالغة الاهمية في بنية الكنيسة المارونية (اصلاحات البطريرك اسطفانوس الدويهي وخريجي مدرسة روما المارونية)، وفي المؤسسات الدينية الرهبانية التي تكاثرت خلال القرنين الثامن

---

١ ـ ان تعابير « اللبنانية » و« جبل لبنان » و« الامارة اللبنانية » هي مجرد تعابير جغرافية نشير بها الى المقاطعات التي تجمعت في دولة مركزية لاحقة سميت دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠. وقبل هذا التاريخ سيطرت التجزئة المقاطعجية على تاريخ هذه المناطق التي لم تعرف المركزية الا سنوات قليلة جداً مع فخر الدين الثاني المعني وبشير الثاني الشهابي. راجع مقالتنا « أضواء على جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية » في مجلة « دراسات » التي تصدرها كلية التربية في الجامعة اللبنانية ـ العدد الاول ١٩٧٥.

والتاسع عشر. ولا تفهم هذه التنظيمات الكنيسة والرهبانية الا في اطار العلاقات السياسية التي سيطرت خلال هذه المرحلة. فقد شهدت نهاية القرن السابع عشر انتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين اي انتقال الامارة الدرزية الى العائلة الشهابية السنية التي استطاعت تثبيت نفوذها اثر معركة «عين دارة» (١٧١١). وقد عرفت هذه المرحلة بروزاً واضحاً على صعيد الاسر المقاطعجية المسيحية، وبشكل خاص المارونية، وذلك على حساب تقلص سيطرة المقاطعجيين الشيعة من آل حمادة. فقد اصيب هؤلاء المقاطعجيون الشيعة بنكبات اقتصادية وسياسية متلاحقة على امتداد مناطق سيطرتهم في الزاوية والبترون وجبيل والكورة، وحلت بهم في الوقت نفسه ضربات قاسية في مناطق بعلبك وجبل عامل على ايدي الزعامات الشهابية وحلفائها. لذلك كانت المقاطعات ذات الاغلبية السكانية المسيحية، ولا سيما في كسروان وجبيل والبترون والزاوية، اكثر المقاطعات اللبنانية تحللا من نفوذ المقاطعجيين الشيعة. وقد رافق ذلك التحلل تمركز هائل في الاملاك العقارية بأيدي المقاطعجيين والكنيسة والاديرة المسيحية، ولا سيما المارونية. وقد ساعد على ذلك التمركز وصول قيادات شهابية ودرزية تنصرت حديثاً على ايدي رجال الدين المحليين أو الأجانب المرسلين. فقد تنصرت عدة زعامات شهابية بصورة خاصة إبان حكم الامير يوسف الشهابي، كما تنصرت كافة القيادات المقاطعجية لاسرة آل ابي اللمع الدرزية[٢]. وعرفت هذه الفترة ازدياداً ملحوظاً في نفوذ المدبرين الموارنة الذين توزعوا على كافة القيادات المقاطعجية المسيطرة[٣]. وعبر هذه القيادات المقاطعجية المتنصرة، سواء تلك التي على رأس القيادة السياسية او تلك المتحالفة معها، تطورت الاملاك الوقفية الكبيرة. وكانت الاديرة المستفيد الاكبر من هذه التطورات نظراً لثباتها كمؤسسة تضم آلاف الرهبان العاملين والمنتجين في شتى الحقول الزراعية والصناعية والحرفية والتربوية. وهذه القوى المنتجة والنشيطة كانت

---

٢ ـ حول تنصّر القيادات السياسية الشهابية يراجع:
- «لبنان: مباحث علمية واجتماعية» ـ الجزء الاول، ص٣٤٠ ـ ٣٤١. بحث بولس نجيم «لبنان من العهد العربي حتى الحرب الاولى».
- «دور لبنان في العالم العربي»، بحث ادمون رباط «التفاعل الحضاري في لبنان واثره في العالم العربي»، ص١٢٤ بيروت ١٩٧٤. هنري أبو خاطر «من وحي تاريخ الموارنة»، بيروت ١٩٧٧، ص١٣٤.

٣ ـ حول نفوذ المدبرين الموارنة راجع البطريرك اسطفانوس الدويهي: «تاريخ الازمنة»، صفحات ٤٢٣ و٤٤٧ و٥٢٧ و٥٣١ و٥٥٨ و٥٦٨ و٥٧٣. راجع الفصل الخاص بنفوذ المدبرين الموارنة واثرهم في الأزمات الطائفية الطبقية في المقاطعات اللبنانية خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر.

تعمل مجاناً لمصلحة الرهبانية وتنقل اليها كل فائض الانتاج الذي وظفته المؤسسة الرهبانية في شراء الاراضي وتوسيعها واستصلاح الأراضي الجديدة. ومع مطالع القرن التاسع عشر، كانت هذه المؤسسة تسير بثبات لتصبح اكبر قوة اقتصادية، في جميع المجالات، وتمتلك مئات الهكتارات الوقفية التي لا تتجزأ، وذلك على امتداد المقاطعات اللبنانية.

قيام المؤسسة الرهبانية وأثره في بروز الملكيات الوقفية في جبل لبنان

بالإضافة الى الاسباب السياسية العامة والتنظيمية الداخلية الرهبانية والكنسية، يمكن رصد بعض السمات التي مهدت لبروز دور الرهبانية كمؤسسة ذات املاك عقارية واسعة. من هذه السمات:

أ - كثرة المناوشات الداخلية واثرها الواضح في تدمير الاقتصاد الفلاحي البسيط، وهو الاقتصاد القائم على انتاج محدود، وزراعة بدائية، وتكنيك زراعي متخلف، وأرض زراعية صخرية قليلة الموارد. فكانت تلك المناوشات سبباً اساسياً في ازدياد صعوبة العيش امام القوى المنتجة الفلاحية في جبل صخري وعر المسالك. فنزحت اعداد كبيرة من الفلاحين الجبليين الى السهول المجاورة وجاءت اليد العاملة الرهبانية تملأ الفراغ السكاني بقوى فلاحية رهبانية شديدة الاندفاع للعمل في الأرض والانتاج.

ب - كثرة الضرائب وطرق جبايتها التي تميزت بكثير من الوحشية، بحيث لم يعد الفلاح في مأمن على حياته واستمراره كانسان اذ كانت تصادر المدخرات القليلة الموجودة لديه ويبقى عرضة للموت جوعاً بلا موارد تعيله ولا قوى خارجية تمده بالقوت الضروري لحياته وحياة عائلته. فقد كانت القوى الخارجية على العكس من ذلك تنتزع منه هذا القوت بالقوة وتقضي على كامل مدخراته.

ج - سياسة البلص وهي السياسة الرسمية التي يقوم عليها نظام تلزيم الضرائب المتبع في جباية الاموال فالوالي يلزم الارض للأمير الحاكم وهو بدوره يوزع المقاطعات والالتزام على المقاطعجيين المتحالفين معه لقاء مبلغ مقطوع سنوياً، وهؤلاء بدورهم يوزعون الضرائب على الخصوم المحليين ويعفون اتباعهم منها. وهكذا

تتكامل حلقات النهب بحيث لا ينجو الفلاح من دفع الاموال السابقة، ولا سيما في سنوات عصيان احد المقاطعجيين، كما لا ينجو من دفع الضرائب عدة مرات في السنة وإبان كل موسم. يضاف الى ذلك ان مصادرة المواسم على البيادر كانت التقليد العادي لسياسة البلص. وكانت عساكر الامير أو الوالي تصادر في طريقها كل ما يقع تحت ايديها: فالغلال لإطعام العساكر، والحيوانات تذبح لهذه الغاية. حتى أن المحاصيل لم تكن تكافىء المال الاميري وحده، فكيف اذا اضيفت اليها الضرائب المتنوعة والاعناق والجوالي والبلص والسخرة وغيرها.

وكان لهذه الأسباب، الداخلية منها والخارجية، أثر واضح في بروز قوى مقاطعجية حاكمة او حليفة، من كافة الطوائف، تسعى الى ابتزاز آخر مدخرات الفلاحين وانتاجهم القليل «حتى أن الملتزمين الموارنة... كانوا أشبه برؤساء عصابات لا يهمهم الا مصالحهم واسترضاء ممثلي الدولة. فلا يتورعون عن انزال الظلم ببطاركتهم ومطارنتهم وكهنتهم ورهبانهم وابناء طائفتهم»[٤].

ولم تكن شراسة المقاطعجيين الصغار تقل عن شراسة المقاطعجيين الكبار. والمقاطعجيون كانوا من جميع الطوائف، ولا فارق بينهم سوى الفارق الزمني، أي تحديد زمن السيطرة لا شكلها ولا اسلوب استغلالها للقوى المنتجة الفلاحية، اذ كان ذلك الشكل والاسلوب موحدّين لدى كافة المقاطعجيين من مختلف الطوائف وعلى امتداد المقاطعات اللبنانية كلها.

وعلى قاعدة المناوشات المقاطعجية المستمرة بين الامير الحاكم او الوالي من جهة، وبينه وبين سائر المقاطعجيين لاستنزاف آخر مدخرات الفلاحين المنتجين والرعاة عبر الضرائب والبلص والمصادرة وغيرها من جهة أخرى، عرفت المرحلة التاريخية التي سبقت تمركز الملكيات العقارية في الجبل سمتين رئيسيتين:

أ - نزوح كثيف لفلاحي الجبل اللبناني نحو السهول المجاورة ولا سيما سهل البقاع، هرباً من الظلم وخوفاً من الموت جوعاً. فالسهول المجاورة تعرف بكثرة الانتاج دون أن تنقذ من الظلم والاستغلال. ومع نزوح الفلاحين بارت اقسام واسعة من الاراضي الجبلية التي تمركزت في ايدي المقاطعجيين الاقوياء المنتصرين في

---

٤ - كمال الصليبي: «الموارنة»، ملف النهار، ١٩٧٠، ص١١.

المناوشات وخصوصاً الامراء والمشايخ الكبار والزعامات المقاطعجية.

لكن حجم هذه الملكيات بقي قليلا اذا ما قيس بانتشار اراضي البكاليك او السلطانية، والاراضي المهجورة قديماً أو حديثاً وتسعى الدولة الى تلزيمها بأبخس الاثمان بحثاً عن الضرائب والاموال.

وقد كان لعامل النزوح الفلاحي من الجبل الى السهول هرباً من التعديات وقلة الانتاج دور اساسي في تسييب الاراضي التي يعود حق التصرف عليها للحاكم تبعاً لنظام الأراضي العثمانية[٥]. لكن هذا التصرف شكل عبئاً إضافياً على الحاكم تجاه الوالي والسلطنة في مرحلة شهدت تكالباً على شراء المناصب وزيادة الرشاوى والضرائب. فجاء نزوح الفلاحين يؤزم الوضع السياسي اكثر فأكثر نظراً لتشابك الصلاحيات والالتزام بين امارة الجبل المرتبطة بوالي صيدا وامارة سهل البقاع المرتبطة بولاية دمشق او سهل عكار المرتبط بولاية طرابلس. وهذا ما يفسر جزئياً المعركة العنيفة التي شنها حكام الامارة الشهابية خلال هذه المرحلة لربط سهلي البقاع وعكار بامارة «الجبل اللبناني» و«الامارة اللبنانية». وفي هذا التفسير يكمن سبب آخر من أسباب ملاحقة الفلاحين والرعاة، أي القوى المنتجة الاساسية آنذاك، الى أية منطقة انتقلوا، ولو ادى ذلك الى نشوب حروب ومناوشات كثيرة. فالاسباب العميقة لتلك الحروب والمناوشات تبرز الاهمية القصوى لاستغلال القوى المنتجة وملاحقتها اينما حلّت.

٢ - ومقابل النزوح الفلاحي من الجبل «اللبناني» الى السهول المجاورة كانت تتم حركة معاكسة تماماً تستند الى انتقال اعداد هامة، من الجبليين خاصة، الى الجبل كقوى

---

٥ - نشر «قانون الاراضي العثماني» في ٢١ نيسان - ابريل ١٨٥٨ في «المجلة العثمانية». وقد نقله الى الفرنسية.
Louis Cardon: «Le régime de la proprieté Foncière en Syrie et au LIBAN»– thèse. Paris. 1922.

- وعن نزوح الفلاحين وبوار الأراضي راجع:
–Volney: «voyage en Syrie......» T2. P.P 46–51.

- كذلك اسامة عانوتي: «الحركة الادبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر»، منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٧١، صفحات ١٤ - ١٥.

رهبانية منظمة منذ مطالع القرن الثامن عشر[٦]. وكانت هذه الحركة تضم مئات الرهبان وهم قوى ذات طاقة انتاجية ومادية كبيرة تعمل ليل نهار لتدعيم المؤسسة التي انتمت اليها وساهمت في نشوئها وترقيها. وفي حين كان الامير الحاكم او المقاطعجي المحلي يسعى الى يد عاملة تؤمن له تغطية مالية ضرائبية تجاه الوالي، كان الرهبان يفتشون عن اراضٍ يستصلحونها شرط ان توفر لهم الحماية الكاملة ومنع التعديات وحصة في الملكية والانتاج. وهكذا قدم المقاطعجيون على كافة مراتبهم اغراءات كثيرة لهؤلاء الرهبان كي يقطنوا في مقاطعاتهم، فأمنوا لهم الاراضي لبناء الدير والكنيسة، ووفروا لهم كل انواع الحماية، وامدوهم بالمساعدات، وسهلوا لهم فتح المدارس، ووهبوهم مساحات واسعة من الاراضي مجاناً، وخفضوا ضرائبهم الى الحد الاقصى، وملكوهم قطعاً واسعة من البكاليك[٧]، وتعهد الرهبان في المقابل باستصلاح اراض كثيرة للمقاطعجيين، ونقبوا اراضي صخرية وشجروها بشراكة «الشلش» مع المقاطعجي، أي بأن يملك الرهبان ربع الارض المشجرة بعد عشر سنوات وتعود الثلاثة الارباع الباقية الى المقاطعجيين الذي يستبدل غالباً حصة الرهبان بمساحات شاسعة جديدة من الاراضي البور. فكانت القوى الرهبانية شركاء مرابعين للمقاطعجيين الذين يسيطرون على الارض المشجرة في الفترة الاولى. لكن ثبات الرهبانية كمؤسسة، وكثرة مناوشات المقاطعجيين ونزوحهم الاضطراري المستمر في نهاية القرن الثامن عشر ومطالع التاسع عشر، جعلا المؤسسة الرهبانية تشتري نقداً املاك

---

٦ - حول نشوء المؤسسة الرهبانية ودور الحلبيين في تأسيسها راجع:

- الأب يوسف محفوظ: «مختصر تاريخ الرهبانية»، الفصل الثالث «تأسيس الرهبانية اللبنانية - المارونية»، صفحات ٢٩ حتى ٤٢ - منشورات اوراق رهبانية، رقم ٢، الكسليك ١٩٦٩.
- الاب مارون كرم: «قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية» - بيروت ١٩٧٢، صفحات ١٢١ و١٤٠ و٢٠٦ و٢١٤.
- ابراهيم الاسود: «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان» - الجزء الثاني، بيروت ١٩٢٧، صفحات ١٧٥ - ١٩٣.
- الارشمندريت الدكتور اثناسيوس الحاج. «الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد»، الجزء الاول، ١٧١٠ - ١٨٣٣، بيروت ١٩٧٣.

٧ - Volney: «Voyage en Egypte et en Syrie». p291
نموذج الشيخ علي جنبلاط وبناء دير المخلص.

المقاطعجيين وتضيفها الى رصيدها الكبير من الاراضي البعلية والصخرية، فباتت الرهبانية مالكة حقيقية لاراض واسعة لا تزال تسيطر عليها حتى الآن.

وتبعاً لهاتين السمتين المتلازمتين (النزوح الفلاحي من الجبل اللبناني الى السهول المجاورة وحلول اليد العاملة الرهبانية مكان أعداد هامة من القوى الفلاحية المنتجة) سيطرت الاديرة على عقارات مهجورة وبائرة ببدل المال الاميري. فدير مار قزحيا مثلا كان يدفع مالا سنوياً قدره ٤٥٠ قرشاً عام ١٧٠٨ ومساحة اراضيه لا تتجاوز عشرة آلاف متر مربع تقريباً من الاراضي الرملية والصخرية والاحراج. وبات هذا الدير نفسه يدفع عام ١٨٥١ مالا اميرياً عادياً قدره ١٧٩٤٧ قرشاً أي بزيادة قدرها ٤٠ ضعفاً تقريباً. وقد اضافت اليه الرهبانية عقارات كثيرة تتجاوز العقارات الاساسية (٩٩٪) بتسعة وتسعين بالمئة[٨].

كما سارعت الكنيسة المارونية بدورها الى السيطرة على اراض كثيرة ببدل المال الميري وسلمتها للعمل الرهباني لاستصلاحها ثم عادت فانتزعتها بعد شكاوى كثيرة ومنازعات مستمرة. والامثلة على ذلك كثيرة، ولا سيما في أديرة قزحيا، ومار انطونيوس البادواني في بيت شباب، ودير مرت مورا في اهدن، وكنائس جبيل ومعبد القديسة تقلا في المروج وغيرها[٩].

ولقد كان دخول الرهبان كمؤسسة ذا تأثير بالغ على ولادة الملكيات العقارية الوقفية غير المجزأة في جبل لبنان التي استمرت قاعدة اساسية للملكية العقارية الكبيرة في لبنان. وقد ساهمت الاعفاءات الضرائبية وغيرها مساهمة فعالة في زيادة هذه الملكيات الوقفية تباعاً وتمركزها في جوار الاديرة الكثيرة التي رممت او انشئت حديثاً على امتداد الساحة اللبنانية وتوزعها الجغرافي والطائفي. فقد بلغ عدد الاديرة للرهبانية اللبنانية وحدها، أي بمعزل عن اديرة الارساليات الاجنبية الرهبانية كلها، مئة وديراً واحداً ومدرستين اكليريكيتين، منها ٩١ ديراً في لبنان و١٠ أديرة للرهبانية اللبنانية في الخارج، وذلك حتى عام ١٩٢٥.

وكان للرهبانية المارونية حصة الاسد منها اذا بلغت اديرتها ٦٩ ديراً في لبنان وستة

---

٨ - مارون كرم: «قصة الملكية...»، صفحة ٢١ - حاشية رقم ٢.

٩ - مارون كرم: «قصة الملكية...»، مرجع سابق، صفحات ٢٦ و٣٣ و٥٧ و٥٩ و٧٥ و٢٢٢ و٢٣١.

اديرة في الخارج. وللرهبانية الكاثوليكية ١١ ديراً في لبنان، والارثوذكسية ١١ ديراً في لبنان و٤ أديرة في سورية. بالإضافة الى مدرستين اكليركيتين احداهما مارونية والاخرى كاثوليكية[١٠].

بعض انواع الوقفيات الرهبانية اللبنانية قبل القائمقاميتين:

اولاً: الوقفيات المجانية أو «لوجه الله»:

وتندرج تحت هذه التسمية: «المجانية»، عدة وقفيات منها[١١]:

أ - مجانية لقاء قداديس لراحة النفس او للتكفير او بدافع الحماسة الدينية التي يكون من نتائجها ان يبني احد الافراد ديراً أو كنيسة من ماله الخاص ثم تتبنى الرهبانية امر هذا الدير وتوسعه وتقدم له الاثاث اللازم شرط أن يصبح ملكاً لها.

ب - مجانية شرط بناء دير للراهبات كوقفية دير مار سمعان - القرن التي اشترط مقدمها المطران بولس موسى على الرهبنة ان تبني «ديراً» للراهبات.

ج - بسبب الصراع بين الرهبان انفسهم، او بين الرهبان والاهالي. وهي عملية مركزة جميع الاديرة القديمة في ايدي المؤسسة الرهبانية المنظمة. وقد تمت هذه المركزة حتى انقسام الرهبانية «اللبنانية» الى بلدية ومحلية بالإضافة الى الرهبنات الارسالية والمحلية الاخرى.

مجانية شرط الاستصلاح والترميم. وقد شملت هذه الوقفيات الاديرة القديمة المهدمة التي قامت المؤسسة الرهبانية بترميمها واعادة بنائها وتأثيثها.

هـ - مجانية شرط دفع الضرائب والميري المتأخرة عليها.

---

١٠ - ابراهيم الاسود: «تنوير الأذهان...»، الجزء الثاني، صفحات ١٧٥ - ١٩٣. وقمنا نحن بالاحصاء استناداً الى المعلومات المتوفرة.

١١ - نقدم هنا على سبيل المثال:

«وقفية جرجس مشاقة لدير المخلص

و - مجانية شرط الاعاشة الشخصية حتى الوفاة. وهناك نماذج كثيرة عن هذه الوقفيات ولا سيما عند المقاطعجيين المحليين وبعض الاغنياء الذين لم يرزقوا اولاداً وبعض الارامل من ذوات الاملاك الواسعة.

ز - مجانية لقاء تعليم الاولاد في القرية. وقد استهل هذا التقليد البطريرك

« ... فأحضر قبة واعمدة رخام من اوروبا للمايدة على مصروفه وهكذا عمل واجهة وأبواب الهياكل الثلاثة وأوقف على الدير أملاكاً كثيرة قد اشتراها من ماله منها قرية الوردية في جبل الريحان وأربعة بيوت في مدينة صيدا وغير ذلك. وكانت مساعداته للرهبنة متصلة. وقد كافتة (كافأته) عنهابترتيب قداس يومي أبدي عن نفسه وبعمل قداس عيد مار جرجس احتفالي باسمه الذي كتبوه منقوشاً بحجر المرمر على جانبي الهيكل الكبير. هكذا فعلى الجانب الأيمن (ادخل الى بيتك واسجد في هيكل قدسك بخوفك) وعلى الجانب الشمالي (لقد أحب جمال مجدك جرجس مشاقة عبدك) سنة ١٧٥٧ ... ».

د. ميخائيل مشاقة: « منتخبات من الجواب... »، ص٣.

- ويؤكد فولني هذه الهبات بقوله: « كثيرون يهبون كل سنة مئة قرش، حتى مئة ليرة ذهبا أو ألف ريال، ولا يبتغون سوى الصلاة على نيتهم، لكي يبعد الله عنهم طمع الحكام... » نقلاً عن أ. الحاج - « الرهبانية » مصدر سابق - ص٧٢٩.

وكتب ڤولني عن حياة رهبان المشرق يقول:

ان حالة رهبان الشرق هي اجمالا اصعب من حالة الرهبان الغربيين، كما تدل على ذلك طريقة معيشتهم، فهم يقضون في اليوم الواحد سبع ساعات في الصلاة من غير أن يعفى منها أحد. ينهضون الساعة الرابعة صباحاً، ويرقدون الساعة التاسعة مساء. لا يأكلون في يومهم الا أكلتين، الواحدة في الساعة التاسعة، والاخرى في الساعة الخامسة، وينقطعون دوماً عن اكل الزفر، حتى انهم لا يأكلون اللحم في أمراضهم الكبرى ويصومون كباقي الروم، ثلاثة صيامات كبيرة في السنة. وهنالك عدة صيامات أخرى لا يأكلون في خلالها، لا بيضا، ولا حليباً، ولا جبناً. ويعيشون القسم الأكبر من السنة على العدس المطبوخ بالزيت، والفول والارز المطبوخ بالسمن، وعلى اللبن والزيتون، وشيء من السمك المقدّد. وخبزهم صغير خشن، سيء الاختار يجف ثاني يوم خبزه، ولا يخبزون الا مرة في الاسبوع، ويزعمون انهم بمثل هذه الاغذية، يتجنبون الأمراض التي تعتري الفلاحين ».

« لكل واحد منهم حجرة صغيرة ليس فيها من الرياش سوى حصيرة وفراش وغطاء.. وليسوا بحاجة الى شراشف، بما أنهم ينامون وثيابهم عليهم. اما لباسهم فهو قميص غليظ، وسروال داخلي، وقباء من الصوف الخشن، الذي لا ينثني لثخانته وقساوته. يدعون شعرهم يطول حتى الثاني الاصابع، مخالفين بذلك عادة السكان. يلبسون قلنسوة من اللباد، كالتي يتعصب بها فرسان الاتراك، طولها عشر أصابع ».

« اما الشغل الذي يقومون به، فيتناول جميع المهن التي يحتاجون اليها. كل منهم ما عدا الرئيس ونائبه ووكيل الخرج، يتعاطى مهنة من المهن الازمة والمفيدة للدير. فمنهم الحائك، والخياط، والاسكاف، والبناء، وطاهيان، وأربعة يقومون باشغال المطبعة، وأربعة بتجليد الكتب. وجميعهم يتعاونون في العجن يوم الخبز.

« أما نفقات هؤلاء الاربعين او الخمسة والاربعين، فلا تزيد على اثني عشر كيساً في السنة أي ما يساوي ستة آلاف غرش، بما في ذلك نفقات الزوار، الذين كثيراً ما تعود زيارتهم على الدير بالفائدة، اذ ان أغلبهم ينفحونه

اسطفانوس الدويهي شخصياً عام ١٦٩٥ عندما وهب الرهبانية دير مرت مورا في اهدن على أن ترممه على نفقتها الخاصة وتقوم بتعليم أولاد اهدن القراءة البسيطة والمبادىء الدينية. وقد تمت عدة وقفيات مشابهة لوقفية الدويهي، وذلك في عكار، ووقفية دير مار جرجس في دير جنين، ووقفية كنيسة مار سركيس في قرطبة وغيرها[١٢].

وهذه الوقفيات المجانية «لوجه الله» كانت القاعدة التي انطلقت منها المؤسسة الرهبانية للتوسع والامتداد. ولذا فانها عديمة الاهمية من حيث المساهمة والانتاج، ولكنها القاعدة المادية للتوسع اللاحق، اذ عرفت المؤسسة الرهبانية كيف ترمم تلك الوقفيات، ومعظمها كنائس قديمة او اديرة مهجورة، ثم اضافت اليها املاكاً شاسعة بمشاركة الشلش والمغارسة والهبات الاخرى والشراء النقدي. ولا يمكن النظر الى هذه الوقفيات المجانية من زاوية تأثيرها اللاحق على تطور الملكيات العقارية للرهبانية اللبنانية.

= بالمال أو الهبات التي تؤلف جانباً من دخله. أما الجانب الآخر فانه يؤخذ من ربع أراضيه التي اكتراها الرهبان من أميرين بأربع مئة غرش في السنة. وتلك الاراضي قام بعزقها الرهبان الاولون. وأما الآن، فان حراثتها وزراعتها يقوم بها فلاحون، يخصون الدير بنصف مجتناها، وهو الحرير الابيض والأصفر الذي يبيعونه في بيروت، وبعض الحبوب، والخمر التي لا سوق لها هناك، فيهدونها الى المحسنين الى الدير أو يشربونها هم. وكان الرهبان فيما مضى يتنعون عن شربها. ولكن انقياداً لما يطرأ عادة من التحويل والتبديل على أية جمعية كانت، قد خفف الرهبان من تشدّدهم الاول، كما انهم بدأوا يتساهلون في تدخين التبغ، وشرب القهوة غير مكترثين باحتجاج الرهبان القدماء، الحريصين على صيانة التقاليد، التي تقيدوا بها منذ حداثتهم.

«ان ذات النظام تتبعه الاديار الاثنا عشر الخاصة بالرهبانية، التي عدد أعضائها نحو مئة وخمسين، ويجب ان نضيف اليها خمسة أديار للراهبات. إن الرؤساء الاولين ظنوا انهم صنعوا حسناً بانشائها، وقد أسلف الرهبان بعدئذ على ما فعله اسلافهم، اذ وجود راهبات في هذه البلاد، لا يخلو من الخطر فضلا عن انهن ينفقن اكثر من دخلهن، بيد ان الرهبان لا يقدمون على تسريحهن لأنهن ينتمين الى أغنى الاسر في دمشق وحلب والقاهرة، وتلك الاسر ترسل بناتهن الى الاديار ومعهن مهرهن...» نقلا عن أ. الحاج، صفحات ٧٢٧ - ٧٢٨.

١٢ - كرم: المرجع السابق، صفحات ٢٦ و٣٦ و٤٠ و٤٩ و٥٧ و٦٣. راجع ايضاً الأب يوسف محفوظ: «مرجع مذكور»، ص١٥٣.

ثانياً: الوقفيات للرهبانية لقاء استصلاح زراعي يعود بالنفع المادي او السياسي على الواقف والموقوف عليه معاً:

ترتبط هذه الوقفيات مباشرة بالقوى المقاطعجية الكبيرة. فالواقفون هم في الغالب من الامراء وكبار المقاطعجيين من المشايخ والاعيان. ولذلك اتسمت هذه الوقفيات بالطابع السياسي الواضح، سواء كانت الافادة مادية مباشرة أم سياسية هدفها تدعيم نفوذ الطائفة المارونية على اختلاف مراتبها الكهنوتية والرهبانية والمقاطعجية والفلاحية. وقد لعب المدبرون الموارنة الذين توزعوا تقريباً على كافة القيادات المقاطعجية المسيطرة في الجبل دوراً بالغ الاهمية في تقديم الوقفيات للرهبانية بوصفها قوة اقتصادية ذات صلة مباشرة بزيادة النفوذ الاقتصادي والسياسي للطائفة المارونية نفسها.

لكن السبب المباشر او القريب لهذه الوقفيات كان ذيوع صيت الراهب كخبير زراعي يتقن عمله بشكل متميز عن جميع القوى الفلاحية التي كانت تتعاطى الزراعة في هذه المناطق آنذاك. « فكلما وقعت عين امرىء على بستان فاكهة، او حقل حنطة، او عودة توت، او كرم عنب وزيتون الخ... بالغ الاتقان، جيد الانتاج.. قطع الناظر جازماً وقال: « هذا شغل راهب »...

ولقد مارس الرهبان دور « الخبراء الزراعيين الفنيين » و« استعان بهم الحكام والامراء والمشايخ.. والبطاركة والمطارنة على ادارة املاكهم » و« هذا ما هدى الحكام والامراء... الى وقف شيء من املاكهم على رهبانيتنا، او املاك اخرى سائبة موات، طمعاً بما يكفل لهم انتاجاً أوفر وأجود، وتحسين ثمن املاكهم بحيث اذا اعطوا قرشاً استردوه، من وجوه شتى قروشاً »[١٣]...

فهذه الوقفيات لها طابع الافادة المباشرة للواقف والموقوف معاً. وابرز أسباب هذه الوقفيات هي التالية:

أ - اسباب سياسية هدفها تعزيز دور الطائفة المارونية. وقد تمت هذه الوقفيات الكثيرة بتشجيع مباشر من المدبرين الموارنة، وخاصة سعد الخوري وسمعان

---

١٣ - الأب لويس بليبل: « تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية » - المجلد الاول - مصر ١٩٢٤، ص٨١.

البيطار ومنصور الدحداح. وابرز الوقفيات ما قدمه الامير يوسف الشهابي عام ١٧٧٠. فقد قدم للرهبانية في بلاد جبيل وقفيات كثيرة، ولا سيا وقفية دير سيدة المعونات او دار المعونات، ووقفية دير مار يوسف البرج، وخرائب كنائس مدينة جبيل. ومنها كنيسة مار يوحنا مرقس الانجيلي، وسيدة مرتين، وسيدة البوابة، ومار جرجس، ومار نوهرا، مع عقارات متعددة تابعة لهذه الوقفيات. وكذلك وقفيات عديدة في بلاد البترون ابرزها خربة معبد مار انطونيوس حوب، وخربة مار يعقوب في وادي تنورين، وخربة معبد السيدة في عين الراحة، وخرائب محابس ومعابد مثل محبسة سعيد، ومعبد مار جرجس، ومار مخايل، ومار سركيس، وخربة كنيسة سيدة ايليج في ميفوق، ودير سيدة ميفوق، وخربة دير مار قبريانوس كفيفان، وخرائب ومعابد اخرى ترقى الى عهد الصليبيين. ومع كل واحدة من هذه الخرائب والمعابد والمحابس كانت تسلم عقارات تابعة لها، وكلها مهجورة وبائرة لكنها ملكيات وقفية واسعة لعبت دوراً هاماً في ازدياد أملاك الرهبانية الوقفية ومراكز انتشارها في كافة هذه المناطق[١٤].

وقفيات على سبيل شراكة المساقاة او الشلش كوقفيات آل ابي اللمع لشركائهم الرهبان في البقاع وزحلة ووقفيات الامير بشير الثاني للرهبان في معلقة زحلة، والامير علي شهاب في وادي شحرور، والامير يوسف في الكرك، والامير بشير ابي اللمع في المروج، والامير فارس ابي اللمع في رأس المتن وغيرها[١٥]. ويلاحظ هنا أن الواقفين هم من الامراء الشهابيين واللمعيين دون سواهم، أي الامراء الذين تنصروا فعلا أو كانوا متهمين بالتنصُّر.

ج - وقفيات لتشجيع الرهبان على السكن والخدمة لدى الامراء والحكام بقصد تعليم اولادهم وتدبير ارزاقهم. فكان الامراء يبنون للرهبان كنائس في مناطقهم، ويوفرون لهم الحماية كشركاء لهم وفي خلال أقل من قرن كانت مدارس الرهبان تنتشر في قزحيا، وصيدا، وعجلتون، وبحرصاف، وتنورين، وبسكنتا، ووادي

---

١٤ - حول أديرة البترون والوقفيات التابعة لها تراجع دراسة الياس الياس: «الاديرة والمدارس في بلاد البترون في القرنين التاسع عشر والعشرين». كفاءة غير منشورة، كلية التربية ١٩٧٨، صفحات ٢٦ - ٧٣.

١٥ - كرم: المرجع السابق، صفحات ٧٣ - ٧٧.

شحرور، والمروج، والفريكة، وبان، والعبادية، وبيت هيا، ورأس المتن، والشبانية، والعزرا، وكفر حيال، وعين زبده، وحمانا، وعكار، ودير المخلص، وغيرها[١٦].

وكانت هذه الوقفيات عاملا اساسياً في ازدياد نفوذ الرهبانية والكنيسة المارونية وفي تزايد عدد الرهبان وأديرتهم ومدارسهم واملاكهم الوقفية في مرحلة تاريخية تميزت بالسعي لازالة الفروقات الطائفية التي بدأها الحكم المصري واكملتها اصلاحات الدولة العثمانية وخطوطها الهمايونية. واما النتيجة العملية فكانت ازدياد املاك الاديرة بشكل هائل، بحيث لم يعد بمقدور الكنيسة والمقاطعجيين الموارنة الا تحويل هذه القوة الاقتصادية والتربوية لمصلحة المشروع السياسي الطائفي الذي تفجر في اواسط القرن التاسع عشر تحت ضغط القوى الداخلية ولا سيما الاكليركية، والخارجية، ولا سيما الفرنسية والانكليزية.

ثالثاً: املاك الرهبانية الحاصلة بمشاركة الشلش والاستئجار والمساقاة

« الاستئجار او التطويب يقع على ارض محلولة لا مالك لها، تطوبها الدولة على اسم من يتقدم اليها، مقابل دفع مالها الاميري وضريبة الاعشار تعادل ٦٫٦ بالمئة من تخمين الانتاج ».

« مشاركة الشلش ان يسلم المالك عقاراً بائراً الى الشريك فينقبه ويغرسه توتا ـ عادةً ـ على نفقته الخاصة. وبعد مضي ثماني الى عشر سنوات يصبح الشريك مالكاً وفقاً للتعاقد ويطلق عليه اسم شريك مرابع ».

« اما شراكة المساقاة فليس للشريك في العقار ملك ولا شبه ملك. بل له نصف الانتاج الزراعي بدل اتعابه في قيام الارض. ويحق للمالك ان يستغني عنه متى شاء دون أي تعويض، الا اذا وجد بيده تعاقد يوجب الخلاف »[١٧].

وهذه الانواع الثلاثة، السلش والمساقاة والاستئجار كانت معروفة بكثرة في كافة

---

١٦ ـ أ. الحاج، مرجع سابق، الفصل التاسع عشر: « الثقافة في الرهبانية »، ص٩٥٤ وما يليها.

١٧ ـ الأب لويس بليبل: « تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية »، الجزء الأول، صفحة ٤٠٢، مصر ١٩٢٤. والثاني، ص٢١١، طبع مصر ١٩٢٥.

الاديرة اللبنانية. ولا سيما دير قزحيا ودير مار الياس - رأس المتن، ودير ميفوق، ودير الناعمة وغيرها.

وكانت هذه الانواع مدخلا طبيعياً لازدياد املاك الاديرة، إذ تقدم هذه الاديرة اليد العاملة النشيطة ويقدم المقاطعجيون من آل حمادة ونكد وشهاب وابي اللمع والخوري وغيرهم اراضي واسعة للاستصلاح في مزارع وقرى متعددة. كذلك استأجرت الاديرة مع الامراء الشهابيين اراضي وعقارات كثيرة في النبطية وبلاد الشقيف وبلاد بشارة وسهل البقاع وبعلبك وغيرها. ويكفي ان نورد نموذجاً معبراً في هذا المجال هو نموذج مزرعة بير سنين.

ففي سنة ١٧٤٠، سلم الامير منصور شهاب هذه المزرعة الى رئيس دير رشميا على سبيل المساقاة. واشترط على الرهبان نقب الارض وغرسها وحملهم المال الاميري المتوجب عليها. على ان يتناولوا نصف الغلال. وجدد العقد لمدة ٣٢ سنة. ثم جدد ابنه الامير فارس شهاب عقد شراكة شلش مع الرهبان على أن يملّكهم ربع الارض المغروسة. وجرت المقاسمة في ٢ تشرين الثاني - نوفمبر ١٨٧٢ أي بعد ١٣٢ سنة، كان الرهبان قد اشتروا خلالها قطعة ارض في المزرعة ودار الامير منصور منذ سنة ١٧٥٧، وحصلوا على ثلاثة ارباع الغلال ونصف الارض المغروسة منذ ١٨١٠، وتمّ شراء كل ما تبقى من الميراث للشهابيين من الاميرة خدّوج والاميرين فارس واسعد شهاب عام ١٨٧٢[١٨]. اي أن الرهبانية استطاعت بفضل ثباتها كمؤسسة ان تتوسع في امتلاك هذه المزرعة وجوارها وصولا الى دار الامير منصور شهاب الذي كان قد استقدمها الى المنطقة وابرم معها عقد المساقاة ثم ابرم إبنه عقد الشلش.

ويدل هذا النموذج بوضوح على أن الكثير من املاك الرهبانية تم الحصول عليها عبر مشاركة الشلش والمساقاة والاستئجار. وهذه الأنواع لا تدخل كهبات مجانية للرهبانة بوصفها مؤسسة، لكنها في الواقع هبات مجانية قدمها الرهبان انفسهم عملاً طوعياً كانت ثماره تصب في صندوق الرهبانية فتوسع بها املاكها ومواردها الاقتصادية دون ان يحصل اولئك الرهبان على اية مكاسب شخصية او عائلية. بل على العكس من ذلك فإن الراهب المتوفى تعود حصته في الإرث العائلي الى المؤسسة الرهبانية التي كثيراً ما كانت تشترط رسمياً قبول

١٨ - الأب بليبل: «تاريخ الرهبانية...»، المجلد الثالث، صفحة ١٢ وما يليها، طبع بيروت ١٩٦٤.

الشاب في سلك الرهبنة على أن يوقع مثل ذلك التنازل عن املاكه لها. وكان هذا العامل سبباً اضافياً في غنى الرهبانية وافقار عائلات الرهبان. وقامت منازعات كثيرة بين الرهبنة وذوي المترهبين بسبب ذلك الارث[١٩].

واما استصلاح الاراضي الموقوفة او بشراكة الشلش والمساقاة والاستئجار، او بالشراء النقدي، فيقع على كاهل الرهبان دون سواهم. ولذا لعبت اليد العاملة الرهبانية المجانية دوراً اساسياً في ذلك الاستصلاح وفي ازدياد الملكيات الوقفية او المشتراة للاديرة. فقد شددت المجامع الرهبانية على «الإقامة والتقشف، والاقتصاد بالنفقات، والانكباب على العمل». وان «لا يصير عمار اديار الا ما تشتغله الرهبان فقط» وان «لا يصير شراء اراضٍ او خلافه بالدين. والدين الذي يتم بغير رضى المدبرين ومجمع المشورة لا تلتزم به الرهبانية»[٢٠].

وكانت الاراضي، في البداية ولفترة طويلة من الزمن، المورد الاساسي لغنى المؤسسة الرهبانية. ولذا قام الرهبان بانماء ثروتها العقارية بعد أن «انصرفوا الى شغل الارض حتى العشق»[٢١]. وكانت الرهبانية كلها خلية عمل، من الرئيس العام حتى المبتدئين، اذ كان الرئيس العام يعطي المثل الصالح للجمهور ويحبب اليهم العمل... ويقوم بمهن وضيعة كالسكافة والكناسة وغسل آنية المطبخ وعمل اليد بأنواعه... وحتى حملة الدكتوراه في اللاهوت من رؤساء الاديار كانوا يشاركون العمال في كل المهن والاعمال ولا يميزهم عنهم مميّز.

وكان هذا المنهج المتبع في الرهبانية عاملا اساسياً في تماسكها وازدياد املاكها واستيعاب الاراضي المكتسبة حديثاً واستصلاحها وبناء اديرة جديدة. وساعدها على ذلك ان الرهبان الاوائل كانوا من منابت جبلية «ومربى الكدح والعمل، ابا عن جد، ولو كان

---

١٩ - راجع الدعوى الشهيرة بين آل صغير والبطريركية المارونية حول الاوقاف الخيرية لدير رومية، وقد استمرت من عام ١٩٥٩ حتى ١٩٧٢. وقدرت قيمة الأراضي المتنازع عليها بحوالى عشرين مليون ليرة لبنانية. وكانت هذه الاراضي قد قدمت في الاصل كوقفيات لدير رومية عندما كان المشرفون عليها من آل صغير. ثم عاد أولاد الواقفين يطالبون بحصتهم منها. ولكن المحكمة اللبنانية حكمت للبطريركية المارونية لأن الاراضي قدمت «كوقف خيري».

L'Orient-le jour. No. 501 du 31 Octobre 1972.

٢٠ - الأب لويس بليبل: «تاريخ الرهبانية..»، المجلد الثاني، صفحة ٩٣ وما يليها.

٢١ - الأب يوسف محفوظ: المرجع السابق، ص٦٨ - ٦٩.

راهباً رئيساً عاماً ومدبراً خاصاً »[٢٢]. وكانوا ذوي قدرة عظيمة على شغل الارض وتنقيبها وزراعتها وتشجيرها بحيث لم يبق شبر منها دون استثمار نافع متقن.

وخصت الارض الصالحة للحراثة بزراعة الحبوب المتنوعة والزيتون والفاكهة والخضار والتوت. وما الارض الرملية والمعدنية فزرعت بالصنوبر، والارض الصخرية بالاشجار البرية من سنديان وعفص وبلوط. واستخدمت مجاري الانهار والمستنقعات لزراعة الجوز والدلب والحور. واستثمرت اخشاب الاشجار للتجارة وبناء سقوف الاديار، وحارات القز، وبيوت الشركاء واستثمرت الاراضي الجردية للمراعي. وكانت الاديرة تقيم فيا بينها شبكات واسعة من تبادل اليد العاملة، الزراعية منها والحرفية، بحيث تمد بعضها بعضاً بالمنتوجات والخبرات الفنية. وكان بناء الاديرة الجديدة يقوم على العمل الطوعي المجاني للرهبان ومتطوعي القرى المجاورة، وكذلك استصلاح الاراضي والاستئجار بالشلش والمساقاة. فقد ارتبط بالرهبان عدد واسع من الفلاحين، ولا سيا من ذوي الشباب المترهبين، لأن الترهب في الفترة الاولى كان شديداً. وكانت الرهبانية تنتقي اعداداً محددة من مجموع الراغبين في الترهب، أي تقيم علاقات مباشرة مع اهل الراهب الجديد وعائلته، وهي علاقات تعاون كامل لمصلحة الرهبانية التي انتشرت اديارها في كل المناطق. وهذا ما يفسر أن عدداً قليلا من الرهبان كان يقدم انتاجاً كثيراً في الاديار الجديدة. وما كان ليتم لهم ذلك الا بمساعدة المؤسسة الرهبانية من جهة، والاهالي المجاورين من جهة أخرى. وكانت بعض الاديرة، كدير قزحيا مثلا، تضم انواعاً متعددة من الحرف: ممشى السكافة، وممشى الخياطة، وممشى الحياكة... وبلغ عدد الماشي ١٢ ممشىً بحيث يخرج الشاب، سواء ترهب في دير او عاد الى اهله، مزوداً بحرفة متقنة تضمن له اسباب العيش بالإضافة الى التعليم الذي حصل عليه في الدير. وعبر هذه الشبكة الجيدة المتينة من العلاقات الاجتماعية استطاعت المؤسسة الرهبانية ان تستصلح اراضي واسعة، وتزيد من نفوذها الاقتصادي والاجتماعي في الوسط الذي عاشت فيه، وتعقد المزيد من عقود المساقاة والاستئجار عبر استقطاب مزيد من الرهبان والمبتدئين والمتطوعين.

---

٢٢ - نقلا عن سيرة الأب مرقص الكفاعي المدونة في روزنامة دير مار عبدا في معاد، والمنشورة في « آثار الرهبانية المارونية »، المجلد الاول، صفحات ٢٠٨ - ٢١٠. وقد ذكرها الأب كرم في حاشية الصفحة ١٣٤.

رابعاً: املاك الرهبانية المتصلة اليها بالشراء النقدي

يؤكد الاب مارون كرم ان الوقفيات المذكورة سابقاً لم تشكل بكافة انواعها سوى عشرة بالمئة من الاملاك التي اختزنتها الاديرة ورهبانيتها[٢٣]. اي أن اكبر الاملاك حجماً واتساعاً، وهي تعادل تسعين بالمئة، حصلت عليها الاديرة بواسطة المشاركة او بالشراء النقدي في ظروف تاريخية كانت اسعار الارض فيها متدنية جداً بحيث كان الشراء اقرب ما يكون الى الهبات والوقفيات. وهنا يطرح السؤال الاساسي: كيف تجمعت الاموال النقدية لدى الرهبانية من اجل شراء الاراضي؟

لقد مرت الرهبانية بمرحلتين اساسيتين بعد تأسيسها: المرحلة الاولى قامت على اساس الغيرة الدينية والتقشف الشديد لدى الرهبان، واستغلال الاعمال الصناعية والزراعية والتربوية التي كانت تقوم بها اليد العاملة الرهبانية، وتوظيف كل ذلك مع رسوم الاحسان والنذور لشراء الاراضي وتوسيع الاديرة وترميمها وشراء ممتلكات جديدة لها. واما المرحلة الثانية فاعتمدت الاساليب ذاتها. والفارق النوعي لهذه المرحلة هو تأسيس الصندوق العام للرهبانية، أي القيام بالمهات السابقة لمصلحة الرهبانية، ولكن بشكل علمي منظّم. وهكذا جعل الصندوق العام للرهبانية في رأس اهدافه: شراء الاراضي واسعافات الاديرة والانشاءات الجديدة، أو توسّع القاعدة المادية للمؤسسة الرهبانية لتشمل مختلف المناطق. وهكذا يمكن التأكيد بأن اي تعارض بين المرحلتين لا يمكن ان يلحظ، وان هناك تطوراً طبيعياً للمؤسسة الرهبانية من العمل غير المنظم الى التنظيم الكامل، الامر الذي ضمن للرهبانية دوراً هاماً في الحفاظ على الممتلكات الواسعة التي حصلت عليها وادارة هذه الممتلكات ادارة جيدة.

أ ـ المعادلة الاقتصادية للتقشف الرهباني:

ان السمة الاساسية لتطور الرهبانية في مراحلها الاولى وحتى زمن متأخر من القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين هي التقشف الشديد الذي مارسه الرهبان. فقد شددت المجامع الرهبانية على «الاماته والتقشف، والاقتصاد بالنفقات، والانكباب على العمل... وتلافي الخسارة ولو أدى الامر الى اقفال الدير وهجره وتأجير أملاكه»[٢٤].

---

٢٣ ـ الأب كرم: المرجع السابق، ص٩٧.

٢٤ ـ لهذا السبب تم اخلاء دير سيدة طاميش وضم مار يوحنا في رشميا الى دير مار انطونيوس سير، وضم مار =

أي أن ما يهم الرهبانية هو الاديرة التي تمول نفسها وتقدم فائض انتاجها الغزير للصندوق العام ليشتري اراضي جديدة ويفتح اديرة جديدة. ومن الطريف ان نذكر هنا «أن رهبان دير ميفوق كانوا يربون الخيول الاصائل للدير حتى بلغت قطيعاً كبيراً. وكان الدير يبيع هذه الخيول لان القانون الرهباني يحرم على الراهب ركب الخيل. فالراهب لا يركب الا حماراً»[٢٥].

واما على صعيد المأكل والملبس فقد كتب الاب بتيكو اليسوعي في مجلة المشرق لسنة ١٩٣٣ يقول: «... يقضي هؤلاء الرهبان سنتين في التجربة، لا يأكلون اللحم ابداً، والفقر لامع في ملابسهم، ينغمون الصلاة نصف الليل... ويصرفون قسماً من نهارهم في حراثة الارض وفي الاعمال الخدمية... ويبذلون في حفظ فرائضهم، ولا سيما فريضتي الصوم والصمت الشاق، منتهى الدقة، ويندر ان يروا الناس»[٢٦].

ومن يطلع على روزنامات الاديار يجد ان باب الوفيات فيها قد حوى اسماء مئات الرهبان الذين قضوا نتيجة العمل الشاق والمضني والحرمان الرهباني والطوعي في المأكل والملبس. وكانت النتيجة العملية لذلك ان تجمّعت للرهبانية املاك واسعة جداً قامت على اكتاف «اقل من خمساية راهب، اغلبيتهم الساحقة من الاخوة العمال، وذلك في اقل من مائة عام، قاموا خلالها بجميع الاعمال بأيديهم»[٢٧].

= انطونيوس قزحيا الى دير سيدة حوقا عام ١٧٤٩. وفي سنة ١٨٨٢ أخلي دير مار قبريانوس في كفيفان. وفي سنة ١٨٨٦ أخلي دير مار موسى الحبشي.. الخ». راجع الأب لويس بليبل، المرجع السابق، المجلد الثاني، صفحات ٩٧ و٩٨ و١٠٩.

٢٥ - الأب كرم: المرجع السابق، ص١٣٦.

٢٦ - يشير الأب كرم الى أن هذه المقالة ظهرت في مجلة المشرق لعام ١٩٣٣ دون ذكر العدد والصفحة والتاريخ. راجع كرم (المرجع السابق) ص٢٦٥.

ونضيف هنا ان القانون الأساسي للرهبانية قد حرم على الراهب اكل اللحم الا لعلة مرض حسب اشارة الطبيب واذن الرئيس. ولم يسمح للرهبان بأكل اللحم بصورة قطعية قبل سنة ١٨٧٥، ولا بأن يطبخوا طعامهم بالسمن قبل ١٨٠٥. وجاء في القانون الاساسي للرهبانية: «لتكن مائدة الراهب سهلة الوجود». أما من حيث الكسوة فأمر القانون أن تكون «العباءة من صوف والقميص من خام»، وكلا الصنفين من انتاج الأديار وصنع الرهبان. كما حرّم المجمع الرهباني العام سنة ١٧٦١ و١٨١٤ التدخين على الرهبان، واعتبر المخالفة ذلة ثقيلة للغاية توجب القصاص الصارم على الراهب وعزل الرئيس فوراً من الوظيفة.

راجع بليبل: «تاريخ الرهبانية»، المجلد الثاني، صفحات ٢٥٤ حتى ص٢٧٩ - والمجلد الثالث، صفحات ٢١٨ وما يليها، و٣١١ وما يليها.

راجع ايضاً الأب محفوظ، «المرجع السابق»، ص٧٠.

٢٧ - الأب كرم، «المرجع السابق»، ص٢٦٣.

ب - المردود الاقتصادي للثروة الحيوانية
الكبيرة التي امتلكتها الرهبانية

ولم يكن العمل المضني يتناول الزراعة فقط بل امتد الى كافة الفروع الاقتصادية المنتجة. فأمنت الرهبانية لنفسها ثروة كبيرة جداً، حتى أن معظم الاراضي الرهبانية الصخرية والحرجية، غير الصالحة للزراعة، استثمرت كعقارات لمراعي الماشية فأعطت انتاجاً لا يقل عن ربع الارض الزراعية. فاقتنى دير قزحيا قطعان ماعز وغنم وبقر وخيل وجاموس وبغال وجمال وحمير... تربو على الفي رأس، تقضي فصل الصيف في احراج الدير واحراج الضنية، وفصل الشتاء في سهول عكار. «وكان لكل دير، مثل ميفوق، وحوب، ومشموشة، ومار موسى.... قطعان مماثلة لقطعان دير قزحيا... وكل دير من سائر اديارنا خمسمائة رأس ماشية أو اكثر»[٢٨].

ومن هذه الثروة الحيوانية وفرت الرهبانية مواد غذائية، ومواد كسوة وسكافة وسماداً، وربّت خلايا نحل. وكان الرهبان والراهبات يقومون بجميع الاعمال والصناعات بأيديهم. يضاف الى ذلك ان رعاة الماشية ارتبطوا مباشرة بالاديرة، وبلغت اعدادهم اكثر من مائة عائلة ترعى مواشي الاديرة[٢٩] وتضيف للرهبانية يداً عاملة منتجة باجور زهيدة جداً.

وكانت قطعان الماشية مصدر وفر نقدي كبير. فكانت المؤسسة الرهبانية تبيع الحليب والجبن والسمن اذ كان لا يزال جارياً تحريم اكلها على الرهبان، وتشتري بأثمانها مواد اخرى، او ارضاً، او تبني ادياراً ومدارس...

ج - العمل الحرفي الرهباني يمد
الرهبانية بفائض نقدي وافر

واذا كانت الموارد الزراعية مدخلا للاكتفاء الذاتي للرهبانية وبيع بعض الفائض من الانتاج، فان العمل الحرفي قدم للمؤسسة الرهبانية فائضاً مادياً نقدياً بالغ الاهمية. فقد

---

٢٨ - الأب كرم، المرجع السابق، ص١٣٦.

٢٩ - الأب كرم، المرجع السابق، ص١٣٨ و١٥٠ و١٥٩.

S.O.S «Le LIBAN Foryer Chrétien du Proche-Orient» PP 18-22.

مارس الرهبان صنعة الطبابة بالعقاقير والاعشاب « فكان في كل دير، تقريباً، راهب ملم بأصول هذا الطب، متمرس به، يستعين بمخطوطات ووصفات على معالجة اخوته الرهبان، ومن يقصده من العلمانيين (أي كل من هو خارج السلك الرهباني) وكانت مكافأة الرهبان ـ الاطباء تعود للاديرة ». كذلك مارس الرهبان الطباعة. فكانت مطبعة دير قزحيا بكر المطابع في المقاطعات المشرقية. ثم اضيفت اليها مطبعة دير طاميش. فقدمت المطابع اعداداً من الكتب للصلاة والمدارس. « فأمنت حاجة مدارسها ومدارس اخرى، الى الكتب المدرسية، وسهلت وجود الكتب الطقسية والروحية ومنعت الدس فيها على ايدي النساخ والخطاطين بقصد تشويه عقيدة « بيت مارون ». واضافت الى اقتصادها من ناحية ثالثة شيئاً من الربح، واوجدت عملا لابنائها ولسواهم، واسهمت في نشر العلم والثقافة الروحية والادبية... »[٣٠].

وترتبط بصناعة الطباعة صناعة اخرى هي دباغة الجلود او العرم لتجليد الكتب. فكان الرهبان يفرزون الجلد الناعم الرقيق من جلود الماشية التابعة للاديرة ويدبغونها دبغاً فنياً ملوناً: احمر ضارباً الى الاخضرار وخمرياً بنيا واسود قاتماً.. الخ. وتجدر الاشارة هنا الى ان الرهبانية امنت يداً عاملة صناعية عبر دخول الرهبان اليها من المناطق الصناعية ذات الحرف المتوارثة، وبخاصة منطقة بيت شباب حيث دخل الرهبانية ١١٠[٣١] رهبان منها كان لهم دور اساسي في دعم الصناعات الرهبانية اذ كانت لهم من تنشئتهم الصناعية المتوارثة مهارة فائقة في الصناعات الدقيقة التي عادت بأرباح وفيرة على المؤسسة الرهبانية. كما دخلت الرهبانية أعداد كبيرة من ذوي المنابت الحرفية التي كانت تمارس التصوير والصياغة وطلي آنية التقديس بالذهب والفضة، وتصليح الساعات، وتوشية الكتب المطبوعة بخيوط ذهبية وغيرها. وكان معظم هؤلاء من حلب وبيروت وطرابلس وبيت شباب، اي من المدن والقصبات الصناعية. وكان انتاجهم يعود كله للمؤسسة الرهبانية. وكانت هناك كذلك صناعات اخرى انتشرت في كل دير تقريباً، ولا سيما اديار الابتداء كصناعات الحياكة والخياطة والسكافة والنجارة والحدادة. وكانت الرهبانية تؤمن « الاكتفاء » الذاتي « عبر الرهبان العاملين فيها، وفائض الانتاج يباع ويعود ريعه للمؤسسة الرهبانية »[٣٢].

---

٣٠ - كرم، المرجع السابق، ص١٦٥، حاشية رقم ٢.

٣٢ - الأب بليبل: « تاريخ الرهبانية المارونية.. »، المجلد الاول، ص٤٠٧. راجع ايضاً ما كتبه أسامة عانوتي عن دور الراهب عبدالله زاخر في عمل الصاغة: « الحركة الادبية في بلاد الشام »، ص١٨.

واذا كانت هذه الصناعات ذات مردود نقدي مباشر لمصلحة الرهبانية فهناك حرفتان وفرتا لها اموالا طائلة بفضل اليد العاملة فيها. وهاتان الحرفتان هما البناء والنجارة. ونظراً لتكاليف هاتين الحرفتين وصلتهما الوثيقة بزيادة عدد الاديرة وترميم المتداعي منها وبناء حيطان البساتين وغيرها، حافظت الرهبانية بدقة على قرار مجمع المدبرين لعام ١٧٣٦ الذي نص: «لا يصير عمار (بناء) في الاديرة الا ما تشتغله الرهبان فقط، واذا دعت الضرورة الى استئجار بنّاء واحد ليساعد الاخوة فلا مانع...»[٣٣]. وقد تقيد الرهبان بهذا القرار فبنوا الاديار والمدارس والاناطيش والحوانيت والطواحين والزرائب والحارات وبيوت الشركاء ومعاصر الزيت وغيرها.

ويورد الاب كرم نماذج معبرة فعلا عن تطبيق هذا القرار. فالاب عبدالله الأهمجاني الملقب بشيخ البنائين قد عمر بيده دير مار سركيس ـ قرطبا بكامله، ونصف دير سيدة ميفوق القديم، واقبية دير حوب جميعها، والطابق الشرقي العلوي، ومعرمة دير قزحيا اما الاخ عبد الله الخباز فقد عمر بيده او بمعاونة ابن اخيه الاخ مخايل دير مار مارون ـ عنايا بكامله، ودير مار يعقوب الحصن بكامله، ودير الجديدة بكامله، ودير مار روكس ـ مراح الامير بكامله، وطاحون دير مار الياس الراس في نهر الكلب، وطاحون دير البرج وكذلك طاحون دير الحصن في نهر كفر حلدا وطاحون الحورة في ميفوق وجسر نهر رشعين، وجسر طاحون قزحيا، واكثر بيوت الشركاء في كل منطقة، وحارات القزّ في الاديار، وحوانيت الاديار، وزرائب المواشي في اكثر الاديار، وجدّد بناء دير مار يوحنا ـ رشميا، وجدد بناء دير مار ساسين ـ بسكنتا، وبنى دير مار شليطا ـ القطارة بكامله. فاذا كان هذا وضع راهب واحد او راهبين او ثلاثة فمن الضروري ملاحظة الفائدة المادية العميمة التي قدمها طوعاً، ودون اي مقابل، ولمدى الحياة، مئات الرهبان. وما ينطبق على البناء ينطبق كذلك على التجارة المرتبطة به، أي منجور الاديرة والكنائس والخزائن وصناديق القمح والحفر وقوالب قباب الاجراس وغيرها[٣٤]. فكانت هذه الصناعات مصدر توفير مادي اساسي للرهبانية ومصدر ارباح اضافية تزاد الى صندوقها العام لمصلحة شراء الاراضي الجديدة.

وفي هذا الاطار ادخلت المؤسسة الرهبانية كافة الشباب والشابات الراغبين

---

٣٣ ـ الأب بليبل، المرجع السابق، المجلد الاول، ص٢٣٢.

٣٤ ـ راجع الأب محفوظ، المرجع السابق، ص١٥٩ حتى ١٦٥. ويشير الأب محفوظ الى قرار المجمع اللبناني «اعملوا بأيديكم كما أوصيناكم.. ومن لا يشاء أن يعمل لا يطعم»، ص١٦٠.

والراغبات في الترهب، وكانت تطلق عليهم وعليهن تسمية المبتدئين. «وكانت العادة المألوفة ان يوزع المبتدئون دورياً على اصحاب الوظائف الديرية، لكي يعاونوهم ويتمرسوا بها، ويتدربوا على ايديهم، وفقاً لاهلية كل منهم حتى يتخرج كل مبتدىء من جميع الوظائف الديرية. فاذا مهر في احداها، وجهته الرهبانية اليها ووفرت الوسائل للمزيد من المهارة، وأحصته في عداد المعلمين المعول على آرائهم، واستشير في كل قضية احصائية»[٣٥].

وهكذا كانت الرهبانية المارونية تؤمن لنفسها اعداداً كبيرة من الرهبان العمال - المتخصصين في كافة المجالات الحرفية والزراعية والتربوية. فقد ترهب فيها ٢٩٦٧ راهباً حتى عام ١٩٧١، توزعوا على ٦٩ ديراً بالإضافة الى مئات الراهبات. وكانت اخصب فترات الترهب ما بين ١٨٠٠ و١٨٧٥ إذ دخل الرهبنة ثلث اعداد الناذرين خلال ٧٥ سنة[٣٦] فقط بسبب الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتربوية التي رافقت ازدياد نفوذ الرهبانية والكنيسة.

---

٣٥ - الأب كرم، المرجع السابق، ص١٤٦.

٣٦ - الأب كرم، صفحات ١٤٩ و١٥٠ و٢٠٦ و٢٠٧ و٢٠٨ و٨٨ و١٣٩ و١٤١. راجع أيضاً ابراهيم الأسود: «تنوير الأذهان...» الجزء الثاني، صفحات ١٧٥ - ١٩٣. والأب يوسف محفوظ، «المرجع السابق»، ص١٧٩ وما يليها.

أما الاحصائيات المفصلة حول اعداد الرهبان فيمكن ايراد بعض الأرقام العامة بشأنها. فقد بلغت أرقام النادرين ٧٣٣ راهباً ما بين ١٦٩٥ و١٨٠٠. ثم بلغ عدد الناذرين ١٢٧٨ من عام ١٨٠٠ حتى عام ١٨٧٥.

وانخفض العدد الى ٣٠٨ ما بين ١٨٧٥ و١٩٠٠. ومن عام ١٩٠٠ حتى عام ١٩٤٠ بلغ عدد الناذرين ٤٢٩ راهباً. وفي الفترة الممتدة من ١٩٤٠ الى ١٩٧١ لم يترهب سوى ٢٣٠ راهباً فقط اذ كان قد توفي ٤٠٥ رهبان في المدة ما بين ١٨٧٥ و١٩٧١. وهذا مؤشر واضح على تقلص عدد الرهبان في حين حافظت الرهبانية على أملاكها الواسعة. واما توزع الرهبان على المناطق اللبنانية فكان كالتالي:

المكان	عدد المترهبين من		عدد المترهبين في
الشوف	٤٠٣		٤١٢
المتن	٣٨٥		٤٠٥
كسروان	٤٥٢		٤٥٢
جبيل والبترون	١٠٤٨		١٠٦٤
الجبة	٥١٣		٥٤٢
مناطق متفرقة	١٥٠	اديرة متفرقة	٩٠

وقد لعبت هذه اليد العاملة المتخصصة دوراً بالغ الأهمية في توسع املاك الرهبانية فبلغت مئات الهكتارات على امتداد كافة المناطق اللبنانية.

د - مردود النذور والقداديس

بالاضافة الى الانتاج الوافر، فان الاديرة كانت تجمع النذور ورسوم الاحسان من القرى المجاورة، وكذلك رسوم القداديس للمشتركين في شراكة مار انطونيوس قزحيا. وهذه القداديس نوعان: محددة العدد والزمن كأن يقدس كهنة الدير عدداً معيناً من القداديس في يوم معين سنوياً لقاء اجر معين يدفع للدير نقداً او عيناً، وقد اداديس مطلقة كأن يقدس جميع كهنة الدير، بالغاً ما بلغ عددهم، على نية الواقف او لراحة نفسه ونفوس ذوي قرباه في اعياد محددة. وكانت القداديس تسجل في روزنامة الدير ويوقع عليها الاب العام وحده، بحيث يصير رئيس الدير ورهبانه ملتزمين بايفائها ضميرياً في مواقيتها. «وقلما يخلو دير من هذه القداديس التأسيسية»[٣٧]. وفي سنة ١٧٢٥ اجاز البابا بناديكتوس الثالث عشر بتاريخ ٢٣ آب - اغسطس تأسيس شراكة القداديس لدير قزحيا التي أربى عدد المشتركين فيها على مليون[٣٨] يدفعون سنوياً اعانات مادية، نقدية وعينية، للاديرة لقاء القداديس والغفران والصلاة على النفس وغيرها. ولما كان رؤساء الرهبانية مغرمين باقتناء الاملاك والمحافظة عليها ولا يبيعون منها شبراً مهما كانت الظروف «فمن البديهي القول ان النقود الوافرة العائدة للاديرة من النذور والاحسانات والقداديس وشراكة دير قزحيا كانت توظف كلها في شراء املاك جديدة وبناء اديرة جديدة او ترميم اديرة قديمة واضافة املاك واسعة اليها.

بعض الملاحظات:

ان القاعدة الاساسية الاقتصادية للرهبانية هي الحصول على اكبر قدر من الانتاج واستهلاك اقل نسبة من هذا الانتاج وبيع الباقي لشراء أراضٍ جديدة تضاف الى الأراضي

---

٣٧ - بليبل، المرجع السابق، الجزء الاول، صفحات ٨٧ و٨٨ و٣٣٢ وما يليها.

٣٨ - يقول الأب مارون كرم انه يوجد في دير قزحيا كفيفان كراس مطبوع على مطبعة قزحيا بهذا الموضوع، راجع «قصة الملكية...»، ص٢١٦ حاشية رقم ٣.

الواسعة السابقة. وقد استخدمت لهذه الغاية اليد العاملة الرهبانية، الذكور لحراثة الارض وسائر الحرف والصناعات، والراهبات لغزل الصوف وغيره، واليد العاملة الاجيرة كعائلات فلاحية تابعة من نواطير ومكارين ورعاة وغيرهم. وكانت المؤسسة الرهبانية تنظم الانتاج بشكل دقيق فتستفيد من كل طاقة في موقعها. فحتى السماد الذي كان يستغل لاخصاب الاراضي الرهبانية «كان يباع حيث يتعذر نقله او يدفع بدل مراعٍ »[٣٩].

وجاءت ولادة الصندوق العام للرهبانية عام ١٧٤٨ تنظم امور هذه الرهبانية طوال ١٤٠ سنة، اي حتى ١٨٨٨ وهي الفترة التي تنظمت خلالها المؤسسة الرهبانية وتوسعت املاكها الى الحد الاقصى، مما حمل الاب مارون كرم على اتهام «الضعف البشري، وتدخل الأيادي الاجنبية، وجنوح بعض رؤساء عامين ومدبرين لا يتجاوزون عدد أصابع اليد الواحدة، ففرّطوا في موارد هذا الصندوق، وخرجوا بها عن العام الى الخاص، فتسببوا، شيئاً فشيئاً، بانكفاء كل منطقة الى ذاتها، ثم بانطواء كل دير على نفسه، فأصيبت مرافق الحياة العامة بالركود والجمود وفتر التعاطف والاريحية والمبادرة، ومنيت الحياة العفوية بالتفكك والضعف »[٤٠]. لكن الاب كرم يكتب « قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية » كمؤرخ راهب ذي « منهجية طائفية مثالية غيبية » لذا فهو يجهل او يتجاهل الموارد الاقتصادية الهائلة للرهبانية، والاملاك الواسعة التي سيطرت عليها، واليد العاملة المجانية الرهبانية التي استغلتها طوال مئات السنين ويتجاهل كذلك مصير فائض انتاج اليد العاملة الرخيصة التي سهلت لها التوسع لشراء أملاك جديدة، ومدخرات شراكة القداديس التي بلغت مليوناً من المشتركين ،وغيرها من العوامل التي ساعدت الرهبانية على الغنى الاقتصادي والمادي فأبعدتها عن التبشير والعمل الروحي. واتهام اليد الاجنبية بضرب « العائلة الرهبانية اللبنانية الموحدة » لن يحل اشكالية دراسة المؤسسة الرهبانية نفسها بعد تطورها الى مالكة حقيقية لأراض شاسعة، ومهيمنة فعلية على انتاج اعداد كبيرة من الناس، رهباناً كانوا او فلاحين ومرابعين ورعاة ونواطير ومكارين. وبالتالي فان رئيس الدير والمدبرين سيحاولون الاحتفاظ لأنفسهم بأموال كثيرة، كما سيحاول كل دير ان يستقل بموارده واملاكه. فكثرة الموارد الانتاجية، ولا سيما في الاديار الغنية، جعلت رؤساء الاديرة والمدبرين ورجال الاكليروس يسعون الى زيادة نفوذهم الشخصي داخل الطائفة المارونية.

---

٣٩ - كرم، المرجع السابق، ص١٣٧.

٤٠ - كرم، المرجع السابق، ص٢٣١ ويؤكد في الصفحة ١١٦ « ان ما طرأ على تعكير هذا الجو العائلي في بعض الاديرة اسبابه أجنبية يعرفها كثير من الرهبان والشركاء ».

وكانت جميع مداخيل الاديار تجمع في الخزانة العامة فيتسلمها الوكيل العام وينفقها على الاديار « حيث تدعو الحاجة » وذلك تحت اشراف مجمع المدبرين. وجعلت الرهبانية لها مستودعات تخزن فيها الانتاج. مما حوّل مسؤولي الاديار والمدبرين الى أشباه ارباب عمل فعليين. ونشأت « الوظيفة العامة » اي رئاسة المدبرين كنموذج واضح لذلك. فقد اقتنت عقارات خاصة بها منذ مطالع القرن التاسع عشر، واقامت لها المشاريع الخاصة لزراعة التوت وانتاج الحرير على حساب يد عاملة، رهبانية وفلاحية، مجانية. وكانت موارد الارض تقدم سنوياً آلاف الليرات الذهبية للوظيفة العامة. فقد قدر انتاجها من موسم الشرانق الحريرية وحده بـ ٣٥٠٠ ليرة ذهبية في العام، بالاضافة الى المداخيل التي جعلت الوظيفة العامة تختزن ما بين عشرة آلاف وخمسة عشر ألف ليرة ذهبية سنوياً[٤١]. وكانت النتيجة الطبيعية لذلك ان الرهبان واجهوا « الانحراف » في اعلى الهرم الرهباني « بانتفاضات » متتالية[٤٢] كانت نتائجها عديمة الاهمية بسبب قوانين الطاعة الصارمة والامانة التي تقول بها الرهبانية. ولكن كان من نتائجها غير المباشرة ان تقلصت اعداد المترهبين تباعاً بعد فترة من هذه « الانتفاضات » الرهبانية.

وبالمقابل، كانت الايديولوجية الدينية التي تبثها « الوظيفة العامة » خاصة، والمؤسسة

---

٤١ - الأب كرم، المرجع السابق، صفحات ٢٣٦ - ٢٣٨. والتزاما منا بعدم التصدي لموضوعات طائفية بهذا الحجم دون اثبات أكيد، فضلنا اعتاد كتب الرهبان انفسهم مع الاشارة الى أن المداخيل كانت اكثر من ذلك بعدة أضعاف.

٤٢ - يشير الاب مارون كرم الى أربع من هذه الانتفاضات: الاولى سنة ١٨٣٤، والثانية سنة ١٨٤٣، والثالثة سنة ١٨٥٦ والرابعة سنة ١٨٧٧ مع كتابة نقاط متتابعة بعدها، مما يؤكد وجود انتفاضات اخرى. ولكن الاب كرم يكتفي بهذا التعليق: « لا مجال لسرد الاسباب الموجبة لهذه الانتفاضات والملابسات التي رافقتها وتسببت بها، ولكن القائمين بها كانوا دائماً على حق كما اتضح للمراجع الدينية العالية ولو بعد حين. ومما تجدر الاشارة اليه ان أسباب الانحراف كانت دائماً من تدخل اليد الاجنبية لمآرب في النفس » (صفحة ٨٨ حاشية رقم ١).

وهذه المنهجية الغيبية التي تتهم اليد الأجنبية مجدداً بالاساءة الى « العائلة الرهبانية اللبنانية الموحدة » لا تحل الإشكالية الاساسية التي أشرنا اليها سابقاً. فاليد الاجنبية هنا هي الارساليات التبشيرية اليسوعية والفرنسيسكان واللعازاريين وغيرهم الذين كانوا أكثر تحللا في كثير من مظاهر الاماتة والتقشف الرهباني المحلي. ولكن الأب كرم يغيّب عاملا أساسياً من عوامل الانتفاضة وهو دور الوظيفة العامة المتزامنة مع هذه الانتفاضات. فهو يشير اليها من طرف خفي. ونميل الى الاعتقاد بأن غنى الوظيفة العامة وتحولها الى طاقة اقتصادية كبيرة، وابتعادها عن الرسالة الروحية للرهبانية، وتعاطيها الاعمال السياسية مباشرة، وتحللها من القيود الصارمة للتقشف الرهباني، كل هذه الاسباب وغيرها كانت في صلب تلك « الانتفاضات الرهبانية » التي لا زالت بحاجة قصوى للتنقيب عنها ودراستها.

الرهبانية عامة، تقول «بان الراهب يستعيض من ذوبان شخصيته الفردية، بشخصية اجتماعية عفوية لها كرامتها وقيمتها وميزتها». وما كان لهذه الايديولوجيا التي سادت في فترة الحماسة الدينية والامانة الطوعية والاضطرابات الطائفية ان تخدع جماهير الرهبان وعامة الناس الى الابد. ولذا تقلصت اعداد الرهبان تدريجياً وبدأوا ينقطعون تباعاً عن الاعمال اليدوية، في الزراعة والحرف وغيرها، حتى ان الأخ مخائيل الخباز (١٨٥٦ - ١٩٠٥) كان «خاتمة رهباننا البنائين». أي أن المؤسسة الرهبانية بدأت تقطع صلتها بالقواعد التي أدت الى ازدهارها. وانقلب الرهبان الدراويش من التضييق على أنفسهم مكتفين باللقمة اليابسة والثوب الفقري والعمل الشاق والصوم والتقشف والاماتة... الى رهبان يمارسون التعليم احياناً الى جانب القاء بعض المواعظ الدينية، وانقطعوا كلياً عن الاعمال السابقة «فأسقط في يد اقتصادنا زراعياً ومدرسياً بعد ان تحول رهباننا تدريجياً عن العمل والمحراث الى القلم والكتاب، وأوكلوا الزراعة الى العمال بأجور زادت على الانتاج، ثم اضطروا الى الاستعانة بمدرسين وعمال في المدارس بأجور أربت على رواتب التلاميذ او كادت»[٤٣]. وبعبارة اخرى، انقلبت الى مؤسسة طائفية تستثمر املاكها الواسعة وتتعاطى التعليم على قاعدة الربح المادي كأية مؤسسة تعليمية خاصة.

وكانت القوانين السابقة تحرم بيع الاراضي الرهبانية حتى ان مجمع بكركي المنعقد في ١ نيسان - ابريل ١٨٥٦ قرر ما يلي: «انه غير مسموح لاحد الموظفين ان يمارس وظيفته قبل ان يقسم بأنه لا يبيع ولا يرهن ولا يغير شيئاً من املاك الرهبانية والاديرة المتعلق به تدبيرها، ولا يبدد مداخيلها».

وكانت هذه الوصية تنفذ بحذافيرها، اذ كان بعض رجال الرهبانية «مغرمين باقتناء الاملاك وقيامها احسن قيام والمحافظة عليها ولا يبيعون منها شبراً مهما كانت الظروف...»[٤٤].

ولكن المرحلة الممتدة من الربع الاخير من القرن التاسع عشر الى اليوم شهدت تقلصاً في حجم الرهبنة، رهباناً وراهبات، حتى ان البابا اصدر قراراً يمنع بيع اراضي الاديرة قبل الحصول على اذن خطي منه.

---

٤٣ - الأب كرم، المرجع السابق، صفحات ١٤٨ و١٧٤ و٢٦٢ و٢٢٦ - ٢٢٧. لكن الاب محفوظ، «المرجع السابق»، يرى أن العمل الرهباني اليدوي استمر حتى الحرب العالمية الثانية»، ص١٦٣.

٤٤ - الأب كرم، «المرجع السابق»، صفحات ١١٦ - ١١٧.

وكان الدير قد شكل في البداية وحدة اقتصادية متكاملة بحيث يتغذى صندوقه باستمرار من ادخار مالي وفير جداً بلغ عشرات الالوف من الليرات الذهبية سنوياً مع زيادات هائلة في حجم الاملاك الموقوفة والموهوبة والمشتراة وغيرها. ولم يمضِ قرنان على ولادة المؤسسة الرهبانية المارونية بشكل خاص، حتى كانت تدخر اموالا طائلة وتمتلك مساحات شاسعة واديرة كثيرة، في حين كانت اعداد رهبانها تتناقص باستمرار منذ عام ١٨٧٥ حتى اليوم، أي في المئة سنة الأخيرة. وحمل هذا التغيير النوعي في البنية البشرية للرهبانية معه تغييراً نوعياً في بنيتها الاقتصادية. فانعدم وجود الراهب الحرفي والمزارع و« الكادح » في عمل شاق، وانحصر وجوده في بعض المجالات التربوية، ولا سيما ادارة المدارس. ولم يتورع عدد كبير من رؤساء الاديار والمدبّرين عن بيع عدد من املاك الاديرة. ولكن حجم الأملاك المبيعة كان ضئيلاً جداً بالقياس الى الملكيات الواسعة التي ما تزال تسيطر عليها حتى الآن. ومنذ انفراط الصندوق العام للرهبانية في أواخر القرن التاسع عشر، كانت الكنيسة المارونية والبابوية نفسها تسارع الى مراقبة مصير هذه الأملاك مراقبة دقيقة ومستمرة. وشملت هذه المراقبة كل الرهبانيات التابعة للكنيسة الكاثوليكية، وهي الرهبانيات الاكثر غنى والأوفر ملكية.

بعض النتائج الاجتماعية لازدياد الاملاك الوقفية للرهبانية اللبنانية

يبدو الكلام على الأملاك الوقفية الرهبانية في المقاطعات اللبنانية وكأنه يحمل اسقاطاً متعمداً لسائر الاوقاف الطائفية، مسيحية كانت او اسلامية، ولملكياتها في لبنان. بيد ان هناك عدة أسباب تبرر هذا الكلام في المرحلة التاريخية التي تناولناها بالدراسة من بينها:

أ - ان الملكية الوقفية للطائفة السنية، وهي الملكية الواسعة التي نظمت لها معظم الدول العربية وزارات خاصة للاوقاف، لم تكن منظمة خلال هذه الفترة، وكان وجودها محصوراً بشكل أساسي في المدن اللبنانية حيث تكاثر السكن الاسلامي السني. ولم تكن « جمعية المقاصد الخيرية الاسلامية » قد ظهرت في بيروت وصيدا الا في نهاية القرن التاسع عشر ولسنوات قليلة جداً، حلت بعدها واعيد تشكيلها بعد الحرب العالمية الاولى أي في الفترة التي لا تصل اليها هذه الدراسة.

ب - كانت الأوقاف الاسلامية الشيعية ضعيفة وقليلة داخل حدود الامارة «الدرزية» ثم «اللبنانية» بسبب الوجود الشيعي الكثيف في جبل عامل وبعلبك والهرمل وجبة المنيطرة. وكان اكثف وجود سكني شيعي خلال هذه الفترة خارج حدود مقاطعات الامارة «اللبنانية».

ج - كانت الاوقاف الدرزية اكثر الاوقاف الاسلامية أهمية داخل «جبل لبنان» آنذاك ولكن حتى هذه الاوقاف نفسها لم تكن منظمة، وكانت محصورة ضمن حدود الخلوات الدرزية ومراكز الأئمة الكبار، ولا سيما في البياضة قرب حاصبيا، وفي «عبيه» مركز الامام عبدالله التنوخي، وفي العبادية قرب عاليه. والذي يميز الاملاك الوقفية للخلوات انها مجرد هبات قدمها ابناء الطائفة الدرزية لمراكزهم الدينية. ولم تتخذ هذه المراكز طابع المؤسسة الدينية ذات الأملاك الواسعة واليد العاملة الدينية المستقرة داخلها كما هو الحال في المؤسسة الرهبانية. ولذا بقيت تلك الهبات دون زيادات تذكر، ولم يجرِ الاهتمام بها جدياً الا في مطالع القرن العشرين مع تأسيس «جمعية الوقف الدرزي» التي أقامت ابنية كبيرة في بيروت وغيرها وباتت اليوم احدى دعائم الملكيات الوقفية الكثيرة والمنتشرة على الأرض اللبنانية[٤٥].

د - تشمل الملكيات الوقفية المسيحية، غير المارونية وغير الكاثوليكية عدة مؤسسات وقفية ارثوذكسية وسريانية وكلدانية وارمنية، ولكل طائفة من الطوائف الكثيرة القاطنة في لبنان، ومنها ست عشرة طائفة رسمية معترف بها. ولكن معظم هذه الرهبانيات والوقفيات محصور في مناطق محددة دون سواها ولا تنتشر فوق الارض اللبنانية بكاملها[٤٦]. وكذلك فان اكثرها كان يشكو من

---

٤٥ - حول الاوقاف والملكيات الدرزية تراجع دراسات الشيخ عارف النكدي بشكل خاص في اعداد مجلة «الضحى».

٤٦ - يلاحظ ابراهيم الاسود أن وجود الأديرة الارثوذكسية، في لبنان عام ١٩٢٥ كان موزعاً كالتالي: ١١ ديراً في لبنان و٣ أديرة في سوريا. وان ديري الراهبات الاثنين كانا في سوريا (صيدنايا ومعلولا). أما أديار الرهبان الارثوذكس فهي: البلمند قرب طرابلس، ومار الياس قرب الشوير، ودير السيدة في جبل حاطورة، ودير مار يوحنا في دوما، ودير مار جرجس في قرية دير الحرف، ودير السيدة المعروف بدير النورية في حامات، ودير كفتون ودير كفتين في الكورة، ودير مار مخائيل في المتن، ودير مار جرجس في سوق الغرب، ودير سيدة الناطور في أنفة بالكورة. هذا بالإضافة الى دير مار جرجس الحصن في سوريا. أي أن أديرة الارثوذكس تتمركز في الكورة والمتن بالدرجة الاولى.

• راجع: «تنوير الأذهان...»، المجلد الثاني، صفحات ١٨٧ حتى ١٩٠.

عدم التنظيم كمؤسسة موحدة طوال الفترة التي تتناولها هذه الدراسة[٤٧].

وبعد هذه الملاحظات التوضيحية يمكن القول ان الملكيات الوقفية للرهبانية المارونية والكاثوليكية كانت تنظيماً وثباتاً. وهي وحدها التي عرفت الازدياد الهائل في حجم الرهبانية، رهباناً وأديرة، وفي حجم الاملاك بجميع انواعها، الموهوبة وقفاً، او المتشراة لتكون وقفاً للرهبانية. وكل هذه الانواع تتلاقى لتشكل قاعدة اساسية للملكية غير المجزأة داخل المقاطعات اللبنانية.

وعلى قاعدة هذه الملكية غير المجزأة والتابعة لرهبانية شديدة التنظيم والتماسك برزت عدة نتائج اجتماعية منها:

أولاً: على الصعيد الاقتصادي

تحولت الأديرة الى مؤسسات اقتصادية وافرة الانتاج، وتحولت معها المؤسسة الرهبانية الى منظمة اقتصادية شبه احتكارية مع قيام الصندوق العام للرهبانية، منظمة تنتج اكبر حصيلة اقتصادية، زراعياً وحرفياً، وتمتلك مساحات شاسعة من الأراضي، واعداداً كبيرة من قطعان الماشية. وفي الوقت نفسه كانت هي القوة الاقتصادية الوحيدة المنظمة ذات الطاقة البشرية النشيطة التي تعتمد اساليب زراعية وحرفية اكثر تطوراً من التي تعتمدها القوى المنتجة الاخرى.

وكانت هذه القوة المنظمة تعمل بتفانٍ منقطع النظير لمصلحة المؤسسة الرهبانية التي تنتمي اليها. ولذا كان من الطبيعي ان ينعكس شعار «الحد الادنى من الاستهلاك والحد

---

٤٧ - يبدي ابراهيم الاسود في معرض حديثه عن أديار الارثوذكس بعض الملاحظات التي تؤكد التقهقر المستمر لهذه الأديار. «فمدرسة البلمند الاكليريكية التي ازدهرت كثيراً في السابق وتخرج منها كثيرون من رجال الدين قد اقفلت أبوابها اليوم» (ص١٨٧). و«دير مار الياس شويا ودير البلمند، لو حصلت عناية مخصوصة بتحسين أملاكها فلا يقل ريع تلك الاملاك عن ثلاثة آلاف ليرة ذهباً سنوياً. ولكن الإهمال قد خيم عليها وعلى جميع الاديار الارثوذكسية» (ص١٨٧). ودير مار جرجس الحصن «املاكه شاسعة واسعة وثمراتها قليلة جداً»، (ص١٨٨) «ومدرسة دير سيدة كفين كانت في مقدمة المدارس الزاهرة ولكن حياتها لم تطل» (ص١٨٩). وهذا يؤكد وجهة نظرنا بأن الاملاك الواسعة لم تكن السبب الوحيد في غنى الرهبانية المارونية، بل ان اليد العاملة الرهبانية المجانية والفلاحية الملحقة بها هي العامل الاساسي في ذلك. وهذا ما يبرر شعار «الرهبانية أرض ويد» الذي رفعه الأب كرم في كتابه «قصة الملكية...»، ص١٠٩.

الاقصى من الادخار » على وضع المؤسسة الرهبانية برمته، بحيث يصبح كالتالي: «الحد الاقصى من الملكية غير المجزأة والحد الادنى من الرهبان الذين ينتسبون الى مؤسسة لا يملكون فيها غير ملكية اسمية فقط ». وهكذا تمركزت اراض شاسعة وقفية « لا تباع ولا تجزأ ولا ترهن ولا تقايض » تِبعاً لتعاليم المجامع الرهبانية، وما زالت المؤسسة الرهبانية هي التي تتحكم بها حتى اليوم. فشعار الرهبانية الذي كان في البداية « الرهبانية ارض ويد » بات اليوم « الرهبانية ارض فقط ». واما اليد الرهبانية فباتت شبه معدومة، واذا وجدت فانها لا تتعاطى الزراعة ولا الحرف كما كانت في السابق.

وهذا الوضع يشكل عقبة أساسية امام تطور المجتمع اللبناني، ويزيد من صعوبة حل القضية الزراعية فيه لمصلحة القوى المنتجة الفلاحية. فالسيطرة في هذا المجتمع لا تزال لمصلحة القوى السياسية التي تقدس الملكية الخاصة وتمنع التعدي على الملكيات الوقفية التي حافظت على ثباتها وضخامتها على حساب فقر الفلاحين وتأزم اوضاعهم المعيشية واضطرار قسم كبير منهم الى النزوح او الهجرة الى الخارج.

ثانيا: على الصعيد التربوي والثقافي

لقد ارتبطت صورة الراهب في اذهان الناس، على اختلاف مراتبهم الاجتماعية من امراء ومشايخ ومقاطعجيين صغار وفلاحين ورعاة، بصورة الانسان المتفاني في ممارسة طقوسه الدينية وتنسكه وقهره لنفسه بالتقشف والاماتة. ومقابل ذلك كان الراهب نموذج الفلاح الكادح، والحرفي الذي يقوم بأعمال يدوية بالغة الدقة والمهارة. واما في المجال التربوي والثقافي فهو الراهب المربي، وباني المدارس لتعليم الاولاد، وناقل المخطوطات، وناشر الكتب عبر الطباعة التي احتكرتها الاديرة لمدة طويلة من الزمن. اي ان الصورة التي رافقت الراهب خلال مراحله الاولى هي صورة « الاب » و« الاخ » و« المدبر »، و« الناسك » و« الخبير الزراعي » و« الحرفي الماهر » و« المربي »، وكلها صفات محببة الى قلوب الناس اهلته لأن يكون موضع ثقتهم ومحبتهم[٤٨].

---

٤٨ - كان لمارون عبود الذي اشتهر بنقده اللاذع للمؤسسة الكهنوتية في كثير من مؤلفاته، نظرة مثالية الى الرهبانية. وقد جاءت هذه النظرة ذات المسحة الانسانية الصوفية في بداية عهد مارون عبود بالكتابة أي عام ١٩١٢ بالتحديد. فقد شهد مارون عبود «أن الاوقاف مشتراة بدم الرهبان، وان رجال الدين وأوقافهم قوم أمناء =

وكانت مقررات المجامع الرهبانية كلها والاوامر البابوية تصر على ضرورة فتح المدارس وتعليم الاولاد. وتجدر الملاحظة هنا الى ان تلك الاوامر والمقررات كانت تلح على ضرورة اتقان اللغة العربية بالدرجة الاولى بالاضافة الى لغات اخرى كالسريانية واللاتينية والفرنسية وغيرها.

ولذا برع كثير من الرهبان في اتقان اللغة العربية والكتابة بها شعرا ونثرا. وكانت الطباعة منذ البداية باللغة العربية المكتوبة بالحرف الكرشوني ثم بالحرف العربي العادي. ومن اللافت للنظر ايضا ان البطاركة والرهبان كانوا يؤرخون بالتقويم الهجري[٤٩]، مما يؤكد انتسابهم الكامل الى محيطهم العربي، وهو انتساب في اللغة والعادات والتقاليد والتراث والتاريخ بالرغم من محاولات التميز الطائفي التي بدأت تظهر مع رجوع طلاب المدرسة المارونية في روما الى المقاطعات اللبنانية. ومع تحول الرهبانية الى مؤسسة اقتصادية وتربوية وطائفية، وتحديدا منذ مطالع عهد الانتداب، بدأت مدارس الرهبانية تتحول الى مدارس تبشيرية تجارية على قدم المساواة مع المدارس الخاصة الارسالية والمحلية على السواء. وما تزال هذه المؤسسة الرهبانية تمتلك اعدادا كبيرة جدا من المدارس على امتداد الرقعة اللبنانية حتى اليوم[٥٠].

يحافظون على أموال فقراء طوائفهم ويدخرونها للنكبات... وانهم هم الذين صيّروا ارض لبنان جنة غناء بعد أن كانت صخوراً «صماء» ينحدر عنها السيل، ولا يرقى اليها الطير. فمن العار والشطط ان نحسدهم، أو نفكر باختلاسهم أرزاقاً سقوها عرق جبينهم... وان الرهبان رجال سود الملابس بيض القلوب ساهرين على راحة الانسان». (عن كتاب مارون عبود «الاكليروس في لبنان»، ص١٤). أي أن مارون عبود كان يتكلم على الراهب لا على الرهبنة كمؤسسة مالكة تقيم علاقات استغلال للرهبان والفلاحين معاً. ومن الغريب أن تهمل كل كتابات مارون عبود اللاحقة عن الرهبانية كمؤسسة، وهي الجانب الاساسي من كتاباته، وينحصر الاستشهاد بكلام لمارون عبود قاله في عام ١٩١٢ يمدح به الرهبان وعملهم الشاق، فيصدر هذا القول على غلاف الكتاب كشهادة من أديبنا الكبير للمؤسسة الرهبانية التي أمضى عمره يكتب في تفنيد مساوئها واستغلالها.

راجع مارون عبود: «الاكليروس في لبنان»، عمشيت ١٩١٢.

٤٩ - يراجع على سبيل المثال لا الحصر كتاب البطريرك اسطفانوس الدويهي: «تاريخ الأزمنة»، وكثير من الكتابات التاريخية في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر. ويذكر الأب كرم ان المحامين الرهبان كانوا يؤرخون دعاويهم بالتاريخ الهجري ايضاً. راجع صفحة ١٥٥ و١٥٦ و١٥٧.

٥٠ - الأب يوسف محفوظ «النشاط الثقافي والتربوي للرهبانية». في «مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية»، المرجع السابق، صفحات ١٤٦ - ١٥٩.

ثالثا على الصعيد الماروني - الكاثوليكي

كانت المؤسسة الرهبانية تضع في رأس اهدافها « ان مداها الحيوي لبنان واللبنانيون المقيمون والمغتربون، ولا سيما بيت مارون »[٥١]، وهو هدف طائفي واضح يتمثل في جعل لبنان مدى حيويا للرهبانية المارونية، اي للطائفة المارونية نفسها. وعلى هذا الاساس استقطبت كثيرا من قاصدي الترهب من المناطق المجاورة. ولكن هدفها الرئيسي كان هو « جعل المنطقة نقطة نقل رهباني لبناني خالص »[٥٢]. وتحقيقا لهذا الهدف « احتكرت الرهبانية اللبنانية وحدها هذه المنطقة (لبنان) دون سائر الرهبانيات الوطنية والاجنبية، وزرعت فيها اديارها من مفقس الموج حتى مرمى الثلج، سواحل ووسوطا ومرودا... واستحبس فيها عشرات الرهبان... وانجبت ١٠٤٦ راهبا، وكذلك ترهب من ابنائها فيها وفي غير اديار ١٠٦٨ راهبا »[٥٣]، اي الاغلبية الساحقة من الرهبان خلال كل تاريخ الرهبانية المارونية. وتحقيقا لهذا الهدف ايضا كان الرهبان يعملون على « اعادة الطابع الماروني الاصيل للمنطقة (جبيل والبترون والزاوية) من سنة ١٧٦٦ فصاعدا وطبعوها بطابعهم الرهباني اللبناني الخاص »[٥٤]. وقد تطول استشهاداتنا لاثبات هذه الاهداف الشديدة الوضوح التي كانت الركيزة الاساسية « للوطن القومي المسيحي » في عهد المتصرفية بحيث ابدل شعار « لبنان بيت مارون او المدى الحيوي للرهبانية » بشعار « الوطن القومي الماروني ». وبالرغم من ان بناء الاديرة اللبنانية قد تم في البداية على ايدي « مختلف الطوائف ومختلف الطبقات الاجتماعية »[٥٥]، فان الرهبانية اللبنانية كانت تسير بخطى ثابتة لاظهار « لبنانيتها او مارونيتها » الخالصة، فلم تقبل بشراكة الرهبان الحلبيين الذين اسسوا وحدهم في البداية هذه الرهبانية نفسها، بإقامة الاديرة للرهبان والراهبات. واصرت المؤسسة الرهبانية على قسمة الرهبانية بين « حلبية وبلدية اي لبنانية »[٥٦]. وهذا الاصرار

---

٥١ - الاب كرم، المرجع السابق، ص١٢٣.

٥٢ - S.O.S. «Le LIBAN foyer chrétien du Proche-Orient»-conclusion.

٥٣ - الأب كرم، المرجع السابق، ص٨٧ - ٨٨.

٥٤ - الأب بطرس ضو: « تاريخ الموارنة »، ولا سيا المجلد الرابع، « الوطن القومي الماروني والوجه العسكري ».

٥٥ - الأب محفوظ: « مختصر تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية »، ص٧٤: « كانت الرهبانية ترحب بكل الراغبين في الرهبنة دون ان تعرق بين الماروني والرومي، الكاثوليكي والارثوذكسي، السرياني والارمني والقبطي واليعقوبي وحتى اليهودي... على اختلاف مذاهبهم وطبقاتهم... ».

٥٦ - حول قسمة الرهبانية راجع حاج: « الرهبانية الباسيلية الشويرية.. »، الجزء الاول، صفحة ٨٨٦ وما يليها.

على القسمة يندرج بالضرورة في اطار الهدف السياسي الرامي الى عزل الموارنة عن محيطهم العربي المجاور، وعن سائر الطوائف القاطنة في هذا المحيط، سواء كانت مسيحية او اسلامية. ونؤكد هنا ان هدف الحفاظ على املاك الرهبانية الواسعة كان احد الاسباب الرئيسية لرفع ذلك الشعار السياسي: «الوطن القومي الماروني»، والدعوة الى عزل لبنان عن محيطه العربي، بل لانسلاخ الرهبانية المارونية عن الرهبانية الكاثوليكية نفسها.

رابعا: بين الرهبانية والاكليروس الماروني: تبادل الادوار لأهداف واحدة.

هل كان بمقدور الرهبانية اللبنانية، بتكوينها البشري القليل العدد، وانتشارها الواسع والمشتت ان تحقق مشروعا سياسيا بحجم الطائفة المارونية كلها او بحجم «بيت مارون»؟ وبالتالي ما هو موقف الكنيسة المارونية من هذا المشروع الذي تعتبره مبرر وجودها الطائفي والسياسي؟

لقد شهدت الساحة اللبنانية آنذاك بروز قوتين طائفيتين داخل صفوف الموارنة: الرهبانية والكنيسة. فالرهبانية شديدة التنظيم، واسعة الاملاك، كثيرة الفاعلية الاقتصادية والتربوية والثقافية، قليلة النفوذ السياسي. ولعل فقدان الزعامة السياسية كان من عوامل ازدياد نفوذها وفاعليتها في المجالات المذكورة اذ التف حولها الكثير من الزعامات الطائفية وايدوها وجعلوها موضع ثقتهم بعد ان رأوا في الرهبانية تجمع محبة وتسامح وعمل مثمر. فمنحتهم بعض الزعامات الطائفية، من مختلف الطوائف، التأييد والدعم والاملاك. «فمعظم الاملاك المشتراة هي من امراء ومشايخ بني معروف الدروز في الشوف والمتن، ومن آل حمادة الشيعة في جبيل والبترون والجبة (بشري والمنيطرة)، ومن الامراء الشهابيين السنة في كل المناطق. وقلة من هذه الاملاك اشترتها الرهبانية من المسيحيين ومن الآغاوات السنيين»[٥٧].

«لقد شاركت جميع طوائف لبنان، ولا سيما غير المسيحية، في تدعيم نشأة الرهبانية»[٥٨]. ولكن تطور النفوذ الاقتصادي لهذه الرهبانية كان يجري على حساب

والأب محفوظ، «المرجع السابق»، الفصل العاشر: «انقسام الرهبانية الى لبنانية وحلبية»، ص١٢٢ ـ ١٣٧

٥٧ ـ الأب كرم، صفحة ١٠٣.

٥٨ ـ الأب كرم، صفحة ١١١.

المقاطعجيين، ولا سيما الشيعة والدروز، وعلى حساب الفلاحين من كافة الطوائف. وكان هؤلاء الفلاحون يختزنون الحقد الدفين لهذه المؤسسة التي تنافسهم على لقمة العيش وشراكة المقاطعجيين، سواء بالشلش او المساقاة والاستئجار.

وكان هذا الحقد ينفجر حيال الاديرة واملاكها ورهبانها في الازمات الحادة التي يغلب عليها الوجه الطائفي، فتسرق الاديرة وتحرق او تهدم. كما ان اعدادا من الرهبان قتلوا في الازمات المتلاحقة بين ١٨٤٠ و١٨٦٠[٥٩].

واما الكنيسة فذات نفوذ طائفي يشمل المؤمنين الموارنة على امتداد الساحة اللبنانية وخارجها، كما ان لها ارتباطا وثيقا بالبابوية في روما وعلاقات متينة بسائر الطوائف الكاثوليكية الشرقية، وصلات سياسية بالامراء والحكام والقناصل وسفراء الدول الاجنبية. اي ان الكنيسة تمتلك القوة البشرية والمعنوية لتحقيق الطموح السياسي في «الاستقلال» او «المدى الحيوي لبيت مارون».

يضاف الى ذلك ان الرهبانية نفسها خاضعة للكنيسة ومطارنتها وبطاركتها كما هي خاضعة للبابوية. وبالرغم من محاولاتها الظهور المستقل عن الكنيسة فان الرهبانية كانت عاجزة، طائفيا وسياسيا، عن خوض معركة الاستقلال عن الكنيسة. وهكذا بدا واضحا ان آباء الكنسة كانوا يخططون لوضع اليد على القوة الاقتصادية والتربوية للرهبانية المارونية وتوظيفها سياسيا لمصلحة الطائفة المارونية بزعامة الاكليروس الذي يترأسه البطريرك. ولذلك اعتبر البطريرك الماروني ان الكنيسة وحدها هي المؤهلة بحكم علاقاتها الداخلية والخارجية لتحقيق شعار الرهبنة القائل بأن لبنان مدى حيوي للرهبانية»، على ان تبدل كلمة الرهبانية بـ «المارونية». وهكذا ولدت مصلحة مشتركة تحت شعار سياسي واحد هو «لبنان مدى حيوي للمارونية» او «لبنان وطن قومي ماروني».

فهل تسلم الرهبانية املاكها طوعا للكنيسة؟ وهل تعترف بزعامة الكنيسة لتحقيق المشروع السياسي الذي تؤمن به؟

ان كل الوثائق التاريخية تؤكد ان الرهبانية كانت تصر على حيادها تجاه الكنيسة والزعامات المقاطعجية المارونية على السواء. وهو الحياد الذي اكسبها مزيدا من الملكية

---

٥٩ - يروي الأب بليبل في «تاريخ الرهبانية...»، المجلد الثالث، ص١٠ أن أحد زعماء الدروز قال لزعيم مسيحي عام ١٧٧١: «ان هؤلاء السود يفزع منهم لأنهم ما دخلوا الى مطرح (مكان) وعادوا خرجوا منه».

والمال وعطف الناس واحترامهم. ولكن آباء الكنيسة كانوا يصرون بالمقابل على وضع اليد على الرهبانية واملاكها، فبرز صراع حاد بين الكهنة والرهبان وصلت اصداؤه مرات عديدة الى البابوية في روما التي تدخلت في غالب الاحيان لمصلحة رجال الكنيسة. ولذا طفت على السطح عدة مؤشرات اساسية في هذا الصراع منها:

- تحريم رجال الكنيسة على المؤمنين تقديم النذور واللمة الدعوية كما حدث في دير قزحيا[٦٠].
- اشراف البطريرك الماروني المباشر على وضع قوانين الرهبانية.
- تنشيط الخلاف بين الرهبان للوصول الى شق الرهبانية الى بلدية وحلبية، مما اضعف الرهبانية وزاد في سيطرة الكنيسة عليها[٦١].
- استرجاع بعض الاديرة والكنائس من الرهبان بعد ترميمها واصلاحها. وقد تم الاسترجاع لمصلحة الكنيسة[٦٢].
- ومن اللافت للنظر ان حدة الخلاف بلغت احيانا درجة استنجاد المطارنة الموارنة بالمقاطعجيين الشيعة من آل حمادة لمعاونتهم على الرهبان الموارنة. «ففي سنة ١٧٣٧ - اي بعد عام واحد على قيام المجمع اللبناني في اللويزة - دفع المطران الياس محاسب الى الشيخ بو قاسم حماده (٥٠٠) خمسماية قرش ليضايق الرهبان فيضطروا الى ترك الدير كما تركوه سنة ١٧٢٣ هربا من المظالم والاهانات والتعديات والتوزيعات والاموال الاميرية المتصاعدة اعتباطا. فغرق الدير في الديون حتى بلغت لدائن واحد، هو مخائيل طوبيا العمشيتي، سنة ١٨٤٧، مبلغ ١٠٣٩٥٠ قرشا»[٦٣].

وكانت الظروف الداخلية والخارجية تميل باستمرار لمصلحة آباء الكنيسة المارونية والقوى المقاطعجية المارونية، فكثرت التعديات على اديرة الرهبان، وجرت منازعات كثيرة لسلبهم بعض الاراضي التي حصلوا عليها بالوقف او بالهبات او بالشراء او غير ذلك.

---

٦٠ - الأب يوسف محفوظ، «المرجع السابق»، ص١٣٩.
٦١ - الأب كرم، «المرجع السابق»، صفحات ٥٠ و٥٥ و١٢٥ و١٢٦.
٦٢ - الأب كرم، «المرجع السابق»، صفحات ٥٧ و٥٨ و٥٩ و٦٠.
٦٣ - الأب بليبل، «المرجع السابق»، المجلد الاول، صفحات ١٠٨ و٢٨١.

وفقدت الرهبانية فعلا الكثير من تلك الاملاك في الزاوية وعكار ورروميه وكفر زينا وجبيل والمروج وغيرها[٦٤].

وسنورد هذا المقطع البالغ الدلالة على لسان مؤرخ «الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية». يقول الاب كرم: «... كانت الاسباب (للقضاء على اكثر رسالاتنا الرهبانية خارجية قاهرة، مصدرها الحسد، واشياء اخرى.. كانت رسالة رهباننا ومدارسهم شبه مجانية... لذلك احبهم الشعب واقبل على اديارنا ومدارسنا وارسالياتنا. فشق هذا الامر على بعض البطاركة والمطارنة والخوارنة، وتلاميذ المدرسة المارونية بروما، والارساليات الاجنبية، والرهبان العباد... حتى بلغ منهم الحسد الى ان ناصبوا رهباننا العداء السافر واتهموهم بالهرطقة، واغروا بهم الحكام، واحتالوا على الشعب لينفروه منهم... لذلك قاوم رهباننا المرسلين:

١ - بعض بطاركة ومطارين موارنة، واستعدوا علينا بعض ارساليات اجنبية وناصروها علينا.
٢ - قاومنا مجمع بكركي سنة ١٧٢٨ وسنة ١٧٩٠.
٣ - قاومنا تلاميذ المدرسة المارونية برومية.
٤ - قاومنا الرهبان العباد.
٥ - قاومنا المرسلون الاجانب: يسوعيون، كبوشيون، فرنسيون، وعازاريون...
٦ - قاومنا الاخوان المنفصلون والحكام فطردوا رهباننا واعدموا بعضا، وشردوا آخرين فداروا على الابواب يستعطون ويتسولون...

هذه المقاومات ومضاعفاتها وملابساتها استنزفت مالية الرهبانية، وهدرت دماء ابنائها، وعطلت جهودهم، وانزلت بهم الاضطهاد والحرم الكنسي بغير حق... فتراكمت عليها الديون بسبب هذه الارساليات البعيدة عن الجبل.. فكان الفقر والبؤس احد الاسباب التي عجلت في القضاء عليها تدريجيا»[٦٥].

ان هذه الشهادة من راهب لبناني ماروني تؤكد صحة استنتاجنا بان الكنيسة المارونية

---

٦٤ - راجع أسماء الاديرة والكنائس والاملاك التي فقدوها في كتاب الأب كرم: «قصة الملكية...»، صفحات ٣٣ و٥٠ و٥٣ و٥٧ و٥٩ و٦١ و٦٢ و٩١.

٦٥ - الأب كرم، «المرجع السابق»، صفحة ٢٢١ و٢٢٢ - نقلا عن بليبل - المرجع السابق، المجلد الاول والثاني، صفحات مذكورة في الهامش.

كانت تسعى لوضع اليد على الرهبانية واملاكها وادخالها في مشروعها السياسي الرامي الى « الوطن القومي الماروني ». وقد استطاع رجال الكنيسة ايجاد تيار رهباني يؤيد وجهة نظرهم ويدعو للانخراط في هذا المشروع كسبيل وحيد « لحماية الرهبان في وطن قومي مسيحي، وحماية املاك الاديرة الوافرة المكتسبة من خطر استعادتها للمقاطعجيين، ولا سيما المسلمين منهم ». فبرزت مشاكل ارث متعددة داخل الاديرة بين الكهنة والرهبان، او بين الرهبان انفسهم[٦٦]. وبرزت عدة قيادات رهبانية تعمل لمصالحها الخاصة « إذ جنح بعض الرؤساء العامين والمدبرين، ففرطوا في موارد الصندوق العام وخرجوا بها عن العام الى الخاص، فتسببوا بانكفاء كل منطقة الى ذاتها ثم بانطواء كل دير على نفسه »[٦٧]. وكان هذا الانكفاء ايذانا بوضع الكنيسة يدها على الرهبانية واوقافها الكثيرة. فتقلص المد الرهباني منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم وبرز دور الكنيسة المارونية ورجالاتها كمالكة حقيقية لمساحات شاسعة من الاراضي الوقفية، وفي مقدمتها الاملاك الرهبانية الوقفية.

وكان هذا الدور يتزايد على حساب تقلص نفوذ القوتين الاساسيتين الاخريين داخل الطائفة المارونية اي الزعامات المقاطعجية والقيادات الرهبانية. فقد كانت الانتفاضات الفلاحية المدعومة مباشرة من الكنيسة المارونية تقض مضاجع الزعامات المقاطعجية المارونية منذ مطالع القرن التاسع عشر، وانتهت في اواسط هذا القرن بتقلم اظافر المقاطعجيين وتقليص ملكياتهم العقارية الواسعة وتفتيت كثير منها لمصلحة التمركز الهائل في املاك الكنيسة، وهي املاك وقفية غير مجزأة. ولم ينل الفلاحون سوى بعض الوعود « بالمساواة » وبالغاء القيود الاقطاعية «ـ والاصح المقاطعجية ـ في حين فتح باب الهجرة واسعا امامهم للسفر الى الخارج ».

وفي الوقت نفسه كانت الكنيسة المارونية تضع يدها على الرهبانية واملاكها بحيث اعتبر مؤرخو الرهبانية ان عام ١٨٨٨ هو بداية الانحدار العمودي للمؤسسة الرهبانية بعد زوال صندوقها العام. وهكذا برزت الكنيسة المارونية اكبر قوة عقارية في جبل المتصرفية ولا تزال حتى اليوم تحتفظ بهذا الطابع للملكية غير المجزأة. وبرز بطاركتها كناطقين

---

٦٦ - راجع كرم، « المرجع السابق »، ص٩١.

٦٧ - الأب كرم، « المرجع السابق »، ص٢٣١.

رسميين باسم الطائفة المارونية وباسم لبنان باسره في بعض الاحيان[٦٨].

وقد عرفت المؤسسة الكهنوتية المارونية كيف توظف الطاقات الفلاحية من اجل تكديس عقارات وقفية كثيرة لمصلحتها بالعمل الطوعي الرهباني للفلاحين الفقراء الرهبان، وبالانتفاضات الفلاحية لصغار الفلاحين ضد المقاطعجيين الموارنة منهم بالدرجة الاولى. وقاد التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية طوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين الكنيسة المارونية الى زعامة الموارنة السياسية، والى الهيمنة العقارية على مساحات شاسعة من الاراضي جمدتها كأملاك وقفية وحرمت منها جماهيرها الفلاحية المارونية، كما حرمت جماهير الفلاحين من كافة الطوائف. ولذا فأي اصلاح حقيقي في نظام الملكية في لبنان سيمر بالضرورة عبر القضاء على الملكيات العقارات الوقفية الكبيرة وتفتيتها لمصلحة الفلاحين المنتجين من جميع الطوائف.

وان دراسات علمية معمقة لموضوع الملكيات العقارية الوقفية لسائر الطوائف، المسيحية والاسلامية على السواء، لهي المدخل الطبيعي لدراسة الملكيات العقارية التي تشكل اليوم في لبنان القاعدة الاساسية للملكيات العقارية غير المجزأة. ولم يكن بمقدور دراستنا هذه الاحاطة بكل جوانب الملكيات العقارية الوقفية الطائفية في لبنان، لاننا اردناها منطلقا علميا لفهم تكون تلك الملكيات عبر دراسة النموذج الاكثر غنى وتوسعا على امتداد الساحة اللبنانية. وهذا النموذج، اي الاملاك العقارية الوقفية المارونية بشقها الرهباني، يعبر بوضوح عن دور هذه الاملاك الوقفية في تأزم الوضع الطائفي والاجتماعي والسياسي في لبنان منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم. ولذلك فان اي اصلاح يتجاهل توزيع هذه الاملاك الوقفية، على امتداد الطوائف والمناطق اللبنانية، لن يكتب له النجاح، لأن هذه الاملاك دخلت في صلب التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والسياسية للمجتمع اللبناني[٦٩]. فالنظام السياسي اللبناني المسيطر هو نظام طائفي - طبقي تبرز فيه الطائفية

---

٦٨ - من هؤلاء البطاركة الياس الحويك. وبعض الكتب التاريخية التي تدمج بين المارونية ولبنان، تجعل البطريرك الحويك ناطقاً سياسياً باسم لبنان في مؤتمر الصلح. راجع مقالتنا: «الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر»، مجلة «الفكر العربي»، العدد الثاني - ١٩٧٨.

٦٩ - في ١١ آذار - مارس ١٩٦٤ صدر القانون رقم ١٥٧٤٠ الذي ينص على السماح للرعايا العرب بتملك بعض المساحات من الاراضي في لبنان، وذلك في محاولة لاستقدام الرساميل العربية. فقادت الرهبانيات معركة عنيفة لتجميد ذلك القانون والغائه. وعقدت عدة مؤتمرات، وطيرت برقيات كثيرة «لأن الارض من لبنان كالنفس من الانسان... وأن لبنان تسكنه طوائف مذهبية مختلفة وتستوجب أوضاعه ايجاد توازن دقيق بين هذه الطوائف.

والطبقية كوجهين لعملة واحدة. وفي حين تفتت كثير من الاملاك العقارية المقاطعجية الكبيرة منذ انتفاضات الفلاحين في اواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم، فان الاملاك الوقفية الطائفية ما تزال تحافظ على نفوذها واتساعها، ولا تنفك تتزايد في قطاعات اخرى، اذ يجري نقلها من القطاع الزراعي الى قطاعات اكثر ارباحا.

وهذا التوازن يختل اذا تمكنت احدى الطوائف من مشترى أراضي الطائفة الاخرى، اذ أن انتقال الملكية من الطائفة البائعة يجعلها في حالة استعباد، أو يضطرها الى الهجرة...».

راجع وثائق هذه المعركة في كتيّب بعنوان: «على هامش قانون تملك الاجانب في لبنان وموقف الرهبان اللبنانيين منه»، تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٦٦ في ٤٧ صفحة.



ملاحق:

نماذج من الوقفيات للرهبانية اللبنانية

نقلا عن الارشمندريت أثناسيوس حاج
« الرهبانية الباسيلية الشويرية في تاريخ الكنيسة والبلاد »

الجزء الأول، ١٧١٠ ـ ١٨٣٣

بيروت ١٩٧٣

صك من سنة ١٦٨٣

« وجه تحرير هذه الاحرف وهو ان الخوري رزق ريس دير مار يوحنا اشترى علقه وهبه الحاوي في بطبشه توت عامر وداثر... مبلغ قدره ثلاثين غرش أسديّه... تتمين ابن محمد ابن زيد من قرية زرعون... حرر ذلك سنة ٧١٩٢ لابونا آدم عليه السلام اثنين وتسعين وماية وسبعة آلاف (=١٦٨٣م) ».

شهود الحال

محرر الاحرف	ايلياس	ابو سعد	ابو كساب	الخوري
الخوري كرم	صوايا	التبشراني	صليبا	عبد الله

صك من سنة ١٠٩٩ للهجرة

وجه تحريره وهو ان الخوري رومانوس رئيس القديس مار يوحنا في وادي عيسى اشترى طاحون دير القديس مار الياس في وادي عيسى. وكان ذلك المبيع على يد الخوري سليمان ابن الدهان والثمن... اربعين غرش اسديه نصفها عشرين غرش... وصارت الى دير مار يوحنا وكان ذلك في سنة تسعة وتسعين والف عليه السلام.

شهود الحال

كاتبه	الخوري	ابو خليل
الخوري يوسف	كرم صوايا	سماحه
الخوري	الشماس	الخوري
عبد الله مجاعص	جرجس ابن ابو عزيز	جرجس ابن كسب

صك من سنة ١٦٨٩

... اشترى الخوري رزق ريس مار يوحنا من ام رزق الله توتاتها في وادي عيسى وتوتها الذي في بطبشه وجميع علقه ابو موسى الحاوي في الموضع المذكور بمبلغ قدره واحد وخمسين غرش اسديه... حرر ذلك في سنة ٧١٩٨ ثمانية وماية وسبعة الاف لابينا آدم عليه السلام.

شهود الحال

وهبه الحاوي ضامن الشفعة عن اولاد عمه من كل وجه.

محمد ابن زيد	ابو خليل	بو فارس	الخوري	الخوري	عبدالله
من قرية زرعون	ابن ابو سماها	غصوب	الياس	كـرم	الخوري

صك من سنة ١١٠٦ للهجرة اي ١٦٩٤م

... اشترى الخوري رزق ريس دير مار يوحّنا من جبرائيل ابن الحاوي ألتوت الذي له في وادي عيسى وفي بطبشه... بمبلغ قدره ثلاثين غرش اسديه، حرر ذلك في سنة ١١٠٦ ستة وماية والف بحضور الشهود:

كاتب الاحرف	ابو رزق	بو محمد المثمن
الخوري كرم	الحاوي	من زرعون

صك من سنة ١١٠٩ هـ أي ١٦٩٧م:

... ان فارس ابن سمعان سميا واخيه باعو حصتهم في خندق بو سليمان الى الدير وهبه شوره ونصف مبلغ قدره أخمس عشر قرش في تتمين بشارة سابا... حرر ذلك في سنة ١١٠٩ صح شهد بذلك:

واكيم صوايا	محرر الاحرف	قابلين على انفسهم
	موسى خنيصر	أولاد سمعان سميا

وهناك صك من سنة ١١١٩ للهجرة اي من سنة ١٧٠٧م:

«وجه تحريره هو اشترى الخوري رزق من أبو خطار الكرم الذي له في بتغرين ماء وهواء مبلغ وقدره ثمانية وثلاثين غرش ونصف... في تثمين أبو بشير قانصون من زرعون حررت في سنة الف وماية وتسعة عشر».

شهود الحال:

موسى ابن بو	كاتب الاحرف	أبو يزبك
يوسف نعمة	الخوري جرجس	خطار

صك من سنة ١١٢٣هـ

وجه تحرير الحروف وهو انه قد بعنا الى حامل هذه الوثيقة الخوري جرجس والخوري سليمان خدام مار يوحنا المعروف بالشوير الارض الكائنة في وادي عيسى قدّام الطاحون... بثمن ستة غروش وقبض البايع ابي نصر الله المذكور الثمن... حرر للهجرة سنة ١١٢٣.

شهد بذلك	شهد بذلك	بو موسى
بو كرم منصور	بو كمال	سرور

نموذج آخر: وجه تحريره اننا بعنا الى... الخوري جرجس والخوري سليمان وجماعة الرهبان الحلبيين الارض التي في وادي عيسى قدام الطاحون وهي قسمة ابي نصر وابي سليمان... وقبض البايع زيدان ثمنها سبعة غروش وشاهيتين وما بقي له شيء.

شهود الحال	الكاتب	سليمان بن يونس	يوسف بن
سرور بو موسى	نصر الله	فرح	بو مطر

صك من سنة ١٧١٠م

«بسم الله الرحمن الرحيم. مجلس الحكم المنيف ومحضر الشرع الشريف اشتريا القديسين المطهرين اللذين يدعيان يومئذ الخوري جرجس والخوري سليمان الحلبيان اللذين كانا قاطنين في دير البلمند القاطنين اليوم في دير ما يوحنا.. اشتريا بمالهما لأنفسهما دون غيرهما... من حضرة الجناب العالي المحترم الامير ابو حسين المكرم... الشهير بابن ابي اللمع... جميع القطعة السليخ المسهلة للزراعة يحدها من القبلة المعظمة ساقية السرادين ومن الشرق الشير ومن الشمال ساقية الطيبة... ومن الغرب راس القلع الى الناووس... بثمن مبلغو مايتين وخمسون غرش صحيحة اسدية ضرب سكة الاسلام المعامل بها يوم تاريخه. وأيضا اشتريا... جميع النصف من التوت الكتئن بالمزرعة المذكورة بيت عيال الذي هو شركة بيت الجرادق وبيت الرحباني بثمن مبلغه ثمان وأربعون غرش صحيحة اسديه تكون جملة المشترى المباركة سليخ وتوت ثلاثماية غرش تعجز غرشين... في العشر الاول من شهر شوال الذي هو من شهور السنة ١٢٢٢ (= ١٠ك ١ سنة ١٧١٠م)».

شهود الحال:

قانصون بشير من زرعون من الراس	ابو حسين ناصيف	محرره الحقير محمد ابو نعمة عفى عنه	مكان الختم (عبد الله)	الامضاء الامير عبد الله

صك من سنة ١١٤١ هـ

«وجه تحريره وموجب تسطيره وهو ان يقول كاتبه المطران نعمة اني اقر واعترف... بأنني ان وقعت أنا وقيعة على دير مار يوحنا بطبشه الى حكام الوقت أو على الديورة الذي في يدهم... بعد التدقيق والتحقيق انها مني او بعلمي... اكون انا الملزوم بالخسارة الذي بيخسروها الى حضرة ولي النعم الامير حيدر المحترم... حرر ذلك في أواخر شهر ربيع الثاني من شهور سنة ١١٤١ كاتبه على نفسه المطران نعمه. وأي راهب أو خوري في ابرشيتي واقع على هل جماعة وديورتهم ووقفا في ديورتهم التزم انا بمقاصته بموجب امور ديني».

الحمد لله وحده.

عرضت علي هذه الشرطية وصحة الاقرار متى ما ظهر بذلك بأن يلزم المقر اقراره شرعا والله اعلم علقه الحقير عبد اللطيف القاضي ببلاد الشوف وتوابعها.

كذلك استكتب الاميرين احمد وعساف حجة تعهد بخصوص دير مار اشعيا جاء فيها:

«وجه تحريره... عاهدنا واشترطنا على انفسنا الى حافظي هذه الوثيقة الخوري نصر الله والخوري نقولا والخوري مخايل ورهبانهم ان عمرنا لا نأخذ فيهم كلام ولا نقبل عليهم دفيعة ولو اجانا خمس أكياس لا نقبلها وهل ايمان الذي حلفناه ان كان منغيّر أو منبدّل يكون خصمنا وخصم عيالنا ووقع الرضا والشروط ان يعمروا ويجددوا قدرتهم حرر أول ت ١ من شهور سنة ١١٤٠ (١٧٢٨ مسيحية)».

علقه الحقير عبد اللطيف القاضي ببلاد الشوف وتوابعها	يعمل بموجب هذه الحجة	كاتبه	كاتبه
الختم	من غير خلاف	عساف	احمد
	شهاب	الختم	الختم
	حيدر الختم		

صك من سنة ١٧٣١ و١٧٣٢م

«وجه تحريره... ابعنا الى الخوري ميخايل الرئيس العام ورهبانه الروم الملكية القانونيين الحلبية الحصة التي اشتريناها من خالد واخوته أولاد ابو موسى غانم وهي الحصة الذي لهم في المزرعة فوق عين زوق مصبح وذلك بمبلغ قدره مايتين وثمانية عشر غرش كما هو مسطر في حجتها... من بيوت وتوت وارض وتين وخروب وعامر وداثر... ثم اننا اوقفنا الى الرهبان المذكورين حصتنا التي كانت لنا بشراكة خالد واخوته المذكورين لكي يبنوا في المزرعة المذكورة ديرا مقدسا وقد اوقفنا لهم والى رهبنتهم وقفا مؤبدا مخلدا... وقد اعطيناهم قول ان نأخذ منهم عشر غروش مكفّا في كل سنة الى حين الديموس حرر في شهر شعبان الذي هو من شهور سنة ١١٤٣ ثلاثة واربعين ومابة والف (= اذار سنة ١٧٣١م)».

محرر هذه الاحرف	كاتبه	كاتبه
سليمان قطان	يوسف الخازن الختم	موسى الخازن الختم
الخوري موسى الروم		يشهد بذلك عبدالله زاخر الحلبي

وفي اول ايار من هذه السنة ابتاعت الرهبانية من دير اللويزة ارض كرم مجاورة بثمن ٢٩ غرشا كما انه في شهر آب من السنة نفسها جرى تسجيل ومصادقة مبيع المزرعة بكاملها حصص الموقعين كما يلي:

« وجه تحرير الاحرف... حضر موسى ابن غانم وصادق الخوري ميخايل... بصحة مبيع المزرعة، التي له ولاخوته خالد وهيكل ولاد بو موسى غانم واشهد على نفسه بانه قد باع معهم الحصة التي تخصه... بموجب الحجة التي بيدهم وحرر ذلك... في شهر آب المبارك الذي هو من شهور سنة ١٧٣١.

شهود الحال:

يوسف ابن عم البايعين	كاتب الاحرف القس طوبيا اللبناني	جرجس النصراني	المعلم ميخايل ابن ابو نجم	الخوري الياس ابن يشوع

صك من سنة ١٧٣٢

في خلال سنة ١٧٣٢ ابتاعت الرهبانية ايضا ارضا حوالي الدير بموجب صك جاء فيه: « ... بعنا الى حضرة ابينا الخوري نقولا... العلقة التي اشترينا من ابينا الشيخ ابو عبد الله ابن غانم الحاقلاني... توت وبيوت وخروب من فاكهة... بمبلغ قدره ٣٨٤/١/٢ غرشا تحريرا في ٦ آب سنة ١٧٣٢ مسيحية الموافقة للهجرة ١١٤٥ كاتبه على نفسه.

شهد	شهد	شهد	شهد	
ابو عبد الله البايع	الشيخ جرجس دهان	كليرس عضبان	شدياق يوسف	موسى الخازن الختم

حول خلاف الرهبان الكاثوليك مع بطريرك الروم الكاثوليك سنة ١٧٣٥

والبطريرك الماروني في كتابه للاب الاقدس يقول:

« ... ان الحال الواقع الآن عند اخوتنا طائفة الروم الكاثوليك هو امر محزن... يدل على هلاك مزمع لانفس كثيرة وعلى خطر انشقاق... نقول ان اولادكم الرهبان الروم القانونيين، قد سبق لهم عدة سنين، فيما هم عليه من حسن الامانة، والمثل الصالح، ولانهم لا يزالون متمسكين بطقوس كنيستهم المهملة عند اخينا البطريرك كيرلس المكرم، فلذلك بغضهم المذكور، ولم يزل يعاملهم بما يكدرهم ويتعبهم... ما

عاد يرسم لهم كاهنا ولا شماسا وقصده الظاهر ان يذوبوا... ثم من قبله وبسببه، قد اتصلت ايضا الفتن المتواترة، ما بين الرهبان المذكورين والعوام المهملين الطقوس... والضرر للرهبان من هذه الفتن ثقيل... وها نحن قد عرضنا الامر على قدسكم غيرة على الانفس. سطر في ٢٢ شباط سنة ١٧٣٥ ».

عبد قدسكم المتواضع والخضوع
يوسف بطرس البطريرك الانطاكي

ولدكم وعبدكم طوبيا	ولدكم وعبدكم ابراهيم	ولدكم وعبدكم عبد الله
اسقف نابلوس	اسقف حلب الارمني	اسقف بيروت
م	م	م

حول خلاف الراهبات وتدخل البطاركة بشؤونهن

« ... بعد ان كمل عمار الدير المذكور حضرت البنات الملكيات الحلبيات فأخذ رهبان الشوير يقهروهن ضد خاطرهن ليمسكونهن قانون غير قانون الذي ابتدأن عليه... وأخيرا... التجأن الى بطركهم كيرللس... وبعد ان فحص اغتصاب الشويريين لهؤلاء المسكينات عزاهن ومنع الشويريين عنهن... ونحن نرى ان هذا هو عين الصواب، ونرجو من محبتكم بذلك العناية والاجتهاد لأنهن حقا اذا يرجعن الى تدبير الشويريين يخربن بذلك بلا شك لأنهن يبغضونهم كثيرا والدعا ».

توما اللبودي
اب عام لبناني

الامضاء
الحقير المطران طوبيا

III

دَوْرُ المُدَبِّرِين في ترقّي الأُسَر المقاطعْجيَّة المارُونيَّة إبّان الحُكْم الشهابيّ

مَدْخل

ان وجود مدبرين لدى الامراء يديرون لهم املاكهم ويشرفون على تربية اولادهم يمتد الى زمن تاريخي طويل قبل قيام الاسرة الشهابية. وقد برز هؤلاء المدبرون بوضوح ابان حكم فخر الدين المعني الثاني، ولا سيما المدبرين من آل الخازن. ونعتقد ايضا بأن بعض المدبرين خدموا الامراء المعنيين الذين تعاقبوا على الحكم بعد نكبة فخر الدين الثاني، او الامراء الذين لم يطالبوا بخلعة الامارة اذ ليس من مسوغ تاريخي لانقطاع الصلة بين المعنيين واصدقائهم المدبرين[1].

بيد ان ما تجدر الاشارة اليه هو ان المدبر في العهد الشهابي او « الكاخية » كما كان يسمى، لم يعد مجرد مشرف على تنظيم مداخيل الامراء وثرواتهم وتعليم ابنائهم. ففي ظل الشهابيين اصبح لوظيفة المدبر امتيازات سياسية واسعة، حتى بات يتحكم اخيرا بالامير الشهابي نفسه. ومن هذه الامتيازات:

---

١ - تشير معظم الدراسات التاريخية التي تنتسب الى تيار مجلة « المشرق » اليسوعية، الى دور بعض القيادات المارونية في ادارة فخر الدين الثاني وبعض خلفائه. ومن تلك القيادات المشايخ ابو نوفل الخازن، وابو صافي الخازن، وكذلك الشيخ يوسف حبيش وغيرهم. ويتبرع احد الآباء اليسوعيين بشهادة عن ابي نوفل الخازن تقول « ان الأمير فخر الدين الثاني كان يعتبره ابا له ويستشيره في جميع اموره، وقد اوكل اليه امر جباية الضرائب من المسيحيين في كسروان واقامة العدل بينهم ». ولم ينج المطران بطرس ديب من مثل هذه الاسقاطات حينما اكد حكم الموارنة لأنفسهم « منذ مئات السنين عبر مقدميهم في بشري قبل ان يدخلوا في سيطرا آل حمادة منذ عام ١٦٥٥ ». وعلى قاعدة مثل هذه النظريات التي لا تستند الى اية ركائز تاريخية بنى الأب بطرس ضو الأغلبية الساحقة من مقولاته في « تاريخ الموارنة » عبر المجلدات الأربعة.

راجع Pierre Dib «L'église Maronite» T 2. P 62-67.

- حمايته الشخصية وحماية افراد عائلته من اي اعتداء يوجه اليه لانه يقوم بخدمة الامير.
- تدخله المباشر في الشؤون السياسية وتقديمه استشارات مصيرية احيانا للامير الحاكم، ولا سيما صغار السن من الامراء.
- حق الوراثة في المنصب، اذ يبقى هذا المدبر في منصبه بعد وفاة الامير الحاكم. وكثيرا ما كان يضطر للهرب معه اذ يعتبر الاثنان حلفا سياسيا موحدا او ثابتا. فتولدت مصلحة سياسية لهذا المدبر بالدفاع عن الامير ومحاولة تثبيت الحكم له او شراء خلعة الامارة مجددا للعودة اليها.
- حق توريث المنصب لابنه من بعده او لاخيه او لاحد انسبائه. وبقدر ما كانت العائلية الطائفية - السياسية قاعدة للحكم المقاطعجي آنذاك، ولدت الى جانبها عائلية وظيفية، اذ لعبت بعض العائلات ادوارا تاريخية معينة ودائمة بفعل الوراثة.
- كان المدبرون من الكتبة الذين حصلوا ثقافة ذلك العصر في علوم الحساب والخط واللغة. وكان معظمهم ينظم الشعر ويمدح الامراء فينال حظوة واسعة لديهم، تماما كما كان يفعل شعراء التكسب العرب القدماء.
- كان المدبرون يقومون بتربية اولاد الامراء وتثقيفهم وتلقينهم الشعر والكتابة وبعض مبادىء الحساب. ولما كان هذا العمل يتطلب وقتا طويلا فقد بات وجود هؤلاء المدبرين في بلاط الامير امرا طبيعيا يمتد احيانا لمدى الحياة، فيتزوج المدير وينجب اولادا يقيمون صداقات مباشرة مع اولاد الامراء ويرافقونهم في الحكم عندما يصلون اليه.
- شكلت فئة المدبرين بفضل وجودها الدائم في البلاط وفي قصور الامراء القوة السياسية الوحيدة التي تعرف خفايا العائلة الشهابية ومخططات امرائها. ونظرا لطائفية هؤلاء المدبرين واغلبيتهم الساحقة من المسيحيين، وبشكل أخص من الموارنة، فان دور الكنيسة المارونية اخذ يتزايد باستمرار بفعل دعم هؤلاء المدبرين لرجالاتها، وتحقيق كثير من رغباتهم، ومنح الكنيسة املاكا وقفية كبيرة كما فعل كثير من الامراء الشهابيين.
- وفي حين بدأت وظيفة المدبر او الكاخية[٢] «كمدبر» للاعمال ومرب

---

٢ - «كان الكاخيا في الأصل أحد خدم الصدر الأعظم الخصوصيين دون ان يكون له ادنى اتصال بالادارة. واذ =

«للامراء الصغار لقاء اجر نقدي بسيط وعيش دائم في البلاط ودور الامراء، فانه سرعان ما نال المدبرون التزام اراض واسعة لانفسهم اغدقها عليهم الامراء في مناسبات اجتماعية متنوعة، كإلقاء قصيدة جميلة في مدح الامير او زوجته، او انتهاء دراسة الامير، او تولي الامير الصغير سدة الامارة الخ... ونشير هنا الى ان تلك الاراضي كانت معفاة عمليا من الضرائب.

- كان الامتياز الوراثي اكثر العوامل اهمية في بروز دور المدبرين. فعند وفاة الامير الحاكم عن اولاد صغار كان المدبر يغدو قائما باعمال الامير الصغير، والمدير العملي لها والموجه الحقيقي لهذا الامير لطلب خلعة الامارة، فيقيم له الصلات الخارجية مع الولاة، ويدفع المال اللازم لذلك. وكانت هذه الامور جميعا امتدادا لما كان المدبر يقوم به في حياة الامير الوالد من أعمال. ونظرا لكثرة التبدل والعزل والقتل والتشويه الدائم، فان انتقال خلعة الامارة كان يرافقه عداء شديد بين افراد الاسرة الشهابية نفسها. وكان هذا العداء سببا اضافيا لزرع الحقد في نفس الامير المعزول ودفعه للانتقام من اقربائه، وهم في معظم الاحيان الاخوة وابناء العم.

وعلى قاعدة هذه الامتيازات الواسعة للمدبرين كحكام فعليين للامارة في فترة الضعف، ونظرا للتفسخ الشديد داخل الاسرة الشهابية الحاكمة، بات المدبر يتمتع بصلاحيات شبه مطلقة جعلته يسيطر على الامير والامارة معا في فترات حكم الابناء، ولا سيما الضعاف منهم.

ونظرا لتنصّر بعض الامراء الشهابيين الذي سمح بتطابق طائفية بعض الامراء مع طائفية المدبرين، بات الصراع السياسي على خلعة الامارة يتخذ وجها طائفيا واضحا. ولكن ترقي الاسر المقاطعجية المسيحية في ظل نفوذ المدبرين الموارنة الى المرتبة الاقتصادية والثقافية الاولى دفع تلك الاسر للمطالبة بحصتها السياسية ايضا، فباتت تطمح للقيام بدور قطب الصراع، ولا تكتفي بدور الحليف لاحدى العائلات المقاطعجية الاسلامية المتناحرة.

ولم يكن الترقي الداخلي اقتصاديا وثقافيا، والسيطرة على الفلاحين، كافيين لابراز

= تعاظمت اهمية رئاسة الوزارة ومسؤولياتها ارتفع شأن وظيفة الكاخيا وازداد هو بالتالي فخامة ونفوذا، وانتهى الامر الى ان اصبح يشغل تلك الوظيفة بانتظام كبار موظفي الدولة...».

راجع جب وبوون: «المجتمع الاسلامي والغرب» الجزء الاول، ص١٧١. ونعتقد نحن ان كاخيا الامير او مدبره كان محاكاة لمنصب الكاخيا الأصلي، مع الفارق الكبير في دور كل منها تبعا لنفوذ الشخصية السياسية التي ينتسب اليها.

دور تلك الاسر المقاطعجية المسيحية في محيط يهيمن عليه تقليد الحفاظ على طائفية الحاكم منذ مئات السنين، وهي الطائفية الاسلامية. ولذا كان لا بد من وضع طموح الترقي المقاطعجي المسيحي في اطار القوى والمخططات الاستعمارية الخارجية الرامية لضرب ذلك التقليد كعائق اساسي امام تنفيذ تلك المخططات. فقد شكل التقليد السائد ضمانة اساسية لتكاتف القوى المحافظة المحلية بشكل يمنع الاستعمار من اختراقها. وجاءت الامتيازات الاجنبية تخترق فعلا ذلك التقليد المحافظ وتبدأ عملية تفسيخ الدولة العثمانية من الداخل.

وقد لعبت الارساليات الاجنبية دورا مماثلا على الصعيد الثقافي، كما لعب المدبرون الموارنة دورا متمما وحاسما على الصعيد المحلي الضيق. وجاءت المركزية المقاطعجية ايام بشير الثاني تضعف الاسر المقاطعجية الاسلامية الى اقصى الحدود، كما اضعفها حكم ابراهيم باشا، واعلانه المساواة بين الطوائف، وتجنيده المسيحيين في حروبه مع الدروز. ثم جاءت الخطوط الهمايونية لتعلن المساواة بين الرعايا على صعيد السلطنة العثمانية كلها.

وتجد هذه المؤشرات الاساسية التي برزت في اقل من نصف قرن تعبيراتها الداخلية في انتفاضات الفلاحين في وجه المقاطعجيين، وهي انتفاضات تهدف للتخلص من نير الظلم والسخرة، وان كانت وراءها قوى الكنيسة المارونية وطموح زعامات مقاطعجية مسيحية للتفرد بالسيطرة على مقاطعات السكن الماروني دون اشراف اسلامي مباشر. وتضاف الى هذا وذاك اهداف السيطرة الاستعمارية الخارجية الرامية الى تفتيت السلطنة العثمانية تمهيدا للسيطرة عليها. وفي هذا الاطار تبرز الاهمية التاريخية لنشاط المدبرين الموارنة للوصول الى ضرب الامارة الشهابية، وتقسيم المقاطعات «اللبنانية» الى قائمقاميتين، ثم ولادة المتصرفية، ولكنها تعبيرات سياسية ذات مدلول سياسي ـ طائفي باتت حصة المسيحيين فيه ـ ولا سيما الموارنة منهم هي الراجحة، بل المهيمنة.

بدايات نفوذ المدبرين

يلاحظ ان المصادر التاريخية لهذه الفترة لا تذكر الكثير عن نفوذ المدبرين المسيحيين[٣] قبل حكم الامير ملحم الشهابي، اي بعد حوالي نصف قرن تقريبا على انتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين.

٣ - هناك اشارة مطولة من قنصل فرنسي في صيدا، استيل (Estelle) في تقرير له بتاريخ ٥ آب ـ اغسطس ١٧٠٧ عن علاقة نسب بين المدير الماروني «ابو ناصيف» وزوجة الأمير بشير الأول. =

فقد اورد المؤرخ حيدر الشهابي انه في عام ١٧٤٨ «غضب الامير ملحم على كاخيته بطرس العشقوتي ووضعه في السجن وضبط جميع املاكه. والسبب انه كبرت نفسه عنده ودخل جواته من ارزاق الامير ملحم... فعظم عليه ذلك... وقتل نفسه. فتكدر خاطر الامير ملحم لانه لم يكن يريد قتله بل يأخذ المال الذي عنده ويرجعه الى وظيفته لانه كان نافع الامير في الحكم ورأيه حسن في تدبير الاحكام»[٤].

وما يعنينا من هذه الرواية عدة نقاط اساسية منها:

- ان الكاخية، وهو هنا المدبر المسيحي الماروني، كان يجمع ثروة طائلة جعلت الامير يخطط للسيطرة عليها ولتقليص نفوذه. وفي اعتقادنا ان هذه الثروة لا يمكن ان تجمع من ممارسة التعليم وتدبير الامور، بل من التحكم بموارد اضافية على حساب الامير واملاكه.

- ان الكاخية لم يتورع عن بلص الامير نفسه ووضع اليد على بعض ممتلكاته، مما يؤكد ان سيطرة هذا المدبر كانت واسعة، وانه كان يسعى الى الاستقلال المالي عن الامير الحاكم بحيث يجني لنفسه اموالا خاصة طائلة. وبالرغم من المحاذير الكثيرة التي كانت ترافق هذا المنحى وتثير ريبة الامير الحاكم، فان الاغلبية الساحقة من المدبرين سارت على هذه القاعدة، سواء لدى الامراء الشهابيين او لدى الولاة انفسهم. ويكفي ان نذكّر بوضع آل فارحي وآل السكروج وآل مشاقة وغيرهم ابان حكم الجزار اشد ولاة المنطقة عنفا خلال تلك الفترة.

- ان اقتناء ثروة واسعة في كنف الامير الحاكم مباشرة يقود بالضرورة الى اعادة هذه الثروة الى صندوق الامير وضرب المدبر مهما كان «رأيه حسنا في تدبير الاحكام». فقد مر الامراء في فترات مالية عصيبة كانوا مضطرين معها لرهن ابنائهم لدى الولاة. ولذا كان من الطبيعي ان يصادروا المال القريب المتوفر لدى

= وكان ذلك المدبر شاعرا يتمتع بثقة الأمير الكاملة ويدخل قصره بحرية، مما سهل له اقامة علاقة وثيقة مع زوجة الأمير ودفعها لاعتناق المارونية. وبعد وفاة الأمير بشير مقتولا قام المدبر ابو ناصيف بتهريب زوجة الأمير واولادها الى بيروت في محاولة لخطفها الى قبرص. وحال دون نجاح العمل تدخل والدها وعساكر السلطة فأودع السجن واعيدت الزوجة الى بيت ابيها. وفشلت كل تدابير الأمير حيدر الزجرية في اجبار المدبر على الاعتراف بمكان ثروة الأمير بشير، اذ كانت لدى الأمير قناعة بأن ابو ناصيف يعرف مكان تلك الثروة. ويؤكد كل هذا الدور الهام الذي لعبه ذلك المدبر.

A. Ismail. Documents...» T 5, P 71, 75

٤ - حيدر الشهابي: «تاريخ الأمراء الشهابيين»، ص٣٦ - ٣٧.

المدبرين، ما دام هؤلاء الامراء قد كانوا السبب المباشر في منحهم اياه ايام الرفاه. ولم تسلم اية طائفة من المدبرين من تلك الضربات العنيفة التي انزلها بهم الـولاة والامراء طمعا في ارجاع المال الى خزائنهم (آل فارحي وآل السكروج وآل مشاقة وآل مسعدة وآل الصباغ وآل العشقوتي وآل باز وآل سعد الخوري).

- وتأسيسا على الملاحظة السابقة نقول بأن المدبر كان يعمل لقوى اخرى لا يمثلها هو بالضرورة. بمعنى انه لم يكن يطمح الى ان يصبح بديلا للامير الحاكم، بل كان يساعد قوى سياسية مقاطعجية تسعى لاضعاف الامارة وتحاول التفرد بالسلطة. فالمدبر يتمتع بنوع من العمل الوظيفي الذي يجعله خاضعا باستمرار للعقاب المباشر. كما ان املاكه عرضة للمصادرة، وهو نفسه عرضة للقتل في اية لحظة يغضب فيها عليه ولي نعمته. فحيز الاستقلالية لهذا المدبر ضيق جدا، ومصلحته المباشرة تربطه بالامير الحاكم، اذ لا نفوذ له بدونه.

وما ان بدأت الأسر المقاطعجية الطائفية التي ينتمي اليها هذا المدبر تتملص من سيطرة الامير الحاكم حتى وجد له مصلحة مماثلة في ترقيها. فهو يحافظ على مركزه في المدبرية بدعم مباشر من زعامات تلك الاسر ذات المصلحة الاكيدة في ذلك، ويضع نفسه في تصرف قوى سياسية مقاطعجية جديدة ينتمي اليها طائفيا ولا تشكل خطرا مباشرا على نفوذه؛ لأنها، على العكس من ذلك، بحاجة ماسة اليه كي تترقى سياسيا. وهنا بالضبط تكمن الاهمية التاريخية لفئة المدبرين الموارنة ودورها في الترقي السياسي للاسر المقاطعجية المسيحية من جهة، واضعاف العائلة الشهابية تمهيدا لضربها من جهة اخرى. وهي المرحلة التاريخية التي رافقت حكم الامير يوسف الشهابي واولاده، واستمرت حتى معركة المركزية التي خاضها بشير الثاني وكانت في احد مظاهرها ضد حكم المدبرين الموارنة، ولا سيما جرجس وعبد الاحد وفرنسيس باز[٥].

ازدياد نفوذ المدبرين
ابان حكم الامير يوسف الشهابي

«سنة ١٧٦١ مرض الامير ملحم فأقام على اولاده سعد الخوري صالح وصياً لأنهم كانوا صغارا... »[٦].

٥ - P. Dib «L'église Maronite» T 2, P 190-191.

٦ - طنوس الشدياق: «اخبار الأعيان...» ص٣٢٣.

لهذا التاريخ اهمية خاصة في بروز المدبرين الموارنة. فسعد الخوري صالح[٧] بات «وصيا» لا مجرد مدبر لاولاد الامير المتوفى الذين يملكون الاهلية التاريخية للمطالبة بخلعة الامارة تبعا للسمات الاساسية للنظام المقاطعجي «اللبناني»، وهي السمات التي تخول كل فرد من افراد العائلة المسيطرة ان يطالب بالامارة لنفسه، شرط ان يتكفل بدفع الضرائب والهدايا، وان يظهر مقدرة في فرض الطاعة على الرعية.

وبدافع من تحريض الوصي ـ المدبر قام الامير الشاب يوسف، ابن الامير ملحم، ينافس عميه احمد ومنصوراً لشراء خلعة الامارة لنفسه. وبدأ اسم الامير يوسف يلمع على ساحة الامارة مقروناً دوما باسم مدبره ـ الوصي سعد الخوري صالح الذي استطاع تأمين وصول الامير يوسف الى سدة الامارة عدة مرات[٨].

ومن جهة اخرى، تكثر الروايات التاريخية حول تنصر الامير يوسف منذ وقت مبكر، كما ان بعض الروايات تشير الى تنصير عمه الامير سيد احمد منذ عام ١٧٥٤. ويقول الشدياق: «وفيها (اي ١٧٥٤) نصّر الخوري ميخائيل فاضل الماروني البيروتي الامير علي حيدر (شهاب)... ثم تنصر من أولاد الامير ملحم الامير قاسم والامير سيد احمد والامير حيدر وتبعهم اكثر الامراء الشهابيين... ثم تنصر الامراء اللمعيون». ويضيف الشدياق في مكان آخر انه في عام ١٧٦٤ «نصّر البطريرك يوسف اسطفان الغسطاوي الماروني الامير قاسم عمر (شهاب)...»[٩].

---

٧ ـ يطلق القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ ١١ نيسان ـ ابريل ١٧٨١ على المدبر سعد الخوري لقب «وزير الأمير يوسف الشهابي» ويصفه بأنه مسيحي درزي... ورجل فتنة.. مكروه في كافة انحاء الجبل..».
وتقارير الفرنسيين تسمي الموارنة خلال هذه الفترة بالدروز والامارة بالدرزية.
A. Ismail «Documents...» T 2, P 361 N 71 Note.

٨ ـ I. Harik «politics and change...» P 33.

٩ ـ الشدياق، مرجع سابق، ص٣٢٧
يؤكد المطران ديب تنصر الأمراء الشهابيين قائلا: «ان أول أمير مسيحي تسلم امور لبنان هو الأمير يوسف ابن الأمير ملحم الشهابي. فقد تسلم هذا الأمير حكم الجبل في مؤتمر الباروك الوطني لعام ١٧٧٠. لكن هذا الأمير بقي درزيا في نظر الدروز، ومسلما في نظر المسلمين.. لذا يجب انتظار فترة حكم بشير الثاني الكبير ١٧٨٩ ـ ١٨٤٠ لرؤية أمير لبناني على سدة الحكم يعلن صراحة ايمانه المسيحي».
لكن المطران ديب يعود فيعترف بأن الأمير بشيرا الثاني اصدر قرارا عام ١٨٣٢ يجرم بموجبه انتقال الدرزي الى المسيحية تحت طائلة العقوبات الصارمة. ولا ينسى المطران ديب ان ينسب ذلك القرار الى «ضغط الادارة المصرية على الأمير، وهو الضغط الذي اجبره على اخفاء ايمانه المسيحي وعدم البوح به علانية(!)»

وليست القضية هنا قضية من تنصّر قبل الآخر من الامراء الشهابيين على رأس السلطة السياسية المباشرة، بل هي قضية ان ظاهرة التنصير باتت واسعة الانتشار، وانها اخذت تلعب دورا هاما في التبدل الداخلي للصراع السياسي ـ الطائفي في الامارة. فلم يعد الامير الشهابي مجرد امير حاكم باسم الاسلام السنّة او التحالف الدرزي ـ الشهابي، بل بات ينظر الى طائفيته كجزء اساسي من المخطط العام الذي تتأرجح فيه الطوائف « اللبنانية » بين الترقي الجديد لبعض العائلات المقاطعجية، ولا سيما المسيحية، وبين الانحدار السريع لبعض العائلات المقاطعجية الاسلامية. ويشمل هذا الترقي وذاك الانحدار كافة الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، قبل ظهور الجانب العسكري واصلاحات ابراهيم باشا والخط الهمايوني العثماني القاضي بالمساواة بين الرعايا والطوائف.

لذلك ينظر بولس نجيم الى الامير يوسف في معركته مع المقاطعجيين الحماديين في الكورة وجبة المنيطرة وجبيل والبترون من منظار هذا الترقي وذاك الانحدار في النفوذ السياسي. « فالامير يوسف تولى رئاسة الموارنة ١٧٦٦ ... فبدد شمل الشيعيين في واقعة اميون وطردهم من الكورة.. ومنذ ذلك اليوم اصبح شمالي لبنان(!) بعهدة اعيان الموارنة.. وولى الامير يوسف المشايخ الدحادحة على بلاد جبيل والبترون »[١٠].

وتتضح من هذه الرواية (او التحليل الطائفي لهذه الاحداث) عدة سمات اساسية منها: ان زعامة الامير يوسف للموارنة استنادا الى فكرة تنصيره امر مشكوك بصحته. فحتى ١٧٧١، اي بعد سنوات على الزعامة المزعومة عام ١٧٦٦، كانت تقارير القنصل الفرنسي في صيدا تتهم الامير يوسف بالارتماء في احضان الولاة العثمانيين وتنفيذ سياستهم، وانه الاداة الضاربة للعثمانيين في المنطقة باسرها[١١]. ولكن سياسة الامير يوسف الشهابي كانت تهدف فعلا الى ضرب الزعامات المقاطعجية الاسلامية واضعاف نفوذها الاقتصادي والسياسي، وذلك نابع من طبيعة النظام المقاطعجي الذي يسعى معه الامير الحاكم الى مركزة

Voir Pierre Dib « L'église Maronite » T. 2. PP 170 et 176. —

واذا كان لا بد من الاستنتاج في هذا المجال فإن الأمير الشهابي كان يتوسل لتعزيز دوره السياسي في التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية ـ الطائفية في سدة الحكم، ويتقرب من الزعامات الطائفية المقاطعجية تبعا لمصلحته السياسية بالدرجة الاولى، وهذا ما يؤكد الجانب السياسي كأساس في اية احداث ذات وجه طائفي او متمظهرة بهذا المظهر.

١٠ ـ « لبنان، مباحث علمية.. »، ص٣٤٢.

١١ ـ راجع التقارير التالية على سبيل المثال: ٢٨ حزيران ١٧٧١ و٢٠ آب ١٧٧١ و٢ أيار ١٧٧٢.
A. Ismail – «Documents» T 2 – PP 186, 210, 247.

الحكم في يديه، وذلك على حساب التشتت المقاطعجي. وقد اتخذت هذه المركزية، زمن الامير يوسف وإبان حكم بشير الثاني، طابعا طائفيا واضحا، لان القوى المقاطعجية المسيطرة كانت من عائلات اسلامية وكان اضعافها سيقود بالضرورة الى تفلت القوى المقاطعجية المسيحية من قبضتها والسعي للحصول على مكانة سياسية تنسجم مع حجم قواها الاقتصادية والبشرية.

وقد تميزت فترة حكم الامير يوسف وابنائه بامتداد نفوذ الكنيسة المارونية واديرتها، وجعل هيمنتها الاقتصادية والسياسية هيمنة شبه مطلقة على اتباعها. وقدم الامير يوسف وابناؤه الكثير من الوقفيات والهبات[١٢] لهذه الكنيسة واديرتها مع اعفاء شبه كامل من الضرائب، في الوقت الذي رزحت فيه القوى المقاطعجية المدنية تحت اثقال الضرائب وزيادتها بسبب التنافس على خلعة الامارة. وهكذا خرجت الكنيسة المارونية مع نهاية حكم اولاد الامير يوسف، اي في مطالع القرن التاسع عشر، كاحدى القوى الاكثر غنى ونفوذا، ان لم نقل اقواها على الاطلاق. ولعبت الاديرة والارساليات التبشيرية والهبات وحكم المدبرين والانفتاح التجاري على الغرب ونمو الحرف وغيرها، دورا اساسيا يضاف الى دور الرهبان الاقتصادي في بروز الكنيسة المارونية في ظروف سياسية ملائمة جدا زمن الامير يوسف وابنائه ومدبريهم.

ولذا يمكن التأكيد بأنه كان للأمير يوسف الشهابي دور بالغ الاهمية في ضرب الزعامات الشيعية في جبل عامل وجبة المنيطرة، وبعض االزعامات الدرزية في جبل الشوف وغيره، والزعامة الشهابية في دير القمر نفسها وحاصبيا وراشيا. وكل هذه الاسر مقاطعجية اسلامية يشكل ضربها مجالا واسعا لترقي الاسر المقاطعجية المارونية. وكان كاخية الامير يوسف، المدبر ـ الوصي سعد الخوري صالح، صاحب الكلمة الاولى في هذه التدابير؛ فكان يقود جيوش الامير يوسف بنفسه، ويصاحب عساكر المغاربة التي يرسلها الجزار لتثبيت الامير يوسف، ويستنفر القوى المسيحية، ولا سيما القوى المارونية لنصرة هذا الامير. وتجدر الملاحظة هنا الى ان الامارة الشهابية، والامارة المعنية وما سبقها، لم تلجأ قبل هذا التاريخ للاستنجاد بعساكر الولاة لتثبيت الامير القائم الا في حالات نادرة جدا. واما في زمن الامير يوسف وابنائه فباتت عساكر الولاة القاعدة الاساسية لذلك التثبيت. فهو لا يتم بدونها، اذ يجري العصيان فور انسحابها، مما يدل على عجز القوى الداخلية في حسم الصراع بادواتها

---

١٢ ـ راجع اسماء الوقفيات في كتاب مارون كرم: «قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية» صفحات ٥٩ ـ ٦١.

المحلية، كما يدل ايضا على المعارضة العنيفة التي تلقاها مثل هذه التدابير من القوى المقاطعجية ذات السيطرة القديمة. والاستنجاد بعساكر السلطة يجبر القوى المقاطعجية والفلاحين التابعين لها على تقديم كل نفقات العساكر بالاضافة الى السرقة والنهب والبلص، مما يسبب افقارا كبيرا في المقاطعات العامة، وهي بمعظمها اسلامية، وتشريدا في قواها المنتجة. وقد هُدّم الكثير من المنازل، وصودرت الاملاك مرارا وقتل الكثير من الشبان في المعارك المستمرة[١٣]. وبالمقابل، كانت معظم المناطق ذات الاكثرية السكانية المسيحية تحافظ على اكثر قواها البشرية المادية، لان المعارك كانت تدور خارج اراضيها.

نماذج من سياسة المدبرين وانتقامهم

يروي المؤرخ حيدر الشهابي كثيرا من النماذج، منها:

«انه في عام ١٧٧١، تجمع المشايخ من آل حماده في العاقورة ضد الامير بشير السمين، عم الامير يوسف ومعتمده في منطقة بلاد جبيل... ولما وصل الخبر الى الامير يوسف في بيروت توجه كاخيته سعد الخوري وصحبه المغاربة الذي حضرت (الذين حضروا) مع الجزار الى مدينة بيروت وفي وصوله الى جبيل بلغه ان الحمادة جمعوا اعيالهم ونزحوا في البلاد. وفي الحال اتبعهم الشيخ سعد الخوري. فالتحق بهم في قرية القلمون... وحضرت اهالي جبة بشري على صوت الشيخ سعد... وهزموا المتاولة...»[١٤].

يلاحظ من هذه الرواية ان بلاد جبيل كانت لا تزال تحت حكم الشهابيين مباشرة. وان الشيخ سعد الخوري كان ذا سلطة واسعة، يأمر وينهى دون الرجوع للامير يوسف. وكان يستحث القوى المسيحية على مساعدة قوى الوالي العثماني، للتخلص نهائيا من سيطرة المقاطعجيين الشيعة آل حماده. فالشيخ سعد الخوري كان يخطط للقضاء على سيطرة هؤلاء المقاطعجيين على مناطق جبيل والبترون والكورة وكسروان والزاوية. وهي المناطق ذات الاغلبية السكانية المسيحية التي لا زالت ترزح تحت حكم المقاطعجيين الشيعة وتؤكد بطلان الرواية بتوزيع تلك المقاطعات على الاسر المقاطعجية المسيحية بعد عين دارة وترقي تلك الاسر الى مصاف الاسر المقاطعجية الاسلامية القديمة.

١٣ - حول ارتفاع الضرائب والقرى التي احرقت تراجع كتب: الشدياق صفحات ٣٨٢ و٣٥٩ و٣٧٠. ومشاقة ١٠ و٣٦ و٤٥ و٨٢ و١٥٣ وحيدر الشهابي صفحات ١١٦ و١١٨ و١٢٣ و١٣٤.

١٤ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص٩٤.

ولذا اغتنم الشيخ سعد الخوري هذه الفرصة الى اقصى حد. واستغل وجود عساكر الجزار المغاربة للقضاء على الحماديين بمشاركة فعلية من القوى المسيحية سكان تلك المناطق، بحيث كانت المعركة قاضية على نفوذ الحماديين فيها وبالتالي على التواجد المقاطعجي الشيعي، اذ انحسر وجود آل حمادة الى الهرمل وجبة المنيطرة، وتقلص معهم الوجود الشيعي في المناطق التي كانت خاضعة لهم. ولم يكتف سعد الخوري بهزيمة الحماديين وترحيلهم، بل حاول استغلال ظروف الهزيمة لضرب المقاطعجيين المسلمين السنّة في الضنية لضمان حزام أمني حول المناطق المسيحية. فدفع الامير يوسف للهجوم على هؤلاء دون اي سبب مباشر. وبعد اشهر قليلة على هزيمة الحماديين «جمع الامير يوسف عسكرا من دياره عام ١٧٧٢ وسار قاصدا مقاطعة الضنية لقتال ولاتها بني رعد، لانه رأى منهم ميلا وتوجها الى مظاهرة الحمادية... ». وكانت الضنية تابعة لولاية طرابلس. ولذلك سارع والي طرابلس للتدخل لوقف غزوة الامير يوسف. وعند وصوله الى قرية «عفصديق» في الكورة، وجه له والي طرابلس آنذاك امرا بالامتناع عن الغزو وبمصالحة آل رعد الخاضعين لولايته تحت طائلة عزله من الامارة، «.. فاضطر الى ذلك.. وبعد نهوضه من القرية امر بحريقها لان صاحبها الامير احمد الكردي كان من المايلين الى الحمادية ايضاً... »[١٥].

فتحت ستار محاربة الحماديين وكل حلفائهم السابقين، كان الامير يوسف، ومن ورائه مدبره سعد الخوري يخططان للبطش بالقوى المقاطعجية الاسلامية، داخل المقاطعات ذات الاغلبية السكانية المسيحية او جوارها. وكان يسعى الى تجديد خلعة الامارة باستمرار. وفي حال عجزه عن دفع ما يتعهد به، كان الامير يوسف يسارع الى البطش بالقوى المقاطعجية، وغالبيتها اسلامية، كما لم يتورع عن طلب المال من القناصل الفرنسيين لتأمين استمراره في حكم الامارة[١٦].

وهكذا تم ضرب الحماديين عدة ضربات موجعة وجرى التخطيط لضرب آل رعد في الكورة وآل مرعب في عكار. وتم القضاء على نفوذ الامراء الاكراد في «رأس نحاش»

---

١٥ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص٩٥ و٩٦.

١٦ - كتب القنصل الفرنسي في صيدا دو توليس (De Taules) في تقرير له بتاريخ تشرين الثاني - نوفمبر ١٧٧٣ الى حكومته ان الأمير يوسف ارسل يطلب منه قرضا بقيمة ١٥ الف غرش لسد العجز، وانه يتعهد بتأدية هذا المبلغ بعد شهرين او ثلاثة. وكاتب الرسالة هو الشيخ سعد الخوري نفسه. واذ اعتذر السفير عن دفع المبلغ كتب اليه الأمير يوسف يتوعده في رسالة تتضمن كثيرا من تعابير الرسالة الاولى. مما يؤكد ان كاتب الرسالتين هو سعد الخوري صالح مدبر الأميريوسف.

A. Ismail. «Documents..» T 2, PP 313-324.

وجوارها في منطقة الكورة. وجرى تعميق الروابط بين امارة الشوف السابقة والمقاطعات المسيحية الجديدة بشكل نهائي. وقد لعب تنصير الهرم السياسي الشهابي المسيطر والمدبرون الموارنة والقوى الرهبانية الاقتصادية، والارساليات الاجنبية، والدعم الاوروبي الضاغط وغير ذلك دورا اساسيا في ربط تلك المقاطعات بامارة الشوف.

ومنذ ذلك التاريخ، اي زمن تفرد الامير يوسف بالحكم بمساندة المدبرين، كثر الكلام على هزائم متكررة لزعماء الشيعة في تلك المقاطعات ، وكذلك للزعامات السنية الصغيرة فيها، كما جرى اضعاف الزعامات الدرزية باستمرار. والزعامة الشهابية نفسها لم تنج من ذلك المخطط الذي بدأ تنفيذه في الثلث الاخير من القرن الثامن عشر.

« ففي عام ١٧٧٤ ، اراد الامير يوسف الانتقام من الامير منصور الشهابي، امير راشيا، لسبب تعصبه لاخيه (اخ يوسف) الامير سيد احمد. **فادّعى عليه** بألف قرش كانت دينا عليه للمشايخ بيت ابو نكد. وضم اليها رباها سنة فسنة **فبلغت سبعة آلاف** وخمسماية قرش. فوجه في طلبها عمه الامير حسين الى راشيا. لكنه توفي فيها.. فادّعى على الامير منصور بانه دس لعمه السم واماته به.. واظهر الغيظ والحنق. واشاع انه يريد الاخذ بثأر عمه.. وارسل كتيبة وافرة الى راشيا لتحصيل ذلك المال... فارسل الامير منصور كتابا الى الشيخ سعد الخوري، مدبر الامير يوسف، يطلب منه اصطلاح امره.. فتوسط بذلك واصطلح الحال على خمسة عشر الف غرش يدفعها الامير منصور »[١٧].

هذه الرواية تعتبر فعلا احد النماذج الاساسية لتعامل الامير يوسف مع الخصوم: اتهام بالوقوف الى جانب خصومه السياسيين تمهيدا لتوجيه حملة عسكرية تنتهي بالاخضاع الكامل وضم المناطق مباشرة الى نفوذه والتحكم بالمقاطعجيين. وهكذا انتهى ادعاء الامير يوسف على عمه امير راشيا بقتل العم الآخر، وجباته الألف قرش مضاعفة خمس عشرة مرة، علما بأن الدين لآل نكد، واخضاع راشيا. فالاتهام بالخصومة يعقبه تعجيز اقتصادي ثم قتل وتدمير بقصد تحصيل المال المزعوم او فسخ التحالف. فقد جرى اقتسام راشيا بين الامير منصور والامير محمد ابن الامير حسين المتوفى. « وقيل كان ذلك بدسيسة من الامير يوسف انتقاما من الامير منصور ».

ولسنا في معرض التمييز بين خطوات الامير يوسف وخطوات مدبره سعد الخوري بيد ان ما نتج عن هذه الحادثة هو ان الامراء الشهابيين انفسهم باتوا يبعثون برسائل التوسط

---

١٧ ـ حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١٠٥.

للشيخ سعد الخوري لعلمهم انه القادر على تغيير موقف الامير يوسف ساعة يشاء. وامتدت «وساطته» لتشمل العلاقات بين الامارة الشهابية وبعض الاسر المقاطعجية الدرزية القديمة. فالامير يوسف يقوم بالاذلال والشيخ سعد الخوري يعرض الصلح والوساطة مع الامير. وهذه العملية كانت محور كثير من الحوادث التاريخية آنذاك. وعلى سبيل المثال علاقات الامير يوسف بالنكديين. ففي عام ١٧٧٨ «جعل الامير يوسف يواصل القهر والمذلة بالمشايخ آل نكد وكان اكثر ذلك على الشيخ كليب. ففر من دير القمر بأولاده وخواصه هاربا الى جبل عامل، فاستولى الامير يوسف على اماكنه ومساكنه وعقاراته وسلمها الى اخويه الامير سيد احمد وفندي وولاهما على الانتقام منه ومن رهطه. وذلك ليبقي بين اخويه وبين المشايخ بيت ابو نكد النفرة...»[18].

ان الدمج بين الخصومة السياسية والتنكيل الاقتصادي سمة اساسية من سمات حكم الامير يوسف. ويشمل هذا التنكيل افراد الاسرة الشهابية انسباءه كما يشمل الاسرة المقاطعجية المؤيدة لهم على السواء. ولذا تتكرر العبارات الدالة على البلص والاذلال حيال هؤلاء المقاطعجيين الدروز والشيعة والسنة على السواء. ففي عام ١٧٧٤ «جعل الامير يوسف يجافي اصحابه وثقّل على قرى الشيخ علي جنبلاط التي في البقاع نكاية بأخيه لانه (علي جنبلاط) كان من اعظم احزابه...».

وفي عام ١٧٧٦ «شاور الامير يوسف ارباب تدبيره بامر تحصيل المال الاميري. فأشاروا عليه بأن يضع يده على ما للامراء الشهابيين من القرى والمزارع. ويجمع من ريعها ذلك المبلغ المطلوب. فاستصوب ما اشاروا به ووضع يده على اقطاع جميع الامراء واستورد ما يرد منها»[19].

وفي عام ١٧٧٦ ايضا «قسم الامير يوسف المال الاميري على اهالي البلاد ووجوهها وامرائها. وكان بيت ابي اللمع قد ابوا القسمة عليهم. وتمنعوا عن دفع ما يصيبهم من ذلك المال. واظهروا العصيان بذلك الشأن. فارتأى ان يوجه الى مدينة بيروت لقطع ما لهم في ساحلها من الاشجار ولاتلاف ما لهم هناك من الاملاك والعقار. ويقهر الامراء بيت ابي اللمع ويقودهم لاطاعته... فوجه اليهم طائفة اللاوند. فاحرقوا المكلس والجديدة والدكوانة

---

١٨ - «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم احد امرائهم من وادي التيم». محفوظة في المتحف اللبناني رقم ٦٤٦٨، نشرها وعلق عليها الدكتور سليم هشي، ص١٣٥.

١٩ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١١٦.

التابعين اقطاع امراء بيت ابي اللمع.. وصادف جماعة من بعض اهالي جبل الشوف فقتلهم وفعلوا فعالا ردية »[٢٠].

وقد يطول بنا الاستشهاد في هذا المجال لان كل سنة من حكم الامير يوسف كانت تحمل اخفاقا لعائلة مقاطعجية اسلامية او اكثر من عائلة، كما تحمل قتلا واضعافا للشخصيات الشهابية المناوئة. ولكن الجانب الآخر لهذا الاضعاف هو ان نفوذ المدبرين كان يزداد باستمرار، وان تلك التدابير كانت تتم بناء على اقتراحات مدبرية بحيث كانت الاسر المقاطعجية المنكوبة تضطر لتوسيط المدبر، الخصم والحكم، للعودة الى مقاطعاتها. ففي عام ١٧٧٨ وبعد الضربة التي تلقاها النكديون فاضطروا للنزوح الى جبل عامل« .. ارسل الشيخ كليب النكدي الى سعد الخوري بان يستجلب له العفو والرضى من الامير، فأجابه بما طلب واصدر له كتابا من الامير بان يطيب نفسا ويرجع آمنا... »[٢١]. وهذه الوساطة تتكرر مرارا واثر كل نكبة. لكنها تكون مقدمة لضربة موجعة لعائلة مقاطعجية اخرى، وتأتي في الخط الناظم لسياسة المدبرين الموازنة القاضية باضعاف الاسر المقاطعجية الاسلامية.

« وبرجوع الشيخ الى المناصب اضمر الامير سيد احمد والامير فندي الشر لاخيهما الامير يوسف واخذا يستميلان اليهما بيت جنبلاط لان الامير استرجع الشيخ كليب نكاية بهم ايضا.. « اي نكاية للجنبلاطيين... »[٢٢].

وهكذا يرتبط كل تدبير بحلقة سياسية واقتصادية جديدة يكون من نتائجها اضعاف الامراء الشهابيين وتفتيت الاسر المقاطعجية الاسلامية وافقار زعاماتها واذلالها، وفرض الضرائب الباهظة عليها ومصادرة املاكها. وهي السمات التي رافقت حكم الامير يوسف وابنائه ومدبريه كما استمرت قاعدة الحكم الشهابي حتى زواله. فمع الامير يوسف بدأ صراع المركزية والتشتت المقاطعجي يظهر بعنف حتى استقرت مركزية الامارة في يد بشير الثاني لفترة طويلة من الزمن انهت حكم الامارة والتشتت المقاطعجي وافسحت امام حكم القائمقاميتين وتعديلاته ايام المتصرفية ولبنان الكبير.

---

٢٠ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١٢٠.
٢١ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١٢٦.
٢٢ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١٢٧.

سيطرة المدبرين إبان حكم
أولاد الامير يوسف الشهابي

تعتبر فترة حكم الامير يوسف، مسرحا لنفوذ المدبرين الموارنة. وجاءت الفترات المتقطعة التي حكم فيها ابناؤه من بعده بمثابة الاستمرار في الخط التاريخي نفسه وبأسماء جديدة من المدبرين، ولا سيما آل باز الذين يستوحون مخطط الشيخ سعد الخوري وابنه غندور في البطش بالاسرة الشهابية واضعاف الاسر المقاطعجية الاسلامية وافساح المجال امام الاسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها، بالترقي السياسي الى مصاف العائلات المقاطعجية العريقة. وابرز سمات هذه المرحلة هي التالية:

- انها مرحلة تاريخية طويلة تمتد من بداية حكم الامير يوسف حتى عزوف اولاده نهائيا عن المطالبة بخلعة الامارة مكان ابيهم. وتتجاوز هذه المرحلة الخمسين سنة قبل قيام المركزية بزعامة بشير الشهابي الثاني.

- ترسيخ وظيفة المدبر وظيفة وراثية. فكما يورث الامير ابنه حق المطالبة بالامارة شرط نيل رضى الوالي، كذلك يورث المدبر ابنه وظيفته شرط ان ينال رضى الامير الحاكم. وهذا عامل اساسي وهام ساعد على ازدياد نفوذ المدبرين واستمرار سيطرتهم على مقدرات الامارة.

- ان عامل الوراثة كان يمتد الى كافة افراد الاسرة بحيث يبدأ بالاب وينتقل الى الاخوة او الابناء. وقد افسح هذا العامل المجال امام تماسك العائلة السياسية الجديدة، عائلة المدبرين، كي تبني لنفسها مستقبلا سياسيا مضمونا بالتوزع على كافة الامراء، ولا سيا الطامحين منهم الى خلعة الامارة.

- ان مراقبة دقيقة لسلسلة المدبرين او الكاخيا توضح انهم كانوا في الغالب من الطائفة المارونية بشكل خاص، والطوائف المسيحية بشكل عام. وكانت الطائفة الكاثوليكية تأتي في المرتبة الثانية بعد المارونية وكانت دائرة المدبرين تتسع لتشمل كل الامراء الشهابيين بحيث ان ذهاب الامير القديم وكاخيته يفسح المجال امام امير جديد ومدبر جديد اكثر حنكة وتخطيطا للسير في المخطط ذاته، وهو مخطط طائفي - سياسي يهدف للفتك بأفراد الاسرة الشهابية خاصة، ومصادرة املاكها واضعاف الزعامات المقاطعجية الاسلامية، درزية كانت او شيعية او سنية، بالضرائب

الباهظة. وهو المخطط الذي نفذ قسما كبيرا منه المدبرون سعد الخوري وابنه غندور واسرة آل باز.

- ان الوجه الطائفي المسيحي، الماروني - الكاثوليكي بالتحديد، رافق امارة يوسف الشهابي على امتداد الفترة التاريخية التي اعقبت حكمه حتى نظام القائمقاميتين. فقد اثبت الامير يوسف انه الشخصية الشهابية الاولى التي التف حولها كثير من زعماء الموارنة بحيث تركزت سياسته على دفع القوى المقاطعجية المسيحية الغنية لتلعب دورا هاما على مسرح الامارة السياسي بعد اضعاف الاسر المقاطعجية الاسلامية الى اقصى الحدود. وقد لعب المدبرون دورا اساسيا في تنفيذ هذه السياسة على جميع الاصعدة الضرائبية والتعليمية وتوسيع املاك الكنيسة المارونية واديرتها واعفائها من الضرائب، وتحرير القوى المسيحية من سيطرة المقاطعجيين المسلمين في جبيل والبترون والزاوية والكورة وكسروان.

- كان الكاخيا الجديد او المدبر يبدأ من حيث ينتهي سلفه، وهو عادة ابوه او اخوه، في تنفيذ المخطط السياسي - الطائفي الذي قام به الامير يوسف الشهابي. فقد اتصف الشيخ سعد الخوري بالذكاء الحاد والدهاء السياسي والقدرة على التحكم بالامير يوسف وتسييره طوع بنانه. لكن ابنه الشيخ غندور كان اوسع حيلة اذ اضاف الى نفوذه الداخلي بعدا خارجيا. « فاستحصل لنفسه على وظيفة قنصل لفرنسا على مدينة بيروت »[٢٣]. وقد ثبت هذا التقليد الجديد مواقع المدبرين الموارنة بقوة، مما جعل الامراء الشهابيين يتسابقون لكسب ودهم والاستفادة من الدعم والحماية اللذين تؤمنها لهم القنصليات الفرنسية. ولم يبق امير شهابي واحد - على ما نعتقد - دون كاخية او مدبر ماروني. وكذلك سار كثير من الزعامات المقاطعجية الاسلامية، ولا سيما الدرزية، على هذه الخطى، فاعتمدوا مدبرين مسيحيين لادارة املاكهم وتعليم ابنائهم اذ كانت وظيفة المدبر اشبه ما تكون بوظائف مدير المالية ومربي الابناء وامين السر معا.

- وتجدر الاشارة الى ان الامير فخر الدين الثاني كان مؤسس تقليد المدبرين. لكن سياسته هذه قامت آنذاك على تنويع المدبرين، وبالتالي تنويع الطوائف بقصد

---

٢٣ - ميخائيل مشاقة: « منتخبات من الجواب على اقتراح الأحباب »، ص١٥.
A. Ismail – «Documents..» T 4, P 48.

اجتذابها اليه، تماما كما كانت سياسته في مجال المصاهرات السياسية مع العائلات المقاطعجية المسيطرة. واما الامير يوسف وابناؤه من بعده فقد خالفوا هذه السياسة، واعتمدوا مدبرين موارنة فقط. وهنا تكثر الاقاويل حول تنصرهم الحديث، واثر ذلك في سلوكهم السياسي لاثبات طائفيتهم المارونية. واما الامير بشير الثاني الشهابي فقد عاد الى سياسة سلفه فخر الدين، فتزاحم على بابه عدد كبير من المدبرين الذين اوكل اليهم مراكز كثيرة ومتنوعة، منها الخط، والكتابة، وادارة الاملاك، وشؤون المفاوضات، وتنظيم المالية، وشؤون الحوالة، وشعر البلاط، وتعليم الابناء وغير ذلك. وتبعا لهذه السياسة لم يقتصر الامر على بروز كاخيا واحد للامير بشير، بل تعداه الى بروز عدة شخصيات في مجالات متفرقة متوزعة على طوائف متنوعة. فكان من خواصه حسون ورد الدرزي، وحنا الدحداح، امين المساحة الماروني[٢٤]، وشاعر البلاط بطرس كرامة الحمصي الكاثوليكي، ومدبره فارس ناصيف الماروني، وغيرهم.

والملاحظة الاخيرة عن اهمية المدبرين إبان حكم اولاد الامير يوسف هي انهم باتوا يدخلون في بنود اتفاقيات الصلح بين الامراء المتنازعين، مما يوحي بأن الامير الشهابي لم يعد بمقدوره ادارة املاكه واقامة تحالفاته السياسية دون استشارة المدبرين. وفي ذلك دلالة واضحة على ان السلطة السياسية كانت للشهابيين، بينما كانت السلطة العملية، الادارية والمالية والتربوية، كما كان التوجيه السياسي في ايدي المدبرين الموارنة. وللتدليل على ذلك نورد بندا من احدى اتفاقيات الصلح التي تمت عام ١٧٩٢ بين امراء شهابيين من دير القمر والامراء من آل أبي اللمع حكام المتن. فقد قام بالصلح الامير حيدر احمد الشهابي، وكان من شروطه «اطلاق سراح سلوم الدحداح من السجن لان كانوا الامارة قبضوا عليه واتهموه ان يعلم (يشي) وديع الشيخ غندور الخوري... فاطلقوه الامارة والبسوه فروة[٢٥]. ويتضح من ذلك ان طائفية المدبرين دفعتهم لتشكيل حلف طائفي - سياسي فيما بينهم والوشاية بكل تحركات الامراء الشهابيين وحلفائهم. فكان نفوذهم كبيرا يعمل لمصلحة المخطط الرامي الى ابراز الاسر المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها. وجاءت مرحلة المركزية زمن بشير الثاني تلجم هذا المد الذي تم ايام الامير يوسف دون ان تقضي عليه، فأعطته على العكس من ذلك زخما طائفيا جديدا عبر انتفاضات الفلاحين على الضرائب، واعلان المساواة بين الطوائف، وكسر احتكار الطوائف الاسلامية للتجنيد والقتال، واستخدام المصريين

---

٢٤ - الشدياق، مرجع سابق، ص٣٧٠.

٢٥ - الشهابي، مرجع سابق، ص١٧٢.

لأساليب عسكرية كان لها اثر مباشر في تأزم الوضع السياسي والعسكري على امتداد معظم المقاطعات « اللبنانية ».

ومن النتائج العملية لهذه المرحلة على الصعيد الطائفي التدهور المتسارع في نفوذ الاسرة الشهابية الحاكمة بسبب الصراع السياسي داخل الهرم المسيطر. وقد زاد في حدة هذا التدهور انتشار الاخبار الكثيرة عن تنصير كثير من القيادات الشهابية واسرة آل ابي اللمع. وهذا ما زاد في خشية العائلات المقاطعجية الاسلامية، ولا سيما الدرزية، من ان تخرج الامارة كليا من دائرة نفوذهم ومناطقهم فتنتقل الى مناطق جديدة وزعامات طائفية جديدة، بعد ان اوشكت الاسرة الشهابية على السقوط في ايدي المدبرين الموارنة. وقد عبرت الزعامات الدرزية عن خشيتها بسلسلة طويلة من الدسائس والانتفاضات في وجد بعض الامراء الشهابيين ومدبريهم الذين وجدوا في الجزار سندا قويا لهم، في عساكره قوى ضاربة لخصومهم وتثبيتا لهم في السلطة، وفي القوى الاقتصادية والاجتماعية للطائفة المارونية معينا اساسيا لشراء سلعة الامارة وسد جشع الجزار.

وبنفس الخشية السياسية كانت العائلات المقاطعجية الشيعية تواجه التبدلات السياسية الحاصلة في الهرم السياسي للسلطة الشهابية. ولكن الضربات الاليمة التي حلت بهم منذ مطالع الحكم الشهابي جعلت تلك الاسر المقاطعجية الشيعية عاجزة عن التصدي. فقد اضمحل نفوذ آل حمادة نهائيا من منطقة الزاوية. وتمدد الموارنة اكثر فأكثر باتجاه كسروان والشوف. وتحكم الامير يوسف باختيار الامراء من آل حرفوش في بعلبك[٢٦]. ومنذ عام ١٧٧٧ تسلمت الزعامات المقاطعجية المارونية من آل كرم وعواد والضاهر وغيرهم امر جباية الاموال الاميرية في الزاوية[٢٧]. ويعترف المطران بطرس ديب صراحة معه بأن التبدلات الجديدة في الهرم السياسي « الفيودالي » كانت الدافع الاساسي للقيادات المارونية كي تكثف نشاطها من اجل تحقيق اطماعها في الوصول الى السلطة السياسية لحكم الامارة اللبنانية[٢٨].

---

٢٦ - الشدياق، مرجع سابق، ص٣٥٣.

٢٧ - Lammens «la Syrie -» T 2, P 96-102.

٢٨ - P. Dib «L'église Maronite» T 2, P 196.

محاولات القضاء على المدبرين

ادرك كثير من الزعامات الشهابية وزعماء الاسر المقاطعجية الاسلامية، ولا سيما الدرزية، ان الشيخ سعد الخوري هو المدبر والمخطط لسياسة الامير يوسف وأنه حاكم الامارة الفعلي. ولذا استغلوا النقمة العارمة على سياسة الامير الضرائبية فأعلنوا العصيان عن تقديم ضريبة بزر القزر عام ١٧٧٩. « فدس الامير سيد احمد والامير فندي دسيسة الى المشايخ بيت جنبلاط بان يهيجوا العامة.. فهاجوا هياجا شديدا... واظهروا الامتناع عن ذلك الراتب (دفع ضريبة البزرية). ثم نهضوا وجمهروا بازاء دير القمر واتحدوا على ان **يطردوا الامير يوسف من دير القمر ويقتلوا الشيخ سعد لانه كان هو مدبر الامور وكان كل ما يحدث من الامير يوسف هو منه وينسب اليه. وكانت عند الجميع انفة من ذلك**... ثم اتفق الاميران مع بيت جنبلاط على انهما يثوران على اخيهما الامير يوسف ويخلعانه من الولاية... ويفقيان (يفقآن عينيه) ويقتلان الشيخ سعد الخوري ويهلكان بيت ابو نكد... »[٢٩].

فلقد اثبت هذا الحلف الشهابي ـ الجنبلاطي مدى الضرر الذي تلحقه سياسة الامير يوسف ومدبره سعد الخوري بالعائلة الشهابية وسائر الاسر المقاطعجية الاسلامية، ولا سيما الدرزية. ولكن التنافس المقاطعجي المحلي كان اقوى من التحالفات الطائفية فخشي آل نكد الدروز من ازدياد نفوذ آل جنبلاط ووقفوا في وجه الحلف وافشوا اسراره للامير يوسف. فاتخذ كافة الاحتياطات التي انتهت بالقبض على الامير فندي « وادخلوه الى اخيه الامير يوسف. وفي دخوله عليه نهض اليه من مجلسه وقتله بيده... »[٣٠].

وكانت ميتة مشابهة تنتظر الزعامات النكدية على ايدي الحلف الشهابي ـ الجنبلاطي نفسه بعد سنوات من هذه الحادثة. وبمقتل الامير فندي انفجر الصراع داخل الامارة الشهابية بعنف واتضحت معالم المخطط الذي يقوده الامير يوسف ومدبروه للقضاء تدريجيا على الزعامات الشهابية واضعاف القوى المقاطعجية الاسلامية. وكانت ردة فعل العائلة الشهابية الشجب الكامل لهذه الجريمة والوقوف علنا في وجه الامير يوسف...

« ...وعند الصباح جمع الامير يوسف امراء بيت شهاب القاطنين يومئذ في دير القمر

---

٢٩ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١٢٧.

٣٠ - « تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم احد امرائهم »، مرجع سابق، ص١٣٩ ـ ١٤١.

وجعل يعتذر لهم عن قتلة اخيه... وكتب بذلك لباقي الامراء الذين في خارج دير القمر»[٣١]. لكن خشية الامراء الشهابيين من مخططات الامير يوسف ومدبريه وانتشار انباء تنصره جعلت ركائز حلف شهابي ـ جنبلاطي ـ عمادي تتقوى على قاعدة خلع الامير يوسف وتقليد الامارة لسيد احمد. فهرب الامير يوسف الى عكا مستجيرا بالجزار، واعداً اياه بدفع ثلاثماية الف قرش. فأجابه لما طلب وكانت عساكر الجزار كافية لانزال الهزيمة بالحلف المعارض. ففر زعماء الحلف الى جبل عامل الذي بات ملجأ القوى المقاطعجية الهاربة من تدابير الامير يوسف. وبدأت خطة اضعاف الزعامات الدرزية تتحقق فصولا عبر عساكر الجزار التي نزلت في ديارهم داخل قرى الجديدة وبطمه وبعدران والمختارة. «ووضع الامير يوسف يده على ارزاق بيت جنبلاط. واتلف عقاراتهم. وهدم عماراتهم. وجرم كل من يعتز اليهم. وثقل بالقصاص عليهم. ثم وجه الرسل الى الامراء بيت ابي اللمع بان يغرموا له مالا لاجل نفقة العساكر، والا يدهمهم بالعساكر ويجعلهم عبرة للناظر. وكان ذلك حنقا عليهم لوجود عيال بيت جنبلاط عندهم... ووجه كتيبة الى ساحل مدينة بيروت لاتلاف مالهم من العقارات والاملاك هناك.. فاضطروا لدفع خمسة وعشرين الف قرش للامير يوسف... »[٣٢].

ولقد بات واضحا ان ملامح هذا الصراع كانت تتبلور على محورين اساسيين:

أ ـ محور الامير الشهابي ومدبريه، وهو المحور الذي تؤيده معظم الزعامات المقاطعجية المسيحية دون ان تشارك فيه مباشرة بل تحارب بعساكر الجزار. وبلغ من دهاء المدبرين انهم التقطوا الخيط الاساسي الذي يرضي الجزار ويضعف العائلات المقاطعجية الاسلامية معا. فكانوا يشترون الامارة لقاء مبالغ طائلة يدفعها الامير يوسف من جيوب المقاطعجيين المسلمين، ولا سيما الدروز. ومع كل تدخل في الخنعة كانت تضاف ضرائب جديدة ومصادرات وهدم منازل وتنكيل واضعاف سياسي واقتصادي في حين كانت زعامات المقاطعات المسيحية تدفع ضرائب عادية وتستمر في غناها الاقتصادي لانها ليست قطب الصراع الاساسي من جهة، ولان المعارك المدمرة لا تدور على اراضيها فتسلم ممتلكاتها من الحرق والتقطيع من جهة ثانية فاختزنت طاقاتها للمعارك اللاحقة حين تصدرت زعامة الصراع.

---

٣١ ـ حيدر الشهابي. مرجع سابق. ص١٢٨.

٣٢ ـ حيدر الشهابي. مرجع سابق. ص١٣٠ ـ ١٣١.

ب ـ محور الامراء الشهابيين المنافسين للامير الحاكم والمدعومين من اهم الاسر المقاطعجية الدرزية والسنية والشيعية، اي معظم الاسر المقاطعجية الاسلامية. ويعتمد هذا المحور او الحلف على قواه المحلية، وهي قوى لا تقاس بحجم عساكر الجزار. ولذا كان تصديها للامير يوسف بمثابة التحدي للجزار وعساكره. وهكذا كانت تصاب بخسائر بشرية ومادية جسيمة. واستمرت هذه الاسر تضعف طوال الفترة اللاحقة، باستثناء السنوات التي شهدت علاقة تحالف بين هذا المحور والوالي العثماني وارتفع فيها عنها خطر النكبات التي كانت تنزلها عساكر الوالي بالمقاطعات التي يسيطر عليها ذلك الحلف. وبالرغم من ان هذا التحالف استطاع القضاء على حكم المدبرين، فان صراع المركزية والتشتت المقاطعجي لم يلبثا ان فسخا هذا الحلف وقضيا على ابرز زعاماته المقاطعجية الدرزية لمصلحة المركزية الشهابية.

الارتباط المصيري بين الامارة والمدبرين

من السمات الاساسية لحكم الجزار وعلاقته بالامارة اللبنانية قيامه بتبديل الامراء باستمرار وبيع خلعة الامارة لمن يدفع اكثر. ولذلك لم يكن صفاء الجزار للامير يوسف وسائر الامراء المتنافسين ثابتا بل سريع التبدل. وبقدر ما كان الامير يعجز عن جباية ما يتعهد به ـ وكان يتعهد بمبالغ طائلة لم يكن قادرا على جبايتها ـ كان عزله يغدو في نظر الجزار ضرورة ملحة. وهكذا عزل الامير يوسف عدة مرات، كما عزل الامير بشير الثاني سبع مرات على ايدي الجزار وخلفائه في ولاية عكا. وكان كل عزل مشفوعا بالامل في العودة على ان تكون مصحوبة بزيادة كبيرة في نسبة الضرائب.

وفي عام ١٧٨٣ عزل الامير يوسف وهرب مع مدبره سعد الخوري الى نواح متفرقة خارج الامارة حتى استقر في صافينا. وفي عام ١٧٨٥ « حضر كتاب الى الشيخ سعد الخوري من المعلم مخائيل السكروج النصراني الذمي، مدبر امور الجزار، بان يستنهض الامير يوسف للرجوع الى ديار لبنان. وانه اذا حضر يحصل له من الجزار الامان ويعيد له ولاية تلك الديار... »[٣٣]. وتتضح من هذه الرواية ثلاثة امور اساسية:

أ ـ عجز الاميرين البديلين اسمعيل وسيد احمد الشهابيين عن تحصيل الضرائب، مما

---

٣٣ ـ حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١٣٨.

اضعف موارد الجزار المالية « فأمر مدبره ان يكتب الى الشيخ سعد ان يحضر الامير يوسف الى بلاده... »[٣٤].

ب - التوجه الى الامير يوسف عبر مدبره سعد الخوري بدلا من مخاطبته بطريقة مباشرة. وهذا يدل على انقياد الامير يوسف للشيخ سعد الخوري الذي بات يمثل قوى مقاطعجية مسيحية تحاول البروز السياسي على مسرح الامارة بعد ان ازداد نفوذها الاقتصادي والثقافي بشكل هائل منذ مطالع القرن الثامن عشر.

ج - لا نستبعد تشكل حلف من المدبرين المسيحيين العاملين لدى الجزار والامراء الشهابيين معا، وهو الحلف الذي كان يرغب في ايصال زعامة مارونية الى امارة الجبل في اطار الحكم الطائفي المسيطر في المنطقة بكاملها. ولكن نفوذ هؤلاء المدبرين كان ضعيفا، مما جعلهم يتهيبون الدخول العلني في هذا الصراع خوفا من بطش الجزار، وان لم يتورعوا عن العمل الضمني له.

وبديهي ان يكون الامير يوسف قد لبى على الفور دعوة الجزار مع مدبره الشيخ سعد الخوري املا في العودة بخلعة الامارة. « فنقل الجزار الامير يوسف معه بحرا من بيروت الى عكا، وارسل الشيخ سعد برا مع غلمانه اليها »[٣٥]. ولكن الشيخ سعد الخوري كان من الدهاء بحيث لم يسلم ابنه غندور الخوري للجزار كما سلم نفسه، بل ارسله الى صليما وعهد به الى الامراء من آل ابي اللمع في محاولة للابقاء عليه اذا ما اصابه هو والامير يوسف مكروه، نظرا لتقلب سياسة الجزار.

وبعودة الامير يوسف الى كنف الجزار بدأت خشية الامراء الشهابيين المسيطرين على الامارة تزداد لان المصير القاتم ينتظرهم اذا ما عاد الامير يوسف بخلعة الامارة. « فأرسل الامير اسمعيل والامير سيد احمد الشهابيان يلتمسان من الجزار قتل الامير يوسف ويتعهدان له على ذلك بدفع خمساية الف غرش »[٣٦]. ولكن الجزار اعلم الامير يوسف بذلك طمعا في مزيد من الابتزاز وايمانا منه بعجز الاميرين الحاكمين عن جباية المبلغ. غير ان الامير يوسف

---

٣٤ - الشدياق، مرجع سابق، ص٣٤٦.

٣٥ - كتب توفيق توما هذا الحدث على الشكل التالي: « لقد نجح الأمير يوسف ومدبره سعد الخوري في اقناع الجزار انطلاقا من فهمه لنقطة ضعفه. فقد وعده بستماية الف قرش مقابل عزل بشير الثاني وتسليم خلعة الامارة للأمير يوسف ».

T. Touma. «Paysans et institutions Féodales...» T I, P 101.

٣٦ - « تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم احد امرائهم »، ص١٤٢.

لم يتعهد بشيء حتى قدوم مدبره. «وعندما وصل مدبره سعد الخوري تعهد له الامير يوسف بمليون قرش وانـه يـدفعهـا في مـدة ثـلاثـة اشهر... والتمس منـه الولايـة... فقبـل الجزار...»[٣٧]. ويتضح من ذلك مدى نفوذ سعد الخوري وارتهان الامير يوسف له، وقد كانت خطة المدبر سعد الخوري ذات وجهين اساسيين:

أ - خروجه والامير يوسف سالمين من سجون الجزار، وضمان عودة الامير الى سدة الامارة.

ب - استقدام عساكر الجزار للبطش بالمقاطعجيين الكبار، وكلهم من المسلمين، ومصادرة املاكهم وهدم منازلهم وتقديم الضرائب اللازمة للجزار.

فالخطة اذن شديدة الاحكام، لانها تضمن العودة للسيطرة على الامارة واضعاف الخصوم المحليين من جهة، وترضي الجزار برفع المبالغ الموعودة الى عشرة اضعاف ما كانت عليه خلال اعوام قليلة جدا. ولكن الجزار ادرك ابعاد الخطة فوافق على الجانب الذي يقدم له فائدة كبيرة، وقطع الطريق على انتقام الشيخ فاستبقاه عنده «رهنا على المال»[٣٨]. ومن المعروف آنذاك ان الولاة الاتراك، ولا سيما الجزار، كانوا يستبقون الرهائن من ابناء الامراء او ذوي قرباهم الادنين كضمانة لدفع المال. وهكذا اعتبر الجزار الشيخ سعد الخوري اقرب الى الامير يوسف اكثر من احد ابنائه او اخوته، لانه ساعده الايمن.

وهنا يبرز عامل الوراثة في المدبرية كما في الامارة. اذ «سرعان ما حضر الشيخ غندور الخوري من مخبئه وتسلم تدبير الامور لدى الامير يوسف، كما كان ابوه»[٣٩].

وقد اظهر غندور الخوري مقدرة في المدبرية تضاهي مقدرة ابيه. وكانت حصيلة هذه المدبرية في ثلاثة اشهر كالتالي:

- الاستيلاء على راشيا وحاصبيا، اكبر مراكز الشهابيين ومعقل الامير اسمعيل الشهابي الحاكم، ومصادرة ما فيها من اموال للشهابيين.
- فرار الامير الشهابي، شقيق الاميراسمعيل،بأولاد اخيه اسمعيل الى حوران خوفا من بطش الامير يوسف ومدبره الجديد.

---

٣٧ - المرجع السابق، ص١٤٥.
٣٨ - الشدياق، المرجع السابق، ص١٤٠.
٣٩ - تاريخ الأمراء الشهابيين، المرجع السابق، ص١٤٨.

- هروب الشيخ محمد القاضي، حليف الشهابيين الاساسي، الى قرية كفر حمّل. ولكن الامير يوسف استقدمه بعد وقت قصير وسمل عينيه وقطع لسانه.
- «تجريم بيت جنبلاط بأموال وافرة»، وهي العائلة الدرزية التي شكلت الزعامة الاولى والحليف القوي المساند للامراء الشهابيين المعادين للامير يوسف. وبالاضافة الى «تجريم بيت جنبلاط بالأموال الوافرة، فانه فعل فعالا هايلة حتى ارهب اهل البلاد...»[٤٠].
- «قبض على بني الصغير الشيعية الذين اقاموا في مشغرة بناء لطلبه (اي الامير يوسف) وهربا من الجزار. لكنه غدر بهم بعد ان كتب له الجزار، عن يد الشيخ سعد الخوري، بان يرمي القبض على بني الصغير الذين عنده ويبعث بهم الى عكا... فقبض عليهم ولم يحفظ الجوار.. وفي وصولهم الى عكا قتلهم سليم باشا، نايب الجزار فيها.. ثم مرض الشيخ سعد الخوري فأرجعه الجزار الى جبيل ولم يلبث ان توفي فيها بعد ايام قليلة...»[٤١].

وقد تعمدنا ابراز رواية المؤرخ حيدر الشهابي الذي يؤكد المؤرخون الطائفيون الموارنة تنصره واعتناقه المارونية. وبالرغم من ذلك فان رواية الامير حيدر تتسم بالكثير من الصدق والاخلاقية في معالجة ما قام به الامير يوسف من اعمال اجرامية: القتل، وسمل العيون، وقطع الالسن، والاجبار على النزوح، ومصادرة الاموال، والتجريم بالاموال الوافرة، والغدر بالاصدقاء: «وفعل فعالا هايلة حتى ارهب اهل البلاد...».

ولقد بات واضحا ان كل هذه الاعمال الانتقامية انصبت على رؤوس المقاطعجيين المسلمين وحدهم، على اختلاف طوائفهم، الشهابية السنية، والجنبلاطية الدرزية، وبني الصغير الشيعة. وبعد ان استتبت له امور الداخل، آنس في نفسه القوة فعمل على عصيان اوامر الجزار نفسه. فبعد ان كان قد تعهد له بدفع مليون قرش خلال ثلاثة اشهر، دفع منها ٨٥٠ الف قرش وتمنع عن دفع المئة والخمسين الفا الباقية. «وعزم في نفسه على انه لا يدفعها ابدا. وكان يقول مدبره الشيخ غندور الخوري ان هذه الماية وخمسين الف نقدر على ان نحارب بها الجزار ثلاث سنوات، فكيف ندفعها له...»[٤٢]. وقد يكون السبب في ذلك ان المدبر غندور الخوري ادرك ان الجزار يسعى للقضاء نهائيا على حكم الامارة وتسليم مقاطعاتها

٤٠ - المرجع السابق، ص١٥٠.
٤١ - الشدياق، المرجع السابق، ص١٤٠ - ١٤١.
٤٢ - الشدياق، المرجع السابق، ص١٤٢.

الى « متسلمين » يتبعونه مباشرة كما فعل في مناطق جبل عامل وجوارها . وبالرغم من تلك الخشية فانه لا بد ان يبرز التساؤل التالي: لماذا دفع الشيخ غندور الخوري الامير يوسف الى الاصطدام بالجزار في وقت كان يدرك فيه ان مثل ذلك الاصطدام يشكل النهاية المحتومة للامير يوسف المدعوم من عساكر الجزار بالدرجة الاولى والذي جاءت تدابيره الداخلية تزيد من كره الناس له وحقدهم على اعماله الاجرامية؟ يضاف الى ذلك ان هذا « العصيان » جاء عام ١٧٨٨ ، اي قبل سنوات على الحملة الفرنسية الى مصر. فكيف يبرر هذا العصيان والتمنع عن دفع مبلغ ١٥٠ الف قرش فقط بعد دفع ٨٥٠ الف قرش في فترة تاريخية تميزت بشدة بطش الجزار ونفوذه؟

يمكن تفسير هذا الحدث البالغ الاهمية بمحاولة المدبر غندور الخوري التخلص من الامير يوسف نفسه للتعامل سياسيا مع ابنائه، وهو تعامل اكثر سهولة نظرا لتقارب السن وقلة خبرتهم السياسية. فنظرا لانتصار الامير يوسف على منافسيه المحليين، ساد لدى غندور الخوري اعتقاد بأن العائلة الشهابية خلت من المنافسين الجديين للامير يوسف، وان مقتله سيفسح المجال لظهور ابنائه الضعفاء على المسرح السياسي، فيصبح المدبر الجديد الحاكم الفعلي كما كان والده ايام الامير يوسف.

ولكن الحلف المعادي للامير يوسف وابنائه ـ وكان بزعامة شهابية ـ جنبلاطية ـ ادرك مرامي هذه الخطة فسارع الى ابراز الامير بشير قاسم الى الواجهة السياسية كي يكون بديلا لابناء الامير يوسف في حال مقتل هذا الاخير. « وكان الامير بشير مغمورا جدا ولا يملك من حطام الدنيا سوى حمار وجمل »[٤٣]. وبوصول الامير بشير الى الحكم عام ١٧٨٨ بمساندة الشهابيين والجزار، هرب الامير يوسف بمدبره الى جبة بشري واقام في اهدن، مما يشير بوضوح الى مصدر الدعم الاساسي الذي كان يعول عليه، اي القوى المقاطعجية المسيحية، ولا سيما المارونية منها.

وبولاية الامير بشير الاولى بدأت مرحلة جديدة من صراع المركزية داخل الامارة. وقد بدأ حكمه بالارتكاز الى الجنبلاطيين « اذ كان عمره ٢١ سنة. وكان مدبره رجل ماروني ارعن يسمى فارس ناصيف »[٤٤]. وبمساندة الجنبلاطيين، استطاع الامير بشير، مدعوما بعساكر الجزار، ان ينزل الهزيمة بالامير يوسف، ففر هذا الاخير الى بعلبك ثم الى الشام وتخلف عنه مدبره غندور الخوري. ويؤكد هذا صحة اعتقادنا بأن هذا المدبر كان

---

٤٣ - S. Hichi «la Famille des Djoumblatt..» p 128–130.

٤٤ - الشدياق، مرجع سابق، ص ٣٥٠. لكن المؤرخ حيدر الشهابي يقول عن فارس ناصيف انه « كان شاعرا فصيح

يخطط للتخلص من الامير يوسف بالذات. وبدعم مباشر من والي الشام استطاع الامير يوسف الحصول على حكم « بلاد جبيل، فأقام كاخية له فارس الشدياق عوض الشيخ غندور الخوري[٤٥]، في حين كان وهبه توما كاخية للامير قاسم، شقيق الامير يوسف »[٤٦].

ولكن ظروف المرحلة دفعت الجزار الى اعادة الامير يوسف الى سدة الامارة عام ١٧٩٠ بعد ان تعهد له اعوان الامير ان يدفع له الامير يوسف ماية وخمسين كيسا، وان يبقى الشيخ غندور الخوري مع ابن الامير يوسف رهنا في عكا، وان يحضر فارس الشدياق كاخية مع الامير يوسف وعندما قدم الامير يوسف وحاشيته الى عكا، نزل اليها الامير بشير وتعهد للجزار بدفع مايتين وخمسين كيسا شهريا. « فقبل الباشا وانعم عليه بالرجوع الى الحكم. وامر على الامير يوسف وكاخيته الشيخ غندور الخوري، وعشرة انفار من خدمه بيت الدحداح وسمعان البيطار وفارس الشدياق وابن ابو مراد في الحبس... »[٤٧]. ولم يلبث الجزار ان اعدم الامير يوسف ومدبره غندور الخوري في عكا. واما بقية الخدم فتعهد الامير بشير بان يدفع عنهم ماية كيس الى الجزار، واحضرهم لخدمته.

من آل سعد الخوري الى آل باز

ان مقتل الامير يوسف ومدبره غندور الخوري في عكا على يد الجزار لم يغير من طبيعة تلك المرحلة التاريخية وهي التكالب على خلعة الامارة وتدمير الاسرة المقاطعجية الشهابية الطامحة اليها وكذلك الاسر الملتفة حولها، وكلها اسر مقاطعجية اسلامية، درزية بالدرجة الاولى. ولذلك سارع ابناء الامير يوسف للمطالبة بخلعة الامارة مكان والدهم. « وفي هذه السنة ١٧٩٢، جرجس باز ابو شاكر، ابن اخت الشيخ سعد الخوري، وقف كاخية عند اولاد الامير يوسف، واخذهم الى مدينة جبيل وضمنوها... فمالت اليهم البلاد »[٤٨]. فعامل الوراثة واضح اذن في طموح الامراء الصغار الى الامارة، والمدبرين للحلول مكان خالهم سعد الخوري المتوفى، وابنه غندور المقتول. والملاحظة البالغة الاهمية في هذا المجال هي ان الامراء ابناء الامير يوسف كانوا صغار السن، ولم تكن لهم اية خبرة

اللسان »، المرجع السابق، ص١٤٩.

٤٥ - الشهابي، المرجع السابق، ص١٥٠.

٤٦ - الشهابي، المرجع السابق، ص١٦٣.

٤٧ - الشهابي، المرجع السابق، ص١٦٠.

٤٨ - الشهابي، المرجع السابق، ص١٧٣.

سياسية بشؤون الحكم والعلاقات بالولاة وكيفية العمل للحصول على خلعة الامارة. حتى ان المصادر التاريخية لهذه الفترة تتجاهل صفات هؤلاء الامراء واعمالهم تجاهلا تاما في حين تفرد الصفحات الطوال للكلام على آل باز وعاداتهم واعمالهم وشجاعتهم وكرمهم... يقول الشدياق: «كان جرجس باز كريما جدا، مبذرا، شجاعا، عاقلا، فصيحا، جبارا يجذب اليه القلوب بلسانه وسخائه»[49]. ومثل هذا الكلام يتكرر دوما في جميع مصادر هذه الفترة.

ونظرا لحداثة سن الامراء وانعدام خبرتهم السياسية، بات جرجس باز واخواه عبد الاحد وفرنسيس الحكام الفعليين للامارة زمن حكم هؤلاء الامراء اذ لا يرد اسمهم الا مقرونا باعمال مدبريهم آل باز. ولم يكن آل باز مجرد مدبرين عاديين، بل شكلوا استمراراً للخط السياسي الذي اسسه خالهم الشيخ سعد الخوري، القاضي باضعاف الاسر المقاطعجية الاسلامية (ولا سيما الشهابية) واستفادة الامارة من تحالفات مقاطعجية جديدة يكون عمادها الزعامات المقاطعجية المسيحية، المارونية بالدرجة الاولى. وبهذا يفسر الدور التاريخي الذي لعبته جبيل إبان حكم الامير يوسف وابنائه من بعده. فهي مركز الاستقطاب السياسي - الطائفي لايصال الامير يوسف وابنائه الى حكم دير القمر. واهمية هذا الاستقطاب تنبع من وقوع جبيل في قلب المقاطعات ذات الهيمنة السكانية المسيحية، وكونها بعيدة عن نفوذ الأسر المقاطعجية الدرزية، الحليفة الاساسية للشهابيين المناوئين للامير يوسف وابنائه، وبعيدة كذلك عن دير القمر مركز الامارة القريب من مركز تجمع عساكر والي عكا في عانوت الشوف.

وهكذا تتضح ملامح من المرحلة الجديدة التي اعقبت وفاة الامير يوسف ومدبره، منها:

- طموح الابناء للحلول مكان الاب. والفارق الاساسي هنا ان الشكوك التي ساورت المقاطعجيين حول تنصر الامير يوسف لم تعد شكوكا بعد تنصّر اولاده الفعلي، اذ لم يعد هناك مجال لنكران هذا التنصر. وهو تبدل بالغ الاهمية في هرم السلطة السياسية المسيطرة، وعامل تفسيخ طائفي - سياسي للاسرة الشهابية نفسها.
- ان مركز الاستقطاب لهؤلاء الابناء بات يستند الى مقاطعات السكن المسيحي لا الى وادي التيم، مركز انطلاق الاسرة الشهابية ونفوذها، ولا الى دير القمر مركز الامارة. وسيجر هذا الاستقطاب الجديد سيجر كافة المقاطعات للدخول تباعا في

٤٩ - الشدياق، المرجع السابق، ص٣٨٩.

صراع الامارة نظرا لمصلحتها الاكيدة في هذا الصراع، بعد التبدلات الحاصلة في طائفية الامير وطائفية مركز الاستقطاب. وقد لعبت الكنيسة المارونية دورا اساسيا في هذا المجال.

- السيطرة العلنية للمدبرين على الامارة والامراء معا. فالمصادر التاريخية لهذه الفترة لا تذكر الامراء ابناء الامير يوسف الا بالاسم، اذ لا دور تاريخيا هاما لهم الا كواجهة سياسية بفعل انتسابهم للاسرة الشهابية. فالمدبر الماروني هو الذي يطلب خلعة الامارة من الوالي، وهو الذي يتعهد بدفع الضرائب، ويقود العساكر، ويعاقب المتمردين... « ففي عام ١٧٩٣ كاتب جرجس باز والي عكا الجزار. فحضر له جواب مقبول. فأرسل له مايتين (مايتي) كيس واخيه (واخاه) عبد الاحد رهن (رهنا) على كمالت (كمالة) الدفعة... فأرسل الجزار لهم خلعة الامارة مع عرب الشلفون... وكان معهم المغاربة الف نفر.. وسار بهم الامير قعدان شهاب وجرجس باز الى نبع الباروك »[٥٠].

فمن الواضح ان الجزار لا يطلب رهنا من الامراء بل من المدبرين، وفي ذلك اثبات اكيد لدورهم السياسي الطائفي كحكام فعليين للامارة والامراء معا.

وهكذا بدأ الاختلال السياسي ـ الطائفي يبرز على سطح الامارة « اللبنانية » مع نهاية القرن الثامن عشر نتيجة عدة عوامل داخلية وخارجية، منها:

- تمسك الدولة العثمانية بالقوى المقاطعجية المحلية بزعامة الاسرة الشهابية الحاكمة دون الدخول في طائفية الامراء الشهابيين الساعين الى السلطة. فشرط الاعتراف بسلطة الدولة العلية وجباية الضرائب اللازمة لها وفرض الطاعة على القوى المقاطعجية المحلية هي الاسس العملية التي اعتمدها العثمانيون وولاتهم دون سواها للاقرار بشرعية الامير الحاكم. وتجدر الملاحظة هنا الى ان الامراء الشهابيين، حتى المتنصرين منهم، لم يعترفوا علنا بتنصرهم، بل ابقوا هذا التنصر سرا كي لا يعيق مشروعهم السياسي ـ الطائفي فيجلب عليهم غضب الدولة العثمانية وولاتها. وظلوا يعلنون انتماءهم للاسلام السني دين الدولة.
- الانحطاط العسكري الحاصل في قوى السلطنة العثمانية وبروز المخططات الاوروبية

٥٠ ـ الشهابي، المرجع السابق، ص١٧٣.

الاستعمارية لاقتسام ولاياتها. وقد تمثل هذا الخط بالحملة الفرنسية على مصر والمشرق العربي وما تلاها من حملة انكليزية. ونميل الى الاعتقاد بان المدبرين الموارنة لم يكونوا بعيدين عن تلك المخططات، وانهم شكلوا على العكس ادواتها المحلية لاضعاف الدولة العثمانية من الداخل.

وقد برز دور هؤلاء المدبرين بقوة قبيل مجيء الحملة الفرنسية الى مصر، وازداد كثيرا إبانها، حتى باتوا الحكام الفعليين للامارة ومقدرات البلاد. وليس صدفة على الاطلاق ان يرافق فشل الحملة الانكليزية على مصر القضاء على المدبرين الموارنة الاقوياء اي اسرة آل باز - قتلا على يد الامير بشير الثاني، وبتحريض مباشر من الاسرة الجنبلاطية.

- الاختلال العملي الحاصل في طائفية الهرم السياسي المسيطر الذي كان نتيجة مباشرة للاختلال الحاصل على المستوى الاقتصادي والاجتماعي - الثقافي. فالقوى المقاطعجية ذات الاملاك الواسعة كانت لا تزال اسلامية الطابع، في حين باتت القوى التجارية الناشطة والغنية هي القوى المسيحية الساعية الى بسط نفوذها على الحكم والمشاركة فيه. وساهمت المدارس والارساليات الاجنبية بعمق في التحولات الاجتماعية لمصلحة القوى المسيحية دون سواها، الى جانب مساهمة الاديرة بما لها من قوة اقتصادية وثقافية. وقد وجدت هذه القوى المسيحية في حكم المدبرين وتنصر بعض الامراء الشهابيين وآل ابي اللمع وغيرهم دعما مباشرا لترقيها السياسي والاقتصادي والاجتماعي، فباتت تطمح الى حصة كبيرة في الحكم تعادل دورها في الانتاج، ولا سيما ان الاغلبية الكبرى من القوى المنتجة الفلاحية والتجارية والحرفية والتعليمية كانت مسيحية على امتداد كثير من المقاطعات «اللبنانية» ذات الهيمنة السياسية المقاطعجية الاسلامية والمسيحية على السواء.

- الاختلال الحاصل في توزيع العمل وفي علاقات الانتاج. فقد تشكلت القوى المنتجة بأغلبيتها الكبرى من الفلاحين والحرفيين والتجار المسيحيين، بينما كانت القوى المسيطرة لا تزال اسلامية في الغالب. ولا بد من التذكير هنا بأن هرم السلطة السياسية المسيطرة في المقاطعات «اللبنانية» كان يتميز دوما بطفيلية الحاكم وعدم مشاركته في الانتاج. وتشكل هذه العلاقات الانتاجية القاعدة الاساسية للصراع الاجتماعي بين القوى المسيطرة والقوى المسيطر عليها، هذا الصراع الذي

يتجسد مظهره السياسي ـ الطائفي في نهب القوى المسيطرة، وهي قوى اسلامية في الغالب، لقوى الانتاج، وهي قوى مسيحية في الغالب. وكان من السهل ان ينحرف الصراع عن مجراه الاجتماعي ويتحول الى صراع طائفي بضغط من هذه التركيبة السياسية ـ الطائفية المعقدة.

- جر التكالب على النفوذ وبسط السيطرة على القوى المنتجة المحلية العائلات المقاطعجية الى صراع عنيف اضعفها جميعا. فالقوى المقاطعجية الشهابية، خارج فرع الامير يوسف العائلي، كانت تسعى لضرب حكم المدبرين الموارنة وتلقى الدعم الكامل من الاسر المقاطعجية الاسلامية الاخرى، ولا سيما الدرزية منها. وبتحريض مباشر من هذه القوى قتل الامير يوسف في عكا مع مدبره غندور الخوري، كما قتل الامير قاسم، شقيق الامير يوسف الذي كان يطمح الى الحلول محل اخيه، ومدبره وهبه توما[٥١]، وتمت تصفية كثير من الامراء الشهابيين من سلالة الامير يوسف، وتصفية مدبريهم من أسرة آل باز وغيرها، وعلى رأسهم جرجس وعبد الاحد باز. وكان من شأن هذه التصفيات المستمرة قيام الصراع السياسي مجددا بين الامير الحاكم والمقاطعجيين المحليين.

- وبالمقابل فان الصراع المقاطعجي في مرحلة نفوذ المدبرين الموارنة اضعف العائلات المقاطعجية المسيطرة، وكلها عائلات اسلامية، اضعافا كبيرا على يد الامير يوسف وابنائه ومدبريهم. فقد تمت مصادرة املاك الجنبلاطيين مرارا. وكانت اساليب المصادرة تزداد شراسة المرة تلو المرة. وقد اشرنا الى مصادرة تلك الاملاك زمن حكم الامير يوسف. وعند وصول ابنائه حسين وقعدان وسعد الدين الى الحكم عام ١٧٩٣ بواسطة جرجس باز، قام هذا المدبر «باحراق حارات المشايخ الجنبلاطيين في بعدران وهدمها. وضبط ارزاق بيت جنبلاط واغلالهم... وبلصوا الامارة (اولاد يوسف) اهل الشوف وكل من هو من غرض (حزب) الشيخ قاسم جنبلاط...»[٥٢]. وحلت النكبة بكثير من الاسر المقاطعجية الدرزية الاخرى. واما النكبة الكبرى التي حلت بالمقاطعجيين الجنبلاطيين فقد تمت عام ١٨٢٥ على يد حليفهم بشير الثاني[٥٣].

---

٥١ ـ الشهابي، المرجع السابق، ص١٦٣.

٥٢ ـ الشهابي، المرجع السابق، ص١٧٤.

٥٣ ـ راجع مقالتنا «صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني»، دراسات عربية» ـ العدد الثالث ١٩٧٧.

- وتجدر الملاحظة الى ان حلف ابناء الامير يوسف ومدبريهم لم يكن دون دعم درزي. فقد دفع العداء المقاطعجي التقليدي بين الاسر الدرزية المتنافسة على الزعامة كافة الاسر الدرزية المعادية لزعامة الاسرة الجنبلاطية للوقوف الى جانب حلف ابناء الامير يوسف ومدبريهم. وقد شاركت بعض هذه الاسر الدرزية في الغزوات التي شنت على قواعد الجنبلاطيين في المختارة وبعدران. وكان آل نكد ابرز العائلات التي تزعمت العداء للجنبلاطيين. ولذا سارع الجنبلاطيون الى تصفيتهم بدعم مباشر من الامير بشير الثاني في مطلع حكمه، مما يؤكد الطبيعة السياسية لهذا الصراع المقاطعجي داخل الامارة الشهابية.

كثرة المدبرين المسيحيين في بلاط الامير بشير

إن كثرة المنازعات الداخلية بين الأمير بشير وانسبائه الشهابيين على خلعة الامارة قد رافقتها زيادة كبيرة في نسبة الضرائب وضرورة ملحة لضبط الموازنة والامور المالية لايفاء التعهدات للجزار. وكان المدبرون - واغلبيتهم الساحقة من المسيحيين - يشكلون العصب الرئيسي للادارة المالية منذ مطالع حكم الشهابيين. وقد المحنا سابقا الى اسماء ابرز المدبرين ودورهم الرئيسي طوال القرن الثامن عشر. ولم يتغير الوضع كثيرا في مطالع القرن التاسع عشر طوال الفترة الممتدة حتى نهاية حكم الشهابيين. وبات الاعتقاد راسخا بأن تغيير الامراء لا يغير من طبيعة سيطرة المدبرين على الامور المالية التي اضيفت اليها سيطرة اخرى خلال هذه الفترة هي هيمنة رجال الدين على التعليم. « فقد كان ابناء السكروج، الروم الارثوذكس، ذوي النفوذ الكبير عند الجزار ووظيفتهم ادارة الخزينة والمحاسبات »[٥٤]. « وكان كتّاب الخزينة المعلم جرجس مسدية وابراهيم الصابونجي.. وكتاب التحريرات العربية المعلم حنا العورة، وهو من المصابين بوحشية اعمال الجزار فكان مقطوع الانف، وبمعيته اولاده ميخائيل وابراهيم وجميعهم من الماهرين بالخط والانشاء.. والمعلم حاييم فارحي اليهودي هو الذي استلم مركز مدير خزينة الجزار بعد قتل اولاد السكروج الارثوذكس. وقد اصابه اذى الجزار فقطع انفه ثم اذنه اليمنى ثم قلع عينيه... »[٥٥].

واما ادارة الخزينة في دمشق فكانت تتأرجح بين بيت فارحي اليهود وبين آل

---

٥٤ - مشاقة، مرجع مذكور، ص١٤.

٥٥ - مشاقة، مرجع مذكور، صفحات ٢٣ و٣٣ و٣٩.

السكروج الارثوذكس، ثم يوحنا البحري الكاثوليكي، الرجل القوي زمن الحكم المصري في سوريا[٥٦].

واذا كانت ادارة الجزار في عكا وادارة دمشق على هذا النسق، فان ادارة دير القمر ايام الشهابيين تكاد تكون احتكارا للمدبرين المسيحيين لاسباب تاريخية متنوعة. فقد كان المدبرون المسيحيون موزعين بين جميع الامراء وكثير من زعماء الاسر المقاطعجية الدرزية. وكانوا يعدون بالعشرات في ادارة الامير بشير الثاني وفي ايام الامير يوسف وابنائه، بحيث بات وجودهم ثابتا فيها بالرغم من تبدل الامارة. وكان هذا الوجود يتعزز باستمرار بعناصر جديدة من الكاثوليك خاصة. فبالاضافة الى فارس ناصيف مدبر الامير، وسمعان البيطار وآل الدحداح العشرة وغيرهم «كان ناظر المساحة عند الامير بشير هو الشيخ ناصيف الدحداح»[٥٧]. وكان طبيبه الخاص الذي كان في الوقت نفسه طبيب الشيخ بشير جنبلاط «خوري علماني من طائفة الروم الكاثوليك يقال له الخوري اسطفان، وهو طبيب حاذق يثق به الامير كثيرا»[٥٨].

«ومنذ ١٨١٣ قدم من عكار الى بلاط الامير بشير في بيت الدين بطرس بن ابراهيم كرامة الملكي الكاثوليكي الحمصي. فجعله الامير عنده نديما ثم معلما لولده الامير أمين ثم كاتبا للخارجين عن بلاده لانه كان عاقلا، عالما نحويا، شاعرا فصيحا، ذا خط حسن... وبعد رجوع الامير بشير من مصر جعله مدبراله»[٥٩].وفي عام ١٨٢١ «جعل الامير عباس شهاب عنده الشيخ مرعي الدحداح مدبرا...»[٦٠].

وقد يطول بنا الاستشهاد كثيرا اذا حاولنا تعداد مدبري الامراء كافة ولذا نكتفي بابراز بعض سمات هذه المرحلة البالغة الاهمية في نشوء الصراع الاجتماعي الحاد واتخاذه مجرى سياسياً ـ طائفيا لعبت فيه طائفية الامراء والمدبرين معا دورا اساسيا.

---

٥٦ - اورد القنصل الفرنسي في طرابلس في تقرير له بتاريخ ١١ كانون الثاني ـ يناير ١٨١٣ اسم حاييم فارحي اليهودي مقرونا بعبارة «صراف الميري والحاكم الفعلي للشاطىء السوري بأكمله».

A. Ismail «Documents. T 4, P 415, et T 5, P 325.

٥٧ - «تاريخ الأمراء الشهابيين بقلم احد امرائهم من وادي التيم»، مرجع سابق، ص١٦٣ ـ ١٦٦.

et . A. Ismail, T 4, P 114.

٥٨ - مشاقة، مرجع سابق، ص٤٦.

٥٩ - الشدياق، مرجع سابق، ص٣٩٣.

٦٠ - الشدياق، مرجع سابق، ص٤٢٤.

بعض سمات الادارة والمالية في الثلث الاول من القرن التاسع عشر

كانت الادارة تضم عناصر مسيحية ويهودية كثيرة، ولا سيا في الامور المالية. ولم يكن تبدل العهود ليغير من طبيعة هذه الادارة الطائفية. حتى ان عهد الجزار نفسه لم يفلت منها. كما ان استبدال احد المدبرين الماليين بآخر كان يتم ضمن الاطار الطائفي. وكان لليهود والمسيحيين اكبر نصيب في عمليات الاستبدال. ففي عام ١٨٢٠، اي بعد ستة عشر عاما من وفاة الجزار، كان حاييم فارحي لا يزال في ادارة مالية عكا. وبتحريض طائفي اسلامي مباشر على فارحي «قام عبد الله باشا والي عكا بقتل حاييم فارحي. وطلب من جرجس مسديه، المتقدم في كتاب الخزينة، ان يقوم بوظيفة المعلم حاييم. فاعتذر عن قبولها. وتمارض وهرب من عكا الى صيدا ثم الى دمشق لعند بيت فارحي. وكان عمل معهم في خدمة خزينتها مع اولاده ابراهيم افندي ونقولا افندي وحفيده قيصر افندي الذين هم للآن بخدمة حكومة دمشق»[٦١].

ومقتل فارحي بتحريض اسلامي يعني ان الوجه الطائفي المسيحي ـ اليهودي للادارة المالية كان قد بدأ يثير تذمر العناصر الاسلامية، لأن العناصر الادارية المسيحية ـ اليهودية كانت اكثر ثباتاً من بعض الولاة والامراء المقاطعجيين. وواضح من النص ان الاستبدال قد تم من داخل هذا التوجه الطائفي نفسه وبقيت العناصر الاسلامية محرومة منه.

وكان للمركز المالي والاداري الذي يتمتع به المدبرون وكتاب الخزينة المسيحيون واليهود دور اساسي في سيطرتهم على الامور المالية والربا. كما ساعدهم ذلك على ممارسة العمل التجاري الذي يدر الارباح الطائلة، وعلى تقديم الاموال الكثيرة للولاة والامراء والمقاطعجيين بشكل قروض مالية تدفع فوائدها هبات من الاراضي والالتزام على حساب القوى الفلاحية المنتجة.

ولقد تعاظم دور هؤلاء المدبرين المالي والاداري والتجاري والسياسي، فبات الامير الحاكم يستثنيهم من الغرامات والمصادرة التي كانت احدى السمات الاساسية لاساليب الحكم. فعندما امر بشير الثاني بهدم بيوت المشايخ النكدية وضبط ارزاقهم، هدمت البيوت، «واما ارزاقهم فارتفع الضبط عنها بواسطة بيت مشاقة بدعوى الدين الذي لهم عليهم»[٦٢]. وكان

---

٦١ ـ مشاقة، مرجع سابق، ص٧٠.

٦٢ ـ مشاقة، مرجع سابق، ص١٢١.

الامير نفسه يستدين من آل مشاقة، وكان بحاجة دائمة الى نقودهم واقامة علاقات وطيدة معهم بسبب تقلب مزاج الجزار وخلفائه الولاة الذين قاموا بعزله مرارا كان يلجأ في كل مرة منها الى التعهد بزيادة اموال الضرائب التي عليه ان يدفعها.

وبشهادة احد ابناء صور، يروي مخائيل مشاقة ان جده ابراهيم مشاقة وضع يده على نحو ٣٠٠ قرية لمدة ثماني سنوات في جبل عامل وجواره، وان والده جرجس مشاقة التزمها مدة من الزمن قبل ان تحل به نكبة الجزار[٦٣].

واما نكبة جرجس مشاقة على يد الجزار فتذكر بكثير من النكبات المماثلة التي حلت بالمدبرين المسيحيين واليهود. فمن آل السكروج الى آل فارحي الى آل مشاقة الى آل سعد الخوري الى آل باز وغيرهم، خيط ناظم واحد يدل على اختلال الوضع الاداري والمالي والتجاري في هذه المقاطعات، بحيث ان غنى هؤلاء المدبرين كان يستثير حسد الكثيرين، ولكنه لم يكن ينجيهم من نقمة الوالي نفسه او الامير او المقاطعجيين، الذين كانوا يبطشون بهم ويصادرون املاكهم واموالهم، مما يضفي على العقاب وجها طائفيا يبدو معه وكأنه موجه الى المسيحيين او اليهود، في حين انه يندرج بالضرورة في اطار تفتيش الولاة عن الاموال النقدية اينما وجدت للاستيلاء عليها وضمان شراء المنصب من جديد، نظرا للعزل المستمر الذي كانوا عرضة له.

فالعقاب لم يكن ينزل بهؤلاء كمسيحيين ويهود، بل كأغنياء، اي كتجار واصحاب اموال. وهو ينبع من طبيعة السلطة المستبدة التي تضع قوى الانتاج تحت رحمتها باستمرار، سواء أكانت فلاحية ام حرفية ام تجارية ام مالية. والذي يؤكد نظرتنا هو ان ضرب احد المدبرين المسيحيين او اليهود الاغنياء كان يقود الى بروز مدبر مسيحي او يهودي آخر. وقد استمرت الحال على هذا المنوال مئات السنين، واستمرت معها سيطرة المدبرين المسيحيين واليهود كما استمرت النكبات تحل ببعضهم عندما كان يكثر غناهم ويصبحون هدفا سهلا لشهوة الوالي او الامير الحاكم او المقاطعجي المتنفذ. وكثيرا ما كان بعضهم يوزع امواله على مناطق متعددة، كما فعل آل مشاقة مثلا اذ وزعوا اموالهم وتجارتهم بين صور وعكا ومصر ودمشق ودير القمر وبيروت وغيرها هربا من بطش الولاة.

ولا يمكن ان يخفي وجه العقاب الطائفي السبب الحقيقي او الدافع الاساسي اليه،

---

٦٣ - مشاقة، مرجع سابق، ص٢٢.

وهو نهب القوى التجارية والمالية كنهب القوى الفلاحية والحرفية سواء بسواء. وكثيرا ما كان يتم هذا العقاب بأيد منفذة من داخل الطائفة نفسها كما حدث لنصارى بيروت عام ١٧٩٠[٦٤].

ولم يغير مجيء الحكم المصري من طبيعة هذه الادارة. فكل ما فعله انه ساوى بين جميع الطوائف بأن افسح لها المجال للدخول في القوى العسكرية، وجاء الخط الهمايوني يكرس هذا المنحى. ولم يتقلص دور المدبرين المسيحيين، بل حدث العكس تماماً «اذ كان الخواجة حنا البحري، الروم الكاثوليك وجيها عند محمد علي باشا في مصر وقيما على الامور الادارية والمالية». وتصفه تقارير القناصل الفرنسيين بوزير المالية، والرجل القوي الذي يتمتع بثقة محمد علي الكاملة ويشارك ابراهيم باشا في ادارة سوريا[٦٥].

ختام دور المدبرين وبروز الكنيسة المارونية

لقد عرف المدبرون المسيحيون، ولا سيما الموارنة منهم، كيف يتوزعون على جميع الامراء الشهابيين وعلى كثير من المقاطعجيين الدروز. وكانت الزعامة السياسية للاسرة الشهابية تتهاوى بسرعة نتيجة المنافسة الحادة على خلعة الامارة وما رافقها من تقتيل ودمار اقتصادي وتنصير. وبالمقابل، كان المدبرون يعززون مواقعهم تباعا في كل تشكيلة سياسية تبرز على سطح الحكم: فمن نفوذ سعد الخوري وابنه غندور إبان حكم الامير يوسف، الى نفوذ آل باز زمن ابنائه، الى نفوذ آل الدحداح وناصيف وغيرهم ابان حكم بشير الثاني، الى حنا البحري زمن الحكم المصري، الى عائلات السكروج ومشاقة والعورة وغيرها زمن الجزار وخلفائه.. وتجدر الاشارة هنا الى ان الامير بشير الثاني حذا حذو فخر الدين الثاني بالاعتماد على مدبرين من كافة الطوائف، ولكن ظروف القرن التاسع عشر كانت تختلف كثيرا عن ظروف القرن السابع عشر. ولذا فانه عندما اضطر الامير بشير للنزوح عام ١٨٢١ الى مصر «رافقه ولداه خليل وامين واربعة وتسعون رجلا من خدمه منهم سبعة من بني الدحداح»[٦٦]، ويؤكد ذلك ان عدد المدبرين المسيحيين كان كبيرا في بلاطه.

---

٦٤ - حيدر الشهابي، مرجع سابق، ص١٦٠.

٦٥ - مشاقة، مرجع سابق، ص٨٨ و١٤٢.

et . A. Ismail «Documents..» T 5, P 314-Rapport 21/11/1834.

٦٦ - الشدياق، ص٤٢٣.

وكان للمدبرين الموارنة دور بالغ الاهمية في ربط مناطق السكن المسيحي، ولا سيما المناطق المارونية، بامارة الشوف التي اتسعت تسميتها لتصبح «الامارة اللبنانية» او «امارة جبل لبنان».

والملاحظ ان مناطق السكن المسيحي كانت تقيم علاقاتها السياسية عبر المدبرين الموارنة، وتتخطى والي طرابلس الضعيف. ومنذ مطالع القرن التاسع عشر، بدأت هذه المقاطعات تخطو بسرعة لتشكل جزءا اساسيا من «الامارة اللبنانية». ولم يكد ينتصف هذا القرن حتى كانت تتشكل على ارضها قائمقاميتان ثم متصرفية تتسع الى حدود ولاية طرابلس وتسلبها كثيرا من المقاطعات التي كانت تابعة لها حتى ذلك الحين. وهكذا يبرز دور «الوساطة السياسية» للمدبرين الموارنة في ربط المناطق اللبنانية بامارة الشوف في الوقت الذي كانت هجرات الفلاحين الموارنة الى المقاطعات ذات السيطرة المقاطعجية الدرزية من الكثافة بحيث ان الاغلبية السكانية في هذه المقاطعات باتت مسيحية.

واذا كان سعد الخوري وابنه غندور القابضين الحقيقيين على زمام الامارة ابان حكم الامير يوسف، فان سنوات حكم الامير بشير الثاني، قبل فترة المركزية، لم تعدم مثل ذلك النفوذ للمدبرين الموارنة. فقد كان السكان يلجأون اليهم للتوسط لدى الامير، وكانت كلمتهم مسموعة عنده الى حد انه ألغى قرارا لاخيه بالذات بناء على تدخل من المدبر جرجس باز «ففي عام ١٨٠٧ ارسل الامير حسن شقيق الامير بشير، الشيخ ناصيف الدحداح ناظرا على كسروان. فالتجأت الخوازنة الى جرجس باز طالبين رفع المسح عن مقاطعتهم لانه يزيد عليهم المال المتروك من زمن الامير فخر الدين الثاني المعني. ودفعوا له خمسين الف قرش. فاجابهم الى طلبهم وارسل الى الامير يطلب منه ابطال المسح. فابطله ضد ارادته واضمر الشر لجرجس باز»[٦٧].

وبالرغم من ان المسح قد تم بعد فترة قصيرة بضغط من الدولة العثمانية «لمسح الارض وزيادة المال»[٦٨]، فان الرواية السابقة تؤكد مدى النفوذ السياسي الذي بات يتمتع به المدبرون الموارنة منذ ايام الامير يوسف. وقد استمر هذا النفوذ يتعزز تباعا في إدارات عكا ودمشق ودير القمر وغيرها. ففترة حكم بشير الثاني اضعفت نفوذ المدبرين المسيحيين دون ان تقضي على دورهم. وبالرغم من ضغط الجنبلاطيين الناجح في هذه المرحلة للقضاء

٦٧ - الشدياق. ص٣٨٦.

٦٨ - الشدياق. ص٣٨٦ - ٣٨٧.

على جرجس وعبد الاحد باز اللذين قتلا وضبط الامير بعد قتلهما كل مال آل باز ، فان هذا التدبير لا يخرج عن اطار الصراع السياسي لمركزة الامارة في يد الامير.

ففي هذه المرحلة كان الامير بشير يعتمد على الجنبلاطيين لتصفية خصومهالسياسيين، وعلى رأسهم اولاد الامير يوسف ومدبروهم آل باز وحلفاؤهم من الاسر المقاطعجية المسيحية. وعلى هذا الاساس تفهم عبارة الشدياق « .. ثم جاء الامير بشير الى زوق مكايل وغرّم الخوازنة بخمسين الف قرش لالتجائهم الى جرجس باز لابطال المسح وامر باجرائه حسبما كان شرع فيه اخوه. واجبر الامراء الثلاثة اولاد الامير يوسف على الذهاب الى درعون. وارسل معهم الشيخ بشير جنبلاط. فامر احد قواده الدروز ان يسمل عيون الامراء الشهابيين في درعون ويرجع اليه الى جبيل. ففعل »[٦٩].

ويأتي هذا العمل في اطار مركزية الامارة فيقضي على اكثر الخصوم خطرا ، وهم ابناء الامير يوسف ومدبروهم واعوانهم آل الخازن ، وهو الحلف الذي لا يستطيع القيام باي تحرك عسكري ضده بفضل تحالف الامير مع الجنبلاطيين. وعند مقتل جرجس باز في دير القمر « هاج اهل دير القمر وهجموا على السراي.. فلما بلغهم قتل كبيرهم ذهب كل الى مكانه »[٧٠].

وهكذا تخلص الامير بشير من خصوم سياسيين دون اية معارك عنيفة وبات وجها لوجه مع المقاطعجيين الدروز الاكثر نفوذا سياسيا وغنى ماديا. وقد اجبره هؤلاء على النزوح مرارا عن الامارة مفتشا عن دعم خارجي وجده في الحكم المصري الطامح للسيطرة على الولايات السورية. فخاض الجنبلاطيون معركة خاسرة مع محمد علي يدعمهم والي عكا. وكانت تلك المعركة ايذانا بضرب نفوذهم طوال فترة الحكم المصري الزاحف على ابواب العاصمة العثمانية نفسها.

---

٦٩ - ينقل المطران بطرس ديب عن الكاتب الفرنسي فاردينانبيرييه(Ferdinand Perrier) المقطع التالي عن عقاب الأمير بشير لأولاد الأمير يوسف ومدبريهم من آل باز عام (١٨٠٧ - ١٨٠٨) فيقول: «لقد تجمع في نفس الأمير حقد كبير بحيث بدا ان تقتيل انسبائه بات امرا لا مفر منه. لذا اوكل المهمة الى جلادين مهرة. فقطعت السن هؤلاء التعساء وفقئت اعينهم بشكل وحشي وصودرت املاكهم. وكانت نتيجة ذلك ان ثمانية امراء من انصار الأمير سابقا قد اعدموا او نكل بهم. لذلك فان موت اخيه الأمير حسن جعله الحاكم المطلق في كل انحاء لبنان ».
– Pierre Dib L'église Maronite..» T 2, P 190.

٧٠ - الشدياق، ص٣٨٧ - ٣٨٩، حول مقتل آل باز يراجع تقرير ٢ حزيران - يونيو ١٨٠٩.
Adel Ismail, T 4, P 223.
Adel Ismail: «Documents...» T 4, P 148.

ولذا كانت نهاية حكم الامير بشير الثاني بمثابة النهاية العملية للاسرة الشهابية كلها، اذ سقطت بعده بسنتين فقط، بعد ان عجز بشير الثالث عن الحكم. وبينما انتهى حكم الاسرة الشهابية في ظروف تاريخية شهدت في الداخل إضعافا كبيرا للاسر المقاطعجية الاسلامية، ولا سيما الدرزية، وتكالبا استعماريا خارجيا للسيطرة على المنطقة، كانت القوى المقاطعجية المسيحية تحافظ على احتياطي بشري ومادي كبيرين وذلك على امتداد المقاطعات ذات الهيمنة المقاطعجية المسيحية والدرزية على السواء. يضاف الى هذا الاحتياطي الغنى الاقتصادي الهائل للاديرة والكنيسة المارونية، ودورها الثقافي والحرفي والتعليمي، والنتائج التي خلفها نفوذ المدبرين السابق. فوفاة مدبر، او عائلة مدبرين، لم تكن لتغير من الوضع السياسي العام، بعد ان تغلغل المدبرون في كل جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمالية والتجارية والثقافية وغيرها للامارة.

وجاء الحكم المصري يفسح المجال امام هذه القوى الجديدة للمطالبة بدور سياسي يوازي دورها على الاصعدة الكثيرة المذكورة. والجدير بالملاحظة هنا هو ان الكنيسة المارونية اصبحت في مطالع هذا القرن ترفض ان يمثلها بعض المدبرين لدى الامراء. وقد شهدت هذه الكنيسة تبدلات جذرية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والتنظيم الطائفي - السياسي، وباتت تسعى الى ابراز نفوذها السياسي المستقل المتمثل برجال الدين الموارنة. وقد تم لها ذلك، لا على حساب المقاطعجيين المسلمين وحدهم، بل على حساب المقاطعجيين المسيحيين ايضا، والموارنة منهم بشكل خاص. وبفعل التنظيمات الدينية والاقتصادية والتعليمية التي ادخلت عليها، باتت القوة السياسية الاكثر نفوذا بين جماهير الموارنة وحظيت فوق ذلك بالدعم المباشر من الفرنسيين.

واذا كانت الكنيسة المارونية، ممثلة برجال الدين فيها، قد ارتضت لفترة طويلة ان يمثلها بعض المدبرين المسيحيين لدى الامراء، فان عقم التجربة قد دفع رجال الدين الموارنة الى تجاوز هؤلاء المدبرين[٧١]. اذ ما ان يغتني احد المدبرين ويصبح ذا مكانة ونفوذ حتى يثير ريبة الوالي او الامير فيبطش به ويصادر املاكه. وليس المدبر المسيحي في التحليل النهائي مجموعة او قوة سياسية، بل فرد يسهل البطش به دون ان يثير ذلك اي رد فعل

٧١ - ينهي القنصل الفرنسي غيز تقريره من طرابلس بتاريخ ١٤ آذار - مارس ١٨٠٨ قائلا: «لقد اختار البطريرك الماروني الاعتكاف في مقره قنوبين منذ النكبة التي حلت بأمراء جبيل (يقصد آل باز).. فالبطريرك الماروني كان على علاقة وثيقة بهؤلاء الأمراء». والمقصود هنا البطريرك يوسف تيان.

A. Ismail «Documents..», T 4, P 112 et 148.

سياسي - طائفي. وخير نموذج لذلك بطش الامير بشير بالمدبر جرجس باز صاحب السطوة الشديدة. فهياج اهل دير القمر لم يلبث ان خمد فورا بعد مقتله.

ولقد ادركت الكنيسة المارونية انها القوة المنظمة الوحيدة القادرة على التصدي والصمود في حلبة الصراع السياسي. وكان نفوذ المدبرين المسيحيين قد شجع رجال الدين الموارنة على الدخول مباشرة في هذا الصراع. ولكن مقتل آل باز وتقلص نفوذ المدبرين وسطوة الامير بشير جعلتهم يسكتون على مضض ويتحينون الفرص للانتفاضة عليه. «فالامير بشير لم يكن من الذين يطلقون العنان للرؤساء الروحيين ان يتخطوا دايرة حدودهم الروحية ويتدخلوا في حدود الاحكام الزمنية. فكان ذلك موجباً لعدم رضاهم منه»[٧٢]. فرجال الدين الموارنة يدعمون الامير في معركته ضد المقاطعجيين الدروز، ولكنهم يخشون حكمه الصارم كما يخشاه المقاطعجيون الموارنة وسائر المقاطعجيين. ونميل الى الاعتقاد بأن الانتفاضات الفلاحية التي حدثت في العشرينات كانت تلقى الدعم المباشر من رجال الدين الموارنة والزعماء المقاطعجيين المعارضين على السواء. وهذا يفسر قول مشاقة «فاما جبل لبنان الشمالي، من قبل استيلاء المصريين على سوريا، كان دائماً يميل لمقاومة الامير بشير. وفي سنة ١٢٣٦هـ الموافقة سنة ١٨٢١ (عام انتفاضة الفلاحين في لحفد) قاموا ضده بفتنة جسيمة. وكان الاكليروس يعضدهم والبطريرك الماروني يصمت عنهم خصوصاً بمدة البطريرك يوسف حبيش...»[٧٣].

ولسنا في مجال تحليل الانتفاضات الفلاحية ودورها في محاولة اضعاف حكم الامير بشير وضرب نفوذه، ونكتفي بالقول ان القوى المقاطعجية التي كانت تحالفه، ولا سيما الجنبلاطيين، امدته بالدعم الكافي للقضاء على تلك الانتفاضات وفرض الغرامات الباهظة على القوى المقاطعجية الدينية والمدنية الداعمة لها، وهي قوى مسيحية على الغالب. بيد ان الوجه السياسي - الطائفي للصراع كان يتعمق باستمرار، بالرغم من الكلام الكثير على مسيحية الأمير بشير. فهو بهذا المعنى، لم يكن ذا وجه طائفي محدد. فقد قيل انه سني

---

٧٢ - ويشير تقرير ٢٠ أيار - مايو ١٨٠٧ ان آل باز كانوا على علاقة وثيقة بالانكليز - ص١١٣. ويؤكد القنصل الفرنسي في طرابلس في تقرير له بتاريخ ٣٠ حزيران - يونيو ١٨٠٩ ان البطريرك يوسف تيان قد اعتكف في مقره بقنوبين احتجاجا على مقتل آل باز في جبيل. وهذا يؤكد مقولتنا عن الاهمية التي كان يوليها الاكليروس الماروني الاعلى لدور المدبرين في السيطرة على الامارة الشهابية.

- A. Ismail, Documents, T 4, P 233.

٧٣ - مشاقة، مرجع سابق، ص١٤٤.

المولد، درزي السياسة، مسيحي الوفاة، أي انه استغل كافة الطوائف في سبيل تثبيت دعائم مركزيته السياسية المقاطعجية. ولكن سياسته المتبعة، وسياسة حلفائه المصريين، اذكتا نار الطائفية السائدة والمتحفزة دوما للوثوب بسبب الاختلال السياسي ـ الطائفي الحاصل بين قوى السيطرة وقوى الانتاج، يضاف اليها قوى التدخل الخارجي ومخططاتها. ولذا تفجرت هذه الطائفية ـ السياسية فور وفاته بعد ان مثل دور الكابح لبروزها طوال سنوات عديدة.

وكانت كل الظروف التاريخية التالية مؤاتية لمثل ذلك التفجر:

- فراغ الاسرة الشهابية من الحكام الاقوياء.
- رفض الانكليز والعثمانيين اعادة بشير الثاني، ورفض الاكليروس الاعلى الماروني ضمنا لهذه العودة بالرغم من تأييد بعض السياسيين الفرنسيين لها.
- طموح القيادات المقاطعجية المسيحية، المارونية منها على الاخص، الى تزعم مقاطعاتها، واصطدام هذه القيادات بطموح رجال الدين الموارنة السياسي.
- عودة الزعماء الدروز من المنفى ومطالبتهم باسترجاع املاكهم التي سيطر عليها الامير بشير الشهابي او الكنيسة المارونية واديرتها والفلاحون الموارنة.
- التكاثر السكاني المسيحي في المقاطعات الدرزية «واما جنوبي لبنان ١٨٤٠ ـ اي جنوب الامارة وهي مقاطعات السيطرة الدرزية ـ اذا لم يتدارك امره فتمتد اليه العدوى من شماله لان الموارنة فيه هم اشد رجال موارنة الجبل»[٧٤].
- المخططات الاستعمارية، ولا سيما الانكليزية والفرنسية والروسية، الساعية الى تفتيت الدولة العثمانية تمهيدا لاقامة دويلات طائفية تكون قاعدة لنفوذها وركيزة لسيطرتها اللاحقة على ولايات السلطنة العثمانية بأكملها.

لقد بات واضحا من خلال النصوص التاريخية الكثيرة التي اتينا على ذكر بعضها ان المدبرين، ومعظمهم من الموارنة، كانوا يتوزعون على كافة الامراء الشهابيين، سواء من كان منهم في سدة الحكم ومن كانوا خارجها. وتبعا للسمات الاساسية للنظام المقاطعجي اللبناني التي تجعل العائلة المقاطعجية. لا الفرد المقاطعجي ـ قاعدة للحكم، كان الامراء الشهابيون يتنافسون للحصول على خلعة الامارة. وقد لعب المدبرون دورا اساسيا في دفع كثير منهم نحو

---

٧٤ ـ مشاقة، مرجع سابق، ص١٤٥.

تلك الطموحات السياسية املا في ترقي الامير والمدبر معا، سياسيا واقتصاديا.

وبسبب الظروف التاريخية السائدة آنذاك فان كثيرا من الذين تعاطوا الاعمال الادارية او المالية في معظم مناطق السلطنة وولاياتها كانوا من المسيحيين، ولا سيما الارثوذكس والكاثوليك، وكان بينهم بعض اليهود. واما على صعيد المقاطعات اللبنانية، فان هؤلاء الاداريين والمدبرين كانوا في الغالب من الموارنة والكاثوليك. وقد لعبت الارساليات التبشيرية دورا اساسيا في توزيع المدبرين المسيحيين على معظم العائلات المقاطعجية اللبنانية والولاة المجاورين[٧٥].

وبالرغم من علاقات الود والمصلحة المشتركة بين الامير والمدبر فان الكثير من المدبرين لم يسلموا من الانتقام ومصادرة الاموال. ونعتقد بأن ذلك الانتقام لم يكن بدافع طائفي، بل كان سببه حاجة الامير الدائمة الى الاموال لتغطية ما يتعهد به للوالي من ضرائب تعجز القوى المحلية المنتجة عن ادائها. ونظرا لالتزامه المسبق بدفعها في اوقات محددة تحت طائلة العزل، كان يلجأ الى مصادرة تلك الاموال اينما وجدت، ومن الاشخاص الذين لا تثير مصادرتها منهم اية صعوبات سياسية او عسكرية. ويأتي المدبرون في طليعة هؤلاء اذ يعتبر الامير ان تلك الاموال من هباته ويستطيع التعويض عنها فيما بعد.

لكن تلك التدابير كانت تترك آثارا طائفية لأن الامير المصادرة امواله ينتمي الى احدى الطوائف الاسلامية، في حين كان المدبر الذي يتعرض للمصادرة يهوديا او من احدى الطوائف المسيحية. ولهذا وجدت القوى المقاطعجية المسيحية ان دور المدبرين الموارنة، مهما بلغ من القوة، لا يمكن ان يشكل البديل لدور القوى المارونية المقاطعجية المنظمة القادرة على حماية ممتلكاتها التي ازدادت بشكل كبير. وكانت هذه القوى المارونية المقاطعجية، دينية ومدنية، تخطط للتفرد بالسيطرة على مقاطعاتها، وبحكمها بصورة مباشرة، وبالتزام

٧٥ - يؤكد القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ اول ايلول - سبتمبر ١٧٨١ ان رزق الله ابو عساف - ونعتقد انه من الطوائف المسيحية - كان مدبرا للشيخين حسين وقاسم جنبلاط. ومن المعروف ان زعماء هذه العائلة قد استخدموا الكثير من المدبرين المسيحيين.
عادل اسماعيل، «وثائق دبلوماسية وقنصلية»، بالفرنسية، المجلد الثاني، ص٣٨٣. اما دور المدبرين من آل صباغ ومشاقة والسكروج والعوره من الطوائف المسيحية، وآل فارحي اليهود وغيرهم، فكان شديد الوضوح في مراكز الادارة والمالية في صيدا وعكا ودمشق وغيرها. وقد اشرنا الى نماذج من ادوار هؤلاء المدبرين يظهر احدها ان ابراهيم الصباغ، الذي ذاع صيته ابان حكم ضاهر العمر والجزار، كان بمثابة وزير المالية ومسؤول الادارة والطبيب الخاص للوالي.
راجع عادل اسماعيل، وثائق دبلوماسية، المجلد الثاني، ص٢٤٢، تقرير ٢٨ حزيران - يونيو ١٧٧٢.

ضرائبها دون وساطة، بعد زوال نفوذ الاسر المقاطعجية الاسلامية عنها. ومن هنا يمكن التأكيد بأن القوى المقاطعجية المارونية باتت تسعى جاهدة للتفرد بمقاطعاتها واعلان سيطرتها السياسية ـ الطائفية عليها. وبالرغم من ان ضغط الامير بشير الشهابي الثاني منعها من تحقيق ذلك الهدف، فانه ساعدها كثيرا على بلوغه بعد زوال حكمه، إذ أزال من طريقها معظم العقبات الداخلية واضعف القوى المقاطعجية الدرزية، وعلى رأسها العائلة الجنبلاطية. وكانت تلك الاهداف تتقاطع مع المخططات الاستعمارية الخارجية، ولا سيا المخططات الفرنسية التي تسعى الى ايجاد موطىء قدم لها في المشرق العربي.

وهكذا تكاتف الضغط الخارجي مع الطموحات التجزيئية الداخلية لقيام نظام القائمقاميتين على اعقاب المركزية الشهابية ايام بشير الثاني والحكم المصري. وهذا النظام تعبير سياسي مباشر عن تحقيق بعض احلام الزعامات المارونية المقاطعجية، الدينية والمدنية، في السيطرة على المقاطعات التي حكمتها منذ ايام الامير يوسف ومدبره سعد الخوري، وبجهود المدبرين غندور الخوري وآل باز وغيرهم في الفترة اللاحقة.

وفي اطار هذا الدور المتزايد للكنيسة والاسر المقاطعجية المارونية بدأت تبرز ملامح مرحلة جديدة تتميز بالصراع العنيف ولا سيا الصراع العسكري، بين القوى المقاطعجية القديمة التي فقدت الكثير من سيطرتها، والقوى المقاطعجية الجديدة الساعية الى السيطرة. وكان النصف الاول من القرن التاسع عشر مسرح ذلك الصراع الذي اتخذ وجها طائفيا واضحا بسبب التركيبة الطائفية نفسها لقوى ذلك الصراع السياسي المقاطعجي. وكان الفلاحون وقود ذلك الصراع «وكأن الفلاحين لم يوجدوا الا لكي يدفعوا ثمن استغلال القوى المسيطرة»[٧٦].

---

٧٦ ـ من رسالة انجلز الى برنشتاين في ٩ آب ـ اغسطس ١٨٨٢.

الفصل الثالث

التفجّر السكاني في الإمارة الشهابيّة وأثره في صدامات القرن التاسع عشر



أضواء على جغرافية الامارة المعنية قبيل زوالها

دفن الامير أحمد المعني في المحلة المسماة « قبة الشربين » في أعالي بلدة دير القمر ، تاركا وراءه في عام ١٦٩٧ سبعة مقاطعجيين يسيطرون على المقاطعات التالية: الشوف والمناصف والعرقوب والجرد والمتن والشحّار والغرب. فاجتمع هؤلاء المقاطعجيون لاختيار خلف للامير المعني وتم الاتفاق على الامير بشير الاول الشهابي حاكم راشيا ، وابن أخت الامير أحمد المعني ، لاسباب سياسية بالدرجة الاولى تعود الى دعم الامير بشير لخاله المعني في حروبه مع الاميرين موسى وعلي آل علم الدين[١]. وبالرغم من حكم هذا الامير الشهابي لامارة الشوف أو امارة جبل الدروز ، فان راشيا بقيت خارج تلك الامارة سنوات طويلة بعد تسلّم الشهابيين حكم الامارة. ولذا كان الامير الشهابي ينتقل بمفرده ـ كما فعل بشير الاول وحيدر ـ الى دير القمر فيحكمها بعد الموافقة العثمانية ودعم الولاة المجاورين. وقد ورث الامير الشهابي عن خاله ثروة طائلة قدرت بحوالي ١٥٠ ألف قرش[٢] ساعدته كثيرا على استمالة الولاة المجاورين ، ولا سيما والي صيدا ثم والي دمشق ووالي طرابلس فتمددت امارته كثيرا نحو الشمال والجنوب والبقاع. وبالرغم من صدور الفرمان السلطاني بدعم مباشر من الامير حسين فخر الدين المعني بتولية الامير حيدر الشهابي ابن بنت أحمد المعني باسم أمير الشوف ، فان الامير بشير الاول كان الحاكم الفعلي لهذه الامارة حتى وفاته مسموما. وقد واجه الامير بشير أول تجربة عملية لمقدرته على الحكم بعد أشهر قلائل من تسلّمه السلطة حين ثار الشيخ مشرف ، بن علي الصغير على والي صيدا عام ١٦٩٨ ، فكلف الوالي الامير بشير بقمع الانتفاضة في بلاد بشارة

---

١ - عادل اسماعيل: « الوثائق الدبلوماسية والقنصلية »، بالفرنسية ـ المجلد الثامن ص٤٢١.

٢ - الوثائق الدبلوماسية ـ المجلد الثامن، ص٤٢٢.

مقابل منحه التزام مقاطعة صفد وثلاث مقاطعات في جبل عامل هي: بلاد بشارة والشومر والتفاح. ثم عاد فمنحه التزام بلاد الشقيف بعد انتصاره[٣]. وهكذا بدأت هذه المقاطعات الجنوبية في جبل عامل تنتسب الى الامارة الشهابية الحديثة العهد عبر الالتزام في فترات القوة، وتعود الى والي صيدا في فترات الضعف. وبقيت هذه المقاطعات تابعة مباشرة الى والي صيدا، ولم تشكل أية وحدة اندماجية مع الامارة الشهابية[٤].

فبعد وفاة بشير الاول وتسلّم الامير حيدر حكم الامارة الشهابية، قام والي صيدا بفصل مقاطعات صفد وبلاد بشارة والشومر والتفاح والشقيف مباشرة عن امارة الشوف، فأعطى التزام صفد وعكا الى ضاهر العمر الزيداني، ومنح التزام اقليمي الشومر والتفاح لآل منكر، والتزام اقليم الشقيف لآل صعب[٥]. وكان بنو علي الصغير يستعيدون حكم تلك المقاطعات في جبل عامل عندما يقيمون علاقات جيدة مع ولاة صيدا. وهذا يؤكد أن تلك المقاطعات لم تدخل في امارة الشهابيين إلا في فترات كانت تصاب فيها قواها المقاطعجية المحلية بهزائم عسكرية. فقد استطاع الامير حيدر انزال الهزيمة بآل علي الصغير في معركة النبطية عام ١٧٠٦ وعين مكانهم الشيخ محمود بو هرموش حاكما على بلاد بشارة وجابي ضرائبها من قبل الامير. وبقي وضع هذه المقاطعات يتأرجح تبعا لرغبات والي صيدا حتى قام الجزار بتسليمها الى أعوان له من خارج المقاطعجيين المحليين. وفي مطالع القرن التاسع عشر كانت تلك المقاطعات ترتبط بتحالفات وثيقة عبر زعمائها المقاطعجيين مع الزعامات المقاطعجية في الامارة الشهابية، ولا سيما إبّان صراع البشيرين الشهابي والجنبلاطي. ثم اتبعت بحكم الامارة إبّان الحكم المصري ووكيله بشير الشهابي وكانت تدفع ضرائبها عبر هذا الامير. ولم تكن حدود تلك المقاطعات الجنوبية واضحة المعالم بل كانت تمتد أو تتقلص تبعا لنفوذ الزعيم المقاطعجي الذي يحكمها. وباستثناء بعض مناطق جزين[٦] والتفاح وحاصبيا ومرجعيون، بقيت تلك المقاطعات خارج الصراع السياسي ـ الطائفي الذي أعقب سقوط الامارة الشهابية، ولا سيا إبّان حكم القائمقاميتين والمتصرفية، وبقيت تتبع ولايات صيدا وبيروت ودمشق حتى دخول عساكر الانتداب الفرنسي وتجميع المنطقة في دويلات طائفية

---

٣ ـ الوثائق الدبلوماسية ـ المجلد الثامن. ص٤٢٣.

٤ ـ الوثائق الدبلوماسية ـ المجلد التاسع. ـ ص٢٠٨.

٥ ـ الوثائق الدبلوماسية ـ المجلد الثامن. ص٤٢٥

٦ ـ بعد عين دارة كانت جزين من نصيب الشيخ علي جنبلاط ونال الشيخ أبو نكد بلدة الناعمة وجوارها ـ المجلد الثامن. ص٤٣١.

تابعة لها. فكان نصيب هذه المقاطعات الجنوبية أن اتبعت بدولة لبنان الكبير. ويلاحظ هنا بشكل اساسي أن اساليب الفرنسيين بتحريك بعض الزعامات المارونية المحلية للقيام بأعمال عسكرية تكون مقدمة لانضواء تلك المقاطعات تحت لواء المشروع الفرنسي الساعي للهيمنة على المنطقة المشرقية من البحر المتوسط تحت ستار حماية الاقليات المسيحية فيه قد تأخر وصولها الى المقاطعات الجنوبية حتى مطالع القرن العشرين بعد ان ثبت «نجاحها الاكيد» في جزين والشوف والمتن والبقاع وجبيل والبترون والكورة والزاوية وساحل بيروت وغيرها في النصف الاول من القرن التاسع عشر.

وهكذا تشير التقارير الفرنسية الى مناطق السكن في المقاطعات التي انتقلت لحكم الشهابيين مركزة على النقاط التالية:[٧].

- تعتبر بلاد التيم. واكبر قواعدها راشيا وحاصبيا، مركز نفوذ العائلة الشهابية الاساسي بحيث يندمج تاريخ هذه المنطقة بتاريخ العائلة الشهابية نفسها.
- تعتبر منطقة جبل عامل وبلاد بعلبك في البقاع مناطق السكن الشيعي (يسميهم التقرير المتاولة) منذ سنوات طويلة قبل بداية القرن السابع عشر. وهم يسكنون المنطقة الممتدة بين صيدا وصور ويهيمنون بالالتزام على مناطق الزاوية وجبيل والبترون والكورة. ويسكن بعض زعمائهم من آل حمادة في مدينة جبيل على الساحل. وتمتد حدودهم الى جوار جبيل وطرابلس وبعلبك. وكان السكن الشيعي يمتد عبر قوسي دائرة تنتهي أطرافها في البحر المتوسط: الأول، أو الجنوبي، ينغرز في صيدا، والثاني، أو الشمالي، ينغرز في جبيل. ويتقابل الطرفان دائريا، كل باتجاه الآخر، نحو الداخل في البقاع.
- وحتى مطالع القرن السابع عشر، أي زمن تسلّم الشهابيين حكم الامارة، كانت التسمية الجغرافية تشمل جبلين لم يكن الباب العالي يعترف الا بأحدهما. وهو جبل الدروز أو امارة جبل الشوف. وأما الجبل الثاني، أو جبل كسروان. فتسمية محلية غير معترف بها حقوقيا لان كسروان تابعة لجبل الشوف. ويتوهم التقرير أن منطقة كسروان لم تكن حتى نهاية الحكم الصليبي منطقة سكن مسيحي، بل كان سكانها من المسلمين، وأن المسيحيين لم يسكنوا طوال الحكم الصليبي سوى بعض المدن الساحلية.

---

٧ - المجلد التاسع، ص١٨٤ - ١٩٨.

- ومع بروز الحكم الشهابي، كان الوضع السكاني في كسروان قد تبدل كثيرا، ولا سيما بعد حملة المماليك على الدروز والشيعة والنصيريين العصاة في كسروان. وكان للتهجير أثر حاسم في انتقـال جماعات سكانية كبيرة من الجبال المحيطة بطرابلس الى بلاد كسروان بحيث بات الوجود الاسلامي فيها قليلا جدا. ويشير التقرير السابق الى هذا الوجود بقوله انه مجرد ذكرى لمسجد قديم مهدم.

- ولما كان ارتباط الدرزية بأعمال الحرب والسياسة المقاطعجية وثيقاً، فان شؤون الزراعة وتربية الماشية والحرف قد تركت بمعظمها لليد العاملة المسيحية التي انتقلت الى مقاطعات جبل الدروز أو جبل الشوف من كسروان وجبيل وسائر أرجاء سوريا. وحتى الزعامات المقاطعجية المسيحية التي ظهرت لاحقا في القرن التاسع عشر، كآل الخازن وغيرهم، كانت زعامات فلاحية ترقت في مقاطعاتها فسيطرت على مساحات شاسعة من الاراضي ونالت التزام ضرائبها باشراف الامير المقاطعجي الشهابي. وهكذا ظهرت زعامات كسروان والمتن والزاوية والكورة وجبيل والبترون وغيرها، وكلها زعامات فلاحية ترقت حديثا ولا تنتسب الى السلالات المقاطعجية العريقة التي سيطرت على هذه المنطقة منذ مئات السنين كالمعنيين والشهابيين والبحتريين وآل علم الدين والتنوخيين والارسلانيين وغيرهم.

- ويشير التقرير أخيرا الى اختلاط السكن في المتن الذي يقع الى جوار بلاد كسروان. وكان هذا الاختلاط السكني الاول من نوعه في امارة الشوف. وكان المتن منطقة الحدود بين الامتداد السكني المسيحي الماروني بخاصة، والتجمع السكني الدرزي الذي يعتبر بداية امتداد التجمعات السكنية الدرزية الكبيرة في الشـوف بصورة خاصة. وقد بدأ المسيحيون يقطنون المتن والشوف وغيرها كفلاحين ومرابعين وشركاء. وبعد زمن طويل من التبدلات السياسية والنكبات التي حلت بزعماء الدروز، ولا سيا النكبات العسكرية والاقتصادية، بات المرابعون القدماء أسياد الاراضي التي يعملون عليها اذ تملكوها بطرق مختلفة، منها الشراء النقدي والهبات والمغارسة وشراكة الشلش وغيرها. وتؤلف منطقة المتن بشكل خاص، وبعض مناطق ساحل بيروت والدامور حتى دير القمر وعين دارة ورشميا وحمانا بشكل عام، المناطق المختلطة التي جرت فيها الصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي، وهي الصدامات التي تجد الكثير من تفسيراتها العلمية في التبدلات السكانية، والملكية العقارية الجديدة، والهيمنة المقاطعجية، ونظام الضرائب،

بالاضافة الى الاصابع الخارجية ومشاريعها لتصديع السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها تحت ستار حماية الاقليات الطائفية فيها.

التمدد على حساب ولاية طرابلس

كان المقاطعجيون آل حمادة يسيطرون على مقاطعات جبيل والبترون والكورة وبلاد الزاوية. وكانوا تابعين لوالي طرابلس يدفعون ضرائبهم اليه، ويتمنّعون عن دفعها في كثير من الاحيان. وقد تزامن حكم بشير الشهابي الاول مع حملة قام بها والي طرابلس قبلان باشا، شقيق ارسلان باشا والي صيدا، لاخضاع الحماديين وإجبارهم على دفع الضرائب المتأخرة التي قدرت بحوالي ٢٥٠ الف قرش[٨]. ويؤكد هذا ان زمناً طويلاً كان قد مضى على مقاطعجي آل حمادة دون أن يدفعوا ضرائبهم لوالي طرابلس.واستطاعت الحملة العسكرية اخضاع الحماديين، وسجن كثير منهم في قلعة طرابلس، فتدخل الامير بشير الشهابي الاول لمصلحتهم وطلب العفو عنهم وضمن تأديتهم ضرائبهم، بما فيها جميع المتأخرات. وقبل والي طرابلس كفالة الامير الشهابي ومنحه لقب « حاكم بلاد آل حمادة »[٩]. فكان الامير يرسل سنويا عددا من المراقبين الى جبيل والبترون فيشرفون مباشرة على جباية الضرائب وارسالها الى والي طرابلس. وكان هذا الوالي يجدد الالتزام للامير الشهابي والحماديين في وقت واحد، فبقي الحماديون جباة ضرائب تلك المقاطعات بضمان واشراف مباشرين من الامير الشهابي. ولذا بقيت علاقات تلك المقاطعات بالامارة الشهابية سطحية جدا، أي على مستوى ضمان الامير للمقاطعجي المحلي، ومن غير تدخل في شؤونها. وكانت هذه المقاطعات تابعة لولاية طرابلس مباشرة، ولم تدخل في صراع الامارة الشهابية الا بعد تولي الامير يوسف حكم جبيل والبترون وبلاد الزاوية بالالتزام من والي طرابلس في الثلث الاخير من القرن الثامن عشر. ولذلك يمكن التأكيد بأن التوسع الشهابي بدأ باتجاه بيروت لايجاد مركز تجاري للامارة على الساحل، بعد حرمان الامارة المعنية من مرفأ صيدا واعلانها ولاية تراقب تحركات الامراء منذ عام ١٦٦٦.

ولقد تم ربط بيروت بالامارة الشهابية منذ أيام الامير ملحم الذي نال التزامها لنفسه دون أن تتبع الامارة. ولكن مصير بيروت بدأ يرتبط ارتباطاً وثيقاً بمصير الامارة منذ مطالع

٨ - المجلد الثامن، ص٤٢٤.

٩ - المجلد التاسع، ص٢٠٧ - ٢٠٨.

القرن الثامن عشر، وكذلك مصير البقاع، مع فارق كبير بينهما، اذ عمد والي دمشق الى تلزيه للامير ملحم الشهابي منذ عام ١٧٤٩[١٠]. وظل التزام بيروت يتجدد للامير ملحم من والي صيدا طوال ٢٥ سنة، الامر الذي عمق ارتباطها بالامارة فباتت قاعدتها التجارية الاولى. واما التزام البقاع فكان يتنقّل باستمرار بين الامراء الشهابيين والمشايخ الجنبلاطيين ومشايخ بعلبك، وكذلك كان التزام منطقة زحلة التي خضعت لامراء آل ابي اللمع. واستمر وضع المقاطعات التابعة للشهابيين دون تعديل في التسميات حتى نهاية القرن الثامن عشر. فالامارة الشهابية كان يطلق عليها امارة الدروز، واميرها امير الدروز، وسكانها هم الدروز، سواء أكانوا من المسيحيين أم من المسلمين. وهناك تسميات أخرى جغرافية أو مقاطعجية، كبلاد الزاوية أو بلاد الحمادين، وبلاد كسروان وهي جزء من بلاد الدروز، وبلاد بشارة أو جبل عامل أو بلاد المتاولة. وكانت جبيل والبترون والكورة تسمى أحيانا «جبل لبنان» دون أن تعني هذه الصفة أية اشارة الى طائفة معينة، لان سكان الامارة كلهم كانوا يُعرفون بالدروز. واما سكان المقاطعات التابعة لولاية طرابلس فيعرفون بأسماء المقاطعجيين الذين يجبون ضرائبها، أو بأسمائها الجغرافية كبلاد عكار، والضنية، والمنية، والنصيرية والكورة...[١١].

ويشير القنصل الفرنسي في صيدا، دو توليس (De Taulès) في تقريره بتاريخ ٢ حزيران - يونيو ١٧٧٢، أي في أواخر القرن الثامن عشر، الى «بلاد المتاولة» و «بلاد الدروز» التابعة جميعاً لولاية صيدا. «فبلاد الدروز تمتد على الساحل من صيدا حتى طرابلس وعلى عمق ١٥ كلم، وتعتبر بيروت مرفأها البحري. وأما بلاد المتاولة فتمتد من الرأس الابيض على طول تسعة كيلومترات ساحلية ومثلها تقريبا نحو الداخل، ومرفأها مدينة صور. ومن الرأس الابيض تبدأ بلاد صفد»[١٢].

وبناء على طلب من وزارة العلاقات الخارجية الفرنسية لاعلامها بوضع الدروز والموارنة في الامارة الشهابية في مطالع القرن التاسع عشر، يرسل مسؤول العلاقات التجارية في القنصلية الفرنسية في صيدا أجوبة مفصلة على الاسئلة المطروحة نستعرض بعضها:[١٣] «فالموارنة فقراء لكنهم شديدو التعلق بالامة الفرنسية. وأما الدروز فأغنياء، ولا سيما

---

١٠ - المجلد التاسع، ص٢١٣.

١١ - المجلد الثالث، ص٢٨٥ - ٢٨٧.

١٢ - المجلد الثاني، ص٢٥٢.

١٣ - المجلد الثاني، ص٤٩ - ٥٢.

مشايخهم وهم معادون للاوروبيين، وبشكل خاص للفرنسيين. وعدد السكان الدروز عشرون ألف رجل، وعدد الموارنة ما بين ٧٥ الى ٨٠ ألفا. وهناك ٦ آلاف درزي مسلح مقابل ٢٥ ألف ماروني يحمل السلاح.. وينحصر نفوذ الدروز في حدود الامارة، في حين يقيم الموارنة علاقات هامة مع سائر الطوائف المسيحية في سوريا وفلسطين. والحرير ابرز منتوجاتهم، وفي الجبل ست وثلاثين قرية كبيرة أو «مدينة». ومركز الجبل في دير القمر. وينقسم السكان طائفيا كالتالي: ابتداء من نهر الكلب حتى طرابلس كلهم من الموارنة. ومن نهر الكلب حتى الجبال المحيطة بصيدا دروز وموارنة معا. ومركز سكن المتاولة من الجبال المحيطة بصيدا حتى عكا. ومدينة جونية هي المكان المفضل ليكون أكبر مرفأ للمسيحيين.. وأما على صعيد القوى العسكرية للطوائف فالموارنة هم أكثرهم عددا، ولكن المتاولة الذين لا يعدون أكثر من اثني عشر الف نسمة في ولاية صيدا جنود ممتازون. وهم يقيمون علاقات عداء شديدة مع الدروز، لكنهم يتعايشون مع المسيحيين. واما الاتراك (أي السنة ـ ملاحظة لنا) فيتآخون مع الموارنة ويتعاونون معهم للقضاء على الدروز والمتاولة معاً...».

وأما عن موقف هذه الطوائف السياسي من الحكم التركي والانكليزي والفرنسيين، ولا سيما في حال الاقدام على ارسال حملة فرنسية جديدة، فيبرز التقرير المعلومات التالية:

«لا أهمية للنفوذ الانكليزي في هذه المنطقة، فهو شبه معدوم لان الرأي العام يدعمنا بقوة، وذلك بفضل جهود رجال الدين ومشايخ الموارنة.. واما الامير بشير فيحترم الانكليز ظاهريا، ولكنه يرغب في اقامة علاقات وطيدة معنا. وما بعض الضربات التي توجه لنفوذنا بين الحين والآخر الا لتذكيرنا باننا نهمله عمدا».

«.. واما علاقات الموارنة والدروز والمتاولة بالباب العالي فمجرد علاقات دفع ضرائب والتزام وهم لا يعتبرون انفسهم معنيين اطلاقاً بمصير السلطنة العثمانية. انهم يتبعون زعماءهم مباشرة ولا يعرفون أية فرمانات تصدر عن الباب العالي الا عبر هؤلاء الزعماء.. وفي حال نجاح حملة عسكرية فرنسية بالتمركز في هذه المنطقة فإن الدروز سيتركون كل ملكياتهم ويرحلون الى فارس(!). واما الموارنة فبفعل الحب، بل أقول بفعل العشق، سيهللون ويفرحون، وكذلك سيفعل المتاولة، انما بكثير من التحفظ..»[١٤].

هذا التقرير الذي يتكلم على سهولة الفتح الفرنسي للمنطقة، يؤكد على اهتمام فرنسي بالغ بدقائق الوضع الجغرافي والسكاني والسياسي للمشرق العربي. فالفرنسيون بدأوا منذ

---

١٤ ـ الجلد الثالث، ص٥٠ ـ ٥١.

مطالع القرن التاسع عشر يخططون لغزو المشرق العربي انطلاقا من مناطق السكن الماروني ومحاولة التودُد الى الاقليات الطائفية الاخرى كالشيعة. كما ان علاقاتهم السياسية بزعماء الدروز لم تكن سيئة بالرغم من أن التقرير يصنف الدروز في خانة المعادين لكل الاوروبيين. فهناك عدة تقارير تشير الى العلاقات السياسية الجيدة بين الفرنسيين وكثير من الزعامات المقاطعجية الدرزية. ولسوف يكون هذا الاهتمام الفرنسي بالمنطقة احد المصادر الرئيسية لدراسة تطورها السكاني والعمراني والجغرافي والسياسي بحيث يمكن تقديم لوحة احصائية هامة عن ذلك التطور من خلال معلومات الارشيف الفرنسي.

ولذا تتشعب اسئلة وزارة الخارجية الفرنسية باستمرار لتشمل كافة المعلومات حول المنطقة، وتتوسع اجوبة القناصل الفرنسيين فتستغرق عشرات الصفحات في كل مرة. فتقرير أول ايلول - سبتمبر ١٨٠٦ يقارب الاربعين صفحة، وكذلك التقارير الاسبوعية لوزارة التجارة الفرنسية، وتقرير اواخر ايار - مايو ١٨١٢ الذي يتجاوز الثلاثين صفحة ويعطي معلومات تفصيلية هامة.

ومن هذه التقارير يمكن استخلاص النتائج التالية:

« يتجاوز عدد سكان المناطق المحيطة بطرابلس لجهة عكار وبلاد النصيرية السبعين ألفا. وقاعدة بلاد النصيرية هي صافيتا، وحاكمها يسمى شيخ الجبل، أي شيخ جبل النصيرية. واما بلاد عكار فمقاطعة يسكنها الاتراك (أي المسلمون السنّة) والروم (أي الارثوذكس). ويحكمها ثلاثة زعماء هم: علي بك ومقره في القرية التي يسمى القضاء باسمها (عكار العتيقة اليوم)، وعبود بك، وقدور بك، وكلهم من آل المرعبي.. »[١٥]، وبين منطقة عكار وبلاد النصيرية تسكن قبيلة « عرب الجحيش » ويبلغ تعدادها اكثر من خمسة آلاف نسمة وتسيطر على أراض واسعة[١٦].

ونشأت بعد وفاة حسن شهاب، شقيق الأمير بشير، عام ١٨٠٨، أزمة عنيفة بين والي طرابلس والامير بشير حول مقاطعات البترون وجبيل. فقد كان الجزار أول من فصلها عن ولاية طرابلس عندما تولى ولايتي طرابلس وصيدا معا، وجعل عليها الامير يوسف الشهابي لقاء ضريبة باهظة. واستمر هذا التقليد بعد وفاة الجزار. ولكن والي طرابلس حاول انتزاعها من الامير بشير حتى أقنعه هذا الاخير بكميات وافرة من المال، وفرض الامير لقاء

---

١٥ - المجلد الرابع، ص١٠٢ و٣٣٩.

١٦ - المجلد الرابع، ص٣٧٥.

ذلك ضرائب جديدة أهمها ضريبة ٥ قروش على كل فرد من عمر ١٣ سنة وصاعدا[١٧].

وفي هذه الفترة، وبناء على إلحاح الدولة العثمانية بالمساحة تمهيدا لفرض ضرائب جديدة، بدأ المسح في مقاطعات جبيل والبترون باشراف الامير بشير. لكن الدولة العثمانية منحت اراضي المالكانه في جبيل والبترون والجبة والكورة الى سليمان باشا، والي طرابلس الذي حاول انتزاعها من الامير الشهابي وتسليمها لابنه علي آغا. ونظرا لتداخل الاراضي وكيفية تلزيمها وجباية ضرائبها بات الاهالي يدفعون الضرائب عدة مرات في السنة الواحدة كما حدث سنة ١٨١١ عندما دفعوا الضريبة اربع مرات في العام نفسه.

وهذا الواقع دفع الاهالي للاحتجاج والتهديد بالعصيان، وسبّب صراعا عنيفا بين الامير بشير ووالي طرابلس، وكادت الحرب تقع بينهما. ونقل الامير مركزه مؤقتا من دير القمر الى غزير ليكون على مقربة من المنطقة. ولكن والي طرابلس تفاهم أخيرا مع الامير بشير الذي عين ابنه الامير قاسم على تلك المقاطعات ليجبي ضرائبها، وقاد بنفسه حملة عسكرية وصلت الى أميون. وتدخل البطريرك الماروني للصلح بين أهالي بشري والامير بشير الذي عاد بضريبة مقدارها ٤١ كيسا.

وواضح من هذه التقارير أن تلك المقاطعات كانت تابعة مباشرة لولاية طرابلس حتى اعلان القائمقاميتين رسميا عام ١٨٤٥. ولم يكن المقاطعجيون فيها يتمتعون بنفوذ سياسي أو عسكري كبير طوال الحكم الشهابي، مما ينفي صفة «الاستقلالية» المزعومة لهذه المقاطعات «وحكم نفسها بنفسها»، ويؤكد أنها كانت تتأرجح بين الخضوع لوالي طرابلس، الحاكم الحقوقي باسم الدولة العثمانية، والخضوع للامير الشهابي، الحاكم الفعلي بالتفاهم مع والي طرابلس لجباية ضرائب تلك المنطقة[١٨].

ومنذ مطالع القرن التاسع عشر بدأت تقارير الفرنسيين تشير الى تعبير «لبنان» كمصطلح جغرافي يضم حدود الامارة الشهابية. ففي تقرير بتاريخ ٢ حزيران - يونيو ١٨٠٩، يشير قنصل طرابلس الى هذا المصطلح بقوله «يقسم لبنان الى مقاطعتين كبيرتين: شمالية تابعة لولاية طرابلس ومركزها جبيل حيث سكن حاكمها الامير الشهابي، وجنوبية مركزها دير القمر حيث سكن الامير الشهابي الحاكم. ولذا فان ثمن خلعة الامارة يقسم بين والي طرابلس الذي ينال ١٣٠ كيسا، ووالي عكا - والي صيدا سابقا - وحصته ٦٠ كيسا.

---

١٧ - المجلد الرابع، صفحات ١٩٥، ١٩٧، ٢٤٤، ٢٥٢، ٢٨٧، ٢٨٩.

١٨ - المجلد الرابع، صفحات ٣١٢، ٣١٣، ٣٢٩، ٣٣١، ٣٣٢.

ومن الواضح ان المنطقة المارونية هي التي تدفع القسم الاكبر من الضرائب التي تصل في الجباية الى ٤٠٠ كيس[١٩].

فتقارير الفرنسيين تتكلم اذن على مقاطعتين درزية ومارونية، وهما تسميتان سوف يكثر استعمالها فيما بعد. كذلك بدأت تلك التقارير تتحدث عن «لبنان» و «جبل لبنان» و «الامارة اللبنانية» بدل التسميات السابقة «جبل الدروز» و «الشوف» و «امارة الدروز»، و «بلاد الدروز» وغيرها. ونعتقد أن التسميات التي ظهرت في الكتابات التاريخية اللاحقة[٢٠] هي التسميات التي اطلقتها تقارير القناصل الفرنسيين، والتي بدأت تتخذ في الاستعمال مضامين سياسية - طائفية جديدة تنسجم مع ازدياد هيمنة الزعامات المارونية، الدينية منها والمدنية، على سائر الزعامات المقاطعجية السابقة. ومستخدمو هذه التعابير يندرجون، بأغلبيتهم الساحقة، في اطار المدرسة التاريخية الطائفية لمجلة «المشرق» اليسوعية.

وتقدّم هذه التقارير معلومات احصائية مفصلة عن تلك المقاطعات، سواء ما كان منها تابعا مباشرة بالالتزام للامارة الشهابية، أو ما كان تابعاً لولاية طرابلس.

فتقارير ١٨١٢ تحدد عدد سكان مدينة طرابلس بحوالي ١٤٩٠٠ نسمة (في تقرير آخر ١٤٢٠٠) منهم مئة من اليهود، ومئتان من الموارنة، و ٢٧٠٠ من الروم الارثوذكس، و ٩٠٠٠ من المسلمين، و ٨٠٠ من الاشراف الذين ينتسبون الى الرسول. وأما الباقون فمن عساكر السلطة العثمانية. وسكان اسكلة طرابلس أو الميناء يبلغون حوالي ثلاثة آلاف نسمة[٢١].

وعلاوة على ذلك يشير تقرير القنصل الفرنسي في طرابلس الى النزوح الشتوي للموارنة الرعاة نحو طرابلس. «ففي فصل الشتاء، يزداد سكان طرابلس بأعداد كبيرة من العائلات المارونية الفقيرة التي لا تجد لها عملا في جبال لبنان (!) المرتفعة والمغطاة بالثلوج، فتنحدر بقطعانها لتسكن المغاور المحاذية لمجرى النهر (نهر ابو علي أو قاديشا) أو في البيوت المهجورة بجوار المدينة، مما يرفع عدد سكان طرابلس الى أكثر من ١٥ ألف نسمة»[٢٢].

---

١٩ - المجلد الرابع، صفحات ٢٢١ - ٢٢٢. «ولبنان مباحث علمية...» المجلد الأول، ص٤٣.

٢٠ - يشير الدكتور أ. الحاج مثلا الى ان «عدد سكان لبنان عام ١٧١١ (كذا) كان يناهز المئتي الف. وكان جيش لبنان (!) إبان الحرب لا يقل عن الاربعين ألفاً...»، «الرهبانية الشويرية»، الجزء الأول، ص٩٥.

٢١ - المجلد الرابع، ص٣٣٧ - ٣٦٧.

٢٢ - المجلد الرابع، ص٣٦٧.

وفي جوار طرابلس تقع «مقاطعة الزاوية التي يسكنها الموارنة ويدمجون اسمهم بالدروز.. والموارنة طائفة شديدة الاخلاص لفرنسا، ويعتبر بطريركهم ملك الفرنسيين حاميا لرعاياه الذين يعدون مئة الف ويشكلون ثلثي سكان المنطقة»[٢٣].

«والقسم الاكبر من الجبل المحيط بمدينة طرابلس تابع أمير الدروز، ويسكنه الموارنة حتى كسروان. وأبرز مناطقهم جبة بشري ومركزها قصبة تحمل اسم بشري. واكبر معاقلهم أهدن وقنوبين، مركز البطريركية المارونية، ودير قزحيا، وهو أكبر اديرة الموارنة ويحمل اسم القديس انطونيوس، وزغرتا، وهي البلدة القريبة من طرابلس. وتنتج هذه المناطق الخمر الجيد.

وهناك الى الشمال مقاطعات المنية والضنية وتسكنها أغلبية اسلامية تحت زعامة آغا. والضنية منطقة غنية بالاشجار المثمرة وخشب البناء. وتشتهر كذلك بالرخام وتربية النحل وتجارة الثلوج التي تنقل صيفا الى طرابلس لصناعة المرطبات. وأكبر زعاماتها آل رعد، وملتزم ضرائبها علي آغا رعد»[٢٤].

«وهناك على محاذاة الساحل البترون، وهي مرفأ صغير، وتتبعها بلدة دوما وفيها منجم حديد تصنع منه حدوات الخيول في كل ارجاء سوريا. وأما جبيل فهي مقر الامير الشهابي الحاكم، وسكانها من الموارنة والمتاولة والروم (الارثوذكس). وهاتان المقاطعتان يسيطر عليهما أمير الدروز (الامير الشهابي) لقاء ٢٠ كيسا من الضرائب. واما تعداد سكانها فيتجاوز خمسة وعشرين الف نسمة[٢٥]. ومقاطعة جبيل هي حدود ولا ية طرابلس التي تضم أيضا قضاء الكورة حيث يكثر سكن الروم (الارثوذكس) والمسلمين السنة. والكورة قسمان: السفلى والعليا وتكثر فيها زراعة التبغ الجيّد».

ويلخص التقرير علاقة هذه المقاطعات بوالي طرابلس عام ١٨١٢ بأنها «علاقة غير مباشرة ترتكز فقط على جمع الميري وتلزيم هذه الضريبة سنويا. وتنحصر سلطة الوالي فعليا على مدينة طرابلس وجوارها[٢٦]. وهذه الاشارة، معطوفة على وضع الامارة الشهابية زمن بشير الثاني، توضّح مدى ارتباط تلك المقاطعات ارتباطاً مصيريا بمستقبل النظام السياسي

---

٢٣ - المجلد الرابع، ص٧٣.
٢٤ - المجلد الرابع، ص٣٧٥.
٢٥ - المجلد الرابع، ص٣٧٦.
٢٦ - المجلد الرابع، ص٣٣٩ - ٣٤٠.

الشهابي منذ مطالع القرن التاسع عشر، وتفلّتها من التبعية الصارمة التي كانت تخضعها سابقا لولاية طرابلس إبان حكم آل حمادة لتلك المقاطعات.

ولقد شهدت مطالع القرن التاسع عشر تقلصا كبيرا في نفوذ ولاة طرابلس حتى ان ثلاثة منهم هم ابراهيم باشا، ومحمد باشا ابنه، وكالاندر باشا عجزوا عام ١٨١٢ عن تسلّم المدينة من مصطفى بربر، حليف الامير بشير الشهابي الثاني[٢٧]، لممارسة ولايتهم عليها. وهكذا بدأت زعامات المقاطعات التابعة لهذه الولاية تتملص من نفوذ واليها وتقيم لها تحالفات محلية. ويشير تقرير القنصل الفرنسي في أواخر ايار - مايو ١٨١٢ الى أن «حكومة اللاذقية اكثر غنى وامتدادا من ولاية طرابلس. فهي تضم ١٣ مقاطعة، وفيها ٤٠ شيخا يتمتعون بنفوذ محلي كبير ويجبون ضرائبهم مباشرة ويقدمون التزامها للمتسلم. حتى أن البعض منهم، متحصنا في جباله، يرفض تسليم المال المتوجب عليه»[٢٨].

ويتخذ بعض المؤرخين الطائفيين من هذا الواقع الذي يجد تفسيره دوما في صراع المركزية عبر كافة المراحل التاريخية مقياسا للتدليل على «استقلالية الجبل اللبناني» وانفصاله المبكر عن السلطنة العثمانية. ولكن جميع التقارير الدبلوماسية تؤكد ان حالات العصيان، ورفض تسليم الضرائب، والتمرد على سلطة الولاة الضعفاء، والامتناع عن المشاركة في حروبهم، ولا سيما خارج مقاطعات سيطرتهم، لم تكن حكرا على المقاطعجيين اللبنانيين، بل كانت قاعدة عامة للعلاقة بين السلطة المركزية العثمانية ممثلة بالولاة، وبين الحكام والمقاطعجيين المحليين. وأما تاريخ تطور هذه العلاقة فيمر عبر مراحل متعددة من المركزية الصارمة والتشتت المقاطعجي الذي كان ينجم عنها حتى نهاية الحكم العثماني.

وهكذا يمكن ابراز حدود ولاية طرابلس لعام ١٨١٢ كالتالي: من السويدية شمالا، وهي بلدة في نهاية مقاطعة اللاذقية، الى نهر الكلب جنوبا، ومن البحر الابيض المتوسط غربا الى الجبال التي تنحدر حتى مجرى وادي العاصي شرقا.

ويتوزع سكان ولاية طرابلس على المقاطعات بالنسب التالية[٢٩]:

---

٢٧ - المجلد الرابع، ص٣٥٥.

٢٨ - المجلد الرابع، ص٣٧٧.

٢٩ - المجلد الرابع، ص٣٤١.

اسم المقاطعة	السكان
اللاذقية وجوارها	٨٦١٣٠ نسمة
صافيتا	٤٠٠٠٠ نسمة
عكار	٢٠٠٠٠ نسمة
جزيرة ارواد	٢٠٠٠ نسمة
طرطوس	٤٠٠٠ نسمة
الضنية	٦٠٠٠ نسمة
المنية	٣٠٠٠ نسمة
ما يتبع عن (جبل لبنان) لولاية طرابلس	٦٠٠٠٠ نسمة
مدينة طرابلس والقلمون	١٤٩٠٠ نسمة
المجموع السكاني العام لولاية طرابلس عام ١٨١٢	٢٣٦٠٣٠ نسمة.

حقل الصدام السكاني

وفي اطار جمع المعلومات عن مقاطعات الامارة الشهابية والولايات السورية بكاملها تشير تقارير الفرنسيين عام ١٨١٢ الى ان سكان مدينة صيدا كانوا يعدون حوالى ١٠٥٠٠ نسمة منهم ٣٤٠٠ عامل يتوزعون على حرف الحدادة والدباغة والحياكة والصيد البحري وصناعة الفخار والكلس والبناء والجلود والخياطة والحبال. ومنهم كذلك عدد من المكارين الذين يستخدمون الجمال والبغال، كما أن منهم من يهتم بالبساتين والحراثة وزراعة الخضر وغيرها. وتنعدم في صيدا عام ١٨١٢ كل انواع العملة الورقية وكذلك البنوك والبورصة التجارية وتتعرض فيها أسعار النقد لأزمات حادة بسبب المضاربة. وتباع في صيدا جميع المنتجات الصادرة عن المقاطعات التابعة لها وعن المناطق المجاورة. وابرز تلك المنتجات القمح والشعير والخضر والفواكه والذرة والسمسم والحرير والقطن والتبغ والزيت والعسل والغراء وغيرها[٣٠].

وتشير المعلومات الاحصائية لعام ١٨١٢ عن الامارة الشهابية التي يسميها التقرير «الجبل الممتد من جسر صيدا حتى جسر المعاملتين» الى ان عدد السكان يقدر بحوالى ١٨٠ ألف نسمة منهم ٦٠ ألف عامل في جميع الفروع المذكورة في مدينة صيدا. وفي هذه الامارة

٣٠ - المجلد الثالث، ص١٠٤ - ١٠٦.

محترفات (يسميها التقرير فبارك) لصنع الثياب، والقرميد والجزادين والخيام، واخرى للحياكة كما ان فيها صناعة صابون وطباعة وغير ذلك[31].

أي ان تقارير الفرنسيين تجعل سكان الامارة الشهابية ٢٤٠ ألف نسمة منهم ١٨٠ ألفا تابعون لولاية صيدا و ٦٠ ألفا تابعون لولاية طرابلس. ويجبي الامير الشهابي ضرائب تلك المناطق بالالتزام. ونذكّر نحن دائماً بأن هذه الارقام غير دقيقة بسبب غياب الاحصاء الرسمي واعتماد التقديرات من بعيد، ولكن لا مناص لنا من ايراد هذه الارقام لاعطاء فكرة احصائية عن تلك المقاطعات الخاضعة للامارة الشهابية، سواء بالوراثة عن المعنيين أو بالالتزام من الولاة.

لهذا ترى دومينيك شفالييه يناقش بعمق الارقام المقدمة عن سكان الامارة الشهابية خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر، وتحديدا حتى نهاية الحكم الشهابي، فيستعرض معظم التقارير والكتابات التي قدمت احصاءات عن هذا الموضوع وكيفية تحديدها للامارة الشهابية ومقاطعاتها، وما اذا كان الاحصاء يتناولها بالاجمال أم يتناول كل مقاطعة على حدة، ويستبعد الارقام التي ترفع عدد سكان الامارة الى ٤٠٠ ألف نسمة مع اختلال هائل في نسبة الموارنة الى الدروز، ويرجح الارقام التي تجعل سكان هذه الامارة بين ٢١٠ الاف نسمة و ٢٦٠ ألفا، ولا سيما احصاء ادواردز (R. Edwards) (٢١٣ ألفا) وتوفينيل (Thouvenel) (٢٤٥ ألفا) وأشيل لوران (Achille Laurent) (٢١٨ ألفا). واما هنري غيز فيرفع الرقم الى ٣٠٠ ألف نسمة شاملا مرجعيون التي يقدر عدد سكانها بحوالى ٨٠٠٠ نسمة. وأما طنوس الشدياق فيحدد الرقم بحوالى ١٠٧ آلاف ذكر، وهو رقم قريب من الاحصاء الذي تقدمه التقارير الفرنسية لعام ١٨٦٠ أي ١٠٥ آلاف ذكر باستثناء رجال الدين. وأما القنصل الفرنسي بوريه (Bourée) فيقدم الرقم ١٩٤ الفاً لعام ١٨٤٧ لسكان « جبل لبنان »، ولا سيما القسم الجنوبي منه حيث دارت الصدامات الدموية بين الدروز والموارنة. ويشير شفالييه الى ان ارقام القنصل بوريه كانت رداً على تيار يتزعمه بعض النواب الفرنسيين الذين دعموا الشركة الفرنسية المسماة « شركة الاغاثة العاملة من اجل مسيحيي لبنان » التي أسسها الاب اليسوعي جان عازار وكان يدعمها المطران عبدالله البستاني وجوزف كونتي، احد موظفي السفارة الفرنسية في صيدا. وكانت هذه الشركة تحظى بدعم الشركة الأم التي تتفرع عنها وهي الشركة الفرنسية المسماة « شركة مار فنسان دوبول » (St. Vincent de Paul) ذات النفوذ الهام داخل الادارة الفرنسية. وكانت ارقام الاب عازار

---

٣١ - المجلد الثالث، ص١٠٧ - ١١٠.

وبستاني وكونتي وشركاهم ترفع سكان «لبنان» الى ٣٤٥ الفاً و٣٥٠ ألفاً لإيهام الرأي العام الفرنسي بحجم الموارنة في المنطقة، فجاءت ارقام القنصل بوريه أي «١٩٤ ألفاً» تصب الماء البارد على تلك الرؤوس الحامية، التي راحت تضفي عليه جميع النعوت السيئة[٣٢].

والذي يهمنا من هذه الارقام بضع ملاحظات أساسية نوجزها كما يلي:

- انها ليست تقديرات علمية صحيحة بل هي ذات طابع سياسي واضح، وترتبط مباشرة بالسياسة الفرنسية الاستعمارية لحملها على اتخاذ قرارها النهائي بغزو المنطقة تحت ستار «حماية المسيحيين فيها، ولا سيما الموارنة».

- تفجُّر المشكلة الاجتماعية بجانبها السكاني في الامارة الشهابية حيث تتمركز اعداد بشرية كبيرة في مساحات جغرافية ضيقة. فقد قدرت المساحة التي سيطر عليها بشير الثاني بحوالى ٣٢٠٠ كلم²، منها ٨٠ ألف هكتار فقط قابلة للزراعة. فاذا قدرنا سكان الامارة آنذاك بحوالى ٢٠٠ ألف، أصبحت الكثافة السكانية ٢٥٠ نسمة في الكلم المربع الواحد من المساحة القابلة للزراعة. وهي كثافة سكانية كبيرة اذا ما نظر اليها من زاوية التكنيك الزراعي البدائي المستخدم في مطالع القرن التاسع عشر في أرض صخرية غير قابلة للري والاستصلاح[٣٣].

- ان تفجر المشكلة السكانية مقرون أيضاً بقوى الانتاج وعلاقات الانتاج. فالقوى البشرية الفلاحية العاملة على أرض صخرية وعرة المسالك معتمدة بشكل خاص على زراعة التوت وانتاج الحرير قد رهنت مصيرها الحياتي باستيراد كميات وافرة من القوت تأتيها من المناطق السهلية المجاورة. لأن انتاجها من الحبوب لا يكفيها، في أحسن الحالات، سوى اربعة أشهر فقط. ومن جهة اخرى فان أي اختلال في السوق الرأسمالية المستوردة للحرير تعرض حياة الفلاح للخطر الشديد. كما أن أي اختلال في العلاقات الاجتماعية والسياسية مع المنطقة المجاورة تهدد حياة هذا الفلاح بالموت جوعا في جباله الوعرة.

- هناك جانب آخر من جوانب المسألة الاجتماعية ساعد على تفجيرها خلال هذه الفترة ينبع من التمركز الهائل للملكية العقارية، سواء بالمالكانة او بالالتزام، او

---

٣٢ - — D.chevallier: «La Société du Mont-Liban»., P. 30-40

٣٣ - — Op. Cit — p. 42.

بالملك الخاص. فالكنيسة المارونية ورهبانيتها تسيطران على مساحات شاسعة من الاراضي. والشيخ بشير جنبلاط وحده يسيطر على مقاطعات الشوفين، الحيطي والسويجاني، مع بعقلين، واقليم الخروب، واقليم التفاح، وجبل الريحان، واقليم جزين، وبعض سهل البقاع، بالالتزام، ويمتلك عشرة آلاف رأس ماعز. والنكديون يسيطرون على اقليمي دير القمر والمناصف[٣٤]. وكذلك سائر الاسر المقاطعجية. وجاءت معركة المركزية بين الامير بشير الثاني وخصومه المقاطعجيين، من شهابيين وجنبلاطيين وغيرهم، لتزيد في تأزم الوضع الاجتماعي للقوى المنتجة بعد ان توزعت ثروات المقاطعجيين الذين تعرضوا لقمع بشير الثاني على الامير وابنائه. فتفرد بحكم الامارة وسيطر على كافة المقاطعات التي كانت تحت سيطرة خصومه[٣٥]. ولكن ثمن تلك المركزية كان باهظاً جدا، وقد دفعته القوى المنتجة، ولا سيما الفلاحية منها. فقد « منح الباب العالي الامير بشير التزام الجبل لمدة تسع سنوات متواصلة »[٣٦]، وشارك الامير مشاركة فعلية في حروب الولاة في المنطقة بجيش قوي ساعده على فرض هيمنته على كافة المقاطعجيين المحليين، وجعل الولاة بحاجة ماسة اليه والى قواه العسكرية لتوسيع نفوذهم. وكان ذلك عامل دعم هام للامير بشير. فبدلا من ان يدفع الضرائب مرات عدة في السنة كما كان يفعل أيام الجزار، مع خط التبديل وبيع خلعة الامارة، اخذ الولاة يتودّدون اليه، ويدفعون له الاموال، ويضمنون ثباته مع ابنائه في حكم المقاطعات التي يسيطر عليها. ويشير القنصل الفرنسي في بيروت في تقرير له بتاريخ ٣١ كانون الاول ـ ديسمبر ١٨٣٠ الى « ان الامير قد تلقى من والي عكا مبلغاً قدره ٥٠ ألف فرنك ثمناً لمشاركته في حروب نابلس...[٣٧] وفي تقرير لاحق بتاريخ ٩ أيار ـ مايو ١٨٣١ يشير القنصل الفرنسي نفسه الى ان الامير بشير « قد تلقى فور عودته إلى الجبل هبة من والي عكا مقدارها الف كيس تحسم من الميري المتوجبة عليه نظراً لمشاركته في حصار سانور »[٣٨]. وبدعم مباشر من الأمير بشير لمصطفى بربر حاكم طرابلس، عجز ثلاثة ولاة عام ١٨١٢ عن تسلّم مركز عملهم في المدينة[٣٩].

---

٣٥ ـ S. Hichi: «La Famille des Djumblatt..» p. 69.
راجع مقالتنا: « صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني أو صراع البشيرين... ».

٣٦ ـ الوثائق الدبلوماسية والقنصلية ـ المجلد الخامس، ص٤٩.

٣٧ ـ المجلد الخامس، ص١٩١ ـ ١٩٢.

٣٨ ـ المجلد الخامس، ص١٩٥.

٣٩ ـ المجلد الرابع، ص٣٥٥.

وبالرغم من مجيء الحكم المصري الى سوريا فان مساندة الامير بشير له دعمت مركزه فاعتبر نائب والي مصر في سوريا، وشارك في قمع انتفاضات حوران ونابلس والعلويين وعكار وجبل عامل على الحكم المصري(٤٠). وكانت تقارير الفرنسيين لعام ١٨٣٣ تسميه «الامير الحاكم بمفرده في ظل الحكم المصري، الذي لا يستطيع المقاطعجيون المحليون القيام بأي تحرك ضده»(٤١). وهكذا امتدت الامارة الشهابية كثيراً نحو الشمال والجنوب والبقاع، وأقامت علاقات تحالف وثيق مع سائر المقاطعات. ولكن الحكم المصري كان يحمل معه مشروعاً سياسياً ـ ادراياً حاول فرضه على كافة الزعامات المقاطعجية في المنطقة، وذلك في مؤتمر عام لهذه الزعامات دعا إليه ابراهيم باشا في أضنة عام ١٨٣٤. وبموجب هذا المشروع يتسلم الزعيم المقاطعجي المحلي مقاطعة معينة يجبي ضرائبها لمصلحة الحكومة المصرية بواسطة موظفين ماليين. وقد تم تعيين أمير راشيا في أيار ـ مايو ١٨٣٤ بناء على هذا المشروع الذي جاء يهدد سلطة الأمير بشير الثاني المطلقة والموارد التي كان يجبيها(٤٢). وهكذا التزم لنفسه ولأبنائه أراضي واسعة بالمالكانة في البقاع والشوف وجبيل، واحتكر صناعة الصابون «فكانت عساكره تجوب الجبل وتصادر كل أنوع الصابون الأخرى». فالصابون المستهلك في كافة أرجاء الجبل يجب أن يكون مصدره المصنع الذي استأجره الأمير بشير بموافقة السلطات المصرية(٤٣) التي أطلقت يده في المقاطعات التي يسيطر عليها نظراً للمساعدات العسكرية والمادية الكبيرة التي قدمها لها. ولكن الأمير بشير كان مع ذلك عقبة أمام فرض اتفاقية أضنة لعام ١٩٣٤ ونظام الاستلام الناجم عنها.

ولذا يقول تقرير القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٤ آب ـ أغسطس ١٨٣٧: «ان السلطات المصرية تنتظر وفاة الامير بشير كي تطبق نظام الاستلام الذي تعمم على كافة أرجاء سوريا. وأنا لا أشك اطلاقاً في ان ذلك النظام لن يكون أكثر فائدة لسكان الجبل. فالادارة ايام الامير بشير اكثر الادارات شراسة في جمع الضرائب. ولن تلبث الادارة

---

٤٠ ـ المجلد الخامس، صفحات ٢٨٨، ٢٩١، ٤٢١.
٤١ ـ المجلد الخامس، ص٢٥٩.
٤٢ ـ المجلد الخامس، ص٣٥٧ ـ ٣٥٨.
٤٣ ـ المجلد الخامس، ص٣٦٤ ـ ٣٦٥.

المصرية ان تثبت الارقام الكبيرة للضرائب التي يفرضها الامير الشهابي»[٤٤]. ولكن نهاية الحكم المصري كانت أسبق من نهاية الامير بشير، فلم يطبق قانون الاستلام في اية مقاطعة من مقاطعات الامارة الشهابية.

ومع نهاية حكم الامير بشير، وهي النهاية العملية للامارة الشهابية، كانت مقاطعات الامارة الشهابية تنقسم الى معاملتين: شمالية تمتد من حدود طرابلس الى جسر المعاملتين، وقاعدتها جبيل، وهي تابعة لولاية طرابلس. وجنوبية تمتد من جسر المعاملتين الى نهر الاولي، وقاعدتها دير القمر، وهي تابعة لولاية صيدا وقد سمّي الجسر الفاصل بينهما جسر المعاملتين. والمقاطعات التي اتبعت بالمعاملة الشمالية ثمانٍ هي: الزاوية والكورة والقويطع وجبة بشري وبلاد البترون وبلاد جبيل وجبة المنيطرة والفتوح.

وأما المقاطعات التي اتبعت بالمعاملة الجنوبية فست عشرة مقاطعة واقليم هي: كسروان والقاطع والمتن وساحل بيروت والغرب الأسفل والغرب الأعلى والجرد والشحّار والمناصف والعرقوب والشوف والخروّب وجزين والتفاح وجبل الريحان والشوف البياضي[٤٥].

وبالرغم من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي ربطت هذه المقاطعات والاقاليم بعضها ببعض خلال المركزية الصارمة لحكم الامير بشير الشهابي الثاني، فان هذه المناطق بقيت تابعة لولايتي صيدا وطرابلس، كما بقي سهل البقاع تابعاً لولاية دمشق، على الرغم من ان الامير بشير كان يحصل لنفسه أو لأبنائه في ذلك السهل أراضي واسعة بالالتزام كا فعل قبله الشيخ بشير جنبلاط. ولكن ذلك الالتزام وأراضي المالكانة التي نالها الامير بشير رسميا لم تبدل من علاقة البقاع بولاية دمشق قبل قيام الانتداب الفرنسي الذي ألحقه مع الاقضية الاربعة وبيروت وطرابلس وصيدا بمتصرفية جبل لبنان، فتولدت من ذلك الالحاق دولة لبنان الكبير التي أعلنت عام ١٩٢٠.

وهكذا يلاحظ ان حدود الامارة لم تعد مقتصرة على حدود «جبل الدروز» او «امارة الدروز»، بالرغم من ان التسمية بقيت سائدة حتى أواسط القرن التاسع عشر، وان سكان الامارة الشهابية كانوا لا يزالون يعرفون بالدروز، حتى وان كانوا من الموارنة. كما كان اميرهم يدعى أمير الدروز، مع انه كان إما سنياً واما ممن اعتنقوا المارونية سراً.

٤٤ - المجلد الخامس، ص٣٦٤.

٤٥ - «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، صفحات ٤٣ - ٤٨، من المجلد الاول.

وبقيت تلك التسميات شائعة في كافة تقارير الفرنسيين حتى عام ١٨٤٠، أي حتى بدايات التفجر الاجتماعي الطائفي الذي اخذت تظهر معه تسميات تنعت السكان بالمسيحيين والدروز.

لقد أخذت حدود الامارة الشهابية تتسع كثيراً نحو الشمال والجنوب والبقاع، اما بواسطة الالتزام، واما عبر السيطرة الفعلية بسبب ضعف الولاة المجاورين في دمشق وطرابلس وصيدا. ولكن الاعتراف الحقوقي العثماني بهذا الامتداد لم يحصل قبل قيام القائمقاميتين ثم نظام المتصرفية. فقد بقيت مقاطعات جبيل والبترون وطرابلس وعكار والضنية والكورة والزاوية والبقاع وجبل عامل وبيروت وحاصبيا وراشيا ومرجعيون خارج حدود الامارة الشهابية حقوقياً، وان كان معظمها قد اخذ يقيم علاقات اقتصادية وسياسية وثيقة معها عبر الالتزام، ونظام المالكانة، والهيمنة المباشرة، وسلسلة العائلات المقاطعجية المسيطرة فيها، ومواقف البطريركية المارونية الساعية الى ربط سياستها بالامارة الشهابية لا بولاية طرابلس التي كانت تابعة لها.

التبدلات الجغرافية زمن القائمقاميتين.

باستثناء تعيين الامير حيدر ابي اللمع على المتن عام ١٨٣٦ والطلب اليه بان يتوجه مباشرة في ادارته الى ابراهيم باشا لا الى الامير بشير، فان الحكم المصري لم يجدد في الوضع المقاطعجي للجبل الا في مجال فرض الضرائب وطرق جبايتها[٤٦]. وحتى هذا التجديد لم يستمر سوى سنوات قليلة انتهت بانتهاء الحكم المصري. ولكن بعض الزعامات المقاطعجية المارونية ولا سيما زعامات آل حبيش في كسروان وآل كرم في الزاوية استفادت من فترة الحكم المصري لتبرز كجباة ضرائب له في مقاطعاتها، في حين فرض الامير بشير حظراً ادارياً قاسياً على آل الخازن بعد ان اتهمهم بمساندة خصمه الاساسي الشيخ بشير جنبلاط[٤٧].

ومع سقوط الامارة الشهابية بدأت تقارير الفرنسيين تجمع الاحصاءات عن سكان المقاطعات السورية بكاملها، مما يؤكد ان المخططات الفرنسية بدأت تسعى لوضع هذه المقاطعات تحت سيطرتها المباشرة الى جانب مقاطعات الامارة الشهابية. فهناك تقرير يرجع الى عام ١٨٤١ يبرز الاهتمام بـ «سكان سوريا الذين يعدون حوالي مليون واربعماية ألف

٤٦ - المجلد الخامس، ص٣٥٧ - ٣٥٨.
٤٧ - المجلد الخامس، ص٢٢ و٦٩ و١٨١.

نسمة، منهم ثلاثماية ألف مسيحي. وان هذه الاقلية المسيحية مدعوة للقيام بنهضة تعم الاغلبية السكانية المحيطة بها. وهذه النهضة بحاجة الى مؤسسات واسعة توضع باشراف الفرنسيين وتربي ابناء الطوائف المسيحية مجانا كي يصبحوا رجال النهضة الثقافية والصناعية في المستقبل. وهم يتكلمون اللغة الفرنسية ويقيمون اوثق العلاقات مع فرنسا. فالمطلوب بناء كلية دينية ومزرعة نموذجية ومدرسة للصنائع والفنون. وقد وافق الحبر الاعظم على هذا المشروع. والآباء اليسوعيون على استعداد كامل لتقديم الاساتذة... ووافقت «جمعية نشر الايمان» التابعة للبابوية على تقديم ثلث التكاليف للمشروع الذي سيضم من ١٥٠ الى ٢٠٠ طالب في البداية، والتكاليف المقدرة هي حوالى «٥٠ الف فرنك فرنسي»[٤٨]... ولنا عودة الى دور الارساليات الاجنبية في التفجير الاجتماعي لهذه الفترة نشير فيها الى عشرات التقارير المماثلة.

ويعتبر سقوط بشير الثاني النهاية الحقيقية للامارة الشهابية، بالرغم من استمرارها عدة أشهر أيام بشير الثالث. ولذا يعتبر عام ١٨٤٠ بداية المخططات الفرنسية لتحويل المناطق المسيحية ـ المارونية بالتحديد ـ في الامارة الشهابية الى مركز انطلاق لنفوذها في المنطقة السورية بكاملها.

فكل اخراج لمنطقة مسيحية من دائرة هذا المخطط يدفع الفرنسيين الى الاحتجاج بأشكال مختلفة، مع الحذر الشديد من اغضاب السلطات التركية، بهدف ايجاد قائمقامية مسيحية تكون نواة للنفوذ الفرنسي الذي سيتسع حتى يغدو الانتداب الذي فرض عام ١٩٢٠. وتلك هي الآفاق التاريخية لولادة القائمقاميتين والمتصرفية ودولة لبنان الكبير. فكل تسمية من هذه التسميات الحقوقية كانت تحمل معها توسعاً في رقعة النفوذ الفرنسي تحت ستار التوسع المسيحي في المنطقة. وقد اعتمد الفرنسيون خطة تشجيع قوى طائفية جديدة على الانخراط دائماً في المشروع السياسي الفرنسي «لتوسيع رقعة الامتداد المسيحي في المشرق العربي».

فبعد اعلان نظام القائمقاميتين الاول عام ١٨٤٢ بحيث يفصل بينهما طريق الشام، بقيت مناطق تمركز مسيحي واسعة خارج اطار هذا النظام. ولذا بدأت المطالبة الفرنسية بضمها الى القائمقامية المارونية وايجاد حل للمناطق المختلطة. ويرفض القنصل الفرنسي بوريه في تقرير له من بيروت بتاريخ ١٩ كانون الثاني ـ يناير ١٨٤٣ كل التسميات المقاطعجية القديمة

---

٤٨ ـ المجلد السادس، ص٣١٦ ـ ٣١٧.

فيقول: « بعكس ما يزعم السر عسكر التركي، لا يوجد في لبنان جبلان: جبل للدروز وآخر للمسيحيين. فهناك فقط منطقة يقطنها دروز مع المسيحيين، ومنطقة أخرى ليس فيها دروز. وتتوزع الطوائف كما يلي: كسروان ويقطنها الموارنة وحدهم، والمتن نسبة الموارنة الى الدروز فيه ثلاثة الى واحد. وكسروان والمتن كلاهما خارج سيطرة القائمقام المسيحي؛ واما في مقاطعات القائمقامية الدرزية، ولا سيما مقاطعات الجرد والغرب والساحل والشحّار والمناصف واقليم الخروب، فان نسبة المسيحيين تتجاوز ثلاثةالأخماس مقابل خمسين من الدروز. يضاف الى ذلك ان الوجود الدرزي يكاد لا يذكر في مقاطعات جزين والتفاح والعرقوب، وهي المقاطعات التابعة لآل جنبلاط الدروز... فالدروز يشكلون أغلبية فقط في مقاطعة الشوف باستثناء دير القمر التي تكاد تكون كلها من الطوائف المسيحية الكاثوليكية »[٤٩]. وهكذا تنكر الفرنسيون أنفسهم لكل تقاريرهم السابقة والتسميات السائدة فيها، فراح القنصل الفرنسي يهاجم في تقريره ما يسميه « الفصل الاعتباطي لمناطق الجبل » باعتبار ان كل من يسكن جنوب خط الشام بيروت تابع للحكم الدرزي، وكل من يسكن شماله تابع للحكم المسيحي.

ونكتفي هنا بالجانب الجغرافي من عمل الفرنسيين الذين تركز تقارير قناصلهم على رفض فكرة قائمقامية ثالثة للارثوذكس في الكورة، محاربةً هذه الفكرة بعنف ورافعة شعار « قائمقام مسيحي واحد لكل المسيحيين »، وذلك ضمن الخط السياسي الهادف الى توحيد المقاطعات التي يقطنها مسيحيون تحت هيمنة الفرنسيين، واعادة تخطيط القائمقاميتين بحيث تضمان كافة مقاطعات السكن المسيحي، ومد القائمقامية المسيحية شمالا نحو جبيل والبترون. فقد نص قرار المفوض التركي أسعد باشا على اخراج بلاد جبيل من دائرة نفوذ القائمقام المسيحي. وكانت بلاد جبيل تمتد من غزير حتى طرابلس، وتضم مقاطعات الفتوح وجبيل (المدينة) والعاقورة والبترون وبشري والقاطع والكورة ومنطقة الزاوية المحيطة بطرابلس[٥٠]. وبدأ ضغط الفرنسيين لضم مقاطعات بلاد جبيل وزحلة الى القائمقام المسيحي، فسارع أسعد باشا الى تعيين قدري بك حاكماً لبلاد جبيل، وهدد المقاطعجيون في جبيل والبترون وجبة بشري بالعصيان والتمرد، لكن القنصل الفرنسي منعهم من القيام بأي تحرك تحت ستار « ان مصير جبيل سيتقرر في القسطنطينية لا في لبنان »[٥١]. وبالفعل نجح

٤٩ - المجلد السابع، ص٢٩٠ - ٢٩٢.
٥٠ - المجلد السابع، ص٢٨٠ - ٢٨١.
٥١ - المجلد السابع، ص٢٩٦.

الضغط الفرنسي على الآستانة في تغيير القرار العثماني. ففي تقرير للسيد غيزو، وزير الخارجية الفرنسية، بتاريخ تموز ـ يوليو ١٨٤٤، يشرح الوزير لسفيره في بيروت خلفيات القرار العثماني المتعلق ببلاد جبيل فيقول: «...بما ان المقاطعات الثماني التي تتألف منها بلاد جبيل وتضم أكثر من اربعين الف كاثوليكي (ماروني) تقريباً، لم تكن تابعة لولاية صيدا، ولم يسيطر عليها الامير بشير الا بالالتزام، فان الباب العالي كان ميالاً الى اخراجها من قرار ٧ كانون الاول ـ ديسمبر ١٨٤٢ المتعلق بالقائمقاميتين. ولكن وزير الملك المفوض في الآستانة قدم احتجاجاً على هذا التعليل وأيده في ذلك سائر زملائه السفراء. وهكذا اتبعت بلاد جبيل لادارة الامير حيدر ابي اللمع القائمقام المسيحي...» ويوصي الوزير سفيره بالعمل على فصل دير القمر عن دائرة نفوذ القائمقام الدرزي، «لأن أغلبية سكانها من التجار الكاثوليك ـ الموارنة»[٥٢].

وسيتكرر هذا النموذج باستمرار طوال المرحلة الممتدة من ١٨٤٢ الى ١٨٦٤، ثم لدى تثبيت نظام المتصرفية، فالذريعة كانت دائماً ان هناك تجمعات مسيحية في منطقة معينة تحكمها زعامات مقاطعجية درزية. وتحت ستار حماية المسيحيين كانت السياسة الفرنسية تعمل على اخراج تلك التجمعات من دائرة النفوذ الدرزي، الذي يعادل في المفهوم السياسي الفرنسي النفوذ الانكليزي. فتقرير القنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ ٢٨ نيسان ـ ابريل ١٨٤٣ يوصي بأنه ينبغي ان تكون مدينة دير القمر ومقاطعات جزين وساحل بيروت واقليم التفاح تابعة للقائمقامية المسيحية. وكذلك اقليما الخروب والعرقوب حيث «يوجد ٥١٠ مسيحيين (ذكوراً) مقابل ٨١٨ ذكراً مسلماً ولا يوجد دروز. وانه من الافضل ان يوضع المسلمون تحت حكم الامير المسيحي». أما دير القمر فيجب ان يوضع لها حكم ذاتي[٥٤]. كذلك لا يكف القنصل الفرنسي في بيروت، بوجاد (Poujade)، عن المطالبة بضم ساحل بيروت وراشيا ومجدل المعوش الى القائمقامية المسيحية[٥٥].

. وهكذا يبرز وراء كل تقرير فرنسي اهتمام جدي بضرورة توسيع حدود القائمقامية المسيحية على حساب تقليص نفوذ القائمقامية الدرزية وتشجيع الحكام الاتراك على البطش بالزعامات المقاطعجية الدرزية. وذلك هو المحور الاساسي للسياسة الفرنسية خلال هذه الفترة

---

٥٢ ـ المجلد السابع، ص٤١٤.
٥٣ ـ المجلد السابع، ص٣١٠ و٣١٩.
٥٤ ـ المجلد السابع، ص٣١٠ و٣١٩.
٥٥ ـ المجلد السابع، ص٤٤٣.

والتشديد على ايجاد حاكم مسيحي واحد للجبل مع تفضيل عودة امير شهابي، ولا سيما الامير أمين، ابن بشير الثاني. ويمكن التأكيد بان السياسة الفرنسية نجحت في الوصول الى مخططاتها بحذر شديد ودون احداث صدام مع الاتراك، وانها على العكس تتحاشى مثل ذلك الصدام وتوصي اتباعها المحليين برفض القيام باستفزازات مسلحة حيال القوى العسكرية التركية. ولكنها كانت تعمل سراً على مد أعوانها بكل أنواع الدعم المادي والسلاح والذخيرة وتحبير العرائض لهم، واستخدام نفوذ قناصلها وسفرائها للدفاع عنهم واجبار الاتراك على تقديم تعويضات كبيرة لهم.

وفي عام ١٨٤٤ كانت سلطة الزعامات المقاطعجية الدرزية تنبسط بصعوبة كبيرة على المقاطعات التالية: العرقوب والشوفين الحيطي والسويجاني والغرب الأعلى والغرب الاسفل وجزين والجرد والخروب والمناصف والتفاح والساحل[٥٦]. وكانت الاقتراحات الفرنسية تنهال بكثرة على الادارة التركية لسحب المناطق ذات الهيمنة العددية المسيحية من حكم الزعامات الدرزية. فمن القول بالحكم الذاتي لدير القمر، الى القول بايجاد مجلس بلدي لها عام ١٨٤٤، الى مجلس للوكلاء، الى القائمقام المسيحي ونائبه الدرزي لكل الجبل[٥٧]... وبدعم مباشر من القنصلية الفرنسية، هدد المطران طوبيا عون القنصل الانكليزي بقوله: «لن تنجحوا في اجبار المسيحيين على الخضوع للدروز... سنقاتل حتى اللحظة الاخيرة... واذا كان لا بد من حاكم واحد على الجبل فسنطالب بحاكم تركي ولن نخضع للامير أحمد ارسلان، القائمقام الدرزي»[٥٨].

وكانت المعركة قد احتدمت أساساً للسيطرة على المقاطعات المختلطة، وهي المقاطعات ذات الهيمنة المقاطعجية الدرزية، اذ لم يكن يوجد خارج اطار المعركة سوى الشوف حيث نسبة السكن الدرزي كبيرة جداً، بعد ان اعترف لدير القمر بوضع خاص في ظل حاكم تركي.

والمقاطعات المختلطة عام ١٨٤٤ يقدرها تقرير القنصل الفرنسي بأربع عشرة مقاطعة

---

٥٦ ـ الجلد السابع، ص٣٣٥.

٥٧ ـ الجلد السابع، ص٣٤٢ ـ ٣٤٣.

٥٨ ـ الجلد السابع، ص٣٤٣.

يتوزع سكانها كالتالي[٥٩]:

اسم المقاطعة	المسيحيون	الدروز	المسلمون السنة والشيعة
المتن	١٠٩٩٠	٢١٠٥	١٠٠
العرقوب	٢٧٦٠	٢٧٩٠	-
الشوفان	٤٢٩٠	٨٦٩٥	-
الغرب الاعلى	٣٦٧٥	٣٩٤٠	٤٠
والغرب الاسفل			
جزين	٥٣٣٠	٦٥	٥٦٠
الجرد	٢٤١٠	١٨٢٠	-
الخروب	٣٣٩٠	٤٥	٣١٩٠
المناصف	١١٩٥	١٦٩٥	-
الشحّار	٣٩٧٠	١٠٥٠	-
الساحل	٧٣٩٥	٧٥	٨٩٩
التفّاح	٤٨١٥	٥	١٠٥
دير القمر	٤٣٨٥	١٩٧٩	-

وقد أبرز الفرنسيون حجة استخدمها زعماء الموارنة كثيراً في عرائضهم ومفادها ان حكم الدروز لم يكن حكماً ثابتاً بل كان يخضع لتبدلات القوى ومزاج الامير الحاكم. وان الامير الشهابي بشير الثاني قلص حكم الزعامات الدرزية من المقاطعات الاربع عشرة الى

٥٩ - المجلد السابع، ص٤٠٢ وما يليها.

مقاطعتين فقط هما الجرد والغرب. وكانت دير القمر تابعة له مباشرة. كذلك أوكل حكم المقاطعات الاحدى عشرة الباقية الى زعامات اخرى، منها الدرزية ومنها المسيحية. «وان تدخل الدول الاوروبية لحماية مسيحيي الجبل عام ١٨٤١ لم يكن بدافع تسليمه للدروز. فالدول الخمس الكبرى ترفض وضع المسيحيين الكثيري العدد تحت حكم الاقلية الدرزية...». وقد قدمت عرائض كثيرة بهذا المعنى الى القناصل الاجانب في بيروت لترفع الى وزراء الخارجية في بلادهم[٦٠].

ولقد نشطت الدبلوماسية الفرنسية بكل الوسائل لايجاد قاعدة ثابتة لرساميلها في المنطقة تتغلغل منها نحو الداخل السوري والعراقي بكامله. ومع ولادة القائمقامية المسيحية بدأت مظاهر الصدام تنحو منحى طائفياً بالدرجة الاولى وتطغى على كافة الجوانب الاجتماعية. فالشعار المرفوع «تحرير المسيحيين من سيطرة الحكم الدرزي» شعار فرنسي يستقطب الاغلبية الساحقة من الموارنة بالرغم من رفض الزعامات الاثوذكسية الطائفي له وعدم حماسة الزعامات الكاثوليكية ذات الوجود السكني المديني التي تطمح الى الاستقرار الامني بسبب انتمائها التجاري بشكل ساحق. فقد اعتبرت جميع الزعامات المقاطعجية غير المارونية ان المشروع الفرنسي مشروع ماروني على وجه التحديد،وأنه يرتكز على دور رجال الاكليروس الاعلى الماروني بالدرجة الاولى. ولم تتورع بعض الزعامات المارونية كذلك عن معارضة الفرنسيين سياسياً دون ان يكون بمقدورها معارضة مشروعهم السياسي ـ الطائفي. ولذا كانت هذه الزعامات ترتمي تباعاً في أحضان القنصلية الفرنسية التي استقطبت حولها الزعامات المارونية، الدينية منها والمدنية على السواء، بحيث بدت الزعامات المدنية المتمردة أشبه بالقيادات دون عساكر، فسهل قمعها وعلى رأسها بشير عساف وفرنسيس الخازن وخليل حبيش ويوسف كرم وغيرهم[٦١]. فالمشروع السياسي الفرنسي عرف كيف يستقطب الزعامات المسيحية تحت ستار الحكم المسيحي والتخلص من النفوذ الدرزي اولا والتركي ثانياً. ولكن ذلك الحكم المسيحي كان مدخلا للحكم الفرنسي المباشر بعد الحرب العالمية الاولى.

وهكذا جرى توسيع القائمقامية المسيحية لتضم جبيل والزاوية وأقسام واسعة من الكورة. وكانت المطالبة تشتد لاخراج دير القمر من سيطرة الزعامات الدرزية. وتطالب

---

٦٠ ـ المجلد السابع، ص٤٠٢ ـ ٤٠٥.

٦١ ـ المجلد العاشر، ص١٠٧.

بضم زحلة وساحل بيروت الى القائمقامية المسيحية[٦٢]. وقد نجحت بالفعل في ضم ساحل بيروت اليها وتقليص الهيمنة المقاطعجية الدرزية على دير القمر، وتحريك المطالبة ببلدة جزين التي تتبع آل جنبلاط[٦٣]، وتأزيم الوضع في المناطق المختلطة، ولا سيما المتن حيث تشير تقارير القناصل الفرنسيين وردود الحكام الاتراك على عرائضهم عام ١٨٤٥ الى ما يلي: «ان المتن قد فرغ تقريباً من الدروز فلم يبق سوى وجود درزي في ثلاث قرى فقط هي العبادية وبعلشمية وقبيع». ويشير تقرير وجيهي باشا الى القناصل الخمسة في بيروت الى ان هذه القرى الثلاث سلمت من الحريق بسبب الحماية الدرزية لها من المناطق الاخرى، وانه ارسل عساكره لترحيل «الدروز الغرباء» عن المنطقة والابقاء على سكانها المحليين وحدهم ووضع تلك القرى تحت الحماية التركية المباشرة[٦٤]... فالحوادث الطائفية المتكررة كانت ترمي الى تهجير طائفي من المناطق المختلطة، ونزوح متبادل بين القائمقاميتين تحت سمع السلطات التركية وبتواطئها الفاضح. ولقد توسلت الدبلوماسية الفرنسية عدة طرق للوصول الى توسيع رقعة نفوذها عبر القائمقامية المسيحية: فمن الضغط في الآستانة الى التوسع نحو جبيل والبترون والكورة والزاوية (وقد تم لها ذلك)، الى ضم ساحل بيروت، (وقد تم لها ذلك)، الى اخراج دير القمر من دائرة الزعامات الدرزية (وقد تم لها ذلك)، الى تشجيع القوى الطائفية المارونية على كافة انواع العصيان وحرق القرى والتقتيل لاجبار الجيوب الدرزية غير المحمية على الرحيل، وقد نجحت في هذا المخطط أيضاً على مراحل خلال سنوات (١٨٤٢ - ١٨٦٤)، الى المساعدات المادية الهامة، من سلاح وذخيرة ومال الى القوى المارونية الطائفية في المقاطعات المختلطة التي بقيت مناطق الصدام الاساسية خلال هذه الفترة. فالمشروع سياسي يحمل بصمات الفرنسيين مع وعود غامضة للفلاحين «بالتحرر من ذل الاتراك والدروز». وقد دفع اولئك الفقراء الموارنة آلاف القتلى ثمن تلك الوعود التي باركها زعماؤهم الدينيون والمدنيون المرتبطون ارتباطاً وثيقاً بذلك المشروع السياسي الفرنسي الذي قال عنه البطريرك الياس الحويك إبان حكم الانتداب: «ان فرنسا كالشمس، تنير من بعيد وتحرق من قريب». ولكن فقراء الموارنة وحدهم هم الذين احترقوا بذلك المشروع.

وعلى قاعدة هذا المخطط المتنوع الاساليب كان يجري التفاهم مع السلطات التركية كي

---

٦٢ - المجلد الثامن، صفحات ١١٩، ١٢٦، ١٢٩، ٢٢٧، ٢٨٥.

٦٣ - المجلد الثامن، صفحات ٢٢٧، ٣٠٩، ٣١٤.

٦٤ - المجلد الثامن، ص١٢٦.

تنفذ بنفسها بعض بنوده. وانجرّت هذه الى الاعتراف ببقائها خارج كثير من مناطق السكن الماروني. ففي عام ١٨٤٥ تم استرضاء قائد القوات التركية المرابطة قرب زحلة بالمال الوفير كي يبقى جنوده خارج اطار البلدة، وقُطع عليه عهد بتأمين الحماية العسكرية الكاملة لها في وجه أي هجوم درزي محتمل[٦٥]، وبكلام آخر وضع الدروز مباشرة في مواجهة القوات التركية، واظهارهم بمظهر الجاني ومسبب الاضطراب توصلاً الى المطالبة بضرب زعاماتهم وتهجيرهم من المنطقة. ودعم الفرنسيون الاتراك لضرب الزعامات المقاطعجية الدرزية «وترك الزمن يفعل فعله لصالح الموارنة»، والتخلص من ترتيبات شكيب أفندي، ومد الموارنة بأكثر من مليون فرنك في المناطق المختلطة في عام ١٨٤٦ وحده، وتحريضهم على عصيان الزعامات الدرزية[٦٦]. وفي الوقت نفسه كان يجري دعم الآباء الجزويت لغزو المناطق المختلطة عبر المدارس والتبشير والأديرة، والسعي لمد المعركة الى جزين وتقديم مساعدات مالية لموارنتها[٦٧]، وتقليص نفو القائمقام الدرزي في دير القمر، ودعم أجنحة سياسية درزية موالية للفرنسيين خاصة من آل نكد[٦٨]، والعمل على ضرب الركائز الأساسية للنظام المقاطعجي في جميع المقاطعات الخاضعة لحكم القائمقاميتين مع تشجيع الزعامات الكنسية المارونية على أن تملأ الفراغ السياسي في مناطق السكن المسيحي الماروني. وقد لعب المطران طوبيا عون دوراً أساسياً في هذا المجال[٦٩]. وهكذا تبرز الصادمات العسكرية ذات الوجه الطائفي الواضح خلال هذه الفترة على أنها صدامات سياسية باعتراف الفرنسيين انفسهم، حتى أن كثيراً من تقاريرهم يرفض تسميتها حرباً طائفية ويسخر من فكرة ابادة المسيحيين في الشرق[٧٠].

وقد ظهر أن مشكلة السكان في المناطق المختلطة هي لب هذه الصدامات بعد أن عجزت كافة الترتيبات عن ايجاد حل لها. فقد فشلت كل أنواع التهجير الطائفي والسعي المتبادل اليه، كما فشلت فكرة نقل المسيحيين من هذه المناطق المختلطة الى الجزائر عام ١٨٤٨[٧١]. وكانت السياسة الفرنسية عبر قناصلها، اول الرافضين لهذا المشروع، اذ كان المطلوب بقاء

---

٦٥ - المجلد الثامن، ص١٣٣.
٦٦ - المجلد الثامن، صفحات ٢٤، ٢٩، ٤٦، ٥٤، ٦٦، ٧٠، ١٣٠.
٦٧ - المجلد الثامن، ص٨٨، ٨٩، ١٠٧.
٦٨ - المجلد الثامن، ص٧٦، ١٢٧.
٦٩ - المجلد الثامن، ص٨٥.
٧٠ - المجلد الثامن، ص١٥٢ و١٥٧.
٧١ - المجلد الثامن، ص٢٦٨.

الموارنة في تلك المقاطعات تمهيداً لمد النفوذ الفرنسي اليها تحت ستار حماية المسيحيين فيها أو توسيع القائمقامية المسيحية لتضم جميع مناطق السكن المسيحي. ولكن كان لا بد ان يواجه هذا التوسيع صدامات دموية مع الزعامات الدرزية ومناطق السكن الدرزي، صدامات لم يكن من الممكن تلافيها الا بخضوع الزعامات الدرزية للمخطط ومشاركتها في تنفيذه، أي مشاركتها في إعدام نفسها وضرب نفوذها المقاطعجي بيدها.

وعلى هذا الاساس بنت السياسة الفرنسية كامل استراتيجيتها مع محاولة لتلافي الصدام وجعل السلطات التركية تقوم بهذا الدور. ولكن تلك السلطات ترددت كثيراً في الاقدام على اضعاف قوى مقاطعجية اسلامية تابعة لها، فتركت فرقاء النزاع يتصادمون دموياً كي تصبح وحدها قوى فصل النزاع وسيدة الموقف بعد رفع شعار «منع أي تدخل اوروبي في شؤون الجبل». فالمشكلة «اللبنانية» خلال هذه الفترة تنحصر في المناطق المختلطة التي كانت السياسة الفرنسية تسعى الى ضمها لدائرة نفوذها في ظل معارضة الزعامات الدرزية ذات النفوذ المقاطعجي عليها. والجماهير الدرزية التي تتعرض للتهجير القسري والاقتلاع من أراضيها. وهكذا ظهر التلاحم التام بين جماهير الدروز وزعاماتها في معركة كانت تهددهم معا في آن واحد. وكانت المعركة تدور في اطار النشاط الفرنسي - الانكليزي للهيمنة على المنطقة. وفي ظروف تفكك القوى الضاربة العثمانية، بالرغم من بعض مظاهر القوة التي أظهرتها. ففترة (١٨٤٠ - ١٨٦٠) هي فترة «غياب السلطة المركزية في كل من تركيا ومصر» كما يسميها جان دوكروييه (Jean Ducruet). واذا لم يكن هناك غياب كامل، فان التفكك العثماني خلال هذه الفترة امر لا يمكن نكرانه. فإثر الترتيبات التي اجراها شكيب افندي ضغطت القوى الاستعمارية الاوروبية على السلطان وأجبرته على عزله والغاء ترتيباته[٧٣]. كما كثر الحديث عن تغريب السلطنة نفسها وعمالة الكثير من قياداتها للقوى الاستعمارية الخارجية[٧٤].

وفي اطار حتمية الصدام الدموي لفرض التهجير الطائفي وبسط نفوذ القائمقام المسيحي، وبالتالي النفوذ الفرنسي، على مناطق السكن المختلط، كان يجري رصد أعداد السكان في المناطق التي ستكون ارض الصدام، ورصد الانتماءات الطائفية والقوى

---

٧٢ - Jean Ducruet «Les Capitaux europèens au proche orient». preface —

٧٣ - المجلد الثامن، ص٢٧٠ و٢٧٤ و٢٧٨.

٧٤ - المجلد الحادي عشر، ص٨٨ و٩٠. كان فؤاد باشا، المندوب التركي لحل الأزمة اللبنانية يقول: «أنا أمثل النموذج السياسي الفرنسي»، راجع المجلد الحادي عشر، صفحة ٨٨.

الصدامية القادرة على حمل السلاح في هذه المقاطعات. وقد تقدم القنصل الفرنسي الى وزارة خارجيته عام ١٨٤٥ بتقرير مفصل عن القوى الصدامية تحت عنوان «وضع الرجال القادرين على حمل السلاح في جبل لبنان عام ١٨٤٥». نقتطف منه الاحصاءات التالية[٧٥]:

اسم المقاطعة	الموارنة	الكاثوليك	ارثوذكس	الدروز	السنة والشيعة	اليهود	المجموع
دير القمر	٦٦٠	٣٩٠		١٤٠		٥٨	١٢٤٨
الشوف	٢٥٠	٦٨٥	٧٥	١٧٠٠			٢٧١٠
العرقوب	٣٥٠	٣٥٠		٦٨٠			١٣٨٠
الجرد	٤٤٠			٧٤٨			١١٨٨
الغرب الاعلى والغرب الاسفل	٢٢١	٢٠٠	٧٠٠	١٠٣٠	١٧		٢١٦٨
المناصف	١٩٠	١٥٠		٣٢٠			٦٦٠
الشحار	٥٥٠	١٥٠	٢٠٠	٣٦٠			١٢٦٠
جزين	٩٠٠	٥٥٠		١٢٠			١٥٧٠
الريحان	٤٠	٤٠			١٨٤		٢٦٤
التفاح	٢٠٠	٦٠٠			٢٥		٨٢٥
الخروب	٢٠٠	٤٠٠			٨٥٠		١٤٥٠
زحلة والبقاع		٣١٠٠	٤٠٠	١٢٠	٥٠٢		٤١٢٢
البقاع الشرقي	٥٠	٦٠٠	١٥٠				٨٠٠
المتن	٢٥٠٠	١٠٠٠	٢٠٠	١٣٠٠			٦٨٠٠
الساحل	١٢٥٠	١٥٠	٢٠٠	٢٨٢			١٨٨٢
كسروان	١٢٥٠٠	٣٠٠	٢٥٠٠		٥٨٠		١٥٨٨٠
المجموع العام	٢٠٣٠١	٨٦٦٥	٦٢٢٥		٢١٥٨	٥٨	٤٤٢٠٧

٧٥ - المجلد الثامن، ص١٦١ وما يليها.

ومهما يكن نصيب هذه الارقام من الدقة العلمية فانها تشير الى المناطق المتوقع ان يتم فيها الصدام، اي المتن والساحل والغرب والشحار والمناصف وزحلة، وهي مناطق الصدام الرئيسية، وأما خارج هذه المناطق فتحدث صدامات فردية بسبب عدم التكافؤ في القوى المحلية للصدام. فالمتن مثلا يضم قوى بشرية صدامية كبيرة (٢٥٠٠ ماروني مقابل ١٣٠٠ رجل درزي) الى جانب الامدادات التي تأتي من الخارج. وكذلك الامر بالنسبة الى دير القمر ذات الكثافة السكانية الهامة والمحاصرة بقوى طائفية معادية وداخلة في عمق الصراع. يضاف اليها زحلة التي يعتبر سقوطها نقطة تحول هامة في السيطرة على كامل منطقة البقاع والتي هي مركز تجاري كبير تسعى الزعامات المقاطعجية الفقيرة الى اقتنائه.

فالمعركة اذاً حتمية، والسياسة الفرنسية تدرس كل الامكانيات لتحويل نتائجها لمصلحة امتداد نفوذها في المنطقة على حساب مآسي المسيحيين والدروز معا وحرق بيوتهم ومصادرة املاكهم وتقتيل ابنائهم ونفي كثير من زعاماتهم. وكانت تدفع السلطات التركية دفعاً الى اتخاذ قرارات تضعف من نفوذ الزعامات الدرزية وتطالب بنزع سلاح الفلاحين الدروز وتمهّد لدخولها العسكري المباشر الى المنطقة. ويشير القنصل الفرنسي في بيروت بوريه في تقرير له بتاريخ ١٠ آذار ـ مارس ١٨٤٦ الى وضع المناطق المختلطة، وهي لبّ الصدام آنذاك، بقوله: «ان عدد المقاطعات المختلطة هو احدى عشرة مقاطعة تضم نسبة ضئيلة من المسلمين (السنة والشيعة) و٣٨ ألف مسيحي مقابل ٢٥ ألف درزي. والمسيحيون يقبلون بسيطرة الزعامات الدرزية عليهم شرط أن تكون هناك سلطة أقوى من سلطة هذه الزعامات وفوقها تحميهم من كل اعتداء»[٧٦]. فالمسألة واضحة إذاً: التمهيد لعودة أمير شهابي مسيحي لحكم الجبل، وإلا فلا بديل للحماية الفرنسية نفسها؛ مما يؤكد أن السياسة الفرنسية هي السبب المباشر في ذلك التأزم وهي القادرة على لجمه في حال ضمان المنطقة لمصلحة نفوذها ورساميلها فيها. ولا يمكن فهم الأسباب العميقة لصدامات (١٨٤٢ ـ ١٨٦٠) بمعزل عن هذا النمط الفرنسي.

وتقارير الفرنسيين تفضح هذا المخطط باستمرار. فالقنصل بوريه يؤكد في تقرير له بتاريخ ٢٧ آب ـ اغسطس ١٨٤٧ النقاط التالية: «ان حدود المقاطعات التي كان يحكمها بشير الثاني حتى عام ١٨٤٠ تمتد من صيدا الى طرابلس على امتداد الساحل

---

٧٦ ـ المجلد الثامن، ص٣٢٩.

وسهل البقاع حتى بعلبك. وهي بعرض يتراوح بين ٨ و١٠ فراسخ على اعتبار الفرسخ المسافة التي يقطعها راكب الحصان في الساعة. ويمكن اعتبار حدود لبنان مستطيلا بطول ٢٤ فرسخاً وعرض ٩ فراسخ. وقد جرى تقسيم هذه المقاطعات الى قائمقاميتين بموجب ترتيبات شكيب أفندي، الاولى أغلبية سكانها من المسيحيين مع وجود حوالى ستة آلاف درزي وتمتد على مساحة ثلثي المستطيل تقريباً وتضم حوالى ١٤٠ الف مسيحي. وهذه المنطقة بكاملها خارج دائرة الصراع تقريباً. وتضم القائمقامية الثانية او الدرزية ما بين ٥٥ و٥٨ ألف نسمة في منطقة تشبه مربعا طول كل من أضلاعه ٨ فراسخ تقريباً. وهي تضم النسبة السكانية التالية: ٢٧٥٢٥ نسمة من الموارنة والكاثوليك، و٤١٤٤ من الارثوذكس المرتبطين دوما بالدروز، و٢١٢٧١ درزياً، و٤٢٨٧ سنياً وشيعياً »[٧٧]. ويعترف القنصل في تقريره بأن المشكلة هي مشكلة ٢٧ الى ٢٨ ألف كاثوليكي ـ ماروني فقط مع الاشارة الى خروج الارثوذكس منذ البداية من دائرة الصراع « ووقوفهم الى جانب الدروز »أي بتعبير دبلوماسي، للدلالة على عدم انخراطهم في لعبة الحماية الفرنسية المزعومة. وعدم مشاركتهم يعود الى فشل زعاماتهم، ومن ورائها الدبلوماسية الدولية، في ايجاد قائمقامية ارثوذكسية خاصة بهم[٧٨]. كما ان النمسا كانت تحاول الضغط لحماية الكاثوليك، ولم تتورع عن الدعوة لقيام تحالف بين زعامات الارثوذكس والكاثوليك للوقوف بوجه التفرد الفرنسي في حماية المسيحيين في الشرق[٧٩]. ولكن تلك الدعوات جميعها فشلت وبقي النفوذ الفرنسي يتزايد باستمرار.

ويشير التقرير السابق بوضوح الى ان المشكلة هي مشكلة ٢٧ او ٢٨ الف كاثوليكي ـ ماروني من أصل سكان يراوح عددهم ١٩٠ و١٩٥ ألف نسمة « وان الاهتمام الاوروبي والعرائض، الصحيحة والمزورة، عن مآسي المسيحيين في الشرق لا تشمل الا هذه المجموعة من السكان التي يمكن مساندتها وانقاذها بالتركيز على المدارس لا على الصدام العسكري، وعلى بناء الاديرة وتقديم المعونات المادية لمسيحيي المناطق المختلطة »[٨٠]. فالسياسة الفرنسية تحاول قدر الامكان تلافي الصدام المسلح وجعل القوى العسكرية التركية تقوم بدور القمع حيال الزعامات والجماهير الدرزية، فيزول العائق

---

٧٧ ـ المجلد التاسع، ص١٠٠ ـ ١٠٦.

٧٨ ـ المجلد السابع، صفحة ١٨٩ والمجلد الثامن صفحات ١٨٦ و٢٤٩.

٧٩ ـ المجلد الثامن، صفحات ٢٤٧ ـ ٢٥١، والمجلد العاشر، صفحات ٣٠ و٤١.

٨٠ ـ المجلد التاسع، ص١٠٥ ـ ١٠٦.

الاساسي امام ترقي الزعامات المسيحية، الدينية بخاصة، وامتداد نفوذها نحو مناطق جديدة، وهو امتداد للنفوذ الفرنسي بالدرجة الاولى. ولذا لا تكتفي هذه السياسة بمد المعركة الى جزين وساحل بيروت والشوف وغيرها بل تفتش أيضاً عن المدى الحيوي للجماهير الفلاحية المسيحية في سهل البقاع « هذا السهل الرائع الذي يمتد بين لبنان (السلسلة الغربية) ولبنان المقابل (السلسلة الشرقية) والذي كان يخضع بالالتزام للامير بشير فقامت السلطات العثمانية بانتزاعه من سكان الجبل الذين يحرثونه منذ سنوات طويلة. وهو تابع الآن لولاية دمشق ويوزع بالالتزام على جباة الضرائب الذين يقومون بدورهم بتوزيع التزامهم الى قطع صغيرة على الفلاحين لقاء ضرائب باهظة. ومعظم هؤلاء الجباة من الاكراد والتركمان، وهم لا يسكنون في هذا السهل بل يأتونه كالغربان في مواسم الحصاد فينتزعون القسم الاكبر من الانتاج... ولذا يجب العمل على ضم سهل البقاع الى الجبل ودفع الالتزام عنه »[٨١]... فالتوجهات الفرنسية لا تكتفي بضم « مناطق السكن المسيحي » بل تتعداها الى المناطق الاخرى في الشمال والجنوب والبقاع، حتى ان بعض التقارير الفرنسية تضم مقاطعات مرجعيون وحاصبيا وراشيا واقليم البلان واقليم التفاح الى مقاطعات الجبل، وهي المقاطعات التي لم يحكمها الامير بشير الثاني، بحيث يرتفع سكان « المقاطعات اللبنانية » الى ٣٣٨٤٢٦ نسمة عام ١٨٤٧ منها ١٩٣٩٣٥ نسمة في مقاطعات القائمقاميتين[٨٢].

وسكان القائمقاميتين هم ١٢٩٥٤٥ في المقاطعات ذات السكن المسيحي، و٦٤٣٩٠ نسمة في المقاطعات المختلطة. وهذه الارقام التي يقدمها الاب عازار وشريكاه البستاني وكونتي الموظف في السفارة الفرنسية في صيدا، تبدو ظاهرياً غريبة عن عمل القناصل الفرنسيين، ولكنها في الواقع شديدة الالتصاق بتيار استعماري كان مهيمنا على البرلمان الفرنسي خلال هذه الفترة، وتوظف بالتالي لمصلحة النفوذ الفرنسي بالدرجة الاولى، وهو النفوذ الساعي للانبساط على المقاطعات المجاورة. ويؤكد وجهة نظرنا هذه ان الانتداب الفرنسي ضم عام ١٩٢٠ تلك المقاطعات وسهل البقاع وعكار والضنية وطرابلس وبيروت وصيدا وجبل عامل الى المتصرفية، وشكل منها دولة لبنان الكبير. ولذلك يجب التفتيش عن جذور هذا التوسيع في تلك الارقام والمقاطعات المقترحة منذ ١٨٤٧ لمنطقة النفوذ الفرنسي الذي توسّع كثيراً نحو سوريا. وما ظهور تيارين فرنسيين: تيار « مغالٍ »

٨١ - المجلد التاسع، صفحات ١٦٢ - ١٦٤.

٨٢ - المجلد التاسع، صفحات ١٧٤ - ١٧٥.

بقيادة كونتي، وتيار « معتدل » بقيادة قنصل فرنسا في بيروت، الا توزيع للأدوار داخل المشروع الفرنسي الواحد.

وفي هذا الاطار أيضاً بدأت تقارير الفرنسيين تتكلم على طرابلس خلال هذه الفترة. ففي تقرير بتاريخ ١٥ تموز - يوليو ١٨٥٦ نجد اهتماماً خاصاً بطرابلس « عاصمة الولاية التي تحولت الآن الى سنجق يحكمه قائمقام باشراف والي صيدا. وهذا السنجق مقسم الى ست مقاطعات: مدينة طرابلس وعكار وصافيتا والضنية وطرطوس والشعرة، تتبعها مقاطعات صغيرة اخرى كالكورة وعرب الجحيش وغيرها. ويبلغ تعداد سكان هذا السنجق اكثر من ١٢٠ الف نسمة، وحكامها من السكان المحليين النين لا تربطهم بالسلطات التركية سوى علاقات جباية الضرائب. فما يهم الباب العالي هو تأمين الضرائب دون ان يتدخل في الامور المحلية... وسكان مدينة طرابلس حوالى ٢٤ ألف نسمة، منهم ١٨ ألفاً في المدينة بالذات و٤٠٠٠ في الميناء و٢٠٠٠ في الجوار... وطرابلس مدينة غنية تنفتح على سهول واسعة خصبة فيها أنواع كثيرة من المزروعات والاشجار المثمرة، وفيها المساكن الفخمة. وهي مدينة تجارية ذات موقع هام، وثلث سكانها من المسيحيين والثلثان الآخران من المسلمين السنة، ولا يوجد فيها سوى ٦٠٠ الى ٧٠٠ ماروني... »[٨٣].

وسيكون هذا الاهتمام بطرابلس وطوائفها وغناها والمقاطعات التابعة المدخل المباشر لمحاولة مدّ النفوذ الفرنسي اليها الذي تأخر حتى عام ١٩٢٠.

ولقد قام تحرك تركي لاحباط هذا المخطط الفرنسي غبر ضم القائمقاميتين الى والي صيدا عام ١٨٤٨، ثم فصل زحلة عن ايالة صيدا وضمها الى طرابلس عام ١٨٥٩ اذ أضيف الى هذا السنجق ما بين ١٠ و١٢ ألف نسمة في محاولة لاضعاف القائمقام المسيحي، لأن زحلة كانت من اقطاعيات آل ابي اللمع، وهي عائلة القائمقام بشير أحمد، وكذلك محاولة فصل أميون عن القائمقامية النصرانية وضمها الى طرابلس في العام نفسه، ثم اعادة فصل زحلة وضمها الى ولاية دمشق[٨٤]... وبالرغم من هذا التحرك التركي لإضعاف القائمقامية المارونية وبالتالي النفوذ الفرنسي، فان الرد الفرنسي كان جازماً فحرك اعوانه في زحلة للمطالبة بالحماية الفرنسية. وقدم القنصل الفرنسي احتجاجاً شديداً على

---

٨٣ - المجلد العاشر، صفحات ٧١ - ٧٦.

٨٤ - المجلد التاسع، صفحة ٣٣٦، والعاشر صفحات ٩١ - ٩٢ و١٣٦ - ١٣٧، وصفحات ١٤٠ - ١٤١.

هذه التدابير، كما احتج على ترحيل القائمقام الماروني الى الآستانة. وانتهت التدابير التركية بالإخفاق التام نتيجة سقوط تركيا نفسها في قبضة القوى الاستعمارية الاوروبية، وبخاصة الفرنسية والانكليزية. فتم ارجاع القائمقام الماروني الى مركز عمله وأقلع الاتراك عن فكرة فصل زحلة وأميون عن الجبل[٨٥]. وجاءت الانتفاضة الفلاحية الكبرى في كسروان تعيد طرح «المشكلة اللبنانية» من جديد على ضوء المخطط الاستعماري الفرنسي الرامي الى ضرب الزعامات المقاطعجية، ولا سيما الدرزية، ثم المارونية المعارضة لها، وتشجيع الزعامات الدينية المارونية على قيادة الصراع السياسي. فالكنيسة المارونية، بقواها الاكليروسية المنظمة، وقواها الرهبانية المنتجة، وقواها الفلاحية الكبيرة العدد، المغرقة في الايديولوجية الطائفية وروح الثأر والانتقام من ماضي الخضوع للزعامات المقاطعجية الاسلامية، كل هذه العوامل كانت تجعل من الاكليروس الماروني الاعلى بدعم فرنسي مباشر ـ صاحب الحظ الاوفر في تزعم السيطرة السياسية على الجبل، بعد السيطرة الطائفية والانتاجية والتربوية على أقسام واسعة منه.

ويدخل عام ١٨٦٠ حاملا معه كل بذور الانفجار السكاني والاجتماعي والطائفي مدعوماً من قوى استعمارية خارجية ذات مصلحة فيه وسيكون مركز الصدام المباشر المقاطعات المختلطة التي باتت تضم ما بين ٨٠ و٨٥ الف نسمة منهم ٢٠ الى ٢٢ ألف رجل يحملون السلاح، وهم موزعون كالتالي: ٤٠ ألف مسيحي من كل الطوائف يقابلهم ٤٢ ألف درزي وحوالى ٢٠٠٠ او ٢٥٠٠ مسلم سني وشيعي[٨٦]. اما مقاطعات الصدام فسيطر عليها المقاطعجيون الدروز. وكذلك كان الامر في بيروت حيث اكتشف الوالي التركي «مؤامرة» نظمتها «الجمعية المارونية في بيروت» «المدعومة من الفرنسيين الى الاقتتال الطائفي في المدينة»[٨٧]. وهذه اول اشارة لنقل الصراع الى مدينة بيروت تمهيداً لادخالها في المخطط الفرنسي للسيطرة على المنطقة.

ولعب الاكليروس الماروني[٨٨] بزعامة طوبيا عون، والارساليات الاجنبية، ولا سيما الجزويت، والسلطات التركية نفسها، والارساليات التبشيرية الموالية للانكليز، وغيرها، أدواراً هامة في اذكاء نار الصراع الذي امتدت رقعته لتشمل منطقة سكانية

٨٥ - المجلد العاشر، صفحات ١١٦، ١١٩، ١٤٤.
٨٦ - المجلد العاشر، ص١٩١ - ١٩٢.
٨٧ - المجلد العاشر، ص١٩٤ - ١٩٥.
٨٨ - المجلد العاشر، ص٢٧٤.

تضم ١٥٠ الف مسيحي منهم ٣٥ الف رجل قادرون على حمل السلاح منهم ٢٠٥٠٠ ماروني و٨٥٠٠ كاثوليكي و٦٠٠٠ ارثوذكسي[٨٩]. ولكن هذه القوى المسيحية لم تشارك، باعتراف الفرنسيين انفسهم، في تلك الصدامات الا بأعداد قليلة جداً. وهذا يفسر انتصار المقاطعجيين الدروز وقيادتهم لجماهير درزية منظمة، ونجاحهم في احراق زحلة ودير القمر. وكانت بداية الصراع في المتن في ٢٧ أيار ـ مايو ١٨٦٠، وامتدت حتى ٢١ حزيران ـ يونيو منه، ثم انتقلت الى دمشق والى بعض المدن السورية في تموز ـ يوليو من العام نفسه[٩٠]. ويوضح هذا الامتداد الصدامي الدموي الذي اودى بحياة الآلاف من الناس واحراق عشرات القرى وتهجير اعداد كبيرة من السكان التأزم الداخلي الذي ظل مضغوطاً طائفياً عشرين سنة بدعم مباشر من المخططات الخارجية. فهذا العدد الضخم من القتلى والخسائر خلال ثلاثة أسابيع فقط لا يمكن ان يفسر الا بالحجم الكبير للتعبئة الطائفية وشحن قوى الصدام بكافة أنواع آلات القتل والدمار والحقد الطائفي، لان نظام القائمقاميتين كان، بشهادة العاملين له، « تنظيماً للحرب الأهلية ـ اي الطائفية ـ في لبنان ».

المتصرفية او لبنان الصغير:

ان نظرة دقيقة الى جغرافية التطور التاريخي لمقاطعات القائمقاميتين واعلان المتصرفية ثم لبنان الكبير، تؤكد بما لا يقبل الشك ان الخط الفرنسي الذي بدأ في عام ١٨٤٠ هو الذي هيمن على ذلك التوسيع بالرغم من التعرجات الكثيرة التي مر بها. فقد بدأ الفرنسيون بالكلام على « امارة كاثوليكية في لبنان »[٩١] بعد انتهاء الامارة الشهابية بسقوط بشير الثاني ثم بشير الثالث. وتوسعت الدعوة لحماية المسيحيين داخل القائمقاميتين اولا ثم داخل المقاطعات خارج حدودها[٩٢] وصولا الى بيروت وطرابلس والبقاع. وجاءت متصرفية ١٨٦١ و١٨٦٤ خطوة على طريق تلك الحماية في ظل متصرف مسيحي بالرغم من اختياره من بين أفراد السلطنة العثمانية. فقد أُقر مبدأ الحكم الذاتي للمسيحيين في ظل الهيمنة العثمانية وضمانة الدول الاوروبية، وتم تنفيذ هذا المبدأ في نظام

٨٩ ـ المجلد العاشر، ص٢٧٤ ـ ٢٧٥.
٩٠ ـ المجلد العاشر، صفحات ١٤٥، ١٤٨، ١٥١، ١٧٣، ١٧٩، ١٨٧.
٩١ ـ المجلد السادس، ص٢٨.
٩٢ ـ المجلد السادس، صفحات ٢٦٤ و٣٩١.

القائمقاميتين وما ضمّتا من مناطق مختلطة كانت السبب في اندلاع صدام دموي مدعوم من الخارج. ثم ترّسخ هذا المبدأ مع نظام المتصرفية الذي ضم الاغلبية الساحقة من الموارنة في المنطقة مع تقسيم للدروز بين « جبل لبنان » وجبل حوران الذي انتقلت اليه تسمية جبل الدروز عوضاً عن امارة الشوف. وهكذا ضمت المتصرفية عام ١٨٦١ ، سبعة أقضية هي « الكورة باستثناء بلدة القلمون، والقسم الشمالي الممتد من الكورة حتى نهر الكلب، وزحلة وجوارها، والمتن المتضمن الساحل والقاطع وصليما؛ والمقاطعات الواقعة جنوبي طريق الشام حتى جزين، وجزين مع اقليم التفاح، مع استقلال اداري لدير القمر « ... كما نص البروتوكول الصادر في ٩ حزيران - يونيو ١٨٦١ على مبدأ المساواة بين المواطنين والغاء الفرائض المقاطعجية واقامة مجلس اداري يتألف من ١٢ عضواً: مارونيان ودرزيان وارثوذكسيان وكاثوليكيان وشيعيان وسنيان، صلاحياته فرض الضرائب وتقديم مشورة للمتصرف »[٩٣]. أي انه نص على الاقرار بمبدأ طائفية الحاكم والمجلس معاً، ثم أضيفت اليها طائفية القوى العسكرية والحاكم وغيرها فباتت الطائفية في قاعدة « الدويلة الجديدة » التي جاءت نسخة مصغرة عن الدولة العثمانية نفسها ونظام الملل السائد فيها.

واما سكان المتصرفية عام ١٨٦٣ فتقدرهم تقارير الفرنسيين بحوالى ٢٢٦٦٠١ نسمة موزعين كالتالي بحسب الطوائف:[٩٤]

موارنة	١٣١٨٠٠ نسمة
ارثوذكس	٢٩٣٢٠ نسمة
دروز	٢٨٥٦٠ نسمة
كاثوليك	١٩٣٧٠ نسمة
شيعة	٩٨٢٠ نسمة
سنّة	٧٦١١ نسمة
بروتستانت	١٠٠ نسمة
يهود	٢٠ نسمة
المجموع	٢٢٦٦٠١ نسمة

٩٣ - المجلد الحادي عشر، صفحات ١٠٢ حتى ١١١.

٩٤ - المجلد الحادي عشر، صفحات ٣٨٨ - ٣٨٩. أما في تقرير آخر عن العام ١٨٦٣ نفسه فيرتفع رقم الموارنة الى ١٥٠ و١٦٠ ألفاً. المجلد الحادي عشر، صفحات ٤٠٠ - ٤٠١.

أي بكثافة سكانية مسيحية تقارب ١٧٠ ألف نسمة، وبهيمنة مارونية فيها تتجاوز الثلثين. وحمل المشروع الفرنسي أيضاً تجنيد قوى عسكرية للمتصرفية الجديدة بامرة ضباط فرنسيين وبنسبة ٧ بالألف من السكان على أساس تحضير ألف رجل نظامي مدرب كل عام وصولا الى قوى عسكرية تبلغ ١٠ آلاف جندي للمتصرفية[٩٥]. وتبعا للتقسيم السكاني ونسبة ٧ بالألف التابعة لها في التجنيد تكون الاغلبية الساحقة من القوى المدربة من الموارنة بالدرجة الاولى. ولكن المتصرف دواد باشا، أدرك مخاطر هذاالجيش الطائفي، ولا سيا بعد الرسالة التي وجهها الامبراطور الفرنسي الى ضابطه المكلف بتدريب قوى المتصرفية والتي يقول في مقدمتها: « إن الامبراطور الفرنسي سيكون مسروراً جداً لنجاح مهمة الضابط فان (Fain) بتدريب قوى عسكرية محلية مدعوة لأن تلعب دوراً اساسياً، لا في حفظ الامن الداخلي فحسب، بل في الحفاظ على الامتيازات المكتسبة »[٩٦]. وقد أثارت هذه العبارة خوف المتصرف داود باشا لما تحمل من وضوح في المخططات الفرنسية في المنطقة.

وبالفعل بدأت المطالبة الفرنسية الحثيثة بضم سهل البقاع الى المتصرفية منذ عام ١٨٦٣، أي قبيل الاعلان عن البروتوكول النهائي عام ١٨٦٤ تحت ستار « ان المسيحيين والمسلمين في هذا السهل يطالبون، وعلى مرأى ومسمع من الحاكم التركي، بضم سهل البقاع الى جبل لبنان »[٩٧]. ويثير الفرنسيون مشكلة اراضي البكاليك في المتصرفية وكيفية جبايتها ويطالبون بالتعويض عن تلك الضرائب بأراضي التزام في سهل البقاع. ويسعى الجزويت كذلك الى ضم المعلقة الى زحلة وبالتالي الى الجبل، « ويعلمون طلاب مدارسهم حب الفرنسيين، وحب الحرية. فهؤلاء لن يقبلوا بتركيا ولا بحكمها... وبهذا المعنى أثنى داود باشا على جهودهم بقوله: انكم تخرجون ثوريين »[٩٨]. ولا معنى للثورية هنا الاحب الفرنسيين والتحرر من الاتراك. وهو المنحى العام الذي سار فيه تطور المقاطعات الشهابية وجوارها وصولا الى دولة لبنان الكبير. ولا يفهم ذلك التطور الا في اطار علاقات التفجر السكاني الداخلي من جهة، والمخططات الاستعمارية الخارجية من جهة اخرى، وتفكيك بنى السلطنة العثمانية واقتسام ولاياتها وتفاهم القوى الاستعمارية على حصص معينة لها من اراضي السلطنة الواسعة، بحيث لا يخرج أي صراع بين هذه القوى الاستعمارية

---

٩٥ - المجلد الحادي عشر، ص٣٩٠.
٩٦ - المجلد الحادي عشر، ص٣٠٥.
٩٧ - المجلد الحادي عشر، ص٣٤٠.
٩٨ - المجلد الحادي عشر، ص٤١٠.

من دائرة التأثير المباشر على تطور الاحداث الا بمقدار زيادة الحصص لا غير. فوراء الصراع الفرنسي - الانكليزي على اقتسام المنطقة كان هناك تفاهم كامل على اقتسام السلطنة نفسها ووراثتها وتلافي الصدام بين الفرنسيين والانكليز على الحصص. وهذا ما ظهر بوضوح في اتفاقية سايكس - بيكو - سازارنوف (١٩١٥ - ١٩١٦)، واتفاقية لويد جورج - كليمنصو (١٩١٩)، واتفاقية «حسن الجوار» بين الانتدابين الانكليزي والفرنسي عام ١٩٢٣[٩٩].

بعض الاستنتاجات

ان بداية التمدد الماروني في العهد العثماني مرت بمرحلتين اساسيتين:

الاولى: السكن على أطراف المقاطعات الدرزية بعد ان دمرت حملة كسروان المملوكية في مطالع القرن الرابع عشر قسماً كبيراً من مناطق السكن الدرزي والنصيري والشيعي في كسروان وجوارها، فأفسحت في المجال امام قوى فلاحية ورعاة موارنة للانتقال الى تلك المقاطعات شبه الخالية من السكان. وقد تميز هذا النزوح بخضوع القوى الفلاحية المارونية للمقاطعجيين الشيعة، ولا سيما آل حمادة، والدروز سنوات طويلة امتدت الى نهاية القرن الثامن عشر.

الثانية: الانخراط السكني الماروني في مقاطعات الهيمنة الدرزية، ولا سيما في الشوف والمتن والغرب والجرد والمناصف والعرقوب وجزين والساحل وغيرها. وتم هذا الانخراط على أساس فلاحين ومرابعين ورعاة وشركاء شلش ومغارسين وحرفيين.

ولم يبدأ تملّك هذه القوى المنتجة المارونية في المناطق التي انطلقت اليها الا في أواخر الحكم المعني، وبخاصة في زمن فخر الدين وأحمد المعني[١٠٠]. وكان التملك يتم على أساس مكافأة لشيخ ماروني من الفلاحين على خدمات يؤديها للامير الدرزي الحاكم. ولكن القوى المارونية سرعان ما استفادت من تناقضات المرحلة اللاحقة التي تميزت بصراع حاد بين الشهابيين وكثير من الزعامات المقاطعجية الدرزية للسيطرة على الامارة. وكانت مقاطعات

---

٩٩ - راجع كتابنا: «تاريخ لبنان الاجتماعي» الباب الأول - الفصل الاول «سياسة الوفاق الاستعماري وفرض الانتداب على سوريا ولبنان».

١٠٠ - D Chevallier: «La Société du Mont-Liban»... p. 12 - 13

السكن الدرزي تغتني بروافد اضافية من الفلاحين والرعاة الموارنة من كافة أرجاء المنطقة، وقوى رهبانية من حلب ودمشق وغيرها.

وجاء نزاع النفوذ على الامارة يثبت أهمية القوى المنتجة الفلاحية في رفد الزعامات المسيطرة بكميات كبيرة من الضرائب وأموال التجارة التي قام بها عدد كبير من المسيحيين، ولا سيما الكاثوليك والموارنة، بالارتباط الكامل بالقنصليات الاوروبية، ولا سيما الفرنسية.

ومع عين دارة امتدّ الحكم الشهابي الى مقاطعات الريحان وجبل عامل وراشيا وحاصبيا والبقاع وبيروت وبلاد جبيل وطرابلس، وقد تثبت هذا الامتداد بقوة في فترة حكم الامير بشير الثاني فضمت الامارة الاغلبية الساحقة من الموارنة في منطقة تخضع لنفوذ امير واحد يوزع ولاءه بين ولاة طرابلس وصيدا ودمشق. وبات مطلب خضوع المنطقة لحاكم واحد يتكرر باستمرار مقروناً بمسيحية الامير الحاكم على غرار تنصّر بعض القيادات الشهابية. وقد دعم الفرنسيون بقوة هذا المشروع السياسي بحيث يحكم امير مسيحي كافة المقاطعات المسيحية ويكون صنيعتهم. وعلى قاعدة هذا المخطط ساعد الفرنسيون على تنظيم الرهبانية المارونية ـ الكاثوليكية ومنع تفسخها، وتنظيم الكنيسة المارونية نفسها ودعم بطاركتها ومطارنتها، وتشجيع الارساليات الاجنبية (ولا سيما الجزويت) للقيام بدور ناشط في ايجاد فئات مثقفة تتشرب اللغة والتراث الفرنسيين وتدعو لحضور الفرنسيين الى المنطقة. وهكذا برز تماسك ماروني قاعدته الكنيسة والرهبانية، والارتباط بالغرب، أي تغريب الموارنة في موقعهم المشرقي بالذات ورفض فكرة تهجيرهم التي برزت عام ١٨٤٨ مع العمل على زيادة ارتباطهم باللغة العربية والعادات المشرقية على قاعدة دعم المصالح الفرنسية في تمددها، لا داخل المقاطعات «اللبنانية» فحسب، بل في الداخل السوري والعراقي برمته، في مرحلة شهدت تفكيك بنى الدولة العثمانية كلها.

وبالمقابل، كان يحدث تماسك بين الدروز على أساس أسبقية الزعامات المقاطعجية المسيطرة من جهة، وتقلص عددهم واعتمادهم على القمع الدموي من جهة أخرى. وكان هذا التماسك قادراً على فرض الطاعة على جماهير الموارنة الفلاحين والرعاة طوال مئات السنين، لكنه تعرض للتفسخ في مطالع القرن التاسع عشر بعد سلسلة طويلة من الضربات التي وجهت اليه. ورافقه تفسخ آخر على صعيد السلطنة العثمانية منذ نهاية القرن الثامن عشر اذ لاحت طلائع غزوة استعمارية (الحملة الفرنسية) للسيطرة على المنطقة ونجحت في انتزاع مصر. وبالرغم من هزيمتها في سوريا فان امكانية نجاحها كانت متوفرة. واما هزيمتها فتعود لاسباب اوروبية بالدرجة الاولى. فقد شغلت اوروبا عشرات السنين في حروب بونابرتية لتعود

بعدها الى انتزاع الجزائر واليمن وغيرها. وكان التفسخ المحلي يمهد الطريق لذلك الغزو. فالطائفية او بالأحرى نظام الملل العثماني، والامتيازات الاجنبية، والادعاء بحماية المسيحيين في الشرق، والقدرة العسكرية والمادية الهائلة للغرب الصناعي ورساميله التي تفتش عن المواد الخام والاسواق التجارية كانت من مؤشرات ذلك التفسخ. وبات الصدام مؤكداً بين قوى غربية انتقلت الى عصر الاستعمار والسيطرة المباشرة عبر الحملات العسكرية، وبين مشرق، او بالحري دولة عثمانية منهكة مجزّأة الى عدة تقسيمات داخلية ينخرها نظام الملل العثماني، وتسيطر عليها ادارة فاسدة، وتسودها ثقافة غيبية، ومعارف محصورة في اطار الكتاتيب والتلقين، وتقوم على نمط انتاج آسيوي قاعدته زراعة متخلفة وحرف تتقهقر باستمرار وتجارة ضعيفة، نمط كان عليه ان يواجه تحديات الغرب بقوى عسكرية مفككة تعتبر الهزائم جزءاً أساسياً من حياتها القتالية.

واذا كان للعامل الخارجي دور أساسي في حقل الصدام في مطالع القرن التاسع عشر فان العامل الداخلي كان بالغ الاهمية في مقاطعات الامارة الشهابية. ويمكن رصد بعض تجليات هذا العامل على الصعيد السكاني كما يلي:

- مقاطعات جبلية كثيفة السكان وعرة المسالك قليلة الخصب غير قابلة للاستصلاح الزراعي بمنظار التكنيك القائم الشديد البدائية خلال تلك الفترة. فقد بلغت مساحة الاراضي التي سيطر عليها بشير الثاني حوالى ٣٢٠٠ كلم^2 تضم حوالى ٢٠٠ ألف نسمة بكثافة سكانية تبلغ تقريباً ٢٥٠ نسمة في الكلم المربع الواحد للمساحة المزروعة. وهي نسبة سكانية عالية جداً قياساً الى سكان المنطقة آنذاك[١٠١].

- نمط انتاج مقاطعجي يعتمد أساساً على الأرض كمعيل شبه وحيد للسكان، ولا يكفي لاربعة أشهر من الحبوب في السنة بسبب التكنيك الزراعي البدائي وقلة الاراضي الصالحة للزراعة. ولذا اعتمدت تلك القوى الفلاحية على التشجير والمزروعات التجارية التي تنتج الحرير خاصة فارتبطت مباشرة بالغرب، بحيث كانت تصاب بضربة أليمة في حال عدم شراء المواسم.

- وبالمقابل كانت هناك سهول زراعية بالغة الخصب تحيط بالجبل من كافة الجهات وتتعرض لغزوات البدو من جهة، ونظام الالتزام الضرائبي من جهة اخرى. وكان هذا النظام يفسح في المجال أمام الجبليين للانتقال نحو السهول المجاورة كي يرعوا

---

١٠١ — Ibid. p42.

ما شيتهم اولا ثم يستقروا فيها كمزارعين ومرابعين ومحاصّيـن في الفترات اللاحقة، وذلك في ظل حماية مقاطعجية للزعامات المسيطرة في الجبل او في تلك السهول. وعلى سبيل المثال يشير ڤولني عام ١٧٨٤ الى ان سكان بعلبك لا يتجاوزون المئتي نسمة يتوزعون في بيوت حجرية في جوار معبد الشمس في حين كانت بعلبك تضم حوالى خمسة آلاف نسمة في مطالع القرن الثامن عشر. ويؤكد ڤولني على دور غزوات البدو والصراعات السياسية المحلية من جهة، وغزوات الجراد والفئران من جهة ثانية، في تقليص سكان بعلبك الى ذلك الحد في مساحة شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة.

لكن تلك السهول كانت جزءاً لا يتجزأ من حياة الجبل. فسكان الجبل كانوا بحاجة ماسة الى انتاج تلك السهول كي يظلوا على قيد الحياة. وكانت معركة تموين السكان الجبليين بالحبوب من المعارك البالغة الاهمية التي خاضها كل الامراء الشهابيين والزعماء المقاطعجيين دون استثناء. وهكذا اختلط سكن الجبل بسكن السواحل والسهول بحيث كان قسم كبير من سكان تلك السواحل والسهول يلجأ الى الجبال في الازمات الحادة، وفي أوقات انتشار الاوبئة، ولا سيما الطاعون والكوليرا، فارتبط تطور الجبل دوماً بتطور السهول المجاورة، لأن السكان فيها وحدة لا تتجزأ، وحدة تنتمي الى العائلية العربية والعادات واللغة والتقاليد والتراث العربي، مهما تباينت الانتماءات الطائفية.

- وعلى قاعدة الفلاحين والرعاة الذين يكثرون من الاطفال، وهي القاعدة المتبعة لدى كل طوائف لبنان حتى اليوم، والقوى المقاطعجية المسيطرة التي تنجب عدداً محدوداً منهم حفاظاً على الجاه السياسي والسيطرة العقارية التي لا يجوز ان تتجزأ، كانت جماهير الموارنة والشيعة والسنّة وفقراء الدروز وسائر الطوائف تزداد باستمرار في حين تتقلص اعداد الزعامات المقاطعجية المسيطرة، ولا سيما الدرزية والشيعية والسنية الشهابية، بسبب الصراع السياسي فيما بينها. وكان للتجنيد الاجباري والمشاركة العسكرية في حملات العثمانيين اثر بارز في اضعاف القوى الرجالية عند الطوائف الاسلامية في حين تم الاحتفاظ بطاقات هذه القوى عند الطوائف المسيحية. وقد أثر ذلك في عملية الانجاب لدى هذه الطوائف. وقد أعطى دومنيك شفالييه احصاء دقيقاً في هذا المجال استخرجه من وثائق الارشيف الفرنسي لعام ١٨٤٧ يتبين منه ان مقاطعة الجرد كانت تضم ٥١٧٩ نسمة منهم ٣٣١٩ من المسيحيين و١٨٦٠ من المسلمين، وان المسيحيين موزعون الى ١١٥٥ رجلا و٨٤٧

امرأة و١٣١٧ طفلا مقابل ٥٧٢ رجلا درزياً و٦٠٠ امرأة و٨٨٦ طفلا[١٠٢]. أي ان نسبة النساء أكثر من نسبة الرجال لدى الدروز، بعكس ما هي عليه عند المسيحيين، وان نسبة إنجاب الاطفال عند المسيحين اكبر بكثير منها لدى الدروز وهذا يعود تفسيره الى وفاة عدد كبير من رجال الدروز في الحروب.

- وتعتبر فترة بشير الثاني، وبالتالي النصف الاول من القرن التاسع عشر، ذات أهمية خاصة على طريق التفجر السكاني في المقاطعات التي خضعت لحكمه. فقد شكل المسيحيون ٧٩ بالمئة مقابل ١٢ بالمئة للدروز في مناطق سيطرة بشير الثاني. وفي مناطق هيمنة القائمقام الماروني بعد بشير الثاني كان المسيحيون يشكلون ٩٠ بالمئة من السكان مقابل ٣ بالمئة للدروز. وكانوا يشكلون أيضاً ٧٣ بالمئة في المناطق المختلطة مقابل ٢١ بالمئة للدروز. و٦٠ بالمئة في القائمقامية الدرزية مقابل ٣٢ بالمئة للدروز[١٠٣]. وبالمقابل كان لبيروت نفسها مظهر سكني طائفي لمصلحة المسيحيين. فقد دلت احصاءات ١٨٤٦ على وجود ٩٠٢٠ مسيحياً مقابل ٩ آلال سني و١١٠٠ من الطوائف الاخرى. فكان السكن المسيحي في بيروت اكثر منه في أي مرفأ من مرافىء المنطقة اذ لم يتجاوز في صيدا الثلث من اصل ٨ آلاف نسمة، وفي صور الربع من أصل ٩٠٠ نسمة. وسيكون هذا التوجه السكني المسيحي نحو بيروت مؤشراً هاماً على طريق جعل هذه المدينة عاصمة للدولة المارونية المزمع اقامتهعا على مراحل تبدأ بقائمقامية مسيحية ثم تتوسع الى متصرفية ثم الى دولة لبنان الكبير. والجامع الأساسي في المراحل الثلاث هو النفوذ الفرنسي المتزايد باستمرار في هذه المنطقة منذ ١٨٤٠ حتى ١٩٤٣، أي عام الاستقلال السياسي للدولة اللبنانية.

- ملاحظة اخرى في هذا المجال هي ان التجمع الماروني في المنطقة تمركز بأغلبيته الساحقة في المقاطعات التي شكلت القائمقاميتين بحيث بات عديم الاهمية وقليل الحضور في أية رقعة اخرى في المشرق العربي، في حين بقيت تجمعات الارثوذكس تنتشر الى جانب تجمعات الكاثوليك في كافة المدن السورية والفلسطينية والعراقية المجاورة. وتشير ارقام هذه التجمعات عام ١٨٤٢ الى نسبة ١٥ بالمئة من السكان الذين يتوزعون بنسب عالية جدا في المدن الكبرى لا في الأرياف، مما يسمح لهؤلاء المسيحيين ان يلعبوا دوراً مالياً وتجارياً هاماً فيها. فالمشكلة الطائفية اللبنانية

---

١٠٢ - Ibid p46 - 47.

١٠٣ - Ibid. p51.

هي في جوهرها مشكلة سياسية تنحصر بالموارنة في بعض المقاطعات اللبنانية ولا تتعداهم الى المسيحيين على امتداد المشرق العربي.

وهكذا نصل الى بعض السمات التي لعبت دوراً هاماً في التفجر الصدامي الطائفي في اواسط القرن التاسع عشر. فحدود السكن الدرزي لا تتجاوز منطقة المتن بل تنحصر في مقاطعات قليلة، في حين كانت التجمعات السكانية المسيحية، ولا سيما المارونية، تنتشر في كافة المقاطعات، مما أوحى لدومينيك شفالييه بثلاث مناطق سكنية هامة خلال تلك الفترة:

الأولى: شمال نهر ابراهيم حيث التجمع الماروني الأساسي مضافاً اليه تجمع ارثوذكسي في الكورة وتسمى هذه المنطقة بلاد جبيل.

الثانية: ما بين نهر ابراهيم ووادي نهر بيروت وفيها كثافة مارونية هامة تخضع للدروز، وتسمى جبل كسروان.

الثالثة: جنوبي نهر بيروت حيث السيطرة الدرزية هي الأساسية، مع وجود اعداد كبيرة من الموارنة وسائر الطوائف المسيحية، وتسمى جبل الشوف[١٠٤].

وكانت مقاطعات الدروز الاساسية تتوزع على الغرب الاعلى، والغرب الأسفل، والشحار، والعرقوب، والجرد، وجبل الريحان، واقليم الخروب، واقليم جزين، واقليم التفاح، وقسم من اقليم ساحل بيروت.

وأما مقاطعات السكن الماروني بخاصة والمسيحي بعامة فتتوزع على بشري، والزاوية، والبترون، والفتوح، وجبيل، وكسروان، والقاطع، والمتن، وقسم من اقليم ساحل بيروت، وزحلة، وقسم من البقاع.

وأما نسبة التوزع السكاني للمسيحيين والدروز خلال تلك الفترة فهي كالتالي[١٠٥]:

٣٨ بالمئة من مسيحي « جبل لبنان » يعيشون في المنطقة الاولى ويشكلون ٩٠ بالمئة من السكان.

٣٩ بالمئة من مسيحي « جبل لبنان » يعيشون في المنطقة الثانية او الوسطى ويشكلون ٩٠ بالمئة من السكان.

١٠٤ - Ibid. p 58.

١٠٥ - Ibid. p59 - 60

٢٣ بالمئة من مسيحيين « جبل لبنان » يعيشون في المنطقة الثالثة او الجنوبية ويشكلون ٦٠ بالمئة من السكان.

والتوزع الدرزي كالتالي:

٢٠ بالمئة من الدروز الذين يعيشون في « جبل لبنان » يسكنون في المنطقة الوسطى ويشكلون ٦ بالمئة من السكان.

٨٠ بالمئة من الدروز الذين يعيشون في « جبل لبنان » يسكنون في المنطقة الجنوبية ويشكلون ٣٠ بالمئة من السكان.

وبالمقابل تتوزع الملكية العقارية بين الدروز والموارنة كما يلي:

٤٥ بالمئة من الاراضي القابلة للاستصلاح الزراعي هي في المقاطعات الشمالية، و٢٠ بالمئة في الوسطى و٣٥ بالمئة في الجنوبية. ويشير شفالييه الى أهمية هذا العامل في انتفاضة الفلاحين في كسروان عام ١٨٥٨ بسبب السيطرة المقاطعجية على أراض صخرية غير قابلة للاستصلاح الزراعي الا بنسبة ٢٠ بالمئة فقط في ظل كثافة سكانية كبيرة.

فمنطقة كسروان وحدها تضم ٢٠٢٩٥ الف رجل قادر على حمل السلاح من مجموع الرجال القادرين على حمله في كافة المقاطعات التي شكلت القائمقاميتين ولا يتجاوز تعدادهم ١٠٥٠٥٥ رجلا يتوزعون كالتالي: ٥٥٦٠ في جزين، و٢٤٠٨٥ في الشوف، و٢٣١٤٨ في المتن، و٤٥٣٣ في زحلة، و٥٩٥٤ في الكورة، و٢٠٢٩٥ في كسروان، و٢٠١٢٢ في البترون، و١٣٥٨ في دير القمر. أي أن حقل الصدام الرئيسي في المتن وزحلة ودير القمر وجزين لا يضم اكثر من ٢٩ ألف رجل بنسبة تتدنى عن الثلث للقوى الرجالية القادرة على حمل السلاح. وهنا بالضبط تكمن أهمية العامل الخارجي في تفجير الصراع داخل المقاطعات المختلطة. ولهذا العامل الخارجي هنا وجهان:

الأول: محلي، بمعنى انه خارج المقاطعات المختلطة ولكنه ضمن حدود القائمقاميتين.

الثاني: قوى استعمارية من خارج حدود القائمقاميتين.

وفي حين يلعب التماسك المقاطعجي والفلاحي الدرزي من جهة، والتماسك الماروني بزعامة الاكليروس الاعلى من جهة اخرى، دورَ القطب الاول في قيادة العامل الخارجي المحلي، تلعب السلطات التركية من جهة، والتدخل الاستعماري الانكلو - فرنسي من جهة ثانية، دور القطب الاول أيضاً في قيادة القوى الاستعمارية التي أشعلت نار الصراع.

وإذ أولينا أهمية كبرى للعامل المحلي الذي يقدمه دومينيك شفالييه في دراسته، فاننا نؤكد ان ذلك العامل لم يكن بمقدوره منفرداً تفجير الصراع على الساحة « اللبنانية ». ولذا يجب الربط بين هذا التفجر وأواسط القرن التاسع عشر، عصر الامتداد الاستعماري للسيطرة على المنطقة الذي افتتح بحملتين، فرنسية وانكليزية لانتزاع مصر، ثم بحملات عسكرية لاحتلال الجزائر واليمن وقبرص. وهنا بالضبط يكمن مفتاح الصراع وأدواته المحلية. فالقوى الاستعمارية الخارجية وجدت في ذلك الوضع السكاني، وما يستتبعه من سيطرة مقاطعجية درزية ذات جذور تاريخية ترقى الى مئات السنين، أرضاً خصبة لتفجير الصراع على الساحة اللبنانية توصلاً الى أهداف استعمارية لا تمت بصلة الى مصلحة القوى البشرية القاطنة على هذه الساحة الا نظرياً. وقد أثبتت الصدامات الدموية التي ذهب ضحيتها عشرات الآلاف من اللبنانيين خلال أقل من ربع قرن، ان النظام السياسي الذي ولد على أنقاض الامارة وحمل تواقيع تركيا والدول الخمس الاستعمارية الاوروبية، لا يقل بشاعة عن نظام الامارة، ولا يحمل إضافات أساسية تحرر القوى المنتجة الفلاحية والحرفية والتجارية المحلية من سيطرة الفروض المقاطعجية ونظام الملكية الخاصة الذي تعزز أكثر فأكثر لمصلحة كبار الملاكين، والهجوم التجاري والمالي الغربي لتدمير الحرف المحلية وربط الاقتصاد المحلي بتبعية كاملة للغرب الاستعماري. وحدها فئة ضئيلة من التجار الوسطاء وكبار الاكليروس الماروني استفادت فعلا من تلك التبدلات التي هزت الساحة « اللبنانية » في اواسط القرن التاسع عشر، وشكلت تحالفاً طبقياً وثيقاً مع كبار الملاكين، من دينيين ومدنيين، للتحكم بمصير القوى المنتجة اللبنانية منذ اكثر من مئة عام، سواء في ظل قوى خارجية، أم منفردة بعد الاستقلال السياسي للبنان عام ١٩٤٣.

فقد ارتبطت الاولى بعلاقات وثيقة من التبعية التجارية للغرب، وشكلت فئة الوسطاء التجاريين له في المنطقة بكاملها، وجنت من ذلك أرباحاً طائلة، وفتحت لنفسها مصارف خاصة عززتها كثيراً بعد مرحلة الانتداب والاستقلال السياسي، وكانت ايذاناً بولادة بورجوازية تجارية وسيطة تلعب دوراً هاماً على الصعيدين اللبناني المحلي والعربي المجاور[١٠٦].

وأما الثانية فقد تبوأت مركز الصدارة السياسية خلال مرحلة القائمقاميتين والمتصرفية والانتداب ولا يزال لها نفوذ كبير داخل كل الطوائف اللبنانية حتى اليوم. وقد

١٠٦ - Dubar et Nasr: «Les classes Sociales au Liban».. Chapitre IV, rémarques sur les origines de la Bourgeoisie Libanaise, 1840 – 1945», pp. 51 – 59.

جاء ذلك النفوذ الهام على حساب الفلاحين والحرفيين، ولا سيا الموارنة منهم، وحتى على حساب بعض المقاطعجيين الموارنة أيضاً. ولا يمكن فهم انتفاضات الفلاحين الا في اطار الترقي السياسي للاكليروس الاعلى الماروني وسيطرته على مساحات شاسعة من الاراضي الوقفية، أراضي الاديرة والرهبان بالتحديد.

وبات هذا الدور السياسي للاكليروس الاعلى الماروني، مرتكزاً على قاعدة اقتصادية كبيرة من الملكية العقارية والانتاج واليد العاملة النشيطة وشبه المجانية، مضافاً اليها دور بالغ الاهمية على الصعيد الثقافي والتربوي، مطمحاً عاماً لكافة الزعامات الطائفية الاخرى، الدينية منها والمدنية، سواء تلك التي أثبتت قوتها وتلك التي لا تزال تفتش عنها. وهذا ما يدفعنا للتأكيد بأن الانفجار الاجتماعي ذا الوجه الطائفي الواضح كان ولا يزال شديد الالتصاق بالدروز الذي تطمح القيادات الطائفية، ولا سيا الدينية، إلى أن تلعبه في قيادة ذلك الصراع. ولكن ظروف القرن التاسع عشر والقرن العشرين باتت تؤكد بما لا يقبل الشك أن هذا الدور بالذات غير بعيد عن المخططات الاستعمارية الخارجية في المنطقة العربية بل هو جزء أساسي من تلك المخططات الرامية الى تجزئة المنطقة الى دويلات طائفية تبرر قيام اسرائيل وتكون شديدة التبعية لها.

سايوسف الهريشي

الباب الثاني

تفجر الداخل الطائفي في إطار الهجوم الاستعماري لتفكيك بنى السلطنة العثمانية



الفصل الأول

ملل، رعايا، ارساليات، حماية

توطئة

هناك منذ معركة مرج دابق عام ١٥١٦، حتى نهاية الحرب العالمية الاولى وما تبعها من اعلان نهاية السلطنة العثمانية رسميا ثلاث مراحل اساسية في عمر هذه السلطنة يمكن ابرازها على الشكل التالي:

الاولى: من الاحتلال العثماني للمشرق العربي حتى تشكيل «الحلف المقدس» عام ١٦٨٣ بزعامة البابوية لوقف التوسع التركي في اوروبا، والمحاولات الحثيثة لاستنهاض الدعوة نحو صليبية جديدة.

الثانية: من قيام «الحلف المقدس» ووقف الزحف التركي الى سقوط الجزائر في يد الاستعمار الفرنسي عام ١٨٣٠ واعلان اوروبا الحرب الاستعمارية على السلطنة. وقد رافق هذه المرحلة عدة محاولات عثمانية لابراز بعض مظاهر القوة وقمع حركات التمرد والعصيان التي كان للاستعمار يد طولى في اثارتها داخل الولايات التابعة للسلطنة.

الثالثة: منذ سقوط اول ولاية عثمانية عام ١٨٣٠ بيد قوة استعمارية غربية حتى انهيار السلطنة نهائيا وتقسيم ولاياتها بين تلك القوى في اعقاب الحرب العالمية الاولى.

لقد لعب العامل الخارجي دورا مباشرا وحاسما في تصديع السلطنة وتفكيك بناها. ولم تكن مظاهر هذا التفكيك لترتسم بعنف وبشكل فجائي في القرن التاسع عشر، بل كان قد تم التحضير لها منذ مئات السنين عبر سلسلة طويلة من الضغوط الاوروبية للسيطرة على موارد السلطنة واسواقها والتأثير المباشر على تطور المجتمعات الخاضعة لها.

وقد حاولنا رصد مظاهر هذه الضغوط على عدة مستويات اهمها:

١ ـ **المستوى الاقتصادي:** عبر الامتيازات، والتنافس التجاري الشديد، وتوظيف الرساميل، ومد السكك الحديدية، والسيطرة على المواد الخام وغيرها.

٢ ـ **المستوى الطائفي:** عبر الادعاء بحماية النصارى في المشرق العربي وسائر ارجاء السلطنة مع ما يرتبط بذلك الادعاء من الارساليات والمبشرين والرهبانيات وتنظيم الكنائس المشرقية ومحاولات البابوية تجميع هذه الكنائس تحت سيطرتها. ومنذ مطالع القرن التاسع عشر بدأ تأزم الوضع الطائفي ينعكس على تركيب « نظام الملل العثماني » ويساعد على تفجيره، ولا سيما بعد اصلاحات ابراهيم باشا الطائفية في كل من مصر وسوريا. ولعب هذا التأزم دورا اساسيا في تفجير الصدامات الدموية الطائفية على الساحة المشرقية، في مقاطعات الامارة الشهابية بخاصة.

٣ ـ **المستوى العسكري:** وقد تمثل هذا التفكيك في البنى التقليدية للعساكر العثمانية وادخال بعض التكنيك الغربي اليها. ولم يكن ذلك الادخال بهدف تقوية تلك العساكر بل كان خطوة على طريق تغريب السلطنة والتحكم بقواها العسكرية وبقرارها السياسي، لان مجموعة الخبراء العسكريين فيها باتت تلعب دورا محددا في حروب السلطنة. ولذا لم يعد بقاؤها مرهونا بقدرة قواها العسكرية على الصمود والتصدي بل بسبب خلاف القوى الاستعمارية على اقتسام المغانم والقيام بمحاولات عسكرية منفردة لاحتلال اجزاء من السلطنة (الحملة الفرنسية ثم الحملة الانكليزية على مصر، واحتلال الجزائر ثم اليمن... الخ...).

٤ ـ **المستوى السياسي:** لقد اجبرت القوى الاستعمارية الاوروبية السلطنة العثمانية على القيام « باصلاحات » على غرار الاصلاحات الاوروبية، ولكن بنمط انتاج آسيوي شديد الركود والتخلف، مما ساعد على تفجر الوضع السياسي عبر المطالبة بتطبيق تلك الاصلاحات التي لم يكن بمقدور السلطنة ـ لاسباب بنيوية ـ ان تقوم بها الا اذا تحول كثير من بناها السياسية القائمة. فبقيت الخطوط الهمايونية حبرا على ورق، واخذت دعوات الاصلاح من الداخل والخارج ـ ولاسباب مختلفة تماما ـ تشتد باستمرار، وتدفع الوضع السياسي في السلطنة الى مزيد من التأزم والانفجار.

وليست هذه المستويات الاربعة منفصلة بعضها عن بعض، بل تكاد تتدامج حتى التطابق، لانها تعبر عن بنية اجتماعية ذات سمات خاصة كانت قائمة منذ مئات السنين. وكان الضغط الاوروبي يدرك مخاطر التماسك الداخلي لتلك البنية الاجتماعية في عرقلة مخططاته

الاستعمارية وازدهار تجارته وتوظيف رساميله. وكانت كافة التوصيات السياسية تشدد على التطور التدريجي ودفع البنى الداخلية العثمانية نحو مزيد من التصادم والتفكك تمهيدا لادخال انماط رأسمالية في شقوق ذلك التفكك تجعل اعادة وحدتها امرا مستحيلا كما تجعل السلطنة العثمانية تابعة ذيليا للقوى الغربية وانماط انتاجها الرأسمالية.

وفي هذا الاطار العام يمكن فهم الصدامات الدموية في المشرق العربي كاحدى حلقات الضغط الاوروبي من جهة، والرد العثماني على ذلك الضغط من جهة اخرى. فقد ادرك العثمانيون بعد فوات الاوان ان احداث البلقان والمشرق العربي وشمالي افريقية تتجه نحو تفكيك السلطنة وانتزاع اجزائها، وحاولوا عبثا ان يتصدوا عسكريا لمحمد علي، وفي البلقان، وفي حروب القرم والجزيرة العربية وغيرها. ولم يكن الفضل الاساسي في الحؤول دون انتزاع بعض تلك المناطق في احوال النجاح المؤقت يعود الى قوى السلطنة العسكرية، بل اساطيل القوى الاستعمارية الاوروبية او الى دعم والي مصر. فقواها العسكرية في القرن التاسع عشر كانت تقتات بخبز الهزيمة في كل حرب تخوضها. ولا يجوز التفتيش عن سبب تلك الهزائم في رؤوس القوى العسكرية التركية وسلاحها ولباسها وذخيرتها، بل في البنى الاقتصادية والاجتماعية والسياسية المفككة التي ترتكز اليها وبتعبير آخر، في نمط الانتاج الذي كان سائدا في السلطنة وولاياتها والذي كان عليه ان يواجه النمط الرأسمالي الاوروبي المندفع في تطوير بناه الاساسية في كافة المجالات، على قاعدة من ثورة صناعية، واكتشافات بحرية، وتجارة ناشطة، ورساميل ضخمة، وقوى عسكرية قادرة على تحطيم المقاومة العثمانية بسرعة. فكان تفكيك السلطنة وانتزاع ولاياتها منذ القرن التاسع عشر وانهيارها النهائي في مطالع القرن العشرين حتمية تاريخية لا يمكن تلافيها.

لمحة خاطفة عن تاريخ المرحلة

يعتبر عام ١٦٨٣ بداية مرحلة تاريخية حاسمة في مسار تطور السلطنة العثمانية. فحتى ذلك التاريخ كانت الدولة العثمانية لا تزال تتوسع وتخضع لسلطانها مزيداً من الولايات وخلال عام ١٦٨٣ كانت جيوشها تحاصر فيينا في قلب اوروبا، مما دفع القوى الاوروبية الى الاتحاد بزعامة البابوية وتشكيل حلف سمي الحلف المقدس لوقف الزحف العثماني. وكانت عائلة هابسبورغ في النمسا على رأس هذا الحلف الذي كان يضم بولونيا وجنوى ويحظى بدعم قوى اوروبية اخرى.

وجاءت الانتصارات المحدودة لهذا الحلف تزيد في متانة القوى الاوروبية التي تشكله او تدعمه، واخذت البابوية تبشر بميلاد حروب صليبية جديدة مع الاتراك المسلمين لطردهم من اوروبا واحتلال المشرق من جديد. وقد اجبر هذا الحلف القوى التركية على التراجع عن ابواب فيينا لترابط في المجر. فتوقف بذلك الزحف التركي داخل اوروبا بشكل نهائي. وانتقلت الاستراتيجية التركية من مرحلة الهجوم والتوسع الى مرحلة الدفاع والاحتفاظ بالمناطق التي كانت تسيطر عليها في اوروبا. وتجدر الاشارة الى ان زمنا طويلا مرَّ على تأسيس هذا الحلف قبل ان تدخله فرنسا، وذلك حفاظا على امتيازاتها وتعميقا لصلاتها بالسلطنة العثمانية التي منحتها لقب «الدولة الاوروبية الصديقة» واما روسيا القيصرية فقد انضمت الى هذا الحلف منذ وقت مبكر وحاولت الضغط على المقاطعات البلقانية التابعة للسلطنة كما حاولت ضرب النفوذ العثماني في منطقة البحر الاسود.

ومن جهة أخرى استطاع الحلف أن يقيم روابط متينة مع شاه ايران للضغط على السلطنة العثمانية من الشرق، الأمر الذي يؤكد الطبيعة السياسية للحلف والأهداف الرامية الى تصديع السلطنة واقتسام ولاياتها. وتدخل الصليبية الجديدة للحلف المقدس بزعامة البابا في اطار هذه الأطماع الاستعمارية.

وقد استطاع الحلف استرجاع بودا في المجر، وارسل مرتزقة لاثارة الاضرابات داخل اليونان منذ عام ١٦٨٧، واسترجع بلغراد عام ١٦٨٨. ولكن تلك الانتصارات لم تؤكد ضعف السلطنة وعجزها عن الدفاع عن ولاياتها، اذ سرعان ما قام العثمانيون بهجوم مضاد فاسترجعوا بلغراد عام ١٦٩٠. وتوسعت جيوشهم في الفتوحات داخل عدة مقاطعات اوروبية قبل ان تصاب بهزيمة فادحة عام ١٦٩٧ في معركة زنيتا (Zneta). وبدأت المفاوضات التي انتهت بصلح كاولوفيتز عام ١٦٩٩. وكان من نتائج هذا الصلح ان قدمت السلطنة سلسلة طويلة من التنازلات الجغرافية والسياسية والتجارية والدينية لكل من النمسا وهنغاريا وبولونيا وروسيا. ولكن تنفيذ تلك التنازلات ظل رهنا بقدرة السلطنة العثمانية على الهجوم المعاكس الذي بدأ عام ١٧١٤ باسترجاع بلغراد التي عاد الحلف فانتزعها بهجوم مضاد عام ١٧١٦. وانتهت الحملة بصلح باساروفيتز (Passarovitz) عام ١٧١٨ وبتنازلات جديدة وضعت حدا لاحلام العثمانيين في التوسع غربا. وكانت تلك النتائج مدعاة لتحقيق الاطماع الروسية في البلقان فشنت روسيا القيصرية عام ١٧٢٢ هجوما واسعا عليه وعلى ضفاف البحر الاسود. وشكل الضغط الروسي نقطة الخطر الداهم على السلطنة نظراً لقرب روسيا من عاصمتها. ولذلك سارعت الى توقيع اتفاقيات مع السويد

عام ١٧٣٧ ، ومع بروسيا عام ١٧٨٨ ، ومع النمسا عام ١٧٩١ ، وكلها تهدف الى درء الخطر الروسي بتقديم تنازلات للدول الاوروبية الاخرى حتى باتت السلطنة مسرحا واسعا لكافة انواع الامتيازات الاقتصادية والتبشيرية وغيرها. وكلها تؤكد مرحلة الضعف الشديد التي كانت تمر بها السلطنة منذ اواسط القرن الثامن عشر والتي تميزت بسلسلة متواصلة من حركات التمرد والعصيان المحلي في عكا وصيدا ومصر وغيرها. وكان لروسيا القيصرية نصيب وافر من دعم تلك الحركات، ولا سيما حركة ضاهر العمر في عكا. وبالرغم من ان عجز الدولة العثمانية كان واضحا للدول الاوروبية منذ مطالع القرن الثامن عشر، فان حركات التمرد والعصيان في اواسط هذا القرن جاءت تؤكد عجزها الفاضح تجاه ولاتها بالذات. وكانت السلطنة العثمانية تجد ان خير وسيلة لحماية نفسها من السقوط ان تقدم المزيد من التنازلات للدول الاوروبية التي لم تكن تحاربها، مع العلم بان تحالفات هذه الدول كانت سريعة التقلب، اذ ما كانت احدى الدول تنال امتيازات جديدة حتى تسارع اخرى الى شن حرب على السلطنة لانتزاع امتيازات تفوق ما حصلت عليه الاولى.[1]

واما على الصعيد المحلي فقد وجدت السلطنة العثمانية ان الطريق الوحيد للحفاظ على تماسكها هو الاقدام على تنازلات لولاتها، حتى من كان منهم في حالة عصيان. فقد منحت ضاهر العمر القابا متعددة وسلطات واسعة، كما منحت الجزار لقب حاكم صيدا وطرابلس، وولته على دمشق، وسلمته قيادة قافلة الحج. طوال السنوات الواقعة بين ١٧٩٠ و١٧٩٥ ، ثم كانت له فيما بعد منذ ١٧٩٩ بعد مجيء الحملة الفرنسية على مصر.[2] ولذا لم يقطع الولاة صلتهم بالسلطنة العثمانية التي باتت تكتفي بان يعترف رسميا بسلطتها وتقدم الضرائب لخزائنها مع اطلاق يد الوالي في تسيير امور مقاطعاته، سواء بقي ضمن حدودها او توسع الى مقاطعات جديدة يسيطر عليها بالقوة ويضمن الحصول على التزامها من جانب السلطنة لقاء دفع ضرائبها.

ولكن هذه السلطنة المفككة ابتداء من رأس الهرم السياسي العثماني، استطاعت ان تبقى سنوات طويلة على قيد الحياة، رغم حالة «الرجل المريض» او «الجثة التي هي في حالة متقدمة من الاهتراء» حسب تعبير ماركس - التي كانت عليها. فقد انقذها التنافس الاستعماري الاوروبي من مصيرها المحتوم، وامد في عمرها حتى الحرب العالمية الاولى «اذ لم

---

١ - عادل اسماعيل: «الوثائق الدبلوماسية والقنصلية»، بالفرنسية، الجزء الاول، المقدمة، ص٢٥.

٢ - J. Hajjar «Le Christianisme en Orient..», P. 3.

يكن في اوروبا كلها قوة عسكرية واحدة لم تكن على استعداد لتقديم آخر رجل وآخر فلس لديها كي تمنع سقوط السلطنة العثمانية وتحطمها »[٣].

فقد كانت الدول الاستعمارية خلال القرن التاسع عشر تخشى الصدام العسكري المباشر مع السلطان، لا خوفا من جيوشه، بل خوفا من تصادمها فيما بينها من اجل اقتسام التركة. وبات واضحا ان القوى الاستعمارية الخارجية كانت تسعى للاتفاق « الودي » فيما بينها قبل الاقدام على ضربة عسكرية تكون مضمونة النتائج على قاعدة ذلك الاتفاق، بعد ان باتت قدرة السلطنة على الرد معدومة تماما.

وهكذا تساقطت الولايات العثمانية تباعاً، داخل البلقان وآسيا وافريقيا، في أيدي القوى الاستعمارية، ولا سيما الفرنسية والانكليزية والروسية. وعزلت القوى الاستعمارية الفتية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وبخاصة المانيا وايطاليا، عن كل احتمال باقتسام اجزاء من تلك السلطنة، او اجزاء من افريقيا غير مساحات صحراوية لا قيمة لها. وبهذه الوسيلة استمرت السلطنة على قيد الحياة حتى قيام صدام شامل في مطالع القرن العشرين بين القوى الاستعمارية الساعية الى اقتسام العالم.

وتبعا لهذه اللوحة التاريخية السريعة التي تمثل السلطنة العثمانية منذ نهاية القرن السابع عشر حتى سقوطها النهائي في مطالع القرن العشرين، نحاول تلمس الاسباب العميقة التي ادت الى ضعف السلطنة وانحطاطها ثم زوالها. واذا كانت هذه اللوحة السريعة تشير الى الدور الهام الذي لعبه العامل الخارجي في تفكيك بنى السلطنة، المتمثل بالاطماع الاستعمارية لاقتسام العالم في عصر التدامج بين الرأسمالين المالي والصناعي، فان هناك كثيرا من السمات المحلية المرتبطة بالبنية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والادارية والعسكرية للسلطنة العثمانية ساعدت فعلا على تحقيق الاهداف الخارجية لتصديع السلطنة واقتسام ولاياتها. ونؤكد مجددا اننا سنقتصر في هذا المجال على ابراز الترابط بين التفكيك الاستعماري لبنى السلطنة العثمانية والتأزم الاقتصادي والاجتماعي والسياسي للامارة الشهابية والصدامات التي قضت عليها في اواسط القرن التاسع عشر وسمحت بظهور دويلات طائفية على انقاضها باسم القائمقاميتين والمتصرفية.

واذا كان عادل اسماعيل يلخص اهم الاسباب في انحطاط السلطنة العثمانية بـ: « عدم

٣ - OP. Cit. P. 81

كفاءة السلاطين في ادارة الحكم، وفساد الادارة، وانتشار الرشوة داخل القوى المسلحة وعدم نظامية قوى الانكشارية، والنقص في القوانين والنظم الخاصة بدولة مترامية الاطراف تمتد من المحيط الاطلسي حتى الهند وتضم في احشائها اجزاء واسعة من اواسط اوروبا... »[٤].
فان مثل هذه العوامل كانت وراء سقوط اية سلطنة او امبراطورية امتد حكمها مئات السنين، كما حدث للخلافة العباسية او دولة المماليك او سلطنة العثمانيين او امبراطوريات اوروبا وآسيا وغيرها. ولذلك لا بد من رصد بعض السمات البنيوية التي هي في صلب التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للسلطنة العثمانية والتي ساعدت على تفجيرها. وتكمن هذه السمات في نمط الانتاج بالذات وفي العلاقات التي تتولد على اساسه. فالسلطة العثمانية سلطة ذات طبيعة طبقية بالضرورة لأنها تقيم علاقات ترتبط ارتباطا وثيقا بالانتاج والعمل وتوزيع الملكية وحصص الارباح. وبالتالي فانه لا يغير في جوهر هذه العلاقات بعض السمات الخاصة بنظام الملل والطوائف والرعايا، وملكية السلطان العليا للارض، والاحتكام الى الشريعة الاسلامية وغيرها. فهذه السمات الخاصة تعمل لمصلحة قوى اجتماعية داخل السلطنة، وهي قوى طبقية بالرغم من عدم وضوح التمايز الطبقي بشكل كاف، لأن هذا التمايز كان يبرز بوضوح مع تزايد الفرز الاجتماعي في السلطنة وولاياتها.

وهنا يبرز دور العامل الخارجي الاستعماري - وهو ذو وجه طبقي ايضا يعمل لمصالح الرأسمالية الاوروبية الناشطة - في تفسيخ السلطنة، واقتسام ولاياتها، والسيطرة على اسواقها التجارية، واستغلال قواها المنتجة. وعلى قاعدة هذه الخلفية النظرية نحاول رسم صورة للتركيبة البنيوية للسلطنة العثمانية القائمة على اتساع رقعتها في اوروبا وآسيا وافريقيا من جهة[٥]، وعلى عوامل التفسخ والتفكك القائمة في صلب ذلك الاتساع الذي حمته لفترة طويلة قوى عسكرية قوية في المرحلة الاولى، واختلاف على اقتسام «التركة» بين القوى الاستعمارية في المرحلة التالية حتى الحرب العالمية الاولى.

وسنكتفي هنا بابراز مستويين من تفكيك بنى السلطنة العثمانية، لهما علاقة مباشرة بالمسألة الطائفية موضوع دراستنا. وهذان المستويان هما: تفكيك نظام الملل العثماني، وتفكيك البنى الاقتصادية وأثره في التأزم الاجتماعي على صعيد الامارة الشهابية. واما تغريب

---

٤ - عادل اسماعيل، الوثائق، مجلد اول، المقدمة، ص٢٥.

٥ - جب وبوون: «المجتمع الاسلامي والغرب»، ص٣٢ - مترجم.

السلطنة وتفكيك بناها السياسية والعسكرية فنشير اليها في بعض جوانب البحث من غير تفصيل.

عن التفسخ الطائفي المذهبي وتفكيك نظام الملل العثماني

استمدت السلطة المركزية العثمانية كثيرا من قوانينها طبقا للشريعة الاسلامية على اساس المذهب الحنفي واعتبرت نفسها الوريث الشرعي للخلافة الاسلامية وتلقب السلطان العثماني بـ « خادم الحرمين الشريفين »...الخ.

اما علاقة هذه السلطة المركزية بغير المسلمين، او بأهل الكتاب من مسيحيين ويهود وصابئة، فكانت طبقا لتعاليم الشريعة الاسلامية فسمح لهم بالحفاظ على عقائدهم الخاصة وبان يتمتعوا بالحماية كرعايا للسلطان شرط ان يدفعوا الجزية عن رؤوسهم والخراج عن اراضيهم. وفي صلب تطبيق العثمانيين للشريعة الاسلامية يبرز منذ البداية التميز الطائفي، لا بين المسلمين وأهل الكتاب فحسب، بل بين الطوائف الاسلامية نفسها، اذ اعتبروا أنفسهم ممثلين «للسنة» او الاسلام الحنيف وعاملوا الشيعة وباقي الطوائف غير السنة، من دروز ونصيرية وغيرهم، معاملة قاسية عرفوا معها من انواع الاضطهاد مالم تعرفه اية طائفة من طوائف اهل الكتاب. وكانت هذه التدابير باسم « الشريعة الاسلامية » عاملا مؤثرا في تقويض بنيان السلطنة اذ اعتبرت كافة الطوائف الاسلامية، من غير السنة، ان الدولة العثمانية تسعى دوما لاضطهادها الطائفي فأكثرت من حركات التمرد والعصيان عليها فكانت هذه الحركات عوامل التفجر الدائم في داخلها.

ومع بروز الاطماع الاستعمارية الاوروبية في المنطقة كان يجري التحضير لجعل الطوائف المسيحية، واليهود، عامل تفجير آخر ضد السلطنة بحيث عرف القرن التاسع عشر، وهو عصر الاستعمار المباشر، الكثير من الحركات الطائفية الرامية الى ايجاد « اوطان قومية طائفية » من مسيحية ويهودية. فالسياسة الطائفية العثمانية، بالرغم من كثرة الكلام على حسنات تسامحها مع الطوائف من غير السنة، كانت عامل انحطاط للسلطنة اذ احدثت خللا كبيرا في التركيبة البنيوية لسكان السلطنة، سواء في البلقان او في الولايات العربية.

فالعثمانيون الذين اعترفوا بالمذاهب الاسلامية الاربعة فضلوا تطبيق الشريعة على اساس المذهب الحنفي ورفضوا رفضا قاطعا الاعتراف بالمذهب الجعفري، بل سارعوا الى منع اي تعليل او تفسير فلم تعد هناك امكانية للتطوير في مجال الشرع. ولذا نجد شاه ايران اكبر حكام الشيعة يتحالف في نهاية القرن السابع عشر مع «الحلف المقدس» ذي الاهداف الصليبية الواضحة بزعامة البابا على السلطنة العثمانية. وكان لقيام دولة شيعية في فارس اثر واضح في ازدياد عدوانية السلطنة العثمانية حيال رعاياها من الشيعة، اذ كانت السلطنة تسعى جاهدة لكي تبقى المركز الاسلامي الوحيد في العالم ويبقى السلطان نفسه ممثلا للرسول في «حماية الدين وسياسة الدنيا». وكانت وتيرة الاضطهاد تشتد خاصة ابان حركات التمرد على السلطنة، اذ اعتبرت تلك الحركات معادية لوحدتها وعامل تهديم لبنيانها السياسي - الطائفي. وهكذا صنفت حركات التمرد التي قام بها الدروز والنصيريون وغيرهم بمثابة عداء كامل للسلطنة، وقمعت بقسوة ابان الفترة التي شهدت تزايد قوة العثمانيين العسكرية الضاربة.

وبالاضافة الى التفكك البنيوي على الصعيد الطائفي كانت مظاهر هذا التفكك تتغلغل في جميع جوانب الحياة اليومية وتحدد علاقة السلطة المركزية بالسكان على اساس انتماءاتهم الطائفية، و«لذا اصدر السلاطين لوائح، كل منها يسمى «قانونا»، بقصد تحديد التبعات التي تتضمنها هذه العلاقة بالنسبة الى الاشخاص الذين هم في خدمة الحكومة بالفعل، بالاضافة الى تحديد اوضاعهم وواجباتهم وازيائهم، الى غير ذلك»[٦]. اي ان مظاهر ذلك التفكك البنيوي الطائفي دخلت في عمق التركيبة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والادارية وغيرها، بحيث لعبت الطائفية دورا بالغ الاهمية في تقسيم الناس الى كتل بشرية تعامل على اساس انتمائها الطائفي. ومهما كانت حدة هذه العلاقة الطائفية، ولا سيما، إبان الازمات فان ذلك الانتماء لم يستطع ان يلغي او يكون بديلا للانتماء الاجتماعي ذي الوجه الطبقي الواضح. فعندما يضطهد احد التجار المسيحيين او اليهود فان عاملا فاعلا يكمن في صلب ذلك الاضطهاد وهو غناه المادي لا انتسابه الطائفي. فذلك الغنى هو السبب المباشر في بروز اطماع الولاة الاشعبية حياله، إذ كثيرا ما يكون هو نفسه الساعد الايمن لذلك الوالي في الامور الادارية والمالية والتجارية. وتجربة ولاة دمشق وصيدا وعكا، ولا

---

٦ - Antoine Fattal: «Le statut Légal des non-musulmans en pays d'Islam». chap. VI. «Les droits Civiques et politiques» PP. 232-263.

سيما الجزار، مع عائلات السكروج وفارحي ومشاقة والصباغ وغيرها خير دليل على ذلك. كما ان اضطهاد الدروز والنصيرية والشيعة وغيرهم لم يكن مجرد اضطهاد طائفي، بل كان قمعا لحركة تمرد او عصيان ترى السلطنة العثمانية انها تهدد وحدتها وسلامة امنها. ويكون قمع هذه الحركة اكثر عنفا وشراسة اذا كانت صادرة عن طوائف معادية للمذهب السني ومرتبطة بأعداء السلطنة في الخارج.

ومن الطبيعي أن لا تقتصر حملات قمع العصيان على الأمراء أو الحكام العصاة بل تتعداهم الى كافة رعاياهم، وهم بالضرورة رعايا طوائف معينة تبعاً للتساكن الطائفي في مقاطعات السلطنة، وفي مقاطعات الامارة بخاصة.

واما حركات التمرد الداخلية بين الـولاة فلم تكن تخيف السلطنة اذا ما سارع الوالي القوي الى اعلان خضوعه للسلطان وتعهد له بدفع الضرائب عن الولايات التي يسيطر عليها. ولم تكن جميع الولايات تخضع للضرائب نفسها، بل كانت السلطنة العثمانية تتكيف مع واقع تلك الولايات. فمعظم الممتلكات الاوروبية بقيت تحت اشراف السلطة المركزية المباشر، في حين كانت الولايات الآسيوية تدفع الجزية. واما نيابات شمالي افريقية الثلاث فكانت شبيهة بولايات القرم. وكذلك كانت حال اشراف مكة الذين كانوا يعترفون بسيادة السلاطين الذين ثبتوهم في مراكزهم. فلم يكن احد من حكام شمالي افريقيا والقرم واشراف مكة يدفع الجزية بل كانوا جميعا على العكس من ذلك يتلقون الهدايا من الباب العالي.

وكان اشراف مكة يعتبرون من نسل النبي، ولهذا كانت الهدايا التي ترسلها اليهم الدولة العثمانية تصلهم سنويا في موسم الحج. وسرعان ما انتقلت عدوى هذه الامتيازات الطائفية لاهل البيت او «الاسياد» الى كافة ارجاء السلطنة، ومنها المقاطعات الشهابية في جبل عامل خاصة. ومع انحطاط السلطنة باتت هذه الامتيازات مكاسب ثابتة لقوى طائفية تعيش طفيليات على حساب جماهير القوى المنتجة. فقد كان على الولايات التي تدفع الضرائب ان تقدم كميات كبيرة منها لتسد النقص الناجم عن اعفاءات الولايات الأخرى، والمصاريف المترتبة من جراء الهدايا المقدمة الى بعض الحكام ورجال الدين والأسياد من نسل النبي وغيرهم. وهكذا يبدو بوضوح أن الامتيازات الطائفية امتيازات طبقية تخص القيادات الحاكمة والقوى الاجتماعية المرتبطة بها وذلك على حساب القوى المنتجة.

وعلى اساس الملاحظات السابقة يمكن التأكيد ان نظام الملل العثماني كان السبب الاول في تفسخ سكان السلطنة طائفيا الى ملل ومذاهب ورعايا. وكان تطبيق هذا النظام يراوح

بين اللين والصرامة تبعا لمزاج الولاة وقدرتهم على تنفيذ رغباتهم. فالسلطنة تمتد مساحات شاسعة من المحيط الاطلسي حتى اواسط اوروبا وافريقيا وآسيا، وتضم تكتلات طائفية كثيرة تعتبر بحماية السلطان شرط الاعتراف بالطاعة وتقديم الضرائب. ولذا عرفت السلطنة في فترات القوة تدابير صارمة تجاه كل تدخل اجنبي في شؤون الملل او الادعاء بحماية رعايا تابعين للسلطان. فقد اعتبر ان هذا الاخير هو الوحيد الذي يحق له تقديم مثل تلك الحماية لرعاياه. وقد احتكرها طوال مئات من السنين لم يكن ملوك اوروبا الاقوياء يتجرأون فيها على ادعاء الحماية، بل كانوا يوعزون الى سفرائهم لدى الباب العالي ان يلفتوا نظر السلطان الى بعض التعديات التي تحصل على رجال الدين التابعين لهذا الملك أو ذاك.

وكانت هذه التعديات دائما فردية وذات علاقة وثيقة بتصرف الحاكم المحلي، اذ لا يعرف ان السلطنة اتخذت رسميا اية تدابير قمعية بحق اي من الطوائف او الملل الخاضعة لها.

ونظرا لأهمية هذه النقطة في دراسة «المسألة الطائفية في لبنان» افردنا لها شرحا وافيا يثبت ان حماية الملوك الاوروبيين والبابوات للمسيحيين في الشرق كانت مجرد إسقاطات وهمية اذ لم تمارس تلك الحماية الا عبر السلطان نفسه. واما التفجر الذي حدث في القرن التاسع عشر فيجد كامل تفسيره الطائفي ـ السياسي في المخططات الاستعمارية الغربية التي استخدمت بعض الطوائف المسيحية للضغط على السلطنة واجبارها على تقديم تنازلات اقتصادية وسياسية تمهيدا لتفكيكها النهائي واقتسامها.

حول ادعاء ملوك اوروبا حماية المسيحيين من رعايا الدولة العثمانية.

تكثر الاسقاطات في الكتابة التاريخية الطائفية، ولا سيما المارونية، عن حماية ملوك فرنسا للرعايا المسيحيين داخل السلطنة العثمانية، وتبالغ في شأن هذه الحماية فتنسب اليها دورا هاما في بقاء المسيحية والمسيحيين في المشرق العربي وسائر ارجاء السلطنة. ولكن الواقع التاريخي يؤكد ان ايا من ملوك اوروبا، وعلى رأسهم ملك فرنسا، لم ينل مثل تلك الحماية، او يقم بالدور المزعوم في الحفاظ على المسيحية والمسيحيين داخل السلطنة العثمانية. وعلى العكس من ذلك، لم تكن نكبات المسيحيين تتم الا بتدبير مباشر من الدول الاستعمارية

الغربية، وبتحريض منها، كتوطئة للتدخل في شؤون السلطنة، والتوسع في نيل امتيازات تجارية فيها.

فرعايا السلطان العثماني، على اختلاف طوائفهم، كانوا تابعين للسلطان والهرم السياسي المنفذ لأوامره،ولم يكن للحماية الخارجية اي اثر. ولم تكن الامتيازات التي نالها ملوك اوروبا سوى امتيازات لرعاية شؤون الاجانب، اي الاوروبيين، ولم تكن تشمل غير افراد قلائل جدا من الرعايا المحليين النين يعملون في سفارات الدول الاوروبية وقنصلياتها.

ولم تعف تلك الامتيازات الرعايا الأجانب أنفسهم من الاعتراف بالطاعة وتقديم الضرائب في القطاعات التي يعملون فيها، ولا سيما القطاعات التجارية، تسهيلا لاعمالهم وحماية لارواحهم وممتلكاتهم، وهي عادات متبعة في تجارة العرب مع الخارج منذ زمن بعيد.

وهنا يطرح السؤال الاساسي: ما هو الهدف من نشر عدة كتابات واختلاق « حقائق تاريخية » عن حماية ملوك اوروبا « المسيحيين جدا » للرعايا المسيحيين التابعين للسلطنة العثمانية؟

يبدو ان الجواب على هذا السؤال يختزل الكثير من الاسقاطات السياسية المباشرة عن الحماية، « والوطن الماروني »، والكلام المستمر على اضطهاد المسيحيين في الشرق، وتضخيم الحوادث الاجتماعية ذات الوجه الطائفي لاستدرار عطف الدوائر الغربية على مسيحيي الشرق[٧]. ولذا لا بد من توضيح بعض الحقائق التاريخية في محاولة لرصد تطور مقاطعات الامارة وبيان اثر الفكر الطائفي على تجزئتها.

كان السلطان العثماني يملك وحده حق حماية الرعايا التابعين له والاجانب المقيمين داخل حدود سلطنته، وتقديم الامتيازات للملوك الاوروبيين لتسهيل تنقلات رعاياهم وتجارهم ومرسليهم، والحفاظ على اشخاصهم وارزاقهم.

فسلطته تشمل اذن هؤلاء الاجانب بقدر ما تشمل رعاياه المحليين. ويسقط بذلك كل ادعاء بحماية ملوك اوروبا للرعايا الاجانب او المحليين، اذ لم تظهر مناسبة واحدة طوال تاريخ السلطنة العثمانية الذي يناهز اربعماية سنة، بدت فيها تلك الحماية وكأنها تتعارض مع رغبة السلطان وصلاحياته وسلطاته المطلقة. ويكفي التذكير هنا بأن السفراء الاجانب

٧ - D. Chevallier: «La Société du Mont - Liban..», P. 40-42.

والقناصل كانوا هم انفسهم عرضة للترحيل والقتل، وكذلك كان التجار والمرسلون. فكثيرا ما تعرض بطاركة موالون للبابوية وسفراء وقناصل لعقوبات صارمة من جلد واهانة، دون ان تستطيع اية قوة خارجية حماية هذا السفير او ذاك القنصل او ذلك البطريرك.

وهكذا تتأكد سيطرة السلطان العثماني غير المحددة على كل شبر من اراضي السلطنة وعلى كل فرد من سكانها. اضف الى ذلك انه كانت ترد في كل نص من نصوص الاتفاقيات الكثيرة المسماة بالامتيازات تعابير تؤكد حرفية العبارة التالية: «سوف يقيم هؤلاء الرعايا في ظل حمايتنا ويعيشون في كنفنا السلطاني الذي يحميهم من كل اعتداء»[٨].

والسلطان العثماني لا يميز في هذا المجال بين مسيحيين غربيين ومسيحيين شرقيين بل يعامل الجميع على هدي توصيات القرآن باكرام اهل الكتاب وعدم الاعتداء على اشخاصهم وممتلكاتهم شريطة ان يعلنوا الطاعة ويدفعوا الجزية والخراج.

وكان اعفاء الرعايا الاجانب من هاتين الضريبتين لسبب واقعي هو عدم تملكهم للاراضي وعدم اعتبارهم من رعايا السلطنة المسيحيين المعفين من الخدمة العسكرية لقاء دفعهم الجزية او ضريبة الرؤوس. فتعامل السلطان مع الاجانب كان ينبع من طبيعة نظام الملل العثماني الذي قسم سكان السلطنة الى مسلمين يدفعون الزكاة والخمس والعشر وغيرها، ورعايا من غير المسلمين يقدمون الخضوع للسلطان ويدفعون الخراج والجزية[٩]. وكان من الطبيعي ان يصنف الاجانب في عداد الرعايا العثمانيين من غير المسلمين وان يدفعوا الضرائب التجارية لان اكثرهم كانوا من التجار ولا علاقة لهم بملكية الاراضي الزراعية وانتاجها.

ولذا يمكن التأكيد بأن السلطان او من يفوضه من صدر اعظم او وزير او وال، كان المسؤول الوحيد عن تطبيق الاتفاقيات مع الملوك الاجانب تبعا لارادته الشخصية من جهة، وقدرة السلطنة العثمانية على المجابهة من جهة أخرى. وأما حماية ملوك اوروبا وأباطرتها «المسيحيين جداً» لنصارى الشرق فلم يكن لها أي وجود عملي إلا عبر السلطان وولاته المحليين بالرغم من «رسائل الحماية» التي كانت تغدقها البابوية وملوك فرنسا وغيرهم على المسيحيين في الشرق[١٠]. كما يمكن التأكيد استناداً الى وثائق تلك الفترة أن أياً من ملوك

---

٨ - B. Homsy: «Les Capitulations..», P. 44.

٩ - A. FATTAL: «op. cit.» chap. VII– «Les DIMMIS et l'impôt» PP. 264–343.

١٠ - على سبيل المثال راجع رسالة لويس الرابع عشر بتاريخ ٢٨ نيسان - ابريل ١٦٤٩، ورسالة لويس الخامس عشر

أوروبا، وعلى رأسهم لويس الرابع عشر وغيره، لم يشذ عن هذه القاعدة. فالسلطان هو الحامي الحقيقي الوحيد لجميع الأجانب المقيمين داخل حدود سلطنته بالقدر الذي يحمي به رعاياه من كافة الطوائف، ولا سيما المسيحيين منهم. وبذلك تسقط الادعاءات بحماية ملوك أوروبا لنصارى الشرق كاسقاطات وهمية لا أساس تاريخياً لها[١١].

اضف الى ذلك انه بامكان الولاة العثمانيين، ولا سيما في مراحل ضعف السلطنة وانحطاطها، تجاهل كل الامتيازات المبرمة بين السلطان العثماني وملوك اوروبا، دون ان يستطيع اي ملك اوروبي او السلطان العثماني نفسه اتخاذ اي اجراء ضدهم. ولم نستطع الحصول على نموذج واحد يؤكد تدخل السلطان او الصدر الاعظم لعزل احد الولاة بسبب سوء معاملته للرعايا الاجانب وقناصلهم وسفرائهم وتجارهم. حتى ان احمد الجزار، والي عكا، قام بطرد كل التجار والرعايا الفرنسيين، وعلى رأسهم القنصل، من صيدا وعكا[١٢]. وبالرغم من احتجاج السفير الفرنسي في الآستانة، فان اية عقوبة لم تنزل بالجزار بل كوفيء باضافة ولاية دمشق اليه، وبترؤس قافلة الحجاج الى مكة طوال السنوات الخمس بين ١٧٩٠ و١٧٩٥، وهو مركز يدل على تميز الوالي وارتفاع قدره في نظر السلطنة العثمانية.

ان النظام السياسي العثماني كان المسؤول الوحيد عن حماية رعاياه، على اختلاف جنسياتهم وطوائفهم، وعن جميع الرعايا الاجانب القادمين الى السلطنة لممارسة التجارة او للتبشير والتعليم في المدارس. واما اضطهاد سكان السلطنة العثمانية، من مسلمين وغير مسلمين، فكان ينبع من السيطرة الطبقية للنظام السياسي السائد. وتشمل هذه السيطرة كافة السكان وان بدرجات متفاوتة تبعا للغنى والملكية والارباح وكثرة النقود المدخرة.

بتاريخ ١٢ نيسان - ابريل ١٧٣٧. عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١٧٧ - ١٧٨ و١٧٩ - ١٨٠.

١١ - Homsy - op. cit. - P. 50.

١٢ - Homsy - P. 48-49.

وتجدر الاشارة هنا الى عملية الطرد التي تمت عام ١٧٨٩. ولكن علاقة الجزار بالقنصل الفرنسي ورعايا الفرنسيين في صيدا كانت قد بدأت تسوء قبل ذلك التاريخ بزمن طويل. فالقنصل الفرنسي في صيدا يشير في تقرير له بتاريخ ٣٠ تشرين الثاني - نوفمبر ١٧٧٣ الى ان الجزار طلب من احد الفرنسيين مرافقته لرؤية القنصل. ولما اعتذر الرجل لأسباب خاصة نهره الجزار قائلا «ايها الكلب، هل تعتقد ان بامكانك الرفض عندما يطلب منك بوسناكي مثلي مرافقته لمقابلة قنصلك؟».

عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الثاني، ص٣١٨.

حماية الارساليات والمرسلين الاجانب

لم يكن هناك حتى ظهور اتفاقية عام ١٦٠٤ بنود خاصة بالمرسلين الاجانب والعمل التبشيري فقد كان وجود اولئك المرسلين مقتصرا على بضعة كهنة يرافقون الرعايا الاجانب ويقيمون معهم قبل ان تسمح لهم الامتيازات بحراسة بعض الاماكن المقدسة في القدس وغيرها.

وكانت جهود المرسلين المبشرين من الاجانب حتى نهاية القرن السابع عشر عديمة الفائدة، اذ اقتصرت على اعادة بعض الكاثوليك القدماء الى حمى الكثلكة ويرى موسيه عام ١٦٩٦ ان جهود المرسلين لم تكن قد افلحت في استمالة اعداد تذكر من اقباط مصر[١٣].

وكانت حصيلة هذا القرن من الذين عادوا الى الكثلكة او تنصروا بفضل جهود المرسلين كما يلي[١٤]:

٧ من الكاثوليك القدماء.
١٢ من الطوائف المنشقة عن الكاثوليكية.
٢ من الارثوذكس، ويسمونهم الهراطقة الارثوذكس.
٢ من الاتراك.
يهودي واحد.

اي ان المجموع العام كان ٢٤ كاثوليكيا منهم ٢١ من المسيحيين ومسلمان ويهودي واحد، وهي حصيلة مخيبة للآمال. وعندها توجهت جهود المرسلين لاحتضان الموارنة بشكل خاص، مما دفع البطريرك الماروني عام ١٦٩٦ الى تقديم احتجاج شديد اللهجة الى البابا بشأن الآباء الفرنسيسكان المقيمين في بيت لحم «الذين يعملون على تحويل الموارنة الى لاتين».

وجاءت احصائيات ١٧٥٢ تؤكد تخوف بطريرك الموارنة من غزو الآباء المرسلين لرعاياه، ولا سيما في المناطق الواقعة خارج حدود المقاطعات اللبنانية. ففي احصاء عام

---

١٣ - M. Musset: «Histoire du Christianisme et spécialement en Orient». Jérusalem 1948 - T II P. 216.

١٤ - Hajjar - op. cit. - P. 20.

لنشاط المرسلين التابعين للبابوية في المشرق العربي بخاصة، تطالعنا الارقام التالية لطائفة اللاتين:

٣٣٣ في القدس، منهم ١٣٩ مارونيا.
٣١٥ في بيت لحم.
٩٥ في مار يوحنا.
١١٥ في حلب.

واما مدارس هؤلاء المرسلين اللاتين فكانت تضم خلال هذه الفترة الاعداد التالية:

٢١ في القدس.
٩٥ في بيت لحم.
٥ في مار يوحنا.
١٥ في قبرص.

وهذه الارقام هزيلة جدا اذا ما قيست بالدعاية الضخمة التي رافقت تحليل دور الامتيازات الاجنبية في حماية المسيحيين في الشرق ودور المرسلين في دفع اعداد كبيرة منهم الى احضان الكثلكة. ونسارع الى التأكيد بأن رد الفعل الارثوذكسي كان شديدا تجاه عمل المرسلين،فكثيرا ما تعرضوا للضرب والاهانة، واستصدرت الفرمانات السلطانية للحد من نفوذهم، وجمع بين فكرة «تغريب المسيحيين المشرقيين وانتائهم إلى طائفة اللاتين» وبين العداء للسلطنة العثمانية على اختلاف سكانها وانتماءاتهم الطائفية. وكان لهذا العامل أثر حاسم في اعاقة عمل المرسلين في المشرق العربي بكامله، فاضطر بعضهم للنزوح الى المقاطعات اللبنانية التي بدأت تختزن اعداداً كبيرة من كافة الطوائف المنتمية الى الكثلكة. ويطرح هذا على بساط البحث أمر توضيح الامتيازات الهشة التي يكثر استخدامها في الأدبيات الطائفية المسيحية، ولا سيا المارونية والكاثوليكية.

لقد صاحب الانتصارات الاوروبية عبر الحلف المقدس القائم منذ ١٦٨٤ لمقاومة جيوش السلطنة العثمانية في اوروبا بروز اتفاقيات جديدة تحمل امتيازات جديدة. فنالت دول الحلف ـ ولا سيا النمسا ـ امتيازات دينية في الاراضي المقدسة داخل فلسطين. وكانت هذه الامتيازات تشمل حماية الحجاج والاماكن المقدسة وحرية زيارتها وضمان الارواح

والممتلكات، كما نصت اتفاقية كارلوفيتز (Carlovitz) في بندها الثالث عشر[١٥].

وكانت السلطنة قد منحت امتيازات مماثلة للرعايا النمساويين تتصف بميزتين هامتين: الاولى تقضي بحماية الكهنة الكاثوليك وتمنع تعديات الكهنة الارثوذكس عليهم اثناء ممارساتهم الطقوسية في الاماكن المقدسة وتفرض على السلطات التركية رفع المظالم عنهم والكف عن اعتماد سياسة «البلص» معهم. واما الميزة الثانية، وهي الاهم، فتنص على اعتبار كنيسة دير مار يوحنا في القدس ملكية خاصة للكاثوليك، واعتبار اديرة ومناطق اخرى تابعة لهم في بيت لحم والناصرة، والسماح لهم بممارسة شعائرهم الدينية علانية على جبل الزيتون، ومنحهم حق ترميم بعض الكنائس والاديرة واصلاح ما تهدم منها واستقبال الحجاج الاوروبيين.

وقد اعتبرت الكنيسة الارثوذكسية ان تلك الامتيازات تشكل اعتداء صارخا على امتيازاتها المحتكرة في هذا المجال منذ سنوات طويلة. ولذلك سارعت روسيا القيصرية، التي كانت تدعي حماية الارثوذكسية، للحصول على امتيازات اكبر منذ مطالع هذا القرن وضرب المكتسبات الكاثوليكية السابقة. وقد تم لها ذلك في عام ١٧٢٢ بصدور الفرمان السلطاني القاضي بتحريم عمل المرسلين الكاثوليك بين رعايا السلطنة ومعاقبة المسيحيين المشرقيين الذين يرتدون الى الكثلكة او يعتنقونها. وهو فرمان سياسي يظهر بوضوح سياسة السلطنة العثمانية لايجاد سياسة أوروبية توازن بين مطامع القوى الاستعمارية وتجعلها حكما في توزيع تلك الامتيازات. وبالرغم من ان تلك الامتيازات بقيت قليلة الاهمية وان امر تنفيذها ظل يعود الى السلطان نفسه، او الى من ينتدبه لذلك من الولاة، فانها شكلت مرحلة جديدة في حياة السلطنة العثمانية ادت الى اضعافها وتفتيتها. فقد جاءت الامتيازات بعد سلسلة من الهزائم المتواصلة ابتداء من عام ١٦٨٣. ولم تعدل بعض الانتصارات العثمانية من طبيعة هذه المرحلة التي حولت سياسة السلطنة، من الهجوم الى الدفاع، ولا سيما بعد معركة بلغراد عام ١٧٣٩. واما «التوازن» بين اطماع القوى الاستعمارية فلم يؤد الا الى ازدياد مستمر في نفوذ الدول الاوروبية داخل السلطنة، وبالتالي الى انحطاط هذه اكثر فاكثر على كافة الجبهات. وليس من الصدف ان يصبح النصف الثاني من القرن الثامن عشر نقطة التحول الكبرى في تاريخ السلطنة فتكثر الانتفاضات وحركات العصيان والتمرد عليها، لا في قسمها الاوروبي فحسب، بل في قسمها الآسيوي والافريقي ايضا، وبشكل خاص في المشرق العربي

---

١٥ - Hajjar – op. cit. – P. 4.

ومصر على ايدي ضاهر العمر الزيداني، وعلي بك الكبير، والجزار، ثم محمد علي...

وكان الخيط الجامع بين كل حركات التمرد والعصيان تزايد النفوذ الاوروبي باستمرار، سواء داخل السلطنة او في المناطق العاصية نفسها. وبات للمرسلين والتجار الاجانب مراكز ثابتة ينطلقون منها ويعززونها باستمرار. ولم يعد بمقدور الولاة المتمردين الوقوف في وجه ذلك النفوذ اذ اخذ القناصل يطلبون من دولهم القضاء على كل وال تسول له نفسه الحد من امتيازاتهم. وها هوذا القنصل الفرنسي يكتب لحكومته في نهاية القرن الثامن عشر خاتما تقريره بالعبارة التالية: «لقد اضعف الجزار تجارتنا بشكل قاتل لذا يجب ان يزول الجزار..»[١٦].

وتجدر الاشارة هنا الى ان حدا دقيقا جدا كان يفصل بين عمل التجار وعمل المرسلين الأجانب، لأن كلا من العملين كان مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بالقنصليات، وبوزارات الخارجية، وممّولاً منها مباشرة او من غرف التجارة. وساعد على بروز رجال الدين المرسلين الى المشرق العربي ان بعض القناصل كانوا قد تعاطوا التجارة مدة طويلة ثم انتقل قسم منهم الى سلك العمل الارسالي. وعلى سبيل المثال فان قنصل فرنسا فرنسوا بيكيه (François Piquet) امضى سنوات طويلة في قنصلية حلب وتعرف بدقة على تجارة السلطنة وولاياتها قبل ان يدخل سلك الارساليات ويترقى فورا الى رتبة اسقف[١٧]. ولم تكن ظاهرة هذا القنصل فريدة من نوعها، بل كانت كثيرة الشيوع طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. ويؤكد هذا ان القناصل والمرسلين والتجار الاجانب كانوا حلقة واحدة متعددة الاهداف، لكن نتائجها كانت تصب بالضرورة في مخططات وزارة خارجية البلد الذي تنتمي اليه وترتبط ارتباطا وثيقا بغرفه التجارية التي تمول مشاريع اولئك الناس الطويلة الامد. وكان للعمل التبشيري اهداف سياسية واضحة تستعير اكثر سماتها من نهضة اوروبا الصناعية، ووفرة سلعها، وازدياد تجارتها، وسعي رساميلها لغزو الاسواق الخارجية تارة باسم الدين، وطورا باسم تبادل السلع والافكار، ودائما بهدف الهيمنة الطبقية لاصحاب الرساميل الذين اخذوا يسيطرون على العالم ويقسمونه الى مناطق نفوذ ومحميات ومستعمرات، ويتحاربون منذ مطالع القرن العشرين لاعادة توزيعه فيا بينهم. وظلت الحماية الدينية مع ذلك جزءا اساسيا من الحماية الاستعمارية وموطىء قدم لها.

---

١٦ - Homsy - op. cit. - p. 182.

١٧ - Homsy - op. cit. - P. 64.

المدلول السياسي لحماية
الاقليات المسيحية في المشرق العربي

كانت اقليات مسيحية كاثوليكية تهرب من نفوذ الاكثرية الارثوذكسية المدعومة من السلطنة، وهي ظاهرة سياسية ذات وجه طائفي واضح. فالسلطنة العثمانية كانت تضم اربع مناطق مسيحية تحكم نفسها بنفسها في ظل قياداتها المسيحية الارثوذكسية، وهي: امارة الفالاش (Valache) وامارة البغدان، ومملكة ترانسلفانيا، وجمهورية دوبروونديك التي استمرت حتى ١٨٠٤ عندما قضت عليها جيوش نابوليون بونابرت[١٨].

ولم يكن هذا النوع من الحكم الذاتي مخالفا للشريعة الاسلامية التي تسمح بان تضم دار الاسلام دولا يحكمها قادة من «اهل الكتاب» شرط ان يدفعوا جزية للخليفة. وهكذا كانت هذه الدويلات الاربع تدفع الجزية للسلطان العثماني. ولم تكن علاقة السلطان برعاياه من غير المسلمين علاقة طائفية من جانب واحد تفترض دوما وجود حاكم مسلم على رأس كل ولاية، بل كثيرا ما تولى السلطة حكام مسيحيون يدينون بالولاء للسلطان. وكانت الاغلبية الساحقة من المسيحيين داخل السلطنة تتجمع حول الارثوذكسية التي اعتبرت «الدين المسيحي الرسمي للسلطنة» الى جانب المذهب الاسلامي السني الحنفي. وكان بطريرك الآستانة يتمتع بنفوذ كبير لدى السلاطين ويشارك عمليا في قمع الطوائف المسيحية التي لا تدين له بالولاء، وكانت السلطنة تقدم له القوى العسكرية اللازمة لتنفيذ ذلك القمع. وقد نص دستور امارة البغدان مثلا على ان السلطات موزعة بين الهسبودار (Hespodar)، او الامراء المحليين، والكنيسة واصحاب الاراضي. وكان ثلاثة ممثلين عن هؤلاء جميعا يجلسون معا في محكمة عليا فيعلن كبير الاساقفة القانون، ويقرر اصحاب الاراضي ادانة المتهم او براءته، وينطق الهسبودار بالحكم[١٩]. واما التنفيذ فتقوم به القوى العسكرية المحلية او العثمانية التي تستقدم من خارج.

ونؤكد هنا اهمية موقف الاكليروس الارثوذكسي الرافض لدعوات التبشير والساعي الى عرقلتها وضربها وتأليب السلطان والسكان المحليين الارثوذكس عليها، لأن هذه المسألة التي تبدو طائفية تندرج بالضرورة في اطار سياسي عام ينبع من تركيبة السلطة العثمانية

١٨ - جب وبوون: «المجتمع الاسلامي والغرب»، الجزء الاول، ص٢٣٦ - ٢٤٢.

١٩ - جب وبوون، المرجع السابق، ص٢٣٠.

نفسها. فهذه السلطة التي تحكم باسم المسلمين والشريعة الاسلامية على هدي المذهب السني الحنفي، كانت في الواقع تفسح المجال واسعا امام تحالف طائفي سني - ارثوذكسي بسبب الامتداد العثماني في البلقان، وهو امتداد سياسي تم فيه السيطرة العثمانية بواسطة حلف طائفي - طبقي حاكم. وكانت العلاقات الطائفية السيئة بين البابوية من جهة، والكنيسة الارثوذكسية من جهة اخرى، عاملا هاما في تعزيز روابط ذلك الحلف الطائفي - الطبقي للسيطرة على الولايات العثمانية في اوروبا وآسيا وافريقيا. وكانت السياسة العثمانية شديدة المرونة في كل منطقة من هذه المناطق. فكل ما كان يهمها هو استمرار سيطرتها، وقد تم لها ذلك طوال عدة قرون.

ولم يكن الرعايا الارثوذكس يشعرون في هذه السلطنة بعقدة الاقليات وبضرورة التجمع في منطقة معينة، ولا حدث ان تعرضوا لاضطهاد طائفي على اساس من ارثوذكسيتهم. فحوادث القمع كانت تتم لاسباب سياسية ابرزها ارتباط الزعامات الارثوذكسية بالاطماع التوسعية لروسيا القيصرية التي كانت تدعي حمايتهم. وكان من الطبيعي ان تلجأ السلطنة الى العنف في قمع هذه التوجهات السياسية التي من شأنها ان تقضي على وجودها اذا استطاعت روسيا القيصرية استمالة الارثوذكس، ولا سيما بعد ازدياد ضغط الدول الاوروبية الاستعمارية لتصديع السلطنة تحت ستار حماية الاقليات الطائفية والعرقية فيها.

ونستنتج مما تقدم ان تيارين سياسيين اخذا ينتظمان جماهير الطوائف المسيحية داخل السلطنة العثمانية منذ مطالع القرن الثامن عشر:

الاول: تيار بزعامة الكنيسة الارثوذكسية التي كانت تشارك فعليا في السلطة السياسية للسلطنة العثمانية عبر مجموعة كبيرة من الامراء ورجال الدين في دويلات البلقان. وظل هذا التيار شديد الارتباط بالسلطنة العثمانية حتى مطالع القرن التاسع عشر عندما اشتدت الدعوات القومية لاقامة دول مستقلة في البلقان بدعم مباشر من روسيا القيصرية.

الثاني: تيار الاقليات الطائفية التي انتسبت الى الكاثوليكية بزعامة البابا وكانت كل من فرنسا والنمسا وبروسيا تدعي حمايتها. وعلى اساس هذا الفرز الطائفي ظهرت مواقف سياسية شديدة الوضوح منذ مطالع القرن الثامن عشر. فعندما احتل الجنويون الكاثوليك مناطق ارثوذكسية في اليونان والبلقان، سارع البطريرك الارثوذكسي في الاستانة الى اعلان الحرم الديني لكل يوناني يقدم اية خدمة للجنويين او يتعاون معهم.

وشجع هذا الموقف الرافض للاحتلال باسم الكاثوليكية قيصر روسيا على التحرك ودعوة شعوب البلقان الى العصيان والثورة على الاتراك والجنـويين معا. ودعا هذه الشعوب عام ١٧١١ للانضمام الى عساكره «التي تناضل تحت راية الارثوذكسية». وكانت التقارير الواردة من المناطق البلقانية الخاضعة للجنـويين تؤكد ان «السكان الارثوذكس يفضلون الف مرة الحكم التركي على حكم الفرنج»[٢٠]. ولعل مرد ذلك يعود الى ذاكرة البلقانيين التي اختزنت مئات المآسي ابان الحملات الصليبية التي بدا معها الحكم التركي اكثر رحمة وعدلا من الناطقين زورا باسم الصليب.

كما ان سياسة «كل مسيحي شرقي تابع للبابا يجب ان يكون من طائفة اللاتين» كانت قصيرة النظر ومضرة جدا بعمل الارساليات التبشيرية. فقد ادركت البابوية مخاطر هذه السياسة بعد تكاثر الاحتجاجات والشكاوى على المرسلين الاجانب. كما قدمت الاحصائيات نماذج معبرة عن عقم مثل تلك السياسة التي تحصر عمل التبشير المسيحي بالمسيحيين من الطوائف المختلفة. اضف الى ذلك ان رد الفعل الارثوذكسي كان عنيفا جدا بحيث تماسك طويلا في وجه سياسة الكثلكة. وساعد العثمانيون على فرز سياسي واضح في صفوف المسيحيين المشرقيين بين انصار البابوية والكثلكة، اي انصار تغريب المسيحيين على هدي شعار المرسلين اللاتين، وبين الموالين للسلطنة العثمانية مع الدعوة الى تطويرها من الداخل عبر القيام باصلاحات تساوي بين الرعايا على اختلاف مناطقهم وطوائفهم. واستمر هذا التيار الاخير حتى نشطت الدعوات القومية الرامية الى تجزئة السلطنة العثمانية وتحرير شعوبها. فجاء انسلاخ دويلات البلقان بضغط مباشر من روسيا القيصرية متزامنا مع هجوم الدول الاستعمارية الاوروبية، ولا سيما فرنسا وروسيا والنمسا وانكلترا، لانتزاع اجزاء من هذه السلطنة منذ مطالع القرن التاسع عشر.

وبناء على هذه الهزات العنيفة التي اصابت السلطنة منذ اواسط القرن الثامن عشر، وتكاثر حركات التمرد والعصيان عليها، كان شعار دفع مسيحيي الشرق الى احضان الكثلكة يفقد الكثير من الزخم والدعم. فقد تقلص نفوذ البابوية السياسي والاقتصادي، وبات واضحا ان التفكير بحرب صليبية جديدة مع السلطنة العثمانية ضرب من الوهم. وسرعان ما سارعت فرنسا الى تثبيت اقدامها التجارية في عاصمة السلطنة وولاياتها وتزعم الدعوة لحماية الكاثوليك في الشرق.

---

٢٠ - Hajjar – op. cit. – P. 11.

وهكذا برز الوجه الحقيقي لسياسة الكثلكة التي تزعمتها فرنسا بعد الثورة طوال القرن التاسع عشر، وهي سياسة استعمارية بحتة تتخذ من الكثلكة هدفا لتوسيع نشاطها في السلطنة العثمانية تنفيذا لمشاريعها التوسعية اللاحقة. فالحكومة الفرنسية التي اقرت فصل الدين عن الدولة، وقلمت اظافر رجال الدين داخل بلادها، كانت تدعم هؤلاء في الخارج لان «سياسة معاداة الاكليروس ليست للتصدير» على حد تعبير غامبيتا (Gambetta) رئيس وزراء فرنسا.

واذا كان من الواضح ان اسبابا عديدة ساعدت على جعل الساحة اللبنانية مركز تجمع الاغلبية الساحقة للطوائف المسيحية المشرقية الكاثوليكية التابعة للبابوية ومعظم بطاركتها، فان الادعاء الفرنسي بحماية الكاثوليك في الشرق، يعني بوضوح اشد ان تلك الساحة ستصبح منطلق الفرنسيين للتوسع داخل السلطنة العثمانية والضغط عليها من اجل تحقيق مكاسب تجارية ومالية فيها[٢١].

وكان لانتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين، وما تبعه من معارك مقاطعجية، ولا سيما معركة عين دارة، لاثبات قدرة الزعامات الشهابية الجديدة على الحكم، الاثر الكبير في تثبيت الساحة اللبنانية كاحد المراكز الاساسية لتجمع الكاثوليكية ومؤسساتها في المنطقة. وبناء على نفوذ المدبرين الموارنة داخل العائلة الشهابية، ووصول قيادات متنصرة منها الى سدة الحكم، اخذت مقاطعات الامارة تسير بخطى متسارعة لرسم حدود سياسية طائفية شديدة الارتباط بحماية الفرنسيين للكاثوليك وحماية خصومهم الانكليز للدروز، وهي الحدود السياسية والعسكرية لتقاطع المخططات الاستعمارية الاوروبية والدفاع العثماني الداخلي الذي يحاول تأجيل سقوط السلطنة في قبضة القوى الاستعمارية. وكانت الساحة اللبنانية بحكم هشاشة تركيبها الطائفي، اكثر مناطق المشرق العربي قابلية للانفجار.

---

٢١ - يرى وضاح شرارة ان تفجر الساحة اللبنانية في اواسط القرن التاسع عشر كان بهدف الضغط على العثمانيين لانتزاع الموافقة على حفر قناة السويس. وقد تم للفرنسيين ذلك عام ١٨٦١. «في اصول لبنان الطائفي..»، ص٣٦.

أضواء على الدور الفرنسي ـ الانكليزي
في تفكيك نظام الملل العثماني

كانت اوروبا القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ترفض السير في مخططات البابوية لحروب صليبية جديدة مع « الشرق الاسلامي ». فنمط الانتاج الرأسمالي الذي بدأ يعمها خلال هذه المرحلة كان شديد الارتباط بالدعوات العقلانية اللاغيبية، والايمان بالثورة الصناعية العلمية منطلقا للتطوير الاجتماعي، لان هذا التطوير من صنع البشر انفسهم لا من صنع القوى الماورائية. وهكذا بدأ يتقلص ظل البابوية وينحسر بسرعة عن مسرح التأثير المباشر على الاحداث ولا سيما بعد الضربة الموجعة التي نزلت بها على ايدي قادة الثورة الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩، ثم بعدها على يد نابوليون بونابرت فيما بعد. لكن ذلك الانحسار كان لمصلحة الفرنسيين في المشرق العربي بشكل خاص، لأن الدور الفرنسي لم يكن يتعارض مع المشاريع البابوية الهادفة الى دفع الطوائف الكاثوليكية المشرقية الى احضان روما. ولذلك قدمت القنصليات الفرنسية في بيروت وعكا وطرابلس وحلب ودمشق خدمات كبيرة لهذا المشروع السياسي ـ الطائفي الرامي الى تميز الموارنة داخل محيطهم العربي « وتغريبهم » السياسي والاجتماعي والثقافي، ونقل الزعامات المقاطعجية المارونية، من دينية ومدنية، الى مرتبة مساوية لمرتبة سائر المقاطعجيين المحليين. وبدأت الارساليات الأجنبية تحضر أبناء الموارنة والكاثوليك وبعض الدروز وابناء الطوائف الاخرى لمرحلة « التصدي » للحكم التركي « والتحرر » من نيره.

من هنا يمكن التأكيد بأن فكرة « تميز الموارنة في محيطهم المشرقي » لعبت دورا اساسيا في تعميق صلة الموارنة والكاثوليك المشرقيين بالبابوية والغرب، وبشكل خاص بالفرنسيين. ولم تع الدولة العثمانية القائمة على نظام الملل العثماني ان ذلك التميز الطائفي سيكون المدخل الى تميز سياسي، والى تفكيك نظام الملل نفسه عبر سلسلة من « الاصلاحات » الرامية الى المساواة بين جميع الرعايا، بمعزل عن الطائفة والعرق والانتماء الديني. وكان للحكم المصري ذي الوجوه الفرنسية المتعددة في مفهوم الاصلاح اكبر الاثر في تفكيك نظام الملل العثماني وتفجير الصدامات الدموية في اواسط القرن التاسع عشر.

أ ـ دعم الاكليروس الآتي من الخارج

ان فكرة «الحرية الدينية»، اي حرية ممارسة الشعائر الدينية، كانت في صلب الامتيازات الاولى التي نالها الفرنسيون منذ عام ١٥٣٥[٢٢]. ولكن تلك الامتيازات بقيت مجرد نصوص غير ذات اهمية، اذ لم تظهر اية حوادث طائفية تقتضي تدخل ملك الفرنسيين لحماية من خوله السلطان حق حمايتهم. واقتصرت الامتيازات على حرية ممارسة الشعائر الدينية في القدس وسائر اماكن العبادة المسيحية، ولم يسمح السلطان لاي ملك اوروبي بان يمارس اية صلاحيات طائفية داخل حدود سلطنته.

ومنذ الثلث الاول للقرن السابع عشر، ـ وفي عام ١٦٢٩ بالتحديد ـ بدأ تمركز الآباء الكبوشيين الفرنسيين في طرابلس[٢٣]، وتملكوا فيها بعض البيوت منذ عام ١٦٥٠ ثم توسعوا نحو عينطورة وغيرها، في حين كان «آباء الارض المقدسة» يبنون لانفسهم اديرة في القدس وسائر أرجاء فلسطين. ويعتقد ان مجيء، الجزويت لأول مرة الى المنطقة كان عام ١٥٨١ ثم كان في المرة الثانية عام ١٨٣١، فقد اقاموا ديرين في طرابلس وعينطورة عام ١٦٥٩. واشتد نفوذهم خلال هذه الفترة قبل ان يأمر البابا باغلاق مؤسساتهم وينتقل بعضها الى الآباء اللعازاريين، كما حدث لديرهم في طرابلس سنة ١٧٨٣[٢٤]. كذلك شهدت هذه الفترة قدوم الآباء الكرمليين والآباء اللاتين وغيرهم. والملاحظ ان تقرير القنصل الفرنسي يؤكد «ان الموارنة يعتنقون المذهب الروماني (الكاثوليكي) وانهم كانوا دوما تحت الحماية الفرنسية». وهذه الفكرة تتكرر باستمرار في معرض الكلام على الموارنة، وتضخيم اعدادهم، وامتدادهم السكني، وضرورة تقديم كامل العون لهم كي يتميزوا عن سائر الطوائف في المنطقة تحت ستار انتمائهم الطائفي الى الكنيسة الكاثوليكية[٢٥]. ولكن الحقيقة السياسية تؤكد حرص الفرنسيين على اعطاء الطائفة المارونية دورا مميزا في مخططاتها اللاحقة.

ويؤكد تقرير القنصل الفرنسي في صيدا بتاريخ آب ـ اغسطس ١٧٠٢ انه «زار مركز البطريركية المارونية في قنوبين، وصلى في كنيستها، فوجد صورة الملك (الفرنسي) على يمين

---

٢٢ ـ الوثائق، المجلد الثالث، ص٢٢٠.

٢٣ ـ الوثائق، المجلد الرابع، ص٦٧.

٢٤ ـ الوثائق، المجلد الرابع، ص٦٩ ـ ٧٠. والخامس ـ ص٢٥٠ ـ ٢٥١.

٢٥ ـ الوثائق، المجلد الرابع، ص٦٧ ـ ٧٦ و٢٩٦.

الكنيسة. وتوجه البطريرك الماروني بالصلاة الحارة من اجل حماية الملك والدعاء له بطول العمر »[٢٦]. وفي تقرير بتاريخ ٢٥ تشرين الاول ـ اكتوبر ١٧٠٢ يصف هذا القنصل نفسه « ديانة الامة المارونية » بانها « مثل ديانة الفرنسيين تماما ولا يميزها عنها سوى استخدام اللغة السريانية اثناء القداس ».. كما يتحدث القنصل عن « مساعدات مالية هامة قدمتها فرنسا للبطريركية المارونية »[٢٧].

وهناك امثلة كثيرة مشابهة تؤكد حرص الفرنسيين على دعم الارساليات التبشيرية الموالية لهم وخوض معارك تبشيرية عنيفة مع المرسلين التابعين للانكليز. وقد شدد الفرنسيون على ضرورة التصدي لهؤلاء المبشرين، فعقد مؤتمر طائفي لكافة الارساليات والطوائف المعارضة للارساليات الانجيلية الانكليزية والاميركية في عام ١٨٢٧، واتخذ قرارات صارمة بحقهم، ورفض بشير الثاني تقديم اية ضمانات لهؤلاء الانجيليين في صراعهم مع الارساليات التابعة للفرنسيين. وكان دعم الارساليات جزءا اساسيا من عمل القنصليات الفرنسية وشغل حيزاً كبيراً من تقارير قناصلهم[٢٨].

ومع عودة اليسوعيين الثانية، بدأ الاهتمام الجدي بالاعمال الطبية للتغلغل في طوائف ومناطق جديدة. كما نشطت حركة المدارس بشكل واضح. وكان الموارنة يعتمدون على التعليم الفرنسي الارسالي حتى ذلك التاريخ. وفي رسالة للامير بشير الثاني الى القنصل الفرنسي في بيروت، اتهم هذا الامير المرسلين الاجانب بالصراع من اجل تقسيم المسيحيين في امارته الى مناطق نفوذ وحملهم مسؤولية كبرى في الصدامات الطائفية.

ورافق دخول الحكم المصري الى المنطقة نمط جديد في كتابة القناصل الفرنسيين الى حكومتهم. فقد ركز هؤلاء على فكرة « حرية العبادة في الجبل » كأحد ابرز منجزات الحكم المصري فيه، واكدوا ان هذه الحرية « اعتقت الموارنة من الحاجة الملحة الى المرسلين ومدارسهم »[٢٩]. وفي ذلك اشارة واضحة الى ضرورة التخلي عن الدعم الكامل للمرسلين الاجانب ودعم رجال الدين الموارنة، في اطار المخطط الفرنسي العام الرامي الى تميز الموارنة ودورهم اللاحق، وهو الدور الذي يجب ان يوكل الى قيادات مارونية، دينية ومدنية، لانها

---

٢٦ ـ الوثائق، المجلد الاول، ص٣٨.
٢٧ ـ الوثائق، المجلد الاول، ص٤٧ ـ ٥١.
٢٨ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١١٥ ـ ١٢٠، ١٢٥، ١٣٧، ٢٥٣ وما يليها.
٢٩ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١٤٩، ١٩٥، ٢٦٧، ٢٧٩.

الوحيدة القادرة على ذلك. وفي هذا الاطار تأتي محاولات تنظيم الرهبانية الكاثوليكية ـ المارونية ثم تميز الموارنة داخلها باسم «البلديين». وبرزت كذلك محاولات الفرنسيين الناجحة لتنظيم الكنيسة المارونية نفسها والتدخل في انتخاب بطاركتها ومطارنتها وتأمين الالتفاف الشعبي الكامل لهم تحت ستار وحدة الطائفة المارونية ومنع تفسخها[٣٠].

ان اصلاحات الحكم المصري الطائفية في سوريا كانت الباب الواسع الذي دخلت منه الارساليات والرهبانيات المحلية لتمعن في تفكيك نظام الملل العثماني. فقد دأب الموفدون الفرنسيون لدراسة المنطقة على ابراز اهمية العمل الارسالي الثقافي وفتح كليات فرنسية للتعليم المجاني، ولا سيما كلية العلوم، ومدرسة للصنائع والفنون، ومزرعة نموذجية في البقاع. واوصت بعض التقارير الصادرة بعد عام ١٨٤٠ بتقديم المساعدات المادية والثقافية عبر الآباء اليسوعيين نظرا لاهمية دورهم في تحقيق المشروع الفرنسي[٣١]. وكان دعم اليسوعيين يأتي في اطار التصدي للمرسلين الانجيليين المدعومين من الانكليز والاميركيين، وكانوا قد نالوا حرية الحركة بعد القضاء على الامارة الشهابية وازدياد النفوذ الانكليزي في السنوات الواقعة بين ١٨٤٠ و١٨٦٠[٣٢].

ويشدد الأب بلانشيه (Planchet) رئيس الآباء اليسوعيين في «سوريا ولبنان» في تقرير له بتاريخ ٢٥ شباط فبراير ١٨٤٤ على «ارتباط اليسوعيين الدائم بالقنصليات الفرنسية» وعلى ان «المرسلين الانكليز والاميركيين على اتصال دائم بالقنصليات الانكليزية والاميركية التي تمدهم بكامل الدعم»، ويوجه انظار الفرنسيين الى زحلة «حيث لا منافسة للآباء اليسوعيين. وهي قرية مسيحية كبيرة تلعب دورا هاما في منطقة البقاع». ويطلب الاب اليسوعي دعما كاملا لمشاريع الآباء اليسوعيين «لانه تتجسد فيها المصالح الفرنسية». كما يسانده تقرير آخر غُفْل مرسل الى وزير الخارجية الفرنسية غيزو، بتاريخ شباط ـ فبراير ١٨٤٤، يوصي بضرورة تقديم ذلك الدعم الكامل لليسوعيين «لانهم يتلقون اغراءات كثيرة من الحكومتين الانكليزية والنمساوية»[٣٣].

ولا تحتاج هذه التقارير الى التأكيد بأن الحكومات الاوروبية كانت تفتش عن تقاطع

---

٣٠ ـ الوثائق، المجلد الثامن، صفحات ٨٠ و٢٨٩ ـ ٢٩٢. والمجلد التاسع ص٣٩٠.

٣١ ـ الوثائق، المجلد السادس، ص٣٠٥ ـ ٣١١ و٣٦٦ ـ ٣٦٧.

٣٢ ـ الوثائق، المجلد السادس، ص٤٣٤ والسابع، صفحات ١٨ ـ ١٩ و٢٥.

٣٣ ـ الوثائق، المجلد السابع، صفحات ٣٢٧ ـ ٣٣٣.

المصالح المشتركة بينها وبين المرسلين الاجانب، سواء اكانوا يسوعيين أو عازاريين، أو كبوشيين، أو انجيليين، أو غير ذلك، وبأن المصالح المشتركة كانت تقتضي تنشيط العمل الارسالي التبشيري في اطار تفكيك البنى الاقتصادية والسياسية السائدة عبر تنصير القيادات، ونشر ثقافة المستعمرين، والتبشير بـ «اصلاحات» تقود الى احضان القوى الاستعمارية الخارجية ومُثُلها الايديولوجية.

وكثيرا ما كان يظهر حيز ضيق من التعارض بين عمل المرسلين وعمل القنصليات الاجنبية دون ان يكون ذلك التعارض مستعصيا على الحل. وتكاثرت مؤسسات اليسوعيين في المنطقة بشكل كبير ما بين بيروت وطرابلس ودمشق وفلسطين وزحلة وقرى الامارة الشهابية. وكانوا يقومون بتعليم الكهنة الموارنة والكاثوليك بصورة خاصة. ولكن تقارير الفرنسيين كانت تتخوف دائما من «تعاطيهم بالاعمال السياسية.. فاليسوعيون قدموا خدمات جلى للفرنسيين، ومنهم كهنة ممتازون واساتذة نشيطون، ومبشرون شديدو التحمس للايمان الكاثوليكي في لبنان. ولكنني متخوف جدا من أن يصبحوا اداة شغب وفوضى في المنطقة»[٣٤]. فهل كان لليسوعيين مشروع آخر ام ان التخوف الفرنسي كان من استعجال اليسوعيين لقطف ثمار غير يانعة؟

لقد كان الفرنسيون يصرون على ان يبقى عمل اليسوعيين مقصورا على الصراع الثقافي مع الارساليات الأخرى. فاذا انشأ الانجيليون مدرسة دعم الفرنسيون اليسوعيين لاقامة اخرى، لان سياسة الفرنسيين آنذاك كانت تصر على عدم اغضاب السلطنة العثمانية، وتسعى في الوقت نفسه الى جرها لصدامات مع الزعامات المقاطعجية الاخرى. وكانوا يدفعون اليسوعيين لتعليم ابناء الزعامات المقاطعجية في القائمقاميتين النصرانية والدرزية على السواء، لان المشروع الفرنسي لا يقتصر على حكم الموارنة والمسيحيين بل يتعداه الى حكم كافة التجمعات السكانية في المنطقة. وكانوا يمدحون عمل اليسوعيين في تثقيف ابناء الزعامات المقاطعجية الاسلامية ويدفعون لهم اموالا كثيرة في هذا المجال[٣٥]. كما طلبوا من الآباء اللعازاريين و«اخوة المدارس المسيحية» (Les Frères des Ecoles Chrétiennes) منذ عام ١٨٤٧ ان ينتشروا في المقاطعات المختلطة «لان هذه المدارس سوف تنشر الثقافة وتنشر معها المساوىء التي يمارسها المقاطعجيون».

---

٣٤ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ٤٠ - ٤٢ و٣٦٥ و٣٨٨ و٣٩٤.

٣٥ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ٥٠ - ٥١ والمجلد الحادي عشر، ص٣٣٨.

وكان مخطط الفرنسيين يهدف الى الاقلاع عن فكرة توزيع المعونات المادية «لعدم جدوى مثل هذا الوسائل» والتركيز على «مكتسبات الحكم المصري» ولا سيا حرية العبادة وبناء المدارس والاديرة[٣٦].

وهكذا استمرت الارساليات في نشاطها المتصاعد المدعوم من جانب الفرنسيين والانكليز في ظل تغطية كاملة من السلطات التركية. وقد ادرك شكيب افندي ان المرسلين الاجانب باتوا خطرا حقيقيا على امن القائمقاميتين، فاقترح تدابير عملية لترحيلهم عن الجبل. وبدأت هذه التدابير تدخل بالفعل دور التطبيق العملي. ولكن ضغط الفرنسيين والانكليز كان اشد على الآستانة، فعزل شكيب افندي، والغيت تدابيره، ورسخت هيمنة الارساليات الاجنبية على سكان المقاطعات.

وبات لليسوعيين نفوذ كبير جدا يشير اليه القنصل الفرنسي في بيروت بالتحديد في عام ١٨٦١ قائلا: «لقد التقيت الآباء اليسوعيين في غزير وهم يتمتعون بنفوذ كبير في البلاد.. كما التقيت البطريرك الماروني والبطريرك الارمني.. ووجدت لدى الجميع اخلاصا شديدا لفرنسا»[٣٧]. وفي ٢٠ شباط ـ فبراير ١٨٦٤، يكتب الملحق الفرنسي المكلف بقيادة القوى اللبنانية بان المدارس اليسوعية واللعازارية «تزرع الفرح والثقة في نفوس الشبيبة اللبنانية كما يشتهيها لهم الفرنسيون. انها شبيبة تتربى على افكار جديدة هي الأفكار التي ترفض تركيا كما ترفض حكمها...» وعلى هذا قال داود باشا عن اليسوعيين: انهم يخرجون ثورين»[٣٨].

لقد كان اليسوعيون واللعازاريون يخرجون «ثورين» مرتمين في احضان الفرنسيين، كما ان مدرسة عبية الانكليزية كانت تخرج «ثورين» مرتمين في احضان الانكليز. وكانت المدرسة التي تبرعت بها «نساء الوزراء الاميركيين لبنات لبنان عام ١٨٤٦» تخرج «ثوريات» مرتميات في احضان الاميركيين[٣٩]. وكانت كل هذه الارساليات تلتقي على «رفض الاتراك وحكمهم»، كما تلتقي مع الجمعيات الدينية الروسية القيصرية على الاهداف والاساليب.

---

٣٦ ـ الوثائق، المجلد التاسع، ص١٠٥.
٣٧ ـ الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحة ٩١.
٣٨ ـ الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحة ٤١٠.
٣٩ ـ الوثائق، المجلد التاسع، ص٥١.

وهكذا لعبت الارساليات الاجنبية، بدعم مباشر من القنصليات والسفارات، دورا اساسيا في تفكيك نظام الملل العثماني واقامة مؤسسات ثقافية مرتبطة بتلك السفارات تعمل ضد الحكم التركي تحت ستار «حرية العبادة وحرية اقامة المؤسسات والاديرة». وقد ساعدت السياسة التركية على تفسيخ احدى ركائزها الاساسية بأيدي ساستها بالذات، ولكن يبقى مؤكدا ان المرسلين الاجانب لعبوا دورا اساسيا في توسيع قاعدة التدخل السياسي الاجنبي، وان القنصليات اعتمدت العمل الارسالي قاعدة رئيسية لذلك التدخل[٤٠].

ب ـ العمل على تميز الموارنة عبر تنشيط الاكليروس الداخلي

لا يقتصر هذا الاكليروس الداخلي على طائفة واحدة او تيار سياسي معين، بل تتلاقى مصالحه على ضرب نظام الملل العثماني الذي يقسم سكان السلطنة الى مسلمين ورعايا ويميز بينهم في الضرائب والجندية وبعض المناصب الادارية، واحيانا في الملبس واساليب العبادة وغيرها. ويعتبر هذا النظام المسؤول المباشر عن تأزم الوضع الطائفي الداخلي لانه أفسح المجال واسعا امام ممارسات سياسية لها طابع الاستبداد الطائفي بفئات معينة من السكان. وكان هذا النظام كذلك المدخل الطبيعي لكافة القوى الخارجية كي تدعي لنفسها «حماية المسيحيين في المشرق» وتقسيمهم الى طوائف متعددة بتعدد الولاءات الطائفية ـ السياسية ما بين موارنة، وكاثوليك، وارثوذكس، وبروتستانت، وانجيليين، وسريان، ولاتين، وارمن موزعين على معظم هذه الطوائف، واشوريين وغيرهم. وكان من الطبيعي ان زعامات هذه الطوائف ـ ولا سيما الدينية منها ـ ذات الاهداف السياسية المعلنة تسعى الى ربط طوائفها بعجلة احدى القنصليات العاملة في المنطقة.

ونظرا لكثافة الطائفة المارونية في مقاطعات الامارة، موضوع دراستنا، كان عمل القنصليات يشتد في محاولات محمومة للتقرب من زعامات هذه الطائفة ـ الزعامات الدينية بشكل خاص ـ نظرا لتماسك دور هذه القيادات على قاعدة من الانتاج تجعل الكنيسة صاحبة القدرة الاولى في الطائفة، اقتصاديا واجتماعيا وسياسيا، ومجاوزة هذا الدور حدود المقاطعات الضيقة الخاصة بأي من المقاطعجيين الموارنة. وكان للفرنسيين الدور الاول في تنظيم الكنيسة المارونية واديرتها ورهبانها والادعاء بحمايتها منذ الامتيازات الاولى، في حين

---

٤٠ ـ الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ٨٨، ١٠٥، ١٦٦.

كان القياصرة الروس يظهرون دعمهم الكامل للكنيسة الارثوذكسية ورعاياها داخل السلطنة العثمانية، وذلك في اطار ثنائية الادعاء بالحماية بين فرنسا زعيمة الكثلكة، وروسيا زعيمة الارثوذكسية. وهكذا بدأ منذ وقت مبكر ربط الطوائف المشرقية بأهداف سياسية مرسومة في الخارج[٤١]، وبدأت المحاولات الجدية لتفكيك نظام الملل العثماني.

ومع ان انكلترا كانت تدعي حماية الدروز في القرن التاسع عشر، فانها لم تكف يوما عن محاولة استمالة الموارنة وكسب بعض زعمائهم. كما لم تكف عن محاولة تفتيت الكنيسة الارثوذكسية وجذب الكثير من رعاياها الى احضان الكنيسة الانجيلية. وقد افتعل المرسلون التابعون لها صادمات دموية مع الارثوذكس في حاصبيا تحت ستار «حماية الارثوذكس المعمدين الذين اعتنقوا المذهب الانجيلي»[٤٢].

وكانت تقارير القناصل تشير دوما الى مواقف الطوائف اللبنانية من حملات استعمارية فرنسية او انكليزية او روسية مرتقبة لاحتلال المنطقة[٤٣]، مما يؤكد دخول تلك الطوائف في عمق المخططات الاستعمارية الخارجية منذ زمن مبكر، وان لم يتضح ذلك الا في القرن التاسع عشر، قرن الاستعمار المباشر وقطف الثمار اليانعة لفكرة «حماية الاقليات المسيحية في الشرق». فالتقارير الفرنسية خلال القرن الثامن عشر تشير الى علاقات جيدة مع العائلة الجنبلاطية[٤٤]. واما قيادات هذه العائلة فتسلك في عداد المحميين من الانكليز في القرن التاسع عشر. كما ان بعض قيادات آل الخازن كانت قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمخططات الفرنسية منذ القرن السابع عشر. وكان لفرنسا دور مباشر في رفع مكانة بعضهم وحمايتهم واعتمادهم قناصل محليين، فأصبحوا الزعامات المقاطعجية المارونية الاولى التي تنال مثل تلك الحظوة ويخصها بعض ملوك فرنسا برسائل مباشرة، وتصبح الحارسة الامينة للبطريركية المارونية نفسها بعد انتقالها من وادي قنوبين الى بكركي. ولا يزال هناك تقليد حتى اليوم يقضي بأن يكون حملة السيوف على باب البطريركية يوم الانتخاب من آل الخازن[٤٥].

---

٤١ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ١٤٦ و٤١٦.

٤٢ - الوثائق، المجلد الثالث، صفحات ٣٨٩ - ٣٩٢. والمجلد التاسع، ص٥٤.

٤٣ - الوثائق، المجلد الثالث، ص٥٢.

٤٤ - الوثائق، المجلد الرابع، ص١٦٨.

٤٥ - الوثائق، المجلد الثالث، صفحات ١٧٨ - ١٨٠. والمجلد الاول، صفحات ٥٠، ١٨٠، ٢٠٠، ٢٠٤، - ٢٠٨. والرابع، ص٣٧.

ولكن موقف آل الخازن الداعم للشيخ بشير جنبلاط جر عليهم سخط الامير بشير الشهابي ومن ورائه القنصليات الفرنسية، فحرموا من العمل في ادارة الامير[٤٦]. وظهر تركيز فرنسي على المقاطعجيين من آل حبيش منذ عام ١٨٢٧، في حين كان بعض المقاطعجيين من آل الخازن ينتقلون الى احضان القنصليات الانكليزية ويمهدون لانزال الجيش الانكليزي في جونية لمحاربة ابراهيم باشا عام ١٨٤٠. وكانت القنصليات الفرنسية تتهمهم بقبض الليرات الذهبية تحقيقا لذلك الانزال[٤٧].

وازداد كذلك نفوذ المقاطعجيين من آل كرم والضاهر في الزاوية، ولا سيما في اوائل القرن التاسع عشر[٤٨]، فكان هؤلاء المقاطعجيون يتقاسمون الولاء بين الفرنسيين والانكليز، ولكن بغلبة واضحة للفرنسيين، بسبب مواقف البطريركية المارونية التي حدت من نفوذ المرسلين الانجيليين في تلك المنطقة، وبالتالي من نفوذ الزعامات المقاطعجية المارونية التابعة للانكليز[٤٩]. وقد تطول استشهاداتنا في هذا المجال عن دور الزعماء المقاطعجيين من كافة الطوائف وتوزع ولاءاتهم السياسية بين الفرنسيين والانكليز والروس والنمساويين والبروسيين، بالاضافة الى الدور المميز للاتراك. ولكن الملاحظ ان دعم الفرنسيين لم يقتصر على الزعامات المقاطعجية المدنية، بل كان يهدف اساسا الى «تمييز الموارنة» عبر الكنيسة المارونية ورهبانيتها ورجال دينها بالدرجة الاولى، واشعارهم بدورهم السياسي - الطائفي الهام في المنطقة بوصفهم تجمعا سكانيا كبيرا فيها.

وكذلك كان وضع الروس مع الارثوذكس وكنيستهم، في حين كان الانكليز يدعمون الزعامات المقاطعجية الدرزية المدنية لان مشروعهم السياسي - الطائفي كان يرتكز، منذ ١٨٤٠ على الاقل، على قيام وطن قومي لليهود في فلسطين. وكان ذلك المشروع دائما في رأس اهدافهم السياسية التي يسعون لتحقيقها دون ان تكون لهم توجهات جدية لاقامة دولة درزية مدعومة منهم[٥٠]. وتأكد، حتى بعد قيام هذه الدولة في اعقاب مرحلة الانتداب، ان الدافع اليها هم الفرنسيون لا الانكليز، وذلك في اطار مشروع سياسي لتجزئة الولايات السورية السابقة تسهيلا لحكمها من جهة، ولجعل النموذج الطائفي - السياسي اللبناني في دولة

---

٤٦ - الوثائق، المجلد الخامس، ص١٩ - ٢٢.

٤٧ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ١٠٥ و٢٠٩ وما يليها.

٤٨ - الوثائق، المجلد الثامن، صفحة ٢٢٦.

٤٩ - الوثائق، المجلد الخامس، ص٦٩.

٥٠ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٢٥٦، ٢٨٥، ٣١٥.

لبنان الكبير، مقبولا في المنطقة من جهة ثانية.

واما القنصل النمساوي فكثيرا ما طالب، دون جدوى بحماية الكاثوليك، ورفض احتكار الفرنسيين لها[٥١]. وكذلك سعى القنصل الروسي عبثا لاقامة قائمقامية ارثوذكسية على غرار قائمقاميتي الموارنة والدروز. كما حاول تكتيل زعماء الارثوذكس والكاثوليك في تحالف ضد الفرنسيين، والتصريح بأن القائمقامية النصرانية ليست سوى قائمقامية مارونية لا علاقة للأرثوذكس والكاثوليك بها[٥٢].

اثر الحكم المصري في تفكيك نظام الملل العثماني في سوريا

لقد ساعدت تدابير ابراهيم باشا القاضية باعلان حرية العبادة وبناء الكنائس والاديرة لكافة الطوائف على تقليص مفهوم الحماية الاوروبية للاقليات المسيحية في المشرق. وجاءت تلك التدابير تعمل لمصلحة المسيحيين بالدرجة الاولى، اذ قامت الادارة المصرية بتجنيدهم وتدريبهم لاول مرة في تاريخ المشرق العربي منذ الفتح الاسلامي. فقد كان المسيحيون معفين من الجندية والمشاركة في الحروب، لقاء ضرائب محددة يدفعونها سنويا. وكانت هيمنة القوى العسكرية الدرزية كاملة طوال مئات السنين. ولكن التوازن السكاني كان قد اختل منذ فترة طويلة بين المسيحيين والدروز، وكانت القوى العسكرية، بمساندة القوات النظامية التركية وقوات الولاة المحليين، وحدها الكفيلة باخضاع أعداد كبيرة من المسيحيين، ولا سيا الموارنة، لاقلية درزية مقاطعجية مع قواها الفلاحية والعسكرية، لان المسيحيين كانوا عزلا من السلاح.

وجاءت تدابير ابراهيم باشا تؤزم الوضع الطائفي، ولا سيا داخل مقاطعات الامارة. فقد اصطدم المصريون بانتفاضات درزية ونصيرية وشيعية متتالية بعد ان حرمت القيادات المقاطعجية الاسلامية من جباية الضرائب، وجرى تنظيمها بشكل يضمن للسلطة المركزية المصرية مداخيل ضرائبية ثابتة بالاضافة الى تدابير المصادرة والاحتكار والسخرة وغيرها.

ولم يكتف ابراهيم باشا بتقليص نفوذ المقاطعجيين المسلمين، ولا سيا الدروز، بل قام بضرب البدو واجبر اعدادا كبيرة منهم على الاستيطان ومنع تعدياتهم على الفلاحين،

---

٥١ - الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ٣٠ و٤١.

٥٢ - الوثائق، المجلد السابع، ص١٨٩. والثامن، صفحات ١٨٦، ٢٤٧ - ٢٥١.

واسكن قسما منهم في القرى المهجورة.

وشاركت القوى المسلحة المارونية بامرة الحكم المصري في قمع انتفاضات الدروز والبدو والشيعة والنصيرية والحركة الوهابية وغيرها. وكانت تلك المشاركة سببا مباشرا في تأزم الوضع الطائفي داخل مقاطعات الامارة.

ومع ازدياد صعوبة المواصلات امام جيوش المصريين في حروبهم مع السلطنة تكاثرت الانتفاضات المحلية عليهم. وقد ساعد على قيامها ما اورثه عنف القمع من حقد، ومن حقد طائفي مضاعف على الفلاحين الموارنة المشاركين في قمعهم[٥٣].

وهكذا يمكن التأكيد بأن اصلاحات المصريين على الاصعدة الزراعية والادارية والطائفية كانت مهددة بالتآكل الطائفي. فالمجلس الاستشاري لمدينة بيروت الذي تشكل عام ١٨٣٤ من ١٢ عضوا مناصفة بين المسيحيين والمسلمين، كان باكورة التمثيل الطائفي الرسمي ذي الصلاحيات الاستشارية العديم الفاعلية[٥٤]. واما المساواة بين الطوائف فقد اثارت ارتياح المسيحيين وازعجت القوى المقاطعجية الاسلامية. وقد عبر احد الآباء اليسوعيين عن هذه المساواة بقوله: «لقد اظهر ابراهيم باشا تجاه المسيحيين كل الافكار الليبرالية التي بشر بها الفرنسيون في مصر. فبالنسبة اليه، اي ابراهيم باشا، فان المسيحيين والدروز والمسلمين متساوون امام القانون، وهو يسعى لمعاملة الجميع دون اي تمييز. وقد ايده في ذلك الامير بشير الثاني وكافة الكاثوليك (ضمنا الموارنة ـ الملاحظة لنا)[٥٥]. اي ان الارتياح الكاثوليكي الى تدابير محمد علي كان باديا في جميع الوثائق التاريخية لهذه المرحلة، حتى ان احد المرسلين الذين قابلوا محمد علي في القاهرة خرج بالانطباع التالي: «لقدتحدث الينا وكأنه احد المطارنة». وكذلك كان انطباع الموفد البابوي الى سوريا الذي استفاض في مدح محمد علي ومحاسن ادارته وطيب العلاقة التي اقامها مع المسيحيين[٥٦].

فقد جاءت هذه التدابير النازعة الى المساواة بين الطوائف تقطع بشكل فجائي كل

---

٥٣ - — Piere Dib: «L'Eglise Maronite», TII – P. 238

٥٤ - — Sabri: «L'empire égyptien sous Mohammad Ali et la question d'orient 1811 — 1849». Paris 1930 — p.346.

٥٥ - — Le P. Julien: «La nouvelle mission de la Compagnie de Jesus en Syrie 1831 – 1895». TI. p. 26. 2T Tours 1898.

٥٦ - — Charles–Roux. F.: «France et Chretiens d'Orient» paris 1939, p. 153.

صلة بنمط العلاقات الطائفية السابقة القائمة على اساس نظام الملل العثماني. وكانت الدبلوماسية الاوروبية تستغلها الى اقصى حد لتفرض على السلطنة العثمانية «اصلاحات» مماثلة تفكك نظام الملل الذي يعتبر احدى الركائز الاساسية للسلطنة.

وقد اشار الاب لامنس الى هذه الناحية بقوله: «ان اصلاحات ابراهيم باشا في سوريا كانت تدابير ليبرالية مهدت الطريق لازالة كافة العادات والتقاليد التي تحط من كرامة المسيحيين (كحرمانهم من ركوب الخيل، او تميزهم باللباس وغيره).. وكانت هذه الاصلاحات ملحة لانهاض سوريا من الفوضى التركية والقمع الذي عانته على يد الباشوات»[٥٧]. ويضيف شارل رو (Charles Roux): «لقد اقامت الادارة المصرية في سوريا النظام والامن بشكل لم يسبق له مثيل في هذه البلاد. واختفت تماما كل انواع الاضطهاد الطائفي التي مارسها الاتراك، فنعم المسيحيون، كهنة ومؤمنين، بهدوء كامل لا تعكره اية احداث»[٥٨].

ولقد ساهمت تدابير السخرة، والمصادرة، وزيادة الضرائب، والتجنيد الاجباري، وجمع السلاح، في قيام صدامات دموية مع الحكم المصري وفي انزال الجيوش الانكليزية على سواحل جونية عام ١٨٤٠. ولكن كان للتدخل الاستعماري الخارجي الدور الاول في تحضير تلك الصدامات مع المصريين. وكان زعماء الطوائف يتسابقون للارتماء في احضان الاتراك والانكليز بناء على وعود كثيرة اغدقها عليهم القنصل البريطاني وود (Wood). وشارك بعض المشايخ من آل الخازن المحرومين من ادارة بشير الثاني بنشاط كبير في تلك الصدامات. وكذلك شارك فيها امير بعلبك خنجر الحرفوش الذي عزله المصريون عنها منذ عام ١٨٣٤. وكانت وعود وود (Wood) الانكليزي تصدر باسم الحكومة البريطانية وتتعهد «بالعمل من اجل استقلال لبنان والحفاظ على امتيازات الموارنة والدروز فيه... وكان يبذر الاموال الطائلة في الجبل، وتقوم المراكب الانكليزية بحركة نشيطة جدا الى مرفأ جونية حاملة معها المؤن والذخيرة»[٥٩].

فهل كان بالامكان «الحفاظ على امتيازات الموارنة واستقلال لبنان الموعود»؟ وما هي الأسباب التي دفعت القنصل الفرنسي في بيروت إلى أن يكتب الى حكومته في ٢١ أيار - مايو ١٨٤٠ قائلا: «لم اجد مؤيدا واحدا لوالي مصر محمد علي، ولا صادفت رجلا واحدا،

---

٥٧ - Lammens: «La Syrie», TII – P. 156 – 157.

٥٨ - Charles-Roux: «France et Chretiens d'Orient» p. 153.

٥٩ - Charles Roux: « L'Egypte de 1801 à 1882», P. 219.

سواء اكان اميرا أم شيخا، مطرانا أم كاهنا عاديا، مارونيا ام درزيا، لم يُبدِ استعداده للانخراط في العصيان على الحكم المصري عند اعلان اشارة الهجوم؟ »[٦٠].

ونشير هنا الى ان تدابير الحكم المصري كانت قد ازمت الوضع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والطائفي على كافة المستويات وكافة الطوائف. فالضرائب الباهظة والسخرة وسياسة الامير بشير الثاني، ومشاركة المسيحيين الطائفية في قمع انتفاضات الدروز والشيعة والنصيرية، والمطالبة مجددا بجمع السلاح من السكان والتجنيد الاجباري، كل هذه التدابير وغيرها احدثت خوفا كبيرا عند الجماهير من كل الطوائف. فقد وجدت هذه الجماهير نفسها مرتبطة بمعركة حتمية مفروضة عليها، تبعا لارتباط زعاماتها المقاطعجية الدينية والمدنية بتلك المعركة التي كانت تخوضها باستمرار والتي هي نتيجة حتمية للنظام المقاطعجي المسيطر. ولا غرو فقد كان المقاطعجيون الدروز الذين ضربتهم تدابير بشير الثاني ومحمد علي يحاولون العودة الى مقاطعاتهم السابقة فيصطدمون بالشهابيين وحلفائهم الجدد، ولا سيما الاكليروس الاعلى الماروني المستفيد الاكبر من تلك التدابير.

وهكذا يمكن التأكيد بأن تدابير ابراهيم باشا واصلاحاته في سوريا ساعدت كثيرا على تأزيم الوضع الطائفي فيها ـ ولا سيما ضمن حدود الامارة الشهابية نظرا لما احدثته من تأزم كبير في العلاقات الاجتماعية ـ الطائفية مضافا الى التأزم الاقتصادي والسياسي والعسكري القديم. وقد استغلت القوى الاستعمارية هذا التأزم لتقيم لنفسها ركائز طائفية تابعة تستخدمها في بسط نفوذها على المنطقة وفي تصديع بنى السلطنة ونظام الملل المستندة اليه. وجاءت الصدامات الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح تزيد في تفسخ ذلك النظام، لا داخل الامارة فحسب بل على امتداد السلطنة كلها.

بعض الاستنتاجات

في اواسط القرن الثامن عشر لم تكن السلطنة العثمانية في مرحلة التفسخ والانهيار بالرغم مما بدأ يعتريها من مظاهر الضعف وما نزل بها من الهزائم العسكرية. ولم تكن القوى الاستعمارية الاوروبية قد وصلت الى مرحلة القرار النهائي بحسم مصير السلطنة واقتسام مناطقها، بل كانت لا تزال تعتمد اسلوب الحصول على مزيد من الامتيازات الدينية

---

٦٠ ـ A. Ismail: «Documents diplomatiques...», T5-p. 42.

والتجارية، والتدخل العسكري الى جانب السلطنة لمنع سقوطها قبل الاتفاق على توزيع التركة.

والملاحظ ان الافكار التي نادت بسقوط السلطنة العثمانية خلال هذه الفترة كانت تنطلق في الغالب من كبار رجال الدين المسيحيين في أوروبا الذين ركزوا على شعار «الخطر التركي الاسلامي على المسيحيين». وكانت تلك الأصوات الدينية ترتبط مباشرة بالبابوية ومشاريعها لاحياء حروب صليبية جديدة مع السلطنة العثمانية وتأليب «أوروبا المسيحية» عليها.

وكانت تلك الدراسات تركز على الاراضي المقدسة في فلسطين، وتطالب بتجهيز حملات عسكرية لاحتلال هذه الاراضي وتسليمها الى البابوية. وكانت بعض الدراسات توزع «مغانم» السلطنة فتعطي اجزاء منها لفرنسا واخرى لروسيا وانكلترا والنمسا وغيرها[٦١].

ولكن الصليبية الجديدة باسم الاراضي المقدسة ما كانت صالحة «لتوحيد اوروبا المسيحية جدا» في وجه «تركيا الاسلامية»، ولا سيما بعد قيام الاصلاح الديني في اوروبا وانتشار التيارات العقلانية في القرن الثامن عشر، وانتقال كثير من الدول الاوروبية الى نمط الانتاج الرأسمالي والدعوات البورجوازية للاصلاح السياسي والاجتماعي والتربوي والعسكري وازالة كل المعيقات القديمة القائمة على النمط الفيودالي التي كانت تحد من تطور الرأسمالية وتوظيفاتها، وتفجير الثورة الصناعية وربط الارياف بالمدن وايجاد السوق الرأسمالية العالمية وغيرها.

ولذا اخذت هذه الافكار الاصلاحية البورجوازية تنحو منحى آخر للسيطرة على السلطنة والولايات التابعة لها، فراحت تدعو لغزوها عبر الرساميل و«الاصلاحات» السياسية والعسكرية والدينية والاقتصادية والتربوية، اي الى تفكيك بنى السلطنة الاساسية بحيث يسهل ضربها عسكريا وجعلها عاجزة عن الدفاع عن اراضيها وولاياتها. وقد بدأت بعض الخطط «الاصلاحية» تأخذ طريقها للتنفيذ ايام السلطان محمد الخامس منذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر، واستمرت طوال القرن التاسع عشر.

وكانت خطط «الاصلاح» التي قامت على قاعدة الامتيازات الدينية والتجارية مدخلا اساسيا لتعميق تفكيك السلطنة وتفتيتها الى تجمعات بشرية تتمايز في الدين وطرق

---

٦١ - Hajjar–op. cit. – p. 45.

العبادة والسكن وانماط التعليم واللغة والقضاء واحتكار الحرف والتجارة وغيرها. وقد ايقظت هذه التمايزات الشعور بالابتعاد شبه الكامل عن السلطنة. فجاء شعار «الحماية الطائفية للاقليات المسيحية فيها» يدفع بهذه الاقليات نحو الارتباط شبه الكامل، سياسيا واقتصاديا وطائفيا، بالدول الاوروبية الحامية. فتشكلت لهذه الدول الاستعمارية ركائز بشرية هامة في كنف السلطنة العثمانية. وكانت الامارة الشهابية احدى أبرز ساحات ذلك الارتباط والحماية بعد ان تكاثرت على ارضها كافة انواع الارساليات الدينية، ولا سيما المؤيدة للبابوية او التابعة للكنيسة الانكليكانية وبالتالي للقنصليات الانكليزية والاميركية. وباتت مقاطعات الامارة ملتقى كثير من الطوائف الكاثوليكية التي بدأت تهاجر اليها من المناطق العربية المجاورة منذ مطالع القرن الثامن عشر ولا تزال تتمركز في هذه المقاطعات حتى اليوم معظم القيادات الدينية، اي الاكليروس الاعلى لجميع الطوائف الكاثوليكية في المشرق العربي.

وقد اثبت الشعار القائل بأن «على كل مسيحي كاثوليكي ان يأتمر بأوامر البابوية فقط»، اي شعار «تغريب» المسيحيين عن محيطهم الذي يعيشون فيه، اثبت هذا الشعار فشله الكامل في مختلف المجالات فقد رفضته جميع الكنائس الكاثوليكية المشرقية واحتجت عليه بعنف، واعتبرته محاولة لجعل الكاثوليك المشرقيين يتبعون طائفة «اللاتين». كما احتجت عليه الرهبانيات المحلية ورفضت اتباع الانماط الغربية للرهبانية واصرت على طابعها المشرقي. وقدم ذلك الشعار ورقة رابحة للاكليروس الاعلى الارثوذكسي الذي شن حملة عنيفة على المرسلين والتابعين لهم، وذلك بدعم مباشر من السلطنة العثمانية. فقد اقنع هذا الاكليروس السلطان العثماني بمخاطر مثل هذا الاتجاه على بقاء السلطنة نفسها، فأصدر السلطان عام ١٧٢٢ اوامره الشاهانية التي منع بموجبها عمل الارساليات الاجنبية وقضى بمعاقبة الرعايا المحليين التابعين لها. وهذه التدابير، مقرونة بالفشل العملي المشار اليه، اجبرت البابوية على الوقوف في وجه المرسلين اللاتين، فتقلصت دعوتهم واصبحوا اصغر الطوائف المسيحية في المنطقة. واستعاضت البابوية عن شعار «تغريب» المسيحيين الكاثوليك المشرقيين بانتسابهم الى اللاتينية الطائفية واللغوية والسياسية والثقافية، بشعار «تغريب» الكاثوليك المشرقيين داخل محيطهم العربي والابقاء على لغتهم وعاداتهم وتقاليدهم وطقوسهم المحلية مع انتسابهم الى الكثلكة واعترافهم بسلطة البابا.

وبدلا من ان يعلم المرسلون الاجانب رجال الدين وجماهير المؤمنين لغتهم اللاتينية، اخذ هؤلاء المرسلون يتعلمون اللغة العربية ويدعون الى تعزيز دورها وتنشيط العمل بها

وفتح المدارس التي تنشرها في كافة ارجاء التجمعات المسيحية. وباتت الاديرة ببعض رجال الدين الذين فيها والمدارس التابعة لها والاساتذة العاملين فيها، احد المراكز الاساسية لنشر الثقافة باللغة العربية. وكانت حلب احد اهم هذه المراكز في المنطقة. هذا بالاضافة الى ظهور مدارس هامة ومطابع رهبانية ساعدت كثيرا على نشر العلم والمعرفة باللغة العربية.

وكان هذا التبدل الاساسي في صلب الاهداف الاستراتيجية للقوى الاوروبية نابعا من طبيعة الدور الموكول الى القوى المحلية في اطار المشاريع الجاري تنفيذها في المنطقة. فقد اسدلت البورجوازيات الاوروبية الستار نهائيا على فكرة الحروب الصليبية الجديدة، وبالتالي على دور البابوية السياسي بالذات دون ان تتخلى قيد شعرة عن تحقيق الهدف الرئيسي الذي ورثته عن سياسة البابوية، وهو تجزئة السلطنة العثمانية وتفكيك ركائزها البنيوية واقتسام ولاياتها.

وقدمت السنوات الاخيرة للقرن الثامن عشر اثباتا قاطعاً على فشل مشاريع البابوية. فقد وجهت الثورة البورجوازية الفرنسية الكبرى عام ١٧٨٩ ضربة اليمة الى رجال الدين في فرنسا وساءت علاقاتها البابوية. وقد انعكس ذلك التأزم على شعار «الحماية للاقليات المسيحية».

يقول القنصل الفرنسي شوازيل (Choiseul) في معرض هجومه على الجزار: «ان الفرنسيين لم يعودوا يهتمون إلا بالتجارة. وهم لا يقومون بأي نشاط لنشر الكثلكة بين الرعايا في المنطقة، ولا يعملون على وضعهم تحت حمايتهم لكي يتحرروا من دفع الجزية»[٦٢].

وساعد هذا الموقف الفرنسي السلطنة على توجيه ضربة الى عمل المرسلين، فقام السلطان باصدار امر سلطاني في ٢٦ ايلول - سبتمبر ١٨٠٩ حرم بموجبه عمل المرسلين اللعازاريين في كافة ارجاء السلطنة. وكان اللعازاريون يشكلون احدى ابرز الارساليات في المشرق ويضمون في صفوفهم سبع رهبانيات، وكان لهم مركز ثابت في القسطنطينية. وقد احدثت هذه الضربة بلبلة واسعة في صفوف جميع الرهبانيات والارساليات فلجأت الى السفير الفرنسي في الاستانة كي يسعى لانقاذها «ضمانا» للمصالح الفرنسية في المشرق وفي

---

٦٢ - Hajjar—op. cit — p. 94.

جميع ارجاء السلطنة[٦٣].

وكانت هذه الضربة مناسبة ثمينة للحكومة الفرنسية كي تربط عمل الارساليات نهائيا بمشاريعها في المنطقة، وتحظر عليها اي خروج على اوامر قنصلياتها. واشترطت الحكومة الفرنسية عام ١٨١١ لحماية الارساليات في المشرق ان تلتزم هذه الارساليات بالمبادىء التالية:

أ - تفادي كل ما يؤدي الى الخلاف مع الاتراك، ولا سيما في تفسير نصوص الامتيازات المتعلقة بالامور الدينية.

ب - الحفاظ على وحدة متينة بين الكهنة الكاثوليك والمرسلين الاجانب داخل السلطنة.

ج - تحاشي كل صدام مع الارثوذكس.

د - السعي لدى البابا والسلطات التركية بعدم التدخل في امور المرسلين الشخصية[٦٤].

ويبدو واضحا ان ما سمي «حماية الاقليات المسيحية في الشرق» او حماية المرسلين الاجانب فيه «لم يكن في الواقع سوى جزء من المشاريع الاستعمارية الاوروبية في المنطقة. فزوال تلك الحماية عن المرسلين الاجانب كان يؤدي فورا الى الاعتداء على اشخاصهم وممتلكاتهم، لا من جانب السلطات التركية فحسب، بل من جانب رجال الدين الآخرين، وبخاصة الارثوذكس.

وكانت صدامات رجال الدين فيما بينهم تتكرر باستمرار تبعاً للضغط الخارجي على السلطنة من روسيا حامية الارثوذكس، وفرنسا حامية الكاثوليك، وانكلترا حامية الانجيليين او التوراتيين. ومع ازدياد حدة التوازنات الاوروبية الاستعمارية وافول نجم فكرة الحروب الصليبية الجديدة، بدأت عدة دراسات تتحدث عن «مسيحيي المشرق» بلهجة جديدة تماماً.

وخفتت الدعوة الى «التغريب» وظهرت اصوات تقارن وضع الارثوذكس في روسيا بوضع العبيد في العصور الوسطى، وتقول ان السلطان العثماني كان يقدم من الحرية لرعاياه

---

٦٣ - — Archives Nationales de paris – feuille 19. 6238. Hajjar op. cit. – 91.

٦٤ - — Hajjar–op. cit. – p. 94 et 296. Note.

المسيحيين اكثر مما تقدمه كثير من الدول التي تدعي حماية المسيحيين[٦٥]. وهكذا كان شعار «حماية الاقليات المسيحية في الشرق» شعارا سياسيا يتخذ من المسيحيين المشرقيين مطية لتحقيق اهداف استعمارية لا تمت الى مصلحة المسيحيين بصلة.

وبناء على كل ما تقدم تتضح بعض اهداف المشاريع الاستعمارية التي كانت تتستر بشعار «حماية الاقليات المسيحية» في المنطقة. فهناك مشروع روسي لاقامة قائمقامية ارثوذكسية، ومشروع نمساوي للحلول مكان الفرنسيين في حماية الكاثوليك والموارنة، ومشروع انكليزي لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين يستخدم الورقة المقاطعجية الدرزية للضغط من أجل تحقيق ذلك وازالة العراقيل من طريقه، ومشروع فرنسي لاقامة قائمقامية مارونية حدودها آخر بيت ماروني تكون منطلقاً «لحماية المسيحيين في المنطقة» أي لتوسيع النفوذ الفرنسي الى أقصى ما يسمح به الاتفاق الفرنسي - الانكليزي - الروسي.

وكانت هذه المشاريع تنطلق من نقطة اساسية ظهرت بوضوح في مخططات عام ١٨٤٠، وهي العمل على اساس «ان السلطنة العثمانية باتت بحكم المنهارة او «الجثة الميتة»[٦٦].

ولذا جرى في عام ١٨٤٠ وقبله بقليل تبدل نوعي في مفهوم «الحماية الفرنسية للموارنة»، تمثل في الانتقال من الكلام العام على الحماية الى تطبيق تلك الحماية واقامة دويلة طائفية مارونية تدين بوجودها وتطورها وبقائها لقوى خارجية تحميها. والحديث هنا هو عن حماية فرنسية كانت تقوم منذ مئة سنة على الاقل. فها هو القنصل غيز يشرح في تقرير له من طرابلس بتاريخ ٧ ايلول - سبتمبر ١٨٠٨ مفهومه للحماية بقوله: «اؤكد بكل صدق ان الامراء الشهابيين والشعب الماروني بأسره مشدودون بروابط متينة الى الامة الفرنسية. وهم جميعا ينتظرون بشغف ان يحكم الفرنسيون بلادهم»[٦٧]. وفي تقارير لاحقة يشير القناصل الى ان سائر الطوائف كانت ترفض اقوال الفرنسيين جملة وتفصيلا وتتخذ مواقف معادية منهم، «باستثناء الموارنة الذين تربطهم بنا علاقات ود والذين يصدقون كل ما نقوله لهم»[٦٨].

وبدأت التقارير تلح على القوى المارونية الاقتصادية والعسكرية والكنسية

---

٦٥ - Hajjar-op. cit. - p 83.

٦٦ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٣١٢ - ٣٤٧.

٦٧ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحة ١٦٨.

٦٨ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحة ٤١٤، والمجلد الخامس، ص٢٠.

والرهبانية، «وعلى اربعين الف ماروني مستعدين لحمل السلاح الى جانبنا»، وتؤكد ان حرية العمل متاحة امام الفرنسيين كي يدعموا الارساليات التبشيرية والقوى الكنسية والرهبانية المارونية[٦٩]، مما يثبت ان هذه القوى لن تلبث ان تدخل في صلب المخططات الفرنسية اللاحقة على اساس القواعد التالية:

- اعتبار تنصير القيادة الشهابية «ثورة داخلية» لمصلحة الموارنة، والتشديد الدائم بعد عام ١٨٤٠ على قيام امير شهابي[٧٠].
- التركيز على دور البطريرك الماروني، وجعله القائد السياسي والروحي لجماهير الموارنة، وازالة كل من يعترض سبيله من الزعامات المقاطعجية المارونية[٧١].
- دعم الارساليات الاجنبية والرهبانيات اللبنانية المحلية واضعاف كل الارساليات الانجيلية المناوئة لها لابراز تميز الموارنة عن سائر الطوائف.
- اعتبار صراع محمد علي والسلطنة «صراعا عائليا» - على حد تعبير القنصل الفرنسي - وتقديم النصح للموارنة بعدم الانخراط في حرب الولاة والحفاظ على قواهم الذاتية تمهيدا لمعارك تكون مضمونة النتائج لتميزهم وزيادة نفوذهم[٧٢].
- الايعاز الى قوى طائفية محلية ان تطلب تدخل القوى الاجنبية. وقد ظهر مثل هذا الطلب سنة ١٨٤١[٧٣]، وفيه دعوة الى تدخل عساكر انكليزية، او نمساوية او فرنسية، او تدخلها جميعا.

وكان ذلك بداية الارتباط الكامل بالحماية العسكرية الخارجية بعد الانزال العسكري الانكليزي في جونية خلال هذه الفترة.

ودخلت المشكلة اللبنانية في عمق المخططات الاستعمارية الخارجية، ولم يعد للعامل الداخلي دور حاسم فيها بعد ان سلمت القيادات المقاطعجية والدينية زمام امورها للقنصليات الاجنبية. وبات الاتفاق المقاطعجي الداخلي شبه مستحيل، فالزعامة الخازنية

---

٦٩ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١٥٥، ١٦٩ - ١٧٠.
٧٠ - الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٤٣٨. والمجلد السابع صفحات ٢٤، ٤٨، ٧٥، ٤٤٤.
٧١ - الوثائق، المجلد الخامس، ص١٧٢ والسادس ص٣٩١.
٧٢ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١٧٦، ٢٠٢، ٢٣٥.
٧٣ - الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٣٩١. والثامن - ص١٠٣.

تسعى لجعل سلطة القائمقام الماروني غير ذات بال، فتتصدى لها الزعامة البطريركية المدعومة من الفرنسيين، المخططة للبنان ماروني بزعامتها المباشرة او غير المباشرة مع هجرات متبادلة بين القائمقاميتين[٧٤].

واما في حال اتفاق زعماء المقاطعات، من دينيين ومدنيين، على بعض الامور التي تقرب بينهم، كانت القنصليات تتدخل لمنع تنفيذ ذلك الاتفاق، كما كانت العساكر التركية تتدخل للاهداف ذاتها[٧٥]. ولم يعد هناك اي سبيل مقترح لحل الازمة سوى «التهجير العسكري المتبادل، والوكلاء الطائفيين في المناطق المختلطة، وتثبيت مكتسبات الحكم الشهابي لمصلحة الكنيسة المارونية ورهبانيتها على حساب المقاطعجيين الدروز، والمناداة بتوسيع القائمقامية المارونية لتضم كل الموارنة في الجبل، والمناداة بحاكم مسيحي واحد لجبل موحد، وتعيين وكيل له من المقاطعجيين الدروز في إطار مباركة فرنسية - انكليزية - تركية - روسية مستحيلة... وتفجير احداث طائفية - في مناطق جديدة ولا سيما حاصبيا وراشيا»[٧٦].

وكانت النتيجة الحتمية لتلك الحماية «تزايد الحقد والبؤس المسيحيين والاستعداد الكامل للقتال حتى الموت لان الحل المقترح تهجير قسري يشمل المسيحيين بشكل خاص»[٧٧]. وينسى هذا التقرير الذي وضع يده على المشكلة الحقيقية ان يؤكد ان رجال الدين الكبار من الموارنة، والمقاطعجيين الدروز، كانوا في صلب تلك الخطة للتهجير القسري الذي سينفجر حربا مصيرية تقودها قوى فلاحية بائسة لم يترك لها اي خيار سوى القتال او التهجير الطائفي. وفي كلتا الحالتين كان هناك موت محتم ينتظر الكثير من تلك القوى الفلاحية التي تزودت بأسلحة الانكليز والفرنسيين والاتراك ليقتل بعضها بعضا وسط ضجيج إعلامي خارجي يقول «بتحرر المسيحيين» من جهة، ويستنهض الهمم لدعم ذلك «التحرر» المزعوم بكل وسائل التقتيل والإبادة وبفتات الخبز والاعاشة.

ولقد سقطت القوى الفلاحية، ولا سيما المارونية، اسيرة التهييج الطائفي للصراع الدائر بين قوى مقاطعجية تسير نحو الاضمحلال الاقتصادي والسياسي، وقوى طائفية

---

٧٤ - الوثائق، المجلد السابع، صفحات ٣٢٦ و٣٦٦ و٤٠٥. والمجلد الثامن، ص٤٩.

٧٥ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٧٤ - ٣٨٠.

٧٦ - الوثائق، المجلد السابع، صفحات ٢٩١ - ٢٩٤ و٤٠٠. والتاسع، ص٣٠.

٧٧ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٢٣ - ٣٢٤ و٤٠٠.

بقيادة الاكليروس الاعلى، تسير نحو قيادة الصراع السياسي بعد ان تحكمت بقواعد اساسية من الغنى الاقتصادي والتأثير الثقافي المباشر.

واما الصراع السياسي الذي انفجر بعد نهاية الامارة الشهابية فكان صراعا حتميا بين قوى مقاطعجية معزولة منذ حوالى عشرين سنة وتريد العودة لحكم مقاطعاتها واعادة فرض سيطرتها على القوى المنتجة فيها، واغلبيتها الساحقة من الفلاحين، وبين قوى مقاطعجية استفادت من حكم بشير الثاني لتقيم علاقات اقتصادية وسياسية وطائفية مع الغرب الاستعماري المتمثل بالفرنسيين. في حين وقع المشروع السياسي التركي للسيطرة المباشرة على الجبل في عهد عمر باشا النمساوي في مأزق مصيري اذ رفضته القوى المقاطعجية المحلية المدعومة من الفرنسيين والانكليز معا. وكانت السلطنة العثمانية نفسها تعاني حالة من الضعف الشديد باتت معها عاجزة عن التصدي للنفوذ الاوروبي في الجبل وفرض المشروع السياسي الذي وضعه شكيب افندي وانتهى بسقوطه على يد الفوى الاستعمارية الساعية الى اقتسام المنطقة.

وتطورت الاحداث تبعا لنجاح الخطط السياسي الفرنسي المتدرج من قائمقامية مسيحية او «امارة كاثوليكية» - كما كانت تسميها تقارير القناصل الفرنسيين - الى متصرفية مسيحية، الى دولة واسعة بزعامة سياسية مسيحية، ومهما يكن من امر هذه الدويلات فانها كانت رهن الاهداف السياسية الاستعمارية الفرنسية. وهنا يطرح السؤال الاساسي: ما هو مدى الدعم الانكليزي للمشروع المقاطعجي الدرزي الرامي الى اعادة السيطرة على المقاطعات السابقة؟ والجواب برأينا ان السياسة الانكليزية كانت متفقة الى حد كبير مع السياسة الفرنسية على امور اساسية اهمها: عدم قيام صدام مسلح بينهما، وحل كافة المشاكل «بالطرق السلمية» اي بما يضمن مزيدا من الحصص الكبرى على حساب اراضي السلطنة العثمانية وولاياتها. وهكذا تم الاتفاق النهائي على سقوط «الرجل المريض». ومقابل الإعداد الفرنسي لدويلة مارونية كبديل للامارة الشهابية، كانت السياسة الانكليزية تعد بشكل حثيث لاقامة وطن قومي لليهود منذ عام ١٨٤٠. وها هو الموفد الفرنسي بمهمة رسمية لدراسة اوضاع لبنان عام ١٨٤٠ السيد بارتو (Bertou) يشير في تقرير له بتاريخ ٦ تشرين الثاني - نوفمبر على رئيس الوزراء السيد غيزو بما يلي: «ان لدى انكلترا مشروعا اخر اشرت اليه منذ زمن بعيد ولم يعد خافيا على احد. فعملاء الانكليز يسعون لاقامة مملكة اسرائيل. وقد أوفدت بريطانيا لجنة برئاسة الدكتور كيث (Keith) (صاحب كتاب واسع الانتشار في بريطانيا حول تحقق النبوءات) الى سوريا منذ اربعة اشهر. ومع ان هذه

اللجنة موفدة من قبل الكنيسة **الاسكتلندية**، الا انها شديدة الصلة بالحكومة البريطانية التي طلبت منها جمع ادق التفاصيل عن «**الدولة اليهودية في فلسطين، وامكانية نقل اليهود من اوروبا اليها**... ولذا فكرت بريطانيا بغزو سوريا من جبل لبنان. وغزو فلسطين عبر هذا الجبل وعبر سوريا، لان اية دولة تقوم وتكون على عداء مع الجبل لا يمكن ان تستقر في فلسطين وتستوعب ثمانية ملايين اسرائيلي يؤمونها من اوروبا »[٧٨].

ويتجلى في هذا التقرير، معطوفا على تقرير آخر للقنصل الفرنسي في بيروت بتاريخ ١٨ كانون الاول ـ ديسمبر ١٨٤٠، اي بعد ايام معدودة على التقرير السابق، التحليل الفرنسي للسياسة البريطانية: «ان الانكليز لا يسعون الى ترسيخ نفوذهم بين المسيحيين في المنطقة، فهم يعملون اساسا لاستمالة الدروز ولكنهم يركزون مشروعهم السياسي على اليهود، ذلك المشروع الذي يحاول كسب ود اليهود »[٧٩]. اي كسب ود الرأسمال اليهودي في اوروبا بشكل خاص. وفي تقرير آخر، يشير المبعوث الفرنسي الى دور المرسلين الانكليز «الذين يتقربون من اليهود ويتقاسمون معهم اوهام ابناء اسرائيل واقامة مملكتهم المرتقبة ـ وهؤلاء المرسلون يرفضون باحتقار كل امكانية للتقارب مع الطوائف المسيحية ويصرون على التعاون مع اليهود فقط »[٨٠].

وبقي الدعم الانكليزي للمشروع الدرزي في حدود الضغط على الفرنسيين لحملهم على تأييد المشروع الانكليزي الرامي الى اقامة «مملكة اسرائيل في فلسطين». وكان مشروع اقامة هذه الدولة يحظى بالاهتمام الفرنسي والتأييد الضمني له بقدر ما كان يحظى مشروع اقامة دويلة مسيحية مارونية على انقاض الامارة الشهابية لان مشروع هذه الدويلة سيكون في حال نجاحه نموذجا لنجاح المشروع الانكليزي الاكثر اهمية بالنسبة للسيطرة الاستعمارية الفرنسية الانكليزية على المنطقة.

وقد نجح الضغط الفرنسي في «تميز الموارنة» السياسي والطائفي تحت ستار حماية الاقليات المسيحية في المشرق العربي. واستطاع الفرنسيون دفع الزعامات العليا في الاكليروس للقيام بدور تاريخي في «تجميع الطائفية المارونية وتعميق وحدتها» تحت ستار انقاذها من الهيمنة المقاطعجية الدرزية. فكان الاكليرونس الماروني الاعلى قاعدة للنفوذ

---

٧٨ ـ الوثائق، المجلد السادس، ص٢٨٣ ـ ٢٨٤.
٧٩ ـ الوثائق، المجلد السادس، ص٢٥٦.
٨٠ ـ الوثائق، المجلد السادس، ص٣١٥.

الفرنسي في مقاطعات الامارة، وذلك باعتراف الفرنسيين انفسهم[٨١]. وكما اعتبر الفرنسيون ان تنصير الشهابيين كان بمثابة «الثورة الداخلية»[٨٢]، اعتبروا ضمانهم تميز الموارنة بمثابة «الدعم الخارجي الضروري للتحرر المسيحي الكامل من نظام الملل العثماني»[٨٣].

واما الحكم المصري فقد قدم مكاسب جدية للزعامات المارونية، ولا سيما الاكليروس الاعلى، اهمها: تقلص نفوذ الزعامات المقاطعجية الدرزية بعد ان ضربت تلك الزعامات ضربات موجعة ابان حكم بشير الثاني. وازداد عبر ذلك التقلص نفوذ الأكليروس الماروني الأعلى، وكان من نتائج ذلك دمار القوى الفلاحية المارونية[٨٤].

كما عرف الاكليروس الماروني الاعلى، مدعوما من القنصليات الفرنسية، كيف يوظف اصلاحات الحكم المصري على الصعيد الطائفي، لضرب ركائز الملل العثماني بالذات وذلك على حساب السلطنة التركية والمقاطعجيين المسلمين - ولا سيما الدروز - والقوى الفلاحية المارونية فتدمير «نظام الملل العثماني» لم يحمل معه تدابير اجتماعية لمصلحة القوى المنتجة بل مجرد نقل البلص والنهب والسخرة وتحويل الضرائب من ايدي المقاطعجيين المسلمين الى ايدي مقاطعجيين موارنة تحت ستار «وحدة الطائفة المارونية وتحررها وزيادة نفوذها».

ولكن تفكيك نظام الملل العثماني الذي بدأه المصريون وترسخ في الخطوط الهمايونية اللاحقة جاء في مرحلة عرفت حكما تركيا شديد الضعف والتفسخ. ولذا لم يتم ربط «الرعايا» سابقا في اطار دولة عثمانية قوية تساوي بين سكانها بمعزل عن الانتماء العرقي والطائفي، بل ربط اولئك الرعايا بدول خارجية قوية تسعى لتفكيك السلطنة وانتزاع اجزائها.

وكان نظام الملل العثماني من العقبات الاساسية امام تلك الدول الاستعمارية نظرا لما يحمله في داخله من تماسك بنيوي تلعب الطائفية فيه دورا بالغ الاهمية في ظل نمط انتاج زراعي يتعرض لهجمات عنيفة على جميع الاصعدة التجارية والحرفية والعسكرية والادارية والسياسية.

فتفكيك نظام الملل العثماني تحت ستار تجاوز شعار «حماية المسيحيين في الشرق» الى

---

٨١ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٨٠ و٢٩٢. والثامن صفحات ٢٤٣ - ٢٤٤.

٨٢ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٧٥.

٨٣ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٣٠٠، ٣٢٢، ٣٦٨، ٣٩١.

٨٤ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٣٦٨، ٣٩١، ٤٢٧. والسابع صفحات ٨٧، ٣٠٨، ٣٦٧، ٤١٩.

شعار « المساواة بين سكان السلطنة في الحقوق والواجبات » حمل معه مكتسبات هامة للقوى المسيطرة على ساحة القائمقاميتين والقوى الخارجية الداعمة لها في اطار مشاريع استعمارية خارجية. وبقيت جماهير القوى المنتجة، من كل الطوائف، ترزح تحت وطأة كافة اشكال الضرائب والسخرة والمصادرة والبلص وغيرها. فهل نحن بحاجة بعد الى تأكيد ما جاء في تقارير بعض الموفدين الفرنسيين التي رأت منذ ١٨٤٧، « ان حرب الجبل ليست حربا طائفية بل هي حرب اجتماعية.. وان مقولة اعتبار الموارنة تاريخيا رعايا فرنسيين مغلوطة تماما ولا قيمة لها... وان بعض المحليين الجديين من الكاثوليك هنا يقابلون بالسخرية الضجيج الاعلامي الخارجي القائم على معلومات كاذبة، من ان الكاثوليك في المنطقة يتعرضون لخطر الابادة على يد الاتراك والدروز. فهذه الترهات لا اساس لها من الصحة. فحرية العبادة مضمونة لكل الناس.. والقضية اذا سياسية اولا واخيرا »[٨٥].

ويبقى علينا اولا واخيرا الا نفتش عن تفكيك نظام الملل العثماني وشعار « حماية المسيحيين في الشرق » من خلال الصدامات ذات الوجه الطائفي لهذه الفترة، بل ان نفتش عن دور الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتقاطع مصالح القوى الداخلية والخارجية المسيطرة، في تفكيك نظام الملل العثماني كنظام سياسي ـ طائفي رجعي متخلف لا بد من تجاوزه، وابدال « حماية المسيحيين في الشرق » بنظام استعماري مباشر عبر القائمقاميتين والمتصرفية والانتداب، أي مشروع « التحرير السياسي » الذي حمله الاستعمار للاقليات المسيحية في الشرق. وما ذلك « التحرير » القادم باسم الحماية والوصاية والانتداب الا شكل مباشر من اشكال الاستعمار الحديث...

وبالرغم من جزئيات الاحداث خلال هذه الفترة، فقد انتهت صدامات (١٨٤٢ ـ ١٨٦٠) الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح بتعزيز ركائز المارونية المدعومة من الفرنسيين والحاصلة ضمنا على موافقة كاملة من الانكليز وسائر القوى الاستعمارية الاوروبية الساعية الى تجزئة السلطنة واقتسام ممتلكاتها.

وتشهد على ذلك التأييد جميع العرائض الشديدة اللهجة التي كان يوجهها بشكل جماعي القناصل الاوروبيون في بيروت الى الحاكم التركي على التدابير التي يقوم بها في الجبل والتي من شأنها أن تضعف، ولو قليلا، من المخططات الطائفية الجاري اعدادها للمنطقة. وقد تم اقرار هذه المخططات بنجاح تام في ظروف شهدت تفكيك بنى السلطنة العثمانية واجبارها

---

٨٥ ـ الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ١٣١ ـ ١٣٨. و١٥٧ ـ ١٥٩. مقالات هامة جدا.

على الخوض في «اصلاحات» طائفية تقضي على ركائز اساسية قامت عليها، وعلى رأسها نظام الملل. فالغراب العثماني الذي قلد الحجل الاوروبي في اصلاحات ١٨٣٩ و١٨٥٦ والخطوط الهمايونية المتلاحقة، بات عاجزا عن المشي في عصر القوميات الاوروبية المتفجرة والاستعمار الغربي الساعي الى السيطرة على السلطنة.

وسقطت تركيا وولاياتها تباعا في قبضة ذلك الاستعمار عبر مختلف انواع «الاصلاحات» و«الدعم المادي» و«الديون» و«البنوك» و«سكك الحديد» و«مساواة الرعايا» و«تدريب العسكر التركي»، و«التشريعات الاوروبية الوضعية». وكان دعاة الاصلاح الحقيقي في الداخل يقبعون تباعا في سجون السلاطين الاتراك. ولم تعد المسألة الاساسية منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر مسألة اصلاحات ومساواة ونظام ملل، بل اصبحت مسألة مواجهة حادة بين نمطين من الانتاج: نمط رأسمالي اوروبي مزود بثورة صناعية ورساميل ضخمة وعساكر مدربة ووعود بالاصلاح السياسي واقامة مجتمعات قومية ليبرالية ترفع شعار «الاخاء والحرية والمساواة» على اختلاف في الجنس والدين واللغة، ونمط انتاج آسيوي يقوم على زراعة متخلفة وتكنيك اكثر تخلفا، وثقافة دينية غيبية، وادارة فاسدة، وقوى عسكرية معتادة على الهزائم، ونظام حكم طبقي يرتكز على كبار الملاكين، وعلى رأسهم السلطان ذو الوجهين الديني والزمني، ويمتص خيرات القوى المنتجة الفلاحية والحرفية الى اقصى حد، ويمنع تطور الحرف والتجارة ويفسح في المجال امام هيمنة الرساميل الغربية عبر الامتيازات والاعفاءات الضريبية التي تعطي الافضلية الهائلة للتجار الاجانب الذين يدفعون ٣٪، على التجار المحليين (الاتراك خاصة وغير المحميين عامة) الذين يدفعون ١٠ بالمئة عند نقل سلعهم في كل مرفأ.

ان هذه الاسباب وغيرها جعلت الصدام السياسي بين قوى السلطنة المتداعية على الرغم من بعض مظاهر القوة، وقوى الغرب الاستعماري، يميل لمصلحة هذه الاخيرة دون صعوبات تذكر بعد ان تم تنشئة قيادات عثمانية تتسابق لتقليد الغرب وتنفيذ مخططاته الاستعمارية. والملاحظ ان الساحة اللبنانية كانت ساحة اساسية اصر الغرب الاستعماري، ولا سيما الفرنسي، على اقامة نمط عثماني متخلف عليها. فالقائمقاميتان ثم المتصرفية ثم لبنان الكبير كانت اشبه بدويلات تجد كامل رموزها السياسية ـ الطائفية في نظام الملل العثماني بالذات مع الاخذ بعين الاعتبار قشرة الاصلاحات العثمانية خلال هذه الفترة (١٨٣٩ ـ ١٨٥٦) اي الدعوة الى تبني «المساواة» بين الرعايا والملل والاجناس. فهل استطاعت تركيا نفسها ان تحقق تلك «المساواة» بين الملل والطوائف والاجناس، ام ان ذلك

التركيب، اي نظام الملل العثماني ـ القائم على نمط الانتاج الآسيوي كان من الاسباب الاساسية لسقوط السلطنة وتقسيم ولاياتها؟ ان نهاية النظام السياسي اللبناني الذي قام على اساس نظام الملل العثماني وورث عنه الكثير من سمات النمط الآسيوي للانتاج التي لا تزال سائدة حتى اليوم، لن تكون افضل من نهاية النموذج الام، اي السلطنة نفسها. ولن يكون بأمكان اي نظام طائفي في لبنان ان يتلافى ذلك المصير الا بتجاوز نظام الملل نفسه والانتقال الى المرحلة العلمانية التي باتت مدخلا حقيقيا لآفاق التطور السياسي الطبيعي للمجتمع اللبناني في محيطه العربي. واما دلالات الحرب الاهلية الدائرة في لبنان فتؤكد كلها استحالة صمود اي نظام سياسي قائم على اساس نظام الملل العثماني السابق.

الفصل الثاني

طوائف، حِرَف، امتيازات، تجارة



مَـــدْخل

المفهوم العثماني « للطوائف » وعلاقته بالصراع الاجتماعي

تعتبر « الطائفة » احدى الركائز الأساسية للنظام الاقتصادي العثماني. وإذا كان تعبير « الطائفة » قد انتشر لاحقاً وارتبط بمفاهيم دينية في الكتابة التاريخية اللبنانية بشكل خاص، فانه لم يكن ذا دلالة دينية مقرونة بنظام الملل العثماني، وانما يفسّره البنيان الاقتصادي بالذات. ولكن هذا البنيان يندرج بدوره في اطار المفهوم الاسلامي للمجتمع. « فاذا كان الدين هو البنيان الاسلامي للمجتمع، فان الطوائف كانت الاحجار التي بني عليها... فالتجار والحرفيون والعمال والطلاب والمعلمون وخدم المنازل وكل التجمعات المدينية لها لوائح منتظمة، ورؤساء منتظمون، ومقادير معينة من الضرائب المفروضة عليها. وكل فرد من اعضاء الهيئة الاجتماعية ينتسب بالضرورة الى احدى الطوائف ويعتبر عضواً فيها »[1].

فالطائفة بالمعنى الاسلامي تعبير عن تجمع ديني واجتماعي في آن، وهي تخدم عدة أغراض، ويشعر الافراد في داخلها بالأمان الاجتماعي، لأن الحكام بوجه عام يحترمون استقلال الطوائف كلها وطرائقها التقليدية. وهذه الطوائف هي التي ساعدت على قيام التضامن الاجتماعي وأوقفت المنافسة الخفية بين الحرفيين وحافظت على مستوى الحرف، وخدمت اغراض مجتمع يقوم على تأمين افراده واقامة العلاقات بينهم بما يضمن لهم توازنات صارمة داخل مجتمعات تتميز بالتراتب الاجتماعي الواضح.

---

١ - جميع الاستشهادات هنا هي من كتاب جب وبوون: « المجتمع الاسلامي والغرب »، الجزء الثاني، صفحات ١١٤ - ١١٦.

ولكل طائفة شيخ ـ أو كاخيا ـ ومجموع المشايخ يشكل حلقة تمثيل الطوائف لدى السلطات. فهم الذين يوزعون الضرائب على أعضاء طوائفهم ويتولون جبايتها. وكل شكوى يجب ان توجه عبر شيخ الطائفة الذي يحكم في نطاق الدين والعادات والتقاليد، مما يؤمن لتلك الطوائف حرية نسبية من الحكم الذاتي والاستقرار والقابلية للتكيف تبعاً للظروف السياسية.

وتبعاً لهذا الانقسام الطوائفي، كانت المدينة الاسلامية تقسم الى احياء منفصلة يسمى كل حي منها حارة. وكان كل حي يكتفي بذاته وله مبانيه العامة والخاصة، وبوابة خاصة به، مما يؤكد كيانه المستقل. انه وحدة ادارية يرأسها « شيخ الحارة ». ويرتبط سكان الحي أو الحارة فيما بينهم بروابط مختلفة، كالأصل والمهنة والدين وتتكون منهم مجموعات متجانسة على هذا المستوى ومختلفة على المستويات الاخرى من غنى، ونشاط ثقافي، ومهام اجتماعية او عسكرية، وغير ذلك من الامور.

وتبعاً لتمايز تلك المستويات لم تكن الاحياء السكنية او الحارات وحدات متجانسة، بل كانت تقوم في داخلها منازعات مستمرة ذات طابع اجتماعي، كما ان بنيتها بالذات كانت ترتكز على عوامل قابلة للتفكيك والتفسخ بسبب الانغلاق الذاتي على نفسها وتمايز المراتب داخل كل طائفة بما لا يسمح للترقي الا في حدود التوارث الطبيعي بعد الوفاة او في نطاق ضيق جداً كالانتقال من رتبة المبتدىء الى رتبة الشيخ او شيخ الطائفة. ولذا كانت الطائفة تدافع عن نفسها كوحدة اقتصادية متماسكة طوال مئات السنين. ولكن المنافسة الخارجية واغراق الاسواق بالسلع الأجنبية الرخيصة هددا حياة آلاف الحرفيين فتشتت كثير منهم، ووجهت ضربة أليمة الى ذلك التماسك فسهل تفكيك بنى طوائف الحرفيين وضربها.

هناك عامل آخر ساعد على تفكيك هذه الطوائف هو ان مجموعة الحرف كانت مدينية الطابع بحيث كان ينعدم وجودها في الأرياف، وإذا وجدت فعلى قدر ضئيل جدا من التنظيم والتماسك. وكان هذا النظام الطوائفي المديني يترك الريف عرضة لكافة اشكال النهب والاستغلال والتفكك دون محاولة جدية لربطه بالمدنية. وهذا ما فعلته المرحلة اللاحقة، ابتداء من القرن التاسع عشر بشكل خاص، عبر سلسلة من التدابير الاقتصادية ذات النمط الرأسمالي، كسكك الحديد، والطرقات، والبنوك، والاحتكار، والسلع الخارجية الرخيصة، واقامة المصانع في الريف، واعتماد اساليب البيع والشراء بالنقود بدل المقايضة، ثم ادخال السيارات والجرارات الزراعية وغيرها في أوائل القرن العشرين. فالانفصال بين

المدينة والريف في المجتمعات الاسلامية كان انفصالاً بنيوياً يشير اليه مؤلفا كتاب « المجتمع الاسلامي والغرب » بالقول:

« يندر جداً ان يكون التعارض القائم في كل مجتمع بين أهل الريف وأهل المدينة بالوضوح الذي كان به في العالم الاسلامي. ففي هذا المجتمع لم يكن الامر مجرد تعارض بين العزلة والتجمع، بين اقتصاد القرية المشتت واقتصاد المدينة المركز، بين الاملاق المضطهد والحرية والثروة النسبيين، بين المنتج والمستهلك، بل كان تعارضاً بين حضارتين. فالثقافة الاسلامية الوسيطة هي قبل كل شيء ثقافة حضرية. ومع ان الاسلام لم يمس الحياة العلمانية في الريف الا مسّاً رفيقاً، فانه اعاد بناء المدن وتشكيل مستوياتها بشكل جذري... ولم يكن بين المدينة المصرية ـ او السورية ـ والمناطق الريفية التابعة لهاسوى روابط طفيفة لا تتعدى قط الروابط الاقتصادية، هذا اذا وجدت والحق ان احتمال قيام اي رابطة أقوى من ذلك كان يقضي عليه احتقار ابن المدينة للفلاح »[٢].

فهل يبدو مثل هذا القول لمؤلفين كبيرين ساهما بعمق في تحليل بنية النظام العثماني مثيراً للجدل في حال تطبيقه على مقاطعات الامارة الشهابية؟ ان هذه المقاطعات ذات طبيعة جبلية بالدرجة الاولى، وتفتقر الى المدن الكبيرة على السواحل. فبيروت[٣] كانت مرفأ صغيرا في مطالع القرن التاسع عشر، وكذلك كانت صيدا[٤] بعد انتقال الولاية منها الى عكا، وطرابلس[٥] ولا سيما بعد الضعف الشديد الذي انتاب ولاياتها في مطالع هذا القرن، حتى ان ثلاثة منهم عجزوا، عام ١٨١٢، عن تسلم مركز الولاية. واما صور[٦] فكادت تكون غير مسكونة لفترة طويلة من القرن الثامن عشر. ولم يكن الربط الاساسي بين مقاطعات الامارة وولاية دمشق ثابتاً دائماً بسبب المنازعات المستمرة بين ولاة المنطقة. ومع ذلك، يبقى لدمشق دور محدد في رسم تطور هذه المقاطعات والتأثير عليها في كافة المجالات.

هناك اذاً « بعض التمايز » الذي لا يمكن نكرانه في نمط العلاقة بين المدينة والريف الاسلاميين في حال تطبيقه على مقاطعات الامارة الجبلية حيث تهيمن عددياً جماعات

---

٢ ـ المرجع السابق، ص ١١٣.

٣ ـ عادل اسماعيل، مجموعة الوثائق...، المجلد الثاني، صفحات، ١٠٠، ١٠٥، ١٠٧، ١٦٣، ٢٠٥.

٤ ـ الوثائق، المجلد الثاني، صفحات ١٣٧ و ٢٢١.

٥ ـ الوثائق، المجلد الثاني، صفحات ١٦٣ ـ ١٦٥ والرابع صفحة ٣٥٥.

٦ ـ الوثائق، المجلد الثاني، صفحة ١٣٣.

طائفية، مارونية بالدرجة الأولى، تقيم علاقات تجارية وثيقة مع الغرب والداخل. وهذا التمايز - الطفيف برأينا - يشير اليه المؤلفان جب وبوون في احدى الحواشي بالقول «ان بلاد الموارنة والدروز والمتاولة، هي جميعاً خارج نطاق النظام الاسلامي بكل ما في الكلمة من معنى»[٧].

ومن الممكن القول ان اخراج هذه المقاطعات من دائرة النظام الاسلامي يعود في رأي المؤلفين الى التمايز السكاني الطائفي، وغياب المدن الكبيرة، وضعف الطوائف الحرفية، وهيمنة دور التجارة الوسيطة، والاعتماد على الزراعة المعدة للتصدير، وغير ذلك.

ومن اليسير جداً اثبات ان المدن اللبنانية الكبرى، ولا سيما الساحلية منها كبيروت وطرابلس وصيدا، تندرج في الاطار الاسلامي العام لتكوين المدن وطوائفها من صناع وحرفيين وتجار وغيرهم. فهذه المدن تنطبق عليها كل الصفات السابقة بالاضافة الى ان السكن في القرى الريفية نفسها كان يتمّ تبعاً للنمط العام للحارات او الأحياء في المدن.

وكذلك شهدت المدن والقصبات الحرفية (كجزين، وبيت شباب، وراشيا الفخار، والفاكهة في البقاع، وعيدمون في عكار، ودوما في البترون، وغيرها) تنظيمات حرفية شديدة الالتصاق بذلك النمط الطوائفي الاسلامي اذ كانت هذه الطوائف الحرفية تشكل وحدات مغلقة على نفسها وتمنع تسرب الحرف أو المهن الى العائلات الأخرى من الدين الواحد والقرية الواحدة.

فالانقسام الطوائفي والانغلاق داخل كل طائفة اجتماعية لا دينية، كان من السمات الاساسية للتساكن داخل المدن والارياف «اللبنانية». وكانت تلك الطوائف الاجتماعية، المدينية منها بخاصة، تضم مجموعات من الحرفيين أو التجار أو غيرهم من كافة الطوائف، بهيمنة عددية اسلامية في المراحل الأولى من الحكم العثماني، إذ كانت الطوائف المسيحية تتعاطى الزراعة بالدرجة الأولى، واليهود يقومون، على قلة عددهم، ببعض الأعمال المالية والتجارية. ولذا لم تظهر أية خلافات طوائفية ذات طابع ديني قبل تفجر الأزمات الاجتماعية وتمظهرها بمظاهر طائفية في أحيان كثيرة، وبتحريض مباشر من العوامل الخارجية الناتجة عن ضعف السلطة المركزية العثمانية وتدخل الارساليات الأجنبية ووسائل الحماية والوصاية عبر السفراء والتجار والقناصل وغيرهم.

---

٧ - «المجتمع الاسلامي والغرب»، الجزء الثاني، صفحة ٩٨ حاشية رقم ٢.

ولم يكن التدخل الخارجي ليحرث في ارض بكر، فهناك الطوائف وتمايزها الاجتماعي، والانقسامات الطائفية الدينية أو الطوائفية الحرفية أو التجارية. « فالحرف مثلا كان يقوم بها مسلمون ومسيحيون معاً. ولكن بعضها كان مقصوراً على المسلمين وحدهم: كطوائف العطارين ومبيضي المنازل. وكان المسلمون يسيطرون على تسعة أعشار تجارة المواد الغذائية. وكانت الطوائف تضم مسيحيين ومسلمين في البداية قبل ان يتم الفرز بينهم على أساس ديني منذ أواسط القرن التاسع عشر. فقد حصل المسيحيون على حق انتخاب شيوخ لطوائفهم وباتت الطوائف منقسمة بعضها على بعض طائفياً، وتجتمع في أماكن منفصلة وتقيم كل منها احتفالاتها الخاصة تبعاً لانتمائها الديني »[٨]. وهكذا ساهمت السياسة العثمانية منذ اواسط هذا القرن في ابراز هذا الانقسام الديني - الطوائفي كما ساهمت في انقسام آخر اكثر حدة من السابق، ويقوم على أساس التمايز بين طوائف التجار وارباب الحرف. وهذا ما سهل تفتيت الوحدة السابقة لهذه الطوائف فضعفت مقاومتها للمنافسة التجارية والصناعية الخارجية.

وتبعاً لهذه السياسة العثمانية كان على كل طائفة ان تتصدى بمفردها لتلك المنافسة الخارجية بحيث كانت تسقط تباعاً وتختفي من الوجود وينتقل كثير من أفرادها، ولا سيما من الطوائف غير الاسلامية، الى التجارة وبيع السلع الاجنبية.

وحتى القرن التاسع عشر كانت الطوائف المحلية، الحرفية منها والتجارية، لا تزال تقاوم بنجاح وتعمل على احياء دورها الاجتماعي عبر سلسلة محددة من الانتاج والحفلات الخاصة وتخريج دفعات من الطوائفيين الجدد الذين ينتسبون الى طوائف شبه وراثية، متخصصة ضمن عائلات معينة. وكانت العلاقات بين الطوائف من أديان مختلفة تضيق تباعاً نتيجة للاعتبارات الدينية الخاصة بها ولحصول الطوائف غير الاسلامية على حق اقامة حفلاتها وانتخاب شيوخها والعمل بمعزل عن الطوائف الاخرى المشابهة لها اجتماعياً وغير المختلفة عنها الا بالدين.

وكانت النتائج الاجتماعية والسياسية لهذا التقسيم الديني موحدة للكثير من الطوائف ولزوال كثير من الحرف. وكان هناك توجه واضح نحو التجارة وبعض الصناعات. وبالرغم من اهمية تلك الصناعات الحرفية فان التجارة باتت العصب الاساسي للغنى السريع نظراً للصعوبات الكثيرة التي كان يواجهها العمل الحرفي، ولا سيما غياب الآلات الحديثة وازدياد

---

٨ - المرجع السابق، ص ١٣١ - ١٣٦.

حدة المنافسة، وفقدان حماية السلطة، والانغلاق الطوائفي الحرفي على عائلات معينة، وغير ذلك من الامور.

ولذلك يمكن التأكيد ان الجمود السلطوي العثماني وشدة اضطهاده للقوى المنتجة، من زراعية وحرفية وغيرها، دفعا أعداداً كبيرة من السكان المحليين الى تعاطي العمل التجاري دون ان تنجو من الابتزاز والتسلط العثماني. ولما كان معظم المنخرطين في هذا المجال يندرجون في خانة الطوائف غير الاسلامية، فإن ذلك الابتزاز كان يتخذ وجهاً طائفياً واضحاً هو اضطهاد المسيحيين واليهود. ولكن ذلك الابتزاز كان في جوهره ينبع من حاجة السلطنة المستمرة الى الاموال النقدية في فترة تكاثرت فيها هزائمها وازداد جشع ولاتها. وكان من الطبيعي ان يجد ذلك الجشع بعض مآربه في جيوب التجار الاجانب والمحليين المرتبطين بهم، وهم في الغالب من المسيحيين وقسم ضئيل منهم من اليهود. فالسلطة العثمانية هي التي سهلت قيام تلك الطوائف من التجار والحرفيين من غير المسلمين، لا بدافع المساواة بين الطوائف الدينية، بل بدافع اطلاق يد تلك الطوائف في تجميع الثروات مقابل اطلاق يد الولاة في اقتطاع ما يرونه مناسباً لهم من تلك الثروات. وهكذا يعود النظام الطوائفي بكافة اشكاله، الدينية والحرفية والتجارية، ليعمل من اجل زيادة نفوذ الهرم السياسي العثماني المسيطر، وإطالة امد حكمه على رقاب جميع الطوائف.

وهنا تكمن كثير من السمات الاجتماعية الطبقية لهذا النظام الطوائفي، ويظهر هزال الدعوة الى حصرها في الاطار الديني وحده.

ويستنتج من ذلك ان تفكيك البنى الاقتصادية في مقاطعات الامارة انطلق بعد القرن التاسع عشر بشكل خاص من قاعدة التفكك الطائفي بالمعنى المذهبي، والطوائفي بالمعنى الاقتصادي. فالتجمعات المدينية الساحلية كانت ذات اغلبية سكانية اسلامية (من السنة بشكل خاص) بحكم ارتباطها الوثيق بآلة السلطة العثمانية المسيطرة فيها. واما التجمعات الجبلية والريفية فكانت ذات اغلبية سكانية مسيحية (مارونية بشكل خاص) يضاف اليها تجمعات شيعية ودرزية وارثوذكسية وكاثوليكية، تبعاً للمناطق. وفي حال تشكل مدن داخلية فانه ينظر الى الدور الاقتصادي المرهون تحقيقه بهذه المدن لا بتكونها الطائفي فقط. وكانت مدن كزحلة، ودير القمر، والنبطية، واميون، وبعقلين، وبعلبك، وغيرها تنمو نظراً لموقعها الاقتصادي، التجاري بالدرجة الاولى. وكانت المدينة منها تصبح، بحكم وقوعها في منطقة ذات سكن طائفي مذهبي معين ذات أكثرية تابعة

لهذا المذهب او ذاك. فزحلة ذات طابع كاثوليكي، ودير القمر ماروني، والنبطية شيعي، واميون ارثوذكسي، وبعلبك سني، والهرمل شيعي، وبعقلين درزي... الخ. وكان الدور الاقتصادي لهذه القصبات الداخلية، ولا سيا الدور التجاري، موكولا الى قوى سكانية تنتمي الى طوائف معينة وتتوسع في تجارتها واعمالها الحرفية داخل حدود الطائفة التي تنتمي اليها بحكم طبيعة الانغلاق السكاني - الطائفي القائم على أسس عائلية وطائفية واضحة. وظهرت عائلات تجارية وعائلات حرفية، كما كانت هناك من قبل عائلات مقاطعجية، وكما ستظهر لاحقاً للعائلات الادارية، العسكرية منها والمدنية على السواء. فالضابط الكبير يدخل ابناً له او اكثر، كما يدخل اقرباء وانسباء، في الادارة العسكرية، وكذلك يفعل الموظف المدني الكبير في الادارة العامة، ويورث النائب ابنه او اخاه او أحد أفراد عائلته منصبه الذي بات شبه وظيفة أو احتكاراً لعائلات معينة. وقد تطول استشهاداتنا في هذا المجال، لأن المفهوم العثماني للطوائف من حيث هي تجمعات بشرية دخلت في عمق التركيبة الاجتماعية على كافة الصعد السياسية والحرفية والتجارية والعسكرية والادارية وغيرها، كان يحمل الكثير من الانغلاق الاجتماعي والتفكك البنيوي. وقد عرفت القوى الخارجية كيف تفسخ ذلك الانغلاق الاجتماعي الطائفي والطوائفي وتزيد في تفكيك قاعدته البنيوية عبر اشكال جديدة من الانتاج التجاري ذات النمط الرأسمالي الواضح. وكانت الامتيازات الأجنبية احدى أهم وسائل تلك القوى الخارجية لتفكيك بنى السلطنة العثمانية.

حول مفهوم الامتيازات الاجنبية

ليست فكرة التسهيلات التجارية والحماية الشخصية للممتلكات والاشخاص الاجانب مرتبطة بالسلطنة العثمانية، بل تعود الى سنوات طويلة من حكم الخلفاء المسلمين وبخاصة هارون الرشيد والمأمون، لتستمرّ فيما بعد إبان حكم المماليك وأوائل حكم العثمانيين مع السلطان سليم الاول.

وقد تمّ توقيع اول الامتيازات الاجنبية ذات الطابع التجاري البحت بين السلطنة العثمانية وتجار البندقية بعد عام واحد على سقوط القسطنطينية عام ١٤٥٤، فنال اولئك التجار تسهيلات كثيرة في التنقل وتبادل السلع وحماية الاشخاص والممتلكات ولكنها كانت

خاصة بهم دون سواهم من التجار والرعايا الاوروبيين[٩].

وأما أول الامتيازات الكبيرة الهامة فقد ناله الفرنسيون عام ١٥٣٥ بعد سلسلة طويلة من الرسائل المتبادلة بين سليمان القانوني وفرنسوا الاول ملك فرنسا. ومرد هذه الاتفاقية الى النزاع الفرنسي - الألماني للسيطرة على أوروبا. ولكن معركة پافي (Paviè) التي جرت عام ١٥٢٥، وسقوط فرنسوا الاول أسيراً بيد شارلكان دفعا ملك فرنسا للتفتيش عن حليف خارجي لايجاد توازن أوروبي في وجه المانيا.

وكانت بداية المراسلات بعد عام واحد من المعركة، أي عام ١٥٢٦[١٠]. وجاءت الاتفاقية تفوق اتفاقية تركيا مع البندقية نظراً لما حملته من مكاسب تجارية وغيرها، لا للرعايا الفرنسيين فحسب، بل للرعايا الاجانب بصورة عامة، شرط ان يرتبطوا بصورة مباشرة بالقناصل والسفراء الفرنسيين الذين أعطوا افضلية على سائر السفراء في السلطنة.

وبالرغم من أن أصل هذه الاتفاقية قد فقد فان الخطوط العريضة التي بقيت منها عبر

---

٩ - Homsy: «Les capitulations». p 13.

١٠ - يبدو أن الامتيازات الأولى التي منحتها الدولة العثمانية القوية كانت للبندقية، وذلك بعد عام واحد من القسطنطينية عام ١٤٥٤. وكان مضمون هذه الامتيازات يدور على جوانب اقتصادية بحتة أبرزها حق اقامة مؤسسات مالية داخل تركيا والاشراف على بناء وادارة خطوط المواصلات في بعض أرجاء السلطة. وكانت البندقية تحرص على التفرّد بتلك النعم أطول مدة ممكنة.

ولكن الفرنسيين سرعان ما دخلوا مجال هذه الامتيازات بعد أقل من قرن شهدت خلاله البندقية عصرها الذهبي. فكانت الامتيازات الاولى التي نالتها فرنسا ترقى الى عام ١٥٣٥ بعد ان مهد لها فرنسوا الاول من سجنه لدى شارلمان برسائل متعددة منذ ١٥٢٦ الى « صديقه » السلطان سليمان الثاني. ومضمون تلك الرسائل يقوم على ايجاد ركائز لعلاقـات متينة من التحالف ضد شارلكان. وأما شكل المعاملة فينم عن مدى السيطرة العثمانية وقدرتها على التعامل من موقع القوة مع الدول الاوروبية. ففي جواب لسليمان على احدى رسائل فرنسوا الاول لعام ١٥٢٦ كتب السلطان العثماني الى « صديقه » ما يلي:

« .. أنا عضد السلاطين وملك الملوك.. وانت يا فرنسوا ملك بلاد الفرنج أرسلت الى بابنا العالي، ملجأ الملوك، تطلب عبر خادمك فرانكيبان ان نستجيب، ولو شفويا، لرغباتك. انك تقول أنك في السجن وان العدو يحيط ببلادك، ولذلك تطلب مساعدتنا لانقاذك. فكل ما طلبت قد عرض على أقدام عرشنا، ملجأ العالم، ونظرت اليه ارادتنا الشاهانية بعطف، فليس غريبا أن يهزم الملوك في المعارك وان يسجنوا. فلتشتد عزيمتك... وأما نحن فاننا دوما ساهرون وسيفنا بيدنا قد شهرناه، وجوادنا سرجناه... فليقدم الله كل ما فيه الخير... ».

القسطنطينية، تحريرا في بداية قمر ربيع الآخر ٩٣٢ للهجرة (١٥٢٦ م)

— Homsy: «Les capitulations..» p 2-3

العرف والعادة في الممارسات قادرة على توضيح جوانبها الأساسية[11]. وان قراءة واعية لتلك الخطوط العريضة تقدم لنا السمات الأساسية التالية:

- الاتفاقية تعبير سياسي عن تحالف بين سلطان عثماني قوي وملك فرنسي ضعيف. والسلطان لا يتنازل عن أي من صلاحياته تجاه رعاياه كما هو شائع من تفسير الاتفاقيات في فترات انحطاط السلطنة وعجزها، بل هناك تعهد معنوي دون الزام يقدمه السلطان للملك الفرنسي يقضي بحماية أرواح الرعايا الفرنسيين وممتلكاتهم من أي اعتداء، شرط تقديم كل الضرائب المتوجبة عليهم كتجار، والاعتراف العلني بالسيطرة السياسية العثمانية. فالسلطان لم يتنازل لملك الفرنسيين عن أي حق من حقوقه السياسية أو الجغرافية تجاه رعاياه، سواء أكانوا من المسيحيين أم من المسلمين. ولم تكن للرعايا الأجانب أية امتيازات على الاطلاق على رعايا السلطنة، حتى أن دفن موتاهم كان محظراً عليهم إلا بأمر من الوالي، الى أن سمح لهم بإقامة مقابر خاصة[12].

- لم يتنازل السلطان العثماني كذلك عن حقوقه التجارية والبحرية لأية قوة أوروبية. فالتجارة وكافة التنقلات البحرية كانت باشراف السيطرة التركية نفسها وتلزم كل السفن التي تدخل المياه الاقليمية التركية بأن ترفع العلم التركي اعلاناً بالخضوع.

- قد يجري التساؤل عن ظاهرة اعفاء الرعايا الأجانب، بموجب نصوص الاتفاقيات، من دفع الخراج والجزية وغيرها. لكن هذه الضرائب كانت تفرض على الرعايا المسيحيين داخل السلطنة وتشكل مورداً أساسياً للخزينة السلطانية مقابل أن يُعفى هؤلاء المسيحيون من الخدمة العسكرية الاجبارية والمشاركة في الحروب. وهذا الاعفاء كان عاملاً ايجابياً لمصلحة الرعايا غير المسلمين إذ حافظوا على طاقاتهم الانتاجية، كما حافظوا على روابط ثابتة في العمل بالأرض أو الحرف أو التجارة او المدارس أو غيرها.

- كانت الاتفاقيات على الصعيد الطائفي - الديني من جانب واحد، بمعنى أنها لم تكن تشمل المسلمين في أوروبا إذ لا وجود لهم على الأرض الفرنسية. وهكذا لم تتم الاتفاقيات على قدم المساواة بين الأتراك والفرنسيين بل شكلت تنازلاً سياسياً لمصلحة طرف ضعيف يهبه السلطان القوي حقوقاً داخل سلطنته، وان كانت حقوقاً اسمية فقط، اذ يعود أمر البت

---

١١ - Homsy — op. cit — p 3

١٢ - Op. cit — p 25 — 26.

بتحديدها والعمل بها الى السلطان نفسه. وكان بمقدور هذا السلطان أن يرفض الاتفاقية ساعة يشاء أو يعدلها ساعة يشاء، إذ لا حدود اطلاقاً لنفوذه في هذا المجال، ولا هو يطلب من الملك الأوروبي غير «الصداقة».

- كان الملك الأوروبي يسعى باستمرار لاقامة علاقات حسنة مع السلطنة لضمان رضاها وتوسيع قاعدة تلك الامتيازات وتأمين تطبيقها بشكل ودّي من جانب السلطان وممثليه في الولايات. ولم تكن تلك الاتفاقيات تخلو من نتائج عملية لمصلحة السلطنة إذ كان العثمانيون يهدفون لاضعاف الجبهة الأوروبية المناوئة لهم، وذلك بتحييد قوى عسكرية كبيرة والتلويح بامتيازات لقوى أخرى كي تبقى خارج إطار الصراع ولا نبالغ في هذا المجال فنعتبر أن حصول فرنسا، أو أية قوة أوروبية، على امتيازات من قبل السلطنة معناه أنها باتت على علاقة حسنة بها، أو أنها خرجت نهائياً من دائرة الاطماع التوسعية لاقتسام أراضيها. وهنا تكمن أهمية تلك الامتيازات في تفتيت السلطنة تدريجياً، لأنها لم تدرأ عنها أخطار التصدّع، بل زادت الأطماع الاستعمارية لنهبها والسيطرة على أسواقها وولاياتها.

يضاف الى ذلك كله ان الاتفاقية كانت تحدد زمنياً بوجود السلطان نفسه، وانها كانت بحاجة الى تعزيز وتطوير واعتراف من جانب السلطان الجديد. والتعزيز والتطوير يتناولان الجوانب التجارية قبل اي شيء، لأن الامتيازات قامت اساساً على التجارة وتسهيل تبادل السلع، وظلت كذلك فيما بعد.

ولم تكن في اتفاقية ١٥٣٥ اية امتيازات حقوقية للاجانب على رعايا السلطنة العثمانية، ولا كانت الامتيازات الاخرى تشمل رعايا السلطنة المسيحيين. ولكن هذا الجانب بدأ يتطور باستمرار مع الاتفاقيات التالية، ولا سيما اتفاقية ١٦٠٤ المعقودة بين السلطان احمد الاول والملك هنري الرابع، واتفاقية ١٦٧٣ المعقودة بين السلطان محمد الرابع والملك لويس الرابع عشر، واتفاقية ١٧٤٠ المبرمة بين السلطان محمود والملك لويس الخامس عشر. وظلت الامتيازات[١٣] تحافظ على الخط التجاري العام لاتفاقية ١٥٣٥ بعد اضافات دينية كثيرة. ويؤكد هذا الامر الجانب السياسي للاتفاقيات الدينية، اذ سعت الدول الاوروبية، ولا سيما فرنسا، الى توسيع رعايتها لتشمل كافة الرعايا الاوروبيين في مرحلة اولى، وكل المسيحيين المشرقيين والغربيين التابعين للبابوية في مرحلة تالية. وبدأ هذا التوسع مع

---

١٣ - عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الاول، المقدمة، صفحة ٢١. اسماء كثير من الامتيازات.

اتفاقية ١٦٠٤ التي نصت صراحة على حضور مترجم امام القاضي مع المدعى عليه من الفرنسيين او الاجانب، وضرورة اقتران صحة المحاكمة بحضوره. ولكن المشرع العثماني احتاط للأمر بما يضمن عدم استغلال الفرنسيين لهذا الجانب للتلاعب بمصير الشكوى. وكذلك اعترفت هذه الاتفاقية للرعايا الفرنسيين او الاجانب التابعين لهم بحل خلافاتهم دون تدخل من جانب السلطات التركية. وقد حاول الفرنسيون تباعاً توسيع رقعة التدخل في شؤون الرعايا المسيحيين في السلطنة العثمانية عبر نقل حمايتهم من المسيحيين الغربيين الى المسيحيين المشرقيين المرتبطين بالبابوية.

وعبر هذا التدخل المباشر في فترة انحطاط الدولة العثمانية كان يشتد الضغط على الولاة الاتراك الرافضين له ومديح الولاة الآخرين الذين تصفهم تقارير السفراء والقناصل « بتفهم روح العصر والاقتداء بالنهضة الاوروبية »[١٤]. وكان التجار الاجانب من فرنسيين وغيرهم يسارعون مع كل اتفاقية جديدة ونفوذ متزايد باستمرار، الى تنشيط الحركة التجارية مع جميع مدن الشرق، كما كانت خطى الارساليات التبشيرية تتسارع لفتح المدارس التي ازدادت اعدادها في الولايات المشرقية بشكل كبير بحيث يعزو الكثير من المؤرخين هذا النشاط في المشرق العربي، ولا سيما في مقاطعات الامارة، الى تجمع اعداد كبيرة من المسيحيين المرتبطين بالبابوية والكثلكة كمركز وحيد في ارجاء السلطنة العثمانية الآسيوية والافريقية. ولم يمض زمن طويل حتى باتت الولايات السورية، والجبال « اللبنانية » وجبال الكرمل بصورة خاصة، مركز التجمع الاساسي للمرسلين الاجانب والرهبانيات المحلية المرتبطة بالكثلكة والبابوية، في حين كانت حلب بالدرجة الاولى ثم طرابلس وصيدا والقدس وعكا مراكز تجمع التجار الاجانب، ولا سيما الفرنسيين.

ومن المؤكد تاريخياً أن الامتيازات الفرنسية التي بدأت عام ١٥٣٥ ظلت قرابة نصف قرن تحمي رعايا فرنسا وتجارها وجميع رعايا وتجار اوروبا العاملين في أرجاء السلطنة العثمانية. وهكذا تبوأت فرنسا مركزاً مميزاً لمدة طويلة في الامتيازات الممنوحة من السلطنة العثمانية، قبل ان تنال بروسيا لقب « الدولة الاكثر صداقة مع السلطنة ».

وأما المنافسات الجدية الاولى مع الفرنسيين في مجال الامتيازات فقد تمت على يد الانكليز عام ١٥٨٣، ثم هولندا عام ١٦٠٩، ثم جنوى عام ١٦٦٦، وصدرت بعد ذلك

---

١٤ - — Homsy — op. cit — p 107.

امتيازات أخرى شملت جميع المجالات ومعظم الدول الاوروبية، ولا سيما روسيا وبروسيا والنمسا والسويد.

لقد كانت فرنسا حتى مطالع القرن السابع عشر الدولة الاكثر امتيازاً في جميع أرجاء السلطنة العثمانية: ويكفي ان نذكّر هنا بالمادة الرابعة من اتفاقية عام ١٦٠٤ التي نصت على ما يلي: «ان البنادقة والانكليز والاسبان والبرتغاليين والكاتالونيين والجنويين والفلورنسيين ورعايا كل الشعوب الاخرى على اختلاف جنسياتها الاوروبية يستطيعون القيام بالأعمال التجارية في بلادنا شرط ان يستظلوا الراية الفرنسية التي تشكل لهم درع الحماية»[١٥].

ولكن السياسة البابوية الرامية الى شن حرب صليبية جديدة على الدولة العثمانية جرفت معها فرنسا سنوات طويلة حصدت فيها تجارتها ازمات حادة دفعت غرفة التجارة في مرسيليا، وهي اكبر الغرف التجارية الفرنسية التي كانت تتعامل مع الشرق آنذاك، الى تكتيل قوى برلمانية وسياسية وتجارية عام ١٦٦٤ لمطالبة العاهل الفرنسي بالتراجع عن سياسته الداعمة للبابوية باسم «الملك الاوروبي المسيحي جداً»، لأن تجارة الفرنسيين داخل السلطنة تعرضت لمضايقة شديدة، ولأنه اذا ما طرد الفرنسيون من المشرق فلن يعود بامكانهم العودة اليه بسهولة، لأن الانكليز والهولنديين سيحلون مكانهم، وهم يقومون بجهد حثيث لتعميق شقة الخلاف بين الفرنسيين والاتراك. وجاء في احد التقارير المرفوعة من قنصل فرنسا في صيدا الى لويس الرابع عشر تأكيد على ان «الأمة الفرنسية أقل الامم احتراماً من رعايا السلطنة العثمانية، واقلها احتراماً من جانب الامم الاوروبية الاخرى»[١٦].

وسارع لويس الرابع عشر، ووزير ماليته كولبير (Colbert) الى انشاء شركة تجارية في عام ١٦٦٦ باسم «شركة الشرق» تحت حماية الملك والوزير كولبير، وأرسل سفيره الى الآستانة يمهد الطريق لاتفاقية صداقة مع العثمانيين. ويؤكد هذا ان السبب الاساسي لأية امتيازات كان ينبع من الحرص على تطوير التجارة وحركة الرساميل. ووقع الفرنسيون والعثمانيون اتفاقية عام ١٦٧٣ التي نصت على امتيازات تجارية جديدة لمصلحة الفرنسيين. وكذلك نالت بروسيا عام ١٧٦١ أول معاهدة صداقة تجارية مع السلطنة وهي تضم ثمانية

---

١٥ - عادل اسماعيل، الوثائق، المقدمة، صفحة ٢١، بالفرنسية.

١٦ - المرجع السابق، ص ٢٣.

بنود تتعلق بالاعفاءات الجمركية والتسهيلات البحرية والخدمات القنصلية وحماية الرعايا البروسيين لدى زيارة الأماكن المقدسة، وبقي العمل بها حتى عام ١٨٩٠.

واذا كان هناك ما يميز الاتفاقيات الفرنسية ـ التركية سائر الاتفاقيات فهو انها كانت تعتبر الفرنسيين في موقع «الصديق الدائم والحميم» للسلطنة، وانها كانت تمنح هذا الصديق حق الاهتمام برعاياه ورعايا كافة الدول الاوروبية الاخرى في حين كانت سائر الاتفاقيات ترتبط تحديداً برعايا الدولة الموقعة للاتفاقية دون سواها...

وعلى قاعدة هذه «الصداقة الحميمة» بقيت فرنسا خارج الصراع الأوروبي مع السلطنة ولم تشارك في أية معارك عسكرية متحالفة ضد قواتها. حتى ان نابوليون بونابرت حاول تبرير حملته على مصر بإخضاع الولاة العاصين للسلطنة، ولم يتورع عن تلفيق الادعاء بأنه قام بالحملة على المماليك بالاتفاق مع الأتراك. وكان موقف الفرنسيين شديد الغموض عندما قرر حليفهم محمد علي غزو السلطنة في عقر دارها إذ وقف الفرنسيون أخيراً إلى جانب القوى الضاغطة على محمد علي لإجباره على الانسحاب والاعتراف بالسيطرة التركية على مصر. وكانت بريطانيا تراقب بحذر شديد تطور النفوذ في المنطقة.

فمنذ العقد الاخير من القرن الثامن عشر راحت بريطانيا تركز سياستها الخارجية على تأمين طريق الهند بعد ازدياد الخطر الروسي في المتوسط وآسيا الوسطى ودخول أساطيل روسيا لدعم المتمردين في المشرق العربي، ولا سيما ضاهر العمر. وقامت بريطانيا بعقد اتفاقية مع بروسيا عام ١٧٨٨ لوقف الزحف الروسي داخل السلطنة.

واستطاعت بروسيا تأمين اتفاقية ١٧٩٠ التجارية التي نالت بموجبها امتيازات واسعة هدف السلطان منها الى ايقاع الخلاف بين الروس والانكليز والبروسيين. وقدم الاتراك تنازلات كبيرة دفعت احد الدبلوماسيين البروسيين الى ان يكتب من الآستانة الى امبراطوره قائلا: «لقد بات كل تركي هنا ذا ميول بروسية كاملة... ويمكن القول ان وزير الخارجية التركي بالذات اصبح طوع أناملي كعجينة طرية»[١٧]. وعلى قاعدة درء الخطر الروسي، سارعت السلطنة العثمانية الى الارتماء في احضان القوى المعارضة لروسيا وتأكيد امتيازاتها السابقة ومنحها امتيازات جديدة. فقد نال النمساويون عام ١٧٩١ اتفاقية اعادت

---

١٧ - J. Hajjar: «Le christianisme en Orient». p 67. d'après Djuvera: «Cent projets..» p 333.

لهم حق حمايتهم السابقة للأماكن المقدسة وحماية الحجاج والمرسلين الكاثوليك التي نالوها في اتفاقية بلغراد عام ١٧٣٩. وهكذا بات الباب العالي في نهاية القرن الثامن عشر يغدق الامتيازات دون حساب على جميع القوى المتحالفة معه مرحلياً فسقطت السياسة العثمانية، وبالتالي السلطنة نفسها، أسيرة ذلك التنافس الاستعماري الاوروبي وباتت ترهن مصيرها ومواردها بتوازنات استعمارية تفكك ركائزها باستمرار. فما ان تخرج من حلف سابق او معركة عسكرية ينتصر فيها حلفاؤها حتى تكون اتفاقيات وامتيازات جديدة قد أبرمت لصالح القوى المنتصرة، فتدخل السلطنة في حلف جديد يفرض عليها تنازلات وامتيازات اكثر من السابق.

بيد ان ما تجدر الاشارة اليه في هذا المجال هو ان كثرة الامتيازات والاتفاقيات بين السلطنة «وحلفائها» الاوروبيين لم تكن تعني تطبيق تلك الاتفاقيات بحذافيرها، لأن امر التنفيذ كان مرهوناً بالولاة أنفسهم. فبالرغم من كثرة التجار في المنطقة خلال هذه الفترة فان الجزار، والي عكا، لم يتورع عن طرد التجار الفرنسيين من عكا وصيدا دون ان تستطيع فرنسا ارجاعهم اليها. ولكن مظاهر تلك القوة كانت قليلة، إذ سرعان ما كان يشتد الضغط على السلطان وولاته لتسهيل تطبيق الامتيازات. فتكاثر عدد التجار بسرعة مذهلة في أواخر القرن الثامن في المشرق العربي ومصر. والسبب في ذلك يعود الى الغنى السريع الذي كانوا يحصلون عليه في هذه المنطقة. وكانت تقارير الرحالين تصف هذه المنطقة بتعابير عن الغنى الأسطوري وسهولة الربح. وقد أشار ڤولني الى جوهر هذا الواقع بقوله: «اذا استثنينا الباب العالي، فاننا لا نجد أية حكومة في العالم تفضل التجار الأجانب على رعاياها المحليين. فهي لا تفرض على تجارنا سوى ٣ بالمئة ضريبة للجمارك في حين تفرض على التجار من رعاياها ١٠ بالمئة»[١٨].

وكانت الاغلبية الساحقة من التجار في هذه المنطقة تنحصر في صفوف الفرنسيين. وكانت تقارير القناصل الفرنسيين تنعت المشرق العربي ومصر بـ «المستعمرات الفرنسية الاكثر غنى». وبعد تدابير الجزار بحقهم قامت حملة نشيطة تطالب بالتخلص منه ومفادها انه: «في سبيل اعادة السلم والامن والبحبوحة الى هذه المنطقة (!) وفي سبيل زيادة سكانها ورخائهم (!) يجب ازالة الجزار»[١٩].

---

١٨ - Volney « Voyage en Orient..» T I — p 182.

١٩ - Homsy. «Les capitulations..» p 180-185.

وما ان دخل عام ١٧٩٨ ، عام الحملة الفرنسية على مصر، حتى كانت السلطنة قد وقّعت اتفاقيات ذات امتيازات واسعة لكل من فرنسا وانكلترا والنمسا والدانمارك وبروسيا وروسيا والسويد. وهي امتيازات شملت كافة مجالات الملاحة والتجارة، وحماية الاراضي المقدسة، وعمل المبشرين والارساليات، وبناء الاديرة والكنائس وغيرها، مما يؤكد ان الامتيازات كانت تقوض ركائز السلطنة وتسير بها نحو التفكك والتجزئة. ونعتقد ان تقلص النفوذ الفرنسي السابق وتحول فرنسا الى دولة ذات امتيازات كسائر الدول الاوروبية الأخرى، كانا في أساس السعي الاستعماري الفرنسي لاحتلال مصر. فكانت حملة نابوليون عليها بمثابة اعلان الحرب على السلطنة العثمانية من جهة، وعلى سياسة التوازن الأوروبية الاستعمارية التي تمنعها من السقوط، من جهة أخرى.

وكان ان احتلّت بريطانيا جزيرة مالطا عام ١٨٠٠ لتكون قريبة من مسرح الاحداث في الشرق الاوسط. وتمّ التقارب بين بريطانيا وروسيا للوقوف بوجه فرنسا واطماعها الاوروبية والآسيوية والافريقية. وبعد فشل حملة مصر الفرنسية ثم الانكليزية ادرك نابوليون ان السيطرة على السلطنة تمر بالضرورة عبر انتصار اوروبي يصبح معه سقوط السلطنة امراً مؤكداً. وهكذا بات مصير السلطنة مرهوناً الى حد كبير بمصير الحرب الاوروبية الطاحنة. وانتقلت بروسيا منذ عام ١٨٠٣ الى مركز الدولة «الاكثر صداقة للباب العالي التي يحظى تجارها ورعاياها بمعاملة خاصة في كافة ارجاء السلطنة وولاياتها، وفي كافة المجالات»[٢٠]. تبعاً لنصوص اتفاقية ذلك العام. وهكذا بدأ القرن التاسع عشر بتوازنات أوروبية قادت الى حروب عنيفة. كان من شأنها ـ مهما تكن نتائجها، وأياً يكن المنتصر فيها ـ ان تؤدي في مطلق الاحوال الى تزايد تفكيك السلطنة او «الجثة المتقدمة في الاهتراء». وجاء احتلال فرنسا للجزائر، وبريطانيا لليمن وقبرص، ايذاناً بأن القوى الاستعمارية الاوروبية المتصارعة انتقلت الى مرحلة اقتسام ولايات السلطنة وتجاوز فكرة الامتيازات الى الاحتلال المباشر الذي تكاثر طوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وهكذا فان صراع تلك القوى ـ وعلى رأسها فرنسا وبريطانيا وروسيا ـ فيما بينها لم يمنع اتفاقها على تفكيك السلطنة واقتسام المغانم الناجمة عن ذلك التفكيك.

---

٢٠ ـ Hajjar: «Le Christianisme..» p 73 — 74 — d'après G. Naroudoughian «Receuil..» p 67. 68.

بين التجار الاجانب والتجار المحليين

كان التنافس التجاري والحصول على امتيازات وتسهيلات ابرز الدوافع الاساسية لابرام اية اتفاقية مع السلطنة العثمانية. وازداد عدد التجار الاجانب مع كل اتفاقية جديدة، كما زاد فتح باب الامتيازات امام جميع القوى الأوروبية في عدد القناصل والتجار ورجال الدين بشكل كبير جداً، فاتسعت المنافسة بينهم طمعا في الاحتكار والسيطرة وكانت الرشاوى المدخل الطبيعي لكل مخالفة للقانون وتحايل عليه، وللحصول على امتيازات جديدة. وسرعان ما انتشرت الرشوة في جميع وظائف السلطنة من اعلى الهرم الى أسفله.

وكان التنافس الاستعماري ينعكس بالضرورة على سكان السلطنة فترتفع نسبة الغلاء ويشتد الاحتكار وتنطلق يد التاجر في تحديد اسعار سلع التصديروالاستيراد. وشارك الولاة انفسهم في التجارة، وبدأ السفراء والقناصل ـ حرصاً منهم على حماية تجارة بلادهم وتأمين ازدهارها وانتشارها، وبسبب تبدّل الولاة والحكام المحليين المستمر ـ يمارسون الرشوة نيابة عن تجارهم او الى جانبهم. ولكن تلك السياسة سرعان ما انقلبت عليهم اذ باتت الرشوة وسيلة لابتزاز الاوروبيين وسلبهم الكثير من الاموال بعد ان كانت وسيلة تحايل على القانون وتهرباً من دفع ضريبة الجمارك.

ولا بد هنا من توضيح المدلول الاجتماعي لهذه الضريبة. فقد كان التجار الاجانب يدفعون ٣٪ فقط في حين كان التجار العثمانيون وكل تجار السلطنة يدفعون ١٠٪ مما سبب نقمة شديدة في صفوف التجار المحليين فباتوا يحرضون على التجار والرعايا الاجانب الذين جنوا ارباحاً طائلة بسبب الاحتكار، وتنوّع السلع، والتسهيلات المقدمة اليهم في التصدير والاستيراد.

ونظراً للضائقة الاقتصادية التي مرت بها السلطنة العثمانية طوال سنوات بسبب كثرة الحروب وحركات التمرد والعصيان في الداخل، اصيبت التجارة المحلية بضربات أليمة ادت الى افلاس كثير من التجار. ولم ينج منه إلا قلة كانت ترتبط مباشرة بالتجار الاجانب وتقوم بدور الوساطة لترويج بضائعهم. وكانت هذه الفئة تتألف بشكل شبه حصري من التجار المسيحيين من رعايا السلطنة: الأرمن واليونان والاقباط والحلبيين واللبنانيين، وتقوم بدور اداري ومالي في مراكز الولايات، وتقدم خدماتها لكافة ولاة المنطقة. فعلى سبيل المثال كانت ادارة ضاهر العمر الزيداني في عكا تضم مجموعة من المسيحيين امثال

جوزف القسيس، وجوزف دياب، وابراهيم الصباغ الذي كان مسؤول المالية في تلك الادارة واستمر في منصبه سنوات طويلة بعد تولي الجزار الذي استعان أيضاً بآل السكروج وآل مشاقة الكاثوليك وآل فارحي اليهود وغيرهم. وجميع هؤلاء تعاطوا التجارة وجنوا ارباحاً طائلة وهم يمارسون وظائفهم، مما كان يثير عليهم حفيظة الجزار فيصادر ممتلكاتهم ويحكم عليهم بالاعدام[٢١].

وبروز هذه الفئة التجارية المحلية يعبر بوضوح عن حقبة بالغة الاهمية في حياة التجارة المشرقية والعلاقة بالتجار الاجانب بحيث يمكن الكلام على مرحلتين اساسيتين رافقتا التنافس التجاري الاوروبي في المشرق العربي خاصة، والسلطنة العثمانية عامة:

المرحلة الاولى: عودة التجار الاوروبيين بكثرة الى المنطقة بعد سنوات طويلة من الانقطاع اثر الحروب الصليبية.

المرحلة الثانية: بروز المنافسة المحلية والمحدودة للتجار الاجانب، والسياسة العثمانية التي قضت على تلك المنافسة المحدودة واخذت تراقب المنافسة بين التجار الاجانب انفسهم وذيلية التجار المحليين في الارتباط بهم.

• اولا: الامتيازات الاجنبية وكثرة التجار الاوروبيين في المشرق

من سمات هذه المرحلة ان غرف التجارة كانت تختار القنصل وترسله الى المنطقة للتعرف عليها قبل ان تتوسط لدى الملك لتعيينه في احدى قصباتها الرئيسية. وكان دور هذا القنصل حماية تجارة بلده وتطويرها. وكان الملك يعين سفيره لدى السلطان في الآستانة. اما سائر القناصل فيتم تعيينهم بناء على اقتراح من غرف التجارة نفسها. وعلى من يود تعاطي التجارة ان ينتسب الى غرفة التجارة ذات التنظيم الدقيق فتحدد له مركز تجارته في دمشق او حلب او صيدا او بيروت او عكا او القاهرة او غيرها. وكانت غرف التجارة في البداية تتعهد بكل تكاليف القنصليات التي كانت ملحقة رسمياً بوزارة الخارجية او بوزارة البحرية[٢٢]. وقد لعبت غرفة التجارة في مرسيليا وغرفة تجارة مدينة ليون الدور الأساسي في

---

٢١ - Homsy — op. cit — p 155.

٢٢ - Op. cit — p 31.

هذا المجال. وكانت العلاقة وثيقة بين غرف التجارة والوزارتين وكانت تتعاون جميعاً على رسم خطط عمل التجار في كل منطقة وحدود العلاقة بالسلطات التركية تبعاً للظروف السياسية، اذ لم يكن يجوز لأي تاجر او فرد من الرعايا، تحت طائلة سحب الرخصة التجارية او الترحيل، ان يقوم بأي عمل يعرض أمن المجموعة كلها للخطر. فأي صدام بين تاجر اوروبي والسلطات التركية كان ينعكس بالضرورة على مجمل اوضاع الرعايا والتجار الاجانب. ولذا يمكن التأكيد بأن غرف التجارة بقيت الضابط الاساسي لعمل التجار في علاقاتهم بالسلطات التركية طوال مئات السنين. ويمكن مدّ هذا الزمن حتى مطالع الانتداب الفرنسي على سوريا ولبنان الذي لعبت غرفة التجارة في مرسيليا دوراً بالغ الوضوح في فرضه.

وقد مرت سنوات طويلة قبل ان تصبح للسفراء الاجانب وقناصلهم كلمة مسموعة داخل السلطنة التركية. وتشمل هذه السنوات فترات القوة التي مرت بها السلطنة قبل افتضاح عجزها في القرن التاسع عشر بشكل خاص حين بات للسفراء دور محدد في تفكيك هذه السلطنة وخلخلة اجزائها. ففي الفترات الاولى لم تكن للسفير اية كلمة نافذة بل كان دوره ينحصر في حمل الشكوى الى السلطات العثمانية العليا وتقديم التقارير الى الملك او الامبراطور. واما القنصل نفسه فكان عرضة للترحيل في اية لحظة، لا من جانب السلطان او الصدر الاعظم، بل من جانب الوالي العادي. ولذلك يمكن التأكيد بأن دور السفير كان «احتجاجياً»، فلم يكن يملك أية صلاحيات في بادىء الأمر وكانت مهمته تقتصر على أن يكون صلة الوصل بين السلطان والملك او الامبراطور لمراقبة تطبيق الاتفاقيات المعقودة لحماية ارواح الرعايا الاجانب وممتلكاتهم والابلاغ فقط عن وقوع الاعتداءات.

وبازدياد الاتفاقيات وتشعبها نما الجسم السياسي والتجاري الاوروبي، ورافقه عدد كبير من رجال الدين المرسلين والمبشرين. وكثرت مجالات الاحتكاك والصدام بين الرعايا الاجانب انفسهم وبينهم وبين رعايا السلطنة، ولا سيما الارثوذكس، وبينهم وبين الولاة، بسبب الضرائب والرشاوى والبلص. وفي جميع هذه الحالات، بقيت الكلمة الفصل للسلطات العثمانية دون سواها.

وتجدر الملاحظة هنا الى ان الفصل بين المتنازعين الاجانب كان يعود الى السلطان العثماني صاحب قرار الادانة او العفو، وصاحب السلطة التنفيذية للترحيل او القصاص دون اية امكانية لتدخل خارجي من سلطات الرعايا الاجانب المتنازعين داخل السلطنة العثمانية. واستمر هذا الوضع مدة طويلة قبل ان يسمح السلطان للاجانب بالتقاضي أمام

محاكم خاصة بهم بموجب نصوص الاتفاقيات المعقودة زمن انحطاط السلطنة. واما القنصل فكان من رعايا الدولة الاوروبية نفسها يقيم مع رعاياه داخل السلطنة في خان المدينة حيث كانت تسكن الجالية في البداية. وعندما ازداد حجم هذه الجالية التجارية بدأت بالتوسع الى الابنية المجاورة للخان، وشكلت تدريجياً احياء خاصة بها. وكان التجار يفضلون سكن المدن البحرية والمدن ذات التجارة الناشطة مع أوروبا. ولذا سكنت تجمعات الفرنسيين الاولى في طرابلس وحلب حيث كانت القنصليتان شبه متداجتين في الفترة الاولى[٢٣]. وكان هؤلاء القناصل ملزمين بدفع الضرائب دون ان تكون لهم اية ميزة على سائر الرعايا. وكان التميز السكني لهؤلاء الرعايا الاجانب ينبع من الحرص على عدم الاختلاط بالسكان المحليين. وهو حرص يجد تبريره في اختلاف اللغات والعادات والتقاليد والاهتمامات وكذلك في رقابة الاتراك على عمل هؤلاء الاجانب ومنع احتكاكهم بالرعايا المحليين. ولذا يمكن التأكيد بأن كل اتصال كان يتم بين الاجانب والمحليين كان يهدف الى اقامة شبكة من العلاقات التي تعزز تجارة الاوروبيين في الداخل. وكان ابرز المنتسبين الى هذه العلاقات: التراجمة والوسطاء المحليون او السماسرة. ولم تكن السلطان التركية تسمح للدول الاوروبية بتعيين قناصل لها من الرعايا المحليين. ولكن بعض القناصل من آل الخازن (أبو نوفل، وحصن) ومن آل الخوري[٢٥] (غندور بن سعد الخوري) وغيرهم شكلوا طليعة القناصل الفخريين التي لم تكن معروفة آنذاك وكانوا يتمتعون بشرعية حقوقية، وكانت أسماؤهم ترد في بعض المراسلات التجارية والكتابات التاريخية الحديثة.

كما شكلوا حلقة التجار الوسطاء بين الخارج والداخل العربي، وتعزز دورهم باستمرار بتعزز الوجود السياسي والاقتصادي الفرنسي في هذه المنطقة. وبرزت اسماء وسطاء جدد من عائلات حبيش، والدحداح والضاهر، وسرسق، وبسترس، والاصفر، وغيرهم.

بقي ان نشير الى ان الامتيازات والاتفاقيات التجارية كانت تسير في خط واحد هو تعزيز دور التجار الأجانب في السيطرة على مقدرات السلطنة العثمانية. وكانت حماية التجار ترتبط بحماية الرعايا الاجانب، اي المسيحيين، ولذلك انعكست هذه الامتيازات على سلوك

---

٢٣ - — Homsy — op. cit — p 57.

٢٤ - عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد الرابع، صفحة ٣٧ والخامس ١٩ ـ ٢٠.

٢٥ - — Homsy — op. cit `p 37 — 38.

كثير من الولاة العثمانيين ولا سيا في شمالي افريقيا ـ الذين كانت مهمتهم مراقبة سفن الاوروبيين وضرب القراصنة في البحر المتوسط. وكان القضاء على هؤلاء القراصنة سبباً أساسياً لنشأة الأسطول البحري العثماني الذي لم يلبث أن مارس القرصنة بدوره. وقد ارتدت تلك القرصنة طابعاً طائفياً بحكم طبيعة العلاقات التجارية بين الغرب والشرق، اذ كانت ملكية اكثر السفن تعود الى دول مسيحية. وتعالت صرخات التجار الاوروبيين احتجاجاً على سيطرة المسلمين على سفنهم. ويؤكد صاحبا كتاب «المجتمع الاسلامي والغرب» هذه الظاهرة بقولها:

«كان بعض رعايا السلطنة يسعون الى الربح بالاستيلاء على السفن التجارية المحملة بالبضائع القيمة، وكانوا يفضلون الاستيلاء على السفن المملوكة من غير المسلمين»[٢٧].

ولكن هذا الوجه الطائفي للقرصنة لا يقود الى أي استنتاج علمي. فتفضيل القراصنة السفن التي يملكها مسيحيون يعود الى نفاسة ما كانت تحمله، لا الى هويتها الطائفية. وهذا يندرج بالضرورة في خط سيطرة الولاة على التجار المحليين وبلص التجار الاجانب، لا بسبب مسيحية هؤلاء التجار بل بحكم امتلاكهم القوة النقدية الكبيرة التي يسيل لها لعاب الولاة ولا توجد إلا لديهم. فلم يكونوا يتورعون عن بلص أي تاجر مسلم يمتلك مثل تلك النقود. ولنا في تجربة وضع الدولة العثمانية يدها على ثروات الولاة بعد وفاتهم وبشكل خاص ثروات بعض ولاة دمشق الأغنياء من آل العظم وثروة الجزار الطائلة[٢٨] ـ خير نموذج على ذلك.

---

٢٦ ـ «اذا كانت القرصنة قد غلبت على البحر المتوسط أكثر مما غلبت على أي مكان، فانما مرجع ذلك الى أن هذا البحر كاد يكون منطقة غير تابعة لأحد ما بين الممتلكات المسيحية ودار الاسلام، وان كلاً منها كان يعتبر نفسه في حالة حرب مستمرة مع الآخر، الأمر الذي ترتب عليه امكان تبرير الهجمات على تجارة العدو على الأقل، باعتبارها عمليات مشروعة...»، جب وبوون: «المجتمع الاسلامي والغرب»، الجزء الاول، ص ١٣٢.

٢٧ ـ المرجع السابق، ص ١٣١. ويبدو ان ماركس وانجلز عندما كتبا عن احتلال فرنسا للجزائر نظرا اليه من وجهة المصالح التجارية الاوروبية. فقد كتب انجلز يقول: «ومن الجزائر ظهر الى حيز الوجود نظام القراصنة الذي عانت منه الدول المسيحية حقبة طويلة من الزمن والذي جعل القراصنة الجزائريين بخاصة مرهوبي الجانب في البحر المتوسط..»، راجع: «ماركس ـ انجلز ـ الماركسية والجزائر» ترجمة جورج طرابيشي، دار الطليعة، بيروت ١٩٧٨، ص ٢٣.

٢٨ ـ الوثائق، المجلد الثالث، ص ٢٥.

نماذج من تجارة الامارة الشهابية
قبل اوائل القرن التاسع عشر

يشير القنصل الفرنسي في صيدا في تقرير له بتاريخ ٢٢ حزيران - يونيو ١٦٨٥ ، أي قبل سنوات قليلة من صعود الشهابيين الى سدة الامارة ، الى ان تجارة الفرنسيين في هذه البلاد ترتكز اساساً على الحرير ، « فصيدا هي مركز العمليات التجارية على طول هذا الساحل وتتمركز فيها القنصليات الفرنسية والتجار . واما صور ، المدينة المشهورة تاريخياً ، فمدمرة تماماً وغير مأهولة بالسكان وتستخدمها مراكبنا شتاء لكي تتجنب العواصف . واما عكا فلنا فيها قنصلية بالنيابة مع ١٥ أو ٢٠ تاجراً فرنسياً . ولنا وجود تجاري ايضاً في حيفا ، مرفأ منطقتي الرملة والقدس... واما بيروت فقد هجرناها بعد ان اقلعنا عن شراء الحرير منها لأن حرير الشوف الجديد يكاد يباع في بيروت وحدها... وابرز السلع التي نشتريها من هذه المناطق هي : الحرير ، والقطن ، والصوف ، والرماد . الذي يجلب من جزيرة العرب ، وجوز الطيب ، والصمغ . وأما صادرات اوروبا الى هذه البلاد فتتركز في السلع الحريرية والقطنية المصنعة في فرنسا وانكلترا وهولندا . وكذلك خشب البرازيل والسكر والورق والنقود الاسبانية... وابرز انواع الموازين والمكاييل هي الرطل والأقة والذراع والفرسخ... والنقود كلها معدنية ولا وجود للنقد الورقي... وابرز المضاربات تأتينا من جانب الانكليز والهولنديين... »[٢٩] . وفي تقرير آخر بتاريخ ١٦٩٢ ، يشير القنصل الى اهمية تجارة الفرنسيين في صيدا التي تعتبر احد « أكبر مراكز الفرنسيين في المشرق حيث ينمو النفوذ الفرنسي باطّراد »[٣٠] . فصيدا كانت شبه احتكار على تجارة الفرنسيين في حين شاركهم الانكليز والهولنديون في تجارة حلب وطرابلس وعكا وأزمير وحيفا وغيرها . وكانت تجارة صيدا الفرنسية شديدة الصلة بغرفة التجارة في مرسيليا ، وكذلك حال التجارة في عكا . وكانت ضرائب الجمارك لا تتعدى ٣٪ تبعاً للاتفاقيات التجارية المعقودة في نظام الامتيازات ، وكانت تدفع في الجمارك تبعاً لنوع السلع . وكانت المزاحمة تشتد بين غرف التجارة الاجنبية منذ أوائل القرن الثامن عشر للسيطرة على موانىء المنطقة وتجارتها[٣١] .

---

٢٩ - الوثائق ، المجلد الاول ، صفحات ١٦ - ٢٠ - و ٢١ - ٤٢ و ٢٧٠ .
٣٠ - الوثائق ، المجلد الاول ، صفحات ٢٥ - ٢٨ .
٣١ - الوثائق ، المجلد الاول ، احصائيات على الصفحات ١٠٢ - ١٠٦ و ١٦٤ - ١٦٨ ، و ١٧١ - ١٧٣ .

وكانت المنافسة تدور بين التجار الفرنسيين من جهة، والانكليز والهولنديين من جهة أخرى. وفي عام ١٧١٧ كان في صيدا وحدها ١٤ بيتاً للتجارة، وأكثر منها في عكا، و٨ في الرملة[٣٢]، مما يؤكد أن الفرنسيين لم يعودوا مطلقي اليد في احتكار تجارة المنطقة. فكان يباع في صيدا وحدها بأكثر من ١٠٠ ألف قرش ذهبي من خيطان الحرير فقط. وكذلك نشطت المزاحمة المحلية المرتبطة أيضاً بغرفة تجارة مرسيليا عبر وكالات «لبعض اليهود والتجار المغاربة لقاء حسم قدره ٣٠٪، فكانوا ينافسون الفرنسيين ويبيعون السلع الفرنسية بأقل مما يبيعها منتجوها انفسهم، الأمر الذي سبب لهم احراجاً كبيراً تجاه السكان والولاة»[٣٣].

ظاهرة اخرى بدأت تتجلّى في تقارير القناصل من صيدا وطرابلس هي ان بعض التجار الفرنسيين كانوا يجوبون القرى المجاورة ويقدمون قروضاً للمزارعين لقاء شراء المحصول القادم من الحرير[٣٤].

وسيكون لهاتين الظاهرتين اثر هام في تطور العمل التجاري في المنطقة. فظهور الوسطاء التجاريين من المغاربة واليهود، ثم الموارنة في فترة لاحقة، وتسليف المزارعين نقوداً لشراء المحاصيل القادمة سيثيران نقمة سائر التجار من جهة، ونقمة الولاة من جهة اخرى، لأن شراء السلع المنتجة مباشرة من السكان المحليين، كالقطن او الحرير، كان يعتبر بمثابة التهرب من دفع الضرائب والباج البالغ ٢ بالمئة. وقد وجه حاكم صيدا التركي إنذاراً مباشراً الى الفرنسيين بالكف عن مثل هذه الاعمال[٣٥].

واما شراء المواسم مسبقاً فكان أرضاً خصبة للمضاربات التجارية. اذ كثيراً ما عمد التجار الانكليز والهولنديون الى تقديم اسعار اعلى أثناء شراء المواسم، الامر الذي أثار نقمة المزارعين على الفرنسيين وتجارهم. فقد اعتبروا شراء المحصول سلفاً خدعة تجارية، ولكن التجار الانكليز والهولنديين كانوا يلجأون في العام التالي الى تخفيض الاسعار عن السابق، فيرفض التجار الفرنسيون شراء المواسم بأسعار الماضي ويفرضون شراءها بالسعر الحالي. وهكذا بدأ الانتاج المحلي يصبح عرضة لتقلبات الاسعار واحتكار التجار الاجانب منذ

---

٣٢ - الوثائق، المجلد الاول، صفحة ١٧٦.

٣٣ - الوثائق، المجلد الاول، صفحات ١٧٦و ٢٤٩. والمجلد الرابع، ص ٣١٦.

٣٤ - الوثائق، المجلد الاول، صفحة ٢٤٤.

٣٥ - الوثائق، المجلد الاول، صفحة ٢٥٨.

اوائل القرن الثامن عشر دون تدخل فعلي من جانب السلطنة العثمانية لمنع ذلك التلاعب. وكل ما فعلته السلطات المحلية هو ضبط مواعيد فتح الأسواق فكانت هذه حتى عام ١٧٣٠ تفتح يومين في الاسبوع هما الاثنين والثلاثاء، ابتداء من الساعة العاشرة صباحاً. وكان ذلك الضبط يهدف الى جباية الضرائب بشكل منتظم، والى منع الشراء من خارج السوق تهرباً من رسم الباج(٣٦).

والقنصلية الفرنسية في صيدا قديمة العهد ترقى الى عام ١٦١٦. وقبل هذا التاريخ كانت ترتبط بقنصلية حلب، اقدم القنصليات الفرنسية في المنطقة، التي كان قنصلها يتمتع بلقب القنصل الفرنسي العام في سوريا. وكانت القنصليات الفرنسية الاخرى في المنطقة تابعة لهذه القنصلية، وفي أواسط القرن الثامن عشر كان هناك ثلاث مؤسسات تجارية فرنسية في الرملة، وواحدة في حيفا، وثلاث عشرة في عكا وسبع عشرة في صيدا(٣٧)، مما يدل على تقلص حجم المؤسسات التجارية في عكا وزيادته في صيدا التي كانت في طريقها لتصبح مركز الفرنسيين الأساسي في المنطقة.

وكانت أعمال التجار الفرنسيين تتجه بشكل أساسي الى احتكار شراء بعض السلع المحلية، ولا سيما الحرير والرماد والقطن(٣٨). ومنذ أواسط القرن الثامن عشر، وبالتحديد لعد تولي ضاهر العمر حكم صيدا، بدأ الفرنسيون يركزون على مرفأ بيروت، ويطالبون بالغاء مركز القنصل الفرنسي الفخري الممنوح لآل الخازن فيها، وتعيين قنصل فرنسي بدلا منه، مع اشارات مسهبة الى اهمية بيروت. وصلاحية مرفأها للتجارة والملاحة طوال ايام السنة. وافضليتها على مرافىء طرابلس وعكا، وبعدها عن الاضطرابات السياسية التي سببّت تدهور تجارة صيدا وبقاء مرفأ صور عديم الاهمية تجارياً حتى ذلك الحين(٣٩). وكان للحوادث السياسية اثر هام في جعل عكا مركز الولاية مما ضرب تجارة صيدا فتحولت الى عكا وقبرص(٤٠).

واتخاذ صيدا منذ ١٦٦٠ مركزاً لولاية ترّاقب امارة الدروز، أفقد المعنيين، ثم

---

٣٦ - الوثائق، المجلد الاول، صفحة٢٦٣.

٣٧ - الوثائق، المجلد الاول، صفحة ٢٩٣.

٣٨ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحة ٨٣ - ٨٥.

٣٩ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحات: ١٠٠ - ١٠٥، ١٠٧، ١١٢، ١٢٦، ١٣٧، ١٦٣.

٤٠ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحة ٢٤٢.

الشهابيين، مرفأهم الاساسي على البحر، فتحولت انظار الامارة الى بيروت كي يستطيع الامراء التحكم بتجارتها ومداخليها[٤١].

وتشير تقارير الفرنسيين عام ١٧٧٢ الى «ان الدروز يعتبرون بيروت عاصمة الامارة». وتعبير «الدروز» هنا مرادف للامارة المعنية والشهابية التي كانت تحاول الاستعاضة عن خسارة مرفأ صيدا بتطوير مرفأ بيروت.

وقد حاول الامير منصور مد يده للفرنسيين فقام بتلزيمهم محاصيل المرفأ فيها لقاء ثلث الواردات[٤٢]. ولكن القنصلية الفرنسية احتجت رسمياً على ذلك التلزيم او الضمان تحت ستار تعارضه ونصوص الامتيازات الاجنبية. واما الحقيقة السياسية الكامنة وراء ذلك فهي ان الفرنسيين كانوا يخشون دخول الامراء معترك التجارة ونهب التجار عبر الاحتكار والتهرب من دفع الضرائب، وتدني المكوس الجمركية المدفوعة بمعدل ٣ بالمئة فقط للاجانب مقابل ١٠ بالمئة للسكان المحليين.

يضاف الى ذلك ان الامير يوسف الشهابي حاول تقديم خدمة كبرى للمصالح الفرنسية عام ١٧٨٨ عندما وعد الفرنسيين باعفائهم من نصف الجمارك المترتبة على سلعهم في مرفأ بيروت «وهذا ما يدر على مؤسساتنا التجارية في صيدا وطرابلس ربحاً سنوياً كبيراً من جراء الاتجار بالحرير الذي يصدّر من مرفأ بيروت»[٤٣]...

وبالرغم من ان ذلك الوعد لم يتحقق، وان وفاة الامير يوسف حدثت بعد ذلك الوعد بقليل، فان نوع التعامل الداخلي مع التجار الاجانب كان يشير الى تفضيل دائم للتجار الفرنسيين على سائر التجار الاجانب حتى مطالع القرن التاسع عشر، وان الضريبة الجمركية المتدنية جداً كانت مجال محاولات اوروبية حثيثة للتخلص منها واغراق الاسواق المحلية بسلع أجنبية جيدة ورخيصة تؤدي الى القضاء على الصناعات الحرفية المحلية غير المحمية، وغير القادرة على المزاحمة.

وبقدر ما كانت الدولة العثمانية تبتعد عن فرض اية قيود على السلع الاجنبية، كانت التجارة الخارجية تفكك البنى الاقتصادية الطوائفية المحلية وتدمر قسماً كبيراً منها عن

---

٤١ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحة ٢٠٥ - ٢٠٦.
٤٢ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحات ١٤١ - ١٤٥ و ٢٥٢.
٤٣ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحة ٤٩.

طريق المنافسة المتكافئة. وهكذا انهارت سلع كثيرة كانت تنتج محلياً واستعيض عنها بسلع من الخارج. وربطت السلع المنتجة محلياً برباط وثيق من التبعية للاسواق التجارية التي كان يفرضها الاحتكار الاجنبي. واذا بقي هناك متنفس لذلك الانتاج المحلي، فبسبب التنافس التجاري الخارجي للسيطرة على المواد الخام والاسواق التجارية المحلية. وكان هذا التنافس يؤمن بعض المداخيل النقدية المحلية التي يذهب قسم كبير منها الى السلطة العثمانية، المركزية والمحلية على السواء، عبر مختلف أشكال البلص والنهب ومصادرة الانتاج.

وهناك ملاحظة أساسية في هذا المجال هي ان الاديرة كانت احد المراكز الاساسية لانتاج السلع المعدة للتصدير، وبخاصة الحرير. وكانت هذه الاديرة معفاة من الضرائب وخارج دائرة البلص وفرض الخوة لاسباب طائفية ـ سياسية ترتبط بالسلطنة وولاتها والمقاطعجيين التابعين لها، لمنع التدخل الاوروبي في شؤونها تحت ستار «حماية الاقليات المسيحية». ولذا لم تتعرض تلك المراكز الاقتصادية الهامة للافقار المستمر كما حدث لسائر القوى الفلاحية المنتجة، بل ازدهرت على العكس حرفها التي أمنت جميع متطلبات العمل الرهباني، وكفلت توسيع دائرة الاديرة، وجعلت احتياجاتها من المأكل والملبس والبناء والاثاث وغيرها تؤمن عن طريق اليد الحرفية الرهبانية المجانيه. وقد أمنّ هذا وفراً كبيراً لصندوق الاديرة التي كانت تصدر في الوقت نفسه كميات كبيرة من الحرير الخام والمصنع والخمور وغيرها.

وهكذا باتت تلك الاديرة تدخر وفراً نقدياً كبيراً وظَّفته في شراء أراض جديدة واستصلاح اخرى. وكانت النقود التي تأتيها من بيع محصول الحرير الذي تنتجه عاملاً أساسياً من عوامل تماسكها الطائفي والاجتماعي والسياسي لمصلحة مشروع الكنيسة المارونية الرامي الى «تميّز الموارنة» داخل محيطهم المشرقي. ولذلك لا يجوز اغفال دور التجارة في تفكيك بنى الحِرف الطوائفية المدينية من جهة ـ وهي حرف طوائفية اسلامية الطابع ـ وفي تنشيط انتاج سلع معدة للتصدير الخارجي ـ ولا سيما الحرير ـ من جهة أخرى. وبالرغم من ان ذلك التنشيط قد تعرض لأزمات حادة، فان اديار الرهبانية المارونية لم تتأثر بتلك الازمات كما تأثرت بها القوى المنتجة الاخرى. فالقوى العاملة الرهبانية قوى مجانية لا تعيل الا نفسها ولها موارد كثيرة من النذور والقداديس والتعليم والحرف وتربية الماشية، بالاضافة الى الاعمال الزراعية. وأما القوى الفلاحية فكانت تعتمد على موسم الحرير مصدر رزقها الوحيد. وكان تعرّض شراء المواسم لأية هزة يؤدي بتلك القوى الى التضعضع والاستدانة خوف الموت جوعاً. وهكذا استفادت الرهبانية من المداخيل النقدية التي كانت

توفرها لها التجارة لتزيد في مساحة اراضيها وهيمنتها الطائفية ـ الطبقية لتصبح الكنيسة المارونية احدى أكبر القوى المقاطعجية في الامارة، في حين كان غياب السلطنة العثمانية عن ساحة التجارة والتشريع التجاري والرقابة على المرافىء بشكل جدي، يسبب دماراً شبه كامل للقوى الحرفية الطوائفية التي كافحت بعنف دفاعاً عن بقائها في وجه الغزو التجاري الاوروبي في مطالع القرن التاسع عشر. وهذا العامل يفسر جانباً هاماً من أسباب انتقال الحوادث الطائفية الى دمشق في تموز ـ يوليو ١٨٦٠.

الوجه الطائفي المسيحي للتجار الداخليين

يقول جب وبوون: « ... ولم تكن النقود متوفرة بكثرة. وكان اقتراضها يتم بفوائد فاحشة يحدّدها اليهود والاقباط، لأن إقراض المال بفائدة لم يكن أمراً مألوفاً بأي حال لدى المسلمين. ونظراً لكثرة النقود المتوفرة لدى التاجر الاجنبي، وقدرته على توظيف قسم كبير منها في التجارة المتحركة، ازداد حلول التاجر الاوروبي محل التاجر المسلم منذ القرن الثامن عشر. وارتبطت بالتجار الاوروبيين مجموعات كبيرة من التجار المسيحين المحليين الذين شكلوا وسطاء لهم في الداخل »[٤٤].

يتضح من هذا النص ان التجار المسيحيين كانت لهم السيطرة المطلقة حتى القرن الثامن عشر وان « كبار التجار كانوا يعتبرون من بين « أعيان » مدينتهم. وقد اتيح لكثير من اسر التجار ان تحصل على ثروات ضخمة وان تصاهر البكوات والارستقراطية العسكرية، واسر المشايخ »[٤٥]. فالعوامل التي ساعدت على ذلك التبدل في القرن الثامن عشر شديدة الارتباط بالامتيازات الاجنبية وكثرة النقود وارتباط التجار المحليين بطابع الوساطة للرساميل الاجنبية. وكان أكثر هؤلاء الوسطاء من الاقباط واليهود.

واما على صعيد الامارة الشهابية بشكل عام، فيتحدث تقرير فرنسي يعود تاريخه الى أوائل القرن التاسع عشر، وبالتحديد الى عام ١٨٠٦، عن غنى التجار الارثوذكس في طرابلس وغيرها من المدن الساحلية، وعن تعاطي المسيحيين واليهود الربا بفوائد باهظة وارتباطهم بالتجار الاجانب والقنصليات. ويؤكد ڤولني الوجه الطائفي لهؤلاء التجار

---

٤٤ - « المجتمع الاسلامي والغرب »، الجزء الثاني، ص ١٥٠.

٤٥ - المرجع السابق، ص ١٥٢.

بقوله: « يزاول التجارة في سوريا الفرنج والروم الأرمن، وكانت فيما مضى بيد اليهود. واما المسلمون فانهم لا يكترثون لها. وليس إعراضهم عنها ناجماً عن خمول او مراعاة لعقائد دينية كما يظنّ بعضهم، بل نظراً للعراقيل التي وضعتها الدولة العثمانية في سبيلهم. فبدلاً من ان يفضل الباب العالي رعاياه على غيرهم، كان يؤثر الاجانب عليهم طمعاً في الربح. فبعض الدول الاوروبية توصلت الى حمل الباب العالي على الرضى بمكوس ضريبية مقدارها ثلاثة بالمئة على البضائع التي تبعث بها الى بلاد الدولة، بينما يؤدي رعايا السلطان من سبعة الى عشرة في المئة على بضائعهم ».

ويضيف ڤولني قائلا: « والتجار الاوروبيون المقيمون في سوريا يتخذون وكلاء من المحليين اصحاب الطقس الديني الكاثوليكي. وقد توصلوا الى اشراكهم في امتيازاتهم. ولأجل ذلك فانه ليس للحاكم وعماله سلطة عليهم، ولا يستطيع احد تغريمهم. وأمر مقاضاتهم متروك لديوان القنصل. ويعرف هؤلاء الوكلاء في الشرق بـ « تراجمة اصحاب البراءة ». والبراءة يمنحها السلطان للسفراء المقيمين في الآستانة، ويمنحها هؤلاء بدورهم الى الوكلاء المحليين. لكنهم بدأوا الآن (في نهاية القرن الثامن عشر) يبيعونها فيجنون منها أرباحاً لا بأس بها. فثمن الواحدة ألفا قرش، أو ألفان وأربعماية. وكل سفير يعطى خمسين براءة. واذا مات صاحب البراءة حصل السفير على براءة جديدة بدلا منها...، »[٤٦].

واذا تجاوزنا فكرة فرض الوالي سيطرته على أصحاب البراءات، وهي فكرة غير صحيحة اذا اخذت في المطلق - ولا سيما في القرن التاسع عشر - لأنها تخضع لقدرة ذلك الوالي على بسط نفوذه على الرعايا التابعين له، وبصعوبة أكبر على الاجانب، فان الشرح الذي يقدمه ڤولني يؤلف ركائز هامة لفهم أسباب التبدل التجاري الطائفي في المنطقة: الامتيازات الاجنبية، ونفوذ السفراء والقناصل، والتجار المحليون المرتبطون بالخارج، ووفرة الرساميل النقدية اللازمة للتجارة، والاقراض بفوائد باهظة او الربا مع مراعاة العامل الديني الذي يحرّمه على المسلمين. ونعتقد جازمين ان الاغلبية الساحقة من التجار المسلمين التزمت بهذا المبدأ حتى زمن متأخر من القرن التاسع عشر فلم تتعاطَ اعمال الربا والاقراض بفوائد فاحشة. يضاف الى ذلك ان تجارة الحرير والتبغ لعبت دوراً هاماً في التميز الطائفي لمصلحة التجار المسيحيين؛ « فكان في مدينة دمشق تاجر حرير من معتبري

---

٤٦ - رحلة ڤولني، تعريب حبيب السيوفي، ص ٩٧.

تجار دير القمر اسمه بطرس الجاويش»[٤٧]. «وفي عام ١٧٥٢ انتقل جرجس مشاقة الى صيدا وتعاطى تجارة التبغ المعروف بالتتن الى بر مصر. وبسبب هذه التجارة صارت المعاملة بينه وبين مشايخ المتاولة (الشيعة) الحاكمين على مدينــة صور وبلاد بشارة الكثيرة التبغ»[٤٨]. وهنا يربط مشاقة بين الوجه التجاري الطائفي والوجه السكني الطائفي «ثم ان المشايخ الحاكمين صور استمالوا جرجس مشاقة ان ينتقل لعندهم. وأنها (أي صور) أوفق لأشغاله مع أهالي بلاد بشارة لقربها وكثرة الحاصلات في التوتون (التبغ) والحبوب والاخشاب. ولم يكن وقتئذ يوجد أحد من المسيحيين ساكناً في مدينة صور. فحضر اليها وحضر معه أقرباؤه بيت منسى وغيرهم. وعندما اجتمع فيها جملة بيوت تكاثر ورود المسيحيين اليها من الخارج، وجميعهم من طايفة الروم الكاثوليك... ولما تكاثر المسيحيون صار الشروع بعمار كنيسة على اسم القديس توما الرسول. وحيث البلدة لم يكن فيها جامع للمسلمين... استحسن جرجس مشاقة أن يبني من ماله جامعاً للمسلمين. وحصل الشروع بعمارته مع عمارة الكنيسة...»[٤٩].

فالتجار إذاً كانوا وراء السكن الطائفي المسيحي في المدن الساحلية ووراء فكرة «التعايش الاسلامي ـ المسيحي» التي ظهرت بقوة خلال القرن التاسع عشر وترسخت في ميثاق ١٩٤٣. وجميع الوقائع التاريخية تؤكد ان المدن الساحلية لم تشهد أية حوادث طائفية في فترة الصدامات الدموية (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠)، وان بروز تلك الصدامات في حلب ودمشق يجد كامل تفسيره في مفهوم المدينة الاسلامية الذي تكلم عليه جب وبوون ونظام الطوائف ـ الحرفي في داخلها. ويتركز هذا التفسير في مدى الدمار الذي حل بتلك الحرف من جراء المنافسة الاوروبية التجارية وارتباط التجار المسيحيين بها. كذلك نجد جانباً من تفسيره في الاحتكار الذي قام به بعض التجار إذ «كانت تباع غرارة الحنطة بثمانية عشر غرشاً في الموسم. وفي آخر السنة، بعد كوانين، ترتفع أسعارها الى خمسة وأربعين غرشاً»[٥٠]. فالأزمة الاجتماعية الحادة كانت تلعب، الى جانب الضرائب الفادحة دوراً أساسياً، في تفجير النقمة الشعبية على المحتكرين، وعلى أكثرهم غنى وهم من الطوائف المسيحية واليهود. ونشير أيضاً

---

٤٧ ـ مشاقة: «الجواب على اقتراح الاحباب»، ص ٨١.
٤٨ ـ مشاقة، صفحة ٢.
٤٩ ـ المرجع السابق، ص ٣.
٥٠ ـ علي الزين: «العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية»، ص ١٨٠.

الى دور الادارة والملتزمين في زيادة حدة التميز الطائفي على صعيد التجارة. فالأمية كانت سائدة بين الجماهير الشعبية على اختلاف طوائفها. ولكن مدارس الارساليات ساهمت في ترقي بعض المسيحيين الذين تحولوا الى مدبرين لأبناء كثير من الأمراء وابناء الزعامات المقاطعجية على اختلاف طوائفها.

وقد بينا سابقاً ان عمل المدبرين لم يقتصر على تربية الامراء الصغار بل كانوا يتمتعون بصلاحيات ادارية وتربوية وصحية واسعة. « فقد كان الطبيب التاجر، الوافر الغنى، المعلم ابراهيم الصباغ، من طائفة الروم الكاثوليك، وزيراً لمالية ضاهر العمر ثم الجزار. والمعلم ابراهيم هو جد الخواجة حبيب الصباغ الموجود الآن من معتبري تجار دمشق. وكان ابراهيم الصباغ يقدم للشيخ ضاهر العمر كل ما يلزمه لمصاريفه ويستوفي بدلا عنها الزيت والقطن والحبوب. وغير مسموح لغيره ان يتاجر بها. وكان الشيخ يعتمد رأيه لحسن عقله ومزيد ادراكه وعلمه... »[٥١].

هذا نموذج عن الطبيب، التاجر، الاداري، وزير المالية، المدبر، المحتكر الذي يورّث إبنه التجارة في احدى اكبر مدن المنطقة. « وبعد مقتل ضاهر العمر، تم القبض على أولاده وعلى المعلم ابراهيم الصبّاغ وضبط كل ما وجدوه من مال الشيخ وأولاده والمعلم ابراهيم. وقيل بأنه وصل منه الى خزينة السلطان ثلاثة وثمانون ألف كيس بأسعار معاملة ذلك الوقت التي تساوي قيمة خمسة ملايين ليرة او خمسة وعشرين مليون فرنك. هذا خلا ما اختلسه حسن باشا لنفسه وما انتهبه المأمورون من طرفه بضبط هذه الاشياء. وقيل انه وجد عند الصباغ دواة كتابة من حجر الزمرد وغطاها حجر الماس »[٥٢]. اما في عهد الجزار فبرزت عائلة السكروج من الروم الارثوذكس، وكانت وظيفتهم ادارة الخزينة والمحاسبات. وبعد مقتل ابناء السكروج استحضر الجزار رجلا يهودياً من دمشق هو المعلم حاييم فارحي، واليهود يسمونه الحاخام. فاستخدمه الجزار مدبراً لاعمال خزينته: « وكان أحياناً يزعل عليه بغير ذنب ويسجنه ثم يرضى عنه ويرجعه لوظيفته. حتى انه في زعله قطع انفه ثم اذنه اليمنى، ثم قلع عينه اليمنى.. واذارة الخزينة وأمواله الايالة منها منافع جمة لا تقاس بها وظيفة اخرى. وقد قتل حايم فارحي على يد عبدالله باشا بضغط من رجال الدين المسلمين »[٥٣].

---

٥١ - مشاقة، المرجع السابق، ص ٧.

٥٢ - مشاقة، المرجع السابق، ص ٨.

٥٣ - مشاقة، المرجع السابق، ص ١٤ و ١٥ و ٣٣ و ٤٣.

وترتب على قتله بعض التغيير في المجال التجاري. « فعمدة التجار في عكا قد نزحوا منها، بعضهم الى بيروت وبعضهم الى لبنان، حذراً من تقلبات الوالي... حتى ان المعلم جرجس مسدية، المقدم في كتّاب خزينته، عرض عليه ان يكون بوظيفة المعلم حاييم فاعتذر وفر الى دمشق »[٥٤].

« وفي عهد الجزار أيضاً أنشأ ابراهيم مشاقة، الذي تولى التزام بلاد ايام الجزار، شركة تجارة في صور مع رجل دمشقي اسمه جرجس سرور. وهذا هو والد مخائيل سرور الذي كان نائب قنصل فرنسا بدمياط في مصر »[٥٥].

« وكان مدبر الامير يوسف هو الشيخ غندور الخوري الذي كان ايضاً قد استحصل لنفسه على وظيفة قنصل فرنسا في مدينة بيروت »[٥٦].

وكان مدبر الامير بشير الكبير في اول عهده الشيخ أبو خطار سلوم الدحداح. وهو نسيب الشيخ مرعي الدحداح الذي أقام تجارة واسعة في مرسيليا.

وهناك أيضاً اسماء آل العورة وآل البحري في كل من اداراتي صيدا وعكا، ودمشق خاصة، حيث كان نفوذ يوحنا البحري زمن الحكم المصري لسوريا.

وقد تطول استشهاداتنا في هذا المجال. ولكن الوجه الطائفي المسيحي لادارة المالية أو الخزانة، ولأقلام التحريرات والجباية وغيرها، بات شديد الوضوح. فقد كان هؤلاء المدبرون يتعاطون التجارة ويحثون الامراء على تعاطيها. وكان من نتيجة ذلك ازدياد الغنى في أوساط التجار المسيحيين والخراب في أوساط التجار والمقاطعجيين المسلمين، حتى ان كثيراً من المقاطعجيين كانوا يرهنون مواسم الحرير لهؤلاء التجار ويبيعونهم الكثير من اراضيهم. وكذلك كان هؤلاء التجار يسيطرون على أراضي المقاطعجيين المغضوب عليهم تحت ستار ان هؤلاء المقاطعجيين استدانوا منهم مبالغ كبيرة لشراء المواسم القادمة. وهذا ما حدث بالضبط لأملاك آل نكد التي سيطر التجار من بيت مشاقة على مساحات كبيرة

---

٥٤ - مشاقة، المرجع السابق، صفحات ٦٩ - ٧٠.

٥٥ - مشاقة، المرجع السابق، ص ٢١.

٥٦ - مشاقة، المرجع السابق، صفحة ١٥.

منها بذريعة وفاء الدين[٥٧].

لكن أهم ظاهرة هي ان التجار المحليين شكلوا حلقة الوساطة مع التجار والرساميل الاجنبية من جهة، ومع الدوائر الاستعمارية لتلك الرساميل من جهة اخرى. فقد اتخذ بعضهم لقب قناصل فرنسيين (من آل الخازن والخوري وسرور وغيرهم) وانخرطوا مباشرة في المشروع الفرنسي الذي بدأ تنفيذه لاحتلال المنطقة مع حملة نابوليون على مصر.

وقد لعبت البراءات دوراً هاماً في ايجاد قاعدة تجارية محلية للرساميل الخارجية. وساعد غياب الرقابة العثمانية على توزيع تلك البراءات على اخراج عدد وافر من الرعايا المحليين من دائرة الخضوع لاجهزة السلطنة وولاتها وانخراطهم الكامل في القنصليات الأجنبية كتراجمة وتجار محليين وغيرهم. « ففي عام ١٧٩٣ وحده، زاد عدد « التراجمة » في حلب فبلغ ١٥٠٠ ترجمان، مما اضطر السلطان الى ارسال مندوب للكشف عليهم. فأبقى على ستة فقط وعاقب الباقين وحرمهم من البراءات »[٥٨].

والسؤال الاساسي هو: الى أي مدى كانت السلطنة العثمانية قادرة على فرض قوانينها وتنفيذها منذ مطالع القرن التاسع عشر، وبالتالي على الحد من تهافت الوكلاء المحليين، واغلبيتهم الساحقة من المسيحيين، على الارتماء في احضان القنصليات الاجنبية؟ ان الجواب على هذا السؤال يختصر تاريخ السلطنة في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين، فلم تشهد فترة قوة الا شهدت على أثرها فترات انحطاط شديد وتفسخ. وبات السفراء الاجانب يلعبون دوراً أساسياً في تسيير شؤون السلطنة وتمزيقها والسيطرة على مواردها واحتكار مداخيلها.

وفي هذا الاطار يدخل ارتباط تجار الامارة الشهابية، وهم تجار حرير بالدرجة الاولى[٥٩]، وتجار المدن الساحلية في بيروت وطرابلس وصيدا وصور، كحلقة ناشطة بدرجات متفاوتة حتماً، بعجلة الرساميل الخارجية في غياب كل تماسك طوائفي - حرفي في داخلها. فكانت هناك حرية كاملة لتلك الرساميل في غزو اقتصاديات الامارة وسواحلها

---

٥٧ - مشاقة، المرجع السابق، صفحة ١٢١.

٥٨ - جب وبوون: « المجتمع الاسلامي والغرب »، الجزء الثاني، ص ١٦٢.

٥٩ - — Dubar et Nasr «Les classes sociales au Liban» . chap. IV.«Remarques sur les origines de la bourgeoisie Libanaise 1840-1945», pp51 — 59.

تمهيداً لتوسيع سوقها الرأسمالية الى فلسطين والداخل السوري ـ العراقي. وقد لعب التجار المسيحيون من موارنة وكاثوليك وارثوذكس في الامارة وبيروت دوراً أساسياً في ارتباط الامارة بعجلة الرساميل الخارجية، مع ابقاء حيز واسع لكثير من الاسر التجارية السنية في بيروت.

وكانت هذه العائلات التجارية المحلية ركائز للتوسع الرأسمالي، ولا سيما الفرنسي ـ الانكليزي، نحو الداخل، فجنت ارباحاً طائلة من ذلك الارتباط وبدأت تدخل بوضوح في علاقات ذات طابع رأسمالي واضح.

• ثانياً: بروز المنافسة المحلية للتجار الاجانب وموقف العثمانيين منها

اتخذ الفرنسيون حلب قاعدة لانطلاقتهم التجارية في المنطقة فكانت ابرز مراكزهم التجارية طوال سنوات في المشرق العربي. وقد جنى التجار الفرنسيون اموالاً طائلة من المنطقة مما أثار عليهم حفيظة الحكام الاتراك من جهة والتجار المحليين من جهة اخرى. وكثيراً ما تعرض التجار الفرنسيون للبلص والنهب والاغتيال دون ان يكون بمقدور القناصل ان يقدموا لهم غير الاحتجاج على ما يحصل. ونظراً للضريبة المتدنية التي كان التجار الاجانب يدفعونها لجمارك السلطنة، وهي ٣٪ فقط، تجمّع لديهم احتياطي كبير من الاموال النقدية في فترة شهدت تكالباً كبيراً على هذه الاموال لشراء خلعة الامارة والولاية وتقديم الرشاوى. وكان الوالي يفتش عن المال اينما وجد. واذا كان من الطبيعي ان تصادر منتجات الفلاحين والحرفيين والرعاة وغيرهم، فمن الطبيعي كذلك ان يسعى الولاة الى اجبار التجار الاجانب على تقديم جزء من ارباحهم الكبيرة اليه لتمكينه من شراء منصبه مجدداً واعداً اياهم بتسهيلات اضافية[٦٠].

ولدى عزل كل وال كان التجار الاجانب يسعون الى التهرب من دفع الضرائب والاستعاضة عنها بالرشوة. وكانت هذه الرشوة مفتاحاً جديداً لنيل امتيازات هامة. ولكن الباب العالي كان بسبب حاجته الماسة للنقود يدفع ولاته الى التشدد مع التجار الاجانب

---

٦٠ ـ Paul Masson: «Histoire du commerce français dans le Levant au XVIIe siècle.» pl et 2. Cité par Homsy. op.cit — p 58.

ويجبرهم على تحصيل كميات نقدية وافرة منهم. وكان الباشوات من الولاة والحكام والامراء يلجأون الى أساليب متنوعة، وبخاصة في فترات القلاقل، فيشجعون القبائل على غزو القوافل التجارية لاجبار التجار على مزيد من الدفع لحراس تلك القوافل الذين كانوا في النهاية من الولاة والحكام وأعوانهم(٦١).

وبقيت حلب مدة طويلة أبرز المدن التجارية في المشرق العربي فامتد نفوذها الى كثير من المناطق المجاورة. وقد ساعد مرفأ الاسكندرون على تنشيط تجارة حلب واصبح محطة اساسية للتجار الفرنسيين والانكليز للقيام بالتصدير والاستيراد والترانزيت. فكانت سلع الشرق تمر عبر حلب الى اوروبا، وسلع هذه الاخيرة تمر عبرها الى الهند عن طريق بغداد والبصرة والخليج العربي. وقد ارتبطت حلب بهذه المناطق عبر عشرات القوافل التجارية الناشطة في البر والمحمية من جماعات الاكراد. والتركمان وغيرهم(٦٢).

وكانت طرابلس تلعب دوراً بالغ الاهمية في تجارة الاوروبيين منذ الحروب الصليبية. ولذا عادوا اليه بعد دخول الاتراك مع تفضيل لحلب حتى أوائل القرن السابع عشر إذ زاد اهتمامهم بالمدينتين معا فاتخذ الفرنسيون لهم قنصلية متنقلة بينهما(٦٣).

واما صيدا فبرز دورها التجاري الناشط زمن فخر الدين مع انتعاش طرابلس زمن يوسف سيفا. وظلت صيدا مزدهرة طوال القرنين السابع عشر والثامن عشر. وسمح فخر الدين للفرنسيين بانشاء مركز لهم في صيدا يكون تابعاً لقنصليتهم في حلب. وفي عام ١٦١٥ أنشأوا لهم قنصلية في صيدا.

وبدأت علاقة الطرابلسيين بالتجار الاجانب تسوء منذ أوائل القرن الثامن عشر. ففي عام ١٧٠٨ حدثت صدامات دامية ادت الى مقتل عدد من التجار الفرنسيين وسرقة سلعهم التجارية التي قدرت بحوالي ٨٠ كيساً ذهبياً. كذلك فان تقارير غرفة التجارة في مرسيليا تشير الى ان صدامات دامية وقعت بين تجارهم واهالي صيدا، حتى ان تقريراً صادراً عن هذه الغرفة في عام ١٦٥٧ يؤكد أنه « من المستحيل بقاؤنا في صيدا مدة طويلة بسبب كثرة الرشاوى والبلص بحق القنصل والتجار على السواء. وحيثما حللنا نجد أنفسنا

---

٦١ - — Homsy — Op.cit — p 72.

٦٢ - — Homsy .Op.cit — p 68.

٦٣ - — Op cit — p 74.

عرضة للسرقة والاختلاس »[٦٤].

وقد يكون في هذه التقارير بعض جوانب من الصحة، ولكن المؤكد ان غرفة التجارة في مرسيليا كانت تستغل كل حادث يتعرض له أحد رعاياها، من التجار وغيرهم، مهما يكن صغيراً، فتضخّمه وترفعه شكوى رسمية على الوالي الى السلطان بهدف نيل امتيازات جديدة وضمانات تزيد من نهبها للسكان المحليين.

وهكذا كانت حصيلة احداث طرابلس ان سارعت غرفة التجارة في مرسيليا الى فتح قنصلية لها في طرابلس عام ١٧١٩ وعززت دورها التجاري فيها. وها هوذا باسيل حمصي يكتب متشفياً «لقد خرج الشرف الفرنسي مصوناً بعد هذه المحنة القاسية، وتعزز دور الفرنسيين في قلب العالم الاسلامي. وبالمقابل دفع الطرابلسيون غالياً ثمن حماقتهم بحق التجار الفرنسيين، وذلك بدعم مباشر من الباب العالي الذي أصر على نصب ميزان العدل وتطبيق نصوص الامتيازات »[٦٥].

ولكن الصدامات كانت تتكرر دامية مع التجار الاجانب في طرابلس وصيدا وحلب ودمشق، الامر الذي يؤكد ان «الشرف الفرنسي» لم يكن الا منافسة حادة للتجار المحليين وبعض القوى المرتبطة بهم.

وكانت هذه الصدامات ترتبط مباشرة بالوالي لتصل الى السلطان. فالوالي هو الذي يقدم الحماية للتجار الاجانب او يحرض عليهم. وهو الذي يحسم الصدام بين التجار والمرسلين الاجانب وبين التجار والرعايا المحليين، ولا سيما الارثوذكس. وكانت القاعدة الاساسية للحسم ان يكون البخشيش والرشوة سيدي الموقف فتفتح كل الابواب وتجهز الجيوش لحماية التجار والمرسلين الاجانب ويوهب الكثير من الامتيازات الجديدة. ولما كان الباب العالي غالباً ما يقف الى جانب التجار الاجانب في نزاعهم مع التجار والسكان المحليين، فان حصيلة تلك المواقف كانت فرمانات متعددة تذكّر بالامتيازات الاجنبية وبضرورة حماية التجار والرعايا الاجانب باسم الصداقة القائمة بين السلطنة والدول الاوروبية[٦٦]. ولذا تزايدت تجارة الاجانب باستمرار بدعم مباشر من سياسة السلطنة، ولم تبدأ المنافسة معهم

---

٦٤ - — Homsy — op.cit. p 96 — 97 — d'après: Archives de Marseille 15 Août 1657.

٦٥ - — Homsy — op.cit — p 79.

٦٦ - — Homsy op. cit — p 99.

الا بظهور بعض الولاة والامراء المتمردين على السلطنة ـ وبخاصة في النصف الثاني من القرن الثامن عشر ـ من امثال ضاهر العمر وعلي بك الكبير واحمد باشا الجزار.

فقد كانت علاقات ضاهر العمر بالتجار الفرنسيين حسنة في البداية واستمرت كذلك طوال عدة سنوات. وبسبب تمرده على العثمانيين بات امر تطبيق الاتفاقيات بين السلطنة والدول الاوروبية في يده بالذات. وقد استمر هذا الامير يجبي ضرائبه من التجار الاجانب كالسابق. ولكنهم سرعان ما بدأوا يتحايلون على الخزانة ويقومون بعمليات غش وتزوير، كثيرة عرضهم للقصاص[٦٧]. وفي أثناء ادارة ضاهر العمر وادارة الجزار من بعده، وبدعم مباشر منها، نشطت مجموعة تجارية هامة بزعامة ابراهيم الصبّاغ في عكا حاولت فعلا تقليص تجارة الاجانب وتحويلها لمصلحة التجار المحليين بزعامة الصبّاغ وشركاه على ان تؤدي لخزانة عكا كميات وافرة من النقود[٦٨]. وهنا يتضح جانب هام من السياسة الاستعمارية القائمة على التجارة ونهب السكان المحليين والتهرب من دفع الضرائب، « فقد أصاب الصبّاغ مباشرة مطعنا هاماً في التجارة الاجنبية اذ تناول مصدر الربح فيها بحيث حولها الى الدولة التي هو مسؤول ماليتها، دون ان ينسى كيف يخصص لنفسه قسطاً كبيراً من الارباح »[٦٩]. وابراهيم صبّاغ مسيحي كاثوليكي، وهو مسؤول مالية ضاهر العمر، ثم الجزار، الذي كشف القناع عن فضائح التجار الاجانب، ولا سيما الفرنسيين منهم، كما فضح أساليب الاحتيال التي كانوا يلجأون اليها.

فكيف نظرت تقارير القناصل الى هذا التاجر المسيحي الكاثوليكي ذي المركز المالي المرموق في ادارة الجزار، وكيف نظرت اليه الادارة العثمانية نفسها؟

سنحاول ان نوضح عبر الاجابة على هذين السؤالين مسألة هامة ترتكز على دعم الادارة العثمانية للتجار المحليين وكيف انعكس هذا الدعم اقتصادياً على الداخل. ولكن هذا الدعم كان مؤقتاً، إذ سرعان ما قضت الضغوطات الأوروبية على كل مقاومة داخلية فأجبرت التجار المحليين على الارتباط التبعي بعجلة الرساميل الخارجية في الوقت الذي كانت فيه السلطنة العثمانية تسير نحو الانحطاط والتفسخ. وقد اخترنا هنا نموذجاً لمسيحي كاثوليكي

---

٦٧ - — Archives de Marseille. Acre 27 Janvier 1754.

٦٨ - الوثائق، المجلد الثاني، ص٢٤٢.

٦٩ - — Homsy — op.cit — p 159

كان يعمل في ادارة الجزار مسؤولاً لمالية عكا بعد ان شغل المنصب عينه إبان ادارة ضاهر العمر.

لقد اعتبر ابراهيم الصباغ منظم المالية والتجارة الداخلية لضاهر العمر ثم للجزار. وتعتبر مدة توليه الادارة نموذجاً بالغ الدلالة على أهمية العائلات المسيحية في ادارة الشؤون التجارية والمالية في كثير من الولايات المشرقية. وقد لقي الصبّاغ الدعم الكامل من ضاهر العمر ثم من الجزار لمواجهة التجار الاجانب الذين شنوا حملات شرسة للقضاء على نفوذه وابعاده. ومن المحتمل ان يكون موت الصباغ، وموت كثير من آل السكروج ومشاقة وفارحي، قد تمّ بضغط مباشر من هؤلاء التجار وقناصلهم من جهة، وبسبب رغبة الولاة الملحة في السيطرة على الثروات الطائلة التي جنتها تلك العائلات التجارية ـ المالية من جهة اخرى.

ويقول ڤولني في محاولة لاظهار تميز الصباغ النسبي عن الولاة الأتراك وسياستهم تجاه التجار الأجانب وابراز مصادر غناه، وهي محاولة فيها كثير من النظرة الطائفية القائمة على مسيحية التجار واسلامية الولاة، «لم يكن بمقدوره اعتماد اساليب الأتراك في الخوة والبلص، ولكنه لم يعدم وسائل الغنى السريا. فقد احتكر التجارة إذ كان وحده المخول بيع القمح والقطن الى الخارج، وكذلك بعض السلع المصدرة، وهو الوحيد المخوّل شراء القماش والسكر وكثير من السلع الأخرى المستوردة»[٧٠].

وهذا بالضبط السبب الاساسي لتذمر التجار الاجانب وهو ما يشير اليه باسيل حمصي بعبارة «لقد اصاب الصبّاغ فقتل التجارة الاجنبية ومصدر ربحها المباشر»[٧١].

وكانت الشكاوى تتكاثر مع افتضاح التلاعب بالقوانين والتهرب من دفع الضرائب واعتماد الرشوة. ولذا وقف الجزار بعنف في وجه هؤلاء التجار، ولا سيما الفرنسيين، وسارع الى دعم مسؤول ماليته[٧٢]. وقد تشكلت قوى تجارية من آل الصبّاغ والسكروج والقرداحي والقسيس وغيرهم من العائلات التجارية المسيحية التي اقنعت الجزار بتغيير الاسلوب القديم الذي اتبعه الولاة العثمانيون القاضي بفرض الخوة والبلص والمصادرة على التجار الاجانب

---

٧٠ ـ Volney «voyage en Egypte et en Syrie..», p 365 —

٧١ ـ Homsy — op.cit–p 159. —

٧٢ ـ الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ٥٣، ١٤١، ٢٨٨.

مع ما يستتبع ذلك من تدخل الباب العالي لحمايتهم. وكانت الخطة الجديدة تقضي باستدرار الذهب التجاري الى خزائن الوالي لا الى خزائن التجار الاوروبيين. واقتنع الجزار بضرورة المتاجرة شخصياً أو عبر المجموعات التجارية المحلية[٧٣].

وبدأت تقارير غرفة تجارة مرسيليا تتكلم كالتالي: «لقد بات الجزار يشرف بنفسه على مبيع انتاج المقاطعات الخاضعة له. وقد احتكر كل السلع المصدرة والمستوردة. وهو الذي يسيّر قافلة من المراكب البحرية الى الموانىء الخاضعة له والموانىء العثمانية الاخرى بحيث بات التجار الاجانب يتهيبون الالتقاء بها...» ويتباكى القنصل في نهاية تقريره على المقاطعات السورية والفلسطينية التي كانت «مصدر غنى عميم للتجار الفرنسيين الذين جمعوا منها ثروات طائلة بحيث سميت هذه المقاطعات الاراضي الموعودة وينتهي التقرير مطالباً بازالة الجزار»[٧٤].

ولكن ازالة الجزار كان دونها صعوبات كثيرة بسبب نفوذه السياسي والعسكري، وبسبب دعم الدولة العثمانية له في وجه الاطماع الاجنبية. واما تجربته فقد اصبحت فريدة بعد تدخل سفراء الدول الاجنبية، منذ مطالع القرن التاسع عشر لمنع قيام جزار جديد يشكل عقبة امام تطور رساميلهم وتجارتهم.

وكانت نتيجة الصراع على النفوذ التجاري بين التجار الاجانب وابراهيم الصبّاغ وما يمثله من قوى تجارية ومالية محلية مدعومة من الجزار، ان طرد هؤلاء التجار والقنصل الفرنسي من صيدا وعكا. وقد ورد في احد التقارير عن عملية الطرد ما يلي: «لا أستطيع ان أصف لكم مدى الاهانة التي ألحقها ابراهيم الصبّاغ بالفرنسيين...». وفي تقرير آخر الى غرفة التجارة في مرسيليا «لقد أوقع ابراهيم الصبّاغ الامة الفرنسية كلها في مهانة عظيمة بعد اجبارها على الرحيل من صيدا وعكا.»[٧٥].

وهكذا انتقلت الزعامة التجارية الى عكا مما يؤكد ان تنفيذ الامتيازات الاجنبية، بما فيها التجارية، لم يكن يرتبط الا برغبة السلطان ومن يخولهم الصلاحيات من الولاة. واما الكلام على حماية ملوك اوروبا للرعايا الاجانب او المحليين، من تجار وغيرهم، فلا قيمة

---

٧٣ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحة ٢٣٦.

٧٤ - — Homsy: «Les capitulations», p 181 — 182.

٧٥ - — Archives de Marseille, 1er, Août 1772–d'après: Homsy p 160.

تاريخية لها. ولذلك كثر الضغط على رأس الهرم السياسي المسيطر ـ أي السلطان ـ في محاولة لانتزاع قرارات همايونية تقضي بحماية هؤلاء الرعايا، وبخاصة التجار والمرسلين، وازاحة كل العقبات الداخلية التي شكلها كثير من الولاة الأقوياء. ولم تمض غير مدة وجيزة حتى قام الجزار بضرب ابراهيم الصبّاغ وازالة ما يمثله من عقبات امام التجار الاجانب.

وهذا نموذج يحتذى في علاقة الولاة بمساعديهم الماليين، وفي علاقة السلطنة بولاتها الاقوياء. فالوالي يبطش بالمستشار القوي بعد مدة وجيزة، لأن طبيعة النظم السياسي السائد لا تسمح بابراز اكثر من رأس للجهاز المسيطرة. وكان الاتهام بالبروز على حساب الوالي المدخل الدائم للتخلص من كل شخصية معارضة. كذلـك كان يفعل السلطان مع ولاته. واما المستفيد الاكبر من هذه التدابير فهم التجار الاجانب الذين تخلو لهم الساحة لفرض احتكارهم وزيادة رساميلهم، وربط اعداد متزايدة من الوسطاء المحليين بتجارتهم، وتفكيك البنى الاقتصادية العثمانية لمصلحةتغلغل الرساميل الاجنبية.

ولكن التجار المسلمين في سوريا ومصر لم يشاركوا بنشاط في تجارة الاوروبيين بل تصدوا لها واعتبروها منافسة قاتلة لهم. ولقاء هذا الموقف كانت التجارة الاوروبية كلها ترسو بأيدي المسيحيين (الاوروبيين والمشارقة) واليهود. فكثرت المؤسسات التجارية الاوروبية، ونشط التجار اليهود في المشرق، والاقباط في مصر، والمسيحيين في دمشق وحلب، والارمن في حلب وبغداد. ولم تعد التجارة الداخلية والتجارة القائمة بين المناطق احتكارا في ايدي التجار المسلمين. وبرز دور التجار السوريين المسيحيين، واليونانيين واليهود والارمن. وقبل نهاية القرن الثامن عشر، بدأت انتماءات التجار الدينية تكون دلالات خطيرة على الصعيد الاجتماعي. وبرغم الجهود التي بذلها التجار الاوروبيون، وبخاصة الفرنسيون، لقصر التجار المحليين على أن يكونوا وكلاء، فإن كثيرين منهم أخذوا ينافسون في التجارة على النمط الأوروبي ولمصلحتهم الخاصة بعد أن رسخوا أقدامهم فيها، يساعدهم على ذلك انتسابهم الى الحماية الأجنبية المعترف بها من السلطان.

ومنذ النصف الثاني من القرن الثامن عشر اشتد نشاط التجار المسيحيين السوريين والارمن في المجالين الداخلي والخارجي، بعد ان ازداد شراء البراءات المزورة وانتساب عدد كبير من المسيحيين بالرغم من انهم كانوا كتراجمة الى القنصليات، معفين من الضرائب ويعملون في التجارة. وكانت للبراءات والحماية اثر فعال في تطور تجارة حائزيها اذ كانت

تمنحهم الحق في اكتساب المزايا التي تكسبها امتيازات الاجانب للتجار الاوروبيين، وبخاصة الخفض النسبي للرسوم المفروضة على وارداتهم وصادراتهم، اي ٣ بالمئة بدلا من ١٠ بالمئة. وبهذه الوسيلة امكنهم ان يعرضوا اسعارا اقل من تلك التي كان يعرضها منافسوهم المتمتعون بالجنسية العثمانية وان يحصلوا قرابة نهاية القرن الثامن عشر على شبه احتكار لتجارة الجملة داخل السلطنة. يضاف الى ذلك ان التجار المسيحيين السوريين استطاعوا في النصف الثاني من القرن الثامن عشر الحد من منافسة التجار اليهود لهم، وخاصة في مصر وجنوبي سوريا حيث ازداد عدد التجار المسيحيين بسرعة. وقد ساعدهم نجاحهم في السيطرة على التجارة المصرية على ترحيل عدد كبير من التجار اليهود منها، فحولوا جهودهم واستغلوا مناصبهم ونفوذهم لوضع العراقيل في وجه التجار الاوروبيين انفسهم. ومن المؤكد ان التجار المسيحيين كانوا وراء كثير من المغارم التي تعرضت لها الجالية الفرنسية في المنطقة. ولكن حكم محمد علي قلص من نفوذهم بسرعة اذ احتكر تجارة الدولة لمصلحة الخزانة، في حين كان التجار الاوروبيون يؤسسون الشركات التجارية الضخمة، كشركة الهند الشرقية عام ١٧٨٠، لتذليل جميع العراقيل التي تعيق سيطرتهم على المنطقة[٧٦].

وهكذا ساهمت العوامل الداخلية والخارجية في دفع التجار المسيحيين واليهود الى مركز الصدارة في تجارة المشرق العربي ومصر. ولكن تلك الصدارة التي بدأت بالارتباط الوثيق بالتجار والرساميل الاجنبية لم يكن بمقدورها تخطي ذلك الارتباط وما يرافقه من تبعية. فالمؤسسات التجارية الاوروبية الفخمة في القرن التاسع عشر، والمخططات الاستعمارية التي كانت ترافقها، جعلت الوكالات التجارية المحلية مجرد تابع للرساميل الخارجية لا منافسا لها. وقد ساعدت سياسة السلطنة العثمانية على جعل هذه الوكالات مراكز متقدمة للنفوذ الاستعماري في ارجاء السلطنة، وقوى داخلية محلية تنفذ مخططاته لقاء ارباح هامة تجني على هامش ارتباطها التبعي بالرساميل الخارجية.

سياسة الدولة العثمانية تسهل هيمنة التجار الاجانب

ان تاريخ التجارة الاوروبية في المشرق العربي يمتاز، منذ الفتح العثماني، بتطورها المتسارع الذي بلغ اوجه بعد ابرام الاتفاقيات التجارية التي سميت بالامتيازات الاجنبية.

---

٧٦ - جب وبوون: «المجتمع الاسلامي والغرب» الجزء الثاني، ص ١٦٠ - ١٦٣.
ويؤكد فولني ان تجارة سوريا كانت بأيدي الفرنسيين واليونان والأرمن.

وكان تسارع نمو التجارة الاجنبية يتم على حساب سكان السلطنة العثمانية وتجارها، ولا سيما في مجال ضريبة الجمارك البالغة ٣ بالمئة على الاجانب و١٠ بالمئة على العثمانيين والتابعين لهم. وكان السلاطين يزيدون من هذه الامتيازات بسخاء بالغ دفع ڤولني الى القول في عام ١٧٨٨: «اذا استثنينا الباب العالي فاننا لن نجد قط حكومة تفضل تجارنا على تجارها وتطلب ضريبة من تجارنا لا تعادل ٣٠ بالمئة مما تجبيه من تجارها المحليين»(٧٧).

وكانت هذه الامتيازات مثل كرة الثلج المتدحرجة التي تكبر باستمرار. ومن الاسباب الاساسية لنمو تلك الامتيازات ان التجار وقناصلهم كانوا في حالة تذمر وشكوى وانهم كانوا يجعلون من كل حادثة صغيرة يتعرض لها احد تجارهم مناسبة هامة لاستدرار عطف السلطان والتباكي امامه من كثرة الاعتداءات وتذكيره بفرمانات الحماية والرعاية. وهكذا كان ضغط السلطان على ولاته يزداد لاجبارهم على التقيد بتلك الامتيازات وتسهيل امور التجار. وقد بلغ الامر بقنصل فرنسا في صيدا ان استحصل عام ١٦٨٦ للمرة الاولى في تاريخ السلطنة على خط شريف يقضي بحماية التجار الفرنسيين في صيدا «وبالزام الباشا فيها على ارجاع ما أخذه منا وحتى ما لم يأخذه وكان مجرد ادعاء باطل على الوالي قدمناه للسلطان»(٧٨).

وقد ارجع والي صيدا بالفعل مبلغ ٩٦٠٠ قرش الى الجالية الفرنسية في صيدا بتاريخ ١٢ آب - اغسطس ١٦٨٦ بناء على الامر السلطاني السابق. وكانت تلك الحادثة نموذجا واضحا لتأثير السفراء الاجانب على رأس الهرم السياسي العثماني الذي اكثر من هباته وحمايته للتجار الاجانب فأكثروا من نهب سكان السلطنة على اختلاف طوائفهم ومناطقهم. وهكذا يمكن القول ان الامتيازات قدمت للفرنسيين وسائر التجار الاجانب خدمات كبرى لا يقدر ثمنها الا بحجم الخسارة التي لحقت بالتجارة والتجار المحليين وبجماهير السلطنة. اما وجود بعض التجار المحليين الذين بدأوا بالارتباط المبكر بالتجارة الاجنبية فلا يغير من الواقع الذي جرت اليه سياسة العثمانيين تجارتهم الداخلية والخارجية على السواء.

كانت الدولة العثمانية تمر بعد امتيازات ١٧٤٠ بشكل خاص بمرحلة من الضعف والتفسخ وكثرة العصيانات المحلية. وكانت تبرز مع كل عصيان سلسلة طويلة من الامتيازات

٧٧ - Volney: «Voyage en Egypte et en Syrie» — p 382–385.

٧٨ - Archives de Marseille. 3 Juin 1686 — d'après Homsy 104.

التجارية يقدمها العصاة للاجانب. وقد بدأ ذلك قبل ١٧٤٠ بزمن طويل مع علي باشا جانبولاد وفخر الدين الثاني، واستمر مع ضاهر العمر وعلي بك الكبير والجزار وغيرهم. ولذا تميزت التقارير المرسلة في هذه الفترة الى غرفة تجارة مرسيليا بالاكثار من عبارات «التسامح» و«الصداقة» و«الود» الذي يكنه الولاة في المشرق للقناصل الاجانب وتجارتهم. وعلى سبيل المثال يقول احد التجار الفرنسيين ـ جوزف ارساي (Joseph Arsay) ـ: «لقد ابدى الوالي صداقته وحمايته لكل الرعايا الفرنسيين، والبس القنصل الفرنسي القفطان المقصب علامة الرضا. وكانت تجارتنا تتم على احسن ما يرام بسبب التسهيلات الفائقة التي قدمها لنا»[٧٩].

لكن هذا النموذج من الولاة لم يكن النموذج الغالب اذ بقيت اكثريتهم الساحقة تجد في التجار الاجانب مصدر نهب للسكان المحليين، وترى انه لا بد من نهب هذا المصدر لتأمين خلعة الامارة او الولاية. وكان هؤلاء التجار يختزنون اموالا طائلة يسيل لها لعاب الولاة الذين كانوا يتبدلون بسرعة. وهذا ما يشير اليه القنصل الفرنسي في صيدا عام ١٧٤٦، اي بعد اربع سنوات فقط من التقرير الاول. يقول غوتيه (Gautier): «لدى وصولي الى صيدا، وجدت واليا فظا الى اقصى حد. ولم اشعر لديه بضرورة لشرح الامتيازات لانه يرفض الحديث عنها بشكل قاطع. وقد عاقب ترجمان القنصلية بالجلد عدة مرات دونما سبب. ولذا ارسلت الى الآستانة اعلمهم بتصرفات هذا الوالي واستبداده بالرعايا الفرنسيين والاجانب»[٨٠].

وهكذا بقيت الآستانة الدرع المتين للتجار الاجانب. ولم يكن تمرد الولاة المحليين سوى طفرات لا تدوم طويلا ويعود بعدها اولئك التجار بامتيازات جديدة تضاف الى رصيدهم السابق حتى ان بعض السفراء والقناصل الفرنسيين كان يؤكد في تقاريره «ان تركيا مستعمرة فرنسية»، و«ان تركيا اكثر المستعمرات الفرنسية غنى». وقد احتجت غرفة تجارة مرسيليا في تقاريرها الى ملوك فرنسا عندما طرحت قضية مساواة التجار الاجانب بالتجار الفرنسيين بقولها: «يجب النظر الى المؤسسات التجارية في السلطنة العثمانية على انها مستعمرات خاصة بنا دون سوانا»[٨١] الامر الذي يؤكد مدى النفوذ التجاري

---

٧٩ - Archives de Marseille. 25 Mars 1742 — d'après Homsy 107.

٨٠ - Archives de Marseille. 26 Janvier 1746 — d'après Homsy 107.

٨١ - Homsy: «Les capitulations..» p 186.

الفرنسي الذي حظيت به تلك المؤسسات بدعم مباشر من السلطان العثماني والامتيازات التي منحها إياها.

وكان بزوغ نجم الجزار اولا، ومحمد علي ثانيا، ايذانا بولادة قوى تجارية ومالية داخلية ذات قدرة على منافسة التجارة الخارجية وتوجيه ضربات شديدة اليها. وكان عدد من القوى التجارية المحلية ينتمي الى الطوائف المسيحية من كاثوليك وموارنة وارمن واقباط وغيرهم. وتبعا لنظام الملل العثماني كانت هذه القوى تنتسب الى فئة الرعايا المحليين الذين يطالب ملوك اوروبا «المسيحيون جدا» بحمايتهم. ولذا لم يخش التجار الاجانب وقناصلهم من مزاحمة هذه القوى بل كانوا يتخوفون من ولادة قوى تجارية اسلامية محمية من السلطان وولاته تقوم باحتكار التجارة وتوجيه ضربات اليمة الى مصادر الربح السريع لهؤلاء التجار، وهذا بالفعل ما كان من امر محمد علي في مصر.

وبدا من تقارير القناصل الاجانب التي كانت تشدد على ضرورة ازالة الجزار في نهاية القرن الثامن عشر، ان اصحابها اخذوا يتخوفون من قدرة محمد علي الجبارة على الاحتكار ويدعون الى غزوه من الداخل عبر اعداد هامة من المستشارين. وكان الهاجس الاساسي الذي يؤلب سياسة اوروبا كلها على محمد علي يقوم على منع اي تقارب بين السلطان وواليه في مصر محمد علي الذي حاول بالحاح مستميت ارضاء ذلك السلطان، وتقديم الهدايا والضرائب اليه، واعلان الخضوع له في حال القيام بنهضة شاملة تمنع سقوط السلطنة في ايدي الاوروبيين[٨٢]. ولكن قدرة محمد علي على التحكم بالتجارة في مصر لم تعط نتائج مماثلة في سوريا وسائر المقاطعات التي خضعت له، بل قامت فيها قوى تجارية ومالية وطائفية معادية لمشروعه التوحيدي ومرتبطة مباشرة بالاستعمار الخارجي. وجاءت تدابير السلطان العثماني تدعم هذه القوى ضد محمد علي وما يمثله من قوى سياسية واقتصادية محلية تحاول تقليص النفوذ الخارجي لمصلحة القوى الصناعية والتجارية والزراعية المحلية.

لقد قدمت السياسة العثمانية في الآستانة القاعدة الاساسية لنمو الامتيازات الاجنبية وازدياد التجارة في ارجاء السلطنة بحيث لا يمكن فصل ذلك النمو والغنى الفاحش للتجار الاجانب عن الافقار والضعف الشديد للقوى التجارية الداخلية وجماهير السكان. واما موقع بعض التجار المسيحيين المحليين فكان سريع التذبذب. وقد حاول هؤلاء تقليد التجار

---

٨٢ - جوزف حجار: «أوروبا ومصير المشرق العربي - حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية» مترجم صفحات ٣٥ و ٦٢ و ٧١ و ٨٣ و ١٨٥.

الاجانب في الوصول الى الغنى والربح السريعين. ولم يكن الانتساب الى جنسية الاجانب مسموحا به بادىء الامر اذ كانت الدولة العثمانية ترفض رفضا قاطعا انتماء اي من رعاياها الى التجار الاجانب وقنصلياتهم نظرا لما كان يتمتع به الاجانب من حماية خاصة واعفاء من ضرائب الجزية والخراج. ولذلك سارعت القوى التجارية المسيحية الى دعم ادارة الولاة والقيام بالاعمال التجارية لمصلحتهم «دون ان تنسى كيف تخص نفسها بكميات كبيرة من الارباح»[٨٣].

وبسبب الحملة الشرسة التي شنها التجار الاجانب وقناصلهم على الولاة الاقوياء ومن ارتبط بهم من العائلات التجارية والمالية ولا سيما في ايام الجزار، فان المكاسب الجديدة التي اضافها السلاطين العثمانيون لحساب التجار الاجانب جاءت تقضي على نفوذ الولاة، وتضع التجار المسيحيين على طريق التبعية للغرب تحت ستار الحفاظ على امتيازاتهم وثرواتهم، اي ترتبطهم مباشرة بعجلة التجارة الاجنبية عبر القناصل والمؤسسات.

وهكذا بدأت تقارير غرفة تجارة مرسيليا تتحدث عن تدخل القناصل الفرنسيين لمصلحة تجار محليين من آل رزق الله وعازار وتعتبرهم معتمدين تجاريين لها في صيدا والناصرة، ولا سيا بعد اقدام الجزار على ترحيلهم من عكا[٨٤]. ويبدو ان تجربة اعتماد تجار محليين يمثلون المصالح التجارية الفرنسية قد نجحت في نهاية القرن الثامن عشر فجرى تعميمها في القرنين التاسع عشر والعشرين. وكانت الأغلبية الساحقة من هؤلاء المعتمدين تنحصر في الطوائف المسيحية ذات الصلات الوثيقة بالغرب عبر الارساليات والمدارس والمبشرين.

فالامتيازات الاجنبية التي بدأت تنازلا بسيطا من «ملك الملوك وسلطان السلاطين» للرعايا الاجانب سرعان ما اضعفت الدولة العثمانية وبدأت تفكك اجزاءها بعد ان نالت الدول الاوروبية تباعا امتيازات كانت تتسع باستمرار حتى بات من السهل احصاء ما تبقى من سلطات للسلطنة على رعاياها، ومن الصعب الاحاطة بنفوذ الدول الاجنبية داخل هذه السلطنة. وبدأت مرحلة القوة السابقة للدولة العثمانية تتلاشى تدريجيا وتحل مكانها مراحل طويلة من الانحلال والتفسخ بحيث بات من المستحيل اعادة الهيبة الى تلك الامبراطورية

---

٨٣ - Homsy: «Les capitulations..», p 34 et 159.

٨٤ - Homsy: «Les capitulations..», p 190.

المترامية الاطراف التي اضحت رجلا مريضا تسعى الدول الاستعمارية الى اطالة مدة احتضاره كي يتم لها اقتسام تركته بهدوء ودونما حروب. وقد لعبت الامتيازات الاجنبية دورا اساسيا في ذلك التفسخ اذ حددت آفاق سقوط هذه الدولة الواسعة بجملة من الصعوبات كانت قد عجزت عن حلها، وهي:

- التفوق المادي الهائل بفضل الاكتشافات البحرية والثورة الصناعية وحركة الرساميل، وما قابله من بقاء الانماط الاقطاعية والانماط قبل الرأسمالية في مجمل ارجاء الدولة العثمانية والولايات التابعة لها بحيث باتت السيطرة مؤكدة لحيوية الرساميل الغربية والجيوش الداعمة لها في وجه الركود الاقتصادي ـ الاجتماعي للسلطنة والقوى العسكرية المفككة الضامنة لها.

- ازدياد الارتباط الرسمي العثماني بعجلة الرساميل الأجنبية وقيام كثير من رجالات السلطنة، المدنيين والعسكريين، بدور العملاء والسماسرة للشركات الأجنبية وتنفيذ رغبات الرأسمال المالي والصناعي الغربي في تشديد هيمنته بشكل حقوقي وثابت على كافة مقدرات السلطنة وولاياتها التي رهنت كثيراً من مصادر دخلها للدائنين الأجانب.

- محاولة كثير من الولاة العثمانيين والامراء المحليين التشبه بأسيادهم العثمانيين وطموحهم لاقامة علاقات مباشرة ووثيقة بالغرب الاستعماري والارتماء في احضان رساميله وتقديم كافة التسهيلات له وصولا الى الانفصال عن السلطنة العثمانية واقامة دويلات او مناطق نفوذ مضمونة مباشرة من الغرب.

- اثبتت حروب الدولة العثمانية مع ولاتها في مطالع القرن التاسع عشر، ولا سيما مع محمد علي والي مصر، عجزها الكامل عن مجابهة التحدي. وشنت الدول الغربية سلسلة من الهجمات الاستعمارية الناجحة على أطراف الدولة العثمانية فانتزعت كثيرا من ولاياتها ومهدت الطريق امام تفسخها الكامل وانهيارها في الحرب العالمية الاولى.

- وفي مقابل ازدياد القمع العثماني للقوى المنتجة المحلية ومحاولتها تحميل هذه القوى الضعيفة المردود مغبة فساد الادارة العثمانية وانتشار الرشوة والسمسرة على اعلى مستويات الدولة، كانت الدول الاستعمارية الغربية تلجأ الى استغلال التذمر الفلاحي الى اقصى الحدود وتمده بكافة وسائل الدعم والتأييد بحيث ضعف الولاء

للسلطنة ضعفا شبه كامل في جميع الولايات التي كانت خاضعة لها. وقد ساعد هذا على ايجاد مواطىء اقدام للاستعمار الغربي عبر القوى المحلية المتذمرة الساعية الى التحرر من السيطرة العثمانية فارتمت في احضان الاستعمار الغربي تحت ستار من الوصاية والحماية والانتداب.

بعض الاستنتاجات

ان ما يجب تأكيده هو ان تفكيك البنى الاقتصادية للسلطنة العثمانية لم يبدأ في القرن التاسع عشر بل قبل ذلك التاريخ بكثير. واذا كان النمط الآسيوي للانتاج القائم على استغلال الارض والقوى المنتجة عليها عبر جهاز قمعي، ونظام ضرائبي شديد التعسف، وصراع مستمر للسيطرة على موارد انتاجية ضعيفة بسبب سوء نظام الري والزراعة وفقدان التكنيك وغيرها، فان ما تعرضت له القوى الحرفية والتجارية المحلية من دمار قد عرض اعدادا كبيرة منها الى الانحدار السريع نحو مصاف جماهير المزارعين والرعاة الفقراء. فقد تعرضت «الطوائف» الحرفية الى ضغط شديد من الخارج بسبب المزاحمة غير المتكافئة مع السلع الاجنبية.

وكانت الحرف في الامارة الشهابية حتى مطالع القرن التاسع عشر تقتصر على الدباغة، وصناعة الفخار، والحدادة، والبناء، والحياكة والنسيج، والصابون، والحرير[٨٥]. وكانت هذه المؤسسات الحرفية ضعيفة البنية حتى ان مرض الطاعون عام ١٨١٢ ادى الى اغلاق كثير منها بسبب اصابة العاملين فيها بهذا المرض الذي تكرر ظهوره عدة اعوام، ولا سيما عامي ١٨١٤ و١٨٢٧[٨٦].

يضاف الى ذلك ان تلك الحرف لم تكن قادرة على التطور السريع بسبب عدم الدعم المادي الكافي لها وغياب توظيف الرساميل فيها وانعدام الآلات الحديثة لانتاجها. «فهذه الحرف تجمعات يقوم بها بعض سكان القرى والاماكن الصغيرة الذين يزاولون مختلف الاعمال لسد الحاجات المحلية... ويشتري هؤلاء الحرفيون المواد الخام بأنفسهم عادة من دمشق وطرابلس وبيروت. وكانت غالبية هؤلاء الحرفيين تزاول باستمرار هذه الحرفة او تلك

٨٥ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ٣٧٢ و ٣٨٧.

٨٦ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحة ٣٨٦ و ٤٤٠ والمجلد الخامس صفحات ١١٩ و ١٣١.

وتملك في الوقت نفسه استثمارات زراعية. وكان العمل يجري غالبا بطلب من المستهلك »[٨٧].

وقد جعل هذا الواقع السائد في مطالع القرن التاسع عشر بعض الحرفيين يتحولون ـ كما تؤكد سميليا نسكايا ـ في النصف الاول من القرن التاسع عشر الى منتجي سلع صغار، واخذت بعض القرى تتخصص في انتاج حرف معينة، « فزوق مكايل تخصصت بالحياكة والاحذية.. وكان سكان قرية بيت الدين ينتجون الملابس لسكان الجبال، وحرفيو زحلة يصنعون الثياب والعباءات الصوفية، وحرفيو دير القمر يتفننون في صنع عباءات المشايخ الموشاة بالذهب والفضة.. وتخصصت راشيا الفخار بصناعة الفخار.. وبيت شباب بصناعة الاجراس.. وهناك اربع عشرة مصبنة تصدر الصابون الى مصر.. ولم يكن عدد العمال في اكبر هذه الحرف يتجاوز العشرة »[٨٨]. اي ان السمات الرئيسية لهذه الحرف هي التفكك البنيوي، وضعف الرساميل الموظفة فيها، وتبعثرها في مناطق واسعة، واعتمادها على اسواق محلية ضيقة، وضعف التمركز العمالي فيها، وفقدان التماسك الطوائفي الحرفي ـ الواضح في المدن الاسلامية الكبرى كالقاهرة ودمشق وبغداد وغيرها في داخلها. وكان عدد كبير من هذه الحرف مرتبطا بصناعة الحرير ومشتقاتها، اي تابعا منذ البداية لحركة الرساميل الخارجية التي تشتري انتاجها. ولذا فان الكلام على تفكيك الحرف داخل الامارة الشهابية لا يقدم اية اضافات علمية لدراسة تطور المجتمع في مقاطعاتها فقد كانت هذه الحرف مفككة اصلا وغير متماسكة ولا تشكل اي عائق في وجه الرساميل الاجنبية. ولكن الملاحظ ان هذه الرساميل كانت تحاول غزو اقتصاد الامارة لتعود فتغزو الداخل السوري والعراقي والفلسطيني حيث توجد طوائف حرفية متماسكة وقوية. ونذكر هنا، على سبيل المثال لا الحصر، ان طوائف الحرفيين في دمشق وحماة كانت متماسكة وعند قيام الانتداب على سوريا بكاملها.

ففي عريضة « الى حضرة معتمد دولة فرنسا الفخيمة في دمشق » نقرأ النص التالي: « نحن الموقعين ادناه، ممثلو النقابات والحرف في دمشق، نحتج بكل قوانا على ما تقوم به حكومة الاحتلال الساحلية من الاعمال باضطهاد المؤمنين في الوطنية والجامعة السورية.

ونلفت انظاركم الى الامر الاخير الذي اصدره الحاكم الاداري العام، المسيو كوبان،

---

٨٧ ـ سميليانسكايا: « الحركات الفلاحية في لبنان.. »، مترجم، ص ٢٧ نقلا عن الارشيف الروسي.
٨٨ ـ المرجع السابق، صفحات ٢٧ ـ ٣١.

الى خطباء الجوامع الاسلامية، بعدم ذكر اسم الشريف حسين في خطب الجمع والدعاء الديني بعد ان اعترف مسلمو سورية كافة بسلطته الدينية فضلا عن كونه احد الحلفاء الذين انقذوا سوريا بفضل جهادهم المشكور. فنحن لا يسعنا السكوت امام هذه الاعمال المناقضة لمبادىء حرية الاديان في العالم المتمدن، والتي تمثل لنا همجية القرون المتوسطة، بصورة لا تنطبق على مبادىء الحلفاء النبيلة. بل ندعوكم باسم المدنية والانسانية لان تناصرونا في وضع حد بهذه الاعمال الاستبدادية المجردة من كل صبغة قانونية تحقيقا لثورة الافكار وحفظا لكرامة امة وقفت في جانب الحلفاء اربع سنين دفاعا عن حريتها وحرية العالم.

ونرجو ان تتقبلوا احتجاجنا هذا لدولتكم الفخيمة

في ١٠ من تموز ١٩١٩ ».

وقد وقع العريضة مندوبون عن الحرف التالية:

حرفة الصدف المصري، حرفة الكراستجية، حرفة الكندرجية، حرفة المغربلين، حرفة السروجية، حرفة الصباغين، حرفة البياطرة، حرفة العلافة، حرفة الحدادين، حرفة الجيلاتية، حرفة النشواتية، حرفة الدباغين، حرفة الفواضية، حرفة المحابرية، حرفة السكرية، حرفة الدهانة، حرفة الفنادق، حرفة اللحامة، حرفة المنجدين، حرفة الرواسة.

هذا بالاضافة الى اسماء ثلاث حرف لم نستطع قراءتها على العريضة والى تجار سوق الاروام.

واما عريضة اهالي حماه «لمعالي رئيس مجلس الشيوخ الافرنسي المعظم» فطويلة جدا نشير الى بعض فقراتها فقط: «لنا الشرف، نحن الموقعون بذيل هذه العريضة، بصفتنا التمثيلية للاكثرية الغالبة على العلماء والملاك والزراع والتجار وارباب الصنائع القاطنين في مدينة حماه... قررنا رفع احتجاجنا على اقامة حدود ما بين منطقة العلويين ولواء حماه وفقا لقرار المفوضية الفرنسية.. ان زراع هذه القرى مرتبطون بأجمعهم بمدينة حماه بعلاقات تجارية واقتصادية وصناعية ولا يكفيهم ان يعيشوا بدون هذه العلاقات ولا باستطاعتهم

---

٨٩ - — Archives de Ministère des Affaires Etrangères. Paris. code Levant — Syrie–Liban, 1918 — 1929, Vol 43 — p 166.

التعويض عنها بعلاقات بمدينة أخرى لأسباب كثيرة ».

١٨ كانون الثاني ١٩٢٢
مئات التواقيع »[٩٠].

ويعبِّر هذان النموذجان في لواقع عن أهمية الحرف أو طوائف الحرف في المدن الاسلامية. وقد درسها كاتبا « المجتمع الاسلامي والغرب » بدقة كبيرة. وقد كانت هذه الطوائف المتماسكة دوماً أحد الأهداف الرئيسية للرساميل الاجنبية الساعية الى تفكيك هذه الطوائف الحرفية لما تشكله من عائق كبير أمام تغلغلها في المنطقة. فالطوائف الحرفية لم تكن مجرد مؤسسات لانتاج سلع معينة للسوق الاستهلاكية المحلية، بل كانت نظاماً اجتماعياً شديد التميز والتماسك في المدن الكبرى. وقد اتسمت بكثير من سمات المقاومة الوطنية، بمفهومها الاسلامي، لكل أشكال الغزو الخارجي، سواء أكان عسكرياً أم تجارياً.

وبقدر ما كان ذلك النظام الطوائفي - الحرفي شديد التماسك في الداخل السوري - العراقي، كان وجوده هامشياً على امتداد السواحل التابعة اليوم للبنان. فبيروت مثلاً، كانت مرفأ صغيراً في نهاية القرن الثامن عشر إذ لم يكن عدد سكانها يتجاوز ٦ آلاف نسمة عام ١٧٨٢.

ثم ارتفع عددهم الى تسعة آلاف فقط عام ١٨٣١، والى ٢٧ ألفاً عام ١٨٤٧، والى ٤٠ ألفاً عام ١٨٦١، والى ١٠٠ ألف عام ١٨٨٥، والى ٢٠٠ ألف - مع ضواحيها - عام ١٩١٥ »[٩١].

أي ان تطور بيروت كان بفعل الازدهار التجاري المرتبط بالغرب وما رافقه من صدامات دموية أدت الى النزوح من الجبال المحيطة الى بيروت. ولذلك لم يكن فيها نظام طوائف حرفية متماسكة. ومع تزايد عدد سكان بيروت بدأت صيدا تتحول الى بلدة صغيرة بعد أن كانت ولاية كبيرة. وساعدت تدابير ضاهر العمر والجزار على الوصول الى تلك النتيجة بعد أن أصبحت عكا مركزاً للولاية فتحول قسم كبير من التجارة الى بيروت وتقلص عدد سكان صيدا في أواسط القرن التاسع عشر الى ٦ أو ٧ آلاف نسمة فقط مع ارتباط شبه كامل ببيروت وتجارتها. وكذلك كان وضع طرابلس التي تحولت من ولاية كبيرة

الى ملحق لولاية بيروت، مما يؤكد غياب النظام الطوائفي ـ الحرفي من هذه المدن التي تحولت الى أمكنة سكن للتجار ولبعض الحرفيين والمزارعين. ومن الواضح أن الفئات الطائفية المسيحية في هذه المدن كانت تتعاطى التجارة بالدرجة الاولى وتجني ثروات طائلة منها. فمنذ اواخر القرن الثامن عشر تشير تقارير الفرنسيين الى «غنى الارثوذكس الناجم عن التجارة في طرابلس». والى تعاطيهم «الربا والاقراض بفوائد كبيرة»[٩٢]. والى ازدهار التجارة في بيروت وارتباط اعداد كبيرة من المسيحيين بالتجارة الاجنبية، والى ان هذه المدينة «اصبحت المركز الاساسي للسلع الاوروبية في عام ١٨٤٠»[٩٣]. والى ان تجار بيروت كانوا يعقدون سنويا صفقات قيمتها بضع عشرات من ملايين القروش.. وكانت مداخيلهم تفوق احيانا الريع العقاري الذي كان يجنيه اغنى المقاطعجيين. وكان الحرير مصدر الغنى الاساسي في الجبل وبيروت، وكذلك كانت الجوهرات والنقود المعدنية... وفي الاربعينات والخمسينات من القرن التاسع عشر اصبح المجال الاساسي لاستثمار رأس المال التجاري شراء الخامات الزراعية المخصصة للتصدير الى اوروبا، ولا سيما الحرير وكان يقوم بهذه الصفقات عملاء تجار بيروت، والتجار الريفيون، وتجار المدن الصغيرة الذين غالبا ما كانوا يقومون بدور الوسطاء لدى تجار بيروت. «وتخصص تجار زحلة بشراء القمح والمواد الغذائية واشتروا القطعان من ولايتي حلب ودمشق. وكان كثير من هؤلاء التجار الزحليين يشتغلون باموال مقترضة من تجار بيروت. وكان هؤلاء بدورهم يجنون الربح الاعظم في مجال التصدير والاستيراد ويستثمرون اللبنانيين بجشع، ويقرضونهم الاموال لقاء فوائد باهظة. وكان تجار بيروت مرتبطين في الوقت نفسه بعلاقة تبعية للشركات التجارية الاوروبية. مع الاشارة الى ان بعض آل الدحداح كانوا مقيمين في مرسيليا ولندن وباريس، وكانوا يقومون بعمليات تجارية لحسابهم[٩٤].

ان مقارنة بسيطة بين هذا النمط التجاري الذي انتعش في القرن التاسع عشر في بيروت وبعض المدن الاخرى، وما كان سائدا من انماط اخرى في الارياف، ولا سيما النمط البضاعي القائم على التجارة بالتبادل العيني، توضح حصول تفكك كبير في نمط التبادل العيني القائم على مقايضة سلع بأخرى. «فيبادل القمح والفاصوليا بزيت الزيتون. وتبادل

---

٩٢ ـ الوثائق، المجلد الرابع، ص ٩٥ و ٩٩.

٩٣ ـ الوثائق، المجلد السادس، ص ١٨٢.

٩٤ ـ سميليانسكايا، المرجع السابق، نقلا عن الارشيف الروسي، ص ١٨ - ٢٠.

القضامة والفستق بالحديد والنحاس. وتبادل الاحذية والقماش والقباقيب بالحبوب وزيت الزيتون »[٩٥].

وظهرت بعض السمات الجديدة في التجارة، كاستخدام النقود الورقية، وتوظيف الرساميل، بالاضافة الى الربا والتسليف والقروض، والاتجار بالنقود، وادخال المصانع الحديثة لحل الحرير، وظهور فئة من الوسطاء التجاريين في الداخل والمدن، وظهور المصارف والبيوتات التجارية.. الخ. ففي حين حملت مطالع القرن التاسع عشر رفض الجزار للامتيازات الاجنبية والتملص من تطبيقها والسعي الجدي للتضييق على التجار الاجانب، ورفض مصطفى بربر متسلم طرابلس تطبيق تلك الامتيازات[٩٦]، ألغت مرحلة الحكم المصري تلك الامتيازات عمليا وابدلتها باحتكار مباشر لكثير من السلع المنتجة محليا، ولا سيما الحرير. واحتكر الامير بشير لنفسه بيع الصابون في كافة ارجاء الامارة[٩٧]، كما احتكر بعض الولاة تجارة الملح[٩٨].

وبدا واضحا ان احتكار الفرنسيين لتجارة المنطقة قبل مطالع القرن التاسع عشر بدأ يتعرض لضغط شديد من جانب الانكليز والهولنديين والروس والاميركيين. « فحتى عام ١٧٩٩ لم يكن في ولاية طرابلس اي مصرف لتسليف النقود خلا المصارف الفرنسية. وكان يقوم بمعظم تجارة هذه الولاية تجار فرنسيون تابعون لغرفة التجارة في مرسيليا »[٩٩]. « وحتى ١٨١٢ لم يكن يستخدم في طرابلس اي نقد ورقي بل كانت العملات الذهبية والفضية والنحاسية الصادرة عن السلطان، وعملات البندقية وهولندا واسبانيا اكثر العملات تداولا. ولم يكن في هذه المدينة اي مصرف بالمعنى العلمي لهذه الكلمة. وكانت القوافل وسيلة التجارة الوحيدة بين طرابلس وكسروان، وطرابلس وحلب، وطرابلس ودمشق، وطرابلس وحمص، وطرابلس وبيروت. وكانت قوافل الجمال تتألف عادة من ٧ او ٨ رؤوس وقافلة البغال تصل الى عشرة... »[١٠٠].

---

٩٥ - أنيس فريحة: « حضارة في طريق الزوال.. »، ص ٣٢ - ٣٣.
٩٦ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ٥٣، ١٤١، ٢٨٨، ٤٠٨.
٩٧ - الوثائق، المجلد الخامس، ص ٣٦٥.
٩٨ - الوثائق، المجلد الرابع، ص ٣٨٠.
٩٩ - الوثائق، المجلد الرابع، ص ٧٦.
١٠٠ - الوثائق، المجلد الرابع، ص ٣٩٠ - ٤٠٣.

ومنذ عام ١٨٢٤ بدأ الدور التجاري الفرنسي بالتقلص لمدة طويلة بعد عدول الفرنسيين عن شراء الحرير[١٠١]. وجاءت تدابير محمد علي عام ١٨٣٢ تحد من قدرة التجار الاجانب على الحركة اذ انتشر احتكار الدولة في معظم المجالات الانتاجية[١٠٢]. ولكن محمد علي سرعان ما اضطر الى التخفيف من تلك القيود على التجار الاجانب فأعفاهم من الاحتكار عام ١٨٣٦[١٠٣]. ونشطت تجارة الانكليز في المرحلة اللاحقة بعد تقربهم الشديد من السلطنة واصدار اتفاقية بلطي ليان التجارية معهم عام ١٨٣٨ وهي الاتفاقية التي سحقت انتاج السلع المحلية وعززت مواقع الانكليز، فتاجروا بالذهب ونقلوا كميات كبيرة منه الى الخارج. وارتفعت الاسعار بشكل هائل رافقها ثبات في اسعار الحرير وزيادة في اسعار جميع السلع المستوردة وفي الضرائب والجمارك. وتشير كتب المؤرخين الى سنوات هذه المرحلة دوما بعبارة « وحدث فيها غلاء عظيم[١٠٤]. وكانت هذه الاتفاقية، وتدابير محمد علي وبشير الثاني، من الاسباب العميقة التي فجرت الصدامات الدموية في اواسط القرن التاسع عشر.

وأما على صعيد التجارة الداخلية فقد ظلت تقوم في كل منطقة اسواق اسبوعية تتبادل فيها البضائع الواردة من الأرياف المجاورة. وتحولت تلك الاسواق تدريجياً الى مدن تجارية هامة كالنبطية ودير القمر وزحلة وغيرها. وكانت تجارة الجملة وعمليات التصدير والاستيراد الكبرى تجري في الخانات الغربية داخل المدن ثم تحولت بمعظمها الى بيروت منذ اواسط القرن التاسع عشر.

وكان ابرز معيقات تطور التجارة الداخلية تأخر وسائل النقل وعدم طمأنينة المسافرين بسبب غزوات البدو وقطاع الطرق واللصوص بالاضافة الى الفقر العام السائد بين جماهير السكان نظراً لكثرة الضرائب والبلص والخوة. وكانت القوافل التجارية الداخلية، قوافل الجمال والبغال والحمير، اشيع الوسائل لتبادل السلع ونقلها بين المراكز التجارية على الساحل وفي الداخل. وكانت سلع الحرير والتبغ والفواكه والحبوب والصمغ والقطن والماشية والخضار وغيرها ابرز انواع الصادرات من الداخل الى الخارج، في حين كانت الواردات تقوم على السلع المصنعة والثياب والبن والسكر والأخشاب والورق وغيرها.

---

١٠١ ـ الوثائق، المجلد الخامس، ص ٥٢.

١٠٢ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦١.

١٠٣ ـ الوثائق، المجلد الخامس، ص ٣٤٩.

١٠٤ ـ المجلد السادس، صفحات، ٣١٣ و ٣٩٤. والتاسع صفحات ١٦٠ ـ ١٦٢.

« وكان جميع الحجاج يقومون بالتجارة في طريقهم الى الحجاز وفي عودتهم منه. فكانوا ينقلون السلع من بلادهم ويبيعون معظمها أثناء الرحلة، ويعودون بسلع جديدة يبيعونها في طريق عودتهم. وكانت هذه التجارة تعود بالكثير من الربح على كل من سوريا ومصر. وكانت سوريا، وبخاصة دمشق، تجني ارباحاً اكثر، اذ ان القافلة السورية كانت في المقدمة من حيث حجمها واهميتها. وهذا ما وضع اسس الرخاء الاقتصادي الذي تمتعت به دمشق في العصر العثماني.. وبالرغم من ان التجار لم ينجوا بأي حال من الابتزاز والمغارم، فانهم كانوا يكوّنون قطاعاً من المجتمع الاسلامي ينعم بالثراء والاحترام »[١٠٥].

ويصف ڤولني في اواخر القرن الثامن عشر مرافىء الساحل السوري بقوله: « لا تجد فيه مرفأ تستطيع سفينة حمولتها اربعمئة طن ان ترسو فيه. وارصفة الموانىء الباقية حتى الآن معرضة للاعتداءات المتكررة، اذ لا حصون تحميها. فقرصان البحر كانوا يدنون من تلك الأرصفة وينزلون الى البر، ويضمون ما استطاعوا، وما ذلك الى لأنه لم يكن هنالك ما يصدهم[١٠٦].

وفي مقابل ذلك الوصف، نجد الأرشيف الفرنسي، والأرشيف الروسي يتحدثان عن مؤسسات مالية كبيرة في بيروت في اواسط القرن التاسع عشر. وهذا يؤكد ان اواخر القرن الثامن عشر واواسط التاسع عشر شهدت ضغطاً خارجياً متزايداً كانت تشنه التجارة الأوروبية على التجارة الداخلية ونظام الطوائف الحرفية. فكانت السلع المحلية تستبدل بالبضائع الأوروبية المستوردة في اطار عجز التجارة المحلية الواضح عن المنافسة بسبب المزاحمة الخارجية غير المتكافئة وتشجيع السلطنة لها وتعاطي معظم الولاة الأعمال التجارية على حساب السلع المحلية وصانعيها.

والملاحظة الأساسية هنا هي ان السلع المستوردة من الخارج لم تكن تعود بفوائد كبيرة على التطور الاجتماعي للولايات المشرقية اذ كانت تقتصر بمعظمها على المواد المصنعة والبضائع الكمالية للأغنياء، في حين كانت الصادرات تؤثر على عمل الصناعات المحلية لأنها تحرمها من مواد خام كثيرة[١٠٧]. كذلك كان هبوط قيمة النقد باستمرار يزيد من صعوبات

---

١٠٥ - « المجتمع الاسلامي والغرب » - الجزء الثاني - صفحة ١٥٠ - ١٥١.

١٠٦ - رحلة ڤولني، تعريب السيوفي، - ص ٩١ - ٩٣.

١٠٧ - بقي هذا الواقع طوال القرن التاسع عشر، واستمر حتى مطالع القرن العشرين، ولا يزال قائماً حتى اليوم.

التجارة الداخلية والصناعات المحلية. وكان من اسباب هذا الهبوط ان كميات كبيرة من الذهب والفضة الموجودة في الداخل كانت تنتقل الى الخارج ثمناً للسلع المشتراة من اوروبا في اطار ميزان تجاري يجعل قيمة الصادرات بالعملة الذهبية ضعيفة جداً اذا قيست بحجم السلع المستوردة واسعارها الباهظة. وعلى قاعدة ذلك الاختلال الكامل بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات كانت الولايات المشرقية تفتقر بسرعة مذهلة الى النقود الذهبية والفضية التي راجت تجارتها كثيراً بعد توقيع اتفاقية بلطي ليمان عام ١٨٣٨ بين الانكليز والعثمانيين التي شكلت ضربة اليمة لتطور الصادرات المحلية طوال القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. وجاءت مرحلة الانتداب تنسج على ذلك المنوال: مضاربات نقدية، وابدال النقد المعدني بنقد ورقي دون تغطية مالية، وضرب الصادرات، واغراق السوق بالسلع الأجنبية، وضرب المؤسسات الحرفية، وفتح البنوك الكثيرة التي تمتص جزءاً كبيراً من الانتاج وفائضه، وتحويل اساليب الانتاج الى النمط الرأسمالي على حساب دمار القوى المنتجة الزراعية والحرفية لمصلحة الرساميل الخارجية وبعض المؤسسات المرتبطة بها في الداخل(١٠٨).

ولقد لعبت التجارة دوراً اساسياً في تهديم جانب من علاقات الانتاج المقاطعجية السابقة وربطت مقاطعات الامارة الشهابية بعجلة الرساميل الخارجية ـ وبخاصة رساميل الحرير ـ منذ وقت مبكر. وظهرت على هذا الأساس قوى طبقية ذات انتماء تجاري، ولكنها حافظت على قاعدتها المقاطعجية السابقة، أي على ارتباطها بالأرض. وبدا ارتباط هذه القوى بالرساميل الفرنسية منذ القرن التاسع عشر اشد منه بغيرها. ومن ابرز نتائج ارتباط السوق المحلية بالرساميل الخارجية قيام مصانع يدوية ثم مصانع آلية اجنبية لغزل الحرير وصناعة التبغ. وكانت ولادة هذه المصانع بداية حقيقية لولادة يد عاملة صناعية بالرغم من بقاء ارتباطها بالانتاج الزراعي او الحرفي. وساعدت تلك المصانع على ادخال اعداد كبيرة من اليد العاملة النسائية في الصناعات البيتية الى المصانع الأجنبية في مجالي الحرير والتبغ.

ولكن وصاية القوى المقاطعجية المباشرة على مصادر الانتاج، أي على الأرض وزراعة

— Voir Richard Thoumin: «La géographie humaine de la Syrie centrale.», pp 95, 203, = 330-340.

١٠٨ ـ راجع كتابنا: « تاريخ لبنان الاجتماعي »، الباب الثاني، الفصل الثاني « ربط الاقتصادي اللبناني بعجلة الفرنك الفرنسي »، صفحات ١١٩ ـ ١٤٢.

التوت وانتاج الحرير، وعلى تلك المصانع البيتية أو الأجنبية في مقاطعاتها، جعلت هذه القوى تستفيد كثيراً من المردود النقدي المباشر لهذا الانتاج. فترك قسم من ابناء العائلات المقاطعجية الريف وانتقلوا الى المدينة، وبخاصة الى بيروت، وقاموا بدور الوساطة بين الفلاح والرأسمال الأجنبي. فشكلت هذه القوى، بالاضافة الى قوى تجارية متعددة الانتماء والاتجار بالتسليف والربا والحرير وغيره من السلع، نواة الطبقة البورجوازية التي بدأت تصوغ لنفسها مفاهيم غربية على غرار صعود البورجوازيات في اوروبا. فاشتقت لنفسها مفاهيم «الأمة اللبنانية» و «القومية اللبنانية» و «الشعب اللبناني» وغيرها، ومع قيام الارتباط التجاري بالغرب وظهور الحاجة الماسة لولادة «دولة لبنانية قومية مستقلة» مرتبطة بالغرب.

ولما كانت هذه القوى الطبقية التي تحمل مثل هذه الشعارات ذات انتماء طائفي، ماروني - كاثوليكي بشكل خاص، فان تلك المفاهيم نفسها اتخذت وجهاً طائفياً يوحي بأنها صيغت خصيصاً لهذه القوى الطائفية دون سواها وانها تبرير «لوطن قومي ماروني» مرتبط بالغرب بدأت ولادته الحقوقية مع قيام متصرفية جبل لبنان.

فالارتباط التجاري بالغرب ورساميله ومفاهيمه البورجوازية كان الأساس الثابت لولادة مفهوم «الوطن اللبناني المستقل» الذي اتخذ وجهاً مسيحياً وحيد الجانب بسبب تركيبة النظام الطائفي - الطبقي اللبناني منذ اواسط القرن التاسع عشر، وذلك في اطار اسلامي عام يدعو لتمسك السنّة خاصة، وسائر المسلمين عامة بوحدة الامبراطورية العثمانية والابقاء على الارتباط الدائم بها ضمن جامعة اسلامية واحدة ينال العرب فيها حصتهم السياسية الكاملة على قاعدة اللامركزية السياسية والمصالح المشتركة مع الأتراك. فمصالح القوى الطبقية الاسلامية، ولا سيما التجارية والطوائفية - الحرفية، كانت اقل ارتباطاً بالغرب الرأسمالي في القرن التاسع عشر ومطالع القرن العشرين. ولذا لم تتحمس هذه القوى الطبقية الاسلامية لفكرة «الوطن اللبناني» التي بدت فكرة مسيحية خالصة بعد ان اثبتت المتصرفية تطوراً هاماً في جميع المجالات لمصلحة القوى الطبقية المسيحية وتميزها داخل المنطقة. ولكن جماهير المتصرفية كانت - كجماهير القائمقاميتين وسائر الولايات العربية المشرقية - تنتقل من هيمنة مقاطعجية مشرقية اسلامية الى هيمنة غربية «مسيحية» ذات وجه رأسمالي واضح. «فتحررت» التجمعات السكانية في هذه المقاطعات من حياة التقشف والتعاسة ودخلت مجتمعات الاستهلاك الرأسمالية.

وجاء «تحررها» على غرار «تحرر» فلاحي الفرنسيين الذين وعدتهم الثورة البورجوازية الفرنسية الكبرى «بالحرية والاخاء والمساواة» عام ١٧٨٩. فالمقاطعجية المشرقية في نمط الانتاج الآسيوي كانت تستولي على ثلاثة اخماس الانتاج الزراعي تقريباً باسم الضرائب المباشرة والبلص والخوة والمعايدات والسخرة وغيرها. واما الرأسمالية الحديثة فاستولت على اكثر من هذه النسبة لكنها كانت ترفع عن الانسان صفة التبعية المطلقة للأرض «وتحرره» من العبودية السابقة للانتاج الزراعي لتقذف به الى عبودية رأس المال.

وهكذا يمكن الاستنتاج ان النظام الطوائفي ـ الحرفي المتماسك في المدن السورية جنب سكان تلك المدن والقوى الفلاحية المرتبطة بها مخاطر الارتماء في احضان الربح السريع المرتبط بعجلة الرساميل الخارجية، كما جنب سكان تلك المدن خطر المجاعة والأزمات الاقتصادية الحادة والنزوح او الهجرة الى الخارج تفتيشاً عن لقمة العيش. ولكن لم يكن في مقدور ذلك النمط الطوائفي المتماسك الصمود طويلاً أمام النمط الرأسمالي الوافد الى المنطقة بكميات هائلة من السلع والرساميل والمصارف والاحتكارات والاتفاقيات التجارية والضغط العسكري المباشر. وكان النمط الطوائفي ـ الحرفي يقاوم بعنف تفكيكه وقذف آلاف الحرفيين في أحضان البطالة. وقد استطاعت هذه المراكز الحرفية أن تشكل قاعدة أساسية من قواعد المقاومة الوطنية للاستعمار الخارجي ورساميله وعساكره وثقافته وارسالياته.

وبالمقابل، كانت المدن الساحلية كبيروت وطرابلس وصيدا، وكذلك الامارة الشهابية وما تبعها بالوراثة او بالالتزام، تدخل في مجال الربح السريع والارتباط بالغرب وتجارته ورساميله وارسالياته. وتحولت بيروت بسرعة الى احد ابرز مراكز الرساميل الأجنبية في المنطقة، وانتعش فيها وفي جوارها كثير من المشاريع ذات النمط الرأسمالي الواضح. وتشكلت في داخلها فئة التجار الوسطاء والسماسرة والصيارفة والمضاربين وغيرهم. وتغلغلت فيها الرساميل الأجنبية بسرعة فائقة فمدت نفوذها الى سائر المدن المجاورة. ولذلك نعتقد ان الكلام على مقاومة بعض الزعامات الاسلامية في مدينة بيروت لغزو الرساميل الأجنبية وعساكرها في مطالع القرن العشرين لا يحتمل كثيراً من الجدّية العلمية. فهذه الزعامات ربيت في احضان الغرب ومدارسه، وثقافته وارسالياته، وتجارته ورساميله، بالرغم من بقاء مدينة بيروت خارج اطار المتصرفية. ولم تكن تلك الزعامات، ومعظمها من التجار الوسطاء الذين لا يمتون الى الطوائفية ـ الحرفية وايديولوجيتها المناهضة للاستعمار بصلة، غريبة عن اهداف المخطط الفرنسي ـ الانكليزي الجاري تطبيقه في المنطقة، ولم تلبث ان اندمجت بجميع

مؤسسات الانتداب البرلمانية والادارية وغيرها. ولم يمضِ زمن طويل حتى شكّلت ثنائية الميثاق الطائفي ١٩٤٣، وهو الميثاق الذي جعل من البورجوازية الاسلامية درعاً لاستقلال اللبناني وجميع مفاهيمه في الصيغة والوطن والدور التجاري والتعليم الخاص وغيرها من الأمور[١٠٩].

١٠٩ - يراجع كتابنا: «لبنان، الاستقلال، الميثاق والصيغة»، الذي نعتبره مرتبطاً عضوياً بدراستنا «المسألة الطائفية اللبنانية».

الفصل الثالث

الطائفية السياسية في إطار هيمنة النظام المقاطعجي والهجوم الاستعماري لتفكيك بنى السلطنة العثمانية: نموذج الإمارة الشهابية



الهجوم الاستعماري
لتفكيك بنى السلطنة العثمانية

لقد تعرضنا لنماذج من هذا التفكيك على المستويين الاقتصادي (الامتيازات) والطائفي (نظام الملل). ولسنا في مجال دراسة هذا التفكيك على المستوى السياسي ـ الاداري ـ العسكري بل نحاول تقديم صورة سريعة لفهم الاسباب العميقة لبروز الطائفية السياسية في اواسط القرن التاسع عشر مع قيام نظام القائمقاميتين. وقد اقترن هذا البروز بعاملين اساسيين:

- الهجوم الاستعماري الخارجي على قاعدة نمط انتاج رأسمالي واضح يسعى لغزو العالم وتوحيد سوقه الرأسمالية.
- تفكيك بنى المجتمعات المعرضة للهجوم، ومنها السلطنة العثمانية، واستخدام كل الركائز المريضة مدخلاً الى ذلك التفكيك والى تحقيق مشروع السيطرة الاقتصادية والسياسية والعسكرية على السلطنة وولاياتها.

وسنركز هنا فقط على الجوانب التي قادت الى ظهور المجالس الطائفية ـ السياسية في اواسط القرن التاسع عشر واستمرارها في نظام القائمقاميتين والمتصرفية ولبنان المستقل كاحدى الركائز الاساسية للنظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر في لبنان حتى اليوم.

اولاً: تفكيك الجهاز الاداري العثماني

كان لا بد مع اتساع رقعة السلطنة من تقسيمها الى مناطق ادارية يعين عليها ولاة

تخضع لهم جميع السلطات المحلية بوصفهم ممثلي السلطان. ولم يكن هؤلاء قادرين على حماية انفسهم من العزل والتبديل.

وبالرغم من صلاحياتهم المطلقة فان السلطان كان يعين موظفين لا يخضعون لهم بل يراقبون اعمالهم، كالدفتردار وقاضي القضاة ومن يتبعها من محتسبين وكبار المشايخ وممثلي الطوائف غير الاسلامية. وكان الدفتردار وقاضي القضاة يتمتعان بحق ارسال احتجاجات وعرائض مباشرة بحق الوالي الى اسطمبول. وكثيرا ما أدى الاحتجاج الى عزل ذلك الوالي. ولذا لم تكن علاقات هؤلاء جيدة بل كانت علاقات تناحر وتنازع على الصلاحيات. وهنا يكمن سبب اساسي في تفسخ الادارة العثمانية.

وجاءت تنظيمات السلطان سليم وابنه سليمان تؤكد بقاء الولايات العربية على سابق عهدها، فكان عامل المحافظة حجر الزاوية في الادارة العثمانية لهذه الولايات مع الاعتراف الكامل بسيادة السلطنة. واذا كان طابع المحافظة هذا قد لعب دورا ايجابيا في البداية، فانه غدا عقبة اساسية في طريق التطور، نظرا للجمود القاتل الذي كان يرافق تطبيقه. وهذا عامل آخر في اضعاف الادارة العثمانية القائمة على الجمود وتقليد الماضي باستمرار.

« وكانت العادة المتبعة حتى الربع الاخير من القرن السادس عشر ان يستمر الاشخاص المعينون في شغل وظائفهم لمدد طويلة. فكانوا يبقون فيها حتى يرقوا الى وظائف اعلى او يضطروا الى الاستعفاء بسبب كبر السن، او يستمروا فيها حتى الوفاة.. »[1].

ولكن السلطان مراد الثالث ادخل تعديلات اساسية قضت بفصل الوالي بعد ثلاث سنوات. ثم وجدت السلطنة ان هذه المدة طويلة، فقررت اجراء التعيينات لسنة واحدة لا اكثر، وان كانت احياناً تمدد عملياً عن طريق التجديد. وقد رافقت هذه الترتيبات وصول بعض السلاطين المجانين او الذين قضوا سنوات طويلة في الاقامة الجبرية الى الحكم. وكان بعض السلاطين يعتزلون ادارة شؤون الدولة بأنفسهم منذ اواسط القرن السابع عشر ويتركونها للصدور العظام الذين كانوا يعطون بدورهم صلاحيات اكبر للولاة، او يتمرد عليهم هؤلاء الولاة وينتزعون منهم صلاحيات واسعة تعترف لهم الدولة بها (علي بك في مصر، وضاهر العمر والجزار في عكا...). وقد لعب عامل العصيان والتمرد دورا اساسيا في

---

١ - جب وبوون « المجتمع الاسلامي والغرب »، الجزء الاول، صفحات ٢٠٥و٢١٩ - ٢٢١و٢٤٩ ٢٥٠و٢٥٢. والجزء الثاني، صفحة ١٥

الاستشهادات الموضوعة بين مزدوجين مأخوذة عن الكتاب المشار اليه.

عجز بعض الولاة الجدد عن تسلم مراكزهم، اذ كانت العادة المتبعة ان يمارس الوالي الذي يعين من رتبة كبيرة صلاحياته على المقاطعات التي يمر بها. وكان حكامها مجبرين على طاعته وتقديم الولاء له ووضع القوى العسكرية في تصرفه حتى يصل الى الولاية المخصصة له ويتسلم زمام ادارتها. وقد ساعدت هذه التدابير على تثبيت سلطة الولاة الجدد وضمنت طاعة الولاة المجاورين لهم. ولكن حركات العصيان والتمرد قضت على تلك التدابير فعجز ثلاثة ولاة، على سبيل المثال لا الحصر، عام ١٨١٢ عن تسلم ولاية طرابلس واخراج مصطفى بربر منها. وتمنع الولاة المجاورون عن دعمهم. وقد اضعف هذا هيبة الدولة في نظر السكان والولاة على السواء، وسهل قيام كثير من حركات العصيان المدعومة من الخارج عليها، وشجع التفكير الاستعماري في غزو بعض الولايات منذ مطالع القرن التاسع عشر. فتحول السباهيين العسكريين الى مجرد ملاكين كبار يسيطرون على الاراضي الزراعية الخصبة لمدى الحياة ويورثونها لابنائهم ويتمنعون عن دفع الضرائب عنها، مع الاشارة الى ان قسما كبيرا منهم كان معفى من تلك الضرائب. أضعف كثيراً من نفوذ الولاة الجدد، كما أن هجمات البدو على القرى والمدن لنهبها كان عامل اضعاف آخر شديد الأهمية، فتشكلت مجموعات ادارية واجتماعية هامة جداً، وكانت كلها معادية لسلطة الوالي: الدفتردار، وقاضي القضاة، وكبار الملاكين، والبدو، وقادة الانكشارية، والولاة المجاورون، والحكام المتمردون... فتفككت سلطة الوالي وعجز عن القيام بالمهات الموكولة اليه إلا اذا اعتمد أقسى أنواع الظلم والارهاب والابتزاز لجمع المال، وشراء الولاية من جديد، وتأمين رواتب القوى العسكرية التي تحقق له السيطرة والبطش بالمناوئين. ولكن تلك التدابير كانت عوامل اضعاف اضافية للادارة العثمانية اذا افقرت القوى المنتجة أكثر فأكثر، وزادت في ركود الادارة، ونشرت الرشوة والفساد على جميع المستويات دون أن تعيد للسلطنة مظاهر القوة التي كانت تتمتع بها في السابق.

واما الطوائف غير الاسلامية فكان يمثلها في صلاتها بالسلطات المحلية موظفون يختارون من بين اعضاء هذه الطوائف ويسمون « خوجيه باشية » او كبار الشيوخ. وبسبب كثرة الحروب والاضطرابات فان رعايا السلطان من غير المسلمين خاصة، لم يكونوا يستطيعون التهرب من اوضاعهم ازاء القسوة البالغة في معاملتهم.

ومع انسحاب السلاطين من مزاولة السلطة بانفسهم برزت مجموعة ادارية بالغة السوء فوصلت الى وظائف الدولة العليا وتسلمت مقدراتها. وازداد تدخل الحريم في شؤون الادارة، وكان الصدر الاعظم، وهو المؤهل لسد العجز الاداري الحاصل بانسحاب السلطان،

يعيش دوما تحت وطأة العزل، كما كان قسم كبير من الاداريين غير متمتع بالكفاءة الادارية المطلوبة.

وجاء انصراف السلاطين وكبار الموظفين للهو وبناء القصور وتجميع الثروات متزامنا مع فترة تاريخية شهدت السلطنة خلالها حروبا خارجية متواصلة كان هدفها انتزاع اجزاء منها. وكانت نفقات الحروب تضاف الى نفقات السلاطين وتقع جميعها على كاهل القوى المنتجة، فكثرت حركات التمرد والعصيان من الولاة بسبب كثرة الضرائب المطلوبة منهم بعد ان أدركوا عجز القوى المنتجة عن تأمينها.

«لقد بدأت عملية الفساد من أعلى، وكانت تعتمد على حق السلطان في نصيب محدد من اسلاب الحرب». وبات الباشوات مجبرين على تقديم هدايا بانتظام الى السلطان حتى ولو لم تكن هناك حروب. وسرت عدوى الهدايا بسرعة الى كافة الرتب اذ كان يطلب من المرشح لاحدى الوظائف ان يدفع مبلغا من المال مقابل منحه اياها. وكانت الرشوة مدخلا الى خدمة الحكومة أو الترقي في وظائفها بحيث انعدم عنصر الكفاءة واصبح المال شرطاً لبلوغ اعلى الوظائف. «وما جاءت اوائل القرن الثامن عشر حتى اصبح من العادات المقررة ان تمنح الترقيات بالحظوة والرشوة، وان يطبق المزاد على الوظائف (لا الادارية وحدها، بل القضائية والدينية أيضاً) والأراضي والامتيازات عن كل نوع... واصبحت المحافظة على النظام في صفوف الجند الاتراك عبئا ثقيلا يصعب تحمله بعد أن انهارت المقدرة الفائقة التي كانت الأساس الطبيعي الذي تقوم عليه الجندية».

وانتشر الفساد في الادارة العسكرية والتجنيد الاجباري. «فالاباء المسيحيون كانوا احياناً يفتدون ابناءهم من التجنيد بدفع المال، واستبدل الشباب من المسلمين واليهود والغجر بالمسيحيين. وكانت البدلات المالية للتهرب من التجنيد الاجباري تقلص اعداد القوى العسكرية المطلوبة للخدمة فيستعاض عنها «باليسق»، اي بجمع العسكر من القرى دون تدريب ونقلهم الى ساحات القتال حيث كانت النتائج مدمرة للقوى المنتجة. فكثر النزوح من القرى وهربت اعداد كبيرة من فلاحي السهول الى الجبال، وانتشرت اعمال العصابات. وبالمقابل كان كبار الملاكين ورجال الدين يعززون مواقعهم الاقتصادية فيسيطرون على الاراضي الشاسعة ويحولونها الى املاك خاصة. كذلك سارع كثير من موظفي الدولة الى تسجيل اراضٍ باسمهم املاكاً خاصة لقاء ثمن زهيد. وتحولت اقطاعات اخرى بطريقة غير رسمية الى اوقاف، وذلك حتى لا يحرم منها شاغلوها عن طريق المصادرة.

ونظراً لحاجة الدولة الماسة الى المال لسد نفقات الادارة والجيوش راحت تعهد بكثير من الملكيات العقارية الى ملتزمين لقاء ضرائب معينة. «ولم يكن الموظف الموجود في العاصمة والمكلف بمنح الاقطاعات يتردد في ان يخدع المتقدمين لنيلها بمنح الاقطاع الواحد للشخص الواحد مرتين او اكثر. ومن ثم كثرت المنازعات الخاصة بوضع اليد على الاقطاعات وتقاعس كثير من العسكريين عن الذهاب الى ساحات الحرب خوفا من ضياع ممتلكاتهم».

وبالاضافة الى فساد الادارة عانى الفلاحون من غزوات البدو ومن نهب القوى العسكرية العائدة من الحرب، ولا سيما بعد تكرار هزائمها حتى ان اعدادا كبيرة منها لم تكن تصل الى ساحة المعركة بل تنصرف الى السرقات. وكانت تصرفات هؤلاء سبباً في سوء سمعة القوات العثمانية. في اواخر القرن الثامن عشر ومطالع القرن التاسع عشر، حتى قيل ان مرورهم في الاقاليم كان اكثر استثارة لخوف رعايا السلاطين من مرور قوات الاعداء ذاتها...

وعلى الصعيد الطائفي، يشير جب وبوون الى قضية بالغة الاهمية هي: «ان هيئة رجال الدين، ألقت في صفوفها العليا على الاقل، بنفوذها الى جانب السيطرة العثمانية..... وان الاساس السيكولوجي للجامعة الاسلامية يكمن بالفعل في تقديس السلطان في كل مكان بصفته ممثل العقيدة السنيّة وحاميها من المسيحيين الاوروبيين والروافض من الفرس.. وعلى هذا يمكن تفسير معاملتهم للفلاحين المسيحيين، وهي معاملة كانت في الواقع اسوأ من معاملتهم لبني دينهم، ويمكن تبريرها من ناحية بالروح الصليبية ومن ناحية اخرى بروح التعصب المقابلة لدى المسلمين الذين كانت تذكيها فيهم السلطات الدينية في السلطنة». ولم تنج ادارة محمد علي، بالرغم من تسامحه الديني المعروف، من بعض مظاهر هذه السمة.

ويروي الجبرتي «ان محمد علي فرض ضريبة خاصة للوفاء بنفقات الحملة السورية. فقد فرض على كل قرية ضريبة مقدارها ٢٢٠ قرشا وانتزع مبلغ ٢٢٠ الف قرش من الاقباط و٩٠ الف قرش من اليهود»[٢]. وفي ذلك اشارة واضحة الى الطابع الطائفي للضرائب الاضافية.

ولعل اسوأ ما قامت به الادارة العثمانية هو مبدأ تضمين الوظائف لمدة قصيرة حتى

---

٢ - «المجتمع الاسلامي والغرب»، الجزء الاول ص٢٧٤ والجزء الثاني صفحات ٤٦ - ٤٧. واستشهاد الجبرتي مأخوذة عنه.

يتسنى ارضاء المرشحين جميعا ولو بصفة جزئية على الاقل. فقد كانت التعيينات تمنح لسنة واحدة لا اكثر، يستعفي بعدها كل شاغل مؤقت للوظيفة وينتظر دوره التالي في التعيين. وفي القرن الثامن عشر كانت كل الوظائف في الادارة المركزية والمحلية والجيش وخدمة القصور تشغل بهذا الشكل لسنة واحدة. وبرزت مجموعة من الموظفين الحكوميين التي شقت طريقها بالفساد والرشوة وضمان الوظيفة، وكثر شراء الالقاب والمناصب لضمان النهب والسيطرة فبرزت مجموعات كبيرة من الاعيان في كافة أرجاء السلطنة، وكان اساسها مرهونا بالسيطرة على الاراضي او بالتقلب في الوظائف الحكومية او بتعاطي التجارة.

وهكذا تحولت الادارة العثمانية الى مجموعات كبيرة من الموظفين الذين كانت تنقص الكفاءة اغلبيتهم الساحقة ويلجأون الى مبدأ شراء الوظيفة والترقي منها الى مراكز اعلى عن طريق الشراء ايضاً. وكان كل ذلك يتم على حساب افقار القوى المنتجة التي دفعت ثمن فساد الادارة دون ان تحقق مكتسبات حقيقية في عهودها الطويلة، اذ كانت المبادرات الفردية تلعب الدور الاساسي في عملية التطوير الاجتماعي والاقتصادي والتربوي.

« وكان المفهوم السائد ان اصلاح الفساد لا يمكن ان يتأتى عن طريق الحاكم التي كان موظفوها نموذجا لخراب الذمم والفساد، بالاضافة الى كون احكامها غير جدّية نظراً لأن تنفيذها كان يتوقف على حسن نية الاداريين والجند الذين كانت الاحكام تصدر ضدهم ».

يستنتج من ذلك انه فصلت بين سكان السلطنة العثمانية منذ البداية اختلافات طائفية مذهبية. ولم تسع السلطنة ذات الطابع الاسلامي الواضح الى صهر الاجناس والطوائف التي تتكون منها شعوبها في دولة مركزية واحدة، كما لم يكن بمقدورها ان تفعل ذلك. « ولذا كان ولاء المنتسبين الى هيئات السلطنة وادارتها ولاء طائفيا اكثر مما هو سياسي. وكانت سطحية الحكم العثماني في الولايات الآسيوية ملحوظة دوما بشكل أوضح مما هي عليه في سائر ارجاء السلطنة.. وذلك بسبب الابقاء على النظم القائمة بالفعل في هذه المقاطعات، مع الاقتصار على ادخال التعديلات التي يقتضيها تأكيد السياسة العثمانية »... ولذا يمكن التأكيد بأن اضمحلال قوة السلطنة العثمانية لم يكن في الواقع راجعا الى ثورة الشعوب الخاضعة لنظام الحكم - مسلمة كانت ام غير مسلمة - والى ثورة اهل العلم، بل الى ان الهيئات العثمانية كان ينخرها الفساد من الداخل.. ولم ينقذ السلطنة من التفكك السريع سوى محاولات الانعاش التي قام بها بعض السلاطين والصدور العظام، وغير الحروب المستمرة بين الدول الاوروبية.

وكان مثل ذلك النظام يسير فعلا نحو الانهيار الاقتصادي والفوضى السياسية

والادارية، لان القوى المسيطرة في مرحلة الضعف الشديد الذي بدأ ينهش جسد السلطنة. كانت فئات واسعة من القوى الانكشارية التي نشأت على العنف ولم يكن يربطها بالبلد الذي تحكمه اي رابط، ولا كان لديها اي مشروع سياسي لفرض السلطة بغير القمع والابتزاز. ونشأت في داخل كل ولاية وامارة ومقاطعة تجمعات ادارية ـ سياسية تحكم نفسها بنفسها ويرتبط بعضها ببعض بروابط دينية واجتماعية وسياسية واقتصادية وعائلية. ولم تظهر روابط سياسية بين الفرد والدولة بل كانت الروابط الدينية الطائفية اساسا في السكن والاحتفال الديني والتعليم وفرض الضرائب والتجنيد والحرف الطوائفية وغيرها. وترسخت مجموعة كبيرة من العادات والتقاليد التي كانت بمثابة القوانين الادارية والسياسية والاجتماعية. «ولذا كان النظام العثماني يرتكز على المحافظة والجمود ويعادي التغيير ويسعى الى خنق كل روح للابتكار. وقد تكوّن على قاعدته حضارة جامدة رجعية لان وجوده لم يكن امر محتملا إلا فيها. وهنا يكمن بالضرورة ضعفه... اذ لم يكن ممكناً من الناحية النظرية أن يوجد نظام حكومي أسوأ أو أسرع الى الانهيار الاقتصادي والفوضى»[٣].

ثانيا: تفسخ البنى العسكرية المسيطرة[٤]

لقد اكتسب العثمانيون خلال حروبهم الطويلة حكمة مفادها ان سيطرتهم الدائمة مرهونة بالحفاظ على مركزهم بقوة السلاح. وقد وجد هذا التوجه السياسي تعبيره العملي في اتجاهين: الاول هجومي في مرحلة القوة، والثاني دفاعي للحفاظ على الممتلكات في مرحلة الضعف والانحطاط. وفي كلتا الحالتين كان الحفاظ على الطابع العسكري الشرط الاساسي لاستمرارية السلطنة.

ولكن تقسيم سكان السلطنة الى مؤمنين يسكنون دار الاسلام، ورعايا من غير المسلمين يسكنون دار الحرب ويدفعون الجزية والخراج كان يحمل في طياته السمات الاساسية للنظام العسكري المسيطر. ويرتكز هذا النظام على اعتبار المسلمين القوة الرئيسية الوحيدة المؤهلة للدفاع عن السلطنة وحماية الرعايا الذين يدفعون الجزية والخراج ويتمتعون بالتالي بحق الحماية. ولما كانت السلطنة، ولا سيا في زمن الفتوحات الواسعة ثم في زمن الدفاع المستميت

---

٣ ـ «المجتمع الاسلامي والغرب»، ـ الجزء الثاني، ص ١٦ و ١٧ و ٢٧، والجزء الاول صفحات ٢٢٢ ـ ٢٢٦. والاستشهادات الموضوعة بين مزدوجين مأخوذة عن الكتاب المشار اليه.

٤ ـ «المجتمع الاسلامي والغرب» ـ الجزء الثاني صفحات ٧٢ و ٧٧ و ٨٢ و ٨٤.

عنها في مرحلة الانحطاط، بحاجة ماسة الى قوى عسكرية ثابتة خارج اطار القوى التي تنخرط في الجهاد المقدس دفاعا عن دار الاسلام، فان القوى النظامية الثابتة قد تشكلت من الاسرى الارقاء الذين كانوا يباعون في البداية الى السلاطين وكبار الباشوات. وسرعان ما تراءى للهرم السياسي العثماني المسيطر ان الحاجة تقضي بتحويل هؤلاء الاسرى الارقاء الى جنود. وليست هذه الطريقة من ابتكار العثمانيين بل ترقى الى دولة السلاجقة، وكما انها كانت مألوفة حتى في عهد الخلفاء العباسيين بعد ان كثرت الغزوات الخارجية وما رافقها من السبي والاسرى الارقاء.

وقد تعاملت السلطة السياسية العثمانية مع قواها العسكرية ضمن خطين اساسيين:

- مجموعة تتقاضى مرتباتها من خزانة السلطان.
- مجموعة تمنح اقطاعات من الاراضي تمارس عليها حق جمع الضرائب من السكان.

وفي الحالتين كانت القوى العسكرية مجبرة على وضع كل طاقاتها في خدمة السلطان ومخططات السلطنة الهجومية منها والعسكرية.

ولكن تقادم العهود على الفتوحات والغزوات جعل كبار الاقطاعيين يتقاعسون عن المشاركة بحروب السلطنة والاحتفاظ بقواهم الخاصة للمحافظة على مقاطعاتهم او للهجوم على المقاطعات المجاورة دون ان تكون السلطنة قادرة على ردعهم اذ باتت تلك الوسائل قاعدة ثابتة لدى جميع الولاة فاكتفت السلطنة بالتفرج على منازعاتهم وزيادة مواردها الضرائبية منهم.

وهكذا وجد السلاطين في الارقاء الجدد مخرجا هاما لسد النقص الحاصل عن تقاعس القوى العسكرية المحلية عن الاشتراك في الحروب. ولكن ذلك المخرج لم يلبث ان اوقع السلطنة في مأزق اكثر خطورة لسببين:

أ ـ مخالفة الشرع الاسلامي الذي يجعل الجهاد في سبيل الله حكرا على المسلمين اذ « فضل الله المجاهدين على القاعدين درجات ».

ب ـ مخالفة تعاليم الديانة الاسلامية التي تحرم اشتراك اهل الكتاب في الحرب لقاء دفع الجزية والخراج الذي يمنحهم حق الحماية في ارواحهم وممتلكاتهم.

ولكن الحاجة الماسة الى الجنود كانت وراء تدابير السلطنة العسكرية. فقد استقر رأي

السلاطين على تجنيد الذكور من رعاياهم المسيحيين في اوروبا بانتزاعهم من آبائهم في سن تراوح بين العاشرة والعشرين، وجعلهم في مرتبة الارقاء قبل تدريبهم على خدمة الدولة.

ولم تكن السلطنة بحاجة لتدفع الى هؤلاء الارقاء الاموال ولا الى ان تقدم لهم اقطاعات يجبون ضرائبها. وهكذا جاء نظام جمع الاطفال المسيحيين الاوروبيين الذي اطلق عليه لقب «الدوشرمة» يؤمن الجنود للسلطنة، ويجعلهم يشكلون فيما بعد الهيئة الحاكمة في معظم أرجائها وولاياتها. وكثر الكلام على ان هذا الوالي او ذاك الصدر الاعظم كان في الاصل احد عبيد السلطان من الالبان او البوشناق او السلاف أو غيرهم. ولنا في الجزار ومحمد علي وكثير من الولاة نماذج واضحة.

وكان هؤلاء الارقاء الذين اصبح منهم ولاة وبعض قادة الانكشارية قد قطعوا كل صلة لهم بذويهم وطوائفهم القديمة. وبالرغم من اعتناقهم الدين الاسلامي على المذهب السني فانهم لم يكن يحكم تصرفاتهم اي وازع ديني حتى باتوا مضرب الامثال في اضطهاد سكان السلطنة على اختلاف مناطقهم وطوائفهم.

ويتضح من ذلك ان بروز الطابع العسكري للسلطنة حمل معه كل سمات الاستبداد والتسلط، سواء من قبل جنود «الدوشرمة» او من قبل القوى الاقطاعية المحلية.

وبناء على التفسخ الطائفي والسلطوي الحاكم، باتت القوى العسكرية صاحبة اليد المطلقة في التحكم بالرعايا غير المسلمين والمسلمين على السواء. فطبيعة الاستبداد والاضطهاد واحدة ولو اختلفت درجات تطبيقها احيانا. وكانت ادوات القمع العسكري تختلف باختلاف النفوذ، واتساع رقعة السيطرة، والقدرة على نهب القوى المنتجة، وعدد الجنود المستخدمين من نظاميين وغير نظاميين. وعرفت قوى القمع مراتب متنوعة من ضمنها السباهية وهم في الاصل حكام الولايات الذين ينالون اقطاعاتهم على يد اعلى الاقطاعيين مرتبة أي بكوات البكوات. وكان هؤلاء السباهية على درجات، وكذلك وظائفهم العسكرية، ولكنهم كانوا يشاركون جميعا في الحروب. وكان اكبر مصدر رزق للسباهية العشور والرسوم التي كان يحق لهم تحصيلها من الفلاحين المقيمين على اراضيهم. كما كان لهم حق محاكمة الفلاحين الذين كانوا في الواقع بمنزلة الارقاء.

ثم كان هناك الجيش الثابت او ما يسمى بـ«العسكر»، وكانوا ينالون حيازات للاراضي تشكل مورد غناهم، ويتعهدون بخدمة السلاطين بانتظام لقاء ان يمنح كل منهم قطعة ارض يعفى من دفع اية عشور او ضرائب عنها. ولم يكونوا في مقابل ذلك يقبضون اية

رواتب. وكانت هذه القوى تتألف من المسيحيين والمسلمين على السواء، تبعا لاتساع رقعة السلطنة في اوروبا وآسيا وافريقيا.

واما الانكشارية فهم القوى الفتية التي كان افرادها قد سبوا بوصفهم من اطفال رعايا المسيحيين الارثوذكس «الذين كانوا ينحدرون بطريقة غير قانونية (من وجهة نظر الشريعة الاسلامية) الى مستوى العبيد. وكان هؤلاء يدربون على فنون رجال البلاط كما يدربون على فنون الادارة والقيادة اذ ان اعلى وظائف الحكومة كانت تملأ بخلاصة الخلاصة منهم». وقد شكلوا جزءا اساسيا من هيئة رجال القصر السلطاني. وكانت مراكز تجمعهم الاساسية في اسطمبول وفي قلاع خاصة مبثوثة في ارجاء السلطنة لمراقبة تمرد الولاة.

وكان تدريبهم يعتمد كثيراً من سمات «جماعة اهل الفتوة» في الاسلام. ولذا تميزوا بالانضباط التام والدقة في تنفيذ الاوامر. وكان آغا الانكشارية شخصية بالغة الاهمية اذ كانت قواته اكثر الادوات العسكرية قدرة بين القوى العاملة في امرة السلطان، وكان منهم الى جانب ذلك مدير الشرطة في اسطمبول. وكان قادتهم مقدمين على كل القادة العسكريين. وقد عانى السلاطين، ولا سيا الضعاف منهم، الكثير من تمرد الانكشارية. فبالرغم من انهم كانوا في الاصل حراسا للسلطان او عبيدا له فانهم لم يلبثوا ان سيطروا على السلاطين وراحوا يعزلون او يقتلون بعضهم وانشأوا لأنفسهم الحاميات في الولايات لاخضاع الولاة المحليين، بالاضافة الى نفوذهم السياسي الكبير في كافة اجهزة الادارة في العاصمة وكثير من مراكز الولايات.

ولعل ما دفع بتلك القوى الانكشارية للتدخل في الشؤون الادارية والسياسية ان المهام التي انشئت في الاصل من اجلها كانت تنحصر بالقتال والمحافظة على النظام. ولكن ايا من الهدفين لم يعد قابلا للتحقيق في ظروف اشتداد الضعف والانحطاط داخل السلطنة وولاياتها وكثرة الكلام على خلخلتها والسيطرة على ممتلكاتها. ولذلك وجد القادة الانكشاريون انهم احق بتملك الولايات فراحوا ينافسون الولاة للسيطرة على بعض الاقاليم وحكمها بالقوة.

وبالاضافة الى هذه القوى العسكرية يمكن ايراد قوى المدفعية والخيالة والاسطول البحري وغيرها. ولكن نظرة نقدية الى تركيبة هذه القوى تشير بوضوح الى ان التفسخ

---

٥ - «اعتمد العثمانيون على قوى بحرية مرتزقة كانت تتنقل بين المرافىء العثمانية. وكان القباطنة وبحّارتهم يكلفون الخدمة الى جانب الاسطول في اوقات الحرب في مقابل اعفائهم من دفع الرسوم الجمركية في اوقات السلم..

السلطوي في اعلى الهرم السياسي المسيطر قدم فرصة ذهبية الى قوى الانكشارية والى كثير من الولاة كي يفتتوا وحدة السلطنة من الداخل ويفككوا بناها الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والعسكرية. وهكذا باتت القوى العسكرية العثمانية عامل تفسخ آخر لوحدة السلطنة بدل ان تكون عامل تثبيت لسيطرتها، لانه ما كان يمكن ان تؤدي التركيبة البنيوية لتلك القوى الا الى مزيد من التجزئة والتفكك الداخلي.

وهكذا يمكن التأكيد بأن العامل الخارجي لم يكن السبب الاساسي والوحيد في اضعاف السلطنة وتمزيقها بل كان للعوامل الداخلية كالطائفية، والتناحر العائلي، وقيام القوى العسكرية القامعة لجماهير السلطنة والعاجزة عن رد اي اعتداء خارجي عنها، نصيب كبير في تفسخ السلطنة وارتباط كثير من ولاتها بالمخططات الاستعمارية الخارجية التي وجدت الفرصة سانحة لاقتسامها وولاياتها، فتم لها ذلك في مطلع القرن العشرين.

ثالثاً: تفسخ الهرم السياسي المسيطر(٦)

ينبع هذا التفسخ من الطبيعة الطبقية للنظام العثماني الذي يتركز بكليته حول السلطان او الباديشاه، ثم يكوّن اصحاب الاقطاعات الارستقراطية العسكرية. واما الموظفون المدنيون والدينيون فهم ادوات السلطان في ادارة السلطنة. وكانت هذه القوى الثلاث تمتص اتعاب الطبقات الفقيرة او طبقة دافعي الضرائب.

ولم تكن العلاقة بين الفئات الثلاث في الطبقة الحاكمة تقوم على التعاون الكامل لان النظام الذي تمثله نظام يقوم على حقوق حازها الحاكم بالقوة وبالقوة احتفظ بها، ولأن نظم الدولة قامت على دوافع الشك وعدم الثقة. فالباديشاه يخشى القوة العسكرية التي يعتمد عليها سلطانه ولا يثق في الموظفين الذين يديرون له املاكه، والولاء في هذه الدولة لا مكان له، والامانة لا يكفلها سوى خشية العقاب.

ولقد أبرز كاتبا «المجتمع الاسلامي والغرب» سمة اساسية من سمات التفسخ البنيوي

وكان العثمانيون يضطرون أحياناً الى الاعتماد كلية على مساعدين غير مدربين يجمعون في اللحظة الاخيرة من شوارع العاصمة، الامر الذي ترتب عليه اعتبارهم أنفسهم حسني الحظ حين كانوا يستغنون عن خدمة العبيد المسيحيين من القراصنة المالطين..»، جب وبوون المرجع السابق، الجزء الاول، صفحات ١٥١ ـ ١٥٢.

٦ ـ المرجع السابق، الجزء الثاني، صفحات ٤٧ ـ ٥٤ ـ ٥٥.

في صلب النظام العثماني نفسه. فاذا كانت الطائفية والتركيب الطائفي للسكان بين « مؤمنين ورعايا » وما يستتبع ذلك من امتيازات وضرائب تمثل تفسخا بنيويا سمح بتسرب الامتيازات الاجنبية وانواع الحماية التي قضت على السلطنة وتناتشت ولاياتها، فان التفسخ في الهرم السياسي العثماني المسيطر كان اشد خطرا لانه منع السلطة من التماسك وهو الشرط الاساسي للسيطرة والاستمرار.

فالسلطان لم يكن يستمد سلطته الا من القوة التي يتمتع بها، وكانت هذه القوة الضابط الوحيد لكل انواع الحقوق التي يتمتع بها من طاعة واعتراف بالسيطرة وجباية للضرائب وتعيين وعزل للولاة وقمع للعصيان وقيادة للجيوش واعتراف بزعامته خليفة للمسلمين وغير ذلك. وبقدر ما كانت تزداد قوته كان يصور نفسه حاكما يتمتع بحق الهي تبعا للنظريات الدينية - السياسية - الأوروبية التي جعلت الحاكم يرى نفسه « الملك - الشمس » او « الملك - الدولة » او « ظل الله على الارض ».

ولكن التركيبة العائلية المسيطرة على السلطنة جعلت افرادها كافة يطمعون في الوصول السريع الى العرش « حتى لم يعد السلاطين آمنين على انفسهم من خطط ابنائهم، ناهيك بالاخوة وابناء الاعمام. وكان من شأن التخلص من الابناء ان يتهدد الاسرة الحاكمة، إلا ان العرش كان هدف الجميع. وقد أصدر محمد الفاتح قانوناً يناشد فيه خلفاءه ان يبدأوا توليهم العرش بقتل اخوتهم. وظل هذا القانون ينفذ حتى نهاية القرن السادس عشر حين اصبح الامراء - عدا السلطان الحاكم طبعاً - يحبسون في مقاصير خاصة في القصر ويحرم عليهم كل اتصال بالعالم الخارجي. وكان هؤلاء الامراء يقضون حياتهم في صحبة عدد قليل من الخصيان والجواري والحشم الذين كانوا يزودونهم بكل ما كانوا يستطيعون استقاءه من معلومات عن العالم الخارجي. ثم انه لم يكن يسمح للاطفال الذين كانوا يولدون لهم من الجواري بالحياة، سواء اكانوا ذكورا ام اناثا. وقد ترتب على ذلك ان الامراء الباقين على قيد الحياة كانوا من ابناء السلطان الحاكم او من ابناء اسلافه.

وهكذا تبدو الصورة الحالكة السواد في مسار تطور الاسرة المالكة: القتل المستمر للتخلص من المنافسة، وهي الطريقة التي شاعت في جميع الولايات ونفذها بدقة بالغة الامراء الشهابيون. ومع زوال الابن الذكر او وفاة السلطان الحاكم دون ان يكون اولاده قد بلغوا سن الرشد، كان الحكم ينتقل الى الاخ او العم او اولاد العم. وقد حدث عند وفاة السلطان احمد الاول عام ١٦١٧ ان انتقل الحكم الى اخيه مصطفى الاول وكان مجنونا. وخلال

القرنين السابع عشر والثامن عشر اعتلى عرش السلطنة الاخوة والاعمام واولاد العم الذين كانوا في الاقامة الجبرية ليعيدوا اليه ابناء السلاطين الذين كانوا مبعدين عنه.

ومع بروز هذا الانحطاط في رأس الهرم السياسي العثماني المسيطر كان من الطبيعي ان تلجأ القوى العسكرية، ولا سيما الانكشارية، الى الامساك بزمام الامور. والتحكم بمصير العائلة والسلطنة وولاياتها، فتجبر هذا السلطان على التنازل عن العرش، وذاك على التخلي عنه لابنه او لاخيه. وفي حالة العصيان كان مصيره القتل. وبالفعل فان حامية العاصمة العثمانية هي التي قامت بخلع ستة سلاطين، او اجبارهم على التخلي عن العرش، وقتلت سلطانين آخرين. وكان آخر المخلوعين في القرن التاسع عشر السلطان مراد الخامس، وكان خلعه لتنصيب اخيه عبد الحميد الثاني الشهير.

وهكذا يمكن التأكيد ان هذا النمط من الحكم العائلي القائم على القتل والحجر داخل الاسرة الحاكمة نفسها قاد بالضرورة الى انهيار هذا الحكم بعد تفسخه مدة طويلة كان بعض السلاطين خلالها مجرد دمى تحركها القيادات العسكرية الانكشارية وغيرها.

ومهما قيل في دور العامل الخارجي الاستعماري الساعي الى اقتسام تركة «الرجل المريض» فمما لا شك فيه ان القوى الاوروبية الفتية ذات الطاقات الاقتصادية الجبارة كانت تبني قوى عسكرية ضاربة وتشهد تحولات جذرية في نمط انتاجها من الاقطاعية الى الرأسمالية وثورتها الصناعية ورساميلها المصرفية والتجارية. وان مقارنة بسيطة بين حركية هذه الدول الاوروبية والجمود الناتج عن المحافظة العثمانية ذات النمط الاقطاعي المتخلف والقوى السياسية التي تربت في الاقفاص على الحقد العائلي وروح التشفي بالقتل والاستبداد بالعائلة وجماهير السكان لتقود بالضرورة الى استنتاج حتمية تفسخ السلطنة لمصلحة قوى الاستعمار الاوروبي الزاحف اليها عبر التجارة والرساميل والمصارف والصناعات والمدارس والارساليات وسكك الحديد والاكتشافات الحديثة والقوى العسكرية الضاربة وغيرها.

مدخل لفهم العائلية المقاطعجية المحلية

ان المرحلة السابقة على القائمقاميتين تشير بوضوح الى أن الاسر المقاطعجية اللبنانية المسيطرة تميزت بسمتين اساسيتين رافقتاها الى ان زالت، وهما الاستقرار السياسي كأسر مسيطرة لا كأفراد، والاستقرار السكني في منطقة معينة تجبي ضرائبها وتفرض سيطرتها عليها. واما الوجه الطائفي فنادرا ما كان نواة تحالفات سياسية داخل الامارتين المعنية

والشهابية، كما انه لم يكن عائقا امام بروز تحالفات سياسية من كافة الطوائف في وجه تلك التحالفات. فالاسر المقاطعجية المسيطرة كانت تتصارع وتتحالف وفق مصالحها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الناتجة اصلا عن سيطرتها كأسر حاكمة. وكانت السيطرة، بكافة مدلولاتها، تقوى او تضعف تبعا لظروف تاريخية معينة في الداخل والخارج لان المنازعات كانت قانونا اساسيا ملازما للصراع المقاطعجي كصراع على السلطة والنفوذ والتحكم بالقوى المنتجة. ولذا تضافر الولاة المجاورون، والسلطنة العثمانية، والدول الخارجية وآلاتها (الدوقيات الايطالية واسبانيا ايام فخر الدين، والاسطول الروسي ايام ضاهر العمر ويوسف الشهابي، والحملات الفرنسية والانكليزية ايام بشير الثاني، والانزال الانكليزي في جونية قبيل نهاية الامارة الشهابية، والحملة الفرنسية قبيل اعلان المتصرفية، وعساكر الانتدابات...) على المشاركة بقوة في الصراع المقاطعجي الداخلي وترجيح كفة تحالفات سياسية على اخرى. وكانت السيطرة المقاطعجية رهناً بعوامل كثيرة على الصعيدين الداخلي والخارجي منها شخصية الحاكم، وانتسابه الى عائلة مقاطعجية قوية، وقدرته على جباية الضرائب وفرض الامن والبطش بالخصوم، والتحالفات المقاطعجية المحلية، والتحالفات مع الولاة المجاورين، والعلاقة بالسلطنة العثمانية، والعلاقة بالقوى الخارجية....

وكانت هذه العوامل وغيرها ترتبط ارتباطاً وثيقا بالدور الموكول الى هذا الامير وما يمثله على الصعيدين المذكورين. فلم يكن الامير الحاكم فردا مقاطعجيا وحسب، بل كان يتزعم عائلة مقاطعجية ذات سيطرة تاريخية على مقاطعة او مقاطعات محدودة من قبل السلطنة العثمانية تكفل جباية الضرائب عنها، كما كان لاميرها الحق بالتزام مقاطعات اخرى من الولاة المجاورين شرط دفع الضرائب وقيام علاقات صداقة بهؤلاء الولاة، وعبرهم بالسلطة المركزية في الآستانة.

وكان عامل الوراثة العائلية يلعب دورا اساسيا في وصول الامير الى السلطة، ولكن استقراره فيها كان يعود الى قدرته الذاتية وتحالفاته السياسية ورضى السلطنة عنه لانتظامه في دفع الضرائب. فالامير المقاطعجي هو أولاً وأخيرا جابي الضرائب يساعده جباة آخرون يعملون باشرافه ويشكلون حلفاءه الاقربين في المقاطعات الخاضعة له ويتوزعون تسميات مقاطعجية ادنى مرتبة منه بالضرورة، فمنهم المشايخ والمقدمون والاعيان في القرى. واما من يحمل لقب الامارة فعلى الامير الحاكم ان يفرد له مرتبة خاصة في المعاملة والمراسلة والضيافة والاحترام والزواج لان بامكان هؤلاء الامراء ان يطالبوا بخلعه الامارة في حال عجز الامراء الشهابيين عن الاستمرار في تحمل تبعاتها. وهذا ما حصل بالضبط عند انتقال

الحكم من المعنيين الى الشهابيين، وانتقاله من الشهابيين الى القائمقامين: الدرزي من الامراء الارسلانيين، والماروني من الامراء آل ابي اللمع وكانوا في الاصل من الامراء الدروز الذين تنصروا حديثا. فليس من قبيل الصدفة التاريخية اذن ان تكون العائلتان الوحيدتان اللتان بقي افرادهما يتمتعون بلقب امراء (بعد زوال المعنيين وآل علم الدين ورفض العثمانيين إرجاع امير شهابي بعد بشير الثالث..) هما اللتان تولتا حكم القائمقاميتين، لأن هذا الحكم، في المدلول العثماني وفي ظروف عجز القوى الاوروبية عن فرض شروطها كاملة على العثمانيين، استمرار لحكم الامارة الدرزية التي بدأت بالمعنيين بمباركة السلطان سليم الاول. فحكمُ القائمقاميتين كان يراد له ان يكون مرحلة انتقالية يترسّخ خلالها حكم إحدى هاتين العائلتين المقاطعجيتين في ظل السيطرة العثمانية. واما ثنائية الحكم في رأس السلطة السياسية فلم تكن نموذجا جديدا بل عرفتها الامارة الشهابية عدة مرات مع الامراء احمد ومنصور، وسيد احمد وفندي ابني الامير يوسف... الخ.

ولكن تطور الصدامات الدموية والمجرى الحاد الذي اتخذته عام ١٨٦٠ كانا بتشجيع مباشر من القوى الاستعمارية الاوروبية، الفرنسية والانكليزية بالدرجة الاولى. وكان ضعف قوى السلطنة العثمانية يقودها الى دور هزيل هو دور احدى القوى المحرضة على الصراع لا دور القوى صاحبة القرار السياسي بحسمه لمصلحتها. وقد انعكس ذلك الضعف اولا على الغاء ترتيبات شكيب افندي البالغة الاهمية واقالة الافندي نفسه. كما انعكس ذلك الضعف على النتائج التي ترتبت عليها بروتوكولات المتصرفية لعامي ١٨٦١ و١٨٦٤. وقد حفظت هذه المتصرفية جانبا هاما من السلطة السياسية للدولة العثمانية، ولكن الحماية الاجنبية لها، وقدرة الدول الاستعمارية على التحكم بالقرار السياسي العثماني من الآستانة نفسها جعلتا مصير المتصرفية شديد الارتباط بالمخططات الاستعمارية لا بالادارة العثمانية وحدها.

وفي هذا الاطار التاريخي العام يمكن رصد التبدلات السياسية المحلية بين الولاء البحت للعثمانيين، اصحاب القرار السياسي والعسكري طوال مئات السنين، وبين الولاء المشوب بالشك في قدرة العثمانيين على حسم الصراع داخل مقاطعات الامارة لمصلحة الامير الحاكم الموالي لهم.

فالامير المعني او الشهابي ـ قبل القائمقاميتين ـ لم يكن ليجرؤ على اقامة اية علاقات سياسية خارج دائرة الولاة العثمانيين. ولم يكن الامير بشير الثاني ليخرج على القاعدة في هذا

المجال، فظل حتى آخر ايام حياته يدّعي الولاء للعثمانيين ويقدم ضرائبه بانتظام. وقد فضل المنفى في جوار عاصمة السلطنة مع اولاده طمعا في اعادة احدهم الى سدة الامارة. واما ارتباطه بالحكم المصري فكان يبرره بعجزه عن الوقوف بوجه والي مصر في مرحلة شهدت عجز جيوش السلطنة نفسها عن التصدي له.

ولكن مرحلة القائمقاميتين ستشهد نمطا آخر من الولاء السياسي. فالقائمقام الماروني حيدر ابي اللمع وخليفته بشير أحمد كانا ممثلي الارادة الفرنسية لا العثمانية وحدها. وكذلك كان القائمقامان الدرزيان احمد وامين ارسلان يمثلان الارادة الانكليزية بمباركة عثمانية. واذا كانت المبالغة غير صحيحة في هذا المجال فلا يجوز نكران واقع ان العثمانيين باتوا مكبلين عند اختيار القائمقام برغبة القوى الاستعمارية الخارجية. وقد ظهرت هذه السمة للمرة الاولى في تاريخ الامارة حين ضعف الاختيار القائم على رغبات والي صيدا ووالي طرابلس ووالي دمشق ـ ممثلي السلطنة العثمانية في المنطقة ـ عند تعيين الامير الحاكم. وقد ساعد على بقاء العائلة السياسية اللبنانية حتى اليوم طبيعة التنافس السياسي بين ابنائها. فالصراع الفردي بين ابناء الاسرة المقاطعجية الواحدة كان يجعل الزعماء الطامعين بالسيطرة فيها يتوزعون الولاء السياسي على كافة التيارات والتحالفات القائمة بحيث ان هزيمة احد الزعماء العائليين لم تكن تعني هزيمة للعائلة برمتها بل للجناح الذي يقوده ذلك الزعيم. وقد نعطي مئات الامثلة التي تؤكد مصداقية هذا الواقع. فبديل الامير بشير الشهابي الاول كان الامير حيدر الشهابي. وبديل الامير منصور الشهابي كان الامير أحمد الشهابي. وبديل الامير يوسف الشهابي كان الامير بشير الشهابي او الامير سيد احمد او فندي الشهابي. وبديل هذا الاخير كان احد الامراء الشهابيين من ابناء الامير يوسف الشهابي او الامير عباس الشهابي. وبديل الامير خنجر حرفوش هو الامير حسين حرفوش. وبديل الامير احمد ارسلان هو الامير أمين أرسلان. وبديل الامير حيدر ابي اللمع هو الامير بشير احمد ابي اللمع ومنافسه الامير بشير عساف ابي اللمع. ومنافس الشيخ حنا الضاهر المدعوم من الفرنسيين في الزاوية هو ابنه ابراهيم المدعوم من الانكليز. ومنافس المشايخ من آل الخازن المدعومين من الفرنسيين هم مشايخ من العائلة نفسها مدعومون من الانكليز... وقد تطول الاستشهادات لتشمل جميع الأسر المقاطعجية دون استثناء. وهذا الواقع التاريخي أمّن للزعامات المقاطعجية سيطرة ثابتة في مقاطعات معينة طوال مئات السنين حتى انها لم تتفكك بشكل كامل الى اليوم. فلا زالت الهرمل تتمثل في البرلمان الحالي بآل حمادة، وعكار بآل العلي والمرعبي، وما زال آل رعد يمثلون الضنية، وآل فرنجية زغرتا، وآل الخازن كسروان، وآل جنبلاط الشوف، وآل

ارسلان عاليه، الخ... اي ان العائلات المقاطعجية التي كانت تسيطر على هذه المقاطعات منذ مئات السنين، لا يزال نفوذها السياسي فيها قائما حتى اليوم، مع الاشارة الى تبدل الاشكال التمثيلية التي بات يتخذها ذلك النفوذ السياسي بعد دخول علاقات رأسمالية جديدة ميدان التمثيل السياسي.

ولذا يمكن القول ان الصراع الفردي بين أبناء الاسر المقاطعجية المسيطرة كان يعمل لمصلحة الاسرة بكاملها. فالمصلحة الذاتية توظف للعائلة المقاطعجية بأسرها بحيث تتطابق النتائج العملية التي تترتب على تلك المصلحة الذاتية مع ازدياد نفوذ العائلة لدى القوى الخاضعة لها من جهة، ولدى التوازن السياسي القائم من جهة اخرى. ومن المفيد ان نذكر هنا ان عقاب الامير الحاكم او الطامع بالحكم يعتبر خرقا للتقاليد المقاطعجية التي تحرم ذلك العقاب. ولنا في نموذج عين دارة مثال واضح. فقد قتل الامراء من آل علم الدين، ولكن الباشا محمود بو هرموش لم يقتل بسبب ذلك التقليد بل قطع لسانه. وهناك ايضاً نموذج قتل الامير يوسف شقيقه فندي الشهابي بعد ان ضبطه بجرم التآمر عليه. وقد اعتذر الامير يوسف لسائر الامراء الشهابيين وحلفائهم مبرراً ما فعل، ولكنهم رحلوا استنكاراً، ثم خلع الامير يوسف عن سدة الامارة لاسباب لم تكن محصورة بهذه الناحية. وهناك نموذج الامير بشير الثاني بعد معركة عكا عام ١٨٢٣ وهزيمة الحلف ضد واليها وعودة الامير بشير الى الحكم. فقد طلب من منافسه الامير عباس شهاب الاستمرار بتصريف امور الحكم ولم ينكل به بل بحليفه الاساسي الشيخ بشير جنبلاط. وهناك نماذج كثيرة تؤكد العرف الذي يضمن حياة الامير الحاكم بعد عزله وتقديم المساعدة له اذا نفي خارج اراضي الامارة. ولكن هذه القاعدة بدأت تزول تدريجيا ولم تعد معمولاً بها منذ مطالع القرن التاسع عشر وبروز الاطماع الاستعمارية للسيطرة على المنطقة، فباتت تصفية الخصوم السياسيين احدى الوسائل الاساسية التي اعتمدها بشير الشهابي. ففي حين كانت تجري التصفية الجسدية خارج حدود الامارة - في عكا بالتحديد (نموذج مقتل الامير يوسف الشهابي والشيخ بشير جنبلاط) - بات العقاب مباشرا وينفذ على ارض الواقع. وهذا ما اضعف رغبة الطامعين بخلعة الامارة، فخلا الجو للامير بشير الثاني مدة طويلة. وكانت نهاية حكمه بداية النهاية الفعلية للامارة الشهابية برمتها. فخليفته بشير الثالث كان ضعيف الشخصية غير قادر على الحكم في ظل توازنات سياسية داخلية وخارجية شديدة التفجر.

ولكن بقاء الاسر المقاطعجية الكبيرة المسيطرة على واجهة الصراع السياسي داخل الامارة، كانت له نتائج سلبية على مجمل الاسر المقاطعجية الصغيرة التي انعكست عليها

ازمة الحكم وحدّة الصراع المقاطعجي دون ان تستطيع الانتقال الى مصاف الاسر المقاطعجية الكبيرة، حتى ان اعدادا هامة منها انحدرت الى صفوف الطبقات الدنيا لان ملكيتها الصغيرة غير المستقرة كانت عرضة باستمرار للنهب الضرائبي وللمرابين وللاحتكار. واندثرت عائلات مقاطعجية صغيرة كثيرة. ولا يقدم لنا تاريخ هذه المرحلة أي اثبات على بروز عائلات مقاطعجية جديدة بعد ترتيبات معركة عين دارة. وكذلك ليس لدينا أي اثبات على اضمحلال نفوذ اية اسرة مقاطعجية كبيرة من تلك التي ظهرت بعد عين دارة. وهكذا يبدو بوضوح أن الأسر المقاطعجية الكبيرة حافظت على استمرارها وسيطرتها الطويلة، في حين تعرضت الأسر المقاطعجية الصغيرة لفقدان النفوذ من جهة، ولاغلاق الباب في وجه ترقيها السياسي كعائلات مسيطرة كبيرة من جهة ثانية. ولهذا الواقع دلالة كبيرة على تطور مستوى الصراع السياسي طوال القرنين ونصف القرن التي أعقبت عين دارة. فلا يزال أبناء العائلات الكبيرة يلعبون دور قطب الصراع السياسي، سواء كزعامات مقاطعجية تتولى قيادة الصراع والتحالفات، أم كقيادات سياسية برلمانية في مجالس الادارة والتمثيل منذ نشأتها حتى اليوم. فأبناء هذه العائلات هم بالفعل المحور الأساسي الذي ترتكز عليه التحالفات والصدامات، واذا لم يحتكروا كامل ذلك الدور، فهم على الأقل أصحاب الكلمة النافذة في كثير من جوانبه.

واذا كانت الطائفية قد لعبت في المرحلة المقاطعجية دورا هامشيا في التحالفات والصدامات، فان دورها سيصبح بالغ التأثير على مجرى الاحداث منذ اواسط القرن التاسع عشر حتى اليوم، بعد ان غدت عاملا هاما في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والدينية والعسكرية والسكنية والاقليمية والادارية وغيرها، وركيزة اساسية لقوى الصراع الاستعماري الخارجي الساعية لبسط سيطرتها على المنطقة بكاملها.

وظيفة التماسك العائلي المقاطعجي السياسية

كان للتنظيم العائلي عند جميع الأسر المقاطعجية، الحاكمة وغير الحاكمة، الأثر الأكبر في ديمومة السيطرة الوراثية العائلية على مساحات واسعة من الأراضي او المقاطعات. وينطبق هذا التنظيم العائلي على كل الأطر الاجتماعية القائمة ويستفيد منها لاقامة تعاون سياسي اقتصادي ـ عسكري ـ اجتماعي على مستوى القمة المقاطعجية المسيطرة وعلى مستوى القاعدة الفلاحية الخاضعة لها، لأن ذلك التماسك العائلي قاعدة أساسية للحفاظ على وجود

تلك العائلات وحماية فلاحيها من التشرد والنزوح في حال الهزيمة العسكرية. فالقوة الذاتية، على كافة المستويات، شرط اساسي لكل عائلة مقاطعجية كي تستمر في الوجود والسيطرة. ولا توظف هذه القوة لمصلحة الزعامات المقاطعجية المسيطرة بل تبدو وكأنها دفاع عن العائلة كلها، أي عن الزعامات والفلاحين على السواء، وبها تضمن العائلة بقاءها على الأرض، وحقها بالتصرف بها والعمل عليها، وقدرتها على حماية الانتاج وتوزيع الحصص، وعلى الدفاع عن نصيبها من الري، وعلى التصدي للاعتداءات المستمرة للقوى المقاطعجية المجاورة. وبالتماسك العائلي تضمن التجمعات السكانية وظائفها الاجتماعية في المأكل والمسكن والتزاوج وغيرها.

ولا يعني هذا ان تلك الوظائف كانت تقسّم اجتماعياً بما يضمن حقوقاً متساوية لجميع السكان من فلاحين ومقاطعجيين. فقد كانت العائلة تتوزع الى «أجباب» أو فروع، وكان المأكل والمسكن يختلفان تبعاً للحالة الاقتصادية والاجتماعية. وكان الزواج محصوراً ضمن اطار محدد من حيث التراتب الاجتماعي، فالأمراء يتزاوجون فيما بينهم، وكذلك المشايخ والمقدمون والفلاحون. وكان الزواج في الغالب عائلياً من ابنة العم، أو اقليمياً من داخل القرية الواحدة او جوارها، أو طبقياً من داخل الشريحة الاجتماعية الواحدة، أو طائفياً أي من داخل الطائفة الواحدة (موارنة، سنة، شيعة، دروز، كاثوليك...) لا من داخل الدين الواحد. وكان هناك سلسلة طويلة من المحظورات الاجتماعية التي يشكل تجاوزها خطراً على القائمين بها. فمشايخ آل الخازن كانوا مثلاً يمزقون الثياب الجديدة التي يشتريها احد الفلاحين اذا كانت مشابهة لثيابهم، وكذلك كانت تفعل نساؤهم. وكان هذا النموذج شائعاً في جميع المقاطعات في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وقبل ذلك وبعده بسنوات طويلة.

فالتماسك العائلي داخل النظام المقاطعجي لم يكن اذن يعني تساوي افراد العائلة في الحقوق والواجبات بل كان ذلك التساوي احد المطالب الرئيسية في الانتفاضات الفلاحية المتلاحقة طوال القرن التاسع عشر، ولا سيما في انتفاضة فلاحي كسروان عام ١٨٥٨ . وقد ترسخت هذه المساواة حقوقياً في بروتكولات المتصرفية وأعلنت بين الجميع في الحقوق والواجبات، كما اقر مبدأ رفع التعديات عن الفلاحين وتسخيرهم وبلصهم وجعلهم يدفعون كامل الضرائب. ويؤكد هذا ان سلسلة الفروض المقاطعجية كانت مرهقة جداً للقوى الفلاحية المنتجة طوال مئات السنين. وهنا نحن اولاء نشير الى بعضها باختصار شديد.

لم يكن المقاطعجي حاكم المقاطعجة وجابي ضرائبها الوحيد، بل كان يحكمها ويجبي ضرائبها عدد كبير من المقاطعجيين. فكل من ينتسب الى العائلة المقاطعجية مقاطعجي بالضرورة منذ الولادة حتى الوفاة. والشيخ المقاطعجي الذي يتوفى عن عشرة ابناء يكون قد ترك عشرة مقاطعجيين. ولا تدخل في عداد هؤلاء بنات المقاطعجي اللواتي لا يتمتعن بلقب سياسي ولا بأية امتيازات سوى حق الزواج ضمن التراتب الاجتماعي الواحد بحكم العرف والعادة. الأميرة لأمير، وابنة الشيخ لشيخ، وابنة المقدم لمقدم.. الخ. وكان المقاطعجيون العشرة يسيطرون على انتاج القرية او القرى التابعة لهم بحقوق متساوية[٧].

ولم يكن الشيخ المقاطعجي يمتاز عن غيره من المشايخ الا باللقب الاجتماعي الذي تحمله عائلته المقاطعجية كلها والا بعدد القرى التي تخضع لها. ولم يكن مقاطعجي درزي يختلف عن آخر ماروني او شيعي او غيره الا بالأقدمية التاريخية في السيطرة العائلية. فهناك عائلات مقاطعجية اقامت علاقات سيطرة على مناطق معينة منذ زمن بعيد وعائلات اخرى لم يتسن لها ذلك إلا بعد فترة متأخرة. وكانت سلطة المقاطعجي الدرزي أو الشيعي أو السني، الشهابي بشكل خاص - أي سلطة المقاطعجيين المسلمين اكثر قدماً وترسخاً على امتداد مقاطعات الامارة سواء أكان سكانها من المسلمين ام من المسيحيين[٨]. أي ان الظروف التاريخية جعلت سيطرة المقاطعجيين المسلمين اشد عمقاً لأنها امتدت مئات السنين قبل ولادة العائلات المقاطعجية المسيحية - ولا سيما المارونية التي لم تكن سلطتها الفعلية المباشرة - ودون اشراف من المقاطعجيين المسلمين - تعود الى اكثر من نهاية القرن الثامن عشر.

وقد جعلت هذه العلاقات المقاطعجية القديمة من العائلات الاسلامية المسيطرة الأسياد الحقيقيين لحكم الامارة في حين بقيت العائلات المسيحية المسيطرة تشكل دور الحليف لها. فالعائلات الاسلامية كانت قطب الصراع السياسي والعسكري طوال مئات السنين ولم تضعف جدياً الا في اطار المركزية الصارمة لحكم بشير الثاني منذ مطالع القرن التاسع عشر. ولم يكن من حقوق مقاطعجية إبان الصدامات الدموية في اواسط القرن التاسع عشر على اوساط الفلاحين إلا للمقاطعجيين المسلمين، ولا سيما الدروز الذين ضربوا بعد هزيمة بشير جنبلاط ونفوا الى مصر والسودان ثم اعيدوا بعد عام ١٨٤٠ ليطالبوا بالمقاطعات التي كانت لهم سابقاً. وكانت الحقوق المقاطعجية المطالب بها بعد عام ١٨٤٠ حقوق المقاطعجيين الدروز

---

٧ - عادل اسماعيل: «الوثائق الدبلوماسية»، المجلد الثامن، ص ٣٣.

٨ - عادل اسماعيل: «الوثائق الدبلوماسية»، المجلد التاسع، صفحات ٢٠٥ - ٣٥٧.

بالدرجة الأولى، ثم حقوق المقاطعجيين الشيعة الذين ضربوا على يد الأمراء الشهابيين، وهم مقاطعجيو آل حمادة في الهرمل. وكانت سيطرة الحماديين تمتد الى الزاوية والكورة وجبيل والبترون قبل ولاية الأمير يوسف، وكانوا يطمحون الى العودة اليها بعد زوال حكم الامارة الشهابية[٩].

فصدامات ١٨٤٠ - ١٨٦١ هي في أساسها صدامات سياسية كانت الزعامات المقاطعجية تلعب فيها دوراً اساسياً. فهناك زعامات اسلامية معزولة تريد العودة الى مقاطعات سيطرتها السابقة، وزعامات مسيحية مارونية، اكليريكية بالدرجة الأولى، سيطرت على تلك المقاطعات وكانت ترفض التخلي عنها وتحمل لواء الدفاع عن سكانها «المسيحيين». ولكن «حماية المسيحيين» في المقاطعات المختلطة لم تكن في الواقع العملي سوى حماية الامتداد السياسي والاقتصادي والطائفي للكنيسة المارونية في اطار المشروع السياسي الفرنسي، يقابلها «حماية الحقوق المقاطعجية الدرزية السابقة» والعمل على اعادة المقاطعجيين الدروز الى مناطق سيطرتهم في اطار المشروع الانكليزي الرامي الى استخدام الدروز في الصراع مع النفوذ الفرنسي لاقامة دولة يهودية في فلسطين. أي انه كان هناك نفوذ، مقاطعجي درزي بشكل خاص - واسلامي بشكل عام - قد ضرب إبان حكم بشير الثاني ويريد العودة الى سابق عهده بدعم من الانكليز، ونفوذ مقاطعجي مسيحي ماروني يقوده كبار رجال الدين بالدرجة الأولى، وهو نفوذ مكتسب حديثاً يريد تثبيت سيطرته بدعم مباشر من الفرنسيين ويستخدم التفوق العددي المسيحي في هذه المقاطعات بضمها الى القائمقامية المارونية بعد اجبار الأتراك على تقسيم الامارة الى درزية ومارونية[١٠]. وبكلام آخر كان هناك نفوذ قديم ذو طابع اسلامي يحاول الظهور مجدداً، ونفوذ جديد ذو طابع مسيحي ماروني يريد الاستمرار والثبات في ظروف تاريخية ملائمة شهدت تفكيك بنى السلطنة العثمانية لمصلحة المشاريع الاستعمارية الخارجية.

ويستنتج من ذلك ان الاقتراحات الفرنسية بالغاء الفروض المقاطعجية كانت تصب بالضرورة في اطار تنشيط المشروع الفرنسي نفسه، بينما كان تمسك الانكليز بالفروض المقاطعجية يعني الحفاظ على ركائز هامة موالية لهم. ولكن التمسك الانكليزي بالفروض المقاطعجية لم يكن جدياً لأنه كان هناك اتفاق فرنسي انكليزي بضرب الركائز المقاطعجية

---

٩ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ٤٥ و ٨١

١٠ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ١٣١ - ١٣٥.

السابقة لاقامة دويلات طائفية على انقاضها. ولم يكن في نية الانكليز اقامة دولة درزية داخل حدود الامارة او خارجها بل كانت انظارهم متجهة منذ عام ١٨٤٠ لاقامة وطن قومي لليهود في فلسطين[١١]. وانطلاقاً من جذرية المشروع الطائفي المتفق عليه بين الفرنسيين والانكليز بقيت حدود الدعم الانكليزي للدروز ضعيفة، واضطروا الى الاعتماد على المساعدات التركية الأكثر ضعفاً، في حين كان الفرنسيون يخططون لابراز زعامات درزية « قريبة من المسيحيين »، من آل ابو نكد وعبد الملك وتلحوق بصورة خاصة، للوقوف في وجه الزعامات الجنبلاطية. وهكذا يجد المحور الأساسي للسياسة الفرنسية في هذا المجال كامل تفسيره فيما يلي:

« يجب قطع العلاقات التي تربط الفلاح بالمشايخ المقاطعجيين. فهذه مسألة سياسية لها الأفضلية على كافة المسائل الأخرى لأن استقرار الوضع في لبنان مرهون بها جذرياً. فالمقاطعجية او النظام المقاطعجي هو وحده القادر على تفجير حرب اهلية في بلد يتحكم فيه نفوذ المصلحة الشخصية. ففي الوضع السابق للجبل ـ وهذا ما يفسر كثيراً من الحروب التي دارت فيه ـ كان يستحيل على الفلاح الا يشارك في الصراع الدموي الذي يقوده سيده المقاطعجي. ولكن ذلك الفلاح كان سيقطع حتماً مشاركته في الصراع عندما لا يبقى له أي أمل يرتجيه من المقاطعجي، أو عندما يأمن انه لن يلحق به ضرراً وهكذا يترسخ السلام لمصلحة الدولة كما يترسخ لمصلحة رعايا السلطان أنفسهم »[١٢].

لقد وضع الفرنسيون اصبعهم على المشكلة بدقة، مع الاشارة الى انهم كانوا يرغبون في مداواة الجرح المقاطعجي القديم لاحداث جرح رأسمالي جديد اكثر عمقاً وألماً في جسد الفلاحين. فالعلاقات المقاطعجية هي أساس المشكلة. وبالرغم من ان السلطان كان قد اعلن المساواة بين الرعايا امام القانون والغاء كافة انواع السخرة والمصادرة في الفرمانات الهمايونية التي اعلنها، « لكن البلص (ويلاحظ هنا استخدام التقرير الفرنسي لتعبير البلص وكتابته بالفرنسية Le balss) بقي يتمتع بمركز هام في العلاقات التي تربط الفلاح بالمقاطعجي تبعياً. وهذه العلاقات غير مرشحة للتبدل في المدى القريب بسبب استمراريتها التاريخية منذ مئات السنين »[١٣].

---

١١ ـ الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ٢٥٦ و ٢٨٣ و ٢٨٤ و ٣١٥.

١٢ ـ الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ١٤٧ ـ ١٤٨.

١٣ ـ الوثائق، المجلد التاسع، صفحة ١٥٣.

يضاف الى ذلك ان بعض التقارير الفرنسية تعبر بصدق عن جوهر العلاقة التي كانت سائدة بين المقاطعجيين وفلاحيهم، على اختلاف طوائفهم. ويقول احد التقارير الصادرة عام ١٨٥٠: «لا يجوز التمييز بين مقاطعات مسيحية ومقاطعات مختلطة او درزية، فما ينطبق على هذه ينطبق على الأخرى بدرجات متفاوتة. وقوى القمع في القائمقامية المسيحية قوى مسيحية، وفي الدرزية درزية، وهي في المختلطة درزية ايضاً. واغلبية السكان في القائمقامية المسيحية يظهرون رغبة جامحة في الخضوع لحكم الباب العالي. وقد بينت سبب ذلك سابقاً وأردده هنا: ليس في لبنان سوى الكره بين الطوائف، ولا وجود لغير المشايخ والفلاحين، وبالتحديد لغير المستَغِلين والخاضعين للاستغلال»[١٤].

فاذا كان هذا التحليل الذي يعود الى قرن وربع القرن من الزمن حصيلة مناقشة دبلوماسية للموفد الفرنسي الى بيروت، فهل يجوز العودة الى الوراء في تحليل الأسباب العميقة للصدامات الدموية (١٨٤٠ - ١٨٦٠) وارتباطها بالبنية الاقتصادية - الاجتماعية لنمط الانتاج المسيطر؟ واذا كانت هناك بعض الجوانب التي لا تزال بحاجة الى تحليل كموقف الفلاحين الدروز الى جانب مقاطعجييهم، فإن تلك الجوانب ليست مستعصية على التحليل العلمي، بل يمكن تفسيرها بسهولة اذا ما نظر اليها تاريخياً من خلال نمط الانتاج وعلاقاته التي كانت سائدة آنذاك. وهناك ايضاً جوانب كثيرة بحاجة الى جلاء حقائقها التاريخية. فليس صحيحاً اطلاق القول بأن الموارنة كانوا الى جانب الفرنسيين والانكليز الى جانب الدروز، بل كانت هناك قيادات من المقاطعجيين الدروز تحالف الفرنسيين واخرى من الموارنة تحالف الانكليز. ولكن الزعامات المقاطعجية التي كانت تشكل قطب الصراع الأساسي، أي آل جنبلاط من جهة، وكبار رجال الدين الموارنة من جهة اخرى، كانت في الواقع تجد الدعم على الصورة التالية: من الانكليز للجنبلاطيين وحلفهم، ومن الفرنسيين للاكليروس الماروني وامتداداته المقاطعجية المسيحية والاسلامية على السواء[١٥]. وكانت الزعامات المقاطعجية الدرزية من آل تلحوق وعماد وعبد الملك وغيرهم الى جانب الفرنسيين، بينما كانت زعامات مقاطعجية كثيرة من آل الخازن وابي اللمع والضاهر وحبيش وكرم وغيرهم الى جانب الانكليز. وليس صحيحاً القول ان الفلاحين الدروز كانوا على وفاق تام مع قياداتهم المقاطعجية الدرزية، بل كانوا على العكس في حالة تذمر شديد

---

١٤ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحة ٣٦٣.

١٥ - الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ٢٢ و ٢٤.

منهم[١٦]. ولكن جذرية المشروع الطائفي ـ السياسي الذي كان يطرح تهجير الدروز من مقاطعجيين وفلاحين على السواء من مناطق سكنهم جعلت تذمر الفلاحين الدروز من مشايخهم يبدو ثانوياً والتماسك العائلي الدرزي على اشده. وجاءت الطائفية توسع قاعدة التماسك العائلي وتحوّله الى تحالفات عريضة تضم العائلات المقاطعجية والفلاحين الذين ينتسبون الى طائفة معينة مهددة في زعامتها، بحيث تبدو مصالح تلك الزعامة وكأنها مصالح الطائفة كلها، على اختلاف مستوياتها ومناطق وجودها ونفوذها.

اضواء على «الغرضيات»
او الأحزاب السياسية المقاطعجية

من الشائع في كتب التاريخ التي تدرس تطور مقاطعات الامارة ان القبائل العربية الوافدة اليها حملت معها نزاعها القبلي التقليدي بين عرب الشمال وعرب الجنوب. وعرف هذا الصراع دوماً باسم الصراع القيسي ـ اليمني. ولسنا في مجال دراسة هذا الصراع «الذي لم يبق قضية نسب بل اصبح تعبيراً عن صراع سياسي شاركت فيه اسر تركمانية وكردية ومارونية بالاضافة الى القبائل الأصلية» تبعاً لتحليل الدكتور كمال الصليبي. ولكننا نؤكد ان ذلك الصراع لم يكن بين قيسي ويمني، او بين عرب الشمال وعرب الجنوب لأسباب عدة منها:

- ان بداية الصراع كانت بين القبائل الارسلانية الوافدة الى ضواحي بيروت وبعض القبائل المحلية المتمركزة بقربها. وهو صراع مقاطعجي من اجل السيطرة على الأرض الواحدة والتحكم بقوى الانتاج عليها. وقد تميز ذلك الصراع بمعارك بين الارسلانيين وبقايا المردة الذين هزموا عند نهر الكلب وكان من نتائجها هيمنة الارسلانيين على ضواحي بيروت حتى غربها. ودعيت هذه البقعة مقاطعة الغرب، وكانت قاعدة الحكم فيها سن الفيل.
- ان وصف الصراع بالقيسي ـ اليمني برز بشدة بعد مجيء العثمانيين، وفي ذلك

---

١٦ ـ الوثائق، المجلد الثامن، صفحة ٢٢٧، والمجلد العاشر، صفحات ٢٧ و ١٠٦ و ١٠٧ و ١٠٩ و١١٣

١٧ ـ كمال الصليبي: «تاريخ لبنان الحديث»، صفحة ٣٤. ومنير لحد خاطر« الاحزاب اللبنانية في التاريخ، من المردة حتى اليوم»، «مجلة الحوادث» العدد ١٠٦١ الصادر في ١١ آذار ـ مارس ١٩٧٧ صفحات ٤٤ ـ ٤٥.

اسقاط مباشر لمرحلة زمنية طويلة من الصراع المقاطعجي تبدأ من مجيء القبائل الوافدة حتى مطالع القرن السادس عشر. ولم يكن ذلك الصراع على قاعدة القيسية واليمنية البتة.

ان القبائل الوافدة لم تتمركز في مناطق سيطرتها تبعاً لمنابتها الأصلية ـ عرب الشمال وعرب الجنـوب ـ قبل مئات عدة من السنين، بل كان التمركز السكني يتم تبعاً للفراغ السكاني، أي خلوّ معظم المناطق الجبلية من السكان من جهة، وللمصاهرة القبلية من جهة اخرى فالتنوخيون الذين يصنفون في قيادة اليمنيين كانوا على علاقة مصاهرة مع المعنيين الذين يصنفون في قيادة القيسيين. ونموذج السيدة نسب التنوخية، والدة فخر الدين الثاني، وتسلم الأمير التنوخي زمام الأسرة المعنية حتى بلوغ فخر الدين سن الرشد، شديد الدلالة على أن العلاقات بين العائلتين كانت علاقات تحالف لا علاقات صراع.

- يضاف الى ذلك ان بعض الأسر الوافدة اعتنقت طائفية محلية، وبخاصة بعض القبائل الكبرى التي اعتنقت الدرزية (آل ارسلان والبحتريـون والتنوخيون والمعنيون واللمعيون.. الخ)، بينما حافظت قبائل اخرى على طائفيتها السنية. وكانت التحالفات بين القبائل تتجاوز الاطار الطائفي وتتمسك بالعلاقات المصلحية كعائلات مسيطرة. فلم يكن الصراع اذاً صراع نسب او انتساب بل صراع على النفوذ والسيطرة. والدليل على ذلك ان الصراع المقاطعجي لم ينحصر داخل عائلات او طوائف او مناطق معينة بل كان شاملاً ودائماً لأنه كان ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي التي تولّد ذلك الصراع بالذات. وقد شاركت في الصراع كافة الأسر المقاطعجية الوافدة، سواء العربية منها او التركمانية والكردية (آل سيفا وآل عساف والأمراء الأيوبيون في الكورة...) وعلى امتداد كافة المقاطعات والطوائف فصراع الأسر المقاطعجية لم يكن محصوراً بجبل الدروز او إمارة الدروز بل كان يمتد الى وادي التيم، وجبل عامل، وصيدا، وكسروان، والبقاع، وصفد، والزاوية، وجبيل، وعكار، والضنية وغيرها. ويجد هذا الصراع كامل تفسيره في نمط الانتاج الزراعي الذي كان سائداً بحيث كانت الأرض المصدر الأساسي للانتاج في ظل وجود حرف ضعيفة وتجارة عديمة الأهمية. ولذا كان الصراع يدور اساساً للسيطرة على انتاج الأرض والقوى الفلاحية عليها. وكان المقاطعجي جابي الضرائب وممثل السلطة المركزية العثمانية في مقاطعة او عدة

مقاطعات، والأمير الحاكم يمثل توازناً مقاطعجياً معيناً في اطار خدمة السلطنة العثمانية. وكان صراع الأمير الحاكم مع المقاطعجيين الخاضعين له يمتد دائماً الى الولاة الجاورين، وهو صراع على النفوذ والسيطرة بين امير يرغب في بسط هيمنته على كافة الزعامات المقاطعجية التابعة له وتأمين جباية الضرائب منها عدة اضعاف، وبين مقاطعجيين جباة ضرائب يبتزون من القوى المنتجة كامل انتاجها بأساليب البلص والسخرة والمعايدات والضرائب.. ولا يسلّمون سوى الحد الأدنى منها الى الأمير الحاكم ويحتفظون بالباقي لأنفسهم. وهنا يكمن بالضبط مفتاح تفسير الصراع الدائر والمستمر بين الزعامات المقاطعجية. فهناك اتفاق كامل على نهب القوى المنتجة كامل مدخراتها، وصراع على توزيع الحصص بين القوى المسيطرة.

وكان هذا الصراع يقود حتماً الى صدامات دموية بين الأمير الحاكم بوصفه جابي الضرائب الأساسي المعترف به من السلطنة وولاتها، وبين جباة الضرائب الفرعيين الذين يكل اليهم امر جباياتها فيتمردون عليه ويتمنعون عن الدفع، فيجرّد عليهم عساكره المحليين ويستنجد بعساكر الولاة الجاورين لقاء وعد بتقديم نفقات اولئك العساكر وحصة من الجباية للوالي المنجد. وتستمر سلسلة البلص والسخرة فتجبى الضرائب مرتين او ثلاثاً او ست مرات في السنة، يضاف الى ذلك حرق القرى وتهديم المنازل وقطع الأشجار ومصادرة الماشية وغيرها.

وكان الوجه العسكري اهم مظاهر بنية النظام المقاطعجي التي تبيح للقيادات المسيطرة اراضي واموالاً وماشية وانتاجاً لم تكن تخص القوى المسحوقة وحدها بل القوى المقاطعجية المهزومة كذلك. وفي اطار هذا النمط من الانتاج يمكن تفسير ولادة « الغرضيات » أو الأحزاب السياسية في النظام المقاطعجي. فالهزيمة العسكرية كانت تساوي بين القوى الفلاحية المسحوقة وقياداتها المقاطعجية في النكبة، فتهدم قصور المقاطعجيين وتصادر املاكهم واموالهم وانتاجهم. وكذلك يتم بلص القوى المسحوقة ومصادرة ما بقي لها بعيداً عن نهب زعمائها المقاطعجيين. واما جماهير الفلاحين فكانت تنجو من ذلك البلص وتلك المصادرة في حال خروج قياداتها المقاطعجية منتصرة في الصراع. ومع ان مزيداً من الضرائب والسخرة كان ينتظرها دوماً لمصلحة قياداتها المنتصرة، فان بيوتها ومواشيها وبقايا مدخراتها القليلة كانت تنجو من الحرق والنهب فتشعر وكأنها منتصرة فعلاً وهي تخرج بنتيجة مماثلة في اطار ذلك الصراع المقاطعجي المستمر. وهكذا نشأت مصلحة مشتركة بين

المقاطعجي وفلاحيه وحلفائه وفلاحيهم على السواء. وكان لكل زعيم مقاطعجي خصم او اكثر داخل عائلته او ضمن العائلات المجاورة من أبناء طائفته أو من الطوائف الأخرى. فشارك الجميع، قيادات وفلاحين ورعاة وحرفيين وتجاراً، في ذلك الصراع الذي كانوا يعتبرونه صراعاً مصيرياً والذي كان كذلك في بعض جوانبه. وكثيراً ما كانت الهزيمة تؤدي الى نزوح اعداد كبيرة من الفلاحين وانتقالهم الى مناطق اخرى بعد تهديم منازلهم وحرق مزروعاتهم. ولم يكونوا عادة يحملون معهم في ذلك النزوح الى مناطق حلفاء المقاطعجي التابعين له سوى الحقد والأمل بالثأر وغسل العار قبل العودة الى اراضيهم.

وكانت الصدامات الدموية تتخذ في كل مرة طابعاً اكثر عنفاً وضراوة مما كانت عليه في المرة السابقة. وكانت النتيجة مزيداً من الضرائب ومزيداً من القتل والتدمير والاحراق. وكان يحدث ان يقتل بعض الزعماء المقاطعجيين على ايدي الولاة قبل ان يصبح هذا الأمر قاعدة متبعة بعد ظهور الجزار ولكن القوى الفلاحية كانت تدفع ثمن الهزيمة عدة اضعاف دون ان تنجو من دفعه حتى عند انتصار قياداتها. ولذا كانت هذه القوى تخوض ذلك الصراع بحكم ارتباطها الدائم بزعيمها المقاطعجي، فهو قائدها العسكري، وزعيم العائلة التي تحتمي بها، وهو القاضي، ومنظم شؤون الزواج والطلاق، وموزع العمل وحصص الانتاج، وهو المفاوض باسمها وجابي ضرائبها... أي انه باختصار زعيمها السياسي والعسكري المطلق الصلاحيات، وصاحب السلطة المستبدة التي لا يحد منها رادع سوى الخضوع من حيث المبدأ للأمير الحاكم. وأما على ارض الواقع فكانت تلك السلطة مطلقة تماماً وخالية من كل قيد. وقد حرمت هذه السلطة المطلقة الفلاح من كل إمكانية للاعتراض أو التمنع عن التنفيذ، لأن مثل ذلك العمل كان يعرّضه للموت الحتم، وبشكل بالغ القسوة كي يكون عبرة لأمثاله.

وكان طبيعياً في ظل مثل هذا النمط من الانتاج أن تفقد القوى الفلاحية المسحوقة كل قدرة على التنظيم ومجابهة القوى المسيطرة عليها فتستسلم لها وتخوض معها حروبها المستمرة بعد ان نشرت تلك القوى شعاراً مفاده انه لا بد من الحرب للأخذ بالثأر ومحو العار، وان بقاء الفلاحين رهن بانتصار قياداتهم وفناءهم رهن بهزيمتها. وهكذا كانوا يدخلون المعركة عندما يأمرهم المقاطعجي، وكثيراً ما كانوا يخرجون منها دون قتال اذ كانت تتم وساطة مقاطعجية بين الأطراف المتنازعة فيعود كل فلاح الى بيته بأمر من زعيمه دون ان يعلم سبب حضوره للقتال، أو سبب توقف القتال، أو نتائج تلك المصالحة. فالزعيم المقاطعجي هو محور الحرب والسلام، ومصالحه الشخصية هي سبب تلك الحرب ومبرر ذلك

السلام. ولم يكن الصراع المقاطعجي يسند الى القوى الفلاحية دوراً غير دور رغبات المقاطعجيين والموت في سبيل مصالحهم الخاصة. ولم يكن لتلك القوى الحق او القدرة على رفض الموت في سبيل اسيادها المقاطعجيين، الا اذا كان بعضها يفضل الموت تشرّداً او على يد سيده المقاطعجي.

لقد كانت تلك القوى الفلاحية اذن تخوض حرباً لم تكن حربها، وتدافع عن مصالح لم تكن مصالحها، وتدفع من دمائها وانتاجها ومدخراتها القليلة ثمن تلك الحرب. وسواء أكانت نتيجة الحرب انتصاراً ام انكساراً فإن الأمل بالترقي الفلاحي كان معدوماً تماماً، مع فارق اساسي هو ان الهزيمة كانت تحمل تقهقراً غالباً ما يكون مفجعاً ومدمراً. وفي هذا الاطار تفسر ولادة « الغرضيات » او الأحزاب السياسية المقاطعجية. فهي ليست احزاباً لأفراد متساوين في الحقوق والواجبات، ولا احزاباً لقوى سياسية واعية تهدف الى انجاز طموحات معينة. ولا هي كذلك تجمعات سياسية يديرها تنظيم معين، او يميّزها شكل محدد من اشكال العمل السياسي. فـ « الغرضيات »، كما يدل اسمها، تنبع من الغرض او الأغراض، أي من الأهداف التي كان يتوخاها الزعيم المقاطعجي دون سواه. وهي تجمعات سياسية (تنقلب في المعارك الى تجمعات عسكرية) يؤلف بينها زعيم مقاطعجي معين وتعبر عن مصالحه وطموحاته السياسية.

ونؤكد مجدداً ان الزعيم المقاطعجي لم يكن مجرد فرد بل كان عائلة مقاطعجية، أي ان التزام القوى الفلاحية بالزعيم الشهابي او الارسلاني او الجنبلاطي او الخازني الخ... كان التزاماً بالأسرة المقاطعجية الممثلة بزعيمها الأقوى. ولذا لم تكن تظهر « الغرضيات » الا في فترة بروز التوحد المقاطعجي داخل العائلة المسيطرة من جهة، والتنافس المقاطعجي الشديد من زعيم عائلة اخرى من جهة ثانية، فينقسم الفلاحون والقوى المقاطعجية الحليفة تبعاً لذلك التنافس بين زعيمين لا اكثر. وتضمحل او تختفي مؤقتاً كافة المشاحنات العائلية داخل الأسرة الواحدة لمصلحة الزعيم الأكبر الذي يصبح قطب الصراع الأساسي؛ ومن هنا كانت مصلحة هذا الزعيم كبيرة بدفع التنافس حتى نهايته، لأن نفوذه السياسي والعسكري والاقتصادي يضمن له ولاء عائلته من جهة، والقوى الفلاحية الخاضعة له من جهة اخرى، وولاء تحالفات قوية من العائلات المقاطعجية الأخرى من جهة ثالثة. ولكن ذلك التنافس كان شديد الخطورة احياناً على احد قطبي الصراع اذ كان يؤدي الى ازالته والقضاء عليه كفرد مقاطعجي. وكان الصراع يستمر اكثر عنفاً بعد وفاته اذ يتخذ دوماً طابع الصراع بين زعامتين عائليتين مقاطعجيتين ويتمظهر بمظهر الصراع بين تجمعات عائلية مقاطعجية كثيرة

وبين القوى الفلاحية التابعة لها.

وكان ما سمي الصراع الجنبلاطي ـ اليزبكي يمتد الى شقراوي ـ صمدي في عماطور وجوارها، والى صراع بين آل هلال وآل الأعور في قرنايل وجوارها، والى كثير من العائلات الصغيرة داخل القرى. وكان ذلك الصراع يتسم بطابع الوراثة وأخذ الثأر والاستعداد للمشاركة في المعارك التي تخوضها الزعامات المقاطعجية المسيطرة. ولكن حقيقة ما يسمى الصراع الجنبلاطي ـ اليزبكي انه كان صراعاً بين عائلتين مقاطعجيتين على زعامة الدروز بعد معركة عين دارة ومقتل آل علم الدين، زعماء ما يسمى الحزب اليمني. فبطل استخدام عبارة الصراع القيسي ـ اليمني، وحلت محله عبارة الصراع الجنبلاطي ـ اليزبكي كاصرارٍ على دمغ الصراع المقاطعجي الشامل بالطابع الدرزي الضيق. وهذا الاصرار ينبع من محاولة التمسك بالطابع الدرزي للامارة الشهابية بالرغم من ان طائفية امرائها هي السنّية، لأن الامارة كانت لا تزال تسمى امارة الدروز، وجبل الدروز، وكان سكانها، حتى الموارنة منهم، يسمون الدروز. فكان من الطبيعي ان يصار الى نعت الصراع بطابع من الدرزية يضمن له سمة الاستمرار في الخط السياسي الذي يرقى الى ايام البحتريين. ولكن حقيقة ذلك الواقع التاريخي ان الصراع كان بين الأميرين احمد ومنصور الشهابيين بعد تنازل الأمير ملحم عن الحكم عام ١٧٥٤، ومحاولة كل من الأميرين التفرد بالحكم عام ١٧٦٣. وكان ان أيد الأمير منصور كل من الشيخ علي جنبلاط ووالي صيدا محمد العظم، في حين أيد الأمير احمد كل من الشيخ عبد السلام العماد والشيخ شاهين تلحوق. وكان من الطبيعي، في ظل ميزان للقوى كهذا، ان يحسم الصراع عام ١٧٦٣ لمصلحة الأمير منصور بسبب نفوذ القوى الداعمة له. ولكن الأمير منصور سرعان ما انقلب على حليفه الجنبلاطي الذي كان يتمتع بقوة اقتصادية كبيرة جداً ونفوذ سياسي وعسكري داخل الامارة وخارجها. وستكرر هذه التجربة، تجربة الأمير الذي يحكم ولا يملك والشيخ المقاطعجي الذي يملك ولا يحكم مع الأمير بشير الثاني والشيخ بشير جنبلاط. وكان لا بد من أن يقود الاختلال في العلاقات الى صدام بين القوى المسيطرة، وزاد في مخاوف الأمير منصور دعم الشيخ علي جنبلاط للأمير يوسف الشهابي، فاستنجد الأمير منصور بالشيخ عبد السلام العماد والشيخ شاهين تلحوق ووالي صيدا لتشكيل حلف ضد الشيخ الجنبلاطي. وقام الأمير منصور أيضاً بمصادرة أملاك الأمير يوسف الذي فر الى جبيل وتولاها من جانب والي دمشق. وبرز صراع مقاطعجي واضح يصلح نموذجاً للتحليل:

- هناك من جهة الأمير منصور الشهابي يدعمه عبد السلام العماد وشاهين تلحوق

ووالي صيدا.

- ومن جهة اخرى الأمير يوسف الشهابي يدعمه علي جنبلاط ووالي دمشق.

وكانت السلطة العثمانية اكثر المستفيدين من ذلك الصراع اذ أمّن لها مزيداً من الضرائب التي بدأت ترتفع بشكل هائل وترتفع معها اسعار خلعة الامارة على حساب القوى المنتجة الحقيقية.

لقد جرى الصراع اذاً بين اميرين شهابيين مدعومين بمشايخ مقاطعجيين وولاة عثمانيين، وكان طبيعياً ان يقود أي اختلال في احدى حلقات التوازن الى فشل الحلف بكامله. وهذا ما حصل بالضبط عام ١٧٧٠ عندما عُزل محمد باشا والي صيدا فاضطر الأمير منصور للتخلي عن حكم الامارة فوراً في مؤتمر الباروك وسلمها لابن اخيه الأمير يوسف. وهكذا ضعف نفوذ المشايخ آل عماد وآل تلحوق في حين ازداد نفوذ الشيخ علي جنبلاط «فنال التزام قرى البقاع الممتدة من جسر عنجر الى جسر برغز وهي ميدون، ولوسا، وعين التينة، ومشغرة، وعيتنيت، وعين زبدة، وخربة قنافار، وعمّيق، وخيارة، والقرعون، وبعلول، ولالا. ولما علمت العائلات المقاطعجية الصغيرة بذلك توافدت على الشيخ علي جنبلاط يسألونه حصتهم. فأعطى آل نكد التزام قريتين، وأعطى آل عماد التزام جب جنين وكامد اللوز، واعطى آل ابي علوان التزام غزة، وآل عيد التزام تل الأخضر، وآل عطا الله التزام قب الياس، وآل تلحوق التزام قبر عباس والمنصورية»[١٨].

لقد حسم الصراع المقاطعجي هنا دون حرب بسبب اختلال التوازن بين القوى المتصارعة. وهذا نموذج يتكرر باستمرار اذ ليس بالضرورة ان يحسم الصراع دائماً بمعركة عسكرية ولكنه بين اميرين شهابيين، يصل احدهما الى الحكم بمساندة الشيخ الجنبلاطي ويعزل باشارة منه، ويتولى الآخر ويعزل أيضاً بضغط منه بالذات. وتستمر السلسلة مع الأمراء وأبناء الشيخ اكثر من نصف قرن يحسمها الأمير بشير الشهابي الثاني لمصلحة سيطرته المقاطعجية عام ١٨٢٥ ضد الشيخ بشير جنبلاط الذي قتل في عكا. فالصراع إذاً يدور بين امراء شهابيين وحلفائهم من المشايخ والولاة، وما بروز تسمية الصراع الجنبلاطي - اليزبكي الا لأن الأمراء الشهابيين كانوا آنذاك من الضعف بحيث لا يستطيعون الوصول الى حكم الامارة الا بدعم من المشايخ الجنبلاطيين واليزبكيين.

---

١٨ - يوسف خطار ابو شقرا: «الحركات في لبنان»، ص٨١ - ٨٢، وسليم هشي «العائلة الجنبلاطية» - بالفرنسية - ص٥٩.

وكان وصول الأمير الشهابي الضعيف الى الحكم تعبيرا عن نفوذ احد الشيخين المتصارعين لا بسبب تميّز احد الأميرين الأخوين اللذين كانا ضعيفين على السواء. ومن هنا كانت التسمية ذات المدلول العملي الواقعي من غير ان تكون حقيقة تاريخية. فتنافس الأخوين الشهابيين، وتنافس الشيخين الجنبلاطي والعمادي، وتنافس الولاة في صيدا ودمشق، كلها تعابير عن الصراع الأساسي، أي الصراع المقاطعجي المستمر منذ مئات السنين والمتمظهر بأشكال مختلفة. وما «الغرضيات» وى تسميات لشكل الصراع المعيش يومياً في تلك المرحلة التي كانت تطغى فيها شخصية الزعيم المقاطعجي صاحب النفوذ على الزعامات الأخرى حين تكون ضعيفة، ولو في موقع القيادة. فاسم الشيخ علي جنبلاط كان معروفاً جداً، لا في اوساط الفلاحين والمقاطعجيين والأمراء المحليين وحسب، بل لدى الولاة المجاورين والقوى الخارجية ايضاً. فهو الذي وهب الرهبان الكاثوليك الأراضي لبناء دير المخلص، وأمّن لهم الحماية الكاملة، حتى ان البابا توجه اليه مباشرة برسالة عام ١٧٦٥ يطلب منه فيها القيام بالصلح بين بطريركي الكاثوليك المتنازعين في المشرق. وكان من الطبيعي ان تجعل الثروة الكبيرة التي كان الشيخ علي جنبلاط يتمتع بها، ونفوذه السياسي والعسكري، وزعامته الطائفية، وتحالفاته المقاطعجية ومع ة المجاورين، ان تجعل كل هذه الأمور منه قطب التحالفات السياسية خلال تلك المرحلة. وكانت القوى المحالفة للشيخ الجنبلاطي والمعادية له على السواء تخشى نفوذه الهائل فتسعى لاقامة حلف معاد له على كافة المستويات الطائفية والسياسية والعسكرية، وعلى صعيد الولاة. كما ان السلطنة ة . مثل ذلك النفوذ وتشجع ولاتها على التخلص من جميع المقاطعجيين الأقوياء، وكانت تلك قاعدة ثابتة في تاريخ المنطقة بأسرها.

وفي هذا الاطار يبرز دور الشيخ عبد السلام العماد كزعيم مقاطعجي درزي كان ينافس الشيخ علي جنبلاط على الزعامة وتلتف حوله جميع العائلات المقاطعجية الدرزية الصغيرة التي كانت تهددها الزعامة الجنبلاطية بالسحق لمصلحة عائلات اخرى موالية للجنبلاطيين. وكانت «الغرضيات» تتدخل على كل المستويات الطائفية ـ العائلية: من الرأس المقاطعجي المسيطر، أي الأمير الحاكم ومنافسه، الى المشايخ المتنافسين، الى العائلات المقاطعجية الصغيرة، الى الفلاحين، وتمتد فوق الامارة لتربط ولاءها بوال ضد آخر او بدولة خارجية ضد اخرى؛ ثم تمتد افقياً وتتغلغل داخل كل جانب من جوانب المستويات المذكورة. وكانت العائلة الحاكمة تنشطر الى جناحين على الأقل فيتزعم كل جناح امير مقاطعجي يدعمه شيوخ مقاطعجيون كبار وصغار، وتنساق وراءهم جماهير الفلاحين

الخاضعة لهم، من كل الطوائف وعلى امتداد جميع مناطق الصراع، داخل حدود الامارة او بالالتزام، لأن نمط الانتاج السائد كان يجعل الفلاح في وضع يستحيل معه عدم المشاركة في الصراع الدموي الذي يقوده سيده المقاطعجي الا إذا فضل القتل على يد المقاطعجي وأعوانه.

ويستنتج من ذلك ان «الغرضيات» في النظام المقاطعجي كانت تعبيراً عن التكتلات السياسية ـ العسكرية القائمة على نمط انتاج زراعي قائم على نهب القوى الفلاحية المنتجة. وكان مردود هذه القوى الضعيف يساعد على زيادة التكالب على السيطرة والنهب المنظم الذي يشمل كافة القوى الاجتماعية التي تنقسم بشكل حاد الى فئتين اساسيتين: فئة تدفع كل انواع الضرائب والسخرة، وفئة تجبي تلك الضرائب. وكانت الأولى تضم جماهير الفلاحين والرعاة والحرفيين والتجار وجميع المنتجين، والثانية تضم جميع مراتب المقاطعجية. والملاحظ هنا ان بعض الفئات الاجتماعية، كرجال الدين والرهبان والمقاطعجيين، كانت معفاة من الضرائب، وان مشاركة المقاطعجيين في الجباية لم تكن واحدة ولا بنسب متساوية. واذا كانت نسبة الالتزام تحدد علناً، فان نسبة الجباية لم يكن من الممكن ضبطها. وكان من الممكن ان تصل الى عشرة اضعاف المطلوب تنهب من القوى المنتجة وتبقى في حوزة القوى المقاطعجية ذات النفوذ فيبرز غناها بسرعة. ومع اشتداد الضغط الضرائبي للجباية وتبدل الولاة وزيادة النسب، ولا سيا منذ اواخر القرن الثامن عشر، كانت انظار السيطرة المقاطعجية العليا ـ من الولاة والأمراء ـ تتجه الى ذلك الاحتياط الذي يملكه المقاطعجيون الذين هم من مرتبة أدنى.

وانتشرت بسرعة سياسة البطش بالمقاطعجيين ومصادرة املاكهم (آل باز ونكد والخوري ومشاقة وفارحي والسكروج والصبّاغ وحمادة وجنبلاط وارسلان وتلحوق وابي اللمع والقنطار والخازن وحبيش.. الخ) حتى لم تبق عائلة مقاطعجية واحدة لم تتعرض للبلص والمصادرة. فضعف نفوذ تلك العائلات الاقتصادي والسياسي لمصلحة السلطة المركزية الشهابية التي كان يمثلها بشير الثاني. واما المؤسسات الوقفية، ولا سيا الكنيسة المارونية ورهبانياتها وسائر الرهبانيات والأوقاف، فكانت معفاة من الضرائب وتدخر احتياطاً بشرياً ضخماً من اليد العاملة النشيطة التي توظف كامل انتاجها لمصلحة زيادة الملكيات الوقفية الرهبانية. وخرجت هذه الأملاك والقوى الرهبانية والاكليركية من مركزية بشير الثاني بامتيازات مالية واقتصادية وتجارية واجتماعية وتربوية بالغة الأهمية. وكانت تفتش لنفسها عن علاقات سياسية تحمي تلك الامتيازات وتقطع الطريق على العودة الى الظروف

السياسية والاقتصادية التي كانت سائدة قبل مركزية الأمير الشهابي. وبدأ الصراع ينحو بعمق نحو قيادة رجال الأكليروس الماروني لقطب اساسي فيه، مما اعطى لهذا الصراع وجهاً طائفياً واضحاً بعد تحول الكنيسة المارونية الى قوة مقاطعجية كبيرة تقود الصراع السياسي والعسكري للدفاع عن مصالحها الطبقية ـ الطائفية المكتسبة.

لقد كان الصراع المقاطعجي ينبع من طبيعة القوى المقاطعجية وفروضها ونمط الانتاج المرتكزة اليه وكان سائداً في المنطقة بشكل واضح عند قدوم السيطرة العثمانية، لا داخل الامارة وحدها، بل في كافة المقاطعات المجاورة في فلسطين واللاذقية وحلب وعكار والضنية وجبل عامل وبعلبك وجبيل وكسروان والزاوية. واستمر رغم اختلاف حكم المقاطعجيين من عرب واكراد وتركمان وغيرهم، ورغم اختلاف انتماءاتهم الدينية مسيحيين ومسلمين على اختلاف طوائفهم[١٩]. فكل عائلة مقاطعجية كانت تسكن الى جانبها عائلة مقاطعجية اخرى وكانت هذه العائلات تتصادم فيما بينها، كما كانت الزعامات المقاطعجية تتصادم داخل العائلة الواحدة. وكان الولاة انفسهم يشجعون ذلك الصراع المقاطعجي ويبرزون الى جانب كل عائلة مقاطعجية عائلة منافسة لها، والى جانب كل زعيم مقاطعجي زعيماً منافساً له. فآل معن مقابل آل علم الدين، وآل علم الدين مقابل آل شهاب، وآل جنبلاط مقابل آل العماد وارسلان... وآل الخازن مقابل آل حبيش او آل الدحداح. وكان يبرز منافس او أكثر لكل أمير شهابي حاكم أو طامح لها، ولكل شيخ مقاطعجي أو مقدم[٢٠].

والذي يفسّر كل هذه الأمور هو اعتماد الولاة سياسة « فرّق تسد » المعروفة. وهذا يقود الى عدة ملاحظات اساسية منها ان الصراع كان مستمراً وشاملاً على امتداد المنطقة وانه كانت تشارك فيه كل القوى على اختلاف درجاتها، سواء أكانت من المقاطعجيين أم من الفلاحين. فالأساس الحقيقي للصراع كان ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي الذي يجعل من التكالب على استغلال القوى الفلاحية الفقيرة شرطاً اساسياً للنفوذ السياسي والعسكري. فالمقاطعجي هو جابي الضرائب وقائد الصراع الدامي من اجل جبايتها. ولكن دخول الكنيسة المارونية قيادة احد قطبي الصراع المقاطعجي في اواسط القرن التاسع عشر اضفى على « الغرضيات » المقاطعجية عمقاً طائفياً جديداً، دون ان تتبدل نوعية العلاقة جذرياً بين الفلاح والمقاطعجي، مدنياً كان او من رجال الأكليروس والرهبان. وكانت

---

١٩ ـ الوثائق، المجلد التاسع، صفحة ٢٠١.

٢٠ ـ منير لحد خاطر « الاحزاب اللبنانية »، « مرجع مذكور ».

« الغرضيات » التي برزت كتكتلات سياسية تدافع عن مصالح العائلات المقاطعجية المسيطرة عبر شبكة من العلاقات الاقتصادية والاجتماعية، ممتدة من الزعيم المقاطعجي الأعلى الى الفلاح المسحوق التابع له، تعبيراً سياسياً عن العلاقات التي افرزها نمط الانتاج الزراعي السائد الذي جعل مصالح القوى المقاطعجية المسيطرة تظهر في مرآة الوعي الاجتماعي المحدود جداً للفلاح المسحوق وكأنها مصالحه، أو كأن وجوده المادي مرتبط بها، وتوهمه بأنه لم يكن له خيار في عدم الانخراط في حروب سيده المقاطعجي.

وجاء التبدل الجديد في اواسط القرن التاسع عشر يزيد في تشويه وعي الفلاح الاجتماعي ويمده بشحنة جديدة من النشاط للانخراط في معارك اوسع واكثر امتداداً على الصعيد الجغرافي والطائفي. ودفعت قيادة الأكليروس الأعلى بوجه القيادات المقاطعجية الاسلامية اعداداً هائلة من الفلاحين في حمى ذلك الصراع، لأن الامتداد الطائفي كان شديد الاتساع في جميع المناطق وخارج حدود الامارة. وارتبط الفلاح بعنف في ذلك الصراع تحت ستار « التحرر » من السيطرة المقاطعجية الاسلامية. ولكن النتائج الاجتماعية التي نجمت عن ذلك الصراع كانت بالغة الضرر على صعيد القوى المنتجة: حرق عشرات القرى والمدن، ومصادرة المواسم، واتلاف المزروعات، والتهجير الطائفي القسري وغيرها من الأمور. والأخطر من ذلك ان الفلاحين اندفعوا في معركة عنيفة جداً « لكسب السماء » فخسروا الأرض والسماء معاً. وبلغ من شراسة الحقد الطائفي عام ١٨٦٠ ان تدمير اكثر من اربعين قرية، وقتل آلاف الأشخاص في مدة لم تتجاوز الأسابيع الثلاثة[٢١]. واما « الغرضيات » السابقة فلم تكن نتائجها تقاس بنتائج تلك المجازر الدموية، اذ كانت الخسائر تنحصر فيها بالأفراد والاعتداء على بعض القرى.

من هنا يمكن التأكيد بأن الطائفية السياسية جاءت تبني على قاعدة « الغرضيات » المقاطعجية السابقة وتستفيد من طابع توريث الحقد والثأر وتضيف اليها طابع التعصب الطائفي والتنكيل بقوى بشرية لا يمكن أن تصنّف في خانة الأعداء الطبقيين. فبات مقتل أحد أبناء الطوائف في الجنوب يردّ عليه طائفياً بقتل عدة افراد من طائفة أخرى في البقاع أو الشمال أو الجبل ويستمر مسلسل التصفيات الدموية بحق التجمعات الطائفية غير المحمية. فيتضخم عدد القتلى من الفريقين بسرعة مذهلة. ولكن هذا الواقع يجب الا يحجب عنا الطبيعة الطبقية للقوى المعرضة للقتل. فقد كانت كلها من الفلاحين والرعاة وصغار

---

٢١ - عادل اسماعيل، الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ١٧٣ - ١٧٩ و١٨٥ - ١٨٧.

المنتجين والمستخدمين، أي من الطبقات الفقيرة. ولم يشهد تاريخ مئة سنة من الصدامات الدموية الطائفية مقتل زعيم مقاطعجي او عائلي واحد. ولا نعتبر الأمر صدفة، بل تأكيداً لقانون اجتماعي يفسر هذا الواقع التاريخي بأن الصدامات الطائفية عملت ولا تزال وستعمل دوماً ضد الفقراء من جميع الطوائف، ولمصلحة القيادات المسيطرة من كافة الطوائف ايضاً. فالصدامات الطائفية، كالغرضيات المقاطعجية، سلاح بيد القوى المسيطرة تستخدمه ضد القوى المسحوقة لتبيد قسماً منها وتمنع توحدها للوقوف في وجهها وتستمر في فرض هيمنتها الطبقية عليها.

ولا يجوز التفتيش عن اسباب هذه الصدامات في اذهان المقاطعجيين وضعف الوعي لدى الفلاحين، بل في نمط الانتاج الذي جعل من الزعيم المقاطعجي المدني الطائفي قائداً لجماهير غفيرة من الفلاحين ترتبط به اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً واجتماعياً وتشارك في «الغرضية» او التوجه السياسي ـ الطائفي الذي يفرضه عليها. ففي تحليل علاقات ذلك الانتاج يتم الكشف عن الدور السياسي الذي كان موكولاً لتلك «الغرضيات» او لتلك الصدامات الدموية في فرض توازنات سياسية ـ طائفية ـ طبقية لمصلحة القيادات المسيطرة وعلى حساب كافة القوى الأخرى المشاركة في الصراع. وتوضح هذه العلاقات وحدها ان القوى الفلاحية كانت مسلوبة حرية الارادة في التعبير عن رأيها سياسياً واجتماعياً، ومسلوبة القدرة على التنظيم العسكري في وجه القوى المسيطرة، ومسلوبة القدرة ايضاً على الامتناع عن المشاركة ـ وبحماسة ـ في الصدامات المقاطعجية والطائفية التي كانت تفرضها عليها تلك القوى المسيطرة. ودخلت الطائفية هذه العلاقات من الانتاج في اواسط القرن التاسع عشر تزيد من لهيبها، وما زالت تنفخ في ذلك اللهيب الطائفي حتى اليوم. ولكن دخان ذلك اللهيب لا يجوز ان يخفي عنا الأسباب الحقيقية الكامنة وراء تسعيره. فقد اوضحت تقارير القناصل الفرنسية بدقة علمية جوانب هامة من تلك الأسباب[٢٢]. واذا كان المجال لا يتسع هنا لشرحها فنحن ندعو الى قراءتها وتحليلها اذ تؤكد الطابع الاجتماعي ـ الطبقي لذلك الصراع وتشير الى سخف النظرة السطحية اليها كأحداث طائفية بحتة[٢٣]. وتجد اسباب تلك الصدامات كامل تفسيرها في نمط الانتاج الذي كان سائداً، وفي العلاقات المقاطعجية التي كانت مسيطرة بين الفلاحين واسيادهم. وكانت تلك التقارير تدعو الى هدم هذه

---

٢٢ ـ عادل اسماعيل، الوثائق، المجلدان الثامن والتاسع.

٢٣ ـ الوثائق، المجلد التاسع، ص ١٥٧.

العلاقات وادخال علاقات رأسمالية جديدة تستوحي مبادىء الثورة الفرنسية البورجوازية الكبرى لعام ١٧٨٩، أي الوعد بالحرية والمساواة والاخاء، وزجّ الفلاحين في علاقات رأسمالية اكثر استغلالاً وتدميراً لقواهم المنتجة. ولكن امنية الفرنسيين لم تتحقق بجذافيرها بل ادخلت اشكالاً من العلاقات السابقة على الرأسمالية في بنية النظام المقاطعجي المسيطر، مضافاً اليها اشكال رأسمالية تابعة للاستعمار الخارجي. فكان حصيلة ذلك مزيج من قشرة رأسمالية تبعية تغلّف نمط انتاج آسيوي سابق على النمط الرأسمالي وعلاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية تتمتع فيها الطائفية بدور اساسي، وكلها علاقات تعمل لمصلحة القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة، وعلى حساب القوى المنتجة المسحوقة من كافةالطوائف، وإن بنسب متفاوتة في عملية السحق. وعلى قاعدة هذا النمط وتلك العلاقات نشأت المجالس التمثيلية الطائفية، ومجالس الادارة، والجمعيات السياسية، والأحزاب السياسية، والبرلمان، ومجلس الشيوخ، والدستور، والجمهورية، منذ القائمقاميتين حتى الاستقلال ولا تزال مستمرة حتى اليوم.

بعض ما ادخله الحكم المصري في البنية السياسية والادارية داخل مقاطعات الامارة

عرفت مرحلة الحكم العثماني للمشرق العربي نماذج متعددة للتمثيل ابرزها ان لكل ولاية مجلساً للشورى يتألف من كبار العلماء والموظفين والأعيان ويرأسه الوالي. وللمجلس صلاحية الاشراف على الشؤون المالية والادارية والعسكرية في بعض الأحيان. وكان اعضاؤه يعينون تعييناً من بين الأعيان والمتنفذين المحليين، وكان صلاحياتهم محض استشارية وكانت القاعدة الأساسية لعمل تلك المجالس هي مراعاة مصلحة الميري الضريبة الرسمية الوحيدة للسلطنة. وقلما كانت المجالس تتدخل في غير ذلك من الدعاوى التي لا علاقة لها بالأموال الأميرية. ولم يكن لغير الأعضاء الحق في دخولها وسماع المفاوضات والمذاكرات التي تجري فيها. ولكن المجالس الاستشارية كانت تبحث ايضاً في دعاوى الأراضي والأمور المتعلقة بعائدات الميري من القرى، وتوزيع المقاطعات، والالتزام، وتحديد الرسوم الأميرية بعد ان يقرّ مزاد بدلاتها على الراغبين. وكانت المناقشات كلها تنصب فقط على زيادة اموال الميري باستمرار واستنباط الأساليب في كيفية جباية اكبر نسبة منها وبزيادة عن القيمة

المقررة في معظم الأحيان « ولو اضر ذلك بالأهالي واجحف بحقوقهم »[٢٤]. ولذا يؤكد الشيخ علي الزين « ان اعضاء هذه المجالس كانوا خشباً مسندة، اما لجهلهم او لخوفهم من الحاكم. وكان بعضهم مطية للاضرار بمواطنيهم »[٢٥].

فالحكام المحليون كانوا يتمتعون بحرية شبه مطلقة في المقاطعات التي ينالون التزامها او يسيطرون عليها. وهذا ما عبر عنه ڤولني بقوله: « اذا كان الحاكم المقاطعجي صاحب عقل ودراية فإنه يفعل ما يشاء، وهو حينئذ مطلق السلطة والا فهو كالآلة، وجوده وعدمه سيان »[٢٦].

فالحاكم المحلي هو الذي يحل المنازعات الداخلية وله الكلمة الفصل في كل الأمور الا في حالات العصيان والتمرد. وكانت هناك اشكال تمثيلية من النمط العائلي داخل التجمعات الطائفية المقاطعجية يلجأ اليها الأمير الحاكم عند اعلان الحرب أو لدى عقد الصلح او طرح الضرائب « فيجمع الأعيان للاستشارة في الأمر، وكل فرد له مكانة وشأن يملك الحق في ابداء الرأي والملاحظات... فالحكم عندهم في مثل هذه الأحوال شعبي وشبه ديمقراطي »[٢٧]. وقد اعتمد بعض المؤرخين الطائفيين على هذه العبارة ليبالغوا في دور المجالس العائلية وينفخوا في حجمها الديمقراطي المزعوم. ولكن هذه المجالس لم تكن تمثيلية بالمعنى الديمقراطي الانتخابي، بل كانت مجرد مجالس عائلية ـ مقاطعجية طائفية يتمتع فيها الزعيم المقاطعجي الكبير بالصلاحيات المطلقة ويستخدمها لتثبيت « غرضيته »، أو التجمع السياسي الذي يضم كل الطوائف ويعمل بإمرته.

وكانت تلك المجالس تتميز طوال فترة الحكم العثماني بالعمل لمصلحة القوى المسيطرة عبر كافة مراتبها، من السلطان حتى المقاطعجي المحلي، دون أي رادع قانوني يحد من غلوائها وتفردها. فالحاكم هو الخصم والحكم « واذا رفع أحد الرعايا دعوى، فالى الاقطاعي... واذا حدث خصام بين الاقطاعي والأهلين أو بين سكان مقاطعتين، يكتب الحاكم اليهم باصلاح ذات بينهم، فاذا لم يرعووا، أرسل مباشراً من خاصته تكون نفقاته ونفقات جواده مدة ما يبقى لفصلها من المدعى عليه ولا ينصرف من عنده الا بأمر مولاه بعد أن يفرض له على

---

٢٤ ـ سليمان أبو عز الدين: « ابراهيم باشا في سوريا »، ص١٤٣.

٢٥ ـ علي الزين: « العادات والتقاليد الاقطاعية »، ص ٤١.

٢٦ ـ ڤولني: « رحلة الى سوريا.. »، تعريب حبيب السيوفي ـ ص٥٥.

٢٧ ـ نفس المرجع والصفحة.

ذلك الرجل المدعى عليه مالاً يأخذه منه تغريماً. وما لم تكن الدعوى بدين يفرض له شيئاً على المدّعي أيضاً. واما في الدين فخمسة من المائة المقبوضة »[٢٨].

وواضح ان المدعى عليه كان أحد المقاطعجيين الصغار، اذ من غير المتصور أن يرفض فلاح حكم المقاطعجي أو الأمير الحاكم. وهكذا يأتي الاستنجاد بالأمير الحاكم لمساعدة المقاطعجي الصغير على المقاطعجي الكبير الذي يستنجد بدوره بالوالي على الأمير الحاكم. ولكن مثل هذه الدعاوى كانت نادرة، وفردية، ومحدودة جداً، اذ كانت قوى القمع المحلية تنهي هذه الدعوى قبل انتقالها الى مستويات عليا. كما ان طبيعة التحالفات العائلية ـ الطائفية السياسية كانت تحتم فض مثل تلك المنازعات داخلياً والا كانت السبب في مناوشات ومعارك مسلحة. وفي جميع تلك الأحوال كان تأثير « المجالس الديمقراطية » معدوماً تماماً، مما يؤكد انها لم تكن موجودة الا على مستوى فرض الضرائب وكيفية جبايتها.

لكن الحكم المصري بدّل كثيراً من هذا الواقع « فصار ترتيب الولاية والمجالس على احسن وجه. وكان المتشكي من حكم مجالس الولاية يستأنف دعواه لمجلس دمشق ».

« .. والسبب في هذا التغيير ان اعمال المجالس وتقارير أصحاب الدعوى واعضاء المجالس بمفرداتهم تحت امضاواتهم واختامهم تتسجل حرفياً. ولم يكن فيه سلطة لأحد من رجال الحكم كما هو جاري الآن، حتى الباشا حكمدار الايالة لا يقدر على المعارضة بشيء. واذا اقتضى له عمل في المجلس فيحضر فيه كمن له دعوى والمجلس يحكم بما يراه مطابقاً للعدالة. ثم أعمال المجلس بمفردات تقاريرها تتقدم ليوحنا بحري بك لكي ينقحها حسب مأموريته من محمد علي باشا. فاذا وجد تقريراً لأحد أعضاء المجلس أو حكماً لا يوافق العدالة فيكتب عليه مناقضة يوضح فيها الخطأ ويرسلها الى المجلس. فإن كان الخطأ بمحله أصلحوه والا فيناقضوا بحري بك. ويمكن ان تتكرر المناقضات حتى يحق الحق. وهذا العمل يمنع وقوع المغدورية على أحد ويلزم أعضاء المجلس بالاعتناء والجد بمعرفة الأحكام الصوابية »[٢٩].

ان هذه التدابير المصرية جاءت توسع قاعدة التمثيل في ادارة الامارة بما يضمن مصالح الأغلبية الساحقة من المقاطعجيين. فالادارة المصرية كانت تحاول تقليص نفوذ الأمير

---

٢٨ ـ الشيخ ناصيف اليازجي: « رسالة الى الاقطاعيين »، ص ١٣ ـ ١٧.

٢٩ ـ مخائيل مشاقة: « الجواب في الرد على اقتراح الاحباب »، ص ١٢٠.

بشير وهيمنته المطلقة على مقدرات الامارة واموالها وأملاكها وضرائبها. كما لم يخف بعض القناصل الفرنسيين في تقاريرهم رغبة الادارة المصرية في التخلص من الأمير بشير وانهاء الامارة بعد وفاته بما يضمن اشكالاً ادارية جديدة لحكم الامارة[٣٠]. فكان ابرز أعمال المصريين اطلاق حرية العبادة لكافة الطوائف بما يضمن الحد من نفوذ القناصل الأجانب وضرب شعارهم «حماية المسيحيين في الشرق»، وعزل كافة الاداريين الذين ارتشوا أو نالوا نفوذاً واسعاً في ادارة عبد الله باشا السابقة، وانزال العقاب الصارم بالعصاة والمتمردين على الدولة والمتمنعين عن دفع ضرائبها للملتزمين لا للمقاطعجيين، واقامة محاكم تجارية، ومجالس تمثيلية ذات طابع طائفي واضح[٣١].

وبدأ المصريون بتطبيق نظام «المتسلمين» لجباية الضرائب في المقاطعات المجاورة للامارة أولاً، وكانت نقطة الانطلاق عام ١٨٣٤ راشيا[٣٢]. ولكن المتسلمين الجدد كانوا من العائلات المقاطعجية السابقة مع تغيير في الاسم فقط. وكان هذا الوقع ايذاناً بانتشار نظام الاستلام الى المناطق الأخرى ولكن بالشروط المقاطعجية نفسها لجباية الضرائب، مع استعداد كل أجهزة الدولة القمعية لاجبار الفلاحين على دفع ما يحدده المتسلّم، وهو جابي الضرائب المقاطعجي القديم. وكذلك قامت الادارة المصرية باحداث محاكم للطوائف المسيحية تستطيع اللجوء اليها أو الاختيار بينها وبين المحاكم الاسلامية في المدن[٣٣]. لكن أحد التقارير يشير الى عمل محكمة بيروت عام ١٨٣٥ بقوله: «ان هذه المحكمة التي أنشأها ابراهيم باشا شديدة الضرر لمدينة بيروت. فقراراتها تخضع لمزاجية الأعضاء فيها دون ان تكون هناك أية قوانين يستندون اليها. وهذا ما يشجع هؤلاء الأعضاء على الظلم والتعسف»[٣٤]. وكانت هذه المحكمة تتألف من ستة أعضاء مسيحيين وستة مسلمين، وكانت المرة الأولى التي يبرز فيها الوجود الطائفي في صلب تكوين المحاكم ليصبح قاعدة ثابتة في طائفيتها حتى اليوم.

لكن تلك التدابير المصرية الجديدة لم تتوافر لها مقومات النجاح لعدم توافر مقومات

---

٣٠ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٣٥٨ و ٣٦٤.

٣١ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٢٨٤ و ٣٠٠ و ٣٠٢ و ٣٠٦.

٣٢ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحة ٢٨٣.

٣٣ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحة ٢٧٨.

٣٤ - الوثائق، المجلد الخامس صفحة ٣١٨.

التطبيق الجيد. فقد رافقها الكثير من السخرة والمصادرة ونزع السلاح وفرض الضرائب الباهظة وتلزيم بعض المرافق الحيوية وبروز النفوذ الكبير للأكليروس الماروني ومصادرة املاك المقاطعجيين الدروز، بحيث اشتد الحقد الطائفي، ولا سيما بعد استخدام الجنود المسيحيين في قمع انتفاضات الدروز والشيعة والنصيرية، والدور الحثيث للقناصل الأجانب في إضعاف ادارة ابراهيم باشا في سوريا، وعجز هذا عن التحكم بهم. وقد صرح ابراهيم باشا بأن القناصل «هم مصدر عذاب لي، اذ يعرقلون في كل لحظة سير شؤون حكومتي. وليس السلطان والباب العالي بشيء اذا ما قورنا بحضرات القناصل. فمع السلطان والباب العالي نستطيع ان نتدارك الأمور وان نلزم جانب الحذر. أما القناصل فهم مصدر عذابي ولا أستطيع عمل أي شيء حيالهم. إنهم كارثة على البلاد». وقد علق القنصل الروسي على تصريح ابراهيم باشا بقوله: «ليس هذا التصريح، على ما فيه من عنف، خالياً من الصحة. فالقناصل في سائر مناطق المشرق لا يتمادون في تجاوز حقوقهم كما يفعلون في سوريا. فبلقب، ترجمان «أو قواص» أو خازن أو خادم استطاعوا أن يخرجوا أكثر من نصف سكان المدن عن طاعة السلطة المحلية»[٣٥].

ويستنتج من ذلك ان اصلاحات الحكم المصري على قاعدة نمط الانتاج وعلاقاته السابقة لم يكن بمقدورها القيام بأي تحويل جذري، لا على الصعيد السياسي والاقتصادي والتربوي والعسكري فحسب، بل على الصعيد الطائفي كذلك بشكل خاص. فاعلان «حرية العبادة وبناء الأديرة والكنائس واقامة المجالس الطائفية» وغيرها من التدابير الطائفية، جاءت تفتح شهية الأكليروس الماروني الأعلى للاندفاع السياسي كقطب أساسي في المعادلة المقاطعجية الجديدة، وذلك على حساب اضعاف المقاطعجيين المسلمين والموارنة من جهة، وعلى حساب بناء مؤسسات تمثيلية ديمقراطية صحيحة من جهة اخرى. فاصرار الاكليروس الأعلى على دور طائفي بارز ساعد على زيادة حدة التمثيل الشعبي بحيث بات هذا التمثيل يفتش عن رموز طائفية تضاف الى الرموز المقاطعجية السابقة. وبدلاً من أن تتحول تدابير الحكم المصري الى قرارات لالغاء الحقوق المقاطعجية ساعدت فعلاً على ترسيخها وفرضها على كل الأشكال الادارية المزمع اقامتها في مقاطعات الامارة، فشملت المجالس التمثيلية والضرائب والادارة والشرطة وغيرها. وتجندت القوى التمثيلية الجديدة لمصلحة المقاطعجيين على اختلاف فئاتهم الدينية والمدنية، وبات لرجال الدين دور أساسي في اختيار

---

٣٥ ـ جوزف حجار: «اوروبا ومصير المشرق العربي..»، صفحات ١١٧ ـ ١١٨ ـ مترجم

هؤلاء الممثلين أعضاء المجالس. وكانت نتيجة ذلك أن أضيف الى « الخشب المسنّدة داخل مجالس الشورى المقاطعجية » شخصيات جديدة تدّعي تمثيل طوائف الشعب وترسخ التمثيل الطائفي. ولم يكن الواقع الجديد أكثر ديمقراطية مما كان مع المجالس السابقة، فراح يعمل لمصالح القوى الطائفية ـ الطبقية المسيطرة على حساب جماهير القوى المنتجة المسحوقة. ونال أعضاء المجالس الجديدة نصيبهم من السخرية التي تفوق وصفهم « بالخشب المسنّدة » اذ قال فيهم احد الشعراء الظرفاء:

« نزلـــت السوق أبغي لي أتـــانـــا   فقـــال ليَ الأتـــاني وهو عـــابس
ألست ترى بـــأن الكـــل صـــاروا   ببـــاب الحـــكم أعضـــاء مجـــالس »[٣٦]

الطائفية السياسية في نظام القائمقاميتين:

تعتبر ولادة نظام القائمقاميتين نموذجاً عملياً لتنفيذ بعض بنود المشروع السياسي الاستعماري الذي كان مزمعاً تطبيقه في المشرق العربي. فقد وعد الانكليز ـ بضمان عثماني ـ سكان الامارة بالاستقلال الذاتي للجبل والغاء الضرائب الباهظة التي فرضها عليهم الحكم المصري، وان توكل ادارة الجبل الى قيادات محلية. وكانت كل تلك الوعود مقابل اعلان سكان الامارة العصيان على الحكم المصري والعمل على ترحيله. ولكن ذلك العصيان كان نقطة البداية للمشاريع الطائفية في المنطقة حيث كان الفرنسيون يخططون لحكم « ماروني في الجبل » والانكليز يخططون كي يصبح نفوذهم في جبل لبنان بوابة العبور الى فلسطين « لانشاء دولة صهيونية فيها تتسع لثانية ملايين اسرائيلي اوروبي »[٣٧]. تلك هي الأهداف البعيدة التي كان يتوخاها الاستعمار الفرنسي ومثيله الانكليزي. فاذا كان هناك صراع حقيقي على النفوذ نابع من قانون الصراع بين الدول الرأسمالية الاستعمارية نفسها للتفرد بالسيطرة، فان ذلك الصراع كان محدداً بالاتفاقات المستمرة بين الفرنسيين والانكليز لاقتسام النفوذ في المنطقة وادخال الشريك الروسي طرفاً في البلقان إبان الحرب العالمية الأولى بعد أن تم ابعاد هذا الشريك في اقامة قائمقامية ثالثة على انقاض مقاطعات الامارة

---

٣٦ ـ مشاقة، المرجع السابق، ص ١٢٠.
٣٧ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٢٨٢ ـ ٢٨٤.

الشهابية[٣٨]. فالمشاريع التقسيمية الأولى كانت تتكلم على ثلاث قائمقاميات يتوزع الولاء فيها بين الفرنسيين والانكليز والروس باسم قائمقاميات الموارنة والدروز والأرثوذكس. ولكن ذلك المشروع لم يبصر النور نظراً للضغط الفرنسي ـ الانكليزي الهادف الى ابقاء النفوذ الروسي في البلقان وعدم ادخاله الى المتوسط.

ومنذ عام ١٨٤٠ كان الباب العالي يسعى لاعادة سيطرة الحكم العثماني على المنطقة بكاملها ولضم الساحل الى جبل الامارة. ولكن الفرنسيين رفضوا ذلك المشروع بعنف ظاهر: «تسري شائعات هنا تؤكد وجود مشروع لاقامة امارة في لبنان منفصلة عن سوريا تضم الجبل والمدن الثلاث بيروت وطرابلس وصيدا. ان ذلك المشروع سيكون شديد الضرر على مصالحنا ويؤثر على ارتباط الموارنة بنا... ومن الواضح ان مصير المصالح الفرنسية مرتبط بمقدار الحصة التي ننتزعها عند البحث في تحديد المصير النهائي للجبل»[٣٩].

لقد كانت تلك المشاريع تدرس قبل سقوط الامارة الشهابية وقبل الاعلان عن مجلس استشاري تمثيلي بزمن طويل، وكان يخطط لذلك المجلس بالسر. فالقنصل الفرنسي في بيروت يقول في تقرير بتاريخ ٥ آذار مارس ١٨٤١ موجه الى وزير خارجيته: «كنت قد تقدمت لمعاليكم سابقاً برسالة حول مشروع لادارة الجبل ينص على مجلس مكون من ١٢ عضواً بما فيهم الرئيس، وفي حال تساوي الأصوات يعتبر صوت الأمير مرجحاً. وقد تباحثت بهذا المشروع مع البطريرك الماروني الذي رفض نسبة ٣ أعضاء موارنة، وأصرّ بعد استشارة مطارنته على نسبة ستة أعضاء في المجلس المذكور، وعلى أن يكون الرئيس منهم»[٤٠].

ويشير القنصل في تقرير آخر بتاريخ ٦ تشرين الأول ـ اكتوبر ١٨٤١ الى «أن الأمير حيدر ابي اللمع هو اكثر الأمراء نفوذاً، وهو عاكف الآن على اعداد نظام يضمن تقسيم الجبل الى منطقتين اداريتين إحداهما مسيحية توضع بإمرة الأمير الحاكم. ولكن هذا المشروع يسر الأتراك ويزعج المسيحيين»[٤١].

ثم يشير في تقرير آخر بتاريخ ٢٧ كانون الأول ـ اكتوبر ١٨٤١ الى مخاطر التقسيم على

---

٣٨ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٣٤١.
٣٩ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٣٩٨ ـ ٣٩٩ ـ تقرير ٤ حزيران ـ يونيو ١٨٤١.
٤٠ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٤٢٦.
٤١ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٣٩ ـ ٤٠.

المسيحيين بقوله: « هناك مسيحيون ودروز في معظم المناطق.. واذا تركنا نوازع الحقد الطائفي تأخذ مجراها بين الفريقين بشكل قانوني، أي باقامة منطقة يحكمها مسيحي وأخرى درزي، فان نتيجة ذلك ستكون اضطهاد المسيحيين في المنطقة الدرزية واذلال الدروز في المنطقة المسيحية. وسينجم عن هذا تيار من النزوح القسري المتبادل يسارع كل شيخ الى منعه بالقوة لأن المشايخ الدروز بحاجة ماسة الى الفلاحين الموارنة لحراثة اراضيهم. فالدروز أقلية سكانية والموارنة أكثرية. وستعم الفوضى ويكثر البلص والاضطهاد والتقتيل ويدمر كل من الفريقين الفريق الآخر »[٤٢].

وفي هذا الاطار تحرك زعماء الموارنة لاصدار عريضة بتاريخ ٢٩ آذار ـ مارس ١٨٤١ تطالب « بدولة واحدة بزعامة مسيحي، ورفض كل دعوة للتقسيم، والتعهد بالحفاظ على المراتب الاجتماعية واحترام المشايخ على ان يقوم هؤلاء بدورهم باحترام الشعب. وحفاظاً على الوحدة، وضماناً للتنفيذ والثبات، قررنا انتخاب وكلاء عنا في المناطق يختارون من المتنورين بين السكان ويتمتعون بالسمعة الحسنة »[٤٣].

هذه النماذج هي جزء ضئيل جداً من عشرات التقارير التي تؤكد ان التقسيم كان امراً لا مفر منه بعد سقوط الامارة الشهابية بتكليف فرنسي ـ انكليزي ـ تركي، وان كل قوة كانت تسعى لنيل حصة اكبر لجماعتها المحليين، وبالتالي لتوسيع قاعدة نفوذها في المنطقة. فتحت ستار « الوحدة » كان الاصرار الماروني ـ الفرنسي على مارونية الحاكم، وعلى ان يكون الحاكم أحد أبناء الأمير بشير الشهابي الثاني المعزول ـ وتحديداً الأمير أمين ـ اذا استحالت عودة والده الى الحكم[٤٤]. وكان الرد التركي اجبار الأمير أمين على اعلان طائفيته السنية لقطع الطريق على التمسك الماروني ـ الفرنسي به[٤٥]. فالباب العالي كان يخطط للتفرد بحكم المنطقة بكاملها واقامة باشا تركي بدلاً من الأمير الشهابي السابق. وفي هذا الاطار كان تعيين عمر باشا النمساوي ثم ترتيبات شكيب أفندي الذي اصرّ على اخراج الأوروبيين من الجبل، مما أدى الى كشف النفوذ الفرنسي الهائل فيه، واضعاف المطالبة بالتقسيم بعد اعتقال معظم الزعامات الدرزية والمسيحية ـ وبدأ شكيب أفندي يجمع السلاح من السكان، وعيّن

٤٢ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٦٤.

٤٣ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٣٧١.

٤٤ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٤٣٨ والمجلد السابع، صفحات ٢٤ ـ ٤٨ و ٧٥ و ٤٤٤.

٤٥ ـ الوثائق، المجلد الثامن، صفحات ١٧٥ و٣٢٧.

حكاماً من الأتراك لزحلة ودير القمر وأميون، واستقدم عساكر تركية لمنع تدخل الأجانب وقمع كل عصيان[٤٦]. ولكن الفساد كان قد دبّ في رأس السمكة العثمانية، فاشتد الضغط الأوروبي في الآستانة على السلطان وعزل شكيب افندي، واوقفت ترتيباته[٤٧]، وجرى ترسيخ التقسيم الطائفي لقائمقاميتين، مسيحية ودرزية، كتدبير لحرب أهلية في مقاطعات هاتين القائمقاميتين[٤٨].

يستنتج مما تقدّم ان مشروع تفكيك بنى السلطنة العثمانية كان قد انجز قسماً كبيراً من المهمة الموكولة اليه. فقد تم تفكيك البنى الاقتصادية والعسكرية والسياسية والطائفية والادارية بحيث جاءت كافة تدابير هذه المرحلة تؤكد أن مشروع تقسيم مقاطعات الامارة مشروع استعماري اولا وأخيراً، وان السلطنة العثمانية باتت عاجزة في اواسط القرن التاسع عشر عن اتخاذ أي قرار سياسي يضمن وحدة أراضيها بسبب عجزها العسكري عن حماية تلك الأراضي. ولذا كانت الادارة العثمانية تلجأ الى اثارة النعرات الطائفية[٤٩] لضمان تأييد جماهير المسلمين لها، والى توقيع عرائض يرسلها السكان مطالبين بالحكم التركي وتثبيته في مقاطعات الامارة[٥٠].

ولكن القوى السياسية والعسكرية التركية التي كان عليها ان تصوغ القرار السياسي العثماني وتنفذه كانت في مرحلة من الضعف الشديد. فالدبلوماسيون العثمانيون يعترفون صراحة بولائهم للدول الأوروبية، فهذا عميل للفرنسيين، وذاك للانكليز، وذيّاك للبروسيين[٥١]. وكانت القوى الضاربة العثمانية في مرحلة من التفكك بحيث كانت تتحول فوراً الى قوى للنهب والمصادرة تزيد من صعوبة تنفيذ المشروع التركي وتؤلب اعداداً اضافية من السكان عليه[٥٢]. كما ان تلك القوى لم تتورع عن اذكاء نار الطائفية داخل مقاطعات الامارة. «ففي ١٣ تشرين الثاني ـ نوفمبر ١٨٤٢ يكتب عمر باشا النمساوي حاكم الجبل التركي الى أمراء المتن المسيحيين، وعلى رأسهم الأمير حيدر أبي اللمع، يطلب منهم

٤٦ ـ الوثائق، المجلد الثامن، صفحات ٢١٠ ـ ٢١٦ و ٢٣٠ و ٢٤٢ و ٢٥١ ـ ٢٥٩.

٤٧ ـ الوثائق، المجلد الثامن، صفحات ٢٧٠ ـ ٢٧٨.

٤٨ ـ الوثائق، المجلد السابع، صفحة ٣٨٨ والثامن صفحة ١٧٤.

٤٩ ـ الوثائق، المجلد السابع، صفحة ١١١.

٥٠ ـ الوثائق، المجلد السابع، صفحات ٩١ و ١٢٩ و ١٣٥ و ١٧٠ و ٣٩٢ و ٤٠٨ و ٤١٠.

٥١ ـ الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ٨٨ ـ ٩٠.

٥٢ ـ الوثائق.، المجلد السابع، صفحات ١٣٢ و ١٦٥.

احراق أملاك جميع الدروز الذين يحاولون الالتحاق بزعاماتهم العاصية، وأن يكونوا على استعداد للتنسيق مع العساكر التركية للفتك بالدروز »[٥٣].

لقد كانت العساكر التركية تبني على الركائز الطائفية التي أوجدها الحكم المصري وما تركته من حقد طائفي بين المسيحيين والدروز. وكانت الدبلوماسية التركية أسيرة الشعارات التي اطلقها الدبلوماسيون الأوروبيون عن « انصاف المسيحيين في كافة ارجاء السلطنة ». فقد كتب القنصل الفرنسي الى حكومته في ٢٦ نيسان - ابريل ١٨٤٢ يقول: « ان الحاكم التركي مصطفى باشا أجاب على مداخلتي بضرورة انصاف المسيحيين والتعويض عليهم بلهجة صارمة وقاطعة: ان الباب العالي يرى ان واجبه الأساسي انصاف المسيحيين، وانا لا أطلب منك سوى مهلة عشرة أيام فقط كي يتم تقدير الخسائر في كل قرية تمهيداً للتعويض على المسيحيين »[٥٤].

وتحت وطأة هذه الدبلوماسية اتخذ توزيع الضرائب طابعاً طائفياً واضحاً. فقد فرض عمر باشا النمساوي مبلغ ٢٥٠٠ كيس على الجبل منها ١٣٠٠ على المسيحيين مقابل ١٢٠٠ على الدروز[٥٥]. ولكن هذه الضريبة التي كان يمكن فرضها نظرياً بسهولة فائقة، كانت مستحيلة التطبيق على أرض الواقع، اذ لم يكن هناك على صعيد الملكية مسيحي ودرزي بل مقاطعجيون وفلاحون. فمن يدفع لمن؟ وكيف توزع الضرائب وتجبى؟ ومن يجبيها؟ وهل يدفع المسيحي للمقاطعجي الدرزي أم للمقاطعجي المسيحي؟ لقد رحب المقاطعجيون الدروز بالفكرة، ولكن الأكليروس الماروني الأعلى رفضها بدعم مباشر من الفرنسيين.

وهكذا كان كل عمل سياسي أو عسكري أو اداري تركي يأتي ليزيد في تأزيم الوضع الطائفي داخل مقاطعات الامارة. فالتقسيم يواجه بمعارضة عنيفة، وكذلك الوحدة؛ وفرض الحكم التركي يواجه بمعارضة عنيفة، وكذلك التجزئة الى قائمقاميات؛ وفرض الضرائب يواجه بمقاومة ضارية، وكذلك فكرة التخلي عنها أو تبديل طائفية أو طبقية جبايتها؛ ونظام الوكلاء المقترح يلقى معارضة عنيفة، وكذلك نظام المجالس الطائفية وكيفية توزيعها ومدى صلاحياتها؛ والتدخل الأوروبي يلقى معارضة عنيفة من الأتراك، ولكنه يحظى

---

٥٣ - الوثائق، المجلد السابع، صفحة ٢٣٨.

٥٤ - الوثائق، المجلد السابع، صفحة ١٢٣.

٥٥ - الوثائق، المجلد السابع، صفحة ١٢٦

بالمقابل بترحيب حار من الموارنة، حتى أن بعض زعاماتهم لم تتورع عام ١٨٤١ عن المطالبة بحملة عسكرية اوروبية. «وقد برز رأيان في هذا المجال، رأي يقول بطلب حملة انكليزية ونمساوية في الوقت الذي يتم فيه التوجه الى فرنسا، ورأي آخر يقول بالتوجه الى فرنسا وحدها»[٥٦]. ويقول تقرير آخر «ان الموارنة رفعوا العلم الفرنسي عام ١٨٤٥». ويبرر القنصل هذا الحدث «غير المؤكد» بأنه «من الطبيعي ان يرفع الموارنة علم فرنسا لأنه علم الدولة التي تحمي الكاثوليكية والمسيحية في العالم، ومنهم الموارنة»[٥٧].

وفي اعتقادنا أن رصد مئات الأمثلة على طائفية هذه المرحلة، وضعف الأتراك، وارتباط الموارنة بالفرنسيين والدروز بالانكليز لن يقدم اضافات علمية لتحليل هذه النماذج ما لم يتم ربطها بالبنية الاقتصادية ـ الاجتماعية التي افرزتها، أي بنمط الانتاج الذي كان سائداً والعلاقات الانتاجية التي كانت مسيطرة. فنمط الانتاج المهيمن كان يسمح للطائفية بالحلول في قلب علاقات الانتاج المسيطرة ويجعل كافة القوى المتصارعة تتوسل الطائفية للوصول الى اهدافها الحقيقية، أي الى استغلال القوى المنتجة من جميع الطوائف. فالفرنسيون لم يكونوا يسعون فقط للسيطرة على الموارنة ومناطق سكنهم، بل كان لهم مشروعهم السياسي الاستعماري الواسع القاضي بالسيطرة على مناطق بعيدة داخل المشرق العربي. وقد تحققت جوانب عدة من ذلك المشروع بعد الحرب العالمية الأولى. ولكن الفرنسيين كانوا يخططون لجعل مناطق السكن الماروني القاعدة الأساسية لرساميلهم بحيث ينطلقون منها لتحقيق مشروعهم الواسع. وليس صدفة على الاطلاق أن يبدأ انشاء المؤسسات الفرنسية، كمصانع الحرير في بتاتر لآل بورتاليس وغيرها، في هذه المقاطعات بالذات، وفي هذه الفترة الزمنية بالذات، أي في عام ١٨٣٩ وقبل عام واحد على الاعلان عن نية الفرنسيين باقامة «امارة كاثوليكية في الشرق»[٥٨] (المقصود امارة مارونية).

ولم يكن الانكليز يسعون لبسط نفوذهم على مناطق السكن الدرزي وحسب بل كان لهم أيضاً مشروعهم السياسي الاستعماري الذي عملوا على تنفيذه منذ عام ١٨٤٠ والذي كان يقضي بايجاد وطن قومي لليهود في فلسطين. وقد استخدموا الساحة الدرزية «كبوابة للعبور الى فلسطين». وسرعان ما تخلوا عن الدروز في المرحلة اللاحقة واعترفوا للفرنسيين

---

٥٦ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٣٩١ ـ تقرير ٢٥ ايار ـ مايو ١٨٤١.

٥٧ ـ الوثائق، المجلد الثامن، صفحة ١٠٣.

٥٨ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٢٨.

بالسيطرة على ركيزتهم السابقة بعد أن جرى تقاسم النفوذ بينهم منذ الحرب العالمية الأولى وبعد أن بدأ تحقيق الوطن القومي اليهودي في فلسطين باشراف انكليزي ـ اميركي ومباركة فرنسية(٥٩).

وكان للعثمانيين أيضاً مشروعهم السياسي القاضي باعادة سيطرتهم على الولايات التابعة لهم والعودة للظهور بمظهر القوة. ولكن المساحيق الأوروبية الاستعمارية التي دهنت بها السلطنة وجهها العجوز باسم «الخطوط الهمايونية» و«الاصلاحات» و«التنظيمات» و«الدساتير» «لم تستطع أن تخفي وجهها الحقيقي عن القوى التي وهبتها تلك المساحيق لتزيد من السخرية بها أمام القوى التابعة لها. وكانت القوى الاستعمارية تبشر رعايا السلطنة منذ زمن بعيد بأن سلطنتهم قد انتهت الى غير رجعة، وبأنها هي تعمل على هذا الأساس للتفاهم على اقتسام ولاياتها، وبأن المحاولات التي تقوم بها الدولة «للاصلاح» لن تزيدها إلا تفككاً وانهياراً.

وكانت القوى الاستعمارية الأوروبية تستند الى نمط انتاج رأسمالي انجز ثورته الصناعية وآلاته الحديثة معتمداً نظاماً عقلانياً اجتماعياً شديد البعد عن الغيبيات. وكان هذا النمط قد أوصل اوروبا الى ادخارات هائلة في الأموال والسلع أخذت تفتش عن اسواق خارجية ومواد خام وتوظيفات على امتداد السوق الرأسمالية العالمية. واما السلطنة العثمانية فكانت تعتمد نمط انتاج زراعي، ونظام ملل يقسم السكان الى مواطنين ورعايا، ويفسخ كافة جوانب الحياة الاجتماعية (الزواج، والأرث، والتجنيد...)، وقوى عسكرية شديدة الضعف، في عصر شهد اندفاعاً كبيراً للنهوض القومي كنموذج يحتذى في كافة أرجاء الكرة الأرضية. وكانت المواجهة بين هذين النمطين من الانتاج تؤكد غلبة القوى الاستعمارية بسهولة فائقة، وتمنع قيام السلطنة العثمانية للتصدي الحقيقي والمجابهة الناجحة. ولذا سار المشروع الاستعماري الفرنسي ـ الانكليزي على طريق التنفيذ لإقامة وطن قومي ماروني على انقاض الامارة الشهابية، ووطن قومي يهودي في فلسطين، وان كان اعلانه قد تأخر الى ما بعد نهاية الحرب العالمية الثانية.

لكن الاندفاع الاستعماري الأوروبي لاحتلال المنطقة كان يصطدم بحواجز اوروبية استعمارية في التنفيذ، ولم تكن المعيقات تركية محلية فقط. فأية سيطرة اوروبية منفردة كانت تواجه باجماع استعماري اوروبي لاحباطها، سواء أكانت اوروبية بحتة (حروب روسيا

---

٥٩ - Jean Pichon «Le partage du Proche-Orient» p. 127 — 137.

لانتزاع البلقان في أواسط القرن التاسع عشر) أم محلية مشرقية مدعومة من دولة اوروبية (حروب محمد علي لاحتلال السلطنة واسقاطها). وقد أدركت الدبلوماسية العثمانية هذا الواقع فاستفادت منه الى أقصى حد، وكانت تلجأ الى دولة استعمارية كبرى للوقوف بوجه دولة أخرى، والى قوى استعمارية حديثة (بروسيا التي وحدت المانيا) للوقوف بوجه قوى قديمة (بريطانيا وفرنسا وروسيا). ولكن تلك الخطط التي انقذت السلطنة من السقوط الآني كانت تمهد لسقوطها مستقبلياً اذ أصبحت مواردها كلها مجموعة احتكارات للقوى الخارجية حتى تم اسقاطها نهائياً في الحرب العالمية الأولى.

وضمن هذا الاطار التاريخي بالتحديد يمكن تفسير سبب التأخير الحاصل في تنفيذ المشروع السياسي الاستعماري الفرنسي - الانكليزي لاقامة دويلات طائفية في المشرق العربي. فقد عرفت فرنسا أزمات داخلية متلاحقة في الأعوام ١٨٣٠ و١٨٤٨ و١٨٧١، لدى قيام دول استعمارية قوية تنافسها وتهددها داخل اوروبا، ولا سيما بعد توحيد ايطاليا والمانيا، فانكفأت الى استعمار الولايات العثمانية القريبة منها (تونس والمغرب). ويفسر ظهور القوى الاستعمارية الجديدة كذلك، ولا سيما المانيا التي اعلنت وقوفها الى جانب السلطنة والعمل على منعها من الانهيار بالقوة، جانباً هاماً من احجام انكلترا التي ركزت سياستها على انتزاع مصر والسودان عن احتلال المشرق العربي. أي أن التوازن في المصالح الاستعمارية بين كل من فرنسا وانكلترا، وبين فرنسا وانكلترا من جهة، والمانيا وايطاليا وروسيا والنمسا من جهة أخرى، أجبر الفرنسيين والانكليز على تأخير تنفيذ مشروعهم السياسي في المشرق العربي. وكان هناك اصرار تام من جانب كل من الفرنسيين والانكليز بعدم السماح لأي فريق منهم بالدخول منفرداً الى هذه المنطقة، لأن طريق الرساميل الانكليزية الى الهند كانت تمر عبرها، كما ان متصرفية جبل لبنان كانت القطب الثاني للمصالح الفرنسية في المتوسط وهي البوابة الوحيدة لعبور الرساميل الفرنسية الى المنطقة. وقد اجبر هذا التوازن الحاد الانكليز والفرنسيين على التنسيق الكامل عند اعلان مشروع الأوطان الطائفية في عام ١٨٤٠ بالذات، وعند الدخول جنباً الى جنب عام ١٩١٨ الى المشرق العربي.

ويفسر هذا بوضوح أن أي انزال فرنسي أو انكليزي منفرد في المنطقة كان سيفشل حتماً (الحملة الفرنسية ثم الانكليزية على مصر، والانزال الانكليزي في جونيه عام ١٨٤٠، والانزال الفرنسي في جونيه عام ١٨٦٠...) اذ إن التنافس الحاد بين الاستعماريين الفرنسي والانكليزي لانتزاع حصص أكبر كان محكوماً بضرورة الاتفاق المسبق على مشاريع

سياسية ـ طائفية معينة في المنطقة، وعلى حجم الحصص بينها، وعلى عدم السماح لأية قوى خارجية (روسية أو اميركية أو نمساوية أو ايطالية أو المانية) بالدخول اليها، ولا سيما بعد ان عبقت روائح البترول منها.

وعلى قاعدة هذا الاطار السياسي العام للمشاريع الاستعمارية في المنطقة تأخذ القوى السياسية المحلية دوراً محدداً ضمن ذلك الاطار. فمقاطعات السكن الماروني وجوارها يجري التحضير الحثيث لادخالها في الفلك الفرنسي. وأما مناطق فلسطين فستكون من نصيب الانكليز. وقد كانت الأولى تمهد لقيام وطن قومي ماروني، بينما مهدت الثانية لاقامة وطن قومي يهودي. وكان الجامع المشترك بين الانكليز والفرنسيين، منذ عام ١٨٤٠، أن دبلوماسيتيهما كانتا تشددان على عدم الاصطدام بالأتراك، بل على غزو السلطنة من الداخل عبر الرساميل والارساليات والامتيازات «والاصلاحات»، والخطوط الهمايونية، وعبر هدم نظام الملل وتفكيك الحرف الطوائفية، وتنشيط حركة القوميات والأقليات الطائفية والعرقية، واحباط كل دعوة داخلية لاعادة تنشيط السلطنة.. وكانت الدبلوماسيتان تركزان على حماية الطائفية والاهتمام بالأقليات في المنطقة. وكان واضحاً ان الفرنسيين لن يكتفوا بمناطق السكن الماروني كحصة لهم في المنطقة في حين أن الانكليز، الذين اعترفوا لهم بتلك الحصة، كانوا يخططون لجعل النفوذ الفرنسي يقتصر على مناطق السكن الماروني دون سواها. وقد ادركت الدبلوماسية الفرنسية هذا الواقع فسارعت منذ عام ١٨١١ الى مد حمايتها «على كافة المسيحيين في المنطقة لا على الموارنة فحسب»[٦٠]، والى العمل في الوقت نفسه على جعل الموارنة في صلب المشروع السياسي الفرنسي واظهار تميزهم عن سائر الطوائف عبر المساعدات المادية والارساليات والمدارس والحماية والدور التجاري والتميز اللغوي[٦١]... الخ. وكانت تجارة الحرير احتكاراً فرنسياً بالدرجة الأولى حتى عام ١٨٢٤ عندما رفض الفرنسيون شراءه «فتقلص نفوذهم كثيراً»[٦٢]. وعمل الفرنسيون على تنظيم الكنيسة المارونية ورهبانياتها كما نصحوا الموارنة منذ عام ١٨٣٢ بعدم الانخراط في حرب محمد علي مع الولاة الأتراك ومع السلطنة العثمانية «لأن تلك الحرب صراع عائلي بين الوالي والسلطان ولا مصلحة للموارنة في الدخول فيه.. ويجب الحفاظ على ٤٠ الف مقاتل ماروني

---

٦٠ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحة ١٧٠.

٦١ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١٧٢ ـ ١٧٣.

٦٢ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحة ٥٢.

لتحقيق مشروع تميزهم واستقلالهم »[٦٣] وهكذا كانت سياسة الفرنسيين في المنطقة تتمحور حول النقاط التالية: دعم المخطط الرامي الى اقامة وطن قومي ماروني مرتبط بالمشروع السياسي الفرنسي، وعدم الاصطدام بالأتراك خوفاً على النفوذ الفرنسي الهائل داخل السلطنة، وحمل الباشوات الأتراك والسلطان على تبني فكرة الاصلاحات والمساواة وانصاف المسيحيين، والاصرار على عودة الحكم الشهابي الى الامارة الموحدة بزعامة مسيحية، وعدم الاكتفاء بمناطق سكن الموارنة حصة للفرنسيين في المنطقة عند توزيع المغانم بل الاعتماد على تلك المناطق لتوسع دائرة النفوذ الفرنسي نحو سوريا بكاملها.. وهكذا تدرج الموقف الفرنسي من المطالبة بامارة كاثوليكية مارونية في الجبل، الى حماية جميع المسيحيين في سوريا بكاملها، تحت ستار «حماية الكاثوليك خارج جبل لبنان »[٦٤].

وظهرت في كل ذلك أهمية مناطق السكن الماروني من جهة، والدور المميز للاكليروس والرهبان الموارنة من جهة أخرى، كركائز ثابتة للمشروع السياسي الفرنسي. كما برزت تلك الأهمية عبر عشرات التقارير، وعبر ميزانية دائمة متزايدة في الوزارة الفرنسية للاكليروس في الشرق[٦٥]، وفي اعتماد اليسوعيين قاعدة لنفوذهم أولاً[٦٦]، ثم الاعتماد على الزعامات المارونية، الدينية والمدنية، في الفترة اللاحقة[٦٧]. ولم توفر الدبلوماسية الفرنسية جهداً في السعي الى مصالحة زعماء الموارنة والدروز عام ١٨٤١[٦٨]، في اطار المشروع السياسي الفرنسي للسيطرة على المنطقة بجميع طوائفها ونواحيها. وكانت بعض التقارير الفرنسية تشير صراحة الى أن تحيز السياسة الفرنسية الى جانب الزعامات المارونية هي التي دفعت الزعامات الدرزية للارتماء في أحضان الانكليز، مع الاشارة الى ان تلك الزعامات الدرزية كانت على علاقة وثيقة جداً بالفرنسيين في السابق[٦٩]. ونفسر نحن سبب ذلك «الانحياز» الذي يشير اليه القنصل بجذرية المشروع الطائفي الفرنسي الذي يريد تحويل الزعامات

---

٦٣ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١٥٥ و ٢٠٢ و ٢٣٥.

٦٤ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٢٦٤ و ٣٩١.

٦٥ - الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٣٣٩.

٦٦ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٣٤٦ و ٣٦٦.

٦٧ - الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٤٠٣و ٤١٠ و ٤٢٢. والمجلد السابع صفحات ٣٧١ و ٤٣٥. والمجلد الثامن، صفحة ١٨٨.

٦٨ - الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٤٥١.

٦٩ - الوثائق، المجلد السابع، صفحة ٣٢٠.

الدرزية الى مجرد تابع للزعامات المارونية، الدينية منها بخاصة، التي يريد الفرنسيون ترسيخ مشروعهم السياسي فيها. فالسياسة الفرنسية كانت تعمل في اطار ذلك المشروع على اضعاف الزعامات المقاطعجية الدرزية وتحرص على هيمنة مارونية كاملة على الجبل، حتى ان الفرنسيين لم يتورعوا عن المطالبة بترحيل الدروز نهائياً عن مقاطعات الامارة. كما كانت تشجّع الموارنة على عصيان الدروز، وتمدهم بالسلاح والذخيرة[٧٠]. وكانت الدبلوماسية الفرنسية تحرّض الباشوات الأتراك دائماً للقضاء على الزعامات الدرزية وعلى حقوقها المقاطعجية تحت ستار انقاذ الفلاحين المسيحيين من سيطرتها واستبدادها. وفي الوقت نفسه كان الفرنسيون يمدون الموارنة في المقاطعات المختلطة بدعم مادي تجاوز المليون فرنك فرنسي مع السلاح والذخيرة[٧١].

ونشط الفرنسيون كذلك لايجاد زعامات درزية موالية لهم، ولا سيما من آل نكد[٧٢]، فكان القنصل الفرنسي يوصي حكومته «بدعم زعيم مقاطعجي مسلم مقابل زعيم مقاطعجي مسلم آخر من المرتبة نفسها بحيث يؤدي تنافسهما الى سقوطهما معاً»[٧٣].

ويقترح التقرير لائحة تضم الشيخ ناصيف نكد، وخطار عماد، وسليمان حمادة، وقاسم حمادة، وسعيد جنبلاط وحسين تلحوق ويوسف عبد الملك ومحمود تلحوق، مرشحاً هؤلاء المقاطعجيين المسلمين للتنافس الشديد فيما بينهم. وعندما طرحت فكرة ترحيل الموارنة الى الجزائر عام ١٨٤٨ لاقت رفضاً قاطعاً من جانب الدبلوماسية الفرنسية لأن هدف تلك الدبلوماسية كان استخدام الموارنة موطىء قدم لنفوذهم اللاحق في المنطقة ولتوسيع رساميلهم فيها، واستغلال المآسي التي يتعرض لها الفلاحون الموارنة على أيدي ارباب النظام المقاطعجي من الزعامات الدرزية مدخلاً لضرب هذه الزعامات وبعض ركائز ذلك النظام بشكل يضمن دخولاً طليقاً للمصالح الفرنسية الى المنطقة لتغريب الموارنة داخل محيطهم العربي لا لنقلهم الى الجزائر أو فرنسا، أي استخدام هؤلاء الموارنة ركيزة للمشروع السياسي الفرنسي في المنطقة، لا تحويلهم الى قوى بشرية مهاجرة الى خارجها[٧٤]. فالمصالح الفرنسية

---

٧٠ - الوثائق، المجلد السابع، صفحات ٣٠٧ - ٣٠٨ و ٣٧١ و ٤٤١. والمجلد التاسع صفحات ٢٤و ٢٩ والمجلد الثامن، صفحات ١١٤ - ١١٥ و ١١٨.

٧١ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ٦٦ - ٧٠.

٧٢ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحة ١٢٧.

٧٣ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحة ٧٦.

٧٤ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ٣٣٦و ٣٨٧.

اذن كانت الأساس والموجهة لتلك الدبلوماسية كما تعترف تقارير الفرنسيين صراحة[٧٥]. وعلى هذا تمّ رفض فكرة نقل الموارنة، وتنشيط شعار حماية فرنسا للمسيحيين في الشرق حتى باتت تقارير الفرنسيين في اواسط القرن التاسع عشر تشير الى «أن الموارنة يكتبون عن دمهم الصليبي وعن فرنسا أمّ الجبل الماروني»[٧٦].

ولما كانت تجارة الحرير احدى الركائز الأساسية للمصالح الفرنسية في المنطقة بسبب صعوبة زراعة اشجار غير اشجار التوت وانتاج غير الحرير في جبل وعر المسالك، عادت التقارير الفرنسية توصي «بتهجير الدروز من لبنان بعد حوادث ١٨٦٠، والعمل على اعادة تشجيع الحرير بناء على عرائض التجار اللبنانيين المطالبة ببقاء الحملة الفرنسية في المنطقة واعلان لبنان منطقة محمية من فرنسا»[٧٧]. ولكن توصيات الخارجية الفرنسية كانت تشير الى خطة أكثر شمولاً وانفتاحاً وهي «العمل على الغاء نظام القائمقاميتين، والاصرار على قائمقامية (أو متصرفية» واحدة بزعامة الموارنة، والتشديد على حماية فرنسا لكافة المسيحيين في سوريا، والسعي الحثيث للوصول الى وحدة بين الدروز والمسيحيين في قائمقامية مسيحية، دعم المتصرف داود باشا بقوة، وتقديم ضباط لتدريب القوى العسكرية اللبنانية، ودعم الأكليروس الماروني الأعلى بوصفه ركيزة انسانية من ركائز النفوذ الفرنسي في المنطقة، واسكات كل الأصوات المارونية المعارضة لهم، والعمل على توسيع المتصرفية لتشمل سهل البقاع ومناطق أخرى، واعتماد الحذر الشديد لتحقيق هذه الأهداف دون صدام مع الأتراك»[٧٨].

وبناء على هذه الأهداف الواضحة تماماً، وفي اطار الموافقة الانكليزية على متصرفية جبل لبنان كمنطقة نفوذ فرنسي قابلة للتوسع نحو سوريا بكاملها، وفي اطار العمل الفرنسي على تحقيق ذلك التوسع دون اغضاب الأتراك والاصطدام المباشر بهم، يمكن تفسير التوازنات السياسية المحلية في ظل القائمقاميتين والمتصرفية معاً. فقد فشلت فكرة اقامة قائمقامية ثالثة للروم الأرثوذكس تحت ستار «أن اقامة مثل هذه القائمقامية سيؤدي الى

---

٧٥ - الوثائق، المجلد العاشر، صفحة ٦١ -

٧٦ - الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ١٣٨ - ١٣٩، وقد ظهر هذا الشعار لاحقا بعد الحرب العالمية الاولى عندما كان بعض الموارنة يهللون «فرنسا ام الدنيا عموم اعتزوا يا لبناني»

٧٧ - الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ٢٦٣و ٢٧٧ و ٢٨٠ و ٢٨٤.

٧٨ - الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحات ٩٢ و ٩٦ و ١١٦ و ٣٠٤ و ٣٢٠ و ٣٤٠ و ٣٥٦ و ٤١٤.

انشاء قائمقاميات مماثلة للطوائف الأخرى في الجبل »[٧٩]. ولكن القضية اعمق من ذلك لأنها ترتبط برفض أي وجود روسي في المنطقة وابقائها حكراً على الفرنسيين والانكليز. وكان من الضروري الاكتفاء بقائمقاميتين تمثلان التوازن المصلحي الفرنسي ـ الانكليزي باشراف الهيمنة التركية، شرط ألا تتجاوز تلك الهيمنة حداً يشكل خطراً على مصالح الدولتين. ولذا تم رفض مقترحات شكيب افندي القاضية بتعزيز النفوذ التركي في الجبل وأبقي ما يتعلق منها بفكرة التقسيم والقائمقاميتين. « فالقائمقام موظف يعينه والي صيدا من بين متنفذي الموارنة والدروز وله حق عزله. كما يقام الى جانب كل قائمقام مجلس يتألف من وكيل للقائمقام وقاضٍ ومستشار من المسلمين السنيّين، ومن قاضٍ ومستشار لكل من الدروز والأرثوذكس والكاثوليك، ومن مستشار شيعي فقط لأن القاضي السني يقضي للطائفتين معاً. ويبقى العضو في المجلس مدى الحياة. وفي حال الاستقالة أو العزل أو الوفاة ينتخب القضاة والمستشارون ويعينون بمعرفة مطارنة وشيوخ عقل من الطائفتين »[٨٠] وسلطة المجلس استشارية تنحصر، كما في المجالس السابقة في عهد الأتراك، بشؤون الضرائب والمالية والجباية والأراضي.

وهكذا بدأت السلطات التركية تؤكد عملياً الدور السياسي للاكليروس الماروني الأعلى ودور شيوخ العقل الدروز، مع الفارق الكبير بين الدورين. فالاكليروس الماروني الأعلى قوة منظمة شديدة النفوذ الاقتصادي والطائفي والتربوي. وقد خوّلت فوق ذلك نفوذاً سياسياً لتحكم سيطرتها على أبناء الطائفة المارونية بجميع مراتبهم، وتلعب دوراً بالغ الأهمية في تحقيق المشروع السياسي الفرنسي في المنطقة (طوبيا عون مطران بيروت، والمطران عبد الله خوري، والبطريرك الياس الحويك...) وقد ساعد على تحقيق هذا الدور الغياب التاريخي للزعامات المقاطعجية المارونية والدعم الهائل الذي محضته الدبلوماسية الفرنسية للاكليروس الأعلى الماروني[٨١]. واما شيوخ العقل من الدروز فلم يكن لهم ذلك الدور على أي صعيد، وكان نفوذ المقاطعجيين الدروز وهو نفوذ له جذور تاريخية شديدة العمق ـ يزيد في صعوبة ترقيهم السياسي لقيادة الصراع ضد الاكليروس الأعلى الماروني.

وهكذا تحددت آفاق العمل السياسي أمام أعضاء مجلس القائمقاميتين، فمن جهة أعضاء يمثلون الاكليروس الأعلى، الماروني بصورة خاصة، ومن جهة أخرى اعضاء يمثلون

---

٧٩ ـ أحمد طربين: «أزمة الحكم في لبنان..»، ص ٧٢.

٨٠ ـ المرجع السابق، ص٨٨.

المقاطعجيين المسلمين، ولا سيا الدروز. وكان رفض الأتراك الاعتراف بقاض شيعي عاملاً في زيادة تذمر الشيعة حاول الفرنسيون استغلاله بعد الانتداب فأقروا لهم بالقضاء الجعفري الشيعي المستقل في محاولة للتقرب السياسي من زعاماتهم الدينية. وقد افقدتهم صلاحياتهم الاستشارية كل دور سياسي حقيقي، وكانوا مجرد حلقة في المشروع السياسي العام القاضي بالاعتراف للموارنة بدويلة خاصة بهم يجري توسيعها لاحقاً. ولم تكن تلك المجالس ترضي الزعامات المقاطعجية المارونية، ولا سيا آل الخازن الذين رفضوا قيادة الأمير حيدر ابي اللمع للقائمقامية المارونية واشترطوا لقبولها ان يرث ابنه الأمير اسماعيل المركز، و «ان يتخذ سكرتيراً ادارياً له أحد مشايخ آل الخازن، وان يستلم القائمقامية شيخ خازني بعد اسماعيل، وان يحكم مقاطعجية الجبل مقاطعاتهم مباشرة باشراف المشير دون حاجة للقائمقام »[٨٢].

وكانت مثل تلك الشروط مقدمة لرفع درجة الصدام المباشر مع آل ابي اللمع والاكليروس الأعلى الماروني والفرنسيين والأتراك معاً. ولكن الدور التركي بقي هامشياً لأن الأتراك كانوا راغبين ضمناً في حصول صدامات داخل القوى المتنافسة بحيث يتاح لهم القيام بدور الحكم. وساعد على تأزيم الوضع وصول البطريرك بولس مسعد عام ١٨٥٤ خلافاً لرغبة آل الخازن بعد وفاة نسيبهم البطريرك يوسف الخازن[٨٣]، وتعيين القائمقام بشير أحمد ابي اللمع خلافاً لرغبتهم ايضاً. فاستمال آل الخازن نسيبه بشير عساف ابي اللمع واعلنوا العصيان على بشير أحمد، والتجأوا الى الانكليز، واستمالوا اليهم زعامات من آل حبيش، وباتت سلطة القائمقام الماروني اسمية لا قيمة لها[٨٤]. وفي حين كان الالتفاف كاملاً حول القائمقام الدرزي الأمير أحمد ارسلان وحول خليفته شقيقه الأمير أمين[٨٥]، كان الصراع يندلع بين القوى المقاطعجية المارونية الدينية والمدنية، وينفجر بين بلدتي بشري واهدن عام

---

٨١ - بقيت البابوية اربع سنوات ترفض الاعتراف بطوبيا عون مطرانا على بيروت، وتدخلت معظم القيادات الفرنسية لتثبيته في هذا المركز. وكانت تقارير القناصل الفرنسيين تسميه رجل الفرنسيين الاول. راجع المجلد الثامن، صفحات ٢٨٩ - ٢٩١ و ٣٠١. وهذا الاصرار طوال أربع سنوات على المطران عون يؤكد أهمية الاكليروس الاعلى الماروني في المشروع السياسي الفرنسي.

٨٢ - blue book — Moore to Clarendon — No 16, May, 19, 1845

الارشيف الانكليزي، نقلا عن طربين، أزمة الحكم، صفحات ٩٤ - ٩٥.

٨٣ - الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ٥٨ - ٥٩.

٨٤ - الوثائق، المجلد السابع، صفحة ٣٢٦.

٨٥ - الوثائق، المجلد الثامن، صفحات ٣٩ - ٤١ و ٦٣.

١٨٥٦[٨٦]؛ وتعلن قيادات زحلة العصيان على آل أبي اللمع ١٨٥٨[٨٧] ويشتد الصراع بين اليسوعيين والارساليات التوراتية[٨٨]؛ وتندلع انتفاضة الفلاحين في كسروان ترافقها صدامات دموية في المتن[٨٩].

وتشير التقارير الفرنسية الى جملة من الصدامات دفعة واحدة في نهاية الخمسينات من القرن التاسع عشر: صراع بين آل الخازن والقائمقام الماروني، وصراع أجنحة داخل عائلة القائمقام، أي آل ابي اللمع، وصراع مقاطعجي سببه تفرد القائمقام بالسلطة المركزية، وصراع عائلي بين بعض المناطق المارونية، وصراع اجتماعي بين الفلاحين والمقاطعجيين، وصراع بين صغار المقاطعجيين وكبارهم، وصراع على النفوذ بين الاكليروس الأعلى والمقاطعجيين الموارنة. وكانت كل هذه الصدامات تدور في اطار مشروع فرنسي ـ انكليزي للسيطرة على المنطقة، ومحاولة من العثمانيين بسط نفوذهم الكامل عليها.

ولكن الطابع الأساسي لتلك الصدامات هو انها كانت صدامات بين القوى المقاطعجية المسيطرة الدينية والمدنية في اطار المشروع الاستعماري الأوروبي لخلخلة السلطنة واقتسام ولاياتها، والرد العثماني الضعيف على ذلك المشروع. وهي صدامات دموية مدمرة كانت تدفع ثمنها القوى المنتجة الحقيقية المعبأة بحقد طائفي، بعد أن تم التلويح لها خلال أكثر من عشرين عاماً بأن بقاءها مرهون « بانتصارها » الطائفي، وأن الهزيمة تعني دمارها البشري والمادي وترحيل من تبقى منها كلاجئين الى مناطق أخرى. وهذا يفسر مدى الشراسة التي قاتلت بها تلك القوى الفلاحية وازهقت ارواح آلاف من الناس في مدة لا تتجاوز الأسابيع الثلاثة (من أواخر أيار ـ مايو حتى أواسط حزيران ـ يونيو ١٨٦٠). وكان غياب مجالس القائمقاميتين التمثيلية كاملاً بحكم هامشية الدور التمثيلي الموكل اليها. وجاءت تجربة مشايخ الشباب[٩٠] في الانتفاضة الفلاحية تعبر عن تغيير نوعي في العلاقة التمثيلية، ولكنها كانت تجربة آنية ضعيفة العود فلم تلبث ان ابتلعها المد الطائفي المسيطر على المنطقة، وانقلبت

---

٨٦ ـ الوثائق، المجلد العاشر، صفحة ٨٨.

٨٧ ـ راجع هنري ابو خاطر «جمهورية زحلة لعام ١٨٥٨، اول جمهورية في الشرق»، صفحات ٦١ ـ ١٦٢.

٨٨ ـ الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ٨٩ ـ ٩٢ و ٩٦.

٨٩ ـ الوثائق، المجلد العاشر، صفحات ١٤٥ ـ ١٤٩

٩٠ ـ انطون ضاهر العقيقي: «ثورة وفتنة»، خاصة ملحق الرسائل، صفحات ١٥٩ ـ ٢٢٤، نقلها وعلق عليها يوسف ابراهيم يزبك. راجع ايضاً رسالة طانيوس شاهين الى أهالي الفتوح كسروان: «منشورة في ملحق العمل الشهري ـ العدد الثامن تشرين الأول ـ اكتوبر ١٩٧٧، صفحات ١٠٦ ـ ١٠٧.

قياداتها الفلاحية الى قيادات طائفية ثانوية تعمل لمصلحة المشروع السياسي الطائفي الذي كان الفرنسيون يسعون الى تحقيقه بوكالة كاملة للاكليروس الأعلى الماروني.

الطائفية كأساس لولادة نظام المتصرفية:

ولد نظام المتصرفية في حمى الصراع الدموي المتفجر بين القوى المقاطعجية الدينية والمدنية من جهة، وبينها وبين القوى الفلاحية من جهة اخرى. وكان افق تطور ذلك الصدام يرتسم خلال التنافس الفرنسي ـ الانكليزي، وخلال التفاهم الانكليزي ـ الفرنسي على عدم السماح للاتراك بالانفراد بحكم المنطقة. وجاء نظام المتصرفية يؤكد جميع هذه التوازنات التي كانت تدور على الساحة المحلية. ففيه بنود تؤكد هيمنة الاكليروس الماروني الاعلى، وازالة الفروض المقاطعجية، والمساواة التامة بين الرعايا في الحقوق والواجبات وتشدد على مسيحية الدويلة الجديدة ووحدتها مع الحفاظ على الدور التركي في اختيار المتصرف المسيحي ورفض الاقرار بحاكم مسيحي محلي.

لقد كانت هناك اذن مصلحة مشتركة بين جميع القوى المتصارعة في تأييد هذا النظام الذي اتخذ طابع الحماية الاوروبية من جهة والاعتراف بالهيمنة التركية الظاهرية على القرار السياسي للمتصرفية ومجالسها من جهة اخرى. ووراء هذه التوازنات والمصالح المشتركة تمكن رؤية حقيقة تاريخية شديدة الوضوح بأن سياسة الفرنسيين والانكليز كانت تخطط لوضع تطور مقاطعات المتصرفية خارج اطار الارتباط التبعي الوثيق بالسلطنة العثمانية[٩١]. فلم تعد الدبلوماسية التركية طليقة اليدين في اختيار المتصرف الا برضى تلك التوازنات، ولا كان الموظف التركي ـ في حال اختياره لحكم المتصرفية ـ حراً في عمله السياسي والعسكري والاداري. فهناك من جهة جملة من التوازنات السياسية الدقيقة في الداخل، ومن حركات العصيان والتمرد التي تهدف الى اجبار المتصرف على استشارة كبار المتنفذين الدروز، ومن جهة ثانية رجال الاكليروس الماروني الأعلى. ثم أنه برزت حقيقة تاريخية أخرى من خلال الممارسة العملية للدبلوماسية الفرنسية ـ الانكليزية ـ التركية تقوم على ربط تطور متصرفية جبل لبنان بتطور مدينة بيروت والمصالح التجارية فيها[٩٢]. وكان في هذا الربط مصلحة

---

٩١ ـ الوثائق، المجلد التاسع، ص ٨٠.

٩٢ ـ الوثائق، المجلد الحادي عشر، ص ١٣٢.

مشتركة من مواقع مختلفة للفرنسيين والانكليز والأتراك معاً. وتم خلال مرحلة المتصرفية تطوير مرفأ بيروت، وسوقها الرأسمالية، ووكالاتها المصرفية، ومحاكمها التجارية، وارسالياتها التبشيرية، وجامعاتها الأجنبية، بحيث بات من المتعذر رؤية أي انفصال بين تطور بيروت والمتصرفية المجاورة لها.

واذا كانت المصالح الاستعمارية في اساس دعم الفرنسيين والانكليز لدور بيروت المشار اليه، فان الفرنسيين كانوا يسعون لجعل بيروت، لا المتصرفية، قاعدة لرساميلهم في المنطقة ومرتكزا لمشروعهم السياسي فيها. وهذه السمة ناتجة عن طبيعة النظام الرأسمالي الذي يركز على دور المدن لا الارياف في تحقيق اي مشروع سياسي - اقتصادي. واما الاتراك فكانوا يطمحون من خلال تنشيط دور بيروت السياسي والاقتصادي والاجتماعي والعسكري الى ضبط تطور المتصرفية لزيادة نفوذهم. فأنشأوا لهذا الغرض ولاية بيروت عام ١٨٨٨ على غرار انشائهم ولاية صيدا في اواسط القرن التاسع عشر لمراقبة امارة جبل الدروز. ولكن الفرنسيين والانكليز عرفوا كيف يجعلون من مدينة بيروت مركزا اساسيا لنفوذهم في المنطقة ولتنشيط حركة واسعة من الجمعيات السرية فيها للمطالبة بترحيل الاتراك واعلان «الاستقلال» العربي المدعوم من الغرب الاستعماري. وفي هذا الاطار التاريخي العام يمكن ابراز اهم سمات العمل السياسي في المتصرفية منذ اعلانها ١٨٦١ الى حين زوالها في الحرب العالمية الاولى.

لقد كان للاتراك دور اساسي في ولادة هذا النظام اذ حاولوا الظهور بكل مظاهر القوة والقمع في معاقبة الذين كانوا وراء المجازر الدموية التي جرت عام ١٨٦٠، وفرض التعويضات على مسيحيي دمشق المتضررين، واعلان تنفيذ احكام الاعدام بالموظفين الاتراك الذين ساعدوا على تلك المجازر[٩٣]. وكان الهدف من كل ذلك احباط المخطط الفرنسي والحملة العسكرية التي ارسلت الى المشرق العربي تحت ستار «انقاذ المسيحيين فيه». فسياسة الاتراك كانت تهدف الى قطع الطريق على التدخل الاجنبي وحل المسألة لمصلحة النفوذ التركي. ولكن هذا النفوذ الذي كان تركيا في الظاهر، لم يكن ضمنا سوى مظهر من مظاهر النفوذ الاستعماري الفرنسي - الانكليزي - الروسي - البروسي - النمساوي.

فالقرار السياسي العثماني كان اسير توازن هذه القوى وكان يعبر عن مجموعة المصالح

---

٩٣ - الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحات ١٨ و ٢٩ و ٣٢ و٤٨ و٥٩.

الاوروبية في داخلها، ولم يكن بعض الزعماء الاتراك يتورعون عن الجهر بتمثيلهم للفرنسيين او الانكليز او البروسيين... وكانت هناك قناعة اوروبية مشتركة بأن اي تفرد لحل المشكلة سيقود الى صدامات دموية مع الدولة المتفردة، فكان هذا الاجماع على ترك الحل للاتراك انفسهم مع الضغط عليهم لانتزاع مكاسب جزئية في اطار ذلك الحل تضمن بقاء نفوذ الدولة الاوروبية المعنية تجاه من تحميهم في الداخل[٩٤].

وجاءت مسودة المشروع التركي المقترح لحل مشكلة الجبل في ٢١ آذار ـ مارس ١٨٦١ الذي تمت الموافقة عليه من جانب ممثلي الدول الاوروبية الخمس على الشكل التالي:

« ـ إقرار مبدأ فصل المسيحيين عن الدروز. وفي حال رفض السكان هذا المبدأ لا يجوز اكراههم على تبنيه بالقوة.

ـ العمل على اخذ مصالح المسيحيين في حاصبيا وراشيا ومرجعيون بعين الاعتبار.

ـ اقتراح بتقسيم الجبل الى ثلاث قائمقاميات: مارونية وارثوذكسية ودرزية توكل شؤون إدارة كل منها الى قيادات محلية، على ان تضم القائمقامية الدرزية مقاطعات الغرب (باستثناء بعض مناطق السكن الماروني فيها) والجرد والعرقوب والشوف والشحار وبعض المناصف. وتتكون قائمقامية الارثوذكس من الكورة وجوارها حيث السكن ارثوذكسي واما مناطق الجبل الاخرى التي لم تدخل في القائمقاميتين السابقتين فتشكل قائمقامية الموارنة ما عدا زحلة والمعلقة التي تلحق بوالي صيدا بالشكل الذي تتبع به القائمقاميات الثلاث هذا الوالي. وتقسم الاقضية الى مديريات، وتقسم هذه بدورها الى نواح.. وتكون المتصرفية في شؤونها التجارية وشؤون الاجانب تابعة لمحكمة بيروت، وتعتمد في قواها العسكرية على التجنيد والتطوع المحلي الطائفي بحيث تمثل كل طائفة بنسبة ٥ بالالف من سكانها، في حين يتولى العسكر التركي طريق الشام ـ بيروت، وتدفع المتصرفية ضرائب قد ترتفع الى سبعة آلاف كيس »[٩٥].

ولم يمر هذا المشروع التركي الاصلي دون تعديلات جذرية ولكن تم الحفاظ على روحيته في اطار متصرفية واحدة لا قائمقاميات ثلاث. فقد سجل المندوب الفرنسي في

---

٩٤ ـ الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحات ٨٨ ـ ٩٣.

٩٥ ـ الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحات ٥١ ـ ٥٨

اللجنة السيد بكلار اعتراضه على فكرة القائمقامية الارثوذكسية في الكورة تحت ستار من مبدئية صارمة «برفض تقسيم المسيحيين في المنطقة». وكان الهدف من ذلك اظهار المشروع الطائفي - الماروني بمظهر المشروع المسيحي الشامل في المنطقة تحت حماية فرنسية. وفي الوقت نفسه رفض المندوب الفرنسي فكرة فصل زحلة والحاقها بحاكم صيدا للسبب نفسه. وكانت الذريعة هنا انه اذا كان لا بد من «اعطاء ١٠ آلاف ارثوذكسي قائمقامية مستقلة، فليعط ٢٠ الف كاثوليكي قائمقامية خاصة بهم»[٩٦].

ويذكّر المندوب الفرنسي بمساوىء نظام القائمقاميتين، وما جرتاه من حرب اهلية، وضرورة دمجها في دولة مركزية واحدة بزعامة حاكم مسيحي. واما ملاحظات المندوب الانكليزي فكانت تنطوي على موافقة شبه اجمالية لمقترحات المندوب العثماني فؤاد باشا، مع بعض الاختلافات الهامشية على وضع الاراضي في مقاطعات الغرب والخروب وكسروان واقليم التفاح[٩٧]. وهذا يؤكد فعلا ان الانكليز كانوا يعملون على اساس ان هذه المنطقة ستكون من نصيب الفرنسيين، وانهم هم الذين يقررون مصيرها ووحدتها وشكل الحكم فيها ومجالسها بالاتفاق مع الاتراك. ومن خلال هذا التوجه العام كان يتم الضغط الفرنسي والانكليزي من اعلى المستويات على الاتراك ليعلنوا في ايار - مايو ١٨٦١ وحدة لبنان بزعامة مسيحية. ولكن الاتراك رفضوا رفضاً قاطعاً ان يكون ذلك الحاكم المسيحي من داخل لبنان، ومن الامراء الشهابيين بالتحديد[٩٨]. ولم يكن ذلك الحل ليزعج الفرنسيين الذين كان مشروعهم يهدف الى «حماية المسيحيين في كافة ارجاء سوريا»[٩٩]. ولم تكن لهم مصلحة في اغضاب الاتراك دفاعا عن امير شهابي او حاكم ماروني محلي. فالاساس كان تحقيق المشروع السياسي الفرنسي القاضي ببسط نفوذ الفرنسيين وتوظيف رساميلهم، لا في المتصرفية وبين موارنتها ودروزها فحسب، بل في الداخل السوري - العراقي برمته، انطلاقا من المتصرفية من جهة وبيروت من جهة اخرى. يضاف الى ذلك ان الفرنسيين كانوا عاجزين عن اختيار زعيم ماروني يرضى عنه الجميع «اذ يتعذر وجود رجل وطني ذكي مستقيم له سيطرة كافية لتسليمه زمام الادارة الجديدة... ولان مسيحيي لبنان عشيرة همجية بربرية عاجزة عن ادارة شؤونها بنفسها. فالاكليروس والزعماء والأرستقراطيون متشاحنون تتقد في نفوسهم

---

٩٦ - الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحات ٥٨ - ٦١.
٩٧ - الوثائق، المجلد الحادي عشر صفحات ٦١ - ٦٣.
٩٨ - الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحة ٩٣.
٩٩ - الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحة ٩٢.

نيران التباغض، وفلاحو الاقطاعية المارونية بكسروان ثائرون حالياً على زعمائهم اصحاب المقاطعة بحيث غدت المنطقة مسرحاً للجرائم المستمرة والقتل والاغتصاب »[١٠٠].

كما ان المشروع الانكليزي الذي حمله اللورد دوفرين للمفاوضات الدولية في بيروت والآستانة والذي ضم ١٧ نقطة كان يشجع الاتراك على لعب دور اكبر في القرار السياسي النهائي. فقد جاء في بنود هذا المشروع « سلامة كيان الامبراطورية العثمانية ـ جعل فوائد التدخل الاوروبي تشمل جميع مسيحيي سوريا ـ تطبيق مبدأ جمع كل طوائف الولاية وعناصرها المختلفة تحت حكم واحد بدلا من تفريقها... جعل الادارة في جبل لبنان على غرار سائر باشويات الولاية بحيث لا يستطيع الحاكم المسؤول ان يختبىء وراء مسؤولية احد مرؤوسيه في حالة عصيان.. تنظيم شؤون سوريا المدنية والمالية والعسكرية على وجه مخالف لسائر ولايات الامبراطورية.. مساواة المسيحيين سكان الايالة في نظر القانون بالمسلمين فيما يختص بامتلاك الاراضي وأداء الشهادة وغير ذلك.. تأليف جيش مختلط يجند من المسلمين والمسيحيين دون تمييز.. الغاء النظام الاقطاعي في كل انحاء الولاية.. تأييد اقتراح المسيو بيكلار بجعل جبل لبنان باشوية مع ابقاء حدوده القديمة وتولية باشا مسيحي عليه.. تمنح ضمانات عادلة للسكان غير المسيحيين الذين تتأثر مصالحهم بوجود سلطة مسيحية... »[١٠١].

يتضح من ذلك أن حدود « الصراع » الفرنسي ـ الانكليزي الذي كان يشجع زعماء الدروز والموارنة على الاقتتال لم تكن واسعة، بل كان هناك تفاهم شبه كامل على اعطاء افضلية التقرير في هذه المنطقة للرغبات الفرنسية بالتفاهم مع الاتراك.

وكان المشروع الفرنسي يهدف، بمباركة الانكليز الى اقامة سلطة مسيحية، في المتصرفية الواحدة ووطن قومي ماروني في المنطقة يكون منطلقا للمصالح الفرنسية فيها. على ان يقام في المقابل وطن قومي يهودي في فلسطين برعاية انكلترا وبمباركة فرنسية ـ اميركية.

وتمت ولادة المتصرفية بالشكل المعروف تاريخيا، فأعلن النظام الاساسي لتجربته العملية بتاريخ ٩ تموز ـ يوليو ١٨٦١ متضمنا سبع عشرة مادة نصت على الركائز الطائفية

---

١٠٠ - Blue Book No 8 No 252, nov. 15, 1860 — pp. 335 — 336.
نقلا عن احمد طربين: «أزمة الحكم في لبنان»، ص ٢٠٤.

١٠١ - نقلا عن طربين، المرجع السابق، صفحة ٢٠٩ ـ ٢١٠. — Blue Book. pp. 417-418.

التي لا تزال تتحكم بلبنان حتى اليوم، وهي:[١٠٢]

« (المادة الاولى): ـ يتولى ادارة جبل لبنان متصرف مسيحي ينصبه الباب العالي ويكون مرجعه اليه رأسا... وكل عنصر من عناصر سكان الجبل يمثله لدى المتصرف وكيل يعينه الكبراء والوجهاء في كل طائفة.

(المادة الثانية): ـ يكون للجبل كله مجلس ادارة كبير يؤلف من اثني عشر عضوا يتوزعون بنسبة اثنين لكل من الطوائف التالية: الموارنة والدروز والسنة والشيعة والأرثوذكس والكاثوليك. ويكلف هذا المجلس توزيع الضرائب والبحث في ادارة موارد الجبل ونفقاته وعليه تقديم آرائه الشورية في المسائل التي يعرضها عليه المتصرف.

(المادة الثالثة): ـ يقسم الجبل الى سبعة اقضية: الكورة وزحلة والمتن، والجهة الشمالية من لبنان حتى نهر الكلب، ما عدا الكورة والارض الكائنة جنوبي طريق الشام حتى جزين وجزين، واقليم التفاح... ويكون في كل من هذه المقاطعات مأمور اداري يعينه المتصرف ويختار من الطائفة الغالبة سواء بعدد نفوسها او بأهمية املاكها.

(المادة الرابعة): ـ يجب ان يكون هناك مجلس ادارة محلي في كل مقاطعة مؤلف من ثلاثة اعضاء الى ستة يمثل عناصر السكان ومصالح الملكية العقارية في المقاطعة ويلتئم مرة في السنة برئاسة مدير المقاطعة وبدعوة منه.

(المادة الخامسة): ـ تقسم الاقضية الى نواح، والنواحي الى قرى تتألف كل قرية منها من ٥٠٠ نسمة على الاقل، ويراعى في تقسيمها ما امكن الا تضم جماعات غير متجانسة (اي طائفيا) من السكان. ولا يكون للشيخ في القرى المختلطة شأن الا مع ابناء مذهبه.

(المادة السادسة): ـ الجميع متساوون امام القانون وتلغى كل الامتيازات الاقطاعية ولا سيا امتيازات المقاطعجية.

(المادة السابعة): ـ يكون في كل ناحية قاضي صلح لكل طائفة ومجلس

١٠٢ ـ أحمد طربين: «لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب». باب الوثائق، صفحات ٣٧٣ ـ ٣٨٠

قضائي ابتدائي في كل قضاء يؤلف من ١٢ عضواً بنسبة أثنين لكل طائفة من الطوائف الست المذكورة سابقاً، يضاف اليهم عضو من المذهب البروتستاني أو الاسرائيلي عندما يكون لاحد ابناء هذين المذهبين مصلحة او دعوى.

(المادة الثامنة):- اذا كان جميع الاطراف في الدعوى من طائفة واحدة حق لهم من حيث المبدأ ان يرفضوا القاضي لاختلاف مذهبه.

- ونصت المادتان التاسعة والعاشرة على الدعاوى الجنائية والتجارية والجزائية.

« (المادة الحادية عشرة): - كل اعضاء الحاكم ومجلس الادارة بلا استثناء، وكذلك القضاة ينتخبهم ويعينهم رؤساء طوائفهم بالاتفاق مع كبراء الطائفة، وتنصبهم الحكومة.

- « ونصت المواد ١١ و١٢ و١٣ و١٤ و١٥ على الجلسات وطرق المحاكمة والعلاقات بمدينة بيروت. ونصت المادة ١٦ على ضرورة رفع الضرائب الى ٧ آلاف كيس. والمادة ١٧ على ضرورة اجراء احصاء عام شامل للاهالي بلدة بلدة وملة ملة، ومسح كل الاراضي. واضيف الى هذا النظام بروتوكول ملحق تناول كيفية تعيين المتصرف ومدته ومركزه ورتبته. وكانت مدة عمل المتصرف بموجب ذلك النظام ثلاث سنوات ».

ولكن تغييرا أساسيا طرأ على هذا النظام بموجب التعديل الصادر في ٦ أيلول - سبتمبر ١٨٦٤،[١٠٣]، فباتت نسبة اعضاء مجلس الادارة على الشكل التالي: ٤ موارنة، و ٣ دروز، وارثوذكسيان، وكاثوليكي واحد، وسني واحد، وشيعي واحد، بالاضافة الى ماروني عن مديرية دير القمر المستقلة. وباتت أقضية الجبل سبعة هي التالية: الكورة، وبشري والزاوية، وجبيل وكسروان، وزحلة، والمتن، وجزين والتفاح، وجنوبي طريق الشام حتى جزين. كما نص النظام الجديد على حرمة الاماكن الدينية وعدم ملاحقة رجال الدين ما لم تطلب الاسقفية ذلك، (المادة ١٧). وبالمقابل «لا يجوز للاماكن الاكليريكية أن تجير من تتعقبهم النيابة العمومية، إكليريكيين كانوا أو من عامة الناس »، (مادة ١٨).

---

١٠٣ - الوثائق الدبلوماسية، المجلد الثاني عشر، صفحات ٣٣ - ٤٠.
وطربين: « المرجع السابق، الوثائق »، صفحات ٣٨١ - ٣٣٨.

ويتضح من هذا العرض السريع جدا ان النظام الاساسي للمتصرفية حمل مع تعديله اللاحق مشروعا سياسيا طائفيا لحكم مقاطعات المتصرفية دخلت معه الطائفية ـ حقوقيا وبشكل رسمي ـ كل جزئيات الدويلة الجديدة من أعلى المستويات حتى أدناها.

وهكذا تحققت مصلحة تركيا وانكلترا وفرنسا والقوى المحلية التابعة لها جميعاً بدرجات متفاوتة ولكنها مرضية. ولم تكن القيادات الطائفية المحلية التي لم تنل نصيبا كافيا (كالارثوذكس مثلا) قادرة على الاحتجاج ضمن توازن سياسي داخلي وخارجي لم يكن يعمل لمصلحتها، ولا سيما انها لم تكن هي نفسها ضمن مشروع سياسي استعماري يحميها. وسجلت المتصرفية مرحلة استقرار طويلة الامد كانت خلالها الرساميل الفرنسية والانكليزية تسعى جاهدة للسيطرة على مواردها وموارد المنطقة والسلطنة كلها. وارتفعت ارقام تلك الرساميل بشكل هائل، وحظي داود باشا منذ البداية بدعم انكليزي وفرنسي مشترك. وتم تكليف ضابط فرنسي هو الكابتن فان تدريب القوى العسكرية في المتصرفية يساعده ضباط فرنسيون وانكليز. وتشكلت هذه القوى عام ١٨٦٣ من ١٦٥ رجلاً منهم ١٢٨ من المشاة و٣٧ خيالاً. أما توزيعهم الطائفي فكان كالتالي: ٤٠ درزياً، و٥ أرثوذكسيين، وسنيان، و٢٦ كاثوليكياً، و٩٢ مارونياً ويذكر المدرب الفرنسي في تقاريره المستمرة الى حكومته « ان الضباط المحليين والجنود بدأوا يتكلمون اللغة الفرنسية، وان بعض العسكريين الدروز بالذات أخذوا بتعلم هذه اللغة.. وأنه منع محاولات كثيرة لزيادة النفوذ الانكليزي داخل هذه القوى العسكرية »[١٠٤].

وكانت هذه « الانجازات » طبعاً مدعاة اعجاب من حكومته به فأرسلت تثني عليه وتشدد على ضرورة تدريب قوى أكبر وتعليم اللغة الفرنسية واساليب القتال على النمط الفرنسي. وكان واضحا أن الانكليز لم يكونوا يشددون على زيادة حصتهم في هذا المجال كما انهم لم يعترضوا عام ١٨٦٤ على تعديل نسبة اعضاء مجلس الادارة الذي بات تمثيل المسيحيين معه ٨ من أصل ١٣ ، منهم ٥ موارنة، أي أكثر من نسبة ثلث المجلس. وقد ترسخ هذا الوضع طوال المرحلة اللاحقة فأقر مبدأ رفع زيادة القوى العسكرية الطائفية المحلية، وتجنب الاستنجاد بالجيوش العثمانية، ومنع تدخلها. ورفعت نسبة التمثيل الطائفي من ٥ بالالف الى ٧ بالالف تبعا لعدد السكان، فكان نصيب الموارنة ١١٩٧ عسكريا من مجموع قدره ١٨٤٠ رجلا، وأما الباقون فكانوا ٢٠٤ أرثوذكسيين، و١٣١ كاثوليكياً، و١٩٦ درزياً، و

---

١٠٤ ـ الوثائق، المجلد الحادي عشر، صفحات ٣٠٤ ـ ٣٠٥ و ٣٩٥ ـ ٣٩٧ ـ ٤٢٧.

٦٣ شيعياً، و ٤٩ سنياً، اي ان المسيحيين كانوا ١٥٣٢، اكثر من ثلثيهم موارنة، بينما كان المسلمون ٣٠٨، أكثر من ثلثيهم من الدروز[١٠٥].

ولسنا في مجال ابراز هذه الاحصاءات على مستوى الادارة ومجلس الادارة (أي المجلس التمثيلي) والمؤسسات الاخرى التي افرزتها المتصرفية، بل نوّد ان نؤكد أن جميع المؤسسات التي نشأت في كنف المتصرفية كانت مؤسسات طائفية بالضرورة، وانه كانت هناك أفضلية طائفية لمصلحة الموارنة بشكل خاص، ومصلحة المشروع الفرنسي المزمع تحقيقه في المنطقة بشكل عام. وبناء على هذه الخلفية النظرية لدور الطائفية في استكمال المشروع الفرنسي يمكن جمع الاحصائيات التي تثبت الهيمنة المارونية ـ الكاثوليكية على كافة المستويات. وبالمقابل فان المشروع الفرنسي كان ينطوي، من حيث هو مشروع استعماري يحمل معه رساميل وسلعا ومصارف ومؤسسات تجارية وغيرها، على اشكال من العلاقات الرأسمالية الجديدة التي انخرطت فيها القوى المارونية والكاثوليكية بالدرجة الاولى. ويعود الفضل في ذلك الى الدور الهام الذي لعبته الارساليات الاجنبية وجامعاتها ومدارسها والمدارس الملحقة بها محليا. وقد جاء نمو القطاع الخاص الذي يضم مجالات متنوعة من المشاريع التجارية والمالية والصناعية والخدمات وغيرها يساعد على فرز طائفي آخر في اطار ذلك المشروع، فازدادت اعداد الموارنة والكاثوليك العاملين في هذه المشاريع، بينما ظلت اعداد العاملين فيها من سائر الطوائف، ولا سيما المسلمين، ضئيلة جداً. وهكذا ترسخ دور فئات واسعة من الموارنة والكاثوليك في القطاعين: العام، أو قطاع مؤسسات دويلة المتصرفية، والخاص، او القطاع التابع للرساميل الخارجية وأكثرها فرنسية وانكليزية. وكانت نتيجة تلك الهيمنة موارد وفيرة للعاملين في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والتربوية والعسكرية والادارية وغيرها. وبرزت دويلة المتصرفية كما لو كانت بالفعل نظاما مارونيا خالصا. ولم يتورع بعضهم عن تسميتها «العصر الذهبي للموارنة»[١٠٦].

بعض الاستنتاجات:

يلاحظ ان الطائفية لم تكن في اطار النظام المقاطعجي طائفية متفجرة بالرغم من كونها طائفية بنيوية أفرزها نظام الملل العثماني ووجدت تعبيراتها في كل المجالات الاجتماعية.

---

١٠٥ ـ الوثائق الدبلوماسية، المجلد الثاني عشر، صفحات ٢١٩ ـ ٢٢٠.

١٠٦ ـ بطرس ضو: «موارنة الغد على ضوء تاريخهم»، محاضرة ـ شباط ـ فبراير ـ ١٩٧٧.

أي أن الزعيم العائلي المقاطعجي كان يجند القوى الفلاحية الخاضعة له من جميع الطوائف في صراعات مقاطعجية مستمرة مع القوى المناوئة، ولكن هذا الواقع حمل معه نتائج سلبية بالغة الضرر على القوى المنتجة الفلاحية، ولا سيما المسيحية. فالقوى القمعية التي كانت تثبت هيمنة الزعيم المقاطعجي قوى طائفية بالضرورة، سواء أكانت درزية أو سنية أو شيعية محلية، أو قوى نظامية عثمانية اسلامية. فنظام التجنيد الاجباري العثماني يعفي القوى المسيحية من الخدمة العسكرية والمشاركة في القتال لقاء دفعها ضرائب عن رؤوسها واراضيها. وقد سمح هذا الواقع بزيادة أعداد القوى الفلاحية المسيحية وتقليص اعداد القوى الاسلامية. ولعبت الحروب المستمرة دورا أساسيا في ذلك التقليص، وكان لا بد من استخدام القوة والارهاب لتثبيت سيطرة مقاطعجية اسلامية - درزية بالدرجة الاولى - ذات كثافة سكانية ضعيفة، على قوى فلاحية منتجة ذات انتماء طائفي مسيحي ماروني بالدرجة الاولى.

وكان ذلك الارهاب يقود الى مزيد من التأزم بعد أن بدأت الكنيسة ورهبانيتها تخطو منذ مطالع القرن الثامن عشر خطوات واسعة نحو التنظيم بدعم فرنسي مباشر. فكانت املاكها تتزايد باستمرار من جراء ذلك التنظيم، وبفعل توظيف يد عمالية رهبانية مجانية، ومشاركة الرهبان في العمل الحرفي، وتوفير النقود لشراء أراضٍ جديدة. كما ان الامراء وجميع المقاطعجيين شاركوا بسخاء في منح الرهبان أراضي واسعة وتقديم كل عون للارساليات الاجنبية العاملة في مناطقهم وتنشيط المدارس التابعة لهم. ولم تكن هذه التدابير، في مرحلة القوة المقاطعجية الكبيرة، تشكل أي خطر جدي على مصالح المقاطعجيين بل كانت تمدهم بدعم اضافي مادي ومعنوي في الداخل والخارج، وتحسن علاقاتهم بالقناصل الاجانب الذين اكثروا لهم الهدايا وكالوا لهم المديح.

ولكن هذا الواقع سيتحول بعد مدة الى ازمة طائفية تمتد من رأس الهرم السياسي المسيطر حتى أدنى المستويات الفلاحية للانتاج. فالصراع الشهابي للتفرد بحكم الامارة جعل القوى المقاطعجية الدرزية تلعب الدور الاساسي في حسم الصراع لمصلحة أحد الامراء الشهابيين. وكانت الزعامات المقاطعجية المارونية تلعب دور الحليف للزعامات الدرزية وتحالفاتها الشهابية. وقد استمر هذا الدور حتى نهاية الربع الاول من القرن التاسع عشر حين بطش بشير شهاب ببشير جنبلاط، وكان آل الخازن يدعمون الشيخ الجنبلاطي، ففرض عليهم خوة كبيرة وحرمهم من الوظائف طوال مدة حكمه المديدة.

واما حكم الامير يوسف الشهابي واولاده، وما رافقه من ازدياد نفوذ المدبرين الموارنة، فقد اتسم بسعي الامراء الشهابيين الى البطش بالعائلات المقاطعجية المسيطرة، وهي عائلات شيعية ودرزية بالدرجة الاولى. وهكذا تم القضاء على نفوذ آل حمادة في جبيل والبترون والزاوية والكورة، فتحررت القيادات المارونية الدينية والمدنية من سيطرتها التي دامت مئات السنين. وبدأ الامير الشهابي يقيم توازناته السياسية على أساس الدور المتزايد لتلك الزعامات. فأصبحت جبيل مركز انطلاق الأمير الشهابي للوصول الى حكم الامارة في دير القمر. وبات الامراء الشهابيون يعينون ابناءهم وانسباءهم في غزير وجبيل والبترون والكورة لضبط هذه المناطق التي كانوا ينالون التزامها بصورة دائمة من والي طرابلس الذي كانت سلطته الفعلية تتقلص باستمرار، وانتهي بها الامر الى ان عجز ثلاثة ولاة عن تسلم مركز الولاية عام ١٨١٢ . وكان القضاء على نفوذ آل حمادة حلقة من سلسلة طويلة لضرب نفوذ الزعامات المقاطعجية الشيعية في جبل عامل. وقد بدأ منذ العام الاول لانتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين. وكذلك كان القضاء على نفوذ الحماديين خطوة على طريق تصفية نفوذ الزعامات المقاطعجية الدرزية طوال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر، خطوة على طريق تصفية نفوذ العائلات المقاطعجية السنية، ولا سيا العائلة الشهابية، عبر الصراع المستمر على خلعة الامارة.

وما كانت هذه التبدلات المقاطعجية ذات الوجه الطائفي الواضح لتبقى دون نتائج مباشرة تصب في مصلحة الزعامات المقاطعجية المسيحية، ولا سيا المارونية، دينية كانت أم مدنية. فكل تقلص لنفوذ عائلة مقاطعجية اسلامية كان يرافقه ازدياد ملحوظ في نفوذ المقاطعجية المارونية. ولكن ازدياد ذلك النفوذ اقتصر في المرحلة الاولى على الناحية الاقتصادية وبقي حجم التمثيل السياسي ضعيفا في اطار التوازنات الطائفية المحلية، اذ بقي أقطاب تلك التوازنات ذوي انتاء اسلامي واضح، درزي بشكل خاص. وقد ساعد هذا أيضا على مزيد من التأزم والصراع والتصفيات وهدم المنازل واحراقها وقطع الاشجار وغـير ذلك من الامور. وكان ذلك التأزم ينعكس بالضرورة على القوى المنتجة، وهي قوى مسيحية بالدرجة الاولى، فتتحمل نتائج ذلك الدمار وما يرافقه من زيادة في حجم الضرائب والبلص ومساوىء جبايتها. وكانت العائلات المقاطعجية الصغيرة تتأثر أيضا بشكل مباشر بذلك الصراع، لانها كانت تلتصق وجماهير الفلاحين بالارض والانتاج. وكثيرا ما قامت انتفاضات الفلاحين بقيادة ابناء هذه العائلات الصغيرة (آل حاطوم والقنطار و العيد و ابو علوان و الصواف..)، كما أن قوى مقاطعجية كبيرة كانت تستغل هذه الانتفاضات وتشجعها

لتحقيق مصالحها الذاتية في عزل الامير الحاكم والحلول محلّه.

وحملت مطالع القرن التاسع عشر وأواسطه أشكالا متزايدة من العنف، والتدمير، والتقتيل، وزيادة الضرائب التي ارتفعت بشكل جنوني، وتحطيم كثير من الزعامات المقاطعجية المسيطرة وكلها زعامات مقاطعجية اسلامية. ونشطت الارساليات لتنصير رأس الهرم السياسي الشهابي المسيطر والتدخل المباشر في قرار الامير السياسي، حتى ان الاب ريلو (Rillo) اليسوعي كان بمثابة المستشار الخاص للامير بشير الثاني.

وهكذا بات التأزم الاجتماعي مقرونا بالتأزم المقاطعجي والتأزم الطائفي وزيادة دور المدبرين ورجال الدين والرهبانيات. وكان نفوذ الامير الشهابي حتى الثلث الاول من هذا القرن بديلا للتسلح الطائفي. فالامير الحاكم ذو الانتماء المسيحي السري أو العلني، العامل على زيادة نفوذ الاكليروس الماروني والرهبانيات واملاكها، يبطش بجميع القوى المقاطعجية الاسلامية المناوئة له. وكان في ذلك ضمانة أكيدة للترقي الطائفي للزعامات المارونية. وكان الأمير الحاكم صاحب السلطة الفعلية والمطلقة في حدود امارته التي توسعت كثيراً بالوارثة والالتزام. وباتت مقاطعات السكن الماروني جزءاً أساسياً منها. وكان بامكان الأمير الشهابي الحاكم أن يستقدم عساكر السلطنة للبطش بالخصوم المناوئين، فتأمنت قوى عسكرية خارجية قادرة على حسم الصراع لمصلحة الأمير وتحالفاته السياسية دون حاجة الى تسليح أنصاره من الطوائف المسيحية.

وكانت تدابير الحكم المصري اكثر جذرية وافادة مباشرة لمشروع ترقي الزعامات المارونية ولا سيما اكليروسها الاعلى. فإعلان حرية العبادة، والمساواة، وتنظيم الضرائب، كانت كلها تحد من تسلط القوى الدرزية القليلة العدد على جماهير الفلاحين المسيحيين التابعين لهم. وكانت هذه القوى الدرزية عرضة للتجنيد الاجباري في حروب ابراهيم باشا المستمرة داخل الولايات السورية، ولا سيما حروبه مع النصيريين وفي فلسطين وجبل الدورز. ولقي مشروع التجنيد الاجباري الذي قام به ابراهيم باشا ترحيبا حارا من جانب القوى المسيحية - وهي كثيرة العدد - ورفضا قاطعا من جانب القوى الدرزية، وهي الأقلية. وزاد هذا الواقع في تأزيم أحوال القوى الدرزية اذ وصفها وجهاً لوجه مع عساكر ابراهيم باشا كقوى عاصية تساعد على تهديم هيبته أمام الجماهير الخاضعة له. ولذا اشتد البطش بها بالرغم من الخسائر الفادحة التي لحقت بعساكر المصريين والقوى التي جندوها من المحليين. وهكذا

زادت تدابير الحكم المصري الأوضاع المتفجرة سابقاً منذ فترة حكم بشير الثاني تأزماً فوق تأزم.

وكان استخدام القوى المارونية لمحاربة العصاة المحليين يعني زيادة الحقد الطائفي عليها. وقد امتد ذلك الحقد ليشمل الشيعة والنصيريين والدورز على السواء. وتبعا لنمط الانتاج الزراعي السائد الذي يجعل من الزعيم العائلي المقاطعجي زعيما طائفيا أيضا، فان الصدام مع العصاة لم يكن يقتصر على قياداتهم بل كان يشمل أبناء الطائفة على امتداد المناطق التي تسكنها. فتمرد جبل الدروز على ابراهيم باشا ما كان ليقود الى رفض دروز الامارة الشهابية المشاركة في قمع اخوانهم في جبل الدروز فحسب بل الى تكتيل دروز الامارة كذلك لمواجهة الحكم المصري والانخراط العملي في الصراع معه. وبرز موقف الموارنة من الحكم المصري وكأنه موقف معاد من دروز الامارة بالدرجة الاولى. وكثيرا ما كان يتفجر الصراع الفوري في بعض مناطق السكن المختلط بين الدروز والموارنة بسبب التأزم الاجتماعي - الطائفي الذي أرسى دعائمه الحكم المصري. وكان كل انتصار لعساكر المصريين على الدروز يؤدي الى تأزم جديد في الوضع الداخلي. فالقوى المارونية تشارك في ذلك الانتصار مرغمة أو بملء رضاها، وأي تعبير عن فرحتها بذلك الانتصار لا بد ان يورث حقدا طائفيا محليا. والعصيان في جبل الدروز يقود الى عصيان في حاصبيا وراشيا وغيرها من قواعد السكن الدرزي. والقوى المحلية التي تفرض سيطرة الامير الشهابي على تلك القواعد بسبب انشغال العساكر المصرية في الخارج قوى مارونية وأما مهمتها فقمع العصيان الداخلي، ومراقبة دروز الامارة ورصد تحركاتهم، وقطع الطريق بين حوران وجبل الدروز، والقيام بتدابير انتقالية تنبع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه (حرق القرى وبلص السكان و قطع الاشجار وجمع مغانم الحرب). وهكذا يمكن التأكيد بأن خوض بشير الثاني وابراهيم باشا الحرب مع الدروز كان بالاعتماد على عساكر المصريين من جهة، والعساكر الموارنة من جهة أخرى.

وكان الحكم المصري يعود في نهاية الاصطدامات وما تخلّفه من نتائج سلبية شديدة الانفجار على الصعيد الطائفي إلى المطالبة بجمع السلاح وزيادة الضرائب والتجنيد الاجباري للمشاركة في حروب خارجية[١٠٧]. ولكن جمع السلاح وفرض التجنيد الاجباري مجدداً

---

١٠٧ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٣٨٢ - ٤٤٥.

كانا مهمة شبه مستحيلة. فقد رفضت كل الطوائف تسليم سلاحها، وطالبت بالغاء السخرة، والتجنيد الاجباري، والغاء ضريبة الفرضة. واشتد العصيان في كافة المناطق (طرابلس ودمشق ونابلس وبلاد العلويين وحاصبيا وراشيا وعكا...) وبدا كأن هناك « حلفا طائفيا » غير معلن بين هذه الطوائف للمطالبة بترحيل المصريين. وكانت تقارير القناصل الفرنسيين تشير الى استعداد اللبنانيين لحمل السلاح من أي مصدر أتى، وهي اشارة واضحة الى التأزم الاجتماعي - الطائفي وتزايد الحقد والبؤس والاستعداد للقتال بعد سلسلة من الصراعات الدموية ذات الوجه الطائفي الواضح. وجاء الانزال الانكليزي في جونية، بمباركة ضمنية من الفرنسيين الذين تبنوا موقف المتفرج، يزيد في ذلك التأزم. فقد وزعت آلاف قطع الاسلحة والذخيرة والاموال، ولم يكن بالامكان تصور « هدوء واستقرار » مع كل ذلك السلاح الذي كان الانكليز والفرنسيون يوزعونه بكرم منقطع النظير. وكانت قيادة الصراع طائفية - طبقية واضحة، فالاكليروس الماروني يتزعم القطب الاول الى جانب عدد كبير من المقاطعجيين الموارنة، وكبار المقاطعجيين الدروز، ولا سيا آل جنبلاط يتزعمون القطب الثاني. وكان هذان القطبان يجدان امتدادهما الخارجي في الفرنسيين والانكليز والاتراك معا. وهكذا دخلت الطائفية في صلب المشاريع الاستعمارية على قاعدة من النظام المقاطعجي السائد الشديد التأزم على كل المستويات. ولذا لم تكن تلك الطائفية مجرد طائفية بنيوية تنبع من تقسيم نظام الملل العثماني، بل كانت مؤشرا على تفجر ذلك النظام وانفلات بعض جوانبه لاقامة أوطان قومية طائفية تعتبر ركائز لمشروع سياسي استعماري خارجي. وليس من قبيل الصدفة أن يبدأ ذلك المشروع عام ١٨٤٠ مع مؤتمر لندن بالذات وما نتج عنه من سقوط محمد علي وترحيله من سوريا ومنع اقامة سلطة عثمانية قوية فيها تمهيدا لتنفيذ ذلك المشروع. وهكذا تحولت الطائفية الى شكل اجتماعي متفجر بسبب التأزم الشديد الذي رافق ظروف النصف الاول من القرن التاسع عشر، سواء في مقاطعات الامارة أو على صعيد السلطنة ككل. وكان انخراطها في المشروع السياسي الاستعماري للمنطقة سبباً أساسياً في تحولها الى ذلك الشكل المتفجر الذي قاد الى صدامات عام ١٨٦٠ وولادة نظام المتصرفية.



الفصل الرابع

الصدامات الدموية المقاطعجية في مرآة النظام الضرائبي العثماني والمصالح الحقيقية للقوى المنتجة في الإمارة الشهابية



مَـــدْخل

النظام المقاطعجي، كأي نظام سياسي يحمل سمات طبقية واضحة، هو بالضرورة مولّد بطبيعته للصدامات الدموية العنيفة بين القوى المنتجة والقوى القمعية المسيطرة من جهة، وفي داخل القوى المسيطرة نفسها من جهة أخرى. ويعود ذلك الصراع الحتمي الى نمط الانتاج القائم على ملكية الارض، سواء بالتصرف او بالملك الخاص، وبعلاقات العمل وتوزيع الارباح والانتاج وغيرها. ولذا فان تاريخ المقاطعات التي تجمعت في كل حكم مركزي منذ بداية العهد العثماني باسم الامارة المعنية، ثم باسم الامارة الشهابية، هو تاريخ ذلك الصراع الدامي للسيطرة على ملكية الارض وانتاجها، وعلى القوى العاملة عليها، وتسخيرها في اطار ذلك الصراع المقاطعجي الذي يتخذ احياناً اسم «الغرضيات» أو «العاميات»، ويتخذ احياناً أخرى اسم الأشكال القبلية، ولا سيا العائلية، كالصراع القيسي ـ اليمني، أو الجنبلاطي ـ اليزبكي، أو الشقراوي ـ الصمدي، أو الهلالي ـ الأعور.. وصولاً الى الصدامات الجزئية العائلية في كل قرية تقريباً.

وبناء على نمط الانتاج المسيطر منذ مئات السنين والقاضي باعتبار الارض مصدر الانتاج الاساسي وارتباط انواع معينة من الحرف والتجارة بذلك الانتاج بأشكال مختلفة حتى القائمقاميتين، بل الى فترة طويلة بعدها، فإن العلاقات الانتاجية وما يتبعها من علاقات توزع العمل والثروة والارباح والملكية وما تفرزه من علاقات سيطرة وصراع على النفوذ، كانت تجد كامل تفسيراتها في ذلك النمط الذي يطلق عليه اسم نمط الانتاج الآسيوي.

فالنظام المقاطعجي المسيطر في مقاطعات الامارة كان صورة مصغرة عن النظام العثماني السائد الذي يندرج في اطار نمط الانتاج الآسيوي. ولكن لهذا النظام المقاطعجي بعض

السمات الخاصة بحكم تمركزه في مناطق جبلية وعرة المسالك بحيث لم يكن في وسع الدولة المركزية التدخل المباشر في الانتاج عبر تنظيم الري والسدود وغيرها، فكانت تترك التجمعات السكانية تتعايش في جبالها دون ان تتدامج. وقد لعبت الطائفية دوراً اساسياً في ذلك التساكن فكانت الاحياء تنغلق على نفسها طائفياً في بعض القرى دون أن تقيم علاقات تكامل اقتصادي او اجتماعي مع الاحياء الاخرى. ولم يكن حتمياً ان تكون تلك الاحياء من أديان مختلفة، فقد كانت تنقسم احياناً داخل الدين الواحد أي بين دروز وسنة وشيعة ونصيرية... أو بين موارنة وروم ارثوذكس وروم كاثوليك...

ولكن المتتبع لتطور المقاطعات في ظل الامارة يلمس بوضوح اثر المعنيين والشهابيين في تكتيل اسر مقاطعجية في احلاف سياسية تجمع الزعامات المقاطعجية برمتها، بمعزل عن انتمائها الديني او السكني. فقد كان الحلف يوحّد صفوف المقاطعجيين في معارك سياسية ذات وجه اجتماعي ـ سياسي ـ اقتصادي ينبع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه وسعي المقاطعجيين للسيطرة والتفرد بالنفوذ. ونادراً ما كانت الاختلافات الدينية تحول دون التعاون بين المقاطعجيين من جميع الطوائف. فالصراع المقاطعجي بطبيعته صراع سياسي ـ اقتصادي يتجاوز المظهر الطائفي الى الحزبيات او الغرضيات المقاطعجية المصلحية التي كانت تصل الى جميع افراد العائلات المقاطعجية، امراء وشيوخاً ومقدمين من مختلف الطوائف، وتتدرج منها الى ادنى طبقات المجتمع حيث كانت المنازعات المقاطعجية تعبيراً عن الصراع القومي بين الزعماء ينجرّ اليه الفلاحون دون وعي سياسي منهم لجوهر ذلك الصراع الذي يؤدي الى افقارهم اكثر فأكثر «وكأنه كتب على الفلاحين ان يدفعوا دوماً ثمن صراع القوى المسيطرة عليهم» حسب تعبير انجلز.

وليس بمقدورنا هنا استعادة مقالتنا «بعض السمات الاساسية لتطور النظام المقاطعجي اللبناني»[١] التي نعتبرها ملتصقة عضوياً بدراسة «المسألة الطائفية في لبنان»، ولذلك فإننا سنحاول رصد بعض الخصائص التي ترتبط مباشرة بالجانب الاجتماعي ـ الضرائبي.

فالمقاطعجي هو اساساً جابي الضرائب، وهو ينتسب حكماً الى احدى العائلات المقاطعجية الكثيرة التي لعبت دوراً شبه ثابت فوق مقاطعات معينة. ولذا لم تكن هناك أية إمكانية لتعيين جابي ضرائب يستطيع جبايتها باستمرار من أية مقاطعة من مقاطعات

---

١ ـ راجع مقالتنا «بعض السمات الاساسية للنظام المقاطعجي اللبناني»، مجلة كلية الآداب في الجامعة اللبنانية ـ العدد الاول ١٩٧٥، صفحات ٣٧ ـ ٧٥.

الامارة او التابعة لولايات صيدا وطرابلس ودمشق خارج تلك الاسر المقاطعجية المسيطرة. وقد جرت عدة محاولات لاقامة متسلمين من الاتراك او الاكراد أو غيرهم، ولكنها كانت تفشل دوماً ويعود المقاطعجيون القدماء لجباية ضرائب مقاطعاتهم باشراف الامير الحاكم والولاة المجاورين. ومن هنا نشأ حق الوراثة، في جباية الضرائب لهؤلاء المقاطعجيين اذ تميزت الاسر المقاطعجية بسمتين اساسيتين رافقتاها حتى الزوال هما الاستقرار السياسي كأسر حاكمة، والاستقرار السكني في منطقة معينة تجبي ضرائبها فتتجاوزها احياناً زمن القوة ـ وتتقوقع فيها زمن الهدوء. وأما الوجه الطائفي فنادراً ما كان يحول دون التحالفات السياسية المقاطعجية لأن الأسر المقاطعجية كانت تتصارع وتتحالف وفق مصالحها الاقتصادية والسياسية الناتجة اصلا عن سيطرتها كأسر حاكمة مستقرة في مقاطعة معينة تعود اليها ولو بعد نفيها عنها عشرات السنين. ونذكّر هنا بنماذج عودة فخر الدين الثاني الى امارة اجداده بعد سن الرشد، او عودة المشايخ الجنبلاطيين الى مقاطعات سيطرتهم بعد سقوط بشير الثاني، او تحالفات بعض الاسر المقاطعجية الدرزية الى جانب الامير حيدر الشهابي في عين دارة ضد محمود بوهرموش الدرزي، أو تحالف آل الخازن الى جانب بشير جنبلاط عام ١٨٢٥ ضد الامير بشير الشهابي وكيف نكّل بهم في الفترة اللاحقة وحرمهم من اية وظائف في ادارته.. والامثلة كثيرة جداً في هذا المجال مما يؤكد طبيعة التحالفات السياسية التي تتجاوز الاطر الطائفية على اساس مصالحها الخاصةكأسر مقاطعجية مسيطرة.

لقد كان المقاطعجي اذاً محدد المهات، فهو زعيم عائلة مقاطعجية لها سيطرة تاريخية على مقاطعة معينة من زمن طويل عبر التسلسل الوراثي، وهو الذي يكفل جباية الضرائب المفروضة في تلك المقاطعة ويتعهد بنصرة الامير الحاكم والولاة زمن الحرب. وكان التسلسل العائلي الوراثي في اساس انتقال الزعامة من مقاطعجي الى آخر في العائلة الواحدة الى حين انقراض ابنائها الذكور. ولم يكن الانتقال الوراثي بالضرورة من الاب الى الابن البكر، فلكل فرد من افراد الاسرة المقاطعجيه الحق بأن يطالب بزعامة العائلة ويقيم تحالفات مع جماعات قوية داخل اسرته وخارجها، وبأن يطالب الوالي بمنحه الامارة، او يطالب الامير بمنحه زعامة المشيخة لقاء مبلغ معين من المال. فالتحالفات ودفع الضرائب والقدرة الذاتية والهدايا والرشوة والسيطرة العسكرية سمات اساسية في النظام المقاطعجي، لأن الفرد المقاطعجي لا يمثل شخصه بل اسرة لها تاريخها واستمراريتها في السيطرة على مقاطعة معينة. وافراد هذه الاسرة يحملون القاباً متوازية داخل عائلتهم الواحدة ولا يجوز لاحدهم ان يتقدم على الآخر، وجميعهم أمراء أو مشايخ أو مقدمون.. والمقاطعجي يرتكز أساساً على

نفوذه داخل عائلته لأن من فقد ذلك النفوذ فقد شرطاً اساسياً، بل رئيسياً، من شروط القدرة على الاستمرار في المنافسة. وجاءت الطائفية تمنح هذا الدور العائلي امتداداً خارج اطار العائلة الى حدود زعامة الطائفة على قاعدة شروط الهيمنة داخل العائلة. وهكذا زاد تأزم وضع الزعامات المقاطعجية بحيث كان على من يتمتع بشروط الزعامة العائلية المقاطعجية ان يسعى لزعامة الطائفة التي ينتمي اليها فتصبح له ركائز هامة في مختلف مناطق سكنى تلك الطائفة. وبقدر ما كانت هيمنة هذا الزعيم المقاطعجي تزداد عائلياً وطائفياً، كانت حدة الصراع المقاطعجي معه تزداد، سواء داخل العائلة أو داخل الطائفة أو داخل التحالفات السياسية المقاطعجية التي يشكل نفوذه خطراً مؤكداً عليها. وكانت هذه الحدة في الصراع تمثل الى حد كبير احدى الحلقات الرئيسية للصدامات المقاطعجية المستمرة قبل الفتح العثماني وبعده.

فالصدامات المقاطعجية لم تكن وليدة المرحلة الشهابية أو القرن التاسع عشر بل كانت تعود الى مئات السنين قبلها، وترتبط ارتباطاً وثيقاً بالنظام الضرائبي والسياسي ونمط الانتاج والعلاقات الانتاجية المسيطرة. ولكن اهمية المرحلة الشهابية تكمن في انها شهدت تصفيات عنيفة وشبه مستمرة للهرم المسيطر داخل العائلات المقاطعجية، ابتداء من مقتل اول امير شهابي مسموماً في حاصبيا، الى تصفية الأمراء من آل علم الدين في عين دارة، الى صراع الامراء الشهابيين على خلعة الامارة، الى مقتل الامير يوسف في عكا والتنكيل بأبنائه واحفاده، الى مقتل الشيخ بشير جنبلاط في عكا، الى المجزرة الدموية الرهيبة التي نفذها الامير بشير الثاني بحق الزعامات المقاطعجية المناوئة له، الى مشاركة السلطات العثمانية في تصفية كثير من الزعامات المقاطعجية بعد حوادث ١٨٦٠ ... الخ.

ويؤكد هذا المسلسل بوضوح ان النظام المقاطعجي السائد كان بطبيعته مولداً للصدامات الدموية من اجل السيطرة والتفرد بالنفوذ واستغلال القوى المنتجة. واذا كانت الصدامات قد اودت بحياة عدد كبير من المقاطعجيين، فإنها لعبت هي نفسها دوراً اساسياً في تدمير القوى المنتجة عبر حرق القرى، واتلاف المزروعات، ومصادرة الانتاج والماشية، وكافة أشكال البلص والسخرة والضرائب. وقد دفعت القوى الجماهيرية الفلاحية المنتجة غالياً ثمن تلك الصدامات الدموية بين المقاطعجيين أو لدى صراعهم مع الولاة والسلطنة الذي كان يؤلف حلقة الربط الخارجي لتلك الصدامات، دون أن تكون لها القدرة على تلافي أخطار تلك الصدامات.

وسنحاول هنا رصد آثار تلك الصدامات على المستوى المقاطعجي المسيطر من جهة، وعلى مستوى القوى المنتجة من فلاحين وحرفيين ورعاة وغيرهم من جهة اخرى، وذلك في اطار النظام الضرائبي الذي كان السبب الأساسي لتفجّر تلك الصدامات. فلم يكن المقاطعجي سوى جابي الضرائب التي سبّبت تأزيم وضع القوى المنتجة، وصغار المقاطعجيين وكبارهم، والامير الحاكم، والوالي، والسلطنة التي كانت في حاجة ماسة مستمرة لجبايتها.

النظام الضرائبي العثماني كمفجر رئيسي للصدامات:

نقدم هنا بعض النماذج الضرائبية التي استطعنا الحصول عليها من مصادر متنوعة بسبب غياب الاحصائيات العلمية الدقيقة خلال هذه الفترة. فالارقام المقدمة هنا تحمل فقط قيمة تقريبية لا يجوز الاعتماد عليها كحقائق ثابتة. ولكن هذه الاحصائيات تبقى ذات أهمية قصوى في رسم صورة للوضع الضرائبي وتطوره خلال حكم الامارة الشهابية وبعدها. كما توضح هذه الارقام نسبة ما كانت تفرضه الدولة العثمانية وما كان يجبيه المقاطعجيون من القوى المنتجة الخاضعة لهم. لأن جباية الضرائب كانت ركيزة اساسية من ركائز السيطرة المقاطعجية.

« ففي عام ١٧١٧ كانت ولاية صيدا تدفع ٤٥٠ كيساً يضاف اليها ٥٠ كيساً للضباط المحليين مما يجعل المجموع خمسماية كيس. لكن الجباية كانت تصل الى ٧٠٠ كيس. فأمير الدروز، أي الامير الشهابي، يدفع لوالي صيدا ١٥٠ كيساً التزام المناطق الممتدة من كسروان حتى الشوف. وزعماء المتاولة (أي الشيعة) يدفعون ٨٥ كيساً عن بلاد بشارة وسهل صور. كذلك هناك ثلاثة زعماء متاولة يمتد نفوذهم من صيدا حتى حدود ولاية دمشق يدفعون ٥٨ كيساً لوالي صيدا. اما آغا الجمارك في صيدا وابنه آغا جمارك بيروت فيدفعون عن صيدا وبيروت وجوارها ١٥٠ كيساً... كذلك هناك بعض الخوات على الحرير والزيت والقماش وباقي السلع »[٢].

ويبدو أن كمية المئة وخمسين كيساً لم تتغير منذ زمن طويل قبل مجيء الشهابيين الى الحكم بل كانت منذ ايام فخر الدين الثاني. وان هناك تقليداً بدفع عدد من الأكياس عند وفاة الامير الحاكم كما فعل الامير ملحم عند تسلم الحكم مكان ابيه عام ١٧٣٢ فدفع مبلغ ٢٥

---

٢ - عادل اسماعيل: « الوثائق الدبلوماسية والقنصلية » باللغة الفرنسية، المجلد الاول، ص١٧٩.

كيساً لتسليمه خلعة الامارة[3].

وفي عام ١٧٧٣ كانت ضرائب الالتزام في ولاية صيدا موزعة على الشكل التالي:[4]

أولاً: بلاد الدروز:

- جبل الدروز أي الامارة الشهابية	٦٧ ألف قرش (بالارقام المدورة).
- مدينة بيروت	٥٩ ألف قرش (بالارقام المدورة).

ثانياً: المناطق التابعة لضاهر العمر:

- صفد ومدينة عكا	٨٥ ألف قرش (مدورة).
- ضواحي عكا	٢٦ ألف قرش (مدورة).
- جبال عكا	٢٢ ألف قرش (مدورة).
- سكان الناصرة	٤ آلاف قرش (مدورة)

ثالثاً: بلاد المتاولة:

- بلاد بشارة، ومركزها تبنين وحاكمها الشيخ ناصيف (النصار)	١٨ ألف قرش (مدورة).
- بلاد بشارة، ومركزها هونين وحاكمها الشيخ قبلان (النصار)	١٨ ألف قرش (مدورة).
- صور، مركز مارون، وحاكمها الشيخ احمد العباس	١٨ ألف قرش (مدورة).
- الشومر، مركز ميس، وحاكمها الشيخ عباس علي	١٠ آلاف قرش (مدورة).
- الشقيف، مركز الشقيف، الشيخ علي فارس	١٢ ألف قرش (مدورة).
- جباع، حاكمها حسين منصور	٧ آلاف قرش (مدورة).
- التفاح، حاكمها الشيخ حمزة منصور	٧ آلاف قرش (مدورة).

---

٣ - الوثائق، المجلد الاول، ص٨٩ و٢٧٦.

٤ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحات ٣٢٤ - ٣٢٦.

رابعاً: مدينة صيدا:

- صيدا	٥٠ ألف قرش
- خلعة الامارة والمشيخة	٧ آلاف قرش.
المجموع العام	٤١١ ألف قرش (مدورة).

وهذه الكمية المجبية من الضرائب يرسل منها ٢٦٢ ألف قرش لخزانة السلطان، و٢٦ ألف قرش للصدر الأعظم، و٦ آلاف قرش للدفتردار، و٧٠ ألف قرش للجردة أي لعساكر الجباية فيبلغ المجموع ٣٦٤ ألف قرش ويبقى للباشا حاكم صيدا ٥٠ ألف قرش أو مئة كيس وهو ما يعادل جزءاً من ثمانية اجزاء من الرقم العام للضرائب المجبية رسمياً.

ولكن وصول الجزار الى حكم صيدا (نقل مركز الولاية الى عكا) رفع ارقام الضرائب بشكل هائل وصادر كثيراً من الأملاك وعزل معظم المشايخ في بلاد بشارة بسبب ارتباطهم بضاهر العمر وابدلهم بمتسلمين من قبله يجبون الضرائب لمصلحة الجزار[٥]. وفي عام ١٧٨٤ حاول الجزار تلزيم الضرائب في جبل الدروز، أي الامارة الشهابية، بزيادة ٢٠٠ كيس دفعة واحدة معتمداً على تنافس الامراء الشهابيين فيما بينهم، هذا التنافس الذي أدى الى هلاك عدد منهم، وعلى رأسهم الامير يوسف الشهابي، في سجن الجزار أو قتلا على يد اقربائهم واخوانهم. وارتفعت ارقام ضرائب الالتزام للإمارة الشهابية عام ١٧٨٤ بشكل جنوني فبلغت ١٣٠٠ كيس أي بزيادة عشرة اضعاف تقريباً عما كانت عليه قبل خمسين سنة.

ورافق جباية الضرائب كثير من البلص والمصادرة وحرق القرى، ولم تسلم منطقة واحدة من مناطق الامارة من مثل تلك التدابير. يضاف الى تلك الاساليب ظهور عدد كبير من الاوبئة التي فتكت بالناس والماشية والمواسم كالطاعون سنوات كثيرة ابرزها ١٧٥٨ و١٨١٢ و١٨١٤. وقد أدى طاعون ١٨١٢ الى اغلاق عدد من المؤسسات الحرفية. وكذلك ضرب الجراد المواسم سنوات كثيرة، وبخاصة عام ١٨٢٧[٧].

وخلال السنوات الاربعين الاولى من القرن التاسع عشر التي سبقت انهيار الحكم

---

٥ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحات ٣٨٧ - ٣٩١ و٤٢٥ - ٤٢٧.

٦ - الوثائق، المجلد الثاني، صفحات ٤١٧ - ٤١٨ و٤٢٧.

٧ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ٣٨٦ و٤٤٠. والمجلد الخامس، صفحات ١١٩ و١٣١.

الشهابي يمكن رصد بعض الاحصاءات الضريبية المتفرقة على امتداد مقاطعات الامارة الشهابية التي خضعت لها بالالتزام أو بالقوة. ففي عام ١٨٠٦ أجبر الأمير بشير على أن يدفع لوالي طرابلس يوسف باشا مبلغ ١٥٠ كيساً عن بلاد جبيل كان قد دفعها اسلافه الأمراء الشهابيون.

وفي عام ١٨٠٩ كانت خلعة الامارة تجدد سنوياً لقاء ١٣٠ كيساً لوالي طرابلس و١٦٠ كيساً لوالي صيدا أو عكا، بالإضافة الى الضرائب المقررة. وكان سليمان باشا والي عكا يلتزم بيروت لقاء ٦٠ كيساً من الباب العالي ويلزمها للامير بشير لقاء مبلغ يزيد على ١٦٠ كيساً. وخلال هذا العام فرض الامير بشير ضريبة تبلغ ٥ قروش كل فرد جاوز الثالثة عشرة[٨].

وفي عام ١٨١١ تنازع الامير بشير والي طرابلس على التزام بلاد جبيل والبترون وأراضي المالكانة فيها فجبيت الضرائب من هذه المقاطعات حتى جبة بشري أربع مرات خلال هذا العام. وعندما أعلن الأهالي العصيان والتمرد في جبة بشري، أجبرهم الأمير على دفع ٤١ كيساً اضافياً.

وفي عام ١٨١٢ بلغت ضرائب ـ المقاطعات التابعة لولاية طرابلس ١٢٠٠ كيس في السنة منها ٤٥٠ كيساً في مقاطعات اللاذقية[٩].

ومع وقوع المركزية الصارمة بيد بشير الثاني ظهرت كل انواع البلص والخوة والمصادرة والقتل عبر عساكر الجوالة وارتفعت أرقام الجباية عشرات الأضعاف للأرقام المقررة رسمياً. وتميزت هذه الفترة بتلزيم الباب العالي كثيراً من مرافق السلطنة الأساسية كالمرافىء والاحتكارات وغيرها. ففي عام ١٨٢٧ لزّم مرفأ بيروت الى شركة تضم أربعة مسلمين سنّة وستة مسيحيين لقاء ألف كيس أو ما يعادل ٢٢٠ ألف فرنك فرنسي في العام[١٠].

وفي عام ١٨٣٣ كان ابراهيم باشا يعترف ان السكان قد سحقوا بكثرة الضرائب في حين لم يصل الى الخزانة سوى ثلثها[١١]. ولذا امر بتسريح اعداد من الجوالة والحاقهم بالعسكر. ولكن الادارة المصرية اضافت الى الضرائب السابقة انواعاً كثيرة من ضرائب

---

٨ ـ الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ٢١٥ ـ ٢١٦ و٢٢١ ـ ٢٢٤ و٢٤٦.

٩ ـ الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ٣٣١ ـ ٣٣٢ و٣٣٦.

١٠ ـ الوثائق، المجلد الخامس، ص١١٦.

١١ ـ الوثائق، المجلد الخامس، ص٢٥٥.

الفردة والسخرة والاحتكار والمصادرة وضرائب الغائبين[١٢] وجمع الضرائب مسبقاً بالاضافة الى نهب الجنود كثيراً من القرى.

وفي عام ١٨٣٤ كان ابراهيم يحدد ضرائب الامارة على الشكل التالي:

ـ عدد القادرين على دفع الضرائب	٢٥ ألف مكلف يدفع ضريبة
ـ الضريبة الفردية	٥٠ قرشاً
المبلغ المطلوب سنوياً	١٢٥٠٠٠٠ قرش[١٣]

وقد ابقى المصريون على كل انواع الضرائب التي خلفها عبد الله باشا والي عكا، وأضافوا اليها ضرائب جديدة ابرزها ضريبة الفرضة او الضريبة على كل فرد، وكل من يتخلف عن دفعها كان يودع السجن. وفي حال غيابه يودع ابوه او اخوه أو احد اقربائه حتى تدفع الضريبة التي سميت ضريبة الغائبين.

وفي هذا العام، وفي حين كان الجبليون ينتظرون تخفيف الضرائب، فوجئوا بزيادتها بنسبة الخمس أي ٢٠ بالمئة لتمويل حملة صفد.

وفي العام التالي، عام ١٨٣٥، رفعت الضرائب بنسبة ٧ بالمئة وذلك بالاتفاق بين ابراهيم باشا والامير بشير[١٤].

وفي عام ١٨٣٦ جاء ابراهيم باشا يطلب من الامير بشير الشهابي ان يقرضه ألفي كيس أو ٢٥٠ ألف فرنك فرنسي، وذلك على حساب الضريبة السنوية مسبقاً. وهي المرة الاولى التي يقدم فيها الحكم المصري على الاقتراض مسبقاً لجباية الضرائب[١٥].

وفي عام ١٨٣٧، كانت ضريبة الفرضة، وهي الضريبة الاساسية للحكم المصري، تجبى بنسبة ٤٥ قرشاً للفرد الواحد. وكان الأمير بشير يجبيها من ٥٨ ألف مكلف وتبلغ ٢٦١٠٠٠٠ قرش أو حوالى ٦٥٢٥٠٠ فرنك فرنسي. وهذا يدل على اتساع نفوذ الأمير

---

١٢ ـ «اذا تغيب أحد دافعي الضرائب لأي سبب فعلى اقربائه وأهالي قريته أن يتحملوا تلك الضريبة عنه. واذا هجرت قرى بكاملها فإن سكان القرى المجاورة يدفعون ضرائبها بالقوة». راجع المجلد الخامس، صفحات ٣٠٥ ـ ٣٠٦.

١٣ ـ المجلد الخامس، ص٢٧٥ ـ ٢٧٧.

١٤ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٣٠٨ ـ ٣٠٩ و٣٣٤ ـ ٣٣٥.

١٥ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٣٥٢ ـ ٣٥٣.

الشهابي بحيث تضاعفت أرقام المكلفين من ٢٥ ألفاً عام ١٨٣٤ الى ٥٨ ألفاً[١٦].

وفي عام ١٨٣٩ كانت كل الدلائل تشير الى انفجار قريب في وجه الحكم المصري، بدعم من القوى الاستعمارية الخارجية، ولا سيا بريطانيا، تحت ستار مساندة الباب العالي على استرجاع ولاياته ودرء خطر محمد علي في السيطرة على خطوط التجارة العالمية. ولذا كانت الإدارة المصرية تتخذ تدابير توحي بقرب رحيلها عن المنطقة. ففي حين نالت ضرائب من مرفأ بيروت تقدر بحوالى ٢٥٠ ألف فرنك فرنسي عام ١٨٣٨، كان المصريون يلزمون ضرائب هذا المرفأ بقيمة ٢٠٠ ألف فرنك فقط عام ١٨٣٩.

وهكذا انتهى الحكم المصري بضرائب قدرت بضعفي ما كانت عليه قبل دخوله[١٧]. واذا اخذنا بعين الاعتبار ان تلك الضرائب كانت قاسية جداً باعتراف ابراهيم باشا، وانها كانت تجبى بمقدار ثلاثة اضعاف ما هو مقرر ولا يدخل الخزينة منها سوى الثلث فقط ويذهب الثلثان الى جيوب القوى المقاطعجية المسيطرة، ادركنا أن المردود الاجتماعي لتلك الضرائب كان بالغ السوء على تطور القوى المنتجة، ولا سيا الفلاحية منها. ومهما قيل في تحديد الضرائب بعد عام ١٨٤٠ بحوالى ٣٥٠٠ كيس فإن نسبة الجباية لم تتغير بل بقيت القوى المنتجة تدفع وحدها تلك النسب بعد اضافات كثيرة تتجاوز اضعاف النسب المفروضة.

وبالرغم من ان ضريبة «الميري» هي الضريبة الوحيدة التي فرضها العثمانيون، وانها كانت ترتبط مباشرة بأملاك السلطان من جهة وجباية الضرائب من جهة اخرى، فإن هناك انواعاً كثيرة من الضرائب كانت تدفعها القوى المنتجة دون ان تصل الى جيوب السلطة المركزية، مثل ضرائب المعايدات، والناطور، والزواج، والماعز، والحرير، والأغنام، والميزان، والشاشية، ومال الطرح، ومال القبان، والرؤوس، والفرضة، والاعشار، والخراج، والجزية، والسخرة، والمصادرة، وتمويل الحملات العسكرية، وإطعام العساكر عند مرورها، والتجنيد الإجباري، والبدل العسكري، وغيرها كثير، حتى قيل أن هناك ٩٦ نوعاً من الضرائب كانت تجبى إبان الإمارة الشهابية. وبالرغم من أن الحكم المصري وحّد الضرائب في ضريبة واحدة هي «الفرضة»، فإن الأنواع السابقة بقيت سارية

---

١٦ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٣٦٥ - ٣٦٦.

١٧ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحة ٤١٣.

المفعول عملياً. ويعترف الحكم المصري رسمياً ببعضها على الأقل وهي السخرة والمصادرة وضرائب التجنيد.

وكانت الضرائب خلال هذه المرحلة عرضة لعدة تقلبات منها ضغط السلطان، واحتياجات الحملات العسكرية التي كان يقودها ابراهيم باشا، ونفقات التجنيد والعصيان، وضرائب السخرة والخوة والبلص والاحتكار وغيرها. ولعل الجدول التالي يوضح كيفية تطور الضريبة في الإمارة خلال المرحلة الممتدة من عام ١٧٨٠ حتى عام ١٨٦٠.

في عام ١٧٨٠ فرض والي عكا ٦٨٠ كيساً منها ٦٤٠ على القسم التابع لولاية صيدا من الإمارة و٤٠ كيساً على القسم التابع لولاية طرابلس.
وفي عام ١٧٩٠ فرض الجزار ٦٥٠ كيساً في السنة.
وفي عام ١٨٠٠ رفع الجزار المبلغ المطلوب الى ٨٠٠ كيس.
وفي عام ١٨٢٣ طلب والي عكا عبد الله باشا ٢٢٠٠ كيس من الامير بشير.
وفي عام ١٨٣١ طلب والي عكا عبد الله باشا ٣٥٠٠ كيس من الامير بشير.
وفي عام ١٨٣٩ كان ابراهيم باشا يجبي من إمارة بشير الثاني رسمياً ٦٥٠٠ كيس في السنة.
وفي عام ١٨٤١ حدّد مبلغ الضريبة التي يؤديها الجبل الى تركيا بحوالى ٣٥٠٠ كيس في السنة.
وفي عام ١٨٦١ رفع نظام المتصرفية المبلغ الى ٧٠٠٠ كيس في السنة[١٨].

وليس المهم فقط فرض الضريبة من قبل الوالي بل المهم كذلك كيفية جبايتها من القوى المنتجة. فعلى غرار آل تلحوق الذين كانوا يجبون عشرة قروش على كل ثلاثة قروش مقررة، كان الامير بشير يجبي ضرائبه اكثر من مضاعفة ويضيف اليها باستمرار انواعاً من المصادرة والاحتكار وغيرها.

والملاحظ خلال عام (١٨٣٨ ـ ١٨٣٩) أن ضرائب الحكم المصري كانت توزع تبعاً للطوائف. فضرائب الفرضة التي ترتفع من ٤٠ الى ٩٠ الى ٥٠٠ قرش وزعت هذا العام على اساس: ٨٠٠٠ درزي و٧٠٠٠ مسيحي و١٥٠٠ شيعي و١٠٠٠ سني تبعاً لاحصائيات القنصل البريطاني مور (Moore). وأما القنصل الفرنسي غيز (Guys) فيرفع الارقام الى

١٨ ـ نقلا عن D. Chevallier «La société du Mont-Liban:» p. 122–

٥٨٠٠٠ دافع ضرائب بمعدل ٤٥ قرشاً للمكلف الواحد فيرتفع العدد لديه الى ٢٦١٠٠٠٠ قرش[١٩].

واما بيروت فقد دفعت ضريبة « خوة » عند افتتاحها على يد المصريين بلغت ٢٠ ألف قرش. و« هذه الخوة تسبب برحيل عدد كبير من المسيحيين الى الجبال المجاورة بعد ان سرت شائعات كثيرة تقول بأن هذه الخوة ستكون شهرية ». كما ان المصريين فرضوا على بيروت ايضاً ٤٠٠ كيس وزعت على الطوائف بالشكل التالي[٢٠]:

ـ المسلمون السنة	١٦٠ كيساً
ـ الموارنة	٧٢ كيساً
ـ اليهود	٨ أكياس
ـ الكاثوليك	٤٠ كيساً
ـ الأرثوذكس	١٢٠ كيساً

ثم لم تلبث ضرائب بيروت ان ارتفعت من ١٠٠٠ كيس عام ١٨٢٧ الى ١٣٦٠ كيساً عام ١٨٣٠، كانت توزع على اساس الطوائف.

وهكذا يبرز بوضوح ان المصريين حركوا الجانب الطائفي بعنف من خلال الضرائب وكيفية جبايتها على اساس طائفي واضح. كما قاموا بتلزيم جمارك مرفأ بيروت[٢١]. وكانت تقارير الفرنسيين تتهم الامير بشير بأنه يحتفظ بخمسة اسداس الضرائب المقررة لنفسه، وبأنه عندما كان محمد علي يفرض ٢٥٠٠ كيس فإن الامير بشير لم يكن يتورع عن جباية ١٥ ألف كيس[٢٢]. وفي حال ترك الاراضي لعدم القدرة على تحمل الضرائب فإن الامير كان يجبر سكانها على البقاء فيها بالقوة.

ويفهم من ذلك ان الامير كان يجبي ما يعادل ستة أضعاف الضرائب التي يقررها الحكم المصري مضافاً اليها ادارة سيئة جداً تقوم بجبايتها، ومصادرة قطاعات واسعة من القوى

---

١٩ ـ Ibid

٢٠ ـ -Op. Cit- p. 117

٢١ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحة ٤١٢.

٢٢ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٢٨٣، وصفحات ٢١٦ ـ ٢١٧.

المنتجة، ولا سيما البنائين والعمال والدواب وغيرها، واستخدام السخرة في المشاريع العامة، وكذلك احتكار كثير من السلع والتحكم بأسعارها في الاسواق على غرار ما كان يجري في مصر(٢٣).

وتشير بعض التقارير الى أن الحكم المصري كان يميل عام ١٨٤٠ الى تحميل السوريين واللبنانيين نفقات الحرب مع الاتراك والاوروبيين، وتقدر حصة اللبنانيين بحوالى ٧٥٠٠٠٠٠ قرش(٢٤).

ولذا كان من الطبيعي ان يركز الانكليز في دعايتهم ضد الحكم المصري على « انقاذ اللبنانيين من دفع الضرائب الباهظة واعفائهم لعدع سنوات منها ». وكانت العرائض التي تقدم للباب العالي ولا تخفى اصابع الانكليز من ورائها تصر دوماً على رفض كل الضرائب التي ادخلت على الإمارة منذ دخول الحكم المصري(٢٥).

ولم يبدل غياب الحكم المصري وعودة الاتراك خلال فترة حكم بشير الثالث ثم عمر النمساوي والقائمقاميتين من طبيعة العلاقات الاجتماعية التي كان يفرضها نظام الضرائب بالذات، وهو النظام القائم على سلب القوى المنتجة القسم الأكبر من انتاجها. فاتفاقية عام ١٨٣٨ بين انكلترا والسلطنة العثمانية التي وافقت عليها الدول الاوروبية الاخرى، وهي اتفاقية بلطي ليمان التجارية، جاءت ترفع ضريبة الحرير من $\frac{1}{2}$ بالمئة عن نقله داخلياً الى ٩٪ في ارجاء السلطنة. تضاف اليه ١٠ بالمئة او ضريبة العشر على الارض المنتجة للحرير أو غيره، فيصبح مجموع ضريبة الحرير ١٩٪. وكذلك فإن السلع الأخرى كالحبوب وغيرها كانت تتعرض اثناء نقلها الى الجبل لضرائب اضافية بحيث تصبح الضريبة ٢٨ بالمئة(٢٦)، مما سبب أزمة حادة على صعيد الانتاج المحلي والقوى المنتجة وعموم السكان في الإمارة. وقد تبخرت جميع الوعود التركية والانكليزية بتخفيض الضرائب عند الدعوة للعصيان على الحكم المصري. وتقدم عرائض اللبنانيين، وهي عرائض الموالين للفرنسيين وعودة الامارة الشهابية الى حكم الجبل، المقارنة الضرائبية التالية بين مرحلة الحكم المصري والمرحلة التالية عليه(٢٧):

---

٢٣ - الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ١١١، ٢٢٣، ٢٥٤، ٢٥٧، ٢٦١، ٣٠٣، ٣٥٢، ٣٧٤، ٣٨٠.

٢٤ - الوثائق، المجلد السادس، صفحة ١١٣.

٢٥ - الوثائق، المجلد السادس، صفحة ٢٧٣.

٢٦ - الوثائق، المجلد السادس، ص٢٧٢ . ٢٧٣.

٢٧ - الوثائق، المجلد السادس، ص٣٧٦ - ٣٧٩ وهي وثيقة بالغة الأهمية.

اولا: مرحلة ما قبل الحكم المصري:

كانت مقاطعات الإمارة الشهابية تدفع في اثناء حكم الجزار ثم سليمان باشا ثم عبد الله باشا ۲٥۰۰ كيس بمعدل ٥۰۰ قرش للكيس الواحد أي ۱۲٥۰۰۰۰ قرش. وكان الامير بشير الثاني يجبي لنفسه ضريبة تعادلها فيرتفع المبلغ الرسمي الى ۲٥۰۰۰۰۰ قرش بالإضافة الى الضرائب الأخرى غير الرسمية.

ثانياً: إبان مرحلة الحكم المصري:

في السنتين الاوليين للحكم المصري بقيت الضرائب السابقة على حالها. ولكن ابراهيم باشا سرعان ما طلب الى ادارته ٥ آلاف كيس بمعدل يتراوح بين ۱٥ و٥۰۰ قرش عن الشخص الواحد تبعاً لمتلكاته ونوع عمله. يضاف الى هذه المبالغ الضرائب المقررة أي ۲٥۰۰ كيس لمصلحة الدولة العثمانية. وكان بشير الثاني يصر على جباية قيمة تعادل ضعفي حصة ابراهيم باشا تماماً أي ۱۰ آلاف كيس بحيث ارتفعت القيمة الاجمالية الرسمية للضريبة في نهاية الحكم المصري الى ۸۷٥۰۰۰۰ قرش أي ۱۷٥۰۰ كيس منها ۲٥۰۰ كيس فقط للعثمانيين، و٥ آلاف لابراهيم باشا، وعشرة آلاف للأمير بشير.

وتجدر الاشارة هنا الى أن الحكم المصري لم يقطع ضرائبه المرسلة للباب العالي. وكذلك فعل الامير بشير. ولكن تلك الضرائب كانت عديمة الاهمية بالقياس الى الارتفاع الهائل الذي طرأ على الجباية الجديدة التي سببت تأزماً حقيقياً في علاقات الانتاج وفي تفجير الصدامات الدموية. « فآل تلحوق مثلا، كانوا يجبون عشرة عندما تطلب الدولة ثلاثة،... وسكان المقاطعات انهكوا تماماً بسبب جباية الضرائب. ولا يعود السبب في ذلك الى مبلغ ۳٥۰۰ كيس التي فرضها المصريون، بل الى أن الجباية كانت ترفع الرقم الى سبعة آلاف، او ثمانية، او ربما عشرة آلاف كيس.. »[۲۸]. يضاف الى ذلك نظام الحوالة في التحصيل، وهي قوى من الخيالة دمرت قسماً كبيراً من انتاج الفلاحين وصادرت بعض مواشيهم ومدخراتهم القليلة[۲۹].

واستمر ازدياد التأزم في المرحلة اللاحقة. فالاتراك كانوا بحاجة ماسة الى زيادة

---

۲۸ - الوثائق، المجلد التاسع، ص۷۸. وهناك تقرير آخر يرفع الرقم الى ما بين ۱۲ و١٤ ألف كيس، المجلد التاسع، ص۲۸٥.

۲۹ - راجع حول هذا النظام، المجلد التاسع، ص١٤٦ - ١٤٧.

الضرائب وجبايتها عن السنوات السابقة، والقوى الاوروبية كانت تطالب بتخفيضها بمقدار ٢٥ بالمئة بعد انتزاع الاعتراف بالعودة الى مبلغ ٣٥٠٠ كيس السابقة على مجيء الحكم المصري. ولكن تلك التخفيضات لم تكن لتحل الإشكال الأساسي وهو من الذي يدفع؟ ومن الذي يجبي؟ ومن الذي يقرر. النسبة الطائفية للضرائب؟ ويقترح القنصل الفرنسي على الحاكم التركي ان تنقسم الضرائب الى قسمين: ضرائب الاراضي، وهي سبب الإشكال لصعوبة فرضها وجبايتها، وضرائب «الفرضة» على الرؤوس بحيث يجبى من ١٥ الى ٢٠ قرشاً عن الشخص الواحد[٣٠]. ولكن مثل ذلك الاقتراح كان يقلص في حال تطبيقه حجم الواردات الضرائبية التركية ويجعلها مبلغاً زهيداً. وبالمقابل، كانت الادارة التركية تدرك ان هناك إمكانية نظرية فقط لتعيين جباة ضرائب خارج اطار المقاطعجيين أنفسهم، وأن تلك الإدارة غير قادرة على استخدام هؤلاء المقاطعجيين لجبايتها «اذ يفرض القائمقام على المقاطجي عشرة أكياس فيجبي المقاطعجي عشرين على الأقل»[٣١].

ويعترف الحكام الاتراك والقناصل الاجانب «أن نظام الضرائب هو سبب الفساد الاساسي. وجاء نظام المساحة عام ١٨٤٤ يجعل تطبيق النظام الضرائبي السابق مستحيلاً»[٣٢]. وسبب الاستحالة في تطبيق ذلك النظام هو أن المساحة اقرت حقوقاً في الملكية الخاصة للقوى المسيطرة التي كانت تسيطر بالالتزام والعرف والاستلام فباتت تسيطر بحكم القانون. ولكن ذلك الانتقال الجذري من حق التصرف الى الملك الخاص لم ترافقه ضرائب على تلك الملكية، اذ استفاد المقاطعجيون، دينيين ومدنيين، من حسنات التدابير الجديدة للمساحة ليثبّتوا سيطرتهم حقوقياً، ورفضوا ما يترتب على تلك الحقوق من ضرائب تحت ستار العرف القديم الذي يعفيهم من دفعها. وكان بعض المشايخ الدروز قد رفضوا المساحة في البداية لأنهم كانوا المستفيدين وحدهم من غيابها. ولكنهم أدركوا أن المساحة تعطيهم ملكية خاصة للاراضي وتثبّت هيمنتهم عليها، فأيدوا المساحة بكل قواهم ورفضوا دفع الضريبة وشكلوا حلفاً طبقياً ضدها من كافة الزعامات المقاطعجية المسيطرة[٣٣].

---

٣٠ - الوثائق، المجلد التاسع، ص٢٣.

٣١ - الوثائق، المجلد السادس، ص٤٤.

٣٢ - الوثائق، المجلد التاسع، ص٢٦١ - ٢٦٢.

٣٣ - الوثائق، المجلد التاسع، ص٧٨ و٨٢ - ٨٣.

ثالثاً: مرحلة ما بعد الحكم المصري
أو العودة الى الادارة العثمانية المباشرة

حددت الضرائب في هذه المرحلة كالتالي:

١ ـ ضريبة الاراضي او العشر بعشرة في المئة من الانتاج كما يدل عليها اسمها.
٢ ـ ضريبة الجمارك بتسعة في المئة على تصدير الانتاج.
٣ ـ ضرائب الجزية على المسيحيين ما بين ١٥ و٣٠ و٦٠ قرشاً على الفرد البالغ.
٤ ـ ضرائب ادارية محلية غير محددة.
٥ ـ ضرائب المعونة العسكرية للمشاركة في حروب السلطنة[٣٤].

وهذا بالإضافة الى عشرات الضرائب غير المحددة رسمياً التي كانت تدفعها القوى المنتجة بالمصادرة او بالقوة أو بالبلص والسخرة، وبدل الطريق ورسوم الباج وغيرها.

وتشير تقارير الفرنسيين الى أن « الجبل اللبناني » الممتد من صيدا الى طرابلس كان ينتج ٣ آلاف كنتال من الحرير بنسبة ١٨٠ أقة للكنتال الواحد وبمعدل ضرائبي قدره ١٢٠ قرشاً للأقة بحيث ترتفع ضريبة الحرير، وهو الانتاج الرئيسي، الى ٦٤ مليوناً و٨٠٠ ألف قرشاً. وأما ضرائب المنتجات الاخرى من القمح وزيت الزيتون والتبغ والصوف، ومنتجات الحرف، فتقدر بحوالى ٢١ مليوناً و٦٠٠ ألف قرش. وأما ضرائب الاراضي المذكورة سابقاً، أي عشر الانتاج او المحصول، فقد قدرت في ٢٩ نيسان ـ ابريل ١٨٤١ بنسبة ٨ ملايين و١٦٤٠ ألف قرش يضاف اليها نسبة مماثلة لضريبة الجمارك الداخلية تبعاً لتعريفة الـ ٩٪، وضريبة الرؤوس او الجزية التي قدرت بحوالى مليون ونصف مليون قرش على اساس ٣٠ قرشاً للفرد الواحد، وبمعدل ٥٠ ألف شخص يدفعون تلك الضرائب. وهكذا ترتفع ضرائب هذه المرحلة رسمياً، مع فقدان الاحصائيات عن ضرائب الادارة وعساكر السلطان، الى ١٠٤٧٨٤٠٠٠ قرش.

ويستنتج التقرير بحق بعض الملاحظات التالية:

- إن عودة الادارة التركية المباشرة (ونضيف هنا اقامة نظام القائمقاميتين) لم تحمل معها تخفيفاً لحجم الضرائب المجبية رسمياً، ولا تبدلا نوعياً في طرق

---

٣٤ ـ الوثائق، المجلد السادس، صفحات ٣٧٦ ـ ٣٧٩. ويتضمن التقرير احصائيات بالغة الأهمية.

جبايتها بل تكاثرت الضرائب بشكل رسمي لم تعرفه الإدارة العثمانية قبل الحكم المصري.

- ان حجم الضرائب بعد عودة الحكم التركي المباشر وغياب ابراهيم باشا تضاعف بالرغم من كافة انواع البلص والزيادات التي فرضها الامير بشير واستند اليها العثمانيون ليضيفوا أنواعاً أخرى من البلص والمصادرات.
- يقدم التقرير نموذجاً لشراء قطعة من الثياب كان الجبلي يشتريها سابقاً بمئة قرش يدفعها قمحاً من السهل الجاور. فقد اضيف الى هذه الكمية ضريبة العشرة بالمئة او الأعشار على الارض، وضريبة التسعة بالمئة على الانتاج المعد للتصدير، وضريبة التسعة بالمئة ايضاً رسوم الباج ومال القبان وبدل الطريق وغيرها، فيصبح المبلغ الذي يدفعه ذلك الجبلي بالفعل ١٢٨ قرشاً لا مئة قرش كما في ايام الحكم المصري. وسبب هذه الزيادة يعود الى التدابير المالية الضرائبية التي فرضها العثمانيون خلال هذه الفترة دون ان يستفيد منها الجبليون والتي ادت الى زيادة تأزم الوضع الاقتصادي والاجتماعي، وبالتالي السياسي - الطائفي، في القائمقاميتين.

بعض الاستنتاجات:

كان للضرائب الباهظة، ولا سيا ضريبة «الفرضة» ايام الحكم المصري، دور أساسي في تفجير الوضع في وجه هذا الحكم عام ١٨٤٠ بدعم مباشر من الانكليز والاتراك. ويشير القنصل الفرنسي بدمشق، في تقرير له بتاريخ ٩ تشرين الاول - اكتوبر ١٨٤٠ الى هذا الواقع بقوله: « ... عندما ركّزت في تقاريري السابقة على أن الضرائب، ولا سيا الفرضة، هي سبب التذمر، وان ازالتها ستقود الى ارتياح عام لدى السكان، كنت اعتمد على الواقع الحقيقي المعيش. والبرهان على ذلك ان الكثير من مسيحيي دمشق الذين قابلتهم كانوا يؤكدون ارتياحهم للتدابير التي اعلنها الانكليز من صيدا باسم السلطان العثماني، والتي تنص على الغاء ضرائب الفرضة وبعض انواع الضرائب الأخرى خلال ست سنوات. وقد أكدت لسليان باشا قائد جيش محمد علي في سوريا ان الفقر هو الذي يدفع الجبليين الى حمل السلاح. وبقدر ما نخفف من مآسيهم وضرائبهم ننتزع منهم فتيل العصيان.. ولكنني ما زلت اجهل

اذا كان ابراهيم باشا قد فهم تلك الحقيقة المرة »[٣٥].

إن الضرائب وحدها لم تكن سبب العصيان الاول، ولكنها كانت من أسبابه، وكانت محركاً اجتماعياً له اذا ما فُهمت في اطار الوضع الذي كان قائماً آنذاك والذي تميز بزيادة الضرائب من جهة وكساد سلع التصدير من جهة أخرى، ولا سيما سلع الحرير الخام والمصنع محلياً. وبالرغم من المد التجاري الهام الحاصل في السنوات الواقعة بين ١٨٢٠ و١٨٤٠، فإن تحكم الامير بشير والحكم المصري افقدا ذلك المد معظم النتائج الاجتماعية المحلية، اذ انحصر الغنى بالأمير وحاشيته، وذهب قسم كبير من الارباح لنفقات العساكر المصرية وحروبها المستمرة التي دمرت كذلك قسماً كبيراً من الانتاج في حملاتها على الدروز والنصيريين، وزادت في تأزم الوضع الطائفي المحلي.

واذا كان تجنيد الدروز الإجباري سبباً اساسياً في تفجير الصراع مع الحكم المصري، فإن الضرائب مثلت دور المفجّر لذلك الصراع في جبال العلويين والضنية وعكار وجبة بشري. فقد استطاع النصيريون تهديد اللاذقية عام ١٨٤١ فكادت تسقط في يدهم. وتألف حلف من الجبليين في بشري والضنية وعكار لدعم النصيريين والمطالبة باعادة الضرائب الى ما كانت عليه زمن عبد الله باشا والي عكا. وتشير تقارير يافا ونابلس كذلك الى أن سكان تلك المناطق كانوا يرفضون الضرائب الجديدة[٣٦]. وهذا يؤكد شمولية الصراع الذي كان ناشباً آنذاك والبعد الاجتماعي الحقيقي له، أي رفض القوى المنتجة النهب المنظّم الذي كانت تمارسه القوى المسيطرة المقاطعجية الداخلية منها والخارجية على السواء.

وكان الرد التركي عام ١٨٤٢ بفرض ضرائب تجبى على اساس طائفي لم تعرفه الادارة التركية في السابق بل ظهر في مرحلة الضعف التي انتابت الحكم المصري في نهاية العقد الرابع من القرن التاسع عشر. « فقد طلب عمر باشا الحاكم التركي المكلف شؤون الجبل مبلغ ٢٥٠٠ كيس منها ١٣٠٠ كيس تجبى من المسيحيين و١٢٠٠ كيس من الدروز »[٣٧]. ولكن السؤال الاساسي كان: كيف توزع تلك الضرائب طائفياً، ومن الذي سيقوم بجبايتها، وكيف؟

وهكذا اقحمت الادارة العثمانية المسألة الطائفية في عمق العلاقات الاجتماعية اليومية

---

٣٥ - الوثائق، المجلد الخامس ، ص٤٤٣ - ٤٤٤.

٣٦ - الوثائق، المجلد السابع، ص٥٨ - ٥٩.

٣٧ - الوثائق، المجلد السابع، ص١٢٥ - ١٢٦.

لتزيد في خلخلتها ولتجعلها ارضاً أخصب لتحريك الاصابع الفرنسية والانكليزية وغيرها. وفي الوقت نفسه كانت الادارة تلح على الزعامات الدرزية بدفع «تعويضات للمسيحيين» مقابل الخسائر التي حلت بهم خلال الاصطدامات الطائفية في هذه المرحلة. وقد قدرت تلك التعويضات بحوالى سبعة آلاف كيس. «فالمسيحيون يطالبون بالتعويض ويصرّون عليه، والدروز يرفضون دفع التعويض قبل اعتراف المسيحيين لهم بحكم المقاطعات التي كانوا يسيطرون عليها»[٣٨]. وهكذا دخلت مشكلة التعويضات ايضاً في صلب المخطط التركي - الفرنسي - الانكليزي لتنظيم الحرب الاهلية الطائفية في مقاطعات الامارة الشهابية المنهارة.

لقد عاد الاتراك الى الضرائب القديمة بمعدل ٣٥٠٠ كيس ثم الى انتزاع كافة المقاطعات التي خضعت للإمارة الشهابية بالالتزام قبل أن يبت مصير بلاد جبيل ومقاطعاتها عام ١٨٤٣. «فقد حدد الحاكم التركي اسعد باشا ضريبة الميري لعام ١٨٤٤ بمبلغ ٣٥٠٠ كيس على اساس ٥٠٠ قرش للكيس الواحد أي مليون و٧٥٠ ألف قرش. ولكنه حدد بالمقابل تقسيمها الطائفي الجديد على اساس ٩٥٠٦٥٦ قرشاً عن المقاطعات الخاضعة للقائمقامية المسيحية و٣٦٥٣١٦ قرشاً للخاضعة للقائمقامية الدرزية. يضاف اليها مبلغ ٣٧٣٥٢٧ قرشاً يدفعها المسيحيون البالغ عددهم ٣٠ ألف نسمة في المناطق المختلطة. وكذلك مبلغ ٣٧٥٠٠ قرش يدفعها الدروز القاطنون في المتن والتابعون للامير حيدر أبي اللمع.. ثم اقر الباب العالي تخفيض الضرائب الى ٢١٠٠ كيس ثم ١٨٠٠ كيس (نشير هنا الى الضغط الاوروبي في هذا المجال) على أن يدفع القائمقامان حصتيهما بالتساوي بعد اقتسام المبالغ التي تجبى من السكان. ولكن الامير حيدر الذي كان يجبي ثلثي تلك الضرائب لم يكن ينوي اطلاقاً تقاسمها مع زميلها الدرزي الامير احمد ارسلان. فحصة هذا الامير كانت قليلة جداً بحيث كان الباشا التركي يرغب في منحه حق جباية ضرائب المقاطعات المختلطة التي يجري النزاع عليها. ولكن سكان تلك المقاطعات، بتحريض من المطران طوبيا عون، وبالتالي الفرنسيين، كانوا يرفضون دفع ضرائبهم للقائمقام الدرزي قبل البت بمصير تلك المقاطعات وصدور فرمان من الباب العالي يحدد الجهة التي لها الحق في جباية الميري فيها»[٣٩].

ولم يعد التوزيع الطائفي للضرائب ولا جبايتها بصورة طائفية تدبيرين اداريين فقط بل دخلا في صميم المسألة الطائفية وزادا في تفجيرها الداخلي. وهذا مظهر آخر من مظاهر

---

٣٨ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٢٥ - ٣٢٦.

٣٩ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٦١ - ٣٦٢.

تحول التدابير الادارية الناتجة عن الطائفية الى تدابير معقدة لا تجد لها حلا قبل حل المسألة الطائفية نفسها. ويطول الأمر، ويزداد تعقيد الادارة فتصبح عامل صدام دموي يضاف الى العوامل الاجتماعية الاخرى ويتشابك معها لتأزيم الوضع الاقتصادي ـ الاجتماعي ـ السياسي داخل المقاطعات اللبنانية. ويبرز هذا التأزم الاجتماعي في الجوانب الطائفية الكثيرة من غير ان تكون تلك الجوانب اكثر من مظاهر لذلك التأزم لا سبباً من أسبابه. فالنزاع على الضرائب، وكميتها وطرق جبايتها لم يكن يقتصر على نزاع بين قائمقام درزي او ماروني وبين تابعين له من طائفته او من سائر الطوائف، بل كان ينفجر احياناً كثيرة داخل القائمقامية المسيحية والقوى المنتجة الفلاحية المسيحية الدافعة لتلك الضرائب. وهناك نماذج كثيرة عن ذلك خلال هذه الفترة. ففي عام ١٨٤٤ انفجر الصراع بين حيدر ابي اللمع، القائمقام الماروني وبين الموارنة القاطنين في مناطق جبة بشري ـ زعامات وفلاحين ـ الذين كانوا يؤدون الضرائب الى ذلك القائمقام. وكان سبب ذلك الصدام ان الباب العالي الذي فرض ضريبة ٣٥٠٠ كيس في السنة على تلك المقاطعات، كان قد فرض معها جباية ثلاث سنوات متأخرة بحيث يرتفع الرقم الى ١٠٥٠٠ كيس يكون نصيب بلاد جبيل (جبيل والبترون وجبة بشري) منها مبلغ ٧٠٣٨١١ قرشاً في السنة. وبعد التهديد بالعصيان الغيت ضريبة السنة الاولى. ولكن الزعامات في جبة بشري اصرت على الغاء السنة الثانية ايضاً وعلى توزيع عادل للضريبة، فقام الامير حيدر ابي اللمع بعزل بعض زعماء الجبة، ولا سيا الشيخ بطرس كرم والشيخ جرجس حنا الضاهر. وبضغط من الفرنسيين عيّن الشيخ مخائيل كرم مكان ابيه، والشيخ ابراهيم حنا الضاهر مكان أخيه، وتدخل البطريرك الماروني لمنع الصدام داخل الزعامات المقاطعجية المارونية بعد أن هدد القائمقام الماروني باستخدام القوى النظامية العثمانية، ولا سيا الفرقة الالبانية، للبطش بموارنة جبة بشري[٤٠].

وهناك نموذج آخر معروف هو عصيان الفلاحين في كسروان عام ١٨٥٨ على القائمقام الماروني، وعصيان زحلة خلال هذه الفترة على القائمقام ذاته، مما يؤكد ان جوهر الصراع كان سياسياً تلعب الازمة الاجتماعية دوراً اساسياً في تفجيره بالرغم من ظهور ذلك التفجير بالمظهر الطائفي في بعض الأحيان.

وعند التفتيش عن الاسباب العميقة لذلك التفجر الاجتماعي يجب التركيز دوماً على القوى الخارجية التي كانت تمتص كمية من الضرائب وتدعم قوى مقاطعجية محلية تمتص

---

٤٠ ـ الوثائق، المجلد السابع، ص٣٧٠ ـ ٣٧١.

اضعاف تلك الكمية. فالقوى المقاطعجية الرافضة لضرائب جديدة والمهددة بالعصيان لم تكن تفعل ذلك بدافع الرحمة للقوى المنتجة التي كانت تدفع وحدها تلك الضرائب، بل لأنها كانت تطمع في سلب تلك القوى المنتجة كل ما تستطيع دفعه من ضرائب. وهكذا يبدو العصيان المقاطعجي في وجه الضرائب بمثابة الدفاع عن «الحقوق المكتسبة» وعدم التنازل للقوى الخارجية عن أي جزء اضافي منها الا بالقوة وتحت طائلة التهديد بالعساكر التركية وبخطر التبديل والعزل. ويفسر هذا العامل الجانب الاكبر من حركات العصيان المقاطعجي في وجه زيادة الضرائب. ولكن ذلك العصيان لم يكن يقتصر على الزعامات المقاطعجية بل كان يجر معه كافة القوى المنتجة الخاضعة لها تحت ستار «الدفاع عن مصالحها». وذلك ينبع من طبيعة نمط الانتاج السائد الذي يبرز الزعيم المحلي من خلاله وكأنه «المدافع الحقيقي» عن مصالح القوى المنتجة التابعة له في وجه القوى القمعية من الخارج. ولكن هذه القوى الخارجية كانت تلجأ الى اساليب مختلفة منها العزل والتبديل وحملات التنكيل والمصادرة وحرق القرى وقتل العصاة، الى جانب اساليب جديدة اكتسبتها بفعل خضوعها للضغوط الاوروبية خلال هذه الفترة. فقد ظهرت احتكارات التبغ والملح وسكك الحديد والمرافىء والتمغة وضرائب الويركو والاغنام وغيرها. وجرى تلزيم الاحتكار لشركات اجنبية لقاء قروض وديون تجبى بفوائد مرتفعة من السلطنة وولاياتها. وقد حاولت السلطنة فرض احتكار التبغ[41]، باكورة تلك الاحتكارات، على مقاطعات القائمقاميتين. ولكن ذلك الاحتكار فشل في تحقق اهدافه قبل حلول الانتداب الفرنسي وجرى تثبيته بعد معركة عنيفة تدخل فيها المفوض السامي الفرنسي دو مارتل (De Martel). ولا تزال «ادارة حصر التبغ والتنباك» قائمة حتى اليوم. وهكذا يبرز هزال المطالبة الفرنسية «بتخفيض الضرائب عن المسيحيين»[42] في الوقت الذي تتحكم فيه رساميلها واحتكاراتها بجميع سكان السلطنة العثمانية على اختلاف قومياتهم وطوائفهم.

ولكن فشل احتكار التبغ لم يمنع السلطات التركية في العام التالي، عام ١٨٤٦، من التفكير بفرض ضرائب جديدة تشمل لأول مرة الزعامات المقاطعجية والاديرة. وكانت تلك الترتيبات التي قدمها شكيب افندي بالذات تهدف الى ضرب اسس النظام الضرائبي المقاطعجي بالذات. ولكن أعضاء مجلسي القائمقاميتين ـ وكانوا هم انفسهم صنيعة الزعامات

---

٤١ - الوثائق، المجلد الثامن، ص٣٠٦.

٤٢ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٧٨.

المقاطعجية ورجال الدين تبعاً لتوجيهات شكيب افندي نفسه - لم يكن بمقدورهم ولا كان في مصلحتهم القيام بتلك المهمة[٤٣]. فانهار مشروع ضرائبي آخر للسلطات التركية في اطار توحيد النظام الضرائبي، وتم الحفاظ على النمط المقاطعجي القديم مضافاً اليه الوجه الطائفي الجديد البالغ الاهمية. ووقعت الادارة التركية نفسها في ازمة حادة في المجال الضرائبي اذ تراكمت تلك الضرائب خمس سنوات متتالية ابتداء من عام ١٨٤١، فلم تستطع حل الاشكال الضرائبي ولا الاشكال المتعلق بأسس الجباية في المقاطعات كلها، ولا سيما في المقاطعات المختلطة، وبالشخص المؤهل لتحديدها، وبكيفية توزيعها، ولمن تجبى وتدفع، وبأية نسب طائفية تتم الجباية. وبالمقابل كان الضغط الاوروبي، الفرنسي بخاصة، يشتد على السلطنة لإعفاء المسيحيين من الضرائب تحت ستار «النكبات الطائفية التي حلت بهم والتي أقر العثمانيون انفسهم بضرورة التعويض عليهم من جرائها»، وبحجة أن عدة قرى احرقت في الصدامات الطائفية فمن يدفع ضرائبها؟ من يدفع كذلك ضرائب القوى التي هاجرت الى الخارج او نزحت الى المدن فبقيت اراضيها بوراً؟ وجاء نظام المساحة عام ١٨٤٤ يضع الضرائب في اطار خطين اساسيين:

ضرائب على الأشخاص تبلغ	١٥٠٠ كيس
ضرائب على الأراضي تبلغ	٢٠٠٠ كيس
المجموع	٣٥٠٠ كيس

وكان الاشكال الهام في هذا المجال يتمثل في ما اذا كان الامراء المشايخ والاعيان ورجال الدين الذين مسحت اراضيهم والذين يشكلون الطبقة الحقيقية للملاكين سيدفعون ضرائب ام لا. فترتيبات شكيب افندي جاءت في اطار فرض ضرائب على تلك القوى بنسبة ما تملكه من الاراضي، وهو تقليد جديد رفض المقاطعجيون، دينيين ومدنيين، الاعتراف به نظراً لما يرتبه عليهم من ضرائب باهظة. ولذا قاوموه بعنف، وتولدت عن ذلك ازمة اجتماعية حادة في اواسط العقد الخامس من القرن التاسع عشر كان قوامها قوى منتجة محطمة تعرضت للقتل والتدمير وحرق المنازل والمحاصيل وبوار الارض والهجرة والنزوح. وبالرغم من كل هذه الويلات التي حلت بتلك القوى، كانت السلطات التركية والمقاطعجيون المحليون يصرّون على أن تدفع ضرائب تلك الفترة كاملة مع المتأخرات منذ ١٨٤١، أي لأكثر

---

٤٣ - الوثائق، المجلد الثامن، ص٣٤٧ - ٣٤٨ - والمجلد التاسع - ص١٨.

من خمس سنوات[٤٤]. وكان قوام الازمة من جهة ثانية قوى مقاطعجية، دينية ومدنية، تمتلك رسمياً بحكم قانون المساحة الصادر عام ١٨٤٤ مساحات شاسعة من الاراضي الزراعية الخصبة وتكاد تحتكر تلك الأراضي باستثناء القليل منها العائد لبعض الفلاحين، وترفض دفع اية ضريبة عن اراضيها او اديرتها او سائر مؤسساتها الدينية، وتصر على ان تدفع تلك الضرائب كاملة للقوى الفلاحية المعدمة، مهددة باستخدام كل وسائل القتل والتدمير بحقها.

واكثر ما كانت تلك الازمة الاجتماعية حدّة بين من يدفع الضرائب ومن لا يدفعها بل يجبيها لمصلحته ومصلحة القوى الطبقية الخارجية التي يمثلها؛ وبين من يملك الاراضي رسمياً ولا يدفع ضرائب عنها، ومن لا يملك حتى القوت الضروري لبقائه على قيد الحياة بل هو مجبر على الاستدانة بفوائد فاحشة؛ وبين قوى مقاطعجية مارونية تعتمد على العائلية وبعض الملكية والنظام العائلي في ترقيها السياسي وقوى الاكليروس الاعلى وما تدّخر من طاقات رهبانية عاملة وتملك من عقارات شاسعة ونفوذ سياسي - طائفي عريض ودعم خارجي فرنسي للتحكم فعلا بالقرار السياسي لجماهير الموارنة وزعمائها المقاطعجيين في اطار المشروع السياسي الفرنسي الرامي الى تجزئة المنطقة وانشاء دويلة طائفية مسيحية فيها على انقاض امارة شهابية سنية ورثت امارة معنية درزية.

يستنتج مما تقدم ان نظام المساحة جاء يزيد النظام الضرائبي تعقيداً ويؤزم الوضع الاجتماعي لمصلحة القوى المسيطرة على حساب القوى المنتجة. ويعترف القناصل الفرنسيون في تقاريرهم بأن ضريبة الجبل لم تكن مجحفة، بل كانت ضريبة بسيطة بالقياس الى عدد السكان واتساع رقعة البلاد. وهي لا تقاس بما كانت تدفعه هذه البلاد ابان حكم الامير بشير. اذ كانت ضرائب هذا الامير تقدر، تبعاً لاضعف الاحصاءات بما لا يقل عن ١٢ الى ١٥ ألف كيس »[٤٥]. فالأزمة اذاً أزمة بنيوية تنبع من طبيعة النظام المقاطعجي الذي يجعل من الزعيم المقاطعجي سيد مقاطعته وجابي ضرائبها. « فيجبي ممن يشاء ويسقط الضريبة عمن يشاء. ويعفي طبعاً كل املاكه من أية ضريبة. وهذا النظام الضرائبي اشبه بالسلسلة الحديدية التي تربط الفلاح بالسيد المقاطعجي. والحل لن يكون الا بتدمير النظام المقاطعجي نفسه اذا لم يتراجع الباب العالي عن التدابير التي اتخذها بنفسه وأهمها المساحة وتقليص صلاحيات المقاطعجيين وضرب نفوذهم. والباب العالي قادر على هذه المهمة لأن هؤلاء

---

٤٤ - الوثائق، المجلد الثامن، صفحات ٤٤٦ - ٤٤٧. والمجلد التاسع - ص١٧.

٤٥ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ١٤٨ و٢٨٥.

المقاطعجيين ضعفاء تجاهه واقوياء فقط على فلاحيهم »[٤٦].

ويستوحي الموفد الفرنسي النمط الذي تم على اساسه حل المشكلة بين الفلاحين والفيوداليين في فرنسا ابان ثورة ١٧٨٩ البورجوازية الكبرى، فيوصي حكومته بـ «ان الحل هو في كسر العلاقة القائمة بين الفلاح والمقاطعجي (يسميه الفيودالي). وهذه هي المهمة الاساسية والملحة لتوطيد الهدوء في لبنان. فالنظام المقاطعجي(الفيودالي كما يسميه) هو المسؤول الدائم عن تفجير الحرب الاهلية في هذه البلاد، لأن هذا النظام يسمح بتكتيل الفلاحين الى جانب اسيادهم المقاطعجيين في حروب ليست في مصلحتهم على الإطلاق. واما ضرب النظام المقاطعجي فيقود بالضرورة الى تحرير الفلاح ورفضه الانجرار وراء سيده المقاطعجي بمقدار ما يشعر هذا الفلا ان ذلك السيد لا يهدد حياته بالخطر »[٤٧].

لقد وضعت بعض تقارير الفرنسيين يدها على موضع الداء مباشرة. ولكن ذلك الاهتمام لم يكن بدافع تحرير الفلاحين من سيطرة مقاطعجييهم الا لإسقاطهم في دائرة النفوذ الفرنسي ورساميله على غرار ما حدث للفلاحين الفرنسيين بعد عام ١٧٨٩. وكان الموقف التركي يلعب الدور المحدد في هذا المجال. فقد تأخرت الجباية وتعقدت صلاحيات الجباة وبلغت المتأخرات عام ١٨٤٩ اكثر من ستة آلاف كيس في المقاطعات المختلطة وحدها[٤٨]. واستمر التأزم الداخلي طوال المرحلة اللاحقة حتى انه وجد بعض تعبيراته في انفجار زحلة عام ١٨٥٨ وحركة فلاحي كسروان خلال هذه الفترة والانفجار الصدامي عام ١٨٦٠ الذي اتخذ وجهاً طائفياً بات يلازم جميع التدابير السياسية ـ الطائفية للادارة التركية، بدعم مباشر من القناصل الاجانب، ولا سيما الانكليز والفرنسيين. وكانت حصيلة ذلك الانفجار مكاسب اخرى أضيفت الى المشروع السياسي الفرنسي وتمثلت بالنقاط التالية:

- اقامة حكم برئاسة متصرف مسيحي من رعايا السلطنة ينبسط نفوذه على الأقضية السبعة للمتصرفية، وهو مطلب فرنسي قديم.
- الغاء الفروض المقاطعجية، وهذا ما طالبت به جميع تقارير الفرنسيين.
- الاعتراف بتوسيع رقعة القائمقامية المسيحية لتضم بلاد جبيل وساحل بيروت والمتن والشوف وصولاً الى جزين، وتلك ايضاً مطالب فرنسية قديمة ببسط نفوذ القائمقام

---

٤٦ ـ الوثائق، المجلد التاسع، صفحات ١٤٧ ـ ١٤٨.
٤٧ ـ الوثائق، المجلد التاسع، ص١٤٨.
٤٨ ـ الوثائق، المجلد التاسع، ص٣٤١.

المسيحي، وبالتالي المشروع الفرنسي، على كافة التجمعات الطائفية المسيحية في الجبل، كنقطة انطلاق للرساميل الفرنسية في المشرق العربي برمته.

- رفع الضريبة من ٣٥٠٠ الى ٧٠٠٠ كيس على أن تكون الأفضلية في امور الصرف للشؤون المحلية داخل المتصرفية، أي حرمان السلطنة التركية من ضرائب المتصرفية مع الزامها المعنوي بمدها بالأموال عند الحاجة. وهو تبدل نوعي في السياسة العثمانية القائمة اساساً على جباية الضرائب وابتزاز القوى المنتجة لا على دفع الضرائب لرعايا تابعين لها.
- الزام القوى المقاطعجية الدرزية بدفع تعويضات هامة «للمسيحيين المتضررين» وتحميل تلك القوى ومنساندها من الاتراك المسؤولية الكاملة عن تلك الاحداث.

ومع ولادة المتصرفية الجديدة كانت القوى الاستعمارية الاوروبية الضامنة لها تضغط على السلطنة العثمانية لاعفاء سكان المتصرفية من «مال الطرح» او ما سمّي مال «البقايا» أي المتأخرات منذ عهد القائمقاميتين، وتحويل تلك المتأخرات الى المشاريع العمرانية المحلية. وكذلك تحويل املاك «البكاليك» او الاملاك السلطانية الى اراضٍ تابعة للمتصرفية وقابلة للبيع، واسقاط ضرائبها التي تتراوح بين ٣٠٠ و٤٠٠ ألف قرش من قيمة ضرائب المتصرفية البالغة ٧ آلاف كيس[٤٩]. وكذلك جرت المطالبة الحثيثة «بأراضي اللبنانيين» أو أراضي سكان المتصرفية في سهل البقاع تمهيداً لضم هذا السهل الى المتصرفية.

وهكذا يمكن التأكيد بأن النظام الضرائبي الجديد (وما تبعه من نظام للمساحة) كان عامل تفجير اساسي في الصدامات الاجتماعية خلال السنوات الواقعة بين (١٨٤٢ و١٨٦١). وهنا ايضاً يجب التفتيش عن جذور ذلك التأزم لا في أشكال الصراع، الطائفي بخاصة، التي ظهرت خلال تلك الفترة، بل في نمط الانتاج الذي شهد تبدلا ملحوظاً على المستويات التالية:

- انتقال ملكية التصرف الخاصة المعترف بها رسمياً.
- تحول المقاطعجي من جابي ضرائب الى مالك حقيقي للارض.
- تحميل القوى المنتجة غير المالكة مسؤولية دفع الضرائب عن الارض التي لا تملكها وحرمانها حتى من ملكية الاراضي التي كانت تتصرف بها سابقاً، وذلك عبر

---

٤٩ - الوثائق، المجلد الحادي عشر، ص٤٠٣.

اساليب الرشوة والتزوير وفساد الطابو والتحديد ووسائل الضغط والاكراه وغيرها.

- بوار قسم كبير من الاراضي بسبب الهجرة، وتحول ملكيتها الى القوى المالكة الحديثة، ولا سيما الكنيسة المارونية ورهبانيتها والزعامات المقاطعجية من كل الطوائف.
- تحوّل قسم كبير من ملكيات التصرف الى ملكية وقفية غير قابلة للبيع والشراء والتحويل. وهذا ما ساعد كثيراً على تأزيم الوضع الاجتماعي الفلاحي بسبب ضيق رقعة الارض القابلة للاستصلاح والكثافة السكانية الكبيرة التي رافقتها خلال المرحلة القادمة بحيث الزيادة السكانية تتصادم يومياً مع ضيق المساحة المزروعة والاراضي الوقفية، فتدفع اعداداً كبيرة من السكان الى النزوح. وليس من قبيل الصدفة ان تولد الهجرة اللبنانية خلال هذه الفترة بالذات.
- ضرائب جديدة يقابلها تهريب النقود والتجارة بالذهب، ولا سيا خلال اواسط القرن التاسع عشر، مما ادى الى تفريغ المنطقة من كميات كبيرة من النقود الذهبية وابدالها بالنقود الورقية التركية وغيرها التي تعرضت لتقلبات حادة دفع ثمنها الفلاحون غالياً من انتاجهم ومدخراتهم.
- الأثر الهائل لاتفاقية بلطي ليمان التجارية عام ١٨٣٨ بين تركيا وانكلترا وبمشاركة حثيثة من فرنسا وسائر الدول الاوروبية. وقد انعكست تلك الاتفاقية بشكل واضح على التجارة والحرف اللبنانية، فتم تدمير قسم هام من الحرف لفقدان القدرة على منافسة السلع الخارجية التي اغرقت اسواق المنطقة وادت الى خراب كثير من مصانع الحرير المحلية.
- منذ عام ١٨٤٠ بدأت « المقاطعات اللبنانية » تدخل في صلب المخططات الاستعمارية الخارجية الرامية الى اعتبار تركيا « جثة ميتة » والتفاهم الودي بين المستعمرين على اقتسام اجزائها. فكان لبريطانيا وفرنسا نصيب وافر من تلك الأقسام. وكانت المقاطعات التي خضعت سابقاً للإمارة الشهابية من نصيب حماية اوروبية جماعية بهيمنة فرنسية ـ انكليزية واضحة تمهيداً للاعتراف بها، مع مناطق أخرى واسعة في العمق السوري، من مناطق النفوذ الفرنسي بعد اندلاع الحرب العالمية الأولى. ولا يمكن فهم الصدامات الدموية خلال الأعوام الواقعة بين ١٨٤٠ و١٨٦١ بجميع تشعباتها السكانية والمقاطعجية والضرائبية وغيرها، إلا في اطار

ذلك المخطط الاستعماري الأوروبي الساعي الى تفكيك السلطنة العثمانية والسيطرة على ولاياتها.

صراع المركزية لحكم الامارة الشهابية بوصفه مظهراً من مظاهر النظام الضرائبي السائد

تعتبر الفترة التاريخية الممتدة من عام ١٧٩٠ الى عام ١٨٤٠ من اكثر المراحل تقلباً في تاريخ الامارة الشهابية. فقد شهدت هذه المرحلة قمة نفوذ الجزار في المنطقة، والحملة الفرنسية على مصر وفلسطين، ونفوذ المدبّرين الموارنة زمن ابناء الامير يوسف، وازدياد سيطرة الكنيسة المارونية اقتصادياً وثقافياً، واندفاع الزعامات المقاطعجية المارونية للتفرد بحكم مقاطعاتها، وسعي العائلة الجنبلاطية لتزعم العائلات الدرزية، ومحاولة الامير بشير الثاني تثبيت اقدامه كأمير قوي قادر على ضبط المقاطعات والدخول في تحالفات خارجية لضمان استمراره في الحكم، ولا سيا بعد بروز محمد علي في مصر... كل هذه العوامل وغيرها جعلت الصراع المحلي يتسم بطابع العنف الشديد. فالأمراء يعزلون باستمرار تبعاً لرغبات الجزار حتى أن الامير بشير نفسه عزل سبع مرات في أثناء حكمه وحكم خلفائه في عكا، كما طال العزل اولاد الامير يوسف. وتبدلت التحالفات السياسية بسرعة نتيجة ظهور الخطر الفرنسي. فالتفت الزعامات الدرزية حول العائلة الجنبلاطية واجبرت الامير بشير على اتخاذ موقف معارض للحملة الفرنسية او على الاقل غير داعم لها علناً.

ولكن تلك التبدلات السياسية كانت ترافقها ازمات داخلية حادة تمثّلت في زيادة الضرائب بنسب كبيرة جداً، وباحراق القرى ونهبها، وبهدم المنازل، ومصادرة الارزاق، والتقتيل المستمر في صفوف الاسر المسيطرة وغيرها.

ويستمر مسلسل العزل والتبديل والبلص والغرامات واحراق المنازل، فيعود الجزار الى تولية الامير سعد الدين ابن الامير يوسف على جبيل عام ١٧٩٤، وبصحبته فرنسيس باز مدبراً، ويحضر له خلعة الامارة «على أن يعاونه اخوته في الحكم». ويشتد البلص في الشوف على آل جنبلاط وانصار الامير بشير. «ويهدموا عمار بيت جنبلاط»[٥٠]. ثم يعود الامير بشير فيسترضي الجزار ويستعيد خلعة الامارة، ويبلص المتن وجبيل «ويهدم عمار آل نكد

٥٠ - حيدر الشهابي: «لبنان في عهد الامراء الشهابيين»، ص١٧٥ - ١٧٦.

والقاضي عوض ما هدموا اولاد الامير يوسف عمار آل جنبلاط، وبلص كل من رافقهم، وأجبى الميري، ودفع الى الجزار، وارضى خاطره »[٥١]. وقد تطول استشهاداتنا في هذا المجال نظراً لكثرة العزل والتبديل والمصادرة واحراق القرى.

وهكذا بدأت العائلات المقاطعجية، الاسلامية والمسيحية، تدفع بدرجات متفاوتة قسماً كبيراً مما تنهبه من القوى المنتجة، الفلاحية بشكل خاص. ولم تسلم بيوتها من الهدم، ولا قراها من الحرق. وكانت القوى الفلاحية المتضررة الأكبر من تلك السياسة التي شارك فيها كثير من الأسر المقاطعجية، ولا سيما الشهابية وبعض الاسر الدرزية. فقد قتل كثير من ابنائها في الصراع على خلعة الامارة، وهدم كثير من قصورها، واحرقت قرى بكاملها. وكانت نكبة آل نكد من اكبر نكبات هذه المرحلة اذ قتل القسم الأكبر منهم، وقضى بعض اولادهم بمرض الجدري « واندثر اسم بيت بو نكد... وقسموا ارزاقهم بين الامير بشير واخيه وبيت جنبلاط وبيت عماد »[٥٢].

« ونكب آل عبد الصمد في عماطور على يد الشيخ حسن جنبلاط عام ١٧٩٦. وأضيف الى نكبات القتل والمصادرة والبلص نكبات الامراض. فحلت نكبة الطاعون عام ١٧٩٧ فمات طنوس وفرنسيس باز، اخوة جرجس باز، ومات ايضاً سمعان بيطار ».

وكانت خلعة الإمارة تباع بالمزاد العلني، وكان الجزار ينال وعوداً بضرائب جديدة باهظة. فكان البلص والمصادرة والغرامات تزداد على السكان. « وكانت الميري تجمع مرتين أو اكثر بواسطة عساكر الجزار »[٥٣].

ويعتبر عام ١٨٠٠ نقطة تحول هام في تبدلات السياسة الداخلية. فقد كان لظهور نابوليون في مصر وانتقاله الى عكا أثر كبير في تشكيل مقاطعجي درزي تقرر إثر اجتماع عبيه، واجبر الأمير بشير على اتخاذ موقف علني رافض لدعم نابوليون وحملته. وكان الأمير بشير يراهن على دعم خارجي للتخلص من ظلم الجزار. ولذا سعى الى ايجاد جبهة داخلية متماسكة تدعمه في حال هزيمة نابوليون، فنزل عند رغبة اجتماع عبيه الدرزي ولم يقدم المساعدة للحملة الفرنسية ولكنه سعى بالمقابل الى التصالح مع اولاد الامير يوسف « وفرحت

---

٥١ - المرجع السابق، ص١٧٧.

٥٢ - المرجع السابق، ص١٨١.

٥٣ - المرجع السابق، صفحات ١٨٣ و١٨٥ و١٩٧ و٢٠٣ و٢٠٧.

العالم بتلك (بذلك) الاتفاق». ونميل نحن الى الاعتقاد بأن كثرة الضرائب والبلص والعجز عن تأمين مطالب الجزار الكثيرة هي التي دفعت الاطراف الداخلية الى الاتفاق، اذ سرعان ما «وقع الحب بين جرجس باز وبين الامير بشير.. وطاعت البلاد للامير.. فغضب الجزار لانه لم يستطع امتلاك جبل الدروز الا بوسيلة انقسام حكامهم واجراء الفتن فيما بينهم»[٥٤].

فالصراع المقاطعجي يبقى، في التحليل الأخير، تعبيراً عن قدرة الزعيم المقاطعجي على ضرب خصومه المقاطعجيين وفرض الطاعة عليهم، وجباية الضرائب منهم، وتأمين شراء خلعة الامارة ورضى الولاة المجاورين، وتبقى جباية الضرائب هي الاساس الذي ترتكز اليه سيطرة المقاطعجيين.

وهكذا باتت العلاقة سيئة جداً بين الجزار والأمير بشير بسبب الموقف من نابوليون من جهة، وهو موقف الداعم ضمنا والرافض للدعم علناً، والموقف من القوى المحلية ـ أي قطع الطريق على الجزار للتدخل ـ ومن الانكليز عبر تأييد حلف عبيه الجنبلاطي الموالي لهم من جهة أخرى. ولذا قام الجزار بدعم آل عماد لتزعم الحلف الجنبلاطي الداعم للامير بشير ومنح خلعة الامارة لعباس اسعد شهاب عام ١٨٠١ لإعادة الصراع مجدداً داخل الامارة. واردف الجزار تعيين الامير عباس بارسال عساكر الدولة، فتشكل حلف مناهض لإرادة الجزار خاض معركة «المغيثة» قرب حمانا عام ١٨٠١ ضد هذا التعيين وعساكر الدولة. وكان عماد هذا الحلف «الامير بشير، والشيخ بشير جنبلاط، وجرجس باز وربعهم»[٥٥]. واخذت القوى المقاطعجية الداعمة لهذا الحلف تدفع المعركة الى عمق المناطق ذات الاغلبية المسيحية بعد ان دخلت الزعامات المارونية المقاطعجية فيها طرفاً ثابتاً في معركة الامارة، وتسعى لطلب المساواة مع سائر الزعامات المقاطعجية الاسلامية. وكانت الزعامات المارونية، الدينية والمدنية، تقود معركتها عبر المدبرين، وكانت قاعدتها الثابتة مقاطعات بلاد جبيل. وأخذت تستمد احتياطيها البشري من البترون وجبة بشري والكورة. وباتت تلك الزعامات المقاطعجية المسيحية تعتبر نفسها على علاقة مباشرة بتطور الامارة بعد ان اشعرها حكم الامير يوسف بقوتها الاقتصادية وطاقاتها البشرية، وبأنه يمكن استحضار الدعم الخارجي لها، ولا سيا بعد مجيء عساكر فرنسا الى المنطقة. ولذا لم تبق هذه الزعامات

---

٥٤ - المرجع السابق، صفحة ٢١١.

٥٥ - المرجع السابق، صفحات ٣٥٥ - ٣٥٧.

المقاطعجية المارونية خارج الصراع بل راحت تسعى لتعزيز موقعها في التركيبة السياسية الطائفية المسيطرة. ووجدت في بشير الثاني اكثر الامراء قدرة على دعم مخططاتها المستقبلية. فهو يطمح الى مركزة الامارة وحكمها بين يديه. وكانت الزعامات المارونية تسيطر على قوى غير مسلحة وتفتقد الى الدعم الخارجي. ولذلك كان لا بد أن يصطدم الأمير في معركته لمركزة الإمارة بالقوى المقاطعجية الدرزية صاحبة السيطرة والنفوذ. وقد ادرك زعماء الموارنة ان ابناء الامير يوسف عاجزون عن خوض معركة قاسية، وان نتائج الصراع ستنقلب على رؤوسهم اذ بدا آل باز الحكام الفعليين للإمارة. وهكذا سارع المدربون لوضع امكاناتهم بتصرف الامير بشير. فبعد مقتل الامير يوسف وكاخيته غندور الخوري في عكا، سعى الأمير بشير الى فدية المدربين الموارنة العشرة (من بيت الدحداح) الذين كانوا في خدمته واشركهم في ادارة الامارة. وكذلك «دفع فدية سمعان البيطار وفارس الشدياق وابن أبو مراد». وصالح جرجس باز واخوته. وبعد فشل حملة نابوليون أرسل الأمير بشير كاتبه يوسف الدحداح «يستعطف خاطر الجزار»[٥٦]. والأمثلة كثيرة في هذا المجال، وكلها تؤكد المصلحة المشتركة بين بشير الثاني والمدربين والزعامات المارونية.

وقد جعل هذا التبدل في موقف الامير بشير من المدربين الموارنة الجنبلاطيين يشعرون بضرورة التصدي للنهج السياسي - الطائفي الذي كان يسلكه الامير بشير ويحاول فيه التملص من الارتكاز الثابت على دعم الجنبلاطيين له. ومنذ عام ١٨٠١ بدأوا يدعمون الاميرين قعدان وسلمان شهاب في محاولة للابقاء على الامير بشير تحت سيطرتهم المباشرة. وادرك الامير ان ازاحة ابناء الامير يوسف ثم البطش بالمدبرين آل باز بضغط مباشر من الزعامة الجنبلاطية، قد وضعا حكمه وجهاً لوجه مع القوى المقاطعجية الدرزية في صراعه من اجل المركزية، وان تفرده بالإمارة رهن حتماً بالصدام معها والانتصار عليها.

وكانت اساليب الجنبلاطيين هي اساليب الجزار نفسها، اي تبديل الامراء الشهابيين وابراز بديل مستمر للامير الحاكم بحيث يجري عزل هذا الامير وتحضير البديل وبديل للبديل حتى تضعف الإمارة الى اقصى حد. وقد ورث الامير بشير عن سلفه الامير يوسف الكثير من اساليب الهمجية وزاد عليها باتقان كبير. فبدأ سياسة قتل الامراء الشهابيين واضعافهم اقتصادياً «واصابتهم» بأمراض وعاهات دائمة. وكان يعتقد ان خلو الاسرة الشهابية من المنافسين سيكون الطريق الوحيد لمركزة الامارة بين يديه والانتصار على الزعامة

---

٥٦ - المرجع السابق، صفحات ١٦٠ و٣٨١ و٣٥٧.

الجنبلاطية والتخلص من هيمنتها السياسية والاقتصادية على الامارة.

وبالرغم من الدور الهام الذي لعبته الزعامات الدرزية المقاطعجية الأخرى، ولا سيا آل عماد ونكد وارسلان وتلحوق وعبد الملك خلال هذه المرحلة، فإن هيمنة الزعامة الجنبلاطية على القرار السياسي للعائلات المقاطعجية الدرزية كان شديد الوضوح نظراً لغنى تلك الزعامة الاقتصادي وتحالفاتها السياسية مع الولاة العثمانيين وعلاقاتها الوطيدة بالقناصل الأجانب، ولا سيا الفرنسيين والانكليز، بالإضافة الى الدور المميز الذي لعبته الزعامة الجتبلاطية على الصعيد الطائفي الدرزي، سواء داخل حدود الامارة او خارجها في المناطق المجاورة. وقد مكنت هذه العوامل وغيرها الزعامة الجنبلاطية من أن تلعب دوراً ضاغطاً في توجهات الامارة الشهابية حتى الربع الاول من القرن التاسع عشر بحيث لم يكن بمقدور الامير الشهابي ان يقوم بدور معارض تمثله الزعامة الجنبلاطية، هذا اذا شاء ان يبقى في كرسي الحكم. وقد مثل الشيخ بشير جنبلاط قمة الامتداد السياسي للعائلة المقاطعجية الجنبلاطية آنذاك، فتوسعت املاكها، واشتد نفوذها، وتوثقت علاقاتها الداخلية والخارجية. كما استطاع الشيخ بشير جنبلاط تجاوز بعض خلافات الزعامات داخل العائلات الدرزية واقامة تحالف فيما بينها بعمل بزعامته الشخصية حتى لقب بـ «عمود السماء»، وحتى باتت الطائفة الدرزية في قبضته «تقوم اذا قام وتقعد اذا قعد». وقد جعله هذا الوضع الجديد شريكاً حقيقياً في حكم الإمارة الشهابية لا حليفاً لاميرها الحاكم. وساد الانطباع العام بـ «أن الجبل لا يتسع لبشيرين»[٥٧]، وكانت معركة المركزية بين الامير الشهابي والشيخ الجنبلاطي التي انتهت بإضعاف كبير للعائلة الجنبلاطية والإمارة معاً. ولم تمض سنوات تتجاوز العقد ونصف العقد من الزمن بقليل على مقتل الشيخ بشير جنبلاط حتى كانت الاسرة الشهابية تلفظ انفاسها في الامارة وتفسح في المجال لظهور نظام القائمقاميتين.

---

٥٧ - راجع حول هذه النقطة:

- يوسف خطار أبو شقرا: «الحركات في لبنان»، ص٤ و٧ و١٠ و١١ و١٤.

- مقالتنا: «صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني أو صراع البشيرين»، مجلة دراسات عربية، السنة ١٣ - العدد: ٣ - ٧ أيار - مايو ١٩٧٧، صفحات ١٠٨ - ١٢٦.

- Sélim Hichi: «La Famille des Djumblatt» p. 128 et S.S.

بعض النتائج الاجتماعية - السياسية للصدامات الدموية حتى النصف الاول من القرن التاسع عشر

اولا: على الصعيد المقاطعجي والقوى المسيطرة

في عريضة رفعها امراء ومشايخ من عائلات ارسلان وابي اللمع وجنبلاط ونكد وعبد الملك وتلحوق وحمادة ودحداح وضاهر وحبيش وعيد وابو علوان وعطا الله عن مظالم الامير بشير الثاني خلال فترة حكمه الطويل، يشير الموقعون الى الأرقام التالية:[٥٨]

- القضاء على ٧٠ زعيماً مقاطعجياً، منهم ٦٧ قطعت رؤوسهم، واثنان قتلا شنقاً، وآخر حرق بالنار. ومعظم هؤلاء الزعماء من عائلات نكد وحمادة وشهاب وباز وسعد الخوري، بالإضافة الى مقتل الشيخ بشير جنبلاط في عكا. واما عدد الذين فقئت عيونهم وقطعت السنتهم فبلغ ستة امراء ومشايخ.
- مصادرة املاك النكديين ومواشيهم التي قدرت بحوالى ٢٨٠٠ كيس.
- تغريم مشايخ آل عبد الملك كميات كبيرة من الحبوب بلغت قيمتها حوالى ١٢٠٠ كيس وتغريم المقاطعة التابعة لهم حوالى ٢٧٥٩ كيساً.
- تغريم آل الخوري في رشميا حوالى ٩٠٠ كيس وتغريم اهالي رشميا حوالى ٢٨٠ كيساً.
- قبض الامير على انسبائه سلمان وعباس وفارس شهاب، ففقأ عيونهم وقطع السنتهم وغرم فارس شهاب وحده حوالى ٨٠ كيساً.
- تغريم آل الدحداح وقتل تسعة منهم وفرض غرامة عليهم مقدارها ٢٨١٨١ كيساً.
- تغريم مقاطعتي الجرد وبعدران حوالى ٦٧٥٥ كيساً.
- تغريم املاك الشيخ بشير جنبلاط حوالى ٣٤٣٥٣ كيساً.
- تغريم اراضي المشايخ من آل تلحوق وانتزاع بعضها. وقد قدرت الغرامة بحوالى

---

٥٨ - الوثائق، المجلد السابع، صفحات ١٥٣ - ١٦٠.

١٢ ألف كيس يضاف اليها ١٣٠٠ كيس عن مقاطعة الغرب.

- تغريم مشايخ آل العيد حوالى ١٩٣٧ كيساً ومقاطعة العرقوب ما يرفع الغرامة الى ٢٨٩٠ كيساً.
- تغريم مشايخ آل حمادة كميات كبيرة من الحبوب والحيوانات تقدّر بحوالى ١٢١٧٦ كيساً.
- تغريم آل ابو علوان ومقاطعة العرقوب ومنطقة الباروك حوالى ٢١١١٣ كيساً.
- مصادرة املاك لآل ارسلان بلغت قيمتها حوالى ٨ آلاف كيس وفرض غرامة مقدارها ١٤٠٠ كيس على مقاطعة الغرب.
- فرض غرامة على مشايخ آل حمادة في جبيل والبترون بلغت قيمتها حوالى ٨٥٠ كيساً وقتل عدد من مشايخ آل حمادة.
- قتل الامير اولاد يوسف شهاب والاستيلاء على اموالهم واراضيهم النى قدرت بحوالى ١٩١٨٤ كيساً، كما فقأ عيون البعض الآخر منهم وتركهم يموتون جوعاً.
- مصادرة املاك آل الخازن واتهامهم بالتعاون مع بشير جنبلاط، وقدرت المصادرات بحوالى ١٧ ألف كيس.
- فرض غرامات باهظة من حبوب وماشية على زعماء الزاوية من آل ضاهر. وقد قدرت الغرامات بحوالى ٢٥٠ كيساً.
- تغريم الامير عزيز شهاب، نسيبه حاكم الجية، مبلغ ٨٧ كيساً.
- غرامات ومصادرات متنوعة بحيث ارتفع العدد الإجمالي الى ١٤١٦٦٨ كيساً.

وفي عريضة وجهها الامير بشير الثاني للباب العالي دفاعاً عن نفسه ورداً للتهم الموجهة اليه من قبل خصومه المقاطعجيين، يحاول الأمير حصر التهم في اثنتين: دمار «لبنان» الكامل في عهده، وقتل عدد كبير من الناس ومصادرة اموالهم وفرض ضرائب باهظة على السكان، فيدافع عن حكمه الطويل خلال خمسين سنة بأن «لبنان بات حديقة غنّاء ومثار حسد لكل المناطق المجاورة، بعد أن كان مرتعاً للصوص.. وقد منعت القوى من التسلط على الضعيف، والكبير من ان يسحق الصغير.. فكان من الطبيعي ان يتهمني الكبار بالقسوة والظلم بعد أن منعتهم من ارتكاب المظالم وفرض الابتزاز». ثم ينتقل الامير الى

وصف ما آلت اليه امور الجبل بعد رحيله فيقول: «فالزعماء قد ارتكبوا مجازر رهيبة: فنعمان جنبلاط وأخوه قد قتلوا (قتلا) ابناء عمهما نجم وخليل جنبلاط. ومحمود تلحوق قد قتل اخاه. واسماعيل حمود نكد ونسيبه ناصيف قد طردوا (طرداً) قريبهما اسعد نكد وصادروا (صادرا) امواله واراضيه»[59]. ثم يستشهد بالفوضى والصراع الدموي بين الدروز والمسيحيين...

ونعتقد أن هذه الاحصاءات المالية مضخمة كثيراً، ولكنها توضح مدى الضرائب الباهظة والمصادرات التي تعرضت لها القوى المقاطعجية والفلاحون على السواء. وتبقى الملاحظة الاساسية في هذا المجال ان اسماء المقاطعجيين الذين قتلوا او شنقوا او قطعت السنتهم أو فقئت عيونهم مذكورة في العريضة المقدمة. وفي هذا دلالة واضحة على صحة وقوع احداث القتل. ومن هنا يمكن تصور مدى الضرر الكبير الذي احاق بالعائلات المقاطعجية، ومعظمها عائلات اسلامية، من جراء سياسة الأمير الشهابي، لأنها كانت قطب الصراع المقاطعجي الاساسي في وجه تفرده بالحكم. ويدخل هذا القتل في المسار العام لصراع المركزية بين سلطة الامير الشهابي والتشتت المقاطعجي الذي كان سائداً من قبل الامير بشير الثاني. وجاءت فترة الحكم المصري تزيد في مركزية الامارة الشهابية على حساب المقاطعجيين. وكانت توجهات المصريين تجاوز ذلك النمط المقاطعجي السائد في الإمارة الى نظام الاستلام عبر سلسلة من الموظفين التابعين للسلطة المركزية، أي تجاوز نظام الالتزام المقاطعجي الى نظام الاستلام الذي طبّقه محمد علي في مصر وسوريا. وقد اضعف هذا النظام كثيراً من سيطرة العائلات المقاطعجية ومعظمها اسلامية. وتعتبر مركزية بشير الثاني بهذا المعنى تقليصاً لنفوذ الزعامات الاسلامية لمصلحة الزعامات المسيحية، ولا سيما المارونية، دينية كانت أم مدنية.

وكان هذا الاحتلال من الأسباب العميقة للتفجر الطائفي في نهاية الحكم الشهابي. فقد ضعف نفوذ العائلة الشهابية كثيراً إبان حكم بشير الثاني اذ قَتَل عدداً كبيراً منهم وسمل عيون بعضهم وقطع السنة بعضهم الآخر. وفي جميع الحالات كان الامير بشير يصادر املاك المغضوب عليهم من كافة المراتب الاجتماعية، سواء كانوا من الامراء او المشايخ أو الفلاحين، فضمن لنفسه ولابنائه ثروات طائلة والتزام اراض شاسعة اقتنى بعضها بالمالكانة. فقد صادر املاك عدد كبير من الامراء الشهابيين والمشايخ النكديين

59 - الوثائق، المجلد السابع، صفحات ١٦١ - ١٦٣.

والجنبلاطيين وارسلان وآل باز وغيرهم، وتعاطى التجارة واحتكار بعض السلع والصناعات وغيرها، في حين كانت تقارير القناصل الفرنسيين تشير الى الفقر المدقع الذي حل بمنافسيه، ولا سيا بأولاد الامير يوسف الشهابي. فقد كتب لقنصل فرنسا في طرابلس في تقرير له بتاريخ ٢ حزيران - يونيو ١٨٠٩ ما يلي: «إن عائلة الامير يوسف الذي جمع القيادة الاولى في لبنان لم يبق منها سوى ثلاثة امراء مكفوفي البصر. وهي تمنح الدعم للأمراء سلمان وملحم واخوته الذكور.. وقد تزوج احد الامراء من شقيقة الامراء الثلاثة التعساء الذين باتت حالتهم تثير الشفقة فعلاً». ويوصي القنصل حكومته بالعمل على اعادة مناصري الامير يوسف وابنائه الى حكم جبيل، مكافأة لهم على «صداقتهم الثابتة للفرنسيين»[٦٠].

وقد مكنت تلك الثروة الكبيرة والنفوذ العريض الامير من ضرب خصومه من جهة، ومن شراء خلعة الامارة التي عزل عنها مرات عديدة من جهة ثانية. وكانت صداقته لوالي دمشق تسهل له العودة لحكم الجبل عبر التزام مقاطعات البقاع وحاصبيا حتى حوران،[٦١] في حين كان خصومه المقاطعجيون يعجزون عن جباية ضرائب الامارة. فلقد فشلت تولية المقاطعجيين آل عماد عام ١٨٢١، وفشلت كذلك تولية كثير من الأمراء الشهابيين. ولم يعد الأمير بشير يخشى العزل والتبديل اذ بات الولاة بحاجة ماسّة اليه لضمان حكم الإمارة وتقديم العساكر والأموال اللازمة لهم في حروبهم بعضهم مع بعض. وكان لجوء الولاة في عكا لمصادرة أموال بعض المقاطعجيين سبباً اضافياً في ازدياد العصيان والتمنع عن دفع الضرائب كما حدث في اقليم التفاح عام ١٨٢١. وعجز الامراء الشهابيون عام ١٨٢١ عن تقديم مبلغ الخمسماية ألف قرش، وهو مال الالتزام المطلوب من عبد الله باشا، ولم يستطيعوا تقديم أكثر من ٤٨ ألفاً فهددهم بالعزل والقتل اذ اعتبر أن المبلغ المقدم بمثابة السخرية منه. فانفض عنهم المقاطعجيون الموالون لهم، وهم من آل عماد وعبد الملك وأبو نكد وتلحوق، واتصلوا بالامير بشير واعلنوا الطاعة له. وكذلك حضر مقاطعجيون آخرون مؤتمر السمقانية لمبايعة الامير بشير حاكماً على الجبل. كما عجز عبدالله عن انتزاع اقليم الخروب من الشيخ بشير جنبلاط، حليف الامير بشير القوي، وابقاه له بعد أن وعده الشيخ بشير بضرائب اضافية[٦٢]. وهكذا بدأ تراجع عبد الله باشا عن فكرة العزل والتبديل التي اعتمدها

٦٠ - الوثائق، المجلد الرابع، صفحات ٢٢٣ - ٢٢٤.

٦١ - الوثائق، المجلد الثالث، صفحات ١٥٧ - ١٥٨.

٦٢ - الوثائق، المجلد الثالث، صفحات ١٤٢ - ١٤٥ و١٦٤ - ١٦٨ و١٦٩ - ١٧٣.

الجزار، ومنح الامير لقب « حاكم لبنان ولبنان المقابل »، أي ما يعرف اليوم بسلسلتي جبال لبنان الغربية والشرقية، واعترف والي عكا بضرورة الاتفاق على الضرائب التي كانت سائدة أيام سلفه سليمان باشا الملقب بالعادل. ولكن الامير بشير، مستنداً الى المركز القوي الذي جعله الشخصية المقاطعجية الاكثر نفوذاً في الجبل، كان يجبي الضرائب اربعة اضعاف ما يقدمه لوالي عكا مما أثر في كثير من حركات العصيان الفلاحية في جبيل وكسروان وغيرهما عام ١٨٢١[٦٣].

واندلعت الحرب كذلك بين الامير ووالي دمشق بسبب التزام اراضي البقاع[٦٤]. ولكن الاصطدامات كانت تنتهي بإرضاء الوالي مالياً لمصلحة الامير الذي نال التزام الجبل لمدة تسع سنوات مستمرة تبدأ من عام ١٨٢٣[٦٥]، وهي المرة الاولى التي تلزم فيها الامارة على هذا الشكل. وقد استخدم الامير الشهابي هذه الفترة لتصفية خصومه المقاطعجيين، وعلى رأسهم بشير جنبلاط « الذي كان يملك ثلث الجبل في عام ١٨١٤، ويبيع في مرفأ صيدا ٢٥٠ كنتالا من الحرير، ومثلها من التبغ »[٦٦]. وقد انتقلت هذه الثروة الى الامير بشير وابنائه.

ويشير تقرير بتاريخ ٣ شباط ـ فبراير ١٨٢١ الى ثلاثة اقاليم كان يسيطر عليها الشيخ بشير جنبلاط، بالإضافة الى اقاليم أخرى بلغت السبعة « فاقليم جزين يمثل بطول اربعة فراسخ وعرض ثلاثة. وجبل الريحان بطول اربعة وعرض ثلاثة ونصف. واما اقليم الخروب فيمتد بين نهري الدامور والاولي، على عرض البحر وصولا الى دير القمر. وهذه الاقاليم الثلاثة تضم وحدها حوالي ٨٠ قرية تعطي للشيخ بشير جنبلاط مردوداً بقيمة ٢٠٠ ألف قرش في السنة في حين لا يدفع التزامها للامير سوى خمسة عشر ألف كيس سنوياً. ويحمي الشيخ بشير املاكه عبر قوة عسكرية تبلغ في التجنيد ستة آلاف رجل »[٦٧]. وتعطي هذه الارقام التي تطال أقل من نصف المناطق التي كان الشيخ بشير يلتزمها ويسيطر عليها فكرة واضحة (دون الاعتاد على صحة هذه الارقام) عن مدى الثروة الهائلة التي جناها الامير بشير من جراء ضربه أكبر معاقل المقاطعجيين في الامارة. فصراع البشيرين ـ وكذلك صراع الامير الشهابي مع كافة المناوئين له ـ صراع سياسي ينبع من طبيعة السيطرة على قوى

---

٦٣ ـ الوثائق، المجلد الثالث، صفحات ١٧٣ ـ ١٧٥.

٦٤ ـ الوثائق، المجلد الثالث، صفحات ١٨٠ ـ ١٨١.

٦٥ ـ الوثائق، المجلد الخامس، صفحات ٤٨ ـ ٤٩.

٦٦ ـ الوثائق، المجلد الثالث، صفحة ١١٤ ـ ١١٥.

٦٧ ـ الوثائق، المجلد الثالث، صفحة ١٤٥ ـ ١٤٦.

الانتاج والتفرد بمواردها. وهذا الصراع السياسي نفسه هو الذي قاد الى غنى الشيخ بشير جنبلاط قبل بشير شهاب. فكل خصم سياسي كان يناوىء الشيخ الجنبلاطي كان مصيره القتل ومصادرة اراضيه واضافتها الى ثروة الشيخ التي مكنته ايضاً من التزام اراض واسعة في سهل البقاع. ويكفي ان نشير هنا الى مصير آل نكد في دير القمر والمناصف، وكيف توزعت اراضيهم بعد النكبة على يد البشيرين فازداد نصيب الشيخ بشير وشقيقه حسن الذي «اشترى» اراضي قرى بساتين السفرجل، وكفر مق، ومزرعة بعدران، ومزرعة زنتون، ووادي ابو يوسف، والفختية، وقلعة عيسى، وبعصون، والمريجات، ومزرعة بواردين، والبرجين، والبرامية وغيرها[٦٨]. ويمكن ايراد كثير من الامثلة عن ضرب الاسر المقاطعجية وتشتت ثرواتها واراضيها خلال هذه الفترة وما سبقها.

وعبر المصادرة والالتزام تجمعت للعائلة الجنبلاطية اموال طائلة واراض شاسعة مدعومة «بغرضية» أو حزب سياسي قوي يدور في فلك الشيخ جنبلاط الذي قدر مدخوله السنوي بحوالى مليون قرش[٦٩]، ويقيم اوثق العلاقات مع دروز حوران ويستدعي دروز حلب لاسكانهم في مقاطعة الشوف ضمن مخطط يعترف يوسف خطار ابو شقرا بأبرز بنوده قائلاً: «كان الشيخ بشير جنبلاط يحلم بتولي حكم لبنان.... لذا حاول ضم اقليم البلان الى جبل لبنان. كما كان يسعى الى تكتيل الدروز وجمعهم في منطقة واحدة... وكان ينوي الاتيان بدروز الجبل الاعلى لاسكانهم في سهل البقاع الذي كان ملكاً له (بالالتزام ملاحظة لنا). وأن يأتي بدروز فلسطين لاسكانهم في اقليم جزين، وهو ملك له أيضاً بمعظمه، وذلك في محاولة لإنشاء منطقة درزية مجتمعة تمتد من البحر غرباً الى جبل حوران ويكون هو المهيمن عليها ويكون معظم سكانها جنوداً له»[٧٠]. وليست لدينا اية وثائق تؤكد صحة هذا المخطط الذي يشير اليه ابو شقرا في «حركاته» لكن وثائق هذه الفترة وكتابات جميع الرحالين تؤكد ان بشير جنبلاط كان شريكاً اساسياً في حكم الامارة الشهابية لا مجرد زعيم مقاطعجي محلي، وأن قوته الاقتصادية والسياسية والطائفية جعلت الامير بشير عاجزاً عن القيام بأي تحرك دون استشارة الشيخ الجنبلاطي ونيل موافقته. ويقول هنري غيز ان بشير جنبلاط «كان يأمل بتولي حكم الجبل.. وكان يقف من الامير وقفة المنافس لا وقفة احد رعاياه.. وكان

---

٦٨ - أبو شقرا: «الحركات..»، ص٦ - ٧. ومذكرات رستم باز - نشر البستاني ص١٠ - ١٣. وهشي «العائلة الجنبلاطية» ص٧١.

٦٩ - W. Polk «The opening of South Lebanon..» p. 19 et 144.

٧٠ - أبو شقرا: «الحركات..»، ص١٥ - حاشية أولى.

الامير بشير يستشيره قبل الإتيان بأي عمل »[٧١]. أما الرحالة الانكليزي جون كارن فيجعل الشيخ الجنبلاطي « يتولى القيادة المشتركة بين قوى الامير والشيخ.. ولم يكن الامير يستطيع عمل شيء ذي اهمية الا بموافقة الشيخ ومساعدته »[٧٢].

وهناك امثلة كثيرة على خضوع الامير بشير في قراره السياسي للشيخ بشير جنبلاط. فظهور نابوليون عند أسوار عكا، وضغط بشير جنبلاط في مؤتمر عبيّه وضغط الانكليز من ورائه، اجبرت كلها بشير الشهابي على اتخاذ موقف من نابوليون لم يخف على الجزار فطرده من الامارة بالرغم من تدخل الانكليز لاعادته التي لم تتم الا بعد ان اثبت خلفاء الامير عجزهم الكامل عن تحقيق نزوات الجزار المالية. وكذلك كان موقفه من آل باز الذي انتهى بتقتيلهم بعد حملة عسكرية شارك الشيخ بشير شخصياً في قيادتها. واستمر هذا الوضع حتى نهاية حكم سليمان باشا الذي خلف الجزار في عكا وتولي عبد الله باشا عام ١٨١٩ الذي حاول تقليد الجزار في كل شيء والذي يعتبره دومنيك شفالييه السبب المباشر في تفجير صراع البشيرين[٧٣] بسبب الضرائب الباهظة التي فرضها على الامير الشهابي والتي ادت جبايتها الى انتفاضة الفلاحين في المتن وكسروان بزعامة المناوئين للبشيرين. وقد عزل عبد الله باشا، على غرار ما فعل الجزار ـ الامير الشهابي الذي رحل الى مصر. فدعم الشيخ بشير جنبلاط في فترة غيابه الامير عباس شهاب لحكم الإمارة. وبعودة الامير بشير، مدعوماً من والي مصر ومحمد علي في عام ١٨٢٣، كان في رأس اهدافه الانتقام من الشيخ الجنبلاطي وجميع القوى المحلية التي ساندته وعلى رأسها اقرباؤه من الامراء الشهابيين وآل الخازن في كسروان. وقد تم له ذلك اذ قضي على بشير جنبلاط بالموت خنقاً في سجون عبدالله باشا في عكا، في حين كان بشير شهاب يتلذذ شخصياً بمنظر تقطيع السنة اقربائه فارس وسلمان شهاب وفقأ عيونهم امام زعامات آل الخازن فحرموا من اية مناصب ادارية طوال حكم الامير بشير. وكان هذا الموقف سبباً اساسياً في ارتماء هذه الزعامات المقاطعجية في احضان الانكليز وتأليفهم حلف ماروني جدي يعارض العائلة الشهابية والفرنسيين الداعمين عودتها الى الحكم بعد عام ١٨٤٠. وكان هذا الموقف ايضاً من الأسباب التي قضت على قسم كبير من نفوذ المشايخ الخازنيين في انتفاضة فلاحي كسروان عام ١٨٥٨ المدعومة من الاكليروس الماروني والفرنسيين وبمساندة ضمنية من الأتراك لاسباب خاصة تتعلق بالحكم التركي المباشر لمقاطعات الامارة.

٧٢ ـ جون كارن: « رحلة في لبنان في الثلث الاول من القرن التاسع عشر » ـ ترجمة رئيف خوري، ص١٥٤.

٧٣ ـ D. Chevallier: «La société du Mont-Liban..» p. 100

٧١ ـ غيز: « بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن »، ترجمة مارون عبود ـ ج٢، ص٥٧.

وهكذا يمكن ايجاز دور بشير الثاني في سلطة الجبل بإقامة مركزية صارمة بقيادته الشخصية دون أن تكون لهذه المركزية اية اهداف سياسية مستقبلية ترمي الى التطوير والاصلاح في فترة شهدت كلاماً كثيراً على الاصلاح في مصر وتركيا نفسها. فبشير الشهابي نموذج للحاكم المقاطعجي المتسلط الساعي الى توسيع رقعة نفوذه على سائر المقاطعجيين واجبارهم على الخضوع له، في الوقت الذي يعلن فيه خضوعه للسلطة المركزية المجاورة، سواء أكانت تركية في ولايات دمشق وعكا وطرابلس، أم مصرية بقيادة محمد علي. ولذا يجب التركيز على اثر غياب البعد المستقبلي لتدابير بشير الشهابي في افساح المجال اما زيادة النفوذ الاجنبي وتدخل القناصل الاوروبيين في شؤون الامارة. فقد اكتفى بشير بضرب المناوئين له ومصادرة املاكهم في محاولة لتوسيع دائرة حكمه الى مناطق جديدة والسيطرة على مقاطعجيين جدد، دون أية اهداف اخرى غير التمرد على السلطنة والانفصال عنها. وقد اختار السكن داخل حدود السلطنة، وبالقرب من عاصمتها الآستانة، وكان يأمل جدياً في العودة الى حكم الامارة أو وضع احد ابنائه فيها - ابنه امين بخاصة - تحت ستار انه لم يقم بأية أعمال تعادي هذه السلطنة او تسيء اليها، وان خضوعه لمحمد علي كان بسبب قوته العسكرية الهائلة التي لم يكن في مقدور الامير مقاومتها، كما أن محمد علي نفسه لم يتنكر لمبدأ الخضوع للسلطان العثماني.

في هذا الإطار فقط يمكن تقييم دور بشير الشهابي زعيماً مقاطعجياً يسعى للسيطرة على مقاطعات ومقاطعجيين دون ان يكون في ذهنه مشروع سياسي يحلم بتحقيقه. ولكن التدابير التي اقدم عليها هذا الامير حملت معها بذور الانفجار الكبير طوال ربع قرن بعد غيابه عن مسرح الاحداث. وابرز تلك التدابير على الصعيد السياسي ما تعرضت له الزعامات الدرزية المسيطرة خلال نصف قرن من الحكم الشهابي.

فقبل حكم بشير الثاني كانت الزعامات الدرزية تسيطر على ١٢ مقاطعة هي الغرب الاعلى لآل تلحوق، والغرب الاسفل لآل ارسلان، والجرد لآل عبد الملك، والشحار والمناصف لآل ابو نكد، والعرقوب لآل عماد، والشوف الحيطي والشوف السويجاني، واقليم الخروب، واقليم جزين، واقليم التفاح، واقليم الريحان لآل جنبلاط. هذا بالإضافة الى اقليم البلان واراضي الالتزام في سهل البقاع، واقسام واسعة من مقاطعة ساحل بيروت وبعض مناطق المتن. وبهزيمة الحلف الجنبلاطي عام ١٨٢٥ استولى الامير بشير وابناؤه على جميع مقاطعات الجنبلاطيين ونال التزام اراض واسعة بالمالكانة في سهل البقاع. وكذلك بطش بالارسلانيين وانتزع منهم مقاطعة الغرب الاسفل واراضيهم في مقاطعة ساحل بيروت، كما

انتزع مقاطعة العرقوب من آل عماد. وفي عام ١٨٣١ رفض مشايخ ابو نكد الانضمام الى الحملة المصرية وعساكرها في حمص فاستولى الامير على مقاطعتي المناصف والشحار. وهكذا لم يبق للزعامات الدرزية القوية اية مقاطعات، واقتصر وجودها السياسي على اثنتين تابعتين للامير بشير هما مقاطعة آل عبد الملك في الجرد، ومقاطعة آل تلحوق في الغرب الأعلى، وهاتان المقاطعتان عديمتا الاهمية الاقتصادية والسكانية ولا تشكلان اية عقبة جدية في وجه الهيمنة الكاملة للامير الشهابي. يضاف الى ذلك أن المقاطعات العشر المنتزعة قد اوكل امر جبايتها الى زعامات مقاطعجية مسيحية تدور في فلك الامير وابنائه. ولذا لم يغفر المقاطعجيون الدروز لهذه الزعامات الصغيرة وللأمير بشير والاسرة الشهابية كلها ذلك الدور السياسي الذي قضى على نفوذها في المقاطعات العشر لفترة التسع عشرة سنة المتتالية التي لم تنته الا بنهاية بشير الثالث والاسرة الشهابية كلها.

فالصراع المقاطعجي قد مكن الامير بشير وعائلته من التفرد بحكم المقاطعات الواسعة بعد مجيء الحكم المصري، اذ منحه محمد علي لقب « حاكم سوريا » فتفرد بحكم الامارة وزاد نفوذه كثيراً في المناطق المجاورة حتى باتت مقاطعته « تمتد بطول ١٣ ميرياميتر (الميريامتر عشرة آلاف متر) وعرض ٧ ميرياميتر »[٧٤]. فوزع هذه المساحات الشاسعة على اولاده بشكل خاص، فكان ابنه خليل في طرابلس مدعوماً بألف وخمساية جندي، وابنه امين يدير شؤون الامارة في دير القمر، ويسيطر على مقاطعات جبيل والبترون بالمالكانة منذ ١٨١٢، وابنه قاسم يقود عساكر الامير، واحفاده يتوزعون على سائر المقاطعات. وظهرت العائلية السياسية في عهد بشير الثاني بأجلى مظاهرها المقاطعجية وسببت نقمة شديدة في اوساط كافة الاسر المقاطعجية التي كانت مسيطرة او تطمح الى السيطرة. وكانت هذه العائلية السياسية الضيقة ايذاناً بانتهاء دور الاسرة الشهابية التي ضعفت كثيراً بسبب القتل والتشويه والمصادرة والتركيز على الابناء. فقد كانت التقاليد المتبعة تؤكد ان العائلة المقاطعجية لا الفرد المقاطعجي هي اساس الحكم المقاطعجي. وقد اثبتت المرحلة اللاحقة صحة هذا التأكيد اذ عادت الزعامة الجنبلاطية تلعب دوراً سياسياً هاماً بعد عام ١٨٤٠، في حين تقلص نفوذ الاسرة الشهابية واضمحل نهائياً بعد أن فقدت الامارة، وحكم المقاطعات، والثروة الطائلة، وبعد أن ابدلها الاتراك بعائلة آل أبي اللمع لزعامة العائلات المقاطعجية المسيحية، فاختاروا كلا القائمقامين خلال هذه الفترة من آل أبي اللمع، وهما حيدر وبشير احمد. وفي اطار التوجه

---

٧٤ - الوثائق، المجلد الثالث، صفحات ٢٥٨ - ٢٥٩.

العثماني لاعادة الامارة الى احضان الحكم التركي المباشرة جرى ابعاد العائلة الجنبلاطية عن زعامة العائلات المقاطعجية الدرزية وحصرت القائمقامية الدرزية في عائلة ارسلان، في الوقت الذي تم فيه اعتقال الزعامات الدرزية الفاعلة واجبارها على الاقرار وهي في السجن بالقبول بأحمد ارسلان قائمقاماً على الدروز[٧٥].

لقد كانت المركزية العائلية الصارمة عامل تفجير اساسي في مطالع الاربعينات من القرن التاسع عشر. فقد اصر الفرنسيون على عودة الامير او أحد ابنائه الى سدة الامارة في حين رفضت الاغلبية الساحقة من الزعامات المقاطعجية تلك العودة واعتبرتها نهاية حقيقية لنفوذها السياسي. وقد تزعم الجنبلاطيون قيادة الاسر المقاطعجية الدرزية المعارضة لعودة بشير الثاني لأسباب عديدة ابرزها مقتل بشير جنبلاط ونفي ولديه ومصادرة املاكه، كما تزعم آل الخازن القيادة المقاطعجية المارونية المعارضة لتلك العودة بعد أن قام الامير بشير بحرمان الزعامات الخازنية من اي منصب لدى ادارة الامير[٧٦].

وقد جعل هذا الحرمان الزعماء الخازنيين يرتمون في أحضان الانكليز ويمهدون الطريق امام الانزال الانكليزي في جونية ١٨٤٠ لقلب الحكم المصري وحليفه بشير الشهابي. كما جعلهم يتزعمون المعارضة العنيفة في وجه مساعي الفرنسيين لإعادة احد افراد الاسرة الشهابية.

وكان القنصل الانكليزي يلعب الدور الاساسي في تأطير معارضة الشهابيين عبر زعامتين اساسيتين في الإمارة هما الزعامة الجنبلاطية والزعامة الخازنية. وقد جعل هذا الموقف السياسي الواضح الكنيسة المارونية تتخذ عبر بطاركتها ومطارنتها ورهبانها ورجال الاكليروس الصغار فيها مواقف مغايرة لآل الخازن، وذلك بدعم مباشر من القناصل الفرنسيين. فحرم زعماء آل الخازن من مراكز القائمقامية النصرانية ثم جرى التحضير لضربة عنيفة لنفوذهم في كسروان عبر انتفاضة الفلاحين عام ١٨٥٨ التي شاركت قيادات الكنيسة المارونية بالدور الاول فيها، في محاولة لضرب أية زعامة مارونية تخرج عن اطار المخطط الفرنسي ومشروعه السياسي في المنطقة.

٧٥ - الوثائق، المجلد السادس، ص٢٥٦، والمجلد السابع - ص٢٧٣.

٧٦ - الوثائق، المجلد الخامس، ص٢٢.

ثانياً: على صعيد القوى المنتجة

يبدو من الارقام الضخمة لخسائر القوى المقاطعجية المسيطرة ان معركة المركزية الصارمة إبان حكم بشير الثاني كانت باهظة التكاليف وذات اثر بارز في مستقبل كثير من الاسر المقاطعجية المسيطرة. فقد زال نفوذ بعضها (آل علم الدين) وتقلص نفوذ البعض الآخر (آل ارسلان وجنبلاط) (وحمادة وعلي الصغير والخازن وغيرهم). مدة طويلة من الزمن في المرحلة الثانية من حكم بشير الثاني.

لكن أفدح الاثار كانت الآثار التي خلفتها تلك الصدامات في صفوف القوى المنتجة وعلى الاراضي التي تسكنها وتعمل فيها. ولن يكون بالإمكان رصد كل تلك النتائج على امتداد المقاطعات نظراً لفقدان الاحصائيات العلمية عن هذه الفترة، ولذا فإننا سنقدم نماذج عنها يمكن تطويرها الى احصائيات متكاملة ارتكازاً الى مصادر متنوعة.

وسنعتمد في هذه النماذج على نتف متفرقة وردت عند الشدياق في «أخبار الاعيان في جبل لبنان». وعند الامير حيدر احمد الشهابي «لبنان في عهد الامراء الشهابيين»، وهما من اقرب المصادر لدراسة هذه المرحلة، لأنها عاصراها وكتبا عنها مع الإشارة الى أن الاساليب لم تتغير كثيراً بين بداية الامارة ونهايتها.

نموذج من جبل عامل:

فمنذ العام الاول لانتقال الحكم من المعنيين الى الشهابيين، وهو عام ١٦٩٨، يهاجم الامير الشهابي الاول منطقة جبل عامل «ويهزم آل علي الصغير اصحاب مقاطعة ديار بشارة... وكان الامير يعدم من يكون يمنياً ويشيد من يكون قيسياً». تلك كانت بداية القصاص الجماعي للفلاحين طوال العهد الشهابي والطريقة لجعلهم يدفعون ثمن انتماء سياسي مفروض عليهم دون ان يكون لديهم الوعي لفهمه او القدرة على رده والتنصل منه. «وفي عام ١٧١٨ كانت وقعة القرية بين الامير حيدر والمشايخ بني متوال. وكان النصر الى الامير حيدر... وفي العام التالي كانت الفتنة بين المشايخ بين متوال وحكام بلاد صفد.. وجرى قتال شديد... وفي عام ١٧٤٣ أظهر الشيعة المتاولة اصحاب جبل عامل الخروج عن طاعة سعد الدين باشا العظم والي صيدا.. وامتنعوا عن أداء الاموال السلطانية.. وتطاولوا على اقليم التفاح التابع لولاية الامير ملحم.. فسار الامير بجيشه الى قتالهم... فأدرك قرية انصار

وفيها المناكرة والصعبية. وقد اجتمع عليهم كامل الاحزاب الشيعة ولم يتخلف منهم أحد.. فانكسرت جيوش المتاولة.. وتحصنوا في قرية انصار. فغار عليهم الامير وقتل خلقاً منهم ونهب ما في القرية من الامتعة والاموال. وقبض على أكابر شيوخ المتاولة وبلغ عدد قتلاهم في تلك الموقعة نيف على ألف وستماية قتيل (!). ثم حرق تلك الديار بعد أن سلبها وقفل راجعاً الى دير القمر ومعه الشيوخ مشدودين فأبقاهم عنده في الاسر والاعتقال.. ثم بعد ايام دخل عليه علي جنبلاط بالوسيلة في اطلاق شيوخ المتاولة من الاسر والوثاق. وتوسط لذلك عند الامير ملحم فأطلقهم بعد أن عاهدوه على أن يدفعوا له كل عام ستة آلاف قرش »[٧٧].

هذا نموذج عن صراع المقاطعجيين من آل علي الصغير ومنكر وآل صعب مع الامير الشهابي او والي صيدا. وبالرغم من أن الارقام المقدمة لا تصلح للاستناد اليها بسبب المبالغة في التضخيم (١٦٠٠قتيل) فإننا نشير هنا الى ملاحظات نعتبرها اساسية في هذا المجال، وهي:

- الوضوح الكامل لطبيعة الصراع كصراع مقاطعجي بين زعماء جبل عامل والسلطة المركزية التي يقدمون ضرائبهم عبرها. فسببُ الصراع التمنع عن دفع الضرائب والاعتداء على مقاطعة تابعة للامير الشهابي. وفي الحالتين فإن جباية الضرائب من القوى الفلاحية تكون قد تمت فعلا على ايدي المقاطعجيين المحليين، لكنها لم تصل الى الامير الحاكم او الوالي. والاعتداء الذي كان يتم يشمل اساساً القوى الفلاحية المنتجة في اقليم التفاح. وتأتي الحرب عاملاً ثالثاً تدفع ثمنه باهظاً تلك القوى المنتجة، رجالا واحراقاً ومصادرة وضرائب حرب.
- التماسك الطائفي بعد التماسك العائلي: « اجتمع عليهم كامل الاحزاب الشيعة ولم يتخلف منهم أحد ». وهذا يؤكد الطبيعة البنيوية للطائفية، اذ دخلت في عمق النظام المقاطعجي المسيطر وكانت عاملا اساسياً في تماسك النظام العائلي والهيمنة المقاطعجية. ولما كانت الصدامات الدموية اكثر الاشكال شيوعاً لحسم الخلافات المقاطعجية، فإن دخول الطائفية الى عمق النظام المقاطعجي كانت له ابعاد سياسية بالغة الأهمية. فالمعركة التي يخوضها المقاطعجيون الشيعة في الجنوب او الهرمل او الزاوية تصبح وكأنها جزء اساسي من معركة الطائفة الشيعية كلها على امتداد المقاطعات جميعها. وسوف يلعب هذا التماسك الطائفي على قاعدة النظام

---

٧٧ - حيدر الشهابي، المرجع السابق، صفحات ٦ و١٧ و٣١ و٣٢.

المقاطعجي الدور الرئيسي في الصدامات المقاطعجية اللاحقة في اواسط القرن التاسع عشر. فالفرد الطائفي بات يعتبر نفسه واحداً من مجموعة طائفية منتشرة في منطقة تحاول الزعامات المقاطعجية ان تنطق باسم مصالحها. وهكذا استطاع النظام المقاطعجي ان يدمج في شخصية القائد المقاطعجي الطائفي طموح الطائفة كلها ومصالحها، سواء أكانت درزية أو مارونية أو شيعية، أو غير ذلك. وكانت هذه السمة احدى العقبات الاساسية لنضال القوى المنتجة المحرومة من كل أشكال الضمانات ووسائل التعليم والتوعية الا في حدود ضيقة جداً بحيث يشعر الفرد الطائفي وكأن ضمانته الوحيدة ليشعر بالاستقرار والأمان هي أن يبقى في محيطه الطائفي. وكان هذا الشعور هو بالضبط ما يريده له الزعيم المقاطعجي، دينياً كان أم مدنياً. فشعور الخوف والقلق يجعل الفرد الطائفي يتمسك بزعاماته الطائفية، ويلتف حولها في وجه الزعامات الطائفية الأخرى.

ولقد اقامت الصدامات المقاطعجية تماسكاً متيناً حول الزعامات المقاطعجية تحت ستار وحدة الطائفة في وجه الوحدات الطائفية الأخرى، ومنعت لمدة طويلة قيام تماسك حقيقي في صفوف القوى المنتجة في وجه قواها المقاطعجية المستغلة، اذ لم يستطع وعي القوى الفلاحية رؤية تلك الزعامات الا مدافعة عن مصالحها وضرورة لا بد منها لمصلحة الطائفة ووحدتها. ويجد هذا التماسك المقاطعجي ـ الطائفي ـ السياسي كامل تفسيره في نمط الانتاج الآسيوي الذي يؤكد أولوية دور السيطرة على الارض، المصدر الاساسي للانتاج. ولم تكن هذه السيطرة لتتم الا بفضل قيادات محاربة تقود جماهير الفلاحين وتضمن لها الحماية من غزوات التجمعات الأخرى. فالقيادة العسكرية، سواء أكانت قبلية أو عائلية أو غير ذلك، ضرورة لا غنى عنها في نمط انتاج يقوم على السيطرة والتمركز في الارض الزراعية، ويجبر على حماية الانتاج والأفراد من الغزو والمصادرة والنهب والضرائب والبلص وغيرها.

- ملاحظة أخرى في هذا المجال تتمثل في نمط العقاب الذي كانت تمارسه القوى المنتصرة بحق القوى المهزومة. فإذا هي لم تقتل بعض القيادات العاصية اثناء المعركة فنادراً ما كانت تقتلها بعدها اذ كانت تتدخل الوساطة المقاطعجية الخارجية وتطلب الصفح عن القيادات العاصية لقاء التعهد بأنها ستلتزم بدفع الضرائب ـ سبب العصيان الاساسي ـ كاملة. وهكذا كانت القوى المنتصرة تكتفي بما تم في المعركة، وبالاذلال العلني لمن وقع في يدها من القيادات كالتكبيل

بـالسلاسل والجر وراء الخيـل والاكراه عـلى المشي حـافي القـدمـين، مكشوف الرأس.. الخ. فالمهم هو اثبات القوة والنفوذ تجاه الحلفاء والاعداء معاً. وهذا مظهر عابر لأن طبيعة النظام المقاطعجي سرعان ما كانت تحتم على القوى المقاطعجية المنتصرة ان تسند حكم المقاطعات او جباية ضرائبها الى قوى قادرة على جباية تلك الضرائب. وقد بيّنا سابقاً ما كان يتسنى للقوى المنتصرة القيام بهذه المهمة الا بالارتكاز على ابناء العائلة المهزومة. وهكذا يستبدل المقاطعجي المهزوم بشقيق له او نسيب، ونادراً ما استبدل المقاطعجي بجابي ضرائب من الخارج، اذ سرعان ما كان ينهار نفوذه ويصبح عبئاً كبيراً على السلطة المركزية. وهذا النموذج يتكرر باستمرار لدى كافة القوى المقاطعجية المسيطرة، سواء في حالة الهزيمة ام في حالة النصر، اذ لا بديل عن الامير او الشيخ المقاطعجي الا مقاطعجي من العائلة نفسها. من هنا تؤكد كافة المصادر التاريخية ان هزيمة آل علي الصغير في معركة او معارك عديدة ما كانت تعني زوال نفوذهم وقدرتهم على جباية ضرائب المقاطعات التي يسيطرون عليها. وكذلك كان حال آل جنبلاط او شهاب أو تلحوق أو ارسلان أو أبي اللمع أو أبو نكد أو عبد الملك، أو حمادة أو حرفوش، أو غيرهم. فالبديل المقاطعجي هو دوماً مقاطعجي آخر من العائلة نفسها حتى زوال الذكور فيها. وغياب البديل المقاطعجي العائلي غياب مرحلي سرعان ما يزول بزوال القوة الخارجية التي فرضته، كالأمير الحاكم او الوالي المجاور.

- وبناء على الملاحظة السابقة يتبدى لنا أن نكبة الزعامات المقاطعجية نكبة فردية من جهة، وعابرة من جهة أخرى. فبالرغم من وفاة كثير من المقاطعجيين قتلا وشنقاً وتشويه عدد آخر بحيث لا يعود بمقدورهم المطالبة بالزعامة، فإن الأسر المقاطعجية كانت تقدم دوماً زعامات أخرى بديلة. وهكذا استمر حكم تلك الزعامات وبدائلها مئات السنين، وما زال النظام اللبناني يحمل الكثير من آثار حكم الأمراء والمشايخ المقاطعجيين حتى اليوم.

وبالمقابل فإن القوى الفلاحية المتجة هي التي تدفع الثمن الكبير لتلك الصدامات الدموية. فاذا سقط عشرات او مئات او آلاف من القتلى والجرحي فمن صفوفها. واذا تم حرق الديار والسلب وقطع الاشجار ومصادرة الماشية وفرض الضرائب الإضافية والسخرة والبلص وغيرها، فإن القوى المنتجة هي وحدها التي تتعرض لتلك الاعمال الانتقامية. مع

الاشارة هنا الى أن بيوت الزعامات المقاطعجية واراضيهم لم تكن تنجو من تلك الاعمال الانتقامية، ولكن غنى تلك البيوت وتدبير الاراضي كانا ايضاً نتاج عمل القوى الفلاحية. كما أن الزعامات المقاطعجية كانت تحتفظ في معظم الاحيان بإمكانية العودة الى السيطرة. فعند اشتداد الخطر تنقل عائلاتها الى مناطق آمنة، وتفر عند الهزيمة وقدوم عساكر العدو، لتعاود المناورة من جديد على أمل الانتقام والبطش بالخصوم. وقد عزل الامير يوسف مراراً، كما عزل الامير بشير، وهرب الشيخ بشير جنبلاط مراراً، كما هرب مشايخ آل نكد وعلي الصغير والخازن وحمادة وغيرهم. وكانوا في كل مرة يعودون اكثر ميلا للانتقام من الخصوم. وفي الحالتين، ومهما كانت هوية المنتصر المقاطعجي الطائفية أو السياسية، فإن ثمن ذلك الانتقام كانت تدفعه باستمرار الجماهير المنتجة من جميع الطوائف وعلى امتداد المقاطعات كلها، وفي عهود كل الامراء والولاة وأشكال الانظمة السياسية المسيطرة.

وقد تجلى ذلك الثمن بأشكال مختلفة تنحصر في اطارين رئيسيين: قبل المعركة واثناءها من جهة، وبعد المعركة الى المعركة التالية من جهة أخرى، او بتعبير آخر فترة الاستعداد للانتقام بين معركتين.

ففي الحالة الاولى تتم جباية الضرائب من القوى المنتجة بشكل مضاعف تحت ستار الاستعداد لخوض معركة طاحنة ضد القوى المقاطعجية الأخرى، وحث هذه القوى على توظيف كل ما لديها من طاقات في المعركة المرتقبة. وتبعاً لطبيعة النظام المقاطعجي كان الزعيم المقاطعجي الطائفي يستطيع حمل جماعته على الاعتقاد بأن انتصاره انتصار لها وللطائفة برمتها. وكانت هي تعبر عن هذا الشعور فعلا بعد الانتصار مباشرة بجميع الوسائل المتوافرة لديها من اطلاق بارود واهازيج وغناء ومآكل وحفلات مستمرة. وفي حال الهزيمة كان يخيم حقد مكبوت في النفوس على جميع تصرفات الفلاحين بأن الهزيمة داخلتهم الى العظم وانه لا بد من الاستعداد لمحو العار والأخذ بالثأر. وفي اطار هذا الجو النفسي المشحون لمصلحة الزعيم المقاطعجي يسهل اقتناص كل المدخرات المادية والحيوانية، ويجري توظيف الطاقات الفلاحية كلها لخدمة اغراضه الشخصية والقيام برد انتقامي شديد. وهكذا يجري الاستعداد للمرحلة التالية أو لفترة ما بين معركتين، وهي المرحلة التي يرافقها التعهد للسلطة المركزية بدفع كل المتأخرات مع ضريبة للعساكر، ورشوة وهدايا للولاة، بالإضافة الى ما فقدته القوى المنتجة من خسائر بشرية في المعركة تضعف من قدرتها على الانتاج، ومن خسائر مادية عبر الضرائب والإحراق والمصادرة والبلص والسخرة وغيرها،

وكلها تضعف من قدرة الفلاح على انتاج جميع متطلبات هذه المرحلة. واذا عرفنا ان الصدامات المقاطعجية كانت مستمرة وشبه سنوية تبين لنا مدى الضرر الذي لحق بتلك القوى من جراء تلك الصدامات، فبقيت مئات السنين تعيش على الفاقة والجهل والمرض وتعمل في اراض ليست ملكاً لها، وتدافع عن زعامات لا تعبر عن مصالحها، وتشارك في معارك مستمرة لا تقدم أي حل لمشاكلها بل تزيد وضعها المعيشي صعوبة ووضعها الانتاجي دماراً وواقعها السكني تقوقعاً وانغلاقاً طائفياً واجتماعياً.

نموذج عن مقاطعات الإمارة الشهابية ومناطق التزامها

«في عام ١٧٠٩ استقر محمود باشا بوهرموش في دير القمر والياً.. وبلغه ان الامير حيدر مختفياً (مختفٍ) في قرية غزير. فوجه له جيشاً في القرية المذكورة. فقاتله بنو حبيش قتالاً شديداً وقاتل معهم الامير حيدر واصحابه... وكان بنو حبيش اهل غزير يظنون ان يقدم عليهم من ينجدهم من بيت الخازن اصحاب جبل كسروان. فلم يقدم أحد منهم لأنه كان بين الطائفتين، أي بيت الخازن وبيت حبيش، مشاحنة متولدة من المناظرة. ولما دخل الظلام ولم ينجدهم أحد انفض أهل غزير وانجلوا الى نواحي جهة طرابلس. ونهض الأمير منها بأصحابه المذكورين الى جهة جبل الهرمل. فاختفى في مغار فاطمة الذي في سفح جبلها. ولما خلت غزير من المانع دخل اليها ذلك العسكر عند السحر فنهبها وحرق محلاتها، وهدم أماكنها وتركها بلاقع مقفرة حتى قيل فيها: ندمت غزير»[٧٨].

هذا النموذج من غزير ذات السكن الماروني يكاد ينطبق تماماً على قرية انصار الشيعية في جبل عامل: الصراع المقاطعجي، والاستنجاد بجموع الطائفة (آل حبيش والخازن)، والهزيمة العسكرية، وهرب الزعامات المقاطعجية لانتظار فرصة مناسبة ستأتي بعد قليل في عين دارة، وحريق القرية ودمار القوى المنتجة فيها بعد الذي تعرضت له من النهب والسلب والقتل. فالنموذج الذي اخترناه عن جبل عامل وحللنا بعض سماته يكاد ينطبق كلياً على أي نموذج يتم اختياره سواء داخل مقاطعات الامارة الشهابية التي ورثتها عن امارة المعنيين، أم داخل المقاطعات التي نالها الشهابيون لاحقاً بالالتزام في بلاد جبيل

٧٨ - المرجع السابق، ص١٠ - ١٢.

والزاوية والبقاع وبيروت وغيرها. ولذا فإننا سنكتفي برصد احصائي لما حل بهذه المقاطعات خلال هذه المرحلة مع الاشارة الى بعض السمات الاضافية التي تظهر في تلك النماذج.

«في عام ١٧٤٤ احرقت المتاولة جميع قرايا مرجعيون.... وفي هذا العام ايضاً قام اسعد باشا والي دمشق بحملة على الامير ملحم. لكن الامير هزمه في بر الياس ووصل الى سهل الجديدة. ثم رجع وحرق جميع قرى البقاع ونهب ما فيها».

«وفي سنة ١٧٤٨ احرق الامير ملحم حارات بني تلحوق في الغرب وحارات بيت عبد الملك في الجرد. ونزح بنو تلحوق الى نواحي البقاع... وفي هذه السنة كان غلاء عظيم...»

«وفي سنة ١٧٤٩ تطاول المشايخ بيت منكر على اقليم جزين وقتلوا اثنين من اتباع الشيخ علي جنبلاط. فعظم ذلك على الامير ملحم، وجمع عسكر البلاد. وركب على جباع الحلاوي. فهربت المتاولة من امامه. فأحرق اكثر بلادهم... وحرق الامير ملحم حارة جباع. وقطع الاشجار. وأحرق بلاد الشقيف وبلاد بشارة..»

«وفي سنة ١٧٤٩ ايضاً جرى من الشيخ شاهين تلحوق ثقلة على اهالي البقاع. وظلم المسافرين على طريق الشام. وارسل والي الشام حملة ضده... وقتل ثلاثة انفار من اتباعه. وفي هذه السنة ايضاً فرض الامير ملحم على الاهالي ضريبة القرش على كل فرد ووزع على البلاد مالين في تلك السنة..»

«وفي سنة ١٧٧٤ نهب الشيخ علي الضاهر قرى في اطراف البقاع.

«وفي سنة ١٧٧٦ وجه الجزار عساكر اللاوند الى المكلس والجديدة والدكوانة التابعين اقطاع امراء آل أبي اللمع واحرقها».

«وفي سنة ١٧٧٧ قامت عساكر الامير يوسف بغزو بعلبك والبقاع ونهب ما فيها من الأرزاق».

«وفي عام ١٧٨٠ فرض الامير يوسف ضريبة البزرية (على بزر الحرير). وفي عام ١٧٨٢ فرض ضريبة الشائية التي اعتبرت موجهة ضد الدروز...»[٧٩].

والملاحظ ان التدابير الضرائبية الانتقامية باتت تتخذ وجهاً طائفياً واضحاً.

---

٧٩ - المرجع السابق، صفحات ٣٧، ٣٨، ٤١، ٤٣، ١٠٤، ١٢٠، ١٢١، ١٢٧، ١٣٤.

فانتصار حلف ابناء الامير يوسف ومدبريهم كان يعني احلال النكبة بالاسرة الجنبلاطية وكثير من الاسر المقاطعجية الاسلامية، الدرزية منها بشكل خاص. وكانت عودة الحلف المضاد بزعامة القوى المعارضة لهذا الحلف، تقود الى نكبات مماثلة تحل بالمدبرين والزعامات المقاطعجية المعارضة. وامتدت النكبات لتشمل اغنياء المسيحيين في بيروت والجبل. فقد حلت نكبة بنصارى بيروت على يد الجزار عام ١٧٩٠.

« ففي هذه السنة، اجبر الجزار احد تجار بيروت، فارس الدهان، على دفع مائتي كيس. وقبض على يوسف نقولا، احد تجارها، واخذ منه ماية كيس. وكان يوسف نقولا متسلم الديوان في بيروت من ايام حكم الامير ملحم الشهابي. ولم يكتف الجزار ببلص افراد من بيروت بل قام بتلزيم جباية الضرائب من نصارى بيروت الى فارس الدهان نفسه».

« وفي ١٥ آذار ١٧٩٠ حضر فارس الى بيروت وضمن نصارى بيروت (ضريبة الرؤوس) بخمسماية كيس. واحضر اوامر في مسكهم. وأرمى القبض على الجميع. ثم نزل الى عكا الياس نصير واوشى الى الباشا على نصارى بيروت. ودوّن بهم قايمة بألف وستماية كيس. فقبل ذلك فارس الدهان وقبض على نصير وقتله وحبس نصارى بيروت جميعاً من يد المتسلم وزاد عليهم العذاب حتى باعوا جميع ارزاقهم ولم بقي عند احد شيء من بعد الضرب والعذاب الشديد. ثم ارسل الجزار الى بيروت متسلم صيدا. فأطلق اهالي بيروت وقام العذاب على فارس الدهان وأخذ منه مايتي كيس ومات تحت العذاب. ونزح نصارى بيروت الى البر »[٨٠].

« وفي عام ١٧٩١ كانت بعض القوى من المتن التي هربت من التجنيد يشلحوا في ساحل بيروت كل من وجدوه من أهالي المدينة.. ثم بعد ايام قتل رجل من بيروت (خارج) البلد. فسكرت المدينة وارموا القبض على كل من وجدوه من الجبل. فقتل نحو ستين نفر » وفي هذه السنة ايضاً « صار شر في غريفة (في الشوف) ونهبت الدولة مزرعة الشوف وأخذوا نساء واولاد »... « وفي هذه السنة اجبى الميريوسف الميرة من البلاد عن مال سنتين ». وفي سنة ١٧٩٢ « صار غلا عظيم حتى بلغ كيل القمح الى الخمسة وعشرين قرش.. واشتد الغلا لأن الجزار امر باليسق (التجنيد الاجباري) على بيروت وصيدا. وكانت الناس متضايقة جداً لعدم وجود الحنطة في البلاد حتى لم يعد هناك حبوب في بيوت الاكابر. ولولا وجود

٨٠ - المرجع السابق، صفحة ١٨٠.

مراكب اروام تجلب حنطة الى مينا الشقعة قرب طرابلس لماتت الناس ».

« وفي هذه السنة تباين طاعون شديد في دير القمر والغرب ونقلوا الإمارة الى عين تراز. وفي سنة ١٧٩٣ ارسل جرجس باز طلب العسكر من الجزار. فحضرت المغاربة. وسار الاميران قعدان وحسين شهاب ومدبرهما الشيخ جرجس باز الى بعدران والدولة الى الخزيبة. وهدموا حارات بعدران. وضبطوا ارزاق بيت جنبلاط وغلالهم. وبلصوا الامراء اهل الشوف وكل من هو من غرض (حزب) الشيخ قاسم جنبلاط.. وفي هذه السنة عاد الامير بشير الى الحكم فأرسل العسكر الى الغرب.. ونهب عسكر الامير اكثر قرايا الغرب... ووجه الحوّالة الى جميع قرى المتن والبلاد. فاجتمعت اهالي المتن على حوّالة الامير بشير وطزدوهم. فأرسل طلب عسكر الجزار.. فهجم على المتن ونهبوا قرية العبادية. وكان موجود فيها ودايع من جميع اهل البلاد. وقيل انه ينوف على العشرة آلاف كيس من قروش ومصاغ واثاث وغيره. وكان ذلك اكثره الى تجار بيروت المسيحيين وغيرهم. وهربت اهالي المتن وخربت اكثر القرايا (القرى). ولم يكن في الزمان انتكبت المتن من حين نصوح باشا ايام فخر الدين حتى كبس رأس المتن ونهبها... وبلص الامير بشير اهالي المتن بمال كثير »[٨١].

« وفي عام ١٧٩٤ ، حضرت الخلعة لاولاد الامير يوسف وعزل الامير بشير. فاختفى انصار الامير بشير ورحل بيت عماد من البلاد الى نواحي حوران. وحضر عسكر الدولة الى الشوف.. واجبوا من الشوف ما ينوف عن المائة ألف قرش.. وكثر البلص على الناس... ثم امتد البلص الى جميع البلاد حتى الى المتن حتى قيل ان الشوف خربت من زود البلص والظلم ». وفي عام ١٧٩٥ « ضبط الأمير بشير ارزاق ابو نكد بجميع غلالهم وهدم عمارهم عوض ما هدموا أولاد الأمير يوسف من عمار بيت جنبلاط وبلص كل من رافقهم وأجبى الميري مضاعفاً وأرضى خاطر الجزار.. وفي هذه السنة قتل عسكر الدولة جملة اناس في الطريق من بيروت على بوارج خاصة من أهل المتن ».

وفي عام ١٧٩٩ ارسل الامير، بناء على طلب من والي دمشق، « فجمع ألف غرارة قمح من سهل البقاع.. وخلع عليه الوالي حكم جبل الدروز ووادي التيم وبعلبك وبلاد المتاولة والبقاع وبلاد جبيل يكون له فيها مالكانات له لا ترجع لتحت يد الدولة ».

---

٨١ - الشهابي، صفحات ١٦٦ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٤ ، ١٧٥ ، ١٧٦ .

وفي هذا العام قام العسكر بنهب كامد اللوز في البقاع. ثم توجه العسكر الى بسكنتا وكسروان «ونهب جميع الضيع في دربه الى أن وصل الى غزير. وتفرقت الدولة في ضياع كسروان ونهبوا كل ما وجدوه لأن جرجس باز لم يكن يقدر يضبط العسكر».

«وفي هذه السنة ايضاً وصل العسكر الى الكورة فنهب معظم قراها... ثم انهم جمعوا الميري من البلاد مرة ثانية ميرتين، ومشّوا الحوالات في البلص. وظلموا الرعايا. وضبطوا ارزاق النازحين.. وكانت سنة غلاء شديد.. واخذ الامراء اولاد يوسف من الرعايا مالا لا يحصى ولكن لم ابقوا منه شيء بل ذهب»[٨٢]...

وفي سنة ١٨٠٠ طلب الجزار من اولاد الامير يوسف والمدبر عبد الاحد باز الضريبة. «فاعتذر عبد الاحد لأن جميع ما انجبا (جبي) من البلاد راح كلف (أكلاف) على العساكر. ولولا اسعاف الحاج يحيى اضباشي بيروت ما كانوا قدروا على القيام قدام العسكر... فغضب الباشا على الحاج يحيى وارسل ارمى القبض عليه وطلب منه ماية الف قرش. فباع جميع املاكه وكل ما عنده ودفع الى الباشا... وفي هذه السنة زاد الباشا الطلب على الامير حسين وكاخيته جرجس باز. فطلب ثلاثماية غرارة قمح وألف رأس غنم، وثلاثماية رأس بقر، وثلاثماية قنطار بارود. وزاد اللز (الالحاح) بايراد الدفع. وكان قصده بذلك خراب البلاد وتعجيز الامير حسين وكاخيته».

«وفي هذه السنة اجبى (جبى) جرجس باز الميره مرتين. ثم بعد ذلك ميري ثالثة ونصف ميري. فتضايقت الخلق من كثر الظلم حتى لم عاد للناس طاقة على البلص. فابتدت حركة العصيان في المتن. فطردوا الحوّالة وضبطوا الخيل ـ فأرسل باز الى الامارة بيت أبي اللمع ان يقيموا عيالهم من المتن. فقاموا الجميع الى قاطع بكفيا.. وحضر العسكر الى المتن. ونهب قراها».

«وفي هذه السنة طلعت خيل الدولة على ضهور بعبدا فقتلوا اناساً كثيرين من اهل المتن. ورجع عسكر الدولة الى ساحل بيروت واحرقوا بعض اماكن من بعبدا والحدت وأخذوا حريم وقتلوا عجايز واولاد. فجمعوا معهم اربعة وخمسين رأس ارسلوها الى عكا ونهب الساحل كله كما احرقوا عاريا وجميع ما كان موجوداً عمار في ساحل بيروت الى برج البراجنة.. وكان العسكر يصعد الى قرى المتن ويحرق بيوت المطلوبين.. لكن خربت البلاد

---

٨٢ ـ الشهابي، صفحات ١٧٨، ١٨٠، ١٨١، ١٩٥، ٢٠٠، ٢٠٣.

مثل العادة ولم يحصلوا على قرش للدولة. وكانت سنة غلاء عظيم وظهر مرض الطاعون في بعض المحلات »[٨٣].

هذه النماذج السريعة التي اخترناها لا تعبر في الواقع الا عن عدد قليل جداً مما حفلت به الكتب التاريخية عن هذه الفترة. ونعتقد انه لا بد هنا من مسح احصائي شامل لجميع القرى التي احرقت او نهبت او صودرت مواشيها وانتاجها. وهذه القرى تمتد على كافة المقاطعات، وتشمل بالتالي طوائف الامارة، سواء التي ورثتها عن المعنيين والتي نالتها بالالتزام في البقاع وبيروت وجبل عامل وبلاد جبيل وغيرها. ولكننا نشير الى بعض الاضافات التي يقدمها الشدياق على السلسلة السابقة. « ففي عام ١٧٣٢ احرقت معظم قرى البقاع. وفي عام ١٧٥١ احرقت حاصبيا. وفي عام ١٧٦٢ صودرت اموال بعض الشهابيين واحرقت منازل بعض النكديين وفلاحيهم. وفي عام ١٧٧٠ احرقت عدة قرى في جبل عامل. وفي عام ١٧٧٤ اجبر الفلاحون على دفع الميري ثلاث مرات مع مال المتأخرات. وفي عام ١٧٧٦ تم احراق المكلس. وفي عام ١٧٨٠ قطعت اشجار ارزاق آل نكد في دير القمر. وتم في العام نفسه ضبط املاك الجنبلاطيين وهدم مساكنهم في بطمة وبعدران، وكذلك فرضت ضرائب عسكرية باهظة على الفلاحين كتكاليف للقوى النظامية. وفي عام ١٧٨٩ نهبت زحلة كما نهبت بعلبك ايضاً في نفس العام. وفي عام ١٧٩٠ تمّ احراق اللويزة والشياح وداريا وشحيم وبر الياس. وفي عام ١٧٩٣ احرقت منازل الجنبلاطيين في بعدران للمرة الثانية ونهبت قرى الغرب الاعلى وعاليه والعبادية، كما تم سبي بعض نساء العبادية. وفي هذا العام فرضت ضريبة « الهميد » وهي ضريبة بلص تقوم على ما تطاله يد الحوّالة من الغلال والمواشي. وفي هذا العام عام الغلاء الفاحش، كان الاهالي يغادرون منازلهم هرباً من وجه الحملات العسكرية ويتحاشون البقاء في طريقها. فأقفرت العديد من القرى واحرقت المنازل وصودرت كافة المواشي التي طالتها يد العساكر. وفي عام ١٧٩٤ جرى بلص اهالي الشوف بكميات كبيرة من الضرائب والخوة. وفي عام ١٧٩٥ نهبت البترون. وفي العام نفسه تمت مصادرةاملاك ابناء الامير يوسف والنكديين. وفي عام ١٧٩٩ نهبت بلدة كامد اللوز في البقاع ونهبت بسكنتا ومعظم قرى كسروان. وفي عام ١٨٠٠ تم إحراق معظم قرى ساحل بيروت ونهبت الشويفات واحرقت بعض مساكن بعبدا والحدت وسبيت بعض النساء والاولاد واحرقت عاريا ومساكن جميع المعارضين للامير بشير الثاني في المتن »[٨٤].

---

٨٣ - الشهابي، صفحات ٢٠٥، ٢٠٦، ٢٠٨، ٢١١.

٨٤ - الشدياق: « أخبار الاعيان في جبل لبنان » صفحات ٣١٨، ٣٢٠، ٣٢٢، ٣٢٥، ٣٣٠، ٣٣٨، ٣٤٢، ٣٥٣، ٣٥٧، ٣٦٣، ٣٦٤، ٣٦٩، ٣٧٦ - ٣٧٧.

«وفي عام ١٨٠٣ ضبط الجزار كافة غلال سهل البقاع وفرض ضريبة «الهميد» مضاعفة. وقام الامير عام ١٨٠٥ بشير بنهب منازل آل الحاطوم والقنطار في المتن والبقاع. وتعمد في هذا العام ان يصادر منازل ومواشي وارزاق العصاة ويفرض عليهم ضرائب باهظة. وفي عام ١٨٠٧ احرق بعض منازل الامراء الارسلانيين في الشويفات كما امتد نفوذه الى صافيتا فأحرق بعض احيائها وبعض قرى عكار. وقام بمسح الاراضي هذا العام تمهيداً لفرض ضرائب جديدة وقد تسبب المسح بعصيان كبير وضرائب جديدة ومصادرات هائلة وبلص وخوة. فقد فرضت جباية ضرائب لمدة ثماني سنوات دفعة واحدة. واستحدثت ضريبة جديدة باسم «المساحة» مدتها ١٦ سنة. وتم نهب جبيل هذه السنة. وفي عام ١٨١٩ ضبط الامير مقاطعات واملاك بعض مشايخ الدروز وفرض ضرائب للافراج عن بعض المعتقلين في السجون عام ١٨٢٠.

«وبدأت عملية الاقتراض المسبق لدفع الضرائب عام ١٨٢٠ بسبب عجز الامراء الشهابيين عن الاستمرار في لعبة فرض ضرائب جديدة. وبسبب التمنع او لأسباب متفرقة نهبت الحدث عام ١٨٢٠. ونهب دير اللويزة وزوق مصبح والقرى المحيطة بعمشيت ودير البنات وادة وتم احراق بعضها. وفي هذا العام ايضاً، عام انتفاضة الفلاحين في لحفد، وصلت قوى الامير بشير الى بشري ففرضت عليها غرامة كبيرة. وانتقلت الى البقاع فنهبت قرية «عميق» وصادرت مواشي الجبل فيها وباعتها بالمزاد. وقامت العساكر ايضاً بنهب كثير من قرى البقاع الشرقية ووصلت الى راشيا فنهبت كامل مؤونة سكانها. ومنذ عام ١٨٢٣ حتى عام ١٨٢٥ وصل صراع البشيرين الى الذروة فبلص الجنبلاطيون بكميات كبيرة من النقود في مخطط لإضعافهم مادياً تمهيداً لضرب نفوذهم السياسي. وبعد هزيمة بشير جنبلاط عام ١٨٢٥ نهبت المختارة وهدم جامعها وجرى تغريم الامراء الارسلانيين وكثير من الامراء والمشايخ الموالين لبشير جنبلاط. وفي عام ١٨٢٧ دمرت عدة قرى بقاعية وتشتت سكانها «بسبب كثرة المظالم». وفي عام ١٨٢٨ تمت مصادرة كافة غلال البقاع. ومنذ عام ١٨٣٢ اعتبرت زحلة مركز تجميع الغلال «وعلايف جيوش ابراهيم باشا». وفي هذا العام ايضاً هدمت دور الزعامات الجنبلاطية والعمادية والنكدية ودار القاضي في المختارة وكفر نبرخ ودير القمر على يد عساكر ابراهيم باشا التي كانت تنفذ اوامر بشير الثاني»[٨٥].

---

٨٥ - المرجع السابق، صفحات ٣٨٥ - ٣٨٨، ٣٩٤ - ٤٠٠، ٤٠٦ - ٤١٥، ٤٢٧، ٤٢٩، ٤٣٥، ٤٣٩، ٤٤٠، ٤٤٥، ٤٤٨.

«وفي عام ١٨٣٣ بدأت حملة ابراهيم باشا على بلاد النصيرية فأحرقت عدداً كبيراً من قرى عكار وبلاد النصيرية. وفي عام ١٨٤٠ نهب الطحين من بيروت بسبب المجاعة. ونهبت المعلقة. واحرقت المكلس وبيوت في المنصورية وبيت مري ودير القلعة. ونهبت بعض بيوت وادي شحرور. واحرقت الريحانية في عكار. واحرقت البوارج في البقاع. ونهبت حمانا. وقصفت جونية. ونهبت بعض قرى كسروان والفتوح. وتم نهب واحراق بلدة عين علق. كما نهبت عين زحلتا وسبيت بعض نسائها. وفي عام ١٨٤١ احرقت دير القمر وكثير من القرى بسبب الصدامات الدموية خلال هذه الفترة ونهبت بعبدا وزحلة وحمانا وفالوغا والشويفات وكفرشيما وسبعل وغيرها. «وفي ١٨٦٠ أحرق ما يقارب مئة وخمسين قرية مسيحية والحق الضرر بعشرات القرى الدرزية في المتن. وسقط آلاف القتلى. وفقد الآخرون مساكنهم واملاكهم. وأصبحت دير القمر وزحلة تحت الانقاض. وابيدت كل المزروعات تقريباً وقطعت اشجار التوت»[٨٦].

هذه اللوحة السريعة من احراق عشرات القرى خلال صدامات (١٨٤٠ ـ ١٨٦٠) وما رافقها من تقتيل وتهجير ومصادرة تضاف الى حصيلة صعود الجزار لحكم عكا حتى سقوط بشير الثاني ومن ثم فترة القائمقاميتين، تشير الى ارقام كبيرة جداً قياساً الى حجم الخسائر البشرية والمادية التي لحقت بالقوى الفلاحية المنتجة، ودخلت كل بيت تقريباً. وقد اضيفت الى هذه السلسلة الضرائب الباهظة والبلص والخوة والحوالة والجباية مرتين او ثلاثاً أو اربع مرات في السنة، وقيام الامير بشير بفرض ضرائب تبلغ احياناً عشرة اضعاف ما تفرضه عليه الادارة المركزية. فباتت الضرائب ترافق كل مظهر من مظاهر الحياة الاجتماعية: الاراضي، والمواشي، والهجرة، والافراج عن معتقـل، والتجنيـد، والمساحـة، واطعـام العساكر، والسخرة، والمصادرة، وشق الطرقات.. الخ.

وقد تعدت اعمال النهب حدود الامارة الى كافة المقاطعات المجاورة لها. وكانت القاعدة الاساسية لحكم الوالي ان يمد الامير المعين بعساكر كبيرة لقاء مبالغ اضافية. وتبقى هذه العساكر في امرته تبلص الناس وتصادر وتقتل وتحرق، حتى يعجز الامير المعين عن جباية الأرقام الضخمة التي تعهد بها فيقوم الوالي بعزله وتتحول عساكر السلطة الى البطش بأنصار الأمير المعزول. فتدمر قوى الانتاج البشرية والمادية على السواء، ولا سيما مصادر

٨٦ ـ الشدياق، صفحات ٤٥١ ـ ٤٥٣، ٤٥٨ ـ ٤٦٠، ٤٦٤، ٤٩٠. وسميليانسكايا: «الحركات الفلاحية...»، صفحات ٢٣٧ ـ ٢٣٩.

القوت والسلع التجارية، أي الحبوب والماشية وأشجار التوت وغيرها.

وكان الوالي يستغل المتأخرات من الضرائب لفرض ضرائب جديدة. وكان الامير المعزول يأمل دوماً في العودة الى الإمارة لقاء وعد بزيادة الضرائب للوالي والتعهد بجبايتها. وعند اندلاع العصيان في وجه الضرائب يقوم الوالي بحجز القوت عن مقاطعات الجبل التي لا يكفي انتاجها الا لأربعة اشهر فقط في مواسم الهدوء والانتاج الجيد. فتشتد المجاعة، وتكثر عصابات السلب والسرقة. وترتفع الضرائب أكثر فأكثر لأن العصيان يقطع وصول الضرائب القديمة للوالي ويسبب نزوح اعداد كبيرة من السكان عن اراضيها، فتقوم عساكر السلطة بارجاعها بالقوة. وكانت هذه العساكر، وعساكر الحوالة الخاصة بالامير بشير، لا تتورع عن مصادرة القوت والماشية والاموال اينما وجدتها. وهكذا عمّ العصيان اكثر من منطقة على امتداد المقاطعات والطوائف. ولكن المؤرخين الطائفيين يحصرون هذا العصيان في مقاطعات معينة وضمن طوائف معينة وصولا الى اغراض سياسية آنية. فقد بدأت حركات العصيان في المقاطعات ذات السكن الدرزي قبل سنوات عدة من العاميات، اذ اجبر الامير يوسف على التراجع عن ضريبة البزرية وضريبة الشاشية عام ١٧٨٢. وكذلك عصيان آل حاطوم والقنطار عام ١٨٠٣ ضد الضرائب واحراق منازلهم في المتن والبقاع. فالعصيان الفلاحي، المدعوم من صغار المقاطعجيين، وبزعامة الكبار منهم احياناً، يندرج بالضرورة في اطار صراع المركزية للسيطرة على الامارة. وهو الصراع الذي شاركت فيه بعنف الزعامات المقاطعجية الاسلامية، ولا سيا الدرزية، ودفعت ثمنه باهظاً اذ ادت نتائجه الى تقليص نفوذها السياسي، والى حدوث تبدلات هامة في النظام المقاطعجي نفسه. ولذا يمكن التأكيد بأن قوى الصراع كانت من مختلف الطوائف وعلى امتداد جميع المقاطعات. وكان هذا الصراع النابع من طبيعة النظام المقاطعجي نفسه كمولد للازمات يشمل القوى المقاطعجية الكبيرة ويؤثر كثيراً في مستقبلها السياسي. ولكن نتائج ذلك الصراع كانت مدمرة على صعيد القوى الفلاحية المنتجة، وهي القوى الانتاجية الاساسية خلال هذه الفترة. ولم تنجُ قرية او مدينة، كما لم ينج مقاطعجي او فلاح، من أحد أشكال الفرائض والبلص والمصادرة والسخرة.

بعض الاستنتاجات الأخرى:

ان الصدامات المقاطعجية التي تفجرت في اواخر القرن الثامن عشر وامتدت الى

اواسط القرن التاسع عشر بعد ان اتخذت وجهاً صدامياً عنيفاً وامتداداً طائفياً في اكثر من مقاطعة تعود في اسبابها العميقة الى عدة سمات اساسية منها:

- طبيعة النظام المقاطعجي السائد، وهي طبيعة مولدة للازمات بحيث كانت الصدامات سمة مرافقة دوماً للصراع من اجل السيطرة والتملك والتحكم بالانتاج والقوى المنتجة على السواء. وتجد هذه الصدامات بعض تفسيراتها البنيوية في نمط الانتاج الآسيوي السائد خلال هذه الفترة الذي تلعب فيه الارض والقوى البشرية العاملة عليها والمرتبطة بها دوراً اساسياً في التميز الاجتماعي بمدلولاته الطبقية دون ان تظهر تلك المدلولات كصراع طبقي واضح. وهنا يجب التأكيد على العلاقات العائلية، ودور الزعامة فيها، والترابط العائلي، والعمل المشترك، والمشاركة في الانتاج، والملكية الجماعية للتصرف، وتوزيع الحصص، والمشاركة في الدفاع المستميت عن الارض والانتاج بوصفه دفاعاً عن لقمة العيش لأن فقدانها يعني الموت جوعاً في جبل وعر المسالك. وقد جعلت كل هذه المدلولات ذات الطابع الطبقي البنيوي مستوى العلاقة في الصراع المقاطعجي ينغرز عمودياً من أعلى الهرم المقاطعجي المسيطر حتى الفلاح والراعي والحرفي والمكاري والتاجر الصغير في أية قرية من قرى السيطرة المقاطعجية. ولم يكن الصراع المقاطعجي مجرد صراع فوقي بين مقاطعجيين، بل كانت تشارك فيه جميع القوى الخاضعة لذلك المقاطعجي، ويتقرر على ضوئه مصير بقائها في مقاطعات معينة أو نزوحها منها، ومصير انتاجها وأراضيها ومزروعاتها ومواشيها وسكنها وغيرها. ولذا فإن ذلك الصراع يتخذ طابعاً مصيرياً في الأزمات الحادة.

- إن الانتماء الى العائلة الشهابية او المعنية او الارسلانية أو آل أبي اللمع يعطي هذا الفرد تلقائياً لقب أمير. وكذلك آل جنبلاط او تلحوق او ابو نكد او الخازن او حبيش أو غيرهم لقب شيخ، وآل مزهر لقب مقدم.. الخ. من هنا نقول أن العائلية المقاطعجية امدت الاسر المقاطعجية بسلسلة لا تنتهي من الافراد المقاطعجيين. ويكفي ان نشير الى عائلة مقاطعجية تحكم مقاطعة الجرد الصغيرة وهي عائلة آل عبد الملك. ففي عام ١٨٤٦ كان ١٧ مقاطعجياً من هذه العائلة يمارسون فروضاً مقاطعجية على ثلاث قرى. وكان هؤلاء المقاطعجيون يفرضون

دورياً او بالجملة تلك الحقوق المقاطعجية على سكان القرى الثلاث. وفي الوقت نفسه هناك ١٢ مقاطعجياً من هذه العائلة يفرضون حقوقهم المقاطعجية على ١٠ قرى، واربعة مقاطعجيين آخرين يفرضون حقوقهم على قريتين. وتبقى هناك قرية أخرى في هذه المقاطعة اسمها عين الفريديس كان يمارس الحقوقَ المقاطعجية على سكانها القلائل، وعددهم ثلاثة وثلاثون، مقاطعجيٌّ من آل عبد الملك، يضاف إليه سبعة عشر مقاطعجياً من عائلات أخرى(٨٧).

وهكذا يبدو لنا ان الزعيم المقاطعجي كان يبدأ منذ الصغر حاملا اللقب الذي تحمله عائلته كلها، وكان له «الحق» في الفرائض المقاطعجية التي تفرضها تلك العائلة من ضرائب وهدايا ومعايدات وتقبيل اليد والمكاتبات وإظهار الاحترام والزواج ضمن نطاق محدد شديد الصرامة بحيث لا يجوز الزواج الا من الامراء او المشايخ او المقدمين. وكاد زواج احد اخفاد الامير يوسف الشهابي من ابنة الانكليزي تشرتشل تثير مشاكل عنيفة مع الانكليز. وقام الشهابيون بارسال عدة عرائض واحتجاجات على ذلك الزواج لأن العرف يقضي بألاّ يتزوج الامير الشهابي من اجنبية او من خارج العائلة الشهابية نفسها، باستثناء الزواج من الاميرات من آل أبي اللمع.

ونمط الانتاج السائد آنذاك في مقاطعات الامارة الشهابية الذي يستمد الكثير من سماته من نمط الانتاج الآسيوي، يجعل من الزعيم المقاطعجي، وهو الزعيم العائلي، وجابي ضرائب المقاطعة، والقائم بتحالفات مع المقاطعجيين الآخرين والولاة، الناطق الرسمي باسم القوى الخاضعة له. فالزعيم المقاطعجي في هذا النمط من الانتاج ليس مجرد زعيم فوقي بل هو ضرورة ملحة لحسم الصراعات الداخلية والمنازعات القبلية والعائلية، وتوزيع الحصص في العمل والانتاج، والحماية من اعتداءات الخارج وغيرها. فهو القاضي الذي لا ترد احكامه، وشيخ العائلة الذي له على افرادها حق الطاعة والاحترام، وجابي ضرائب المنطقة، ومقسم الحصص، وصاحب الحق الوحيد في توزيع المياه للري، وصاحب الحق في استدعاء قوى خارجية للبطش بالخصوم. وهو القائد العسكري الذي تأتمر بأوامره كل القوى الفلاحية التابعة له وتتجند على حسابها الخاص لا على حسابه هو، وتحمل معها المأكل والغطاء والبارود والسلاح الذي تقتنيه دوماً في بيوتها. وهو الذي يوافق على زواج افراد العائلة ويمنع زواجهم من افراد العائلات الأخرى، او يوافق عليه باذن خاص. فالزعيم المقاطعجي،

---

٨٧ - الوثائق، المجلد الثامن، صفحات ٣٣٢ - ٣٣٤.

الذي عددنا بعض مهامه فقط، كان يدخل في عمق العلاقات الاجتماعية ولا يبقى على هامشها، فترتبط به مباشرة جميع شؤون المقاطعة ويستحيل فرض اي زعيم آخر عليها الا بعد القضاء نهائياً، لا على هذا الزعيم وحده، وإنما على كافة أفراد العائلة التي ينتسب اليها. وهذه الناحية بالغة الاهمية لأن العائلة المقاطعجية، لا الفرد، هي اساس السيطرة في المقاطعات، وزوال أي فرد من افرادها يعطي الحق لكل افراد العائلة المقاطعجية بملء الفراغ فوراً. فالزعيم المقاطعجي وأي فرد من افراد اسرته يتساويان باللقب، سواء اكانا بمنزلة واحدة في الحكم او السن أو الغنى أو لم يكونا.

وقد رفعت هذه الطبيعة البنيوية للعائلية درجة الصدام بين المقاطعجيين الى مستوى العائلة كلها من جهة، والى مستوى التحالفات المقاطعجية من جهة أخرى، ودخلت في عمق التركيبة البشرية والاقتصادية والاجتماعية للمقاطعات. ولذا يجب التفتيش عن الأسباب العميقة لتلك الصدامات في هذه التركيبة البنيوية للنظام المقاطعجي ونمط الانتاج السائد آنذاك، لا في المظاهر التي تمظهرت بها تلك الصدامات.

- من ناحية اخرى يمكن التأكيد بأن الطائفية التي دخلت في عمق هذه البنية المقاطعجية المسيطرة امدت الصدامات بقدرة هائلة على التوسع خارج حدود الاسرة المقاطعجية من جهة، وخارج حدود المقاطعات من جهة أخرى، وخارج حدود الامارة كلها احياناً كما حدث في صدامات بيروت ودمشق وغيرهما من المدن التي شملتها حوادث عام ١٨٦٠.

فالطائفية جعلت تلك الصدامات ترتدي مظهر «النزاع من اجل البقاء» في المقاطعات المختلطة. واقترحت القوى الاستعمارية، ولا سيما تركيا وفرنسا وانكلترا، التهجير الطائفي المتبادل كحل وحيد لمعضلة المقاطعات المختلطة. ولكن التهجير لم يكن تهجير زعامات مقاطعجية بل تهجير مجموعات بشرية ذات ارتباط وثيق بالارض والعمل والانتاج والسكن وغير ذلك، الامر الذي يعني اقتلاعها من نمط انتاج اعتادت عليه مئات السنين، وقذفها في المجهول حيث البديل الطائفي المقترح هو جبل صخري وعر المسالك وغير قابل للاستصلاح والزراعة. وكانت مشكلة التهجير تشمل اعداداً كبيرة من المسيحيين، الموارنة بخاصة، ونسبة ضئيلة من الدروز. ولذا ظهرت تلك المشكلة غير قابلة للحل الا عبر صدامات دموية وارتكاب مجازر بحق هذه القوى المتمسكة بأراضيها والرافضة ان تنتقل الى اي مكان آخر الا بقوة السلاح. وكان دعاة المخطط الاستعماري يصرون على بقاء هذه القوى في مناطقها، تمهيداً لتفجير صدامات تقضي على نفوذ الزعامات المقاطعجية القديمة، وهي

زعامات درزية بالدرجة الاولى، لمصلحة زعامات مقاطعجية مارونية دينية بشكل خاص تصب في اطار المخطط الفرنسي للهيمنة على المنطقة.

- والى جانب النظام المقاطعجي والطائفية التي دخلت في صلب تركيبته البنيوية في اطار نظام الملل العثماني المهيمن في المنطقة بأسرها، كان النظام الضرائبي يلعب دور فتيل التفجير لتلك الصدامات التي لم تهدأ طوال مئات السنين. فالعلاقة الاساسية بين السلطة المركزية الخارجية العثمانية وسكان المقاطعات التابعة لها علاقة طاعة وجباية ضرائب على قاعدة « فرض الطاعة عليهم وجباية الميري منهم ». وبالرغم من ان الضريبة كانت واحدة تعرف باسم الميري وتحدد قيمتها في مطلع كل سنة، فإن النظام الضرائبي العثماني كان يسمح بكافة اشكال الابتزاز والرشوة والمصادرات والسخرة والبلص حتى زادت تلك الضرائب على ٩٦ ضريبة في نهاية حكم الإمارة الشهابية. وكانت الجباية عن طريق عساكر الحوّالة بشكل خاص، تضيف الى ذلك النظام الفاسد اشكالاً جديدة من البلص، كما كان الامير الحاكم يجبي لنفسه خمسة اضعاف - واحياناً أكثر - ما كان يقدمه للدولة العثمانية. وكانت القوى المنتجة ذات الاعداد المحدودة التي تعمل على ارض صخرية غير قابلة للاستصلاح الزراعي الا بنسبة قليلة، تتحمل كل تلك الضرائب وما يرافقها من البلص والحوّالة والسخرة والمصادرة. وكان النزوح احدى وسائل التهرب من الضريبة، ولكن عساكر الامير كانت تعيد النازحين بالقوة الى (الاراضي) التي كانوا يقيمون عليها وتفرض عليهم « ضريبة الغائبين ». وكانت الانتفاضات الفلاحية شكلاً آخر من أشكال الاحتجاج على ظلم النظام الضرائبي. ولكن تلك الانتفاضات او العاميات كانت تقمع بعنف عبر القوى العسكرية المحلية وعساكر الولاة، وتزداد الضرائب بشكل عمودي. وجاءت الهجرة في عهد القائمقاميتين تفتح متنفساً لتلك القوى المسحوقة كي تغادر ارض السيطرة المقاطعجية ونظامها الضرائبي، لأن تشكيل القائمقاميتين كان يحمل معه بالضرورة دماراً جديداً للفلاحين بعد ان دخلت مقاطعات الإمارة الشهابية في دائرة المخططات الاستعمارية الرامية الى ايجاد موطىء قدم لرساميلها في المنطقة. فالصدامات الدموية في اواسط القرن التاسع عشر كانت صراعاً اعد له في الخارج باعتراف القوى التي دبرته « بأن القائمقاميتين ستكون تنظيماً للحرب الاهلية في لبنان ».

وتعترف تقارير الفرنسيين بأن المقاطعجيين الموارنة كانوا يخططون للهيمنة على الجبل[٨٨]، وان اضعاف الزعامات المقاطعجية الدرزية يقود بالضرورة الى هيمنة اولئك

٨٨ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٦٦.

عليه. ولذا كان طوبياً عون مطران بيروت المقرب جداً من القنصلية الفرنسية، يشدد على تقسيم الجبل على اساس طائفي، وعلى أن ترافق ذلك التقسيم هجرة متبادلة بحيث « تصبح المجموعات السكانية متجانسة طائفياً ». وفي حال عدم موافقة الباب العالي على هذا الاقتراح فإن المطران يؤكد « رفض انصياع المسيحيين للزعامات الدرزية »[٨٩]. وكانت القنصلية الفرنسية ورجال الاكليروس الماروني الاعلى يتدخلون دائماً لمنع قيام أي تكاتف بين الفلاحين في المقاطعات[٩٠]. وفي حين كانت عرائض بعض المقاطعجيين من جميع الطوائف تشدد على الوحدة، كان الفرنسيون والاكليروس الماروني الاعلى يشددون على تميز الموارنة، يساندهم في ذلك الاتراك بهدف احباط مثل ذلك التلاقي، بينما كان الانكليز يدعمون الزعامات المقاطعجية الدرزية[٩١]. وكانت تلك القوى الخارجية تمد اطراف النزاع بكافة آلات القتل والذخائر والمال والاشاعات التي تقول باقتراب المعارك وضرورة الاستعداد لها.

وكانت القوى الفلاحية المنتجة تجرد تماماً من كل مدخراتها ويتزايد حقدها كثيراً[٩٢]. ولكنه كان حقداً طائفياً يمنع رؤية العدو الحقيقي، في حين كانت الضرائب والفرائض المقاطعجية والبلص واحراق القرى والانتاج وكساد مواسم الحرير والغلاء الفاحش تؤزم الوضع المعيشي باستمرار. وقد جعل اقتراح التهجير الطائفي الفلاح ينسى كل تلك المآسي فيتسلح دفاعاً عن بقائه المشبع بالتهييج والحقد الطائفي[٩٣] في جو نفسي يؤهله لارتكاب افظع الجرائم. فقد أدخل في روعه ان هذا الطريق هو السبيل الوحيد الذي يضمن له سلامته وسلامة افراد عائلته على ارضه. وتحول الصدام الى شكله الطائفي لأن القوى التي كانت تحاول استعادة سيطرتها كانت من المقاطعجيين الدروز، في حين كانت القوى المقاطعجية الساعية الى تثبيت سيطرتها واملاكها التي حصلت عليها زمن بشير الثاني قوى الكنيسة المارونية ورهبانيتها[٩٤]. وشاركت القوى الفلاحية بعنف في ذلك الصراع لأن نمط الانتاج السائد آنذاك جعل الفلاحين يخوضون معركة لا مصلحة حقيقية لهم فيها ويقاتلون من اجل السماء ليمتلك غيرهم الارض والانتاج.

---

٨٩ - الوثائق، المجلد الثامن، ص٤٩ - ٥٠.

٩٠ - الوثائق، المجلد السابع، ص٣٧١.

٩١ - الوثائق، المجلد السابع، صفحات ٣٧٤ و٣٨٠.

٩٢ - الوثائق، المجلد السابع، صفحة ٣٢٤.

٩٣ - الوثائق، المجلد السابع، صفحة ١١١.

٩٤ - الوثائق، المجلد التاسع، صفحة ٨٠.

خاتمة

ولادة الكيان الطائفي اللبناني من صلب المشاريع الاستعمارية لتجزئة المشرق العربي

حاولنا تتبع الجذور العميقة للمسألة الطائفية منذ بداية الامارة الشهابية حتى في محاولة لن تكون الأخيرة كما انها لم تكن الاولى. فالمسألة الطائفية ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببنية النظام السياسي والاجتماعي والاقتصادي والاداري، كما ترتبط جذرياً بالحلول السياسية المطروحة لازمة الشرق الاوسط. ولم تكن هذه الطائفية البنيوية وليدة عوامل داخلية فحسب بل كانت وليدة عوامل خارجية بالدرجة الاولى، لان تفجرها تم في اطار مشروع استعماري لتفكيك بنى السلطنة العثمانية والسيطرة على ولاياتها، ولا سيما العربية منها. ولكن ذلك المشروع الاستعماري لم يحرث في ارض بكر بل في نظام من الملل جعله العثمانيون درعاً لنفوذهم وهيمنتهم على الرعايا الخاضعين لهم، نظام يرتكز على بنى تقسم السكان الى رعايا وملل ضمن تراتب يتسلل في كافة الجوانب الاجتماعية. وجاءت الامتيازات الأجنبية والارساليات والمدارس المرتبطة بها، ودخول الرساميل الكثيف إلى المشرق العربي، والغزو الاستعماري للمنطقة وغيرها، تساعد على تفكيك ذلك النظام الذي حاول الدفاع عن نفسه بمزيد من الانغلاق والرفض. فقد لعبت الارساليات دوراً أساسياً في « تغريب » فئات من المثقفين والقيادات ذات النفوذ في مناطقها. وكانت تلك القيادات ذات انتماء مسيحي في المرحلة الأولى، ومن جميع الطوائف في المرحلة اللاحقة. لكن جماهير السكان بقيت خارج دائرة الاستفادة من المدارس والارساليات والتجارة والامتيازات وغيرها وظلت ترزح تحت اعباء متزايدة من الضرائب.

واما على صعيد المشروع الاستعماري فقد ظهرت عدة مواقف متعارضة تماماً. فالجماهير الاسلامية عارضت بعنف المشروع الفرنسي ـ الانكليزي للسيطرة على المنطقة واقامة أوطان قومية طائفية فيها. والجماهير المسيحية ـ المارونية بالتحديد ـ أيدت بحماسة هذا المشروع، لأن فعل تغريبها ضمن واقعها الذي تعيش فيه كان قد تم قبل ذلك التاريخ بزمن طويل.

الم ترحب الجماهير المارونية بالانتداب مرددة هذا الهتاف الذي يؤكد فعلا تغريبها:

عيشي بـذلّـة مـا منحبـا	منتظـاهر مـا منتخبـا
يـا منّـال الاستقـلال	يـا منرحـل عـا اوروبـا

ألم ينعت ريمون اده، احد الزعماء الموارنة، الحرب الاهلية الدائرة في لبنان بأنها حرب تهجير المسيحيين، ولا سيما الموارنة، من لبنان؟

ففكرة ترحيل الموارنة الى اوروبا طرحت فعلا في عام ١٨٤٨ ، أي في إبان فترة الصدامات الدموية التي حدثت في القرن التاسع عشر. وقد طرحها آنذاك حلف ثلاثي قوامه مطران وكاهن من الموارنة، ومسؤول في القنصلية الفرنسية في صيدا. ولكن هذه الفكرة قوبلت بالرفض القاطع من جانب الخارجية الفرنسية التي كانت تتبنى فكرة الوطن الماروني وترفض ترحيل الموارنة عن هذه المنطقة. والتفسير الوحيد لذلك هو أن المخططات الفرنسية كانت تسعى للاستفادة من الطائفية وجماهيرها في سبيل تدعيم نفوذها في المشرق العربي وتشكيل ضغط متزايد على السلطنة العثمانية. واما في حال تهجير المسيحيين، ولا سيما الموارنة، او ترحيلهم، فتفقد تلك المخططات ركيزة اساسية في المنطقة.

فهل يعني ذلك ان القوى المارونية كانت تلعب دور المنفذ للمخطط الفرنسي، وان القوى الدرزية كانت تلعب دوراً مماثلا في المشروع الانكليزي؟ لقد حاولنا الإجابة مطولاً على هذا السؤال في اطار تحليلنا للاهداف السياسية الكامنة في صدامات القرن التاسع عشر. ولكن المؤكد ان التبدلات البنيوية ذات الوجه الطائفي الواضح كانت في صلب انخراط الزعامات المارونية والدرزية في مشاريع الفرنسيين والانكليز. ولم تكن العلاقات الاجتماعية في ظروف القرن التاسع عشر تترك للجماهير المنتجة التابعة لهذه الزعامات اي خيار في البقاء خارج اطار ذلك الانخراط الكامل. ومن هنا اتخذ التنفيذ طابع الشمولية الطائفية بحيث باتت المعارضة عديمة الاهمية داخل جماهير الطوائف. والصراع المقاطعجي ذو طابع مباشر وآني، في حين ان المخططات الاستعمارية ذات ابعاد مستقبلية طويلة الامد. ولذا آمن المقاطعجيون المحليون بأن الفرنسيين والانكليز والاتراك والروس وغيرهم كانوا يدعمونهم في صراعاتهم المحلية، دون ان ترتفع مداركهم لرؤية الجدلية القائمة بين مصالحهم الذاتية الضيقة ومصالح القوى الاستعمارية البعيدة المدى، وادراك انهم كانوا ينخرطون عن وعي او بدون وعي في اطار تنفيذ المشاريع الخارجية الاستعمارية ضمن شروط داخلية تقوم على

التجزئة والعائلية والطائفية ومختلف انواع الاقليمية والتقوقع.

وكان تحقيق المكاسب الداخلية يتم على حساب الجماهير، من جميع الطوائف، كما كان يتم على حساب بعض القوى المقاطعجية التي تدهور نفوذها بسرعة ثم زال. وكانت بعض الزعامات المقاطعجية الاسلامية تتلقى كثيراً من الضربات المميتة على ايدي قوى الامارة في الداخل وعساكر الولاة من الخارج. وكانت النتيجة الحتمية ان صراع المقاطعجيين أضعف الامارة وكبار المقاطعجيين على السواء، لأن الامير الحاكم كان بمثابة شيخ المقاطعجيين. واضعاف تلك القوى المقاطعجية حمل معه ايضاً ضربة قوية للنظام المقاطعجي نفسه. ولم تكن القوى البديلة من خارج الزعامات المسيطرة بل من ابنائها بالذات، مع بروز دور رجال الدين الموارنة المتزايد في تركيبة القائمقاميتين باكورة الانظمة الطائفية في المشرق العربي. وهذا الدور الذي لعبه رجال الدين يعود اساساً الى ما جمعته الكنيسة المارونية ورهبانها من املاك. فقد كان عليها ان تترجم هذه الملكية الى نفوذ سياسي في تركيبة طائفية يلعب فيها رجال الدين دور المنتخب لاعضاء المجالس التي تحكم باسم الطوائف. ثم ولدت المتصرفية على غرار القائمقاميتين، وفي الإطار التاريخي العام لتزايد دور نفوذ رجال الدين الموارنة، وبنسب سكانية تمنح الموارنة هيمنة واضحة على سائر الطوائف، المسيحية والاسلامية على السواء. واما ثمن النفوذ المتزايد لرجال الدين الموارنة واستمرارية بعض الزعامات المقاطعجية الدرزية فكان آلاف القتلى والجرحى والمشردين، وعدداً من المنازل المهدمة أو المحروقة والاشجار المقطوعة وغير ذلك. وامتصت الهجرة آلاف الناقمين والمشردين، وارتفع شعار « محاربة الطائفية كداء يسبب كل الكوارث لشعب المتصرفية ». وهكذا ساد شعار « ما مضى مضى » دون تحديد لهوية القوى التي تسببت بتلك الكوارث، اذ تم تغييب العدو الطبقي الذي يعيش وجها لوجه مع قوى الانتاج، وابدل بعدو طائفي يحرض على الاقتتال البشري الشرس الذي ينهب الارض ويدفع الجماهير للاقتتال من اجل كسب السماء. ونعمت « عنزة » المتصرفية المسيحية بالهدوء ورفضت ان يعكر وحدتها دعاة الاتصال والاتحاد والقومية العربية والجامعة الاسلامية والاتحاد العثماني العربي وغيرها. وكانت مؤتمرات القوى القومية والاسلامية ترفض بقاء هذه الدويلات الطائفية وتصر على ازالتها. ففي عصر القوميات، وهو عصر الاستعمار المباشر ايضاً، كانت الطائفية والاقليمية والعرقية وغيرها ركائز اساسية لتنفيذ مشاريع خارجية تحت ستار حماية الاقليات، ولبناء الدويلات العرقية. وكان لا بد من الصدام المباشر بين دعاة الوحدة القومية ودعاة الابقاء على المتصرفية وطناً قومياً مارونياً.

وما كان الصدام ليحسم بقوى العامل المحلي في عصر الاستعمار والسيطرة المباشرة. واذا كان هناك ترحيب واضح من موارنة المتصرفية بقدوم الفرنسيين، فإن اوساط المسلمين كانت معادية له تماماً. وقد عبرت عن عدائها بمختلف الاساليب السياسية والعسكرية. وادرك بعض قادة العرب خداع الوعود الاستعمارية بالتحرر والاستقلال والممالك الموحدة والخلافة وغيرها. فقاموا بانتفاضة وطنية في العراق قمعتها سلطات الانتداب الانكليزي بعنف، تماماً كما فعل الفرنسيون في سوريا. وكان على كل من هذين الانتدابين ان يواجه المقاومة الداخلية بالشكل الذي يضمن مصالحه ويفرض سيطرته على السكان. وفي كافة الاساليب المعتمدة كانت الطائفية تلعب دوراً اساسياً في الصدام مع الانتداب او الالتفاف حوله. ونظراً للنسب الاحصائية في مناطق الانتداب الانكليزي التي تشير الى وجود اغلبية ساحقة من المسلمين واقلية ضئيلة من المسيحيين، فإن المسألة الطائفية لم تصل الى درجة التأزم والانفجار. وزيادة في الحيطة قامت السلطات البريطانية بتشجيع انتقال أعداد كبيرة من الاقليات المسيحية من مناطق انتدابها الى مناطق الانتداب الفرنسي (السريان والكلدان والاشوريون والنساطرة واليعاقبة، الخ). وكذلك فعلت بالاقليات العرقية (الارمن والاكراد) مما ضمن لانتدابها على العراق هدوءاً طائفياً وسيطرة طويلة عبر اشكال مختلفة من المجالس التمثيلية والاتفاقيات والمعاهدات.

ولكن المشروع الانكليزي الطائفي لم يكن في العراق بل كان في فلسطين. وقد بدأ العمل له منذ عام ١٨٤٠ بالتوافق مع الفرنسيين ثم مع الاميركيين منذ الحرب العالمية الاولى. فتم الاعلان عن وعد بلفور بحضور الرئيس الاميركي ويلسون «الذي كتب نص الوعد بيده. وكان لوزير خارجية بريطانيا شرف الاعلان عنه». وفي اطار الاتفاق الاستعماري بين الفرنسيين والانكليز يفهم الدعم المتبادل بين الانتدابين في هذا المجال وانتقال اعداد كبيرة من اليهود الى فلسطين والتشجيع على زيادة حدة التأزم الطائفي بين السكان فيها. فالجامع المشترك في دبلوماسية الفرنسيين والانكليز، في كل من فلسطين ولبنان الكبير، ان عساكر الاستعمار كانت تسعى لترسيخ هيمنة طائفية ـ طبقية في كل من البلدين على حساب جماهير السكان. يبقى ما انجزته الدبلوماسية البريطانية من تقسيم واقامة وطن قومي يهودي على اراضيها عام ١٩٤٧ قبل خروجها من المنطقة وإنهاء انتدابها، عجزت عن اتمامه الدبلوماسية الفرنسية لأسباب داخلية وخارجية، بالرغم من محاولات العودة للمشروع نفسه في لبنان اليوم بعد مرور ثلاثين عاماً على قيام الوطن القومي الصهيوني.

ومن أسباب العجز الفرنسي الرئيسية عن اتمام تلك المهمة ان جماهير المسيحيين في سوريا

ولبنان - ما عدا الموارنة - قاومت بعنف هذه الفكرة ورفضتها منذ اواسط القرن التاسع عشر، وبعض تقارير الفرنسيين انفسهم تشير الى السخرية التي واجه بها كاثوليك هذه المنطقة مندوب الفرنسيين عند كلامه على «ابادة المسيحيين في الشرق». يضاف الى ذلك الموقف الذي اتخذته جماهير الارثوذكس من هذا المشروع وقيام تحالف بين القيادات الارثوذكسية والكاثوليكية منذ ذلك الحين لمحاربته. وبخروج الكاثوليك والارثوذكس من مشروع «الوطن القومي الماروني» الضامن للنفوذ الفرنسي في المنطقة، تقتصر الدعوة على الزعامات المارونية، الدينية بخاصة، والجماهير التابعة لها في ظروف تاريخية من علاقات الانتاج تقطع الطريق على قدرة الجماهير في التخلف عن السير وراء قياداتها مهما كان شكل المشاريع المقترحة. ولا تجوز المبالغة في هذا المجال لأن كثيراً من قيادات بعض الطوائف المسيحية اعربت عن استعدادها العملي وشاركت فعلا في المشروع، وكذلك فعلت فئات واسعة من جماهير تلك الطوائف، ولكن موقف جماهير الطوائف المسيحية غير المارونية، بصورة عامة، كان عائقاً امام دعاة الوطن القومي الماروني. فقد قاد الى ارتباك واضح في رسم مناطق النفوذ التي يشملها هذا الوطن، وفي تحديد معالمه الجغرافية والسياسية والطائفية، فهناك صعوبات جغرافية كبيرة نظراً لتقوقع الموارنة، خلال تاريخهم الطويل، في المناطق الجبلية المحصورة بين سهل البقاع والساحل، أي ان هناك عجزاً عن العيش بشكل منفصل عن تلك السواحل وسهول الداخل. وكانت تجربة الحرب العالمية الاولى بالغة الدلالة اذ قضى فيها ثلث سكان جبل لبنان جوعاً. واذا اقتصر مشروع الوطن القومي الماروني على تلك الجبال الصخرية، فأية مصلحة كان يتوخاها الفرنسيون من دعمه، وكل تقاريرهم تؤكد ان حصتهم ستمتد الى سوريا والداخل العراقي وفلسطين؟ وما هي المصالح الحيوية التي تقيمها الرساميل الفرنسية في جبل وعر المسالك لا يكفي انتاجه لإطعام سكانه اكثر من اربعة أشهر؟

وهناك صعوبات طائفية، فقد نجح المشروع الانكليزي باقامة وطن قومي لليهود في فلسطين بسبب دعم الاميركيين له، بالإضافة الى نشاط المنظمات الصهيونية ذات السيطرة الواسعة والضغط الهائل على القرار السياسي في كثير من البلدان الاوروبية والاميركية. وهكذا نظمت هجرة يهودية كثيفة الى فلسطين رافقها عمل استعماري انكليزي منظم بالتنسيق الكامل مع الأنظمة الرجعية العربية السائدة آنذاك، على ترحيل اعداد كبيرة من الفلسطينيين الى البلدان العربية المجاورة.

وهكذا بدأت الهجرة الصهيونية الى فلسطين تعطي زخماً متزايداً لمشروع الوطن

القومي اليهودي فيها. وجاءت الهزائم العربية المتلاحقة تمد ذلك المشروع بدعاية اعلامية كبيرة عن قدرة الدولة الصهيونية التامة على البقاء والاستمرار متحدية كافة العرب. واما « الوطن القومي الماروني » المزمع اقامته فيختلف تماماً، لأن هنا هجرة مضادة من جبل لبنان الى الخارج، بدأت منذ اواسط القرن التاسع عشر ولا تزال مستمرة حتى اليوم. ثم ان كثيراً من المهاجرين لا يرغبون في العودة الى لبنان، ويكتفي بعضهم بإرسال الاموال الى ذويه. والوجود الماروني في العالم ضعيف النفوذ قليل العدد. وعلى عكس اليهود الذين تميزوا خلال تاريخهم الطويل بـ « الغيتو » السكني في مختلف البلدان التي نزلوا فيها، لم يكن هناك أي دافع لمثل ذلك « الغيتو » الماروني. ولم يتميز الموارنة في أية بقعة من العالم بل كان ينظر اليهم على انهم سوريون او عرب او اتراك - « توركو » - في بداية هجرتهم الى اميركا اللاتينية. ولم تدخر المنظمات الكاثوليكية والارثوذكسية العالمية، وعلى رأسها البابوية، جهداً في التحذير من مخاطر ذلك المشروع على صعيد المسيحيين كافة في المنطقة. وهكذا حوصر المشروع الطائفي القومي الماروني منذ البداية، ولا يزال محاصراً حتى اليوم وعملية دفنه النهائي ستكون مرهونة بميزان قوي عربي تقدمي يسعى الى ازالة جميع المعيقات من طريق الوحدة العربية الشاملة.

وفي هذا الاطار يمكن القول ان ولادة دولة لبنان الكبير عام ١٩٢٠ قد تمت على اساس تبني مصالح الفرنسيين بالدرجة الاولى دون ان يعني ذلك تعارضاً جذرياً مع المشروع الماروني الطائفي. وبالرغم من ذلك فقد انخرطت الاقلام المارونية الداعية لذلك الوطن في حملة عنيفة على لبنان الكبير، ولا سيما جورج سمنة في « مراسلات المشرق » الذي دعا فيه الى لبنان الصغير، اي لبنان المتصرفية. كما ان فؤاد افرام البستاني، بعد اكثر من نصف قرن على ولادة لبنان الكبير، اصدر كتيباً بعنوان « لبنان الكبير مأساة نصف قرن »، مؤكداً ضرورة العودة الى لبنان الصغير « كوطن قومي ماروني » يبقى « الى الأبد ». فسعي الفرنسيين لضمان انتشار رساميلهم واقامة الوحدة الاقتصادية للمناطق الخاضعة لانتدابهم، وفرض الارهاب على سكان المناطق الاسلامية خاصة، كل هذا حمل خيرات اقتصادية اضافية الى القوى المارونية التابعة للفرنسيين في دولة لبنان الكبير، علاوة على ذلك ما جمعوه في فترة المتصرفية. ولكن سيل الهجرة لم ينقطع. وهكذا بات التوازن السكاني عامل تفجير لصيغة الوطن القومي الماروني، اذ كانت اعداد الموارنة تتقلص باستمرار حتى اضطرت الدولة رسمياً الى توقيف كل احصاء بعد عام ١٩٣٢ .. وتقلّص حجم الموارنة مؤشر اساسي على طريق تقلص دور زعاماتهم الطائفية ضمن التركيبة الطائفية - الطبقية للنظام

المسيطر. وقد شكل تكبير المتصرفية الذي أريد له ان يكون زيادة لهيمنة الموارنة على مناطق وطوائف جديدة عائقاً امام المشروع الطائفي نفسه. فقد كانت هناك حاجة ماسة الى توسع المتصرفية باتجاه السواحل والسهول الداخلية، اي باتجاه مراكز الرساميل الفرنسية وتحركاتها. ولكن المناطق الجديدة كانت ذات اغلبية اسلامية واضحة، مما ضرب الاختلال السكاني الطائفي السابق فظهر توازن اسلامي - مسيحي جديد لم يعد فيه الموارنة اكثرية الا بإضافة ارقام الارثوذكس والكاثوليك والارمن. وهذه الفئات جميعها لا تنخرط في المشروع السياسي الفرنسي لإقامة «وطن قومي ماروني» في لبنان بل تعارضه بعنف، وترفض القيام بأي عمل من شأنه تسهيل مروره. وقد سبب هذا ضربات موجعة لجماهير تلك الطوائف المسيحية على ايدي النظام الطائفي - الطبقي ذي الوجه الماروني المهيمن. وما تجربة الحرب الاهلية المستمرة سوى نموذج واضح على صحة ما نقول. فما زالت هذه الطوائف المسيحية غير المارونية ترفض الانخراط في مشروع التقسيم واقامة وطن قومي ماروني لا مصلحة لها فيه بل هو يؤدي حتماً الى دمارها. ولا يزال التهجير والقتل ونسف المنازل من الوسائل الرائجة التي يستخدمها زعماء المشروع الطائفي الماروني لإجبار جماهير تلك الطوائف على السير وراءهم.

يضاف الى ذلك ان كثيراً من القيادات المارونية، الدينية والمدنية، وجماهير هامة من مثقفيها وفقرائها ومختلف شرائحها الاجتماعية، كانت ترفض - ولا تزال - هذا المشروع الانتحاري الذي يؤدي الى خراب الموارنة على اختلاف فئاتهم. وتسفه هذه القوى الدعوة للاقتداء بالوطن القومي الصهيوني لأن التجربة مغايرة تماماً لوضع الموارنة. كما ان نجاح تجربة الوطن القومي اليهودي في ظروف تاريخية محددة شهدت تفكك حركة التحرر الوطني العربية وضعفها والضغط الاستعماري لمنع نهوضها، نجاحها نجاحاً مؤقتاً لا يعني بالضرورة نجاحها المطلق. فهذا المشروع المرتبط ارتباطاً وثيقاً بالرأسمالية العالمية وادواتها المحلية للسيطرة، سينعكس عليه بالضرورة تأزم وضع النظام الرأسمالي العالمي وضغط قوى التحرر والتقدم الوطني والقومي والعالمي فيؤديان حتماً الى ضربه وزواله. فالرأسمالية تبقي في مرحلة انبنائها وسيطرتها على كافة الركائز السابقة على وجودها، اذا كانت تلك الركائز تؤمن قاعدة لسيطرتها وامتداد رساميلها. ولكن قد تلجأ هذه الرأسمالية نفسها في مرحلة تأزمها الى ابتلاع بعض الركائز القديمة ومنها الطائفية، والعرقية والاقليمية، والعشائرية، والعائلية، والقبلية، وغيرها، اذا ما اصبحت تلك الركائز عائقاً لمشاريعها التوسعية لضمان حركة الرساميل العالمية وتوظيفاتها بما يضمن صمودها في وجه ضغط النظام الاشتراكي

المتزايد، ويمنع تقلص قدرتها على التدخل العسكري المباشر كما في السابق. والتحذير من مثل هذه الأوهام مهمة نضالية على المؤرخ إبرازها بعمق. فتصدي الرساميل الخارجية لبعض مخلفات التجزئة لن يقود الى ازالتها بل الى تعزيز دورها بأشكال اخرى في ظروف تعود معها تلك المخلفات الى واجهة الاحداث. ولذا يجب التحذير من خطورة الحلول المطروحة على اساس التفريط بالحقوق القومية وتقديم كل التنازلات للقوى المعادية لحركة التحرر العربية. وان ازالة مخلفات التجزئة والتخلف والاقليمية والعشائرية مهمات نضالية لا تقوم بها سوى قوى جماهيرية ذات مصلحة اكيدة في ازالتها لبناء وحدة عربية ديمقراطية شاملة على انقاضها. ولسوف يكون اي حل لتلك المخلفات رهناً بالتصدي للقوى الاستعمارية الخارجية واعوانها في الداخل والخارج.

لقد حاولنا تتبع الجذور التاريخية لولادة اول كيان سياسي طائفي في المشرق العربي من موقع الرؤية العلمية التي تستند الى مصلحة الجماهير المنتجة والمسحوقة. وقد استندنا في تحليلنا الى وثائق أساسية كافية للدراسة والتحليل. فالمسألة الطائفية اللبنانية هي، من كافة جوانبها، مسألة مشاريع التجزئة للمشرق العربي، كما هي مسألة التخلف والعشائرية والقبلية وجميع الأشكال السياسية القائمة على نمط زراعي متخلف يسمح للقادة ان يلعبوا دور الحكام والجلادين والقضاة والمالكين وأصحاب الرساميل. وتبقى الجماهير المسحوقة، من كل الطوائف، مسلوبة الارادة، والملكية،وحق تقرير المصير، والدافعة الاولى للضرائب لأن معركة الاستغلال تدور دوماً فوق عظامها.

ان الطائفية ونظامها السياسي في لبنان جزء من عملية تاريخية شديدة التعقيد، وقد رصدنا جذور هذه العملية التاريخية على أمل التصدي لتطورها منذ عام ١٨٦٠ حتى اليوم في دراسة لاحقة بدأنا بإعدادها فعلا. ولذا نعتبر ان بحثنا في المسألة الطائفية اللبنانية لن تكون خاتمته هذه الدراسة التي تناولت الجذور فقط. وتأزم النظام الطائفي ـ الطبقي المسيطر في لبنان اليوم شديد الارتباط بوضع العالم العربي كله. فالمسألة الطائفية اللبنانية مسألة عربية بالدرجة الاولى، ولها امتداداتها الواسعة خارج العالم العربي ايضاً. وكل سلخ لهذه المسألة عن امتدادها العربي والعالمي لا يمكن ان يؤدي الى النظر اليها نظرة علمية صحيحة.

مكتبة البحث

مراجع باللغة العربية

- الأسود، ابراهيم. «تنوير الأذهان في تاريخ لبنان»، الجزء الثاني، بيروت: ١٩٢٥.
- أبو خاطر، هنري. «جمهورية زحلة لعام ١٨٥٨، أول جمهورية في الشرق». بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٨.
- أبو خاطر، هنري. «من وحي تاريخ الموارنة». بيروت: ١٩٧٧.
- أبو شقرا، يوسف خطار. «الحركات في لبنان الى عهد المتصرفية». بيروت: ١٩٥٢.
- أبو عز الدين، سليمان. «ابراهيم باشا في سورية». بيروت: ١٩٢٩.
- الياس، الياس. «الأديرة والمدارس في بلاد البترون في القرنين التاسع عشر والعشرين». كفاءة غير منشورة. بيروت: الجامعة اللبنانية، كلية التربية، ١٩٧٨.
- باز، رستم. «مذكرات رستم باز». تحقيق فؤاد افرام البستاني. بيروت: ١٩٥٥.
- بليبل، الاب لويس. «تاريخ الرهبانية اللبنانية المارونية». المجلد الاول، والثاني. مصر: ١٩٢٤ - ١٩٢٥. المجلد الثالث، بيروت: ١٩٦٤.
- جب وبوون. «المجتمع الاسلامي والغرب». جزءان، ترجمة د. احمد عبدالرحيم مصطفى، مراجعة د. احمد عزت عبدالكريم. القاهرة: دار المعارف بمصر، ١٩٧٠.
- الحاج، الارشمندريت اثناسيوس. «الرهبانية الباسيلية الشويرية، (الحلبية البلدية) في تاريخ الكنيسة والبلاد: ١٧١٠ - ١٨٣٣»، الجزء الاول، بيروت ١٩٧٣.
- الحاج، كمال. «الطائفية البناءة»، بيروت ١٩٦١.
- الحاج، كمال. «فلسفة الميثاق الوطني»، بيروت ١٩٦١.
- حجار، جوزيف. «أوروبا ومصير الشرق العربي، حرب الاستعمار على محمد علي والنهضة العربية». ترجمة بطرس الحلاق، وماجد نعمة. مراجعة حسن فخر. بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، حزيران - يونيو ١٩٧٦.
- حقي، اسماعيل. «لبنان مباحث علمية واجتماعية»، جزءان. بيروت منشورات الجامعة اللبنانية، ١٩٦٩ - ١٩٧٠.
- خاطر، منير لحد. «الأحزاب اللبنانية في التاريخ من المردة حتى اليوم»، بيروت مجلة «الحوادث»، العدد ١٠٦١ الصادر ١١ آذار - مارس ١٩٧٧.

- الدويهي، اسطفانوس. «تاريخ الازمنة: ١٠٩٥ - ١٦٩٩». نشره فرديناند توتل بيروت: ١٩٥١.
- رايش ويلهلم. «ما الوعي الطبقي؟» ترجمة جورج طرابيشي - دار الطليعة - بيروت ١٩٧٤.
- رودنسون، مكسيم والياس مرقص واميل توما «الامة، المسألة القومية، الوحدة العربية والماركسية». دار الحقيقة - بيروت ١٩٧١.
- رباط، ادمون وآخرون. «التفاعل الحضاري في لبنان واثره في العالم العربي». بيروت: ١٩٧٤.
- رافق، عبدالكريم. «بلاد الشام ومصر من الفتح العثماني الى حملة نابليون بونابرت». دمشق: ١٩٦٨.
- الزين، الشيخ علي. «العادات والتقاليد في العهود الاقطاعية». بيروت: دار الكتاب اللبناني، ١٩٧٧.
- الزين، الشيخ علي. «للبحث عن تاريخنا في لبنان». بيروت: ١٩٧٣.
- سعد، احمد صادق. «مصر الفاطمية في ضوء النمط الآسيوي للانتاج»، دراسات عربية - العددان التاسع والعاشر. بيروت: ١٩٧٨.
- سميليا نسكايا، أ. «الحركات الفلاحية في لبنان في النصف الأول من القرن التاسع عشر». تعريب عدنان جاموس، راجعه وقدم له سالم يوسف، بيروت: دار الفارابي، ١٩٧٢.
- شبلي، بطرس. «اسطفانوس الدويهي، بطريرك انطاكية (١٦٣٠ - ١٧٠٤)». بيروت منشورات الحكمة، ١٩٧٠.
- الشدياق، طنوس. «أخبار الأعيان في جبل لبنان». جزآن نظر فيه فؤاد افرام البستاني - منشورات الجامعة اللبنانية - بيروت ١٩٧٠.
- شراره، وضاح. «في أصول لبنان الطائفي، خط اليمين الجماهيري». بيروت ١٩٧٥.
- شلق، فضل. «الطائفية. والحرب الأهلية في لبنان» دار الحقيقة - بيروت ١٩٧٨.
- الشهابي، حيدر. «لبنان في عهد الامراء الشهابيين». تحقيق أسد رستم وفؤاد افرام البستاني». ثلاثة أجزاء - الجامعة اللبنانية - بيروت: ١٩٦٩.
- صايغ، أنيس. «لبنان الطائفي». بيروت ١٩٥٥.
- الصليبي، كمال. «تاريخ لبنان الحديث» مترجم. منشورات دار النهار بيروت: ١٩٦٧.
- الصليبي، كمال. «الموارنة» ملف النهار بيروت: ١٩٧٠.
- الصمد، رياض. «الطائفية ولعبة الحكم في لبنان»، بيروت: ١٩٧٧.
- ضاهر، مسعود: «تاريخ لبنان الاجتماعي، ١٩١٤ - ١٩٢٦». بيروت، دار الفارابي ١٩٧٤.
- ضاهر، مسعود. «لبنان الاستقلال، الميثاق والصيغة». بيروت: معهد الانماء العربي تشرين الاول - اكتوبر ١٩٧٧.
- ضاهر، مسعود. «بعض السمات الاساسية للنظام المقاطعجي اللبناني». مجلة كلية الآداب العدد الاول - ١٩٧٥. بيروت: الجامعة اللبنانية.
- ضاهر، مسعود. «صراع المركزية داخل النظام المقاطعجي اللبناني». مجلة دراسات عربية - العدد الثالث - بيروت: ١٩٧٧.

- ضاهر، مسعود. «الطائفية والمنهج في دراسة تاريخ لبنان الحديث والمعاصر». مجلة الفكر العربي، العدد الثاني، ١٩٧٨. بيروت: معهد الانماء العربي.
- ضاهر، مسعود. «جغرافية التطور التاريخي للمقاطعات اللبنانية» مجلة «دراسات» كلية التربية، الجامعة اللبنانية، العدد الأول، بيروت ١٩٧٥.
- ضو، الأب بطرس. «تاريخ الموارنة». اربعة مجلدات ـ دار النهار ـ بيروت حتى ١٩٧٦.
- ضو، الأب بطرس. «موارنة الغد على ضوء تاريخهم». محاضرة شباط ـ فبراير ١٩٧٧.
- طربين، احمد. «أزمة الحكم في لبنان ١٨٤٢ ـ ١٨٦١». دمشق: ١٩٦٦.
- طربين، احمد. «لبنان منذ عهد المتصرفية الى بداية الانتداب ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠». القاهرة ١٩٦٨.
- مجلة «الطريق»، «ملف الظاهرة الطائفية في لبنان»، العددان الثاني والسادس، ١٩٧٨.
- عانوتي، اسامة. «الحركة الادبية في بلاد الشام خلال القرن الثامن عشر». منشورات الجامعة اللبنانية، بيروت: ١٩٧١.
- عبود، مارون. «الاكليروس في لبنان». عمشيت (لبنان) ١٩١٢.
- العقيقي، انطوان ضاهر. «ثورة وفتنة». نقلها وعلق عليها يوسف ابراهيم يزبك بيروت: منشورات مجلة الطليعة، ١٩٣٩.
- ملحق جريدة «العمل» الشهري: «رسالة طانيوس شاهين الى أهالي كسروان الفتوح»، العدد الثامن، بيروت تشرن الاول ـ اكتوبر ١٩٧٧.
- غيز، هنري. «بيروت ولبنان منذ قرن ونصف القرن»، الجزء الثاني. ترجمة مارون عبود. بيروت: ١٩٤٨
- فريحة، انيس. «حضارة في طريق الزوال، القرية اللبنانية». بيروت، منشورات كلية العلوم والآداب. الجامعة الاميركية، ١٩٥٧.
- ڤولني، «رحلة الى سوريا، ومصر وبر الشام». تعريب حبيب سيوفي. بيروت: ١٩٥٣.
- دون مؤلف. «قانون تملك الاجانب في لبنان وموقف الرهبان اللبنانيين منه»، بيروت، تشرين الثاني ـ نوفمبر، ١٩٦٦.
- كارون، جون. «رحلة في لبنان في الثلث الأول من القرن التاسع عشر»، ترجمة رئيف خوري، بيروت: ١٩٤٩.
- كوثراني، وجيه. «الاتجاهات الاجتماعية ـ السياسية في جبل لبنان والمشرق العربي ١٨٦٠ ـ ١٩٢٠». معهد الانماء العربي ـ بيروت: ١٩٧٦.
- كرم، الاب مارون. «قصة الملكية في الرهبانية اللبنانية المارونية». بيروت: ١٩٧٢.
- ماركس ـ انجلز. «الماركسية والجزائر» ترجمة جورج طرابيشي. بيروت: ١٩٧٨.
- محفوظ، الأب يوسف. «التنظيم الرهباني في الكنيسة المارونية»، ترجمة الاب يوحنا خليفة. الكسليك لبنان: منشورات جامعة الروح القدس، ١٩٧٠.
- محفوظ، الأب يوسف. «مختصر تاريخ الرهبانية». منشورات رهبانية الكتاب الثاني الكسليك:

. ١٩٦٩

- مشاقة، مخائيل. «منتخبات من الجواب على اقتراح الاحباب» تحقيق اسد رستم، وصبحي ابو شقرا. بيروت: منشورات مديرية الآثار اللبنانية، ١٩٥٥.
- هشي، سليم. «تاريخ الامراء الشهابيين بقلم احد امراء وادي التيم». مخطوطة رقم ٦٤٦٨. بيروت: منشورات المديرية العامة للآثار - قسم الدراسات التاريخية ١٩٧١.
- اليازجي، الشيخ ناصيف. «رسالة تاريخية في أحوال لبنان في العهد الاقطاعي». تحقيق قسطنطين الباشا. حريصا - لبنان ١٩٠٣.

مراجع باللغة الأجنبية

— Amin, Samir «Le développement inégal» éd — de minuit — Paris 1973.
— Archives du ministère des Affaires Etrangères. Code levant Syrie-Liban, (1918 — 1929) Vol. 43, 44, et 109.
— Berque, Soboul, Vilar et autres «Aujourd'hui l'histoire» éditions sociales. Paris: 1974.
— Centre d'études et des recherches Marxistes (C.E.R.M.) «Sur le mode de production asiatique» préface de Roger Garaudy. Editions sociales, 1969.
— C.E.R.M. «Sur les sociétés précapitalistes» préface de Maurice Godelier. E.S. Paris. 1970.
— Chevallier, Dominique, «La Société du Mont — Liban à l'époque de la révolution industrielle en Europe». Paris. 1971.
— Corm, Georges «Contributions à l'étude des sociétés multi-confession-nelles». Paris: 1971.
— Dib, Pierre, «L'église Maronite» T.2. «Les Maronites sous les Ottomans — Histoire civile d'après principaux témoins contemprains». Beyrouth. Imp. Catholique, 1962.
— Dubar, Claude et Nasr, Sélim. «Les classes sociales au Liban» presses de la Fondation Nationale de Science Politique. Paris. 1976.
— Ducruet, Jean, «Les capitaux européens au Proche- Orient». Paris. 1964.
— Fattal, Antoine, «Le statut légal des non — musulmans en pays d'Islam». Recherches publiées sous la direction de l'Institut de Lettres Orientales de Beyrouth». T.X. Beyrouth: Imp. Catholique, 1958.
— Hajjar, Joseph, «Christianisme en Orient . Etudes d'histoire contemporaine,

1684 — 1968». Beyrouth: Librairie du Liban, 1971.
— Harik, Iliya, «politics and Changes in a traditional society, Lebanon. 1711—1845». Princeton, 1968.
— Hichi, sélim, «La famille des Djoumblatt». Beyrouth, 1972 — 1973.
— Homsy, Basile, «Les Capitulations et la protection des Chrétiens au Proche-Orient au XVIe, XVIIe, et XVIIIe siécles». Harissa—Liban. 1956.
— Hourani, A.H., «Minorities in the Arab World». London. Oxford University Press, 1947.
— Ismail, Adel, «Documents diplomatiques et consulaires relatifs à l'histoire du Liban et des pays du Proche-Orient du XVII siècles à nos — jours». 12 Tomes. Editions des oeuvres politiques et historiques. Beyrouth, 1975-1978.
— Julien, le P.M., «La nouvelle mission de la compagnie de Jésus en Syrie, 1831 — 1895.» T.1. Tours, 1898.
— Lammens, Le P. Henri, «La Syrie, Précis historiques». 2 Tomes. Beyrouth. Imp. Catholique, 1921.
— Musset, M., «Histoire du christianisme et spécialement en Orient». Jérusalem. 1948.
— La Pensée, «sur la catégorie de formation économique et sociale». N. Special. 159. Octobre 1971.
— Pichon, Jean, «Le partage du Proche- Orient» Paris, 1936.
— Plekhanov, «Essai sur le développement de la conception moniste de l'histoire». E.S.Paris. 1973.
— Polk, William, «The opening of South-Lebanon, 1788-1840» Cambridge: Harvard University Press, 1963.
— Rabbath, Antoine «Documents inédits pour servir à l'histoire de l'Orient». Paris 1910.
— Raphael, P. «Le role des Maronites dans le retour des Eglises Orientales». Berouth 1955.
— Recherches internationales à la lumières du Marxisme: «Premières sociétés des classes et mode de production asiatique». N. Spécial 57 — 58, Janvier — Avril, 1967.

— Roux, Charles, «France et chrétiens d'Orient». Paris, 1939.
— Roux, Charles, «L'Egypte de 1801 à 1882, dans l'histoire de la nation égyptienne». Publiée sous la direction de Gabriel Hanoteau. T.VI. Paris (date inconnue).
— Sabri, (?) «L'empire égyptien sous Mohamed Ali et la question d'Orient, 1811-1849». Paris 1930.
— Saint-Cloud, Colloque de l'école Normale Superieure en 1965, «L'histoire sociales, sources et Méthodes». Paris. P.U.F. 1967.
— Schumpeter, Joseph, «Impérialisme et classes sociales» ed. de minuit. Paris. 1972.
— S. O. S. «Le Liban foyer chrétien du Proche — Orient» date et édition inconnues.
— Stavenhagen, Rodolfo «Les classes sociales dans les sociétés agraires». ed. Anthropos. Paris 1969.
— Thoumin, Richard «Géographie humaine de la Syrie centrale». Tours. 1936.
— Touma, Toufic, «Paysans et institutions féodales chez les Druzes et les Maronites du Liban du XVIIe siécle à 1914» T.1. Byrouth, 1971-1972.
— Vilar, Pierre. «Histoire Marxiste et histoire en construction» in «Faire de l'histoire», sous la direction de Jacques le Goff et Pierre Nara. T.1. Paris, 1974.
— Volney, «Voyage en Syrie et en Egypte». Paris . 1946.

عباس أبو شقرا الحويشي

فهرس الموضوعات





المركز الرئيسي : ص.ب : ٨٠٠٤ طرابلس - ج.ع.ل.
فرع لبنان : ص.ب : ١٩/٥٣٠٠ بيروت



شركة تكنو برس الحديثة ش.م.ل
بيروت - لبنان

الجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية ١٦٩٧ـ١٨٦١

تعتبر الوثائق ضرورة عملية لفهم التطور التاريخي لأي مجتمع من المجتمعات. ويزيد في أهمية اعتماد الوثائق في دراسة مناطق المشرق العربي ان تاريخ هذه المناطق قد تعرض للتشويه المتعمد من جانب المستشرقين ومزوري التاريخ من الطائفيين اللبنانيين. لذا كان لا بد من التصدي لمثل ذلك التاريخ انطلاقاً من ركائز وثائقية اقرب ما تكون الى الصحة والدقة العملية. وقد توخينا من هذه الدراسة الكشف عن الجذور العميقة للمسألة الطائفية اللبنانية على ضوء وثائقها الاصلية، خاصة وثائق الأرشيف والمصادر العلمية الجادة. وتعتبر هذه الدراسة مدخلاً علمياً لفهم المسألة الطائفية اللبنانية في إطار الهجوم الاستعماري الاوروبي لتفكيك بنى السلطنة العثمانية وانتزاع ولاياتها. وقد اكتفينا بكتابة فصول متنوعة تعطي من خلال طابعها الشمولي العام صورة كافية للتعريف بالجذور التاريخية للمسألة الطائفية اللبنانية التي لا زالت تستثير أقلام الباحثين لمزيد من الدراسات العلمية نظراً لتشابكها وتأزمها المستمر منذ أكثر من قرن ونصف القرن من الزمن.

وهذه الدراسة، على الرغم من اتساع موضوعاتها، بحاجة أكيدة لمزيد من التوسيع والتعليل والنقد المدعم بالوثائق لأن كل فصل يصلح لدراسة مستقلة ومطولة. ونحن نعتبر ان الدراسات الدائرة حول المسألة الطائفية اللبنانية ذات فائدة وطنية مباشرة لأن هذه المسألة شكلت سمة أساسية من سمات تجزئة المشرق العربي ودفع عصر الملل العثماني الى عصر الدويلات الطائفية، وهو الحلم الذي يدغدغ آمال الكثيرين من زعماء الطوائف في لبنان.

مسعود ضاهر

٢٠ ل.ل. أو ٢٠٠٠ درهم ليبي

أو ما يعادلهما